

مصر الحديثة



دار الكتب والوثائق القومية
مركز تاريخ مصر المعاصر

دورية سنوية محكمة تعنى بتاريخ مصر الحديث والمعاصر

مصر الحديثة

٢٠٠٧

العدد السادس

مُطَبَّعُ دَارِ الْكُتُبِ وَالْوُثَايِقِ الْقَوْمِيَّةِ بِالْمَقَرَّةِ

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

مصر الحديثة

دورية سنوية محكمة تعنى بتاريخ

مصر الحديث والمعاصر



إدارة الكتب والوثائق القومية
مركز تاريخ مصر المعاصر

مصر الحديثة

دورية سنوية محكمة تعنى بتاريخ مصر الحديث والمعاصر

العدد السادس

يناير ٢٠٠٧

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة
أ.د. محمد صابر عرب

مجلة مصر الحديثة: دورية سنوية محكمة تعنى بتاريخ
مصر الحديث والمعاصر / مركز تاريخ مصر
المعاصر - س ٦، ع ٦ (يناير ٢٠٠٧)
- القاهرة:

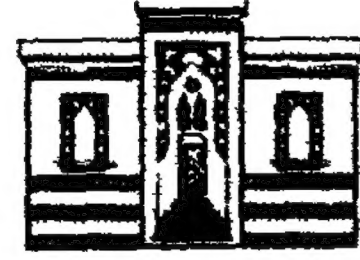
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، ٢٠٠٢ -
مج ٢٤ : سم -
سنوية.

إخراج وطباعة:

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

لا يجوز استنساخ أى جزء من هذا العمل بأى
طريقة كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى
من الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

رقم الإيداع بدار الكتب ١٢١١١/٢٠٠٢



دار الكتب والوثائق القومية

مصر الحديثة

دورية سنوية محكمة

تصدر عن مركز تاريخ مصر المعاصر
بالحیئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. محمد صابر عرب

رئيس التحرير

أ.د. جمال زكريا قاسم

نائب رئيس التحرير

أ.د. محمد علي حلة

مينة التحرير

أ.د. لطيفة محمد سالم

أ.د. عبد الوهاب بكر

أ.د. أحمد زكريا الشلق

مديرا التحرير

أ.د. حمادة محمود إسماعيل

د. آمنه حجازي عبده

سكرتارية التحرير

أ.نادية مصطفى محمد

المدير التنفيذي

أ. قدرية أحمد إسماعيل

السكرتارية الإدارية

أ. سلوى فتحي محمد

أ. إيهاب عشاوي

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى

رئيس التحرير

أ.د. جمال زكريا قاسم

على عنوان الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

مركز تاريخ مصر المعاصر

كورنيش النيل - رملة بولاق - القاهرة

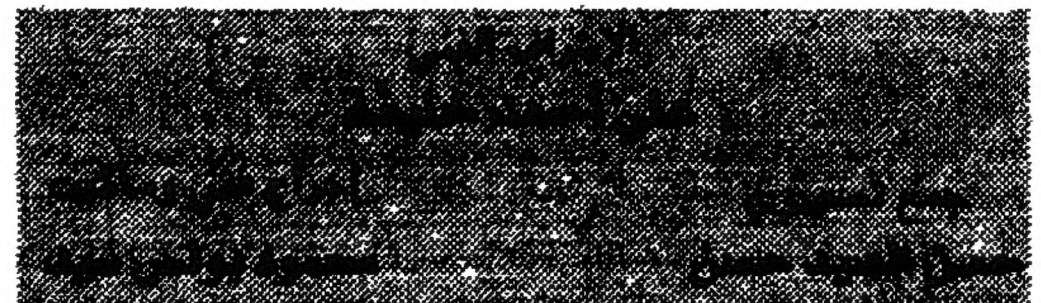
جمهورية مصر العربية .

e-mail:centers@darelkotob.org

الآراء الواردة في المجلة تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي

المجلة

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لدار الكتب والوثائق القومية - مركز
تاريخ مصر المعاصر. ولا يجوز استنساخ أو طبع أو تصوير أي جزء من هذه
المجلة أو اختزانها بآلية وسيلة إلا بإذن مسبق من الناشر



الصفحة	المحتويات
١١	كلمة التحرير
	البحوث والدراسات
١٩	● جدل السياسة والاقتصاد في أزمة محمد علي بالشام دراسة في موقف إنجلترا ١٨٢١ - ١٨٢٨
	د. محمد صبرى الدالى
٧١	● النقى من مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر
	د. السيد سيد أحمد دياب
١٣١	● مصر ومؤتمر لوزان (أكتوبر ١٩٢٢ - يوليو ١٩٢٣)
	أ. د. حمادة محمود إسماعيل
١٨٣	● فلسطين في البرلمان المصرى ١٩٣٦-١٩٥٢
	د. عبد الواحد النبوى عبدالواحد
	● مصر والصراع العربى الإسرائيلى فى إطار مؤتمرات القمة الإفريقية ١٩٥٨-١٩٧٣
٢١٩	د. إبراهيم جلال أحمد
	● مصر والصراع العثمانى البرتغالى فى البحر الأحمر فى القرن السادس عشر
٢٥٩	د. مرفت أسعد عطا الله
	● الحالة الصحية والنفسية لجنود الحملة الفرنسية فى مصر ١٧٩٨-١٨٠١
٢٨١	أ. د. إلهام محمد ذهني
	من تراث الرواد
٣٠٧	● المسألة المصرية من بونابرت إلى ثورة ١٩١٩
	تأليف د. محمد صبرى السورىونى وترجمة ناجى رمضان معالي

التقارير العلمية

- النشاط العلمى لمركز تاريخ مصر المعاصر ٣٥٥

أ. قدرية أحمد إسماعيل

- المؤتمرات والندوات العلمية ٣٧٠

مجموعة من الباحثين

شخصية العدد

- محمود منسى.. الإنسان والمؤرخ ٤١٥

أ.د. محمد على حلة

الملف الوثائقي

- من وثائق الحكم المصرى فى الشام ١٨٢١-١٨٤١ ٤٤٩

د. عبد اللطيف الصباغ

عروض الكتب

- تجار القاهرة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ٤٨٣

تأليف : سليمان محمد حسانين أ. منى أحمد إبراهيم

- محمد حسين هيكل ودوره فى السياسة المصرية ٤٩٩

تأليف: مصطفى الغريب د. عبد اللطيف الصباغ

- اليسار فى الثقافة المصرية ٥٠٦

تحرير رمسيس لبيب د. محمد صبرى الدالى

- صعود وانحيار علاقات مصر وأمريكا (الاتصالات السرية مع عبد الناصر

- والسادات) ٥٢٠

مذكرات أشرف غربال د. حسين إبراهيم العطار

- الولايات المتحدة ، بريطانيا العظمى، ومصر . الاستراتيجية

- والدبلوماسية فى بواكير الحرب الباردة ٥٢٧

تأليف: بيترهان أ.د. عبد الوهاب بكر

- الإصدارات الحديثة ٥٣٣

مقالات وبحوث باللغة الإنجليزية

P.

- * Egypt in Search of Modernity 6
Prof. Dr. Ahmed Zakria Al-Shelek
- * Greece and Egypt, Partners in Revolution 17
Prof. Dr. Abdel-Wahab Bakr
- * Relations between Egypt and the United States in the 1950's... 25
(The Confrontation between Nasser and Dulles)
Dr. Muhammad Abdel-Wahab Sayed Ahmed

كلمة التحرير

بصدور هذا العدد من مجلة مصر الحديثة يمكن القول إن المجلة وصلت إلى حالة من الاستقرار بعد أن حرصنا على الانتظام في موعد صدورها في مطلع كل عام ميلادي جديد . وها هي تستقبل عامها السابع ومصر تمضي قدما في تحقيق إصلاحاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي لن تتحقق إيجابياتها إلا بإعادة بناء الإنسان المصرى والتخلص من بعض الفئات المستقلة أو اللامبالية التي لا تراعى حقوق الوطن والمواطنة .

والى جانب ما تبذله مصر من جهود داخلية فإنها تعمل بكل طاقتها لاستئناف دورها في محيطها العربى والإقليمى المضطرب فليس خافيا أن العراق أصبح يواجه حريا أهلية تنذر بالقضاء على وحدته وبؤر التوتر لا تزال قائمة فى كل من لبنان وسوريا والسودان وفلسطين كما أن الأوضاع غير مستقرة فى أفغانستان وفى حين تمضى إيران فى برامجها النووية غير عابئة بالتحديات الأمريكية التى تواجهها فإنه مما يثير الدهشة أن إسرائيل لا تواجه أية تحديات على الرغم من امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل بل على العكس من ذلك تجد كل تعزيد ومساندة من القوة العظمى .

وإذا ما تركنا تلك الأحداث جانبا وعدنا إلى الحديث عن مجلتنا، مصر الحديثة، فسوف يلاحظ زملاؤنا الأعزاء أننا لم ندخر وسعا فى محاولتنا الدائبة لتطويرها والحرص على الوصول بها إلى درجة من الكمال ، فإلى جانب الأبواب الثابتة التى تشتمل على البحوث والدراسات والتقارير العلمية ومراجعات الكتب وغيرها فقد أضفنا بابا جديدا بعنوان «من تراث الرواد» ووقع اختيارنا على دراسة كان قد أعدها الدكتور محمد صبرى السريونى ونشرها باللغة الفرنسية فى باريس فى عام ١٩٢٠ عن «المسألة المصرية من بونايرت إلى ثورة ١٩١٩» وذلك بعد ترجمتها إلى اللغة العربية . وقد استهدفنا من هذا الباب الجديد إحداث تواصل مع الرواد الأول من المؤرخين المصريين الذين ندين لهم

بالفضل فى تطوير وتمصير التاريخ المصرى الحديث . وسوف نمضى - بعون الله - فى الأعداد القادمة فى نشر بحوث أخرى لرواد آخرين ومن بينهم شفيق غريال وعزت عبد الكريم وفؤاد شكرى ومصطفى صفوت ومحمد أنيس وغيرهم كثيرون .

ورغبة فى الخروج بالمجلة من النطاق المحلى إلى الانطلاق فى المجال الخارجى أدخلنا قسما جديدا يشتمل على بعض البحوث والمقالات باللغة الأجنبية ونأمل أن يظل هذا القسم قائما دون انقطاع، خاصة بعد أن توضع المجلة على شبكة الإنترنت ، وهو ما نسعى إلى تحقيقه فى الوقت الحاضر، ونأمل أن يكون ذلك حافزا للأساتذة فى الجامعات والمراكز العلمية الخارجية، للإسهام ببحوثهم ودراساتهم فى هذا القسم إلى جانب أقرانهم من الأساتذة المصريين ، وبخاصة أن مصر ذات تاريخ بارز فى محيطها العربى والإقليمى والدولى .

بقى أن نشير إلى أن الموسم الثقافى لهذا العام كان ثريا ومن ثم فقد حرصنا فى هذا العدد أسوة بما اتبعناه فى الأعداد السابقة على رصد العديد من المناسبات الثقافية الهامة فإضافة إلى الاحتفالية الخاصة بحمد علي بمناسبة انقضاء مائتى عام على وصوله إلى سدة الحكم وهى الاحتفالية التى نظمها المجلس الأعلى للثقافة بالتنسيق مع مكتبة الإسكندرية كان الملتقى الثالث للترجمة الذى عقده المجلس الأعلى للثقافة تحت شعار «الترجمة ومجتمع المعرفة» بمناسبة الانتهاء من ترجمة الألف كتاب الأولى وبداية العمل فى ترجمة الألف كتاب الثانية ، هذا بالإضافة إلى ما شهده الموسم الثقافى من فعاليات الدورة الثامنة والثلاثين لمعرض القاهرة الدولى للكتاب إلى جانب العديد من المؤتمرات والندوات العلمية ، وخاصة تلك التى أقيمت بمناسبة مرور خمسين عاما على تأميم شركة قناة السويس ، أو مائة عام على مأساة دنشواى .

ولا يسعنا ونحن ننهى هذه الكلمة إلا أن نجدد الدعوة للزملاء الأعزاء

للإسهام ببحوثهم ودراساتهم وأن تتلقى هيئة تحرير المجلة ما يتفضلون به من آراء ومقترحات ونرجو في الأعداد القادمة أن نستجيب للرغبة التي أبدأها كثير من الباحثين في إمدادهم بعدة مستخرجات من بحوثهم إضافة إلى عدد المجلة المنشور بها تلك البحوث .

ومواكبة للمسيرة المصرية في مختلف مجالاتها تواصل مجلة مصر الحديثة مسيرتها الثقافية والأكاديمية .

والله والوطن من وراء القصد .

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور جمال زكريا قاسم

e-mail:drgamalzakaria@hotmail.com

البحوث والدراسات

جدل السياسة والاقتصاد في أزمة محمد علي بالشام دراسة في موقف إنجلترا (١٨٣١-١٨٣٨)

د. محمد صبرى الدالى

أستاذ التاريخ الحديث المساعد

كلية الآداب - جامعة حلوان

جدل السياسة والاقتصاد فى أزمة محمد علي بالشام

دراسة فى موقف إنجلترا (١٨٣١ - ١٨٣٨)

حظى عهد محمد علي ، ومنذ وقت طويل ، بقدر كبير من اهتمام الباحثين العرب والأجانب . وعلى حين ركزت بعض الدراسات على المشروع الداخلى .. ركزت دراسات أخرى على المشروع الخارجى . وما بين هذه وتلك ، اهتمت بعض الدراسات بالعلاقة بين المشروعين ، وكذا بمواقف الدول الأوروبية الكبرى . وعلى حين رجح فريق من المؤرخين الأسباب السياسية باعتبارها المسئولة عن مواقف الدول الكبرى من مشروع الباشا الخارجى - ومن ثم الداخلى - .. فقد رجح فريق ثان الأهداف الاقتصادية ، واعتبر فريق ثالث أن الأمر برمته لا يخرج عن السبب الاستراتيجى ، لكون مشروع الباشا التوسعى هدد «التوازن الأوروبى» .

وفى خضم هذا الاختلاف ، وفى ضوء المحاولات العديدة - والمكررة أحياناً - لإعادة تفسير التاريخ الحديث لمصر والمنطقة ، بل وحتى لـ «عصرنته» خاصة منذ عهد محمد علي ؛ تارة بإسقاط الأطر النظرية للتفكيكية أو البنيوية ، وتارة فى إطار الترويج - مؤخراً - لقضايا العولمة وتبعاتها وللشرق الأوسط الجديد .. فى هذا الإطار ، وخاصة مع قيام البعض بـ «قراءات انتقائية» لما جاء فى الوثائق لخدمة تفسيره .. تأتى هذه الدراسة فى محاولة لفهم حقيقة العلاقة بين السياسة والاقتصاد فى سياسة إنجلترا تجاه أزمة الشام بين أعوام ١٨٣١ - ١٨٣٨ والتي تعتبر من أهم فترات المسألتين المصرية والشرقية لأنها شهدت تبايناً مهماً و«نضجاً» فى سياسات إنجلترا تجاه المسألتين ، وانتهت بوضع أسس سياسة إنجليزية قوية وواضحة المعالم تجاه المنطقة برمتها ، وهى السياسة التى ستستمر وتكون مسئولة - مع عوامل أخرى عديدة ومتشابكة - عن الكثير مما ألم بمصر والدولة العثمانية ، على الأقل لحوالى أربعة عقود تالية .

إن السؤال الرئيسى الذى تهتم دراستنا بطرحه يمكن صياغته كما يلى : هل يمكن فصل السياسة عن الاقتصاد فى مواقف الدول الأوروبية الكبرى - وإنجلترا

نموذجاً - من مشروع محمد علي فى الشام ، أم أن هناك علاقة جدلية بين الأمرين ؟. وبمعنى آخر هل يمكن النظر لسياسات تلك الدول على أنها كانت تسير فى واد ، على حين كان التخطيط الاقتصادى و«الاستعمارى» لها يسير فى واد آخر ؟ . إن طرح القضية بهذا الشكل لا يعنى عدم الاهتمام بها من قبل . حيث لدينا عنها - وكما نوهنا - رصيذاً ليس بالقليل ، وإن تضمن خلافات واضحة.

فعند السوربونى أن رغبة الباشا فى الاستقلال وإحاطة استقلاله بسياس من الحدود الطبيعية .. أدت لإغلاق الدول الاستعمارية ذوات المصالح بالمنطقة ، ومنها إنجلترا التى خشت على طريقها للهند ونفوذها السياسى والاقتصادى . ومن ثم حرّضت الباب العالى على إيجاد أزمة شرقية جديدة - بعد اتفاقية كوتاهية ومعاهدة هونكار - تساعد على تنفيذ خطتها . وقد تحقق ذلك لها فى معاهدة لندن ١٨٤٠^(١). وعند الرافعى أن المسألة المصرية بدأت فى الظهور مع الحملة الفرنسية بمظهر سياسى وليس اقتصادى فقط ، وطفى العامل السياسى على الإقتصادى فى سياسة إنجلترا حتى نهاية عهد الباشا لتناقض سياساته وإنجازاته مع مطامعها الاستعمارية ، وكانت غايتها إضعاف الدولة المصرية القوية ثم امتلاكها عندما تحين الفرصة^(٢). وإذا كان غريال قد لخص القضية فى أن الظروف التى كانت تمر بها أوروبا هى التى تسببت فى نكبة مشروع محمد علي فى النهاية^(٣) فإن عزت عبد الكريم يرى أن الدول الكبرى شهدت ميلاد القوة المصرية بالقلق والحذر ، وتزعمت إنجلترا المقاومة الأوروبية ، ووافقها حرص السياسة العثمانية على الاحتفاظ بـ«الحالة الراهنة» فاتفقت السياستان والقوتان على هدم خطط مصر والاحتفاظ بها فى نطاق الدولة . وهدفت من ذلك عرقلة التوسع المصرى بعد أن قدرت أنه ليس فى مصلحتها ، وكذا هدم السياسة التصنيعية للباشا التى أحرزت بعض النجاحات - رغم الصعوبات - بعد أن فشلت فى إقناعه بالتخلى عنها . ومن ثم كانت معاهدة بالطه ليمان ثم تسوية لندن ١٨٤٠/١٨٤١^(٤). أما عفاف لطفى فتخلص إلى أن

سياسة التصنيع التي بدأها الباشا كانت سبب معارضة إنجلترا له . لقد حاول أن ينتج المزيد من السلع محلياً ، وأن يمتلك صناعة نسيج نامية ، وسيطر باحتكاره للتجارة على الأسواق المحتملة التي كانت إنجلترا تطمح فيها . لذا صممت إنجلترا على إجهاض سياسته وفرضت عليه معاهدة " بالطة ليمان " التي فتحت الأبواب لتدفق رأس المال الأجنبي والسلع الأجنبية ، وأدت في النهاية إلى توقف محاولاته لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتصنيع ، وكذا إلى حرمان مصر من أى استقلال اقتصادي^(٥).

على الجانب الآخر ذهب خالد فهمي - في عمله المثير للجدل والذي يُعيدنا في بعض منطلقاته الفكرية إلى ما سبق وطرحته ريفلين^(٦) - إلى أن التفسيرات السابقة تقدم قراءة غير دقيقة ، وأن من غير الصحيح الحديث عن أى تهديد محسوس من جانب الصناعة المصرية الوليدة للمصانع الإنجليزية العتيقة ، خاصة وأن أسواق شرق البحر المتوسط كانت تتضاءل كثيراً أمام الأسواق الإنجليزية في آسيا . وبالتالي فإن مخاوف إنجلترا الحقيقية كانت تأتي - في الأساس - من جرأء التوسع المصري وتداعياته على المنطقة والوجود الروسي فيها ، وكذا خوفها على سلامة الطريق نحو الهند والمستعمرات الإنجليزية في آسيا ، ومن توجيه الباشا لفوائض إحتكاراته لتقوية الجيش الذي استخدم لتهديد الدولة العثمانية . ومن ثم فعنده أن موقف إنجلترا لم يكن تريصاً بمصر ، وكان في الأساس ينبع من اعتبارات سياسية^(٧) . أما عبد الستار البدرى فتأسست رؤيته للقضية على أن التدخل الأوروبي وتدمير مشروع الباشا لم يكن إلا بسبب الخوف على " التوازن " في أوروبا ، والذي هدده المشروع في الصميم^(٨).

ومن جانبنا نبادر إلى القول بأن موقف إنجلترا - كمثال - لا يمكن دراسته بقدر من الموضوعية إلا في إطار العلاقة الجدلية بين مصالحها الاقتصادية وأطماعها السياسية من ناحية ، وبين مصالح وأطماع ومواقف القوى الكبرى من

ناحية أخرى . وربما فسر لنا ذلك كيف أن مشروع ضم الشام بقدر ما خطط الباشا له ونجح في تنفيذه .. بقدر ما أثبتت الأحداث أن خططه هذه كانت الأكثر مجازفة ؛ وبقدر ما كان الأسرع في نجاحاته .. بقدر ما كان الأسرع في فشله ؛ وبقدر ما كان بمثابة ذروة قوته وتوسعاته واقترابه من الاستقلال .. بقدر ما كان في النهاية السبب الرئيسي في إضعافه وتحجيم دولته وبعده عن الاستقلال ، بل ومأساته .

ظهرت الإرهاصات الأولى لمشروع الشام منذ عام ١٨١٢م حين طلب محمد علي الإشراف على قافلة الحج الشامي ، ولكن السلطان محمود الثاني رفض طلبه وقاية له " من أنظار الحساد وأنظارهم المسمومة " لا ولعدم إقبال كاهله بغائلة أخرى^(٩). على أنه ما أن حل عام ١٨٢٥ إلا وكان المشروع قد أصبح واضحاً في ذهنه^(١٠). وإذا كانت أحداث المورة قد عطّلت تحقيقه مؤقتاً ، إلا أنها وجهت نظره لضرورة الحصول على " غطاء سياسي " أوروبي ، ومحاولة استغلال تناقضات المسألة الشرقية، وكذا المصالح بين الدول الأوروبية الكبرى. كان الباشا يعلم أن إنجلترا الأقوى حرياً وسياسياً واقتصادياً في العالم . فهي التي قادت الجميع في التصدي لبونايرت وفرنسا في مصر وأوروبا ، ثم في نوارين (نصارين) . وإذا كانت قوتها العسكرية تعود لامتلاكها أقوى أسطول حربي^(١١) فإن قوتها الاقتصادية تعود لتقدمها الصناعي وتفوقها التجاري . لذا حاول التقرب منها ونيل موافقتها على مشروعه التوسعي ، مُستغلاً مصالحها في الهند والشرق الأقصى والصراعات الأوروبية على التجارة والنفوذ في الشرق الأدنى^(١٢) والتي كان على دراية بها من البداية^(١٣) وحتى النهاية^(١٤) . وفي هذا الإطار حاول الاستفادة منها ، بل والتحالف معها والاعتماد عليها . لقد راهن على وقوفها بجانبه إذا ما نجح في تقديم التسهيلات لها ؛ فتبادل التجارة - استيراداً وتصديراً - مع الإنجليز ، وأكرم الذين يفدون منهم لمصر^(١٥) وتعاون في نقل بريد إنجلترا إلى الهند^(١٦) بل و" تهاون " مع بعض الإنجليز الذين قاموا بـ " سرقة الآثار " المصرية الفرعونية^(١٧). ونستطيع القول أن الإنجليز شجعوه

على الميل للاعتقاد بوقوف بلادهم معه^(١٨) وأعطوه العديد من الدلائل على إمكانية التعاون المشترك ، خاصة وأن مصالحهم الاقتصادية كانت تفوق مواقفهم السياسية ، على الأقل حتى أوائل عام ١٨٢٢ . وبناء على ذلك شرع في غزو الشام بشتى الذرائع منذ نوفمبر ١٨٢١م^(١٩) .

ومثلما كان الساسة الإنجليز على علم بمشروعه لغزو الشام منذ بداياته^(٢٠) كانوا أيضاً على علم - منذ أوائل ١٨٢٢ على الأقل - بأن الباشا يريد الاستقلال بالجانب العربى من الدولة " لأن مصر لا تكفيه " ومن ثم يُريد ضم الشام ثم حلب وبغداد ، على أساس أن العربية في تلك الأقاليم " هى لغة الناس " وأن " ثلاث سنوات - وفقاً لحساباته - ستكون كافية لإدماج هذه الفتوحات " وهذا ما أوضحته رسالة القنصل الإنجليزى العام فى مصر " باركر " للسفير الإنجليزى باستانبول " كاننج " التى أشار فيها إلى اعتقاده بأن السلطان يستطيع الانتصار^(٢١) . ولقد شاطره كاننج رأى خاصة أمام تزعرع وضع إبراهيم أمام عكا^(٢٢) .

على أن ذلك التفاؤل سرعان ما ثبت خطأه ؛ فالأول اكتشف أن المسألة أصبحت شبيهة باليونان ، وأن الدول الكبرى ستجد نفسها مضطرة للتدخل فيها بـ " دبلوماسية نشيطة " بل وبدأ فى التحذير من التقارب المصرى الفرنسى واستخدام الباشا فى غزوه لخطط فرنسية^(٢٣) واعتماده على مساعدات فرنسا^(٢٤) . أما الثانى فمع حديثه عن استعدادات العثمانيين العسكرية^(٢٥) إلا أنه أفاق على خطورة موقف السلطان السياسى والاقتصادى والعسكرى مما سيضطره لطلب مساعدة دولة صديقة، أو حتى طلب مساعدة روسيا . ومن ثم لفت انتباه بالمرستون لضرورة الاهتمام بالقضية لأن الوقت قد حان لتبنى سياسة حاسمة تجاه الدولة العثمانية التى تسير بسرعة نحو الانحلال، مما سيدمر السلام فى أوروبا^(٢٦) .

بيد أن صنّاع القرار السياسى فى لندن لم يُولوا الأمر ما يمكن افتراضه من

أهمية يستحقها وظهر أن مصالح الإنجليز الاقتصادية فى المنطقة والهند هو ما يوجه سياستهم فى الأساس . وبقدر ما وصل إليهم من أن مصالح الإنجليز لم تتضرر فى مصر^(٢٧) وأن تجارهم وسفنهم حظوا " بالحماية والمساعدة " ^(٢٨).. بقدر ما جاءت ردود أفعالهم اقتصادية لا سياسية . وفى الوقت الذى كان الجيش المصرى يُحاصر عكا تمهيداً للاستيلاء عليها أمر مجلس العموم فى يناير ١٨٣٢ بتعيين لجنة على مستوى عال برئاسة شارل جرانت - رئيس مجلس الهند - للبحث فى " الوضع الراهن لشركة الهند الشرقية ووضع التجارة بين بريطانيا والهند الشرقية والصين " . وقد انصب عمل اللجنة على موضوعات مرتبطة " بالتجارة والمال والإدارة " وكانت " الملاحة البخارية بين الهند ومصر " واحدة من القضايا التى ناقشتها . وهكذا جاء التفاوض بين الباشا وإنجلترا آنذاك حول مصالحها - أو مصالحهما المشتركة - باعتباره قادراً على حمايتها^(٢٩) . وحين كانت الحملة قد أنجزت الاستيلاء على الشام ودخلت الأناضول ، كان شيزنى قد قدم تقريره فى سبتمبر لمجلس الهند . ومع أنه كان يرجح الأفضلية التجارية لطريق البحر الأحمر ، إلا أنه - ولاعتبارات سياسية وحضارية واقتصادية - مال لطريق الفرات ، خاصة وأنه سيدعم موقف الباشا هناك ويجعله قادراً على الدفاع عن المنطقة ضد أى غزو روسى^(٣٠) . ويؤكد ذلك أيضاً ما كتبه كاننج عن ضرورة التعامل التجارى مع مصر ضد رغبة الدولة رغم قرار " العزل والحرمان " الصادر من السلطان ضد الباشا ، وكذا رغم قرار الحصار الاقتصادى على مصر^(٣١) .. بمثل ما تؤكد علاقة التاجر الإنجليزى بريجز Briggs مع الباشا منذ ذلك الوقت^(٣٢) . ولما كانت مصالح إنجلترا مع مصر أكثر مما كانت مع الدولة فقد أثر ساستها عدم التدخل " إلا عند الضرورة .. لتدعيم مصالحنا التجارية " بمصر . وفى هذا الإطار صدرت الأوامر إلى باركر بالتعاون الإيجابى مع الباشا ، حتى فى طلبه بعض الضباط لقيادة السفن^(٣٣) كما اجتمع باركر مع بوغوص الذى بدا شاكراً " لعدم تسليم إنجلترا بمطالب الباب العالى بوقف كل التجارة الأوروبية مع مصر " ^(٣٤) بل

ونظر بعض الساسة الإنجليز بتخوفٍ وتحفظٍ إلى إمكانية أن يطلب السلطان مساعدة إنجلترا لأن ذلك سيضر بمصالحها بأراضي الباشا (٣٥).

من جهته حاول الباشا تشجيع ذلك ، بل والاستعانة بخدمات الإنجليز بعد أن أبدى عدم رغبته في تدمير الدولة العثمانية (٣٦). ولمرات عديدة تورد الوثائق أن سفناً إنجليزية حملت الذخائر للجيش المصري في الشام (٣٧) وكذا وجود الكثير من الإنجليز في خدمة الباشا آنذاك (٣٨) بل وطلبه من باركر مساعدته للحصول على خدمات المزيد ، وأن القنصل خشي فقط من أن معرفة الجانب الآخر بالأمر "سيوقع ضربة قاسية" لنفوذ بلاده وسطوتها في استانبول (٣٩) التي طلبت من أصدقائها منع تقديم أية مساعدات لمصر (٤٠). بل لقد طلب الباشا رأى باركر في بعض الأمور العسكرية (٤١).

حدث هذا في الوقت الذي أرسل فيه القنصل الإنجليزي في صيدا "فارين" برسالة في غاية الأهمية إلى بالمرستون - أواخر مايو ١٨٢٢ - أوضح فيها أن مشروع الباشا سيقضى على نفوذ إنجلترا ووضعهما في الدولة العثمانية التي يمكن تنمية إمكاناتها وقدراتها للقيام بدورها . أما الدولة التي يريد الباشا إقامتها فستكون شاسعة وتضم بلاداً قيّمة وتحتل موقعاً بحرياً هاماً ووضعاً سياسياً متميزاً وهو ما لا يتناسب وسياسة إنجلترا . أما ما يُبديه من سعادة لأي تأييد أو تشجيع من أي دولة أوروبية حالياً فسيتغير عند استقلاله . و" التاريخ والواقع " يقولان أنه سيبحث عن أصدقائه السياسيين بين الدول التي لديها أفكاراً مثله ضد استانبول ، وستكون روسيا على الأرجح هي الصديقة المحتملة له ، لصلاتها الجغرافية والسياسية بمصر وسوريا . وإذا لم تتدخل إنجلترا بشكل عملي في القضية فلن تتدخل دولة أوروبية أخرى. تحدث أيضاً عن الخطورة العسكرية والبحرية لتوحيد هذا الكيان في دولة واحدة ، سيما عند سيطرته على بحار المنطقة ووصوله إلى حدودٍ بريةٍ مع بلاد ضعيفة ومضطربة تقع على الحدود مع الهند التي لإنجلترا معها "علاقات ومصالح مهمة" وفي الوقت نفسه وجودها فيها غير مستقر . وانتهى إلى أن هذه الأمور "تستدعي

شكوككم .. ومن ثم لا توجد فائدة يمكن لإنجلترا الحصول عليها وتتساوى مع النتائج التي ستتمخض عن قيام تلك الإمبراطورية. إن محمد علي - من الناحية المنطقية - لن يكون غافلاً عن مثل تلك الاعتبارات وهو ما يُحتمل أن يُضِرَّ بشكل عكسي بعلاقة دولته وإنجلترا " (٤٢).

ورغم أهمية الرسالة في الإشارة للخطورة السياسية والاستراتيجية والاقتصادية لدولة الباشا مُستقبلاً على مصالح إنجلترا في المنطقة وليس في الهند وفارس فقط ، لم يتخذ بالمرستون موقفاً " سياسياً " مُتشدداً من الباشا الذي تحدث عن ضرورة إلحاق بر الشام بمصر " لاستتباب الأمن " (٤٣) ولا من إبراهيم الذي طلب إعلان الاستقلال (٤٤) واستكتاب بعض الصحف الإنجليزية للدفاع عن " المسألة المصرية " (٤٥). لقد تمثل رد فعله فقط في طلبه من باركر معرفة أسماء الضباط الإنجليز الذين يخدمون بأسطول الباشا ، وما إذا كان أحدهم يحصل على معاش . أما باركر فبالإضافة لاهتمامه بنشاط ميمو المتزايد واجتماعاته المُطولة والسرية مع الباشا (٤٦) وأنه يفعل كل ما في إمكانه لتقوية الانطباع بصداقة الأسطوليين الفرنسي والإنجليزى للباشا ، وكذا التعاون الوثيق بين مصر وفرنسا (٤٧) .. اهتم بنقل مواقف القناصل من قرار الحظر التجارى على مصر ، ومناوراتهم للتهرب من تنفيذه (٤٨). بل ونقلت رسائله حالة الانتعاش التي يعيشها بلاط الباشا وأن الأوروبيين - المُطمئنين تماماً على تجارتهم ويتلقون كل المُساندة - أصبحوا أكثر قلقاً على نتيجة الصراع ويشجعون " المتمردين " لما يمكن أن يجنوه من امتيازات في المستقبل (٤٩) .

على كل فإن موقف إنجلترا - الذي يتخذ من المصالح الاقتصادية أساساً للموقف السياسى - اتضح أكثر منذ أغسطس ١٨٢٢ . فنتيجة للهزائم قدمت الدولة العثمانية - من خلال وزير الخارجية ثم السلطان - مُقترحات للسفير الإنجليزى لديها بعقد تحالف مع إنجلترا " نظير أي امتيازات معقولة " (٥٠) كما طُلب منه استخدام نفوذ بلاده لضمان بقاء العلاقات السلمية بين الدولة وفارس، ولتأييد سلطة الدولة في بغداد من خلال نفوذ القنصل الإنجليزى (٥١). وبينما

أرسل كاننج بالتوصيات لقنصلى إنجلترا فى فارس^(٥٢) وبغداد^(٥٣) دون انتظار توجيهات لندن.. فإن بالمرستون لم يوافق على طلب الدولة للتحالف رغم ميل كاننج لذلك . بل والأكثر أنه كتب إلى باركر لتأنيبه على عدة أمور فى علاقته بالباشا ومنها أنه أشار إليه باعتباره " الوالى السابق " Ex Viceroy وبذلك . ودون داع - خلق نوعاً من الخشية بين التجار وغيرهم من الإنجليز المقيمين بمصر على أمنهم وثرواتهم . ومنها أنه فى عدة رسائل له وفى أحاديثه المختلفة مع العديد من الأشخاص سمح لنفسه باستخدام مصطلح سموه His Highness وأنه بذلك يعمل ضد روح الأمر الصادر إليه من كاننج ووزارة الخارجية بأنه «أثناء النزاع .. يتعين إبقاء النفوذ الإنجليزي فى مصر ، وإنك أنت والتجار البريطانيون ينبغي أن تبحثوا عن الحماية ، وفى غياب أي أوامر بخلاف ذلك .. من المهم حصولك على نوع من الصداقة الشخصية مع الباشا ووزرائه ، تلك الصداقة التى ينبغي أن تُعِينك على منع أي تأثير سيئ بالنسبة للتجار والمصالح البريطانية فى مصر»^(٥٤). وفى مقابل ذلك تسامح إبراهيم آنذاك مع مركب إنجليزى كان مشحوناً بالمؤن الغذائية [البقسماط] للجيش العثمانى ، فأطلق سراحه " إكراماً للجانب الإنجليزى " ^(٥٥). كما أن الضابط الإنجليزى " مونسيل " قام أوائل أكتوبر بنقل رسالة محمد علي للقبطان باشا شرحت وجهات نظره بوضوح ومن ثم إمكانية التوصل لتسوية^(٥٦).

مما سبق يتضح لنا أن إنجلترا - وبالمرستون - لم تكن تميل حتى ذلك الوقت لعقاب الباشا ولا حتى التشدد معه ، بل فضلت " الحياد " . وإذا كانت قد انشغلت آنذاك فى أمور عديدة مثل مشاكل الإصلاح النيابى واستقلال بلجيكا عن هولندا والمشكلة الأيرلندية والغزو الروسى لبولندا^(٥٧).. فإننا لا نُجانب الحقيقة إذا قلنا أيضاً إن " مصالحتها " فى المنطقة عند الطرفين كانت وراء ذلك " الحياد " وأنها - على الأقل حتى عام ١٨٢٣ - كانت مطمئنة إلى الأمور ، لاسيما فى ظل علمها - على ما يبدو - بسياسة روسيا الجديدة تجاه الدولة العثمانية منذ ١٨٢٩ التى قررت - وبناء على تقرير لجنة كوتشوبى ، وعلى

خلاف سياسة روسيا السابقة - اتباع سياسة عدم الاعتداء على الدولة العثمانية^(٥٨) . وكذلك لكونها كانت ترى أن الباشا يمثل مصلحة لها ويمكن استخدامه وتطويعه ، ولعل استمرار رفضها مساعدة الدولة ما يؤكد ذلك . ففي ١١ أكتوبر ١٨٢٢ جدّد الجانب العثماني طلب المساعدة من القنصل الإنجليزي في ثيرايا " مانديفيل " وعرض عزم السلطان إرسال نامق باشا بخطاب لملك إنجلترا يطلب فيه نجدة بحرية للمساعدة في تدمير قوة الباشا البحرية^(٥٩) . وفي ١٨ أكتوبر أبلغ الرئيس أفندي " وزير الخارجية " مانديفيل بتفاصيل مهمة نامق ، لكن مانديفيل اعتذر بعدم وجود اتفاقية للمساعدة بين الدولتين . وهنا أوضح الرئيس أن الأحداث غير المتوقعة هي التي أرغمت الباب العالي على طلب المساعدة باعتبارها " واجباً " وليست " مطلباً " من تلك المطالب المعهود تبادلها ، وأن نامق باشا ستكون لديه سلطة وضع تفاصيل التعهد الذي تقنع حكومة إنجلترا به لتقديم المساعدة^(٦٠) .

حدث ذلك في الوقت الذي تلقى فيه بالمرستون ست رسائل تشير لخطورة الموقف . الأولى بأن الأسطول العثماني لا يستطيع مواجهة نظيره المصري^(٦١) . والثانية بالمحاولات الفرنسية لإقناع العثمانيين بعقد تسوية لوضع نهاية للحرب ، وأن المصلحة الحقيقية هي في ذلك لأن استمرارها سيترتب عليها فقط هزيمة أكيدة للدولة^(٦٢) . والثالثة بحضور المبعوث الروسي " بوتينييف " لاستانبول ومقابلته للسلطان^(٦٣) . والرابعة بأن الباشا لم يعد أمامه من حل وسط : فإما النجاح التام لمشروعه الجسور أو الفشل التام^(٦٤) . والخامسة بأن جيش الباشا سيواصل زحفه لاستانبول^(٦٥) . والسادسة بأن السلطان يريد خوض الصراع حتى النفس الأخير ولا يريد المفاوضات^(٦٦) . ورغم هذه الرسائل الخطيرة لم يتحرك بالمرستون لاتخاذ موقف واضح ضد الباشا ، بل واستمر على موقفه الراض تقديم المساعدة للدولة العثمانية .

وأمام سرعة الأحداث وخطورتها كلف الباب العالي - أوائل ديسمبر ١٨٢٢ -

سفير الدولة في فيينا " مورو جيني " بإجراء المفاوضات في لندن ، حيث كرّر رغبة بلاده في الحصول على المساعدة البحرية ، واستعدادها لدفع أي نفقات ومنح الإنجليز مزايا جديدة وتسهيلات لنقل تجارتهم^(٦٧). ورغم التنازلات المُفرية طلب بالمرستون من مانديفيل الرد بإبداء " الأسف الشديد لثورة الباشا " وثقة إنجلترا بقدرة السلطان على إعادته " للهدوء " و " صعوبة " تقديمها المساعدة لأن الأمر " ليس كما يتصوره الباب العالي " وأنها ستقوم سريعاً بالتعبير عن «استيائها " للباشا التي " تأمل " في عقده تسوية سلمية مباشرة مع السلطان ، وأنها ستفعل كل ذلك نظراً للصداقة والمصالح بين الدولتين والثقة التي يوليها السلطان في حكومة ملك إنجلترا^(٦٨). ورغم هذا لم تياس الدولة وحمل نامق رسالة من الصدر الأعظم لبالمرستون في ١٧ ديسمبر من العام نفسه ، شرح له فيها من جديد خطورة ما قام به " الخائن " على مصالح الدولة والدول الأوروبية التجارية ، ومن ثم كرّر الرجاء بإرسال ١٥ سفينة حربية لتدمير أسطولها^(٦٩) .

وفي الوقت نفسه أرسل كاتنج برسالة لا تقل أهمية أوضح فيها أن وجود الدولة ومستقبلها أصبحا في مهب الريح بسبب مشروع الباشا الذي سيؤثر في حالة نجاحه على مصالح إنجلترا التجارية في المنطقة وعلى مصالحها وممتلكاتها في الهند ، كما أنه يمثل تهديداً خطيراً على مصالح أوروبا ، بل وعلى الوضع برمته في أوروبا . وإذا كان هدف إنجلترا والدول الأوروبية إقامة الدولة كحاجز ضد روسيا ، فذلك يستدعي مساعدتها . وينبغي على إنجلترا - بمفردها أو بالاتفاق مع أي من حلفائها - مساعدة الدولة خاصة وأنها ستحصل على مزايا ليست بالهائلة ، وأن ذريعة التدخل موجودة : فالسلطان طلب المساعدة ، والباشا طلب الوساطة . وأياً كانت الاعتراضات المُحتملة حول الانفاقات أو غيرها .. فالنتيجة المتوقعة أن مصالحها ستستفيد ، وستُعطى نفوذاً هاماً ، كما أن ذلك سيكون له أعظم الأثر على الإصلاح في تركيا . واختتم رسالته بأن الدولة " يمكن أن تتفتت .. وسيكون رجلاً جيداً ذلك الذي يتعهد بالاستجابة لحمايتها بواسطة أي جهود سياسية إنسانية . لكن حكومة جلالته

يمكن أن تبقى متأكدة من أنها بتركها بمفردها تكون قد تركتها لأعدائها" (٧٠) .

والحقيقة أن الرسالة توضح العديد من الأمور ؛ منها قدر التردد في موقف إنجلترا حتى ذلك الوقت . وإذا كنا قد رأينا أن هذا التردد كان لرجحان مصالحها عند الباشا أكثر مما هي عند السلطان ، فإننا نرى هنا أن نفقات الحملة كانت أحد أسباب ذلك لاسيما أمام حالة الفقر التي تعيشها استانبول ، وعدم وجود الاعتمادات لدى بالمرستون نفسه ، ووجود معارضة في لندن - في ظل الاختلاف الحزبي - ضد الدولة تطالب بتركها لتلقى مصيرها المحتوم (٧١) . والرسالة تؤكد أيضاً أن مصالح إنجلترا التجارية في المنطقة - وليس في الهند فقط - كانت على رأس موجهات سياستها ، بالإضافة إلى الخوف من امتداد النفوذ الروسي ومن التداعيات السياسية والاقتصادية لمشروع الباشا على الأوضاع في المنطقة وأوروبا والهند . وأخيراً توضح أن ذريعة التدخل كانت هي الأخرى من مشاكل إنجلترا لا سيما في ظل مقررات وتوازنات تسوية فيينا . ولذلك فرغم صحة ما أورده البعض من أن مشروع الباشا في أبعاده السياسية إنما تعاصر مع تحولات عالمية ومحلية ضخمة - خاصة في ظل تسوية فيينا ، والتفوق البحري البريطاني ، وتدخل روسيا في شؤون أوروبا ، وضعف الدولة الذي جعل " العالم العثماني " تحت رحمة الأقدار (٧٢) .. إلا أنه من الصحيح أيضاً أن مقررات تسوية فيينا ١٨١٥ لم تتناول الموقف الأوربي تجاه المنطقة بما كان يعنى أنها ستبقى " مفتوحة " أمام كل دولة لتقوم بما تستطيعه فيها . وبقدر ما كانت لفرنسا وروسيا أطماعها ، بقدر ما كان لانجلترا أيضاً . على أنه كان من الضروري دائماً لكل دولة - وخاصة إنجلترا - البحث عن " ذرائع التدخل " .

ومن المهم هنا التأكيد على أن إنجلترا حتى ذلك الوقت نحت منحى " حيادياً " بين الطرفين . لكن هذا الحياد كان يتضمن بعض المظاهر الإيجابية غير المباشرة تجاه الباشا . فالتوازن العسكري يميل لصالحه ، وتغيير التوازن يعتمد أساساً على مواقف القوى الكبرى ، وأهمها إنجلترا . وبالتالي فهذا الحياد مما يضر بالدولة ويفيد مصر تماماً . بل وفي ظل " الحياد " قدم الإنجليز خدمات

مهمة للجانب المصري بدايةً من الوساطة السياسية^(٧٣) مروراً بالمساعدات البحرية^(٧٤) وصولاً للتجسس^(٧٥). وفي مُقابل ذلك أعطى الباشا "دليلاً إضافياً على مدى التفاهم الجيد .. والمودة التامة " حين عيّن ابن القنصل باركر " دون طلب " فى وظيفة حساسة ، ليكون السكرتير الخاص للغات الأوربية للقائد العام للقوات البحرية المصرية^(٧٦). وعندما جاء قنصل جديد ، فإن الباشا أصدر أوامره بأن يُحتفى به^(٧٧). وهذا كله يعنى أن علاقته بالإنجليز كانت طيبة حتى ذلك الوقت ، وأنهم لم يقفوا موقفاً يتعارض بشكل جدى مع مشروعه .

بيد أن هواجس السياسة الإنجليزية تراكمت وتداخلت فى أواخر ١٨٣٢ . لقد تلقى الجيش العثمانى هزيمة ثقيلة فى قونيه - ٢٠ / ٢١ ديسمبر - وأُسِرَ الصدر الأعظم رشيد باشا^(٧٨). ووصل مبعوث القيصر مورافيف استانبول فى مهمة للسلطان والباشا وكانت مُقلقة للندن^(٧٩). وبعدها سحبت روسيا وكيل قنصلها من مصر" وأصدرت أوامرها لجميع الرعية والموظفين والتجار تتضمن المنع عن تقديم أي معونة لغُصاة مصر " ^(٨٠). وفى الوقت نفسه بدأ الباشا وابنه فى إثارة مسألة عزل السلطان محمود^(٨١) وناقش إبراهيم الصدر الأعظم (الأسير) فى الأمر^(٨٢) وبُدئ فى إرسال الرسائل إلى والى البوسنة ومُفتى مناستر وخازن دارها^(٨٣). كذلك اجتهد إبراهيم فى الحصول على فتاوى من جهات الشام لتأييده^(٨٤) وفى الوقت نفسه عزم على غزو قبرص ، وأرسل إلى قاضيهها ومحصلها يأمرهما بالخضوع وعدم المقاومة^(٨٥). حدث هذا فى وقت أصدر فيه السلطان - مُضطراً - فرمانين بالرضى عن الباشا وابنه وإعطاء الأول حكم مصر وكريت ، بالإضافة إلى إيالتى صيدا وطرابلس الشام ومديرتا القدس ونابلس " على وجه الإلحاق " ^(٨٦) كما أعاد إلى إبراهيم إيالة الحبش ومديرية جدة^(٨٧). وتم إرسال خليل باشا للتفاوض مع محمد علي^(٨٨). ورغم محاولة فرنسا آنذاك إقناع محمد علي بالتفاوض والصلح لخوفها من إمكانية التدخل المسلح لروسيا ، بل وإمكانية تدخل قوة أخرى - إنجلترا - لمصلحة السلطان^(٨٩) .. فإن إبراهيم كان يسير فى طريقه بكل سُرعة مُمكنة نحو

استانبول لعزل السلطان " الملعون " غير عابئ بكل ما سبق ، ولا بتدخل روسيا وغيرها من الدول الأوروبية التي رأى أن الوقت لن يسعفها بمنعه وستكون القضية " انتهى أمرها " إذا حاولوا الاحتجاج^(٩٠) . وفي هذا الإطار استمر في استثمار وجود الصدر الأعظم " الأسير " معه لإرسال الرسائل إلى قادة الجيش العثماني وغيرهم من الرجال المؤثرين في استانبول للمساعدة على تنفيذ خطته^(٩١) .

وفي ظل ذلك كله بدأت إنجلترا في الإقدام -ولأول مرة- على تطوير موقفها السياسي من الصراع من خلال خطوتين : تمثلت الخطوة الأولى في ترشيح كامبل- في ٧ يناير ١٨٣٣- ليكون قنصلاً عاماً لها في مصر " نظراً للحالة العصيبة للأمور"^(٩٢) . وأما الثانية فتمثلت في تأييدها لمساعي الوساطة الفرنسية على أساس وقف إبراهيم زحفه نحو استانبول ، وإعطاء مصر عكا ونابلس وطرابلس والقدس " وأن هذا الأساس لن يتغير أبداً ولا ينبغي أن تجرى فيه مباحثة ولا مناقشة"^(٩٣) . ومن المحتمل أن ما وصل بالمرستون آنذاك عن توقف إبراهيم في كوتاهيه ، وتراجع العثمانيين عن قبول المساعدة الروسية ، وأن فرنسا تبذل جهدها لتسوية الأمور بشكل سلمي.. شجعه على متابعة هذا الموقف^(٩٤) .

في هذا الإطار وافق الباشا ، وتحت الضغط الفرنسي المدعوم من إنجلترا وروسيا^(٩٥) والذي وصل إلى حد إخباره بأن " بعثة نامق باشا إلى إنجلترا حظيت باهتمام ملحوظ "^(٩٦).. على التنازل عن مطالبه في سنجق إيج إيل والعلائية ، ولكنه أصر على ضم أدنه^(٩٧) . ورغم رفض العثمانيين ذلك في البداية^(٩٨) إلا أنه أمام تصميم إبراهيم على أخذها^(٩٩) أو إسنادها إليه حسماً للنزاع^(١٠٠) وأمام تصميم محمد علي أيضاً حتى لو رفضت الدول الأوروبية ذلك ووصل الأمر إلى حد القتال^(١٠١) .. بدأت بشائر الموافقة على إسناد تحصيل إيالة أدنه إلى إبراهيم باشا في الظهور^(١٠٢) .

على أنه منذ ذلك الوقت أيضاً - فبراير ١٨٣٣- كانت السياسة الإنجليزية

قد شهدت تغيراً مُثيراً تجاه مشروع الباشا التوسعى وأصبحت ترى أنه " غير مقبول ". أما السبب الرئيسى فتمثل فى استعداد روسيا للتدخل العسكرية ضد مصر بعد قونيه ، ووصول الطلائع الأولى من قواتها البحرية . لقد حمل هذا التدخل الكثير من الأخطار على مصالح إنجلترا - الاستراتيجية والاقتصادية - فى المنطقة وعلى طرق مواصلاتها للهند ومصالحها هناك ، وعلى التوازن الأوروبى . بمعنى آخر فإن ما كان من هواجس الخوف من تداعيات مشروع الباشا على تدخل روسيا بدأ يتحول إلى حقيقة . ولقد حملت التوجيهات السرية التى أعطيت للقنصل الإنجليزى الجديد فى مصر " كامبل " تلك السياسة / الرؤية الجديدة ، فتضمنت رفض المساعدة الروسية للدولة العثمانية " لأنها ستؤدى لخلخلة وضعها " وزيادة الكراهية والمشاكل فى المستقبل ، وأن إنجلترا رغم عدم نيتها تقديم مساعدة عسكرية للسلطان إلا أنها تولى أهمية كبيرة لبقاء دولته كما هى لما لذلك من تأثير إيجابى على توازن القوى فى أوروبا ، وهى فى المقابل ستقدم كل المساعدات السياسية له " بنفوذها وخبرة موظفيها " . ورغم عدم وجود أوامر محددة حول المفاوضات فإن مشروع التسوية الذى يمكن أن تقدمه إنجلترا للطرفين للاتفاق لا يخرج عن إعادة الباشا لوضعه السابق كحاكم لمصر . أما وأن السلطان أُجبر على طلب السلام ، فإن مثل تلك التسوية يصعب عقدها . ومن ثم فالخطة الأخرى المُمكنة هى حصوله على سوريا مع تعهده بدفع الجزية والمساعدة العسكرية للسلطان . فإذا اتضح فى أى وقت أن المفاوضات ستفشل وأن الباشا يهدد بتجديد الحرب ، فينبغى التوضيح له " بقوة ودون مداراة " الأهمية التى توليها إنجلترا لاستمرار الدولة وتكامل أراضيها باعتبارها هدفاً أوروبياً وأنها لا تستطيع أن تنظر بخلاف ذلك لتمزقها أو انهيارها" (١٠٣) .

وهكذا فإن "الهدف الاستراتيجى" لإنجلترا - من أوائل ١٨٢٣ وحتى أوائل ١٨٢٤- كان يتمثل فى القضاء على كل توسعات الباشا . بيد أن تنفيذ هذه لم يكن ممكناً أمام التعقيدات الكثيرة الموجودة . ومن ثم ستلجأ إلى " تكتيكات مرحلية "

تجمع بين الاقتصاد والسياسة لتنفيذ استراتيجيتها فى النهاية وعلى المدى الطويل نسبياً . ومن الواضح أن الخطوة الأولى فى تلك الاستراتيجية تمثلت فى وضع " اتفاق " سلمى بين الباشا والسلطان يتضمن إخراج القوات الروسية من الأراضى العثمانية. أما الخطوة الثانية فتمثلت فى إعادة الباشا إلى حدود مصر فقط. ولتنفيذ الخطوة الأولى اتجهت إنجلترا للاتفاق مع فرنسا والنمسا ، رغم تباين المواقف . وهكذا جاءت اتفاقية كوتاهيه (٨ أبريل - ٦ مايو ١٨٢٣) التى نجأت فيها إنجلترا - نظراً للخطر الروسى- للضغط " سياسياً " على الباشا بشكل أكثر صراحة وقوة لإنهاء مشكلته مع الدولة العثمانية دون حصوله على أدنه ، بل وعززت أسطولها شرق المتوسط^(١٠٤) وهددت بحصار أسطولها للإسكندرية بالتعاون مع الأسطول الفرنسى^(١٠٥). على أن إنجلترا ثبت لها صعوبة إجبار الباشا على التخلي عن أدنه ، بسبب موقف فرنسا والنمسا: ففرنسا وافقت على إعطاء إبراهيم الإدارة المالية لأدنه واعتبرت " أن بقاء قوات روسيا بالبوسفور أو زيادتها " هو المشكلة^(١٠٦) . أما النمسا فاعتبرت أن التسوية مع التنازل عن أدنه مناسبة وقوية ، واقترحت أن تشترك الدول الأربع فى ضمان سلامة أراضى الدولة. وفى الوقت نفسه قلل مترنيخ من وجود أي نيات توسعية لروسيا فى الدولة وأن " لديه ثقة كبيرة " فى ذلك^(١٠٧). وفى ظل ذلك الوضع اضطرت إنجلترا للقبول بموقف فرنسا بخصوص الباشا بما يعنيه من " الانصياع " لها فى التصدى للوجود الروسى ، خاصة وأن فرنسا شككت فيما قاله مترنيخ عن نيات القيصر السلمية . وفى هذا الإطار بدأ الأسطول الإنجليزى فى التحرك نحو الدردنيل^(١٠٨). وإذا كانت فرنسا صممت على دخول أسطولها الدردنيل لطرد الروس، فإن إنجلترا والنمسا أخذتا فى تخفيف حدة هذه الرغبة للحيلولة دون المواجهة^(١٠٩) خاصة وأن روسيا نفسها أبدت بعض الدلائل على رغبة حقيقية لسحب قواتها من الأراضى العثمانية^(١١٠) .

على أنه باستطاعتنا القول أن السياسة الإنجليزية - بعد كوتاهية - وجدت نفسها وقد " حققت " فشلاً ذريعاً فى عدة نواح متداخلة أثارت إنزعاجها ، سواء

فيما يتصل بمصر أو روسيا أو الدولة العثمانية . فالباشا حقق طموحاته في التوسع ، ولكنه جرّ تدخلاً روسيا في الدولة . وبينما كانت إنجلترا تسعى لإنهاء هذا التدخل ، نجحت روسيا من وراء ظهر الجميع في توقيع اتفاقية هونكار أسكليه سي Hünkar Iskelesi يوليو ١٨٣٣ مع الدولة العثمانية والتي كانت في غاية الخطورة لأنها أعطتها العديد من الامتيازات الإستراتيجية على حساب إنجلترا وكل الدول الكبرى . ونتيجة لذلك أصبح نفوذ إنجلترا في استانبول - ومصالحها - مُعرضاً للتراجع لحساب روسيا التي لم تكن إنجلترا بقادرة على إلغاء معاهدتها بالقوة^(١١١). وأمام ذلك أصبح مشروع الباشا مُزعجاً لها ، خاصة لتناقضه وتأمين طرق ملاحتها البحرية نحو الشرق . لقد رأت في المشروع تكراراً للخطط النابليونية^(١١٢) .

في مواجهة تلك الأخطار " الحقيقية " عدّلت إنجلترا من جديد استراتيجيتها ونشطت سياستها - منذ بداية ١٨٣٤ - لتحقيق هدفين رئيسيين ومتداخلين هما حسب الأولوية : التصدي للوجود والنفوذ الروسى في الدولة العثمانية للقضاء عليه، بل واستبداله بوجود ونفوذ إنجليزى؛ والتعامل مع الباشا لتدمير ما أنجزه وإعادة مصر فقط . ونستطيع القول أن أهدافها في تلك المرحلة كانت سياسية قبل أن تكون اقتصادية ، وإن توسلت بالاقتصاد في الأساس باعتباره " تكتيكاً " فعلاً لتحقيق الأهداف السياسية .

ففي البداية أولت إنجلترا - بالاتفاق مع فرنسا - اهتماماً كبيراً لإخراج القوات الروسية ، لاسيما مع استمرار الاستعدادات الحربية الروسية في البحر الأسود و" حالة المد في الشهور الروسى للاستيلاء على تركيا "؛ وفي هذا الإطار اعتُبر ما أعلنه القيصر من " نيات سلمية " على أنه " مراوغة تستحق الاستعداد للحرب التي لا يمكن تجنبها لفترة طويلة " . كما أكدت إنجلترا - وفرنسا - على أنها لن تتخذ موقفاً شبيهاً بالموقف الذي انتهى بتقسيم بولندا^(١١٣). وقد غذى ذلك الرأي ما تم تناقله آنذاك عن توقيع النمسا وروسيا لاتفاقية مونشينجراتز (١٨ سبتمبر ١٨٣٣) غير المعروفة بنودها . آنذاك - على

وجه الدقة^(١١٤). وعندما سحبت روسيا قواتها ، اتجهت إنجلترا للتشكيك فى نيات روسيا السلمية، خاصة وأنها لم تتخذ أي خطوات فى موائئها لنزع السلاح، بل إن قواتها البرية والبحرية كانت تتأهب على قدم وساق . وبناء على ذلك استمرت إنجلترا فى التنسيق مع فرنسا بخصوص وجود أسطوليهما فى شرق البحر المتوسط وتعزيزهما وإعدادهما لضرب الحصار التام على الدردنيل عند اللزوم^(١١٥). ورغم تدخل النمسا من جديد لتأكيد " النيات السلمية لروسيا " وأن أسطول روسيا فى البحر الأسود ليس فى حالة تأهب ، وأن الدولة ستترك شأنها^(١١٦) إلا أن ذلك لم يؤثر كثيراً فى السياسة الإنجليزية لأن هدفها الأساسى كان أبعد من ذلك ، وتمثل فى محاولة إلغاء معاهدة هونكار .

فى الوقت نفسه أثارت إنجلترا فى وجه الدولة قضية مرور السفن الحربية الروسية عبر المضائق وصلته بمعاهدة هونكار ومدى تناقضها مع معاهدة ٥ يناير ١٨٠٩ بين الدولة وإنجلترا التى ستطالب بالحقوق التى حصلت عليها روسيا^(١١٧). أما المشكلة الثانية التى أثارتها فى وجه الدولة العثمانية فكانت حرية التجارة ، حيث وقف البرلمان الإنجليزى بقوة خلف حكومته لإلغاء الاحتكارات على أساس أنها " لا تخالف فقط التعهدات السابقة .. بل وتؤدى للحد من التجارة ، كما أنها ضد توسيع وزيادة النشاط الصناعى بين الأمتين .. وأن إلغائها والسماح بحرية الشراء والبيع سيؤدى بالرعايا العثمانيين إلى تنمية تجارتهم وصناعاتهم بشكل كبير ، وإلى زيادة إنتاجهم فى كل الأصناف "^(١١٨). بالإضافة إلى ما سبق اتجهت إنجلترا للتعامل مع الباشا بشكل يُثير له المتاعب ويزيد الموجود منها. ولقد استغلت - ومعها الدول الكبرى - الأزمة المالية^(١١٩) التى ظهرت مع بداية ١٨٣٣^(١٢٠) وبعض السلبيات الاقتصادية والإدارية^(١٢١) ومحاولاته لتطبيق نظام الاحتكار فى الشام التى تناقضت مع مطالبها بحرية التجارة^(١٢٢). كما استغلت نظام الامتيازات فيما يتصل بحقوق الأجانب بالشام.

وبينما أراد الباشا أن يفعل فى الشام مثملاً فعل فى مصر^(١٢٣).. فإن إنجلترا أخذت تدريجياً فى وضع العراقيل المختلفة أمامه تمهيداً لطرده منها وتحطيم

مشروعه التوسعي والاستقلالي. وهكذا شهد عام ١٨٣٤ مشاكل "حقوق الحماية" (١٢٤) وعدم دفع "رسم الجمرك والميرى" على المشروبات الروحية المستوردة لصالح القناصل للتجارة والتربح (١٢٥) بمثل ما شهد تشجيعها للانتفاضات (١٢٦) ووقوفها بالمرصاد ضد محاولاته للتقارب مع روسيا (١٢٧) وترديدها أن روسيا بدأت في تأليب الباشا ضد السلطان، بحثه على التقصير في الوفاء بالشروط المالية لاتفاقية كوتاهيه ، ومن ثم أظهرت حرصها على ضرورة التزامه المالي ليتم تجنب أى ذريعة لتجدد النزاع (١٢٧) .. هذا في الوقت الذي كانت تتابع فيه محاولاتها لتعقيد العلاقة المالية بينه وبين الدولة العثمانية المضطربة أحوالها المالية (١٢٩).

ومع أن الباشا كان قد نجح في حل المشاكل المالية مع السلطان (١٣٠) إلا أن إنجلترا - وخاصة شركة الهند الشرقية - بدأت في غضون ذلك في طرح "مشروع الفرات" الذي اعتقدت في فوائده الاستراتيجية والاقتصادية لها ، وفي الوقت نفسه يمثل سياسة بعيدة المدى ضد السلطان والباشا وروسيا (١٣١). بل ولقد فكرت في "فتح طريق البحر الأحمر والخليج العربي" ربما بعد أن علمت بأن الباشا يتجه بأنظاره لسواحل الخليج وبغداد (١٣٢). ورغم محاولات الجانب المصري تعطيل مشروع الفرات ، إلا أن إنجلترا نجحت في تنفيذه والاستفادة من العداء بين السلطان والباشا (١٣٣) الذي أصبح في تلك الآونة يتوجس خيفة من العثمانيين لنجاحهم في تسوية "مسألة ألبانيا" مما "يشجعهم ويقوى قلوبهم". ومن ثم رأى أن الظروف "تدعونا لليقظة والانتباه وإعداد أكبر عدد ممكن من الجنود"، مع أن "حالة البلد لا تسمح بذلك ، فإن التجنيد يعطل الحركة العمرانية . ولكن دفع المضرة مقدم على جلب المصلحة" (١٣٤).

وبينما شهد عام ١٨٣٥ استمرار التقارب بين الباشا وروسيا التي أصبحت آنذاك - وفي ضوء مشروع الفرات - تحرص على استمرار العلاقات السلمية بين مصر والدولة ، فإن إنجلترا حالت دون ذلك ، بل وواصلت إثارة العديد من المشاكل الأخرى للضغط اقتصادياً وسياسياً على الباشا ؛ فتصدت لمحاولته

تنفيذ احتكاراته على تجارة الحرير بالشام ، واستعانت باستانبول فى ذلك^(١٣٥). وتابع إثارة موضوع " الفردة " ^(١٣٦) وتضامن القناصل الأوربيين مع قنصلها فى ذلك ولم يعترفوا بـ " اللائحة " التى وُضعت لتنظيم أمور القناصل ووكلائهم وخدمهم بالشام لأن " القناصل الكبار " لم يُستشاروا فيها^(١٣٧). كما أثار قناصل إنجلترا بالشام مشكلة " الحجر الصحى " وعدم رغبتهم فى الإشراف عليه ، بعد أن رفض الجانب المصرى ما قام به قائد السفينه " غولت " من عدم مراعاة لشروط الحجر^(١٣٨). ومن المشاكل التى أثارها القناصل الإنجليز مشكلة شراء المأكولات " بدون الرسم " و" شراء الحنطة بدون عوائد "^(١٣٩). وفى هذا الإطار أيضاً رفض قنصلا إنجلترا والنمسا دفع الضريبة " نقود التسريح " عن الشعير الذى أتيا به من قبرص بدعوى أنه علف لدوابهما . وهو ما حدا بالباشا لإصدار أمر " بمنع إخراج الفلال وإرسالها من وإلى عربستان من ديار غير القطر المصرى " لئلا يقوموا بالتجار فيها^(١٤٠).

حدث هذا فى وقت استمر فيه الإنجليز فى تنفيذ مشروع الفرات ، مع أنه ثبت فشله منذ عام ١٨٣٦ وتحول مع عام ١٨٣٧ لمجرد وسيلة لمراقبة الأوضاع ضد مصر وروسيا وفارس^(١٤١). وفى هذا الإطار كان الإنجليز بحاجة لمساعدة الإدارة المصرية التى كان من الطبيعى أن تحاول عرقلة جهودهم^(١٤٢) لا سيما وأن إنجلترا عملت بجدية ونجاح آنذاك لفك عُرى التحالف الروسى العثمانى واستبداله بتحالف إنجليزى عثمانى^(١٤٣) وفى الوقت نفسه عملت - أى إنجلترا - على تعزيز قوة الدولة العثمانية على حساب مصر^(١٤٤) التى فعلت ما بوسعها للتغلب على السياسة الإنجليزية .

على أن الإنجليز التفوا حول الباشا بأن أثاروا قضية الضرائب التى تفرض على تجارتهم وفقاً لنظام الحكومة المصرية ، وبما يخالف معاهداتهم مع استانبول التى لجأوا إليها من خلال سفيرهم . وهكذا أرسل السلطان للباشا " يستكر " ذلك^(١٤٥). وهم فى ذلك لم يكتفوا بحرية التجارة فى الحرير ، بل وطالبوا بها فى القطن والدخان وغيرها من السلع . ولقد آتت محاولاتهم أكلها ،

حيث صدرت الأوامر بوقف احتكار الحرير وعدم تحصيل " العوائد " من التجار الإنجليز ، والاكتفاء بقيد معاملاتهم التجارية في الدفاتر حسب المعتاد ^(١٤٦). بيد أن هذا الإجراء مع الإنجليز شجع تجار الأمم الأخرى على المطالبة بالمعاملة بالمثل ^(١٤٧) وحصلوا عليها في النهاية ^(١٤٨).

والواقع أن مطالب الإنجليز بحرية التجارة تحولت لأطماع ومناورات لاتحدها حدود ، وكانت لها تأثيراتها السلبية الواضحة على متحصلات الجمارك وإدارتها في الشام. لقد طالت تجارة النبيذ وعرضت التزامه للخطر ^(١٤٩) كما طالت الحرير، مما دفع ملتزمي جمركه لرفض تجديد عقود التزامهم ^(١٥٠) وفشلت الإدارة في إيجاد ملتزمين جدد " ما لم تجر الرسوم على الوتيرة السابقة " ^(١٥١). بل وطالت اليهود وأشياء أخرى ^(١٥٢) وذلك في إطار تصميم واضح على إضعاف الباشا اقتصادياً.

على كل فبقدر ما كانت كل المحاولات الإنجليزية تعكس تصميماً لإضعاف الباشا اقتصادياً تمهيداً لإضعافه عسكرياً ثم تدميره سياسياً .. بقدر ما كانت تخفى طموحاً للتغلغل الاقتصادي في المنطقة. ومن غير المنطقي الفصل بين الأمرين خاصة وأن الأحداث والمعطيات السابقة والتالية تؤكد ذلك . وهكذا فإذا كان من الصحيح أن النصف الأول من القرن ١٩ يمثل مرحلة من النضج "النسبي" للثورة الصناعية في إنجلترا مما جعلها في حاجة لأسواق خارجية لتوزيع السلع واستيراد المواد الخام ^(١٥٣) وأن الهند والشرق الأقصى كانت "منطقة واعدة" للرأسمالية الإنجليزية ^(١٥٤).. إلا أنه من الصحيح أيضاً أن منطقة الشرق الأدنى كانت لها أهمية ملحوظة ، ليس فقط لموقعها في الطريق إلى الهند، بل وباعتبارها سوقاً مهماً للإنتاج والإستهلاك ^(١٥٥) وهو ما جعل بلداً مثل الولايات المتحدة الأمريكية تسمى للاهتمام بالتجارة معها لما لها من أهمية تجارية "و" مزايا هائلة .. أثارت حتى قنصلي إنجلترا وفرنسا " ^(١٥٦). هذا في وقت كان الركود الاقتصادي يضرب بأطنابه في إنجلترا نتيجة لـ"الانقلاب الزراعي" الذي كان من مظاهره فرض الحماية الجمركية على

استيراد القمح عام ١٨١٥ " قوانين الفلال " وهو ما كانت له آثاره الاجتماعية القاسية على الفقراء حتى ١٨٤٦ ، ومن ثم ترك تأثيراته السلبية على القدرة الشرائية والسوق الداخلية^(١٥٧) . بل وفى وقت كادت تتعرض فيه تجارة إنجلترا الخارجية للكارثة نتيجة تطبيق الدول الأوروبية للحماية الجمركية ، ورفض الأمريكيين منذ عهد الرئيس ماديسون اعتبار بلادهم سوقاً للبضائع الإنجليزية . لقد كان هذا الوضع فى إنجلترا هو ما دفع حكومتها للبحث عن المزيد من الأسواق الخارجية؛ فطرحَت أهمية حرية التجارة لشعبها وللشعوب الأخرى ، بل واعتقدت فى حقها التدخل فى الأمور الداخلية للبلاد " المتأخرة " ولـ " مصلحتها "^(١٥٨) . وفى كل الأحوال كان ذلك يحتاج قيامها بالدفاع عن حرية التجارة عامة وحماية تجارتها خاصة . وفى إطار وقوف السياسة الإنجليزية الخارجية وراء تجارتها وصناعاتها لتحميها ، تشكلت مواقفها فى أحد أبعادها من قضايا العصر الاقتصادية والسياسية . ولقد ساعدها الباشا فى ذلك - دون قصد - حين سمح للأجانب بالوفود بكثرة إلى بلاده حاملين معهم الأساليب الفنية الغربية ، وسمح بتعديل الطابع العام للتجارة المصرية لتصبح مرتبطة بأوروبا ارتباطاً وثيقاً ، ومن ثم دخلت مصر فى فلك التجارة الأوروبية وتأثرت بتقلباتها وانضوت لمطالبها وخاصة المطلب الذى " ابتدعته " الحكومات الأوروبية " المتربصة " التى ذهبت إلى أن من واجبها أن تحمى تجارها ومصالحها طبقاً لمعاهدات الامتيازات^(١٥٩) .

ورغم ذلك - وبسببه - استمرت محاولات الباشا للمقاومة فى بلاده وأستانبول . لقد خاطب الباب العالى من جديد لتوضيح صحة موقفه ، وأن شكوى القنصل الإنجليزي " لا أصل لها ولا أساس وأنه لم يبتدع رسوماً غير الرسوم التى وضعها أسلافه " ومن ثم التمس إيجاد حل " صريح " للقضية لإضرارها بعوائد الجمارك التى " نقصت كثيراً " لا سيما وقد " سرت العدوى " لتجار وقناصل الدول " المتحابة الأخرى " يبتغون معاملة تجارهم بمثل معاملة الإنجليز مع أن الفرمان الموجود بيد قنصل إنجلترا لم يكن حاسماً ولا

واضحاً^(١٦٠). كما حث استانبول على سرعة الإجابة لأن التأخير يرجح ضرره نفعه ، خاصة وأنه اضطر لتأجيل استيفاء الرسوم الجمركية عن البضائع والأمتعة الواردة إلى ساحل " سوريا " انتظاراً لذلك^(١٦١) .

على أن إنجلترا استمرت في إيقاع الباشا في مشاكل - بل مآزق - اقتصادية. لقد أخذ تجارها في تصدير واستيراد الفلال^(١٦٢) والتبأك والأرز^(١٦٣) والشعير والأبقار وغيرها من السلع حتى الواردة من إنجلترا^(١٦٤) إلى بلاد الباشا دون دفع رسوم على أساس أنهم دفعوها في منافذ جمركية أخرى مثل استانبول^(١٦٥) أو بغداد^(١٦٦). ورغم محاولات الإدارة المصرية توضيح حقيقة الأمور إلا أن ذلك لم يكن ليُرضى الإنجليز^(١٦٧) الذين طالبوا معاملتهم بمثل معاملة الروس في إطار معاهدة هونكار ؛ أي برد المبالغ التي سبق وأن أخذت منهم من قبل^(١٦٨) كما لم يُرض الإدارة العثمانية التي أرسلت تلوم الباشا ، رغم توضيحاته^(١٦٩). وإذا كان ما سبق يعنى أن إنجلترا وفرنسا^(١٧٠) والنمسا^(١٧١) وروسيا وتسكانيا وسردينيا وهولندا^(١٧٢) طبقت ما جاء في معاهدة بالطة ليمان قبل عقدها بحوالى عامين.. فإن ذلك - ومن جديد - لم يُرض التجار الإنجليز الذين تمادوا في الأمر ، ووصلت بهم الجرأة إلى حد عدم دفع نسبة ٣٪ من الرسوم وأخذوا في دفع ما يشاءون من ضرائب على السلع التي يصدرونها إلى أوروبا^(١٧٣).

ونستطيع القول أن إنجلترا - بحلول عام ١٨٣٦ - كانت قد استطاعت من الناحيتين الفعلية والنظرية الإحاطة بالباشا اقتصادياً . ولن تكون الفترة التالية إلا محاولات مستميتة منه للإفلات أو للتقليل من قيود حرية التجارة وتداعياتها، ولكنها كانت يائسة وفاشلة وترتب عليها المزيد من القيود . وعلى حين ظهرت الإدارة المصرية وكأنها متمسكة بموقفها بما يتسق والفرمانات^(١٧٤).. ظهر تهاون بعض الموظفين أحياناً - وربما بشكل مقصود - بسبب التداعيات الدرامية^(١٧٥). بل وبينما أبدت الإدارة بعض المرونة تجاه الضغوط^(١٧٦) إلا أنها لم تكن مقتنعة بذلك ؛ إما لتخوفها من أن يلجأ تجار الداخل لأخذ بضائعهم من

التجار المتمتعين بالحماية نظير دفع مبالغ من الباطن وهو ما يؤدي للإضرار بما تأخذه الدولة من الجمارك^(١٧٧) أو لعدم اقتناعها بجدوى الأخذ بالتعريفة القديمة لأنها لم تعد تتناسب و" الأسعار الحاضرة " ^(١٧٨) أو حتى لمخاوفها من مطالبة الأجانب برد فروق الضرائب على السلع التي دُفعت عنها من قبل ضرائب أكثر من ٣٪ لا بل واحتمال أن يرفض الأوروبيون دفع نسبة الـ ٣٪ ^(١٧٩). وهكذا استمرت المشاكل قائمة واستمر تصميم الإدارة على دفع التجار الأجانب لرسوم التجارة الداخلية " وأن الأمتعة التي يستوردها التجار من الديار الأوروبية هي وحدها التي تراعى فيها التعريفة بموجب المعاهدة " ^(١٨٠). وكنوع من المواجهة الاقتصادية ضد إنجلترا والدول الأوروبية ، ولقطع الطريق أمام " التجار الرعايا الذين " يستتر أكثرهم في تجارتهم الداخلية والخارجية وراء التجار الإفرنج فيوردونها ويصدرونها باسمهم " ^(١٨١).. فكر الباشا عام ١٨٣٧ في معاملة التجار والرعايا التابعين لحكومته بمثل ما يعامل به التجار الأوروبيين ، وذلك فيما يصدرونه إلى أوروبا أو يستوردونه ^(١٨٢). على أن إدارة الشام أبدت بعض التحفظات خاصة وأن جمارك الشام " مُعتبرة مارسية ومحرمية " وأن تعريفات الدول الأوروبية " بطل حكمها " ونُسخت بتعريفات جديدة ^(١٨٣). وهنا أمر الباشا بتشكيل لجنة لدراسة الأمر . ورغم موافقة اللجنة لما في ذلك من فوائد للرعية^(١٨٤) إلا أن بوغوص أبدى بعض التحفظات ^(١٨٥) التي أخذت بها اللجنة ووافق عليها الباشا ^(١٨٦) ومن ثم تم إرجاء العمل بالمشروع ^(١٨٧) .

وإذا كانت المجابهة الاقتصادية أثبتت فشلها وتمادى الإنجليز في عدم دفع الرسوم وفي تملك الأراضي بل والاستيلاء عليها ، وفرض حمايتهم على العاملين فيها ^(١٨٨).. فقد أثبتت الأحداث للباشا أيضاً فشل محاولة الاتفاق السياسي والسلمي مع الدولة ، ولن تكون محاولات عامي ١٨٣٧ و ١٨٣٨ إلا نماذج لمحاولات مستميتة وفشل ذريع بسبب إنجلترا في الأساس . فأمام إدراكه خطورة المستقبل السياسي لمشروعه.. اتجهت تحركاته للتعامل مع الوضع من خلال عدة أمور . فمن ناحية بدأ في توجيه رسائل الاستياء للحكومة

الإنجليزية^(١٨٩). ومن ناحية أخرى تابع الاستعدادات العسكرية واستيراد المدافع بقدر من السرية^(١٩٠). أما الأهم فكان اتجاهه لحل الأزمة السياسية "دون ضجة" مع الدولة " وعدم إعطاء فرصة لمداخلة الدول الأخرى " بل وباستخدام التناقضات بينها ، وطلب نصائح بوغوص وغيره في كيفية إتمام ذلك ، وكذا كيفية الرد على رسالة المشير أحمد باشا التي يحملها صارم أفندي^(١٩١). ورغم احتمال تسريب استانبول لأخبار المحادثات في محاولة لخداع الباشا وإحراجة أمام الدول الأوروبية وإفشال المفاوضات^(١٩٢).. رأى الباشا ضرورة إرسال شخص من طرفه لاستانبول حتى لا تظهر الدولة في مظهر الطرف الراغب في السلام وأن مصر هي التي ترفض^(١٩٣). وفي الوقت نفسه استمرت محاولاته للتقارب مع روسيا وطلب من إبراهيم لقاء قنصلها " دوهاميل " وإبلاغه بمضمون رسائل قنصلى فرنسا والنمسا له وأن يحدثه " عن المعاملة الخشنة التي تبدو من استانبول ويعرف رأيه " ^(١٩٤) .

ورغم فشل محاولات التفاوض منذ يناير ١٨٣٧ للعوامل السابقة ، ولاستمرار الاستعدادات العسكرية للدولة^(١٩٥).. أعطت الخلافات بين روسيا والدولة - ومن ثم مع إنجلترا وفرنسا - للباشا بريق الأمل من جديد . لقد عرضت روسيا آنذاك عبور جيشها للدانوب ولكن استانبول رفضت العرض^(١٩٦). وهنا أخذت روسيا في العمل على بقاء الأمور على ما هي عليه لأنه في مصلحتها وحاولت من جديد التفاهم مع الباشا ، وأرسلت إلى مصر بقنصل جديد ليحل محل دوهاميل . وفي لقاءهما بالباشا أعرب القنصلان عن تقديرهما له واستبعدا إمكانية الحرب " ولكن يجب عدم الفتور في الاستعدادات العسكرية " ^(١٩٧). ولما كانت إنجلترا تراهن على أن قيام الحرب بين مصر والدولة هو الذى سيفير الأوضاع لمصلحتها ، فقد شجعت - منذ ذلك الوقت فصاعداً - الاستعدادات العسكرية للدولة^(١٩٨).

ومرة أخرى حاول الباشا الالتزام بتعهداته المالية تجاه الدولة^(١٩٩) ولكن مع تحديد حدوده معها^(٢٠٠) بل وتحديد موقفه بشكل نهائى. كما حاول التوصل

لتفاهم مع إنجلترا بخصوص الجمارك^(٢٠١) وأوضح حُسن نيته تجاهها في العديد من المواقف^(٢٠٢) بل وأبدى كرمًا تجاه باركر عند فصله من عمله رغم كرهه له^(٢٠٣). وهكذا فمع علمه أن الدولة وجهت نظرها نحو لندن للحصول على مساعدتها ، إلا أنه كان يأمل ألا تلبي إنجلترا الطلب كما حدث من قبل^(٢٠٤). وربما كان السبب الرئيسي في ذلك اعتقاده بأن أطماع إنجلترا - كما كانت سابقاً - اقتصادية قبل كل شيء ، وطالما أنه يحقق مطالبها فلن تتفق مع الدولة ضده . ونستطيع القول أن " بورنج " كان له دوره في تشجيعه على ذلك^(٢٠٥).

وفي هذا الإطار استمرت إنجلترا في الضغط الاقتصادي على الباشا لإضعافه لحساب تجارتها وتجارها ومواصلاتها ، واستمر هو في التفاوض أملاً في الوصول لتفاهم سياسي . على أن الاستراتيجية الإنجليزية - التي اعتبرت الباشا خطراً لابد من إزالته - كانت تسير في طريقها دون اعتبار للأمور الأخرى غير الجوهرية . وهكذا فعلى حين شجعت العثمانيين على الاستمرار في الاستعدادات العسكرية ، فإنها شككت في جدوى استمرار الباشا في الرد بالمثل وسأله كامبل عن " سبب التجنيد الجديد وإنشاء السفن الحربية مع الأمن في جهة الآستانه " . لكن الباشا أجاب " إن عادة الكبار تضحية الصغار ولكن محمد علي لا يرضى لنفسه أن تكون ضحية " وأنه في ظل استعدادات الدولة " لا نقبل أن نهلك في مثل هذه الحالة بالإصغاء لقول هذا أو ذاك " ^(٢٠٦). ولقد كان ذلك يعني أنه لا يزال قادراً على المقاومة الشرسة ولا يرضى الاستسلام .

ومع أن مكاسب الإنجليز السابقة بالشام كانت تتسبب في خسائر ضخمة للباشا، إلا أنهم لم يكتفوا بذلك وبدأوا في الاتجار بالعملة^(٢٠٧) وحصلوا على حرية تصدير البن " الإفرنجي " لمصر والاتجار فيه^(٢٠٨) رغم المماطلات^(٢٠٩). بل وتدخلت إنجلترا في أمور لا تمت للاحتكار بصلة مباشرة ، فرفضت خطة الباشا لإنشاء بريد عام بالشام^(٢١٠) وكذا احتلاله لليمن ، رغم اعتباره أنه ذهب إلى هناك بالاتفاق معها . وعلى كل فقد أبدى استعداده لسحب قواته من اليمن إذا كانت إنجلترا سبقته إلى هناك^(٢١١). وفي أوائل أبريل ١٨٢٨ أبلغ كامبل

الباشا رفض إنجلترا لتوسعاته الجديدة في منطقة نجد بعد أن سقطت الرياض في أيدي قواته في مايو ١٨٢٧ وكذا لطموحاته المتجددة في العراق^(٢١٢). ومن الواضح أن الباشا كان لا يزال يراهن - حتى مارس ١٨٢٨ - على عجز الدولة عن الحصول على مساعدة إنجلترا ، ومن ثم عدم قدرتها على الحرب ، مُستنداً هذه المرة إلى إرسال السلطان بفرمانى التجديد له ولإبراهيم^(٢١٣) وإلى تأكيد القنصل الروسى له بأن الدولة لا تستطيع الحرب^(٢١٤) وإلى ما أبداه القيصر من رضا عن ميوله السلمية وتشجيعه بأنه إذا استمر على ذلك " قد يحظى بالصدقة التى يريدّها معه "^(٢١٥). ولما كان القيصر قد أعرب فى رسالته عن تعجبه من استمرار الاستعدادات العسكرية التى قد تقوى من شكوك الباب العالى ، فإن الباشا عاد من جديد لمحاولة طمأنة روسيا وإنجلترا وفرنسا ، وهو ما لم ينجح فيه أيضاً . فالقنصل الروسى كتب أن ما حاوله الباشا وإن كان مطمئناً لقنصلى إنجلترا وفرنسا " إلا أنتى أراه حيلة جديدة لإخفاء مشروعه الحقيقى "^(٢١٦) .

على أن "ميدم" كان غير دقيق فى وجهة نظره هو الآخر حيث كان قنصل إنجلترا سبق له نقل انطباعاته غير الطيبة تجاه استعدادات الباشا العسكرية لبلاده ، التى طلبت من فرنسا الاتفاق معها على " اللفة " المشتركة التى يجب التعامل بها تجاه الجهود العسكرية " غير العادية " للباشا^(٢١٧). لكن فرنسا لم تشارك إنجلترا تماماً فى تخوفها هذا ، بل وأبدت تخوفها الأكبر من الاستعدادات الروسية البحرية والتى توحى بأن القيصر أعد للحرب. وهنا رد الجانب الإنجليزى بأن هذه الاستعدادات فى جزء منها إنما بسبب الخوف من أى نزاع بين الباشا والسلطان^(٢١٨). وبمثل ما كان ميدم غير مُحق فى فهم موقف قنصل إنجلترا من الباشا ، كان الأخير غير مصيب فى فهم موقف روسيا التى سرعان ما طلبت منه سحب جيشه من الشام وإنقاص أعداده بشكل عام ، وهو ما رفضه الباشا وأعرب عن أن " جيشه يتناسب وعدد سكان دولته وأنه راض عن اتفاقية كوتاھية وملتزم بها ولا يخاف إلا من روسيا "^(٢١٩) .

كان موقف روسيا الأخير يعنى أن الباشا وصل اللحظة الحرجة في علاقته بالقوى الكبرى وفي مستقبل مشروعه كله ، حيث اتضح وقوف إنجلترا وروسيا والنمسا ضده تماماً . وهذا ما حدا به لإثارة قضية استقلاله في تلك الأيام - وبقوة - أمام قنصلي إنجلترا والنمسا (٢٢٠) رغم أنها كانت من أخطر القضايا آنذاك . لقد أعرب عن أن الدول الكبرى هي التي تحول دون ذلك وأنه يتمنى وساطتها في الموضوع ، كما أعرب عن استعدادة للوفاء بالتزاماته ، ولكنه لا يستطيع أن يبقى هكذا كثيراً (٢٢١) .

وفي مايو ١٨٢٨ كانت الأخبار بنية الباشا القوية في إعلان استقلاله قد أصبحت معلومة لدى الدول الكبرى ، وهو ما كان يعنى أن إنجلترا نجحت في مُبتفأها : فبعد إضعافه اقتصادياً وتغلغلها في أراضيه ، استدرجته - بل وشجعت - للإلحاح على الاستقلال ، وفي الوقت نفسه أعدت العدة لمجابهته عسكرياً بعد أن توصلت لنوع من الاتفاق على ضرورة اشتراك الدول الكبرى - إنجلترا وفرنسا وروسيا والنمسا - في منعه من الاستقلال لئلا يتم " تدمير السلام في ذلك الجزء من العالم " . هذا وإن ظهرت الخلافات حول كيفية تقديم الدول للإنذار المشترك ، لاسيما إذا تضمن التهديد باستخدام إنجلترا وفرنسا لـ "الحصار البحري" لأن روسيا قد تهدد حينئذ باستخدام جيشها ، وهو ما سيفنى موافقة ضمنية من الدولتين على تقدم الجيش الروسى في الأراضي العثمانية . لذا فضلت فرنسا قيام كل قنصل بالعمل منفرداً (٢٢٢) . وفي هذا الإطار قابل القنصل الفرنسى "كوشيليه" الباشا " لإثائه عن الإقدام على الاستقلال " . ومن ناحيتها أعربت إنجلترا عن أن قنصلها لن يتوانى عن إعطاء بالغ اهتمامه للقضية (٢٢٣) . وفي إطار التنسيق الثنائى وافقت فرنسا على إرسال أسطولها للإسكندرية للعمل باتفاق تام مع الأسطول الإنجليزى ، على أن يتزامن ذلك مع ضغط مشترك على الباشا . كما بدأت فرنسا في حث الباب العالي على عدم اتخاذ أي إجراءات عدائية مباشرة ضده إذا أعلن استقلاله ، بل عليه أن يثق في حلفائه (٢٢٤) .

على أن التنسيق الإنجليزي الفرنسي آنذاك مر بفترة من الشكوك الشديدة التي نشأت في الأساس من التسهيلات والتنازلات التي أعطاها الباشا للإنجليز في مصر ولمواصلاتهم إلى الهند^١. لقد أرسل القنصل الفرنسي برسالتين إلى باريس ، تؤكدان أن الباشا ماضٍ في إعلان استقلاله . ورغم تحذيره له من النتائج الخطيرة التي قد تترتب على ذلك ، إلا أنه عبّر عن نيته في الانتظار لوقتٍ كافٍ حتى يتلقى إجابات من حكومتى إنجلترا وفرنسا تعبر عن استعدادهما للوساطة في تسوية سلمية لاستقلاله . وأمام ذلك شكك كوشيليه في حقيقة نيات إنجلترا واعتبر أنها - أمام التسهيلات التي حصلت عليها بخصوص اتصالاتها مع الهند ، ومن خلال بورنج " الذي شجع الباشا على الإعتقاد بأنه لن تظهر معارضة خطيرة من حكومة إنجلترا تجاه استقلاله " - هي التي تشجع الباشا للاستمرار في توجهه الاستقلالي . ولقد دفع ذلك الشك بوزير الخارجية الفرنسي " موليه " لطلب الإطلاع على الأوامر التي سترسل إلى كامبل وإلى قائد الأسطول الإنجليزي^٢ (٢٢٥). على أن كامبل أخذ هو الآخر في التشكيك في موقف فرنسا من استقلال الباشا منذ ١٨٣٦ واعتبر أن قنصلها في مصر آنذاك " ميمو " والأدميرال روسين اتخذوا خطوات للحصول على استقلاله ، وأن السلطان وافق عليه من حيث المبدأ في إطار مفاوضات صارم أفندى . على أن فرنسا نفت ذلك^٣ (٢٢٦) . وفي هذا الإطار استمر رفض كوشيليه التعاون مع كامبل في تقديم طلب مشترك للباشا بآراء حكومتيهما حول استعداداته العسكرية ، وكان ذلك وفقاً لأوامر حكومته التي لم تغير موقفها إلا بعد إطلاع موليه على رسالة بالمرستون لكامل^٤ (٢٢٧) والتي حثته على الإسراع " في إزالة أي خطأ بمقتضاه يمكن للباشا أن ينقاد بواسطة المحادثة الفافلة من بعض رعايا إنجلترا غير المسؤولين أو بواسطة اللغة المقصودة من الآخرين " فيما يتصل بموقف إنجلترا تجاه إعلان استقلاله^٥ (٢٢٨) . وبعدها عادت فرنسا لإصدار الأوامر لكوشيليه بـ " الاتحاد الودي " مع كامبل في التعبير عن عدم رضا الحكومتين عن نية الباشا في الاستقلال^٦ (٢٢٩) .

على أن فرنسا عادت سريعاً للعمل المنفرد تجاه تصميم الباشا على الاستقلال . ورغم تعبيرها عن " موقف حازم للغاية " ضد إمكانية تنفيذ الباشا لذلك وأنها ترغب فى مساندة السلطان .. إلا أنها فضّلت قيام كل دولة - وبشكل منفصل - بتحذير الباشا من إعلان استقلاله ، ووقفت ضد تقديم مذكرة مشتركة (٢٣٠) . أما سفير فرنسا فى إنجلترا - سباستياني - فعبر بالمرستون عن رأيه فى أنه من غير المناسب تدخل بلديهما لتجديد المفاوضات بين الباشا والسلطان لوضع تسوية بينهما بمقتضاها يتم تثبيت إبراهيم فى ولايات مصر وعكا مقابل انسحاب محمد علي فوراً من سوريا ، على اعتبار أن مثل هذه التسوية بمثابة أمور داخلية بين السلطان وتابعه ولا يحق للدول الأجنبية التدخل فيها دون دعوة (٢٣١) . ومن الواضح أن ذلك كان يمثل وجهة نظر فرنسية أخرى مخالفة لوجهة نظر إنجلترا . وإذا كان ذلك يعكس عودة الشكوك والخلافات من جديد ، فإن رؤية بالمرستون لحل الصراع بالقوة زادت منها .

كان بالمرستون أوائل يونيو ١٨٢٨ قد تأكد - من الرسائل الواردة إليه من مصر وعواصم أوروبية ومن الاستعدادات العسكرية التى تتجاوز متطلبات الدفاع- أن الباشا أصبح طامحاً للاستقلال تماماً ، وهو ما سيتبعه حتماً مهاجمة العراق (٢٣٢) . ومن ثم بدأ فى التخطيط لمنعه بالقوة . لقد رأى أن تأكيد الدول الكبرى على اتفاقها فى مخاطبة الباشا بلغة متشابهة ؛ من حيث الاحتجاج على أعماله وتحذيره منها، وحثه على التخلي عن الاستقلال بل وتهديده .. كل ذلك لن يكون كافياً لإجباره للتخلي عن هدفه ، وعلى الدول أن تقرر التهديد بإعداد العدة الحربية لاستخدامها عند الضرورة ، وأن إنجلترا وفرنسا يجب أن تكونا تحت طلب السلطان لتقديم مساعدتها البحرية المشتركة . ورغم اعتقاده بأن الجيش المصرى سيتفوق فى العمليات الحربية الأولى ، فإنه رأى أن التدخل الفرنسى والإنجليزى - مع طول المدة وقطع الاتصالات البحرية بين مصر وسوريا وحرمان الجيش من الإمدادات - سيكون حاسماً . على أنه تخوف من أنه " إذا تُركت الأمور هكذا " فقد يتدخل الروس فى الحرب لمساعدة السلطان

تحت ذريعة معاهدة هونكار ، ومن ثم يستولون على المضائق ، وربما أرسلوا جيشاً لآسيا الصغرى وهو ما سيكون خطيراً للغاية للنمسا وإنجلترا وفرنسا . وبالتالي فإن المشكلة تتمثل في كيفية التغلب على ذلك " فمنعه بإعلان الحرب على روسيا سيكون مستحيلاً لتلك الدول التي أعلنت صداقتها للسلطان التي ستكون روسيا قد جاءت لإنقاذه، خاصة وأن روسيا وتركيا ستكونان آنذاك طرفاً واحداً . كما أن تهديد الدول من المحتمل ألا يمنع روسيا من تقديم المساعدة التي كانت تعهدت بتقديمها " . وقد رأى أن بوسع إنجلترا إرسال حملة لآسيا الصغرى من بومباي، ولكنها ستثير غيرة الدول وستجعل روسيا تقرر إرسال حملة برية في الحال .. والحال نفسها إذا ما أرسلت فرنسا حملة بحرية . ومن ثم فالنمسا هي المؤهلة بسبب موقعها الجغرافي والمشاعر الودية بينها وبين روسيا . ونتيجة لذلك أكد على ضرورة التوصل لتفاهم مشترك ومسبق بين الدول الأربع (٢٣٣) .

في البداية طلبت الخارجية الفرنسية وقتاً للرد على آراء بالمرستون بعد مناقشتها (٢٣٤) . على أنه لم تكد تمر عدة أيام حتى أبدى موليه تحفظه ورفضه لتدخل النمسا وإرسالها جيشاً برياً بالنيابة عن الدول الأوروبية ، كما أبدى رفضه قيام روسيا بالدور نفسه . وفي المقابل أبدى موافقته على قيام الدول الأربع بتقديم مطلب مشترك للبasha ، وأن يقوم الأسطولان الفرنسي والإنجليزي فقط بمظاهرة قبالة شواطئ مصر وسوريا . وفي الوقت نفسه رفض رأى مترنيخ بضرورة اشتراك الدول الأربع في الإجراءات العملية الكفيلة بمنع البasha من إعلان الاستقلال ، بل ورفض عقد مؤتمر للدول الأربع في لندن (٢٣٥) . وعلى كل أدى ذلك لنمو التناقض - تدريجياً - بين موقف فرنسا ومواقف الدول الأخرى ، خاصة مع روسيا والدولة العثمانية (٢٣٦) ثم إنجلترا . هذا على حين اتخذت روسيا موقفاً مناهضاً للبasha ومؤيداً لإنجلترا (٢٣٧) .

وإذا كانت الخلافات السياسية الأوروبية سارت في طريقها المعروف . إلا أن إنجلترا كسبت في النهاية معركتها ضد البasha . لم لا وقد أضعفته اقتصادياً

و"أجبرته" للتصميم على الاستقلال ، وهو ما كان يعنى صدامه مع الدولة بل وفرنسا وروسيا والنمسا التى أصبحت كلها رافضة لاستقلاله . على أن النجاح الإنجليزى بلغ ذروة جديدة مع اتفاقية بالطه ليمان فى ١٦ أغسطس ١٨٣٨ والتى تؤكد، من جديد، أن سياسة إنجلترا فى المنطقة كانت دائماً لا تهمل المصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية ، وإن تغيرت أسبقية المصالح وفق احتياجات وضرورات كل مرحلة . فبينما انشغلت الدول باستقلال الباشا وإمكانية الحرب.. نجحت إنجلترا فى توقيع الاتفاقية المهمة لما احتوته من أمور اقتصادية واستراتيجية. لقد عقدت دول أوروبا مع استانبول من قبل اتفاقيات "الشروطنامة والتعريفة" ^(٢٣٨) وكانت الاتفاقية مع روسيا أفضلها حيث قررت تحصيل الرسوم الجمركية بنسبة ٣٪ مرة واحدة فى أراضى الدولة على البضائع المستوردة من روسيا أو المصدرة إليها ، مع إمكانية الدفع عيناً من البضائع إذا بالغ أمناء الجمارك فى تقدير قيمتها ^(٢٣٩). على أن إنجلترا اتجهت فى اتفاقيتها لتحقيق هدف استراتيجى أكبر وهو القضاء على الاحتكار ^(٢٤٠) واستغل بالمرستون العداء بين الباشا والسلطان لإقناع الأخير بالاتفاقية لأهميتها فى تقويض المصادر المالية للباشا ومن ثم إمكانية القضاء عليه ، على حين اعتقد الجانب العثمانى بأن تنازلاته ستكون أكثر ضرراً للباشا وستقوده لتحدٍ مباشر مع الدول الكبرى ^(٢٤١).

ورغم دهشة روسيا من الاتفاقية ^(٢٤٢) إلا أنها قبلتها فى النهاية ، خاصة وأن إنجلترا عملت للتقارب معها ، مستغلة العداء القديم بين القيصر وملك فرنسا ^(٢٤٣). ورغم تحفظات فرنسا عليها لمساسها بمصالح الباشا وإمكانية دفعها له للمسارعة بإعلان الاستقلال ^(٢٤٤) وأن تجار إنجلترا - لتفوقهم الرأسمالى وإقدامهم- سيستفيدون بشكل أكبر من تجار أى بلد آخر ^(٢٤٥). بل ورغم إعرابها عن شكها فى إمكانية توقيع اتفاقية فرنسية عثمانية فى الوقت الحاضر بما لذلك من تأثيرات سلبية على تجارتها ^(٢٤٦) .. رغم ذلك حاول

بالمرستون طمأننتها بخصوص فائدة الاتفاقية لكل الدول التجارية . وفى تحسين أوضاع الدولة نفسها . ولكنه فى الوقت نفسه أكد عزم بلاده إجبار الباشا على تنفيذها ^(٢٤٧). وفى النهاية وافقت فرنسا على المعاهدة فى نوفمبر ١٨٣٨ لأن ظاهرها يوافق المبادئ الإنسانية ، ولم يكن من سبيل إلى رفضها ^(٢٤٨).

وهكذا يتضح لنا مما سبق أن الاقتصاد هو الذى قاد سياسة إنجلترا فى بداية أزمة الشام ، على حين تناغمت السياسة مع الاقتصاد حتى عام ١٨٣٨ فى استراتيجية متكاملة . وعلى أى حال فإن الأحداث التالية وحتى تسوية لندن ١٨٤٠-١٨٤١ كانت تسير فى إطار ما نسجته إنجلترا من خيوط اقتصادية وسياسية لتسوية الأمور فى مصالحتها . فنتيجة لكل التطورات السابقة ، ولأن إنجلترا خاصة - ومعها الدول الكبرى الأخرى بدرجة أو بأخرى - أخذت موقفاً مؤيداً للدولة العثمانية وداعماً لها . ولأن الدولة العثمانية كانت تريد القضاء على محمد علي واستعادة ما ضاع منها .. نتيجة لذلك كانت الدولة العثمانية البائدة بالعدوان على الأراضى التى حددتها اتفاقية كوتاهيه لمحمد علي ، فكانت معركة نزيب فى ٢٤ يونيو ١٨٣٩ ^(٢٤٩) والتى أسفرت عن وقوف الدول الأوروبية الكبرى - عدا فرنسا - ضد محمد علي المنتصر . وفى تلك المواجهة كانت إنجلترا على رأس القائمين على الأمور والموجهين لها ، وكذا كانت المستفيدة على حساب الجميع : مصر والدولة العثمانية وروسيا وفرنسا ^(٢٥٠).

الهوامش

- (١) محمد صبرى السورى : تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ط ٢ ، ١٩٩٦ ، ص ٥٨ ، ٦٧ ، ٧٢ .
- (٢) عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد علي ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٥١ ، ص ٢٨٧ ، ٢٢٩ - ٢٣١ .
- (٣) وعنده أن الباشا " عرف السياسة الكبرى في طور عنيف من أطوارها : عصر الثورة الفرنسية والفتوح النابليونية . ففي حقبة قصيرة من أحقاب الزمان تجمع الشئ الكثير من العناصر الأساسية في تشكيل العلاقات بين الأمم : تسخير قوى الإنتاج وتنظيمها وتنسيقها وتوجيهها لتحقيق غايات قومية ، خريطة أوروبا تطوى وتتشر ، مبادئ هدامة ، عروش تقوض وأخرى تقام ، التفوق البحري البريطاني ، تدخل روسيا في شؤون أوروبا ، العالم العثماني تحت رحمة الأقدار " . محمد شفيق غريال : إبراهيم باشا وبناء النهضة المصرية ، في : ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا ١٨٤٨ - ١٩٤٨ ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ، ١٩٤٨ ، ص ن .
- (٤) أحمد عزت عبد الكريم : مصر ، في : دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو ، د . ت . ط . ص ٥٢٨ ، ٥٥٢ ، ٥٦٨ .
- (٥) Al- Sayyid Marsot, Afaf Lutfi ; Egypt in the Reign of Muhamed Ali , Cambridge University Press , 1984 , p p 237 , 247.
- (٦) لقد تحدثت عن " عدم وطنية " محمد علي " بالمعنى العصري " وأنه " كان يعتبر نفسه تركيا قبل كل شئ ، وكان يفكر في مصر باعتبارها مجرد متاع خاص يستغله لصالحه ولصالح أسرته . وبالتالي فإن نضاله من أجل الاستقلال لم يكن نضالاً من أجل استقلال مصر ، إنما كان محاولة لأن يترك لأبنائه إرثاً مضموناً " وذلك على حساب " تحسين أحوال الشعب المصري " . وراجع أيضاً تقييمها لسياسة الاحتكار ولسياسته العسكرية وكيف أنها اصطدمت بسياسته المالية والزراعية . وكذلك كيف أدت سياسته الخارجية إلى " ضعفة الإمبراطورية العثمانية ، وفتح الباب للتغلغل الاستعماري الغربي " . هيلين آن ريفلين : الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر ، ت : أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصطفى الحسيني ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٢٥٥ ، ٢٥٨ - ٢٦٣ وغيرها .
- (٧) وهكذا فمع اعترافه بأن بريطانيا عارضت محمد علي بقوة وتصميم " وأن بالمرستون وزير خارجيتها معظم سنوات الثلاثينيات " كان يمثل هذه العداوة أفضل تمثيل ، حيث كان شخصياً يكره الباشا بشدة " وأنه كان يرمى إلى " إلغاء الاحتكارات " ، وأن معاهدة بالطه ليमान كانت صريحة في التأكيد على حظر كل الاحتكارات التجارية في طول الدولة العثمانية وعرضها " .. إلا أنه كتب " ومع ذلك لم تكن عداوة بريطانيا ولا كراهية بالمرستون الشخصية لتنتج فقط عن أى تهديد محسوس من جانب الصناعة المصرية الوليدة للمصانع البريطانية العتيقة . لأن البلاد حتى في ذروة خطط الباشا لل

"التصنيع" لم تكن تمتلك أكثر من سبعة أو ثمانية محركات بخارية ، وكانت معظم المؤسسات الصناعية.. تعتمد على الطاقة العضلية للعمال " وهكذا تابع القول " ولابد أن مجموع منتجات البلاد التي كانت تعالج محلياً بدلاً من تصديرها كمواد خام إلى المصانع البريطانية كان يضايق بالمرستون ، وربما كان أيضاً قد شعر بالتأذى من سياسات الباشا (غير الليبرالية) في التجنيد والسخرة والضرائب المرتفعة ، إلا أنه كان منشغلاً قبل كل شيء بأخطار توسع الباشا الإقليمي على اسطنبول . ذلك أن هذه النشاطات العسكرية كانت تدفع اسطنبول - كما رأى بالمرستون بحق - لطلب مساعدة الروس الذين كانوا متلهفين للغاية على توفير كل المساعدات التي يطلبها السلطان ، لما تمنحه لهم من فرصة للتدخل في الشؤون العثمانية . لقد كان هذا التوقع لتزايد نفوذ روسيا في اسطنبول وتوسعها جنوباً في اتجاه الهند أكثر من أية خسارة للأسواق الفعلية المحتملة في شرق المتوسط، هو الذي أجج مشاعر بالمرستون المعادية لسياسات الباشا الاحتكارية. وذلك لأن نظام الاحتكار الذي أقامه الباشا هو بالتحديد الذي أتاح له - وهنا كان بالمرستون محقاً مرة أخرى- أن يحول الفائض المجموع من الزراعة والتجارة إلى الجيش، فتمكن بذلك من بناء جيش قوى وأسطول مرهوب الجانب استخدمه بعد ذلك في تهديد أملاك السلطان. ففى النهاية كان اهتمام بالمرستون الأعظم هو الأملاك البريطانية في آسيا وكان خوفه الأكبر أن تتمكن روسيا من التدخل فيها. بعبارة أخرى كان الفيصل هو السوق البريطاني في آسيا ، لا تلك الأسواق الأصغر بكثير في شرق المتوسط. وقد نظرت كل من لندن وبومباي إلى محمد علي من حيث هو مصدر تهديد خطير لهذه الأسواق المهمة ، لأنه يمنح الفرصة والذريعة للروس لإقحام أنفسهم في الأراضي العثمانية ، وربما للإحاطة بالدولة العثمانية كلية . وكان شعار بالمرستون (الحفاظ على وحدة أراضي الدولة العثمانية) المتراس الأكثر فعالية الذي وضعه للحيلولة دون العدوان الروسى المحتمل، ولم يكن تريبصاً بمصر". د.خالد فهمي : كل رجال الباشا.. محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة ، ت : شريف يونس ، دار الشروق ، ٢٠٠١ ، ص ٢٨٢ - ٢٨٥ .

(٨) وهكذا خلص إلى أن التدخل الأوروبى "لم يكن هدفه القضاء على الدولة المصرية الفتية واغتيال أحلامها ، بل كان نتيجة. لقد كان السبب يتعلق فى الأساس بالآمن الأوروبى والتدخل العسكرى الأوروبى جاء تلبية لأولوية استراتيجية. أما نتيجة هذا التدخل فكان تحجيم حلم محمد علي والدولة المصرية". محمد عبد الستار البدرى: المواجهة المصرية الأوروبية فى عهد محمد علي ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠١ . ص ٢٢٦ وغيرها .

(٩) محافظ الشام ، م ١٢٩ فرمانات ، فرمان ٧٥٢ ، أوائل رجب ١٢٢٨هـ (يوليه ١٨١٢م) .

(١٠) عبد الرحمن زكى : حملة الشام الأولى والثانية . فى : ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا ، ص ٢٩٢ .

- (١١) م عابدين، ملخصات دفاتر ، من الجناب العالي إلى السر عسكر ، ١٧ ربيع الأول ١٢٤٣ (١٨٢٧) . الوقائع المصرية ، م ٨ ، دول ، عدد ١١٢ ، ٦ رمضان ١٢٤٤ ، عدد ١٣٢ ، ١٤ شوال ١٢٤٥ (١٨٢٩) .
- (١٢) الوقائع المصرية ، م ٨ ، دول ، عدد ١١٤ ، الخميس ٢ رمضان ١٢٤٥ (١٨٢٩) .
- (١٣) محافظ بحريرا ، م ١٧ ، من أحمد خلوصى إلى محمد علي ، ١٢٤٧ هـ / ١٨٢١ م .
- (١٤) محمد صبرى السوربونى : مرجع سابق ، ص ٧٢ . أسد رستم : إدارة الشام .. روحها وهيكلها وأثرها ، ص ١٠٧ ، في ذكرى البطل الفاتح ، مرجع سابق .
- (١٥) معية تركى ، قناصل ، من الجناب العالي إلى حسين آغا محافظ القصير ، حسن بك مأمور قنا ، محافظ السويس ، دفتر ٤٠ ، وثيقة ٥٢٣ ، غرة جمادى الثانية ١٢٤٦ هـ / ١٨٣٠ م .
- (١٦) السيد سيد أحمد توفيق دياب : السياحة في مصر خلال القرن التاسع عشر ، سلسلة مصر النهضة ، العدد ٤٧ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٤ ، ص ١٩ .
- (١٧) وقد ظهر في هذا المجال كل من "سالت" و"بلزونى" و"يونس" و"فايس" وغيرهم ممن لعبوا دوراً خطيراً إما في نهب آثار مصر ، أو حتى في تدمير الكثير منها . للمزيد : بيتر فرانس : اغتصاب مصر ، ترجمة : محمد مستجير مصطفى ، سينا للنشر ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٨ ، ص ٤٠ - ١٠٦ وغيرها .
- (١٨) يتضح ذلك من حديثه مع باركر للحصول على الشام بعد رفض السلطان منحها له لدوره في الموره ، ومن ربطه موافقته فرنسا في حملتها على الجزائر بموافقة إنجلترا نوعيه بتنافس الدولتين في البحر المتوسط . وفي مارس ١٨٣٠ اقترح على إنجلترا مساعدته للحفاظ على الدولة ضد روسيا بعقد معاهدة صداقة . وفي يناير ١٨٣١ كرر العرض على حاكم الهند "مالكولم" . وفي ٢٦ أبريل ١٨٣١ أعربت حكومة إنجلترا عن الرضى " عن هذه المشاعر الحميمة واتجاهها لاتخاذ إجراءات سريعة للرد على هذا العرض بشكل مفصل " . لطيفه محمد سالم : الحكم المصرى فى الشام ، القاهرة ، مديولى ، ط ٢ ، ١٩٩٠ ، ص ٢٠ . كريم ثابت : محمد علي ، القاهرة ، مطبعة المعارف ، ١٩٤٣ ، ص ١٥٩-١٦٤ . جون كيلي : بريطانيا والخليج (١٧٩٥-١٨٧٠) ، ت : محمد أمين عبد الله ، ج ١ . مطبعة عيسى الحلبي ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٤٦٦ ، ٤٦٧ . رينيه جورج قطاوى : محمد علي وأوروبا ، ت : ألفريد يلوز ، القاهرة ، دار المعارف ، ص ٩٣ ، ٩٤ . Hoskins J.H.L. , British routes to India , Longmans , Green and Co ., New York , 1928 , p113 . Afaf Luthi top .cit . , pp 221 , 222 - F.O Barker to Palmerston , 8 June 1831. Alexandria.
- (١٩) إضافة لذريعة هروب بعض الفلاحين للشام تدرج بشكوى بعض التجار المصريين من أن والى صيدا صادر بعض بضائعهم محافظ بحريرا ، م ١٧ ، أحمد خلوصى إلى محمد علي ١٢٤٧ هـ / ١٨٣١ م .
- (٢٠) محمد صبرى الدالى : القوى الأوروبية الكبرى والصراع الروسى العثمانى على البحر

الأسود والمضايق (١٨٢٣-١٨٧٨) ، دكتوراه غير منشورة ، آداب حلوان ، ١٩٩٧ ، ص ١٠٢ ، ١٠٤ .

(٢١) F.O. 78 - 213 . Barker to Straford Canning .8 January 1832. Alexandria.

(٢٢) F.O. 78 - 209 . Straford Canning to Palmerston .13 February 1832. Pera.

(٢٣) F.O. 78 - 213 . Barker to Canning . 14 February 1832. Alexandria.

(٢٤) F.O. 78 - 213 . Barker to Canning . 23 February 1832. Alexandria.

(٢٥) F.O. 78 - 209 . Canning to Palmerston .25 February 1832. Pera.

(٢٦) F.O. 78-209. Canning to Palmerston .7 March 1832. Pera.

(٢٧) F.O. Barker to Palmerston,24Jun 1832.Alexandria..AD1- 456 .Capt Edward

Lyons.to Vice Admiral Sir Henry Hotham.8 May 1832.H.M.S "Madagascar No. 126.

(٢٨) م الشام ، م ٦٩ جرنال وقائع المصلحة ، السبت ١٥ ربيع الأول ١٢٤٨ / ١٢ أغسطس ١٨٢٢ .

(٢٩) عن ذلك وللمزيد عن مجهودات شيزنى فى مصر مع الباشا من أجل التوصل إلى تسوية بخصوص الطريق إلى الهند عبر مصر ، انظر : Hoskins; op.cit.pp 113. 114, 148,149

(٣٠) جون كيلي : مرجع سابق ، ج ١ ، ص ٤٥٥ - ٤٥٧ . أما شيزنى فجنرال إنجليزى أراد العمل مع القوات العثمانية فى حربها ضد روسيا ١٨٢٩ . لكنه عند وصوله استانبول وجد الحرب وقد أوشكت على الانتهاء . وأمام تردده فى العودة إلى بلاده ، وافق على القيام بالمهمة التى كلفه بها سفير إنجلترا لدى الباب العالى " روبرت جوردون بالتعرف على الأقاليم العثمانية فى آسيا وخاصة إمكانيات مصر . وصل شيزنى الإسكندرية فى مايو ١٨٣٠ حيث علم أن باركر كلف بمعاينة الطرق إلى الهند ، فتطوع بأن يقوم بالمهمة بدلاً منه .

(٣١) وقد أبدى كاننج شكه فى قدرة الباب العالى على فرض الحصار البحرى على مصر ، وناقش كيفية تلافى إنجلترا إمكانية فرض أية قيود على تجارة الإنجليز فى الدولة ، وكذا الخطوط العامة التى يجب الرد بها لتحقيق ذلك . وأخيراً دخل فى موازنات بين مدى أفضلية تجارة إنجلترا مع مصر أو مع الدولة ، وانتهى إلى أن إنجلترا يمكنها موافقة الباب العالى بفرض حظر على تصدير الأخشاب فقط فى سفن إنجليزية لأن ذلك هو ما يستطيع منعه . أما بقية الصادرات المصرية "وتلك هى النقطة المهمة بالنسبة لتجارتنا" فقد رأى أن بالمرستون قد يشاركه فى رفض تنفيذ الحظر عليها .

F.O. 78-210 Canning to Palmerston.30 April 1832

(٣٢) ليس من المصادفة أن تشهد هذه الفترة اتصالات بريجز مع الباشا ومساعدته له فى أمور التجارة وغيرها . ولقد أقام بريجز اتصالات شخصية مع بالمرستون وغيره من ساسة إنجلترا لإقناعهم بضرورة تأييد ومساعدة الباشا . وفى ٢٨ مارس ١٨٢٢ قدم

مذكرة لوزارة الخارجية عبر فيها عن أمله الكبير في قيام بالمرستون بذلك. وفي أكتوبر - وبعد استيلاء القوات المصرية على الشام - قدم مذكرة ثانية توضح كيف أن إنجلترا وإيران والدولة سيستفيدون من نجاحات الباشا. ومرة أخرى في نوفمبر نقل إلى وزارة الخارجية معلومات عن مصر وعبر عن أمله في تسوية النزاع بشكل ودي بوساطة إنجلترا. وقد تكررت هذه المحاولات التي عبرت عن وجود فريق من الإنجليز في مصر كان يهمهم نجاح الباشا لمصلحتهم الشخصية ومصلحة إنجلترا. وقد قام هؤلاء بدور مهم في لندن. Rodkey.Frederick Stanley;The attempts of Briggs. Campany to Guide British Policy in the Levant in the interest of Mehemet Ali Pasha 1821-41. Journal of modern history, Vol 5 .1993. PP 324-327,338.

- (٢٣) F.O. 78-210.Canning to Parker. 10 May 1832 . Constantinople.
- (٢٤) F.O. 78 - 214 . Barker to Canning . 13 June 1832. Alexandria.
- (٢٥) F.O. 78 - 210 . Canning to Palmerston . 17 May 1832. Therapia.
- (٢٦) F.O. 78 - 214 . Barker to Palmerston . 25 June 1832. Alexandria.
- (٢٧) م الأبحاث ، م ٦٦ مجموعة ١ ، وثيقة ١٢٧ إبراهيم إلى محمد علي . ٢٢ شوال ١٢٤٧ / ٢٢ أبريل ١٨٢٢ .

- F.O. 78-214.Parker to Palmerston.24 November1832 Alexandria.
- (٢٨) م عابدين نمره ٢ ، دفتر ٢ الجناب العالي إلى إبراهيم ، ٢٠ ذى القعدة ١٢٤٧ / ٢٨ مايو ١٨٢٢ .

- F.O. 78 - 210 . Canning to Palmerston . 17 May 1832. Therapia. (٢٩)
- F.O 78 - 214 . Parker to Palmerston 20 August 1832 Alexandria
- (٤٠) م الأبحاث ، م ١٤٨ ، الوقائع العثمانية عدد ٢٥، ٢٥ ذى الحجة ١٢٤٧هـ/ ٢٥ مايو ١٨٢٢ .

- F.O. 78-214. Barker to Palmerston . 19 July 1832. Alexandria. (٤١)
- F.O. 78 - 215 . Farren to Palmerston .23 May 1832. Sidon. (٤٢)
- (٤٣) م عابدين ، م ٢ ، دفتر ٢ ، من الجناب العالي إلى القبو كتحدا ، ٢ محرم ١٢٤٨ / ٢ يونيو ١٨٢٢ .

- (٤٤) م الشام . م ٦٨ ، وثيقة ١١٥ إبراهيم إلى الجناب العالي ، ١٧ محرم ١٢٤٨ / ١٦ يونيو ١٨٢٢ . وثيقة ١٤٤ من السر عسكر إلى الباب العالي ، في ٢٣ صفر ١٢٤٨ / ٢٢ يوليو ١٨٢٢ . م ٦٩ ، رقم ٢٥٧ ، إلى الجناب العالي من السر عسكر ، ٢٩ ربيع الأول / ١٢٤٨ ٢٩ أغسطس ١٨٢٢ م .

- (٤٥) محافظ الشام، م ٦٩ ، وثيقة رقم ٢٢٥ ، من إبراهيم باشا إلى سامى بك ، ٩ محرم ١٢٤٨هـ / ٨ يونيو ١٨٢٢ . من إبراهيم باشا إلى سامى بك ، أول ربيع الآخرة ١٢٤٨هـ / ١ مايو ١٨٢٢ م .

- F.O 78 - 214 - Barker to Palmerston . 13 June 1832. Alexandria. (٤٦)

- F.O. 78 - 214. Parker to Palmerston 15 September 1832 Alexandria (٤٧)
- F.O. 78-214.Barker to Palmerston .12 June 1832.25June1832.Alexandria. (٤٨)
- F.O. 78 - 214 . Barker to Palmerston . 24 June 1832. Alexandria. (٤٩)
- F.O. 78-211.Canning to Palmerston.9 August 1832.(separate and secret). (٥٠)
- F.O. 78 - 211. Canning to Palmerston . 10 August 1832. Therapia. (٥١)
- F.O. 78-211.Canning to Cambell,British envoy,Tabreez.2August1832. (٥٢)
- F.O. 78-211.Canning to Taylor,Bagdad,10 August 1832 Therapia. (٥٣)
- F.O. 78 - 214 . Foreign Office to Parker . 3 October 1832. (٥٤)
- محافظة الشام ، م ٦٩ ، رقم ٩٣ ، صورة المراسيم الصادرة من طرف السر عسكر إلى
مذكورين ، تحرير إلى قونسولوس جنرال الإنكليز ، ١٢ ربيع الأول ١٢٤٨ / ١٠ أغسطس
١٨٣٢م. (٥٥)
- F.O. 78 - 212. Mandevill to Palmerston . 11 November 1832 . Therapia. In- (٥٦)
- closure (a) From Mandevill to Frederic Pisani.12 October 1832 Therapia.
- راوس: التاريخ الإنجليزى ، ت : محمد مصطفى زياده ، القاهرة ، مكتبة النهضة
المصرية ، ١٩٤٦ ، ص ١٩٠ - ١٩٢ ، محمد قاسم ، حسين حسنى : تاريخ القرن التاسع
عشر ، القاهرة ، دار الكتاب العربى ، ١٩٥٤ ، ص ٨٠-٨٣ . Trevelyan; op.cit, pp. 615, 619 - 630, 642, 644 - 650.
- Marriott. A History of Europe from 1815-1939, Surjeet Publications. Del-
hi, 1936, p168. Alaf Lutfi ; op cit. p.227.
- راجع للمزيد : محمد صبرى الدالى : مرجع سابق ، ص ٨٥-٨٨ . (٥٨)
- F.O. 78 - 212. Mandevill to Palmerston . 11 October 1832. Therapia. (٥٩)
- F.O. 78-212.Mandevill to Palmerston18 October 1832. (٦٠)
- F.O. 78-212.Mandevill to Palmerston 11 Nov 1832.Inclosure , Captain Maun- (٦١)
- sell to Mr.Mandeville.3 November 1832 HMs Alfred Basika Bay
- F.O. 78 - 212 Mandevrill to Palmerston . 26 October 1832. Therapia. (٦٢)
- F.O. 78 - 212 Mandevill to Palmerston 11 November 1832.Therapia. (٦٣)
- F.O. 78 - 214. Parker to Palmerston 10 November 1832. Alexandria. (٦٤)
- F.O. 78 - 214. Parker to Palmerston . 21 November 1832. Alexandria. (٦٥)
- F.O. 78 - 212 Mandevill to Palmerston . 27 November 1832 Therapia. In- (٦٦)
- closure(a) Mandevill to Frederic Pisani.12 October 1832.Therapia.
- F.O. 78 - 212 . the Foreign Office to Mandeville 5 December 1832. (٦٧)
- F.O. 78 - 212 the Foreign Office to Mandeville 5 December 1832 (٦٨)
- F.O. 78-215. Rachid Pacha.Grand Vizir to Palmerston.17 Deceber 1832. (٦٩)
- F.O. 78 - 211 Canning to Palmerston 19 Deceber 1832. Paris. (٧٠)

- (٧١) John Lowe;The concert of Europe: International relations 1814-1870, First Published. Hodder & Stoughton , London,1990, p.88.
- (٧٢) محمد شفيق غريال : مرجع سابق ، ص ن.
- (٧٣) F.O. 78 - 212. Mandeville to Palmerston . 19 Deceber 1832. Therapia.
- (٧٤) محافظ أبحاث الشام، م٧٢ ، تقرير الجيش ١٦ شعبان ١٢٤٨هـ / ١٢ يناير ١٨٢٣م.
- (٧٥) م الشام ، م٦٨ ، من حسين أفندي متسلم بيروت ، ٢٢ صفر ١٢٤٨هـ (٢١ يوليو ١٨٢٢م).
- (٧٦) F.O. 78 - 214. Barker to Palmerston . 30 Deceber 1832. Alexandria.
- (٧٧) معية تركي ، قناصل ، دفتر ٤٤ ، رقم ٤٥٤ ، من المعية إلى حبيب أفندي ، غرة جمادى الأولى ١٢٤٨هـ / ٢٨ أكتوبر ١٨٢٢ .
- (٧٨) F.O 78 - 212. Mandeville to Palmerston . 22 Deceber 1832. Therapia
- (٧٩) F.O 78-212.Mandeville to Palmerston 31 Deceber 1832. Therapia.
- (٨٠) م الشام ، م١٤٨ . الوقائع العثمانية ، عدد ٢٤ ، ٥ ربيع الأول ١٢٤٨هـ / ٣ أغسطس ١٨٢٢م.
- (٨١) م الشام ، م٧٢ ، إلى الجناب العالي من السر عسكر ، ٢ شعبان ١٢٤٨هـ / ٢٨ ديسمبر ١٨٢٢م.
- (٨٢) م الشام، م ٧٢ ، المحاورة التي تمت بين إبراهيم باشا والصدر الأعظم ، شعبان ١٢٤٨هـ.
- (٨٣) م الشام ، م ٧٢ ، رسائل من (الصدر الأعظم) إلى محمود باشا والى البوسنة . وإلى شريف أفندي مفتي مناستر ، وإلى خزیندار إسماعيل بك بمناستر . ٥ شعبان ١٢٤٨هـ / ٣٠ ديسمبر ١٨٢٢م .
- (٨٤) م الشام ، م ٧٢ ، تقرير عن الجيش المنصور ، الأحد ١٥ شعبان ١٢٤٨هـ / ٩ يناير ١٨٢٣م.
- (٨٥) محافظ الشام ، م ٧٢ ، تقرير يوم الأحد ٨ شعبان ١٢٤٨هـ (٢ يناير ١٨٢٣م) . من إبراهيم باشا إلى عباس باشا ، صورة البيورلدى المزمع تحريره إلى قبرص .
- (٨٦) محافظ الأبحاث ، م ١٢٩ (فرمانات) ، صورة فرمان رقم ٢ صادر في منتصف شعبان ١٢٤٨ (٩ يناير ١٨٢٣م) بطغراء السلطان محمود خان .
- (٨٧) محافظ الأبحاث ، م ١٢٩ (فرمانات) . ترجمة صورة فرمان رقم ٨٩ صادر في منتصف شعبان ١٢٤٨ (١٥ يناير ١٨٢٣م) بطغراء السلطان محمود خان .
- (٨٨) م الشام ، م ٧٢ ، من خسرو باشا إلى الجناب العالي ، ١٤ شعبان ١٢٤٨هـ / ٨ يناير ١٨٢٣م.
- (٨٩) محافظ الشام ، م ٧٢ . رسالة البارون دووارن إلى أمير اللواء سليمان بك في ١٧ شعبان ١٢٤٨هـ (١١ يناير ١٨٢٣م) . ثم رسالته إلى إبراهيم باشا في ١٨ شعبان من العام نفسه .

- (٩٠) محافظ الشام ، م٧٢ ، من إبراهيم إلى محمد علي ، ١٩ شعبان ١٢٤٨هـ / ١٢ يناير ١٨٣٣م.
- (٩١) م الشام ، م٧٢ ، من إبراهيم باشا إلى محمد علي ، ٢١ شعبان ١٢٤٨هـ / ١٥ يناير ١٨٣٣م.
- (٩٢) F.O. 78-226. Foreign Office to Cambell. 7 January 1833. (٩٢)
- (٩٣) م الشام ، م٧٣ من البارون روسين سفير فرنسه في استانبول إلى إبراهيم باشا ، ٢ شوال ١٢٤٨ / ٢٧ فبراير ١٨٣٣م : من إبراهيم إلى محمد علي ، ٩ شوال ١٢٤٨ (٥ مارس ١٨٣٣). وهناك رسالة أخرى بذات المعنى في ١٣ شوال ، وحمل الرسالتين بيزاني سكرتير السفاره الإنجليزية باستانبول.
- (٩٤) F.O. 27 - 463. Granville to Palmerston . 4February 1833. Paris. (٩٤)
- (٩٥) م الشام ، م٧٣ ، إبراهيم إلى محمد علي ، ١٨ ذى القعدة ١٢٤٨ / ١١ أبريل ١٨٣٣ : تقرير ٢١ شوال ١٢٤٨ (١٧ مارس) وكذلك ترجمه في مرسى من كانى بك عن أخبار استانبول ، ٦ ذى القعدة ١٢٤٨ / ٢١ مارس ١٨٣٣ .
- (٩٦) F.O. 27 - 463. Granville to Palmerston . 4February 1833. Paris. (٩٦)
- (٩٧) م الشام ، م٧٣ إلى الصدر الأعظم من السر عسكر ، ٢١ ذى القعدة ١٢٤٨ / ١٤ أبريل ١٨٣٣ .
- (٩٨) م الشام ، م٧٣ من أحمد فوزى باشا إلى إبراهيم باشا ٢٣ ذى القعدة ١٢٤٨ / ١٦ أبريل ١٨٣٣ .
- (٩٩) م الشام ، م٧٣ إلى الجناب العالى من السر عسكر ، ٢٨ ذى القعدة ١٢٤٨ / ٢١ أبريل ١٨٣٣م.
- (١٠٠) محافظ الشام ، م٧٣ ، من إبراهيم باشا إلى كل من الصدر الأعظم وخسرو باشا والمشير أحمد فوزى باشا ، ٢٣ ذى القعدة ١٢٤٨هـ / ١٦ أبريل ١٨٣٣م.
- (١٠١) محافظ عابدين ، ملخصات دفاتر ، دفتر ٢ ، محفظة ٢ ، إلى خليل باشا لدى حضوره إلى الإسكندرية ، ٧ ذى الحجة ١٢٤٨هـ / ٢٠ أبريل ١٨٣٣م .
- (١٠٢) محافظ الشام ، م٧٣ ، من المشير أحمد فوزى باشا إلى السر عسكر إبراهيم باشا ، ١٥ ذى الحجة ١٢٤٨هـ (٦ مايو ١٨٣٣م) . ولقد صدر فرمان السلطانى بذلك فى اليوم نفسه.
- (١٠٣) F.O. 78-226 Foreign Office to Campbell. 4 February 1833. (١٠٣)
- (١٠٤) F.O. 78-233 Foreign Office to Admiralty .Secret, 3 April 1833. F O78- Campbell to Palmerston 7 May 1833. Alexandria. (١٠٤)
- (١٠٥) F.O. 27 - 463 Granville to Palmerston . 25 January 1833. Paris. F.O. 27- 465 Arthur Aston to Palmerston. 13 May 1833. Paris F.O. 78 - 227. Campbell to Palmerston . 9 May 1833. Alexandria (١٠٥)
- (١٠٦) F.O. 27- 465 M Arthur Aston to Palmerston No.43, 27 May 1833 Paris. (١٠٦)

- (١٠٧) F.O. 27- 465. M Arthur Aston to Palmerston .No.45, 27 May 1833.Paris.
- (١٠٨) F.O. 78 - 227. Campbell to Palmerston .No.27, 17 June 1833.Alexandria.
- (١٠٩) F.O. 27- 465. M Arthur Aston to Palmerston .No.63, 14 June 1833.Paris.
- (١١٠) F.O. 27- 465. M Arthur Aston to Palmerston .No.66, 17 June 1833.Paris.
- (١١١) عن ذلك وعن الامتيازات التي أعطتها المعاهدة لروسيا ، وخاصة سماحها للسفن الروسية بعبور المضائق وقت الضرورة ، انظر : محمد صبرى الدالى : مرجع سابق ، ص ١٥١ .
- (١١٢) أونجارتى: أمى رفيع المعرفه، ترجمة وتقديم : عادل السيوى ، ص٦٧ . فى : إصلاح أم تحديث ؟ مصر فى عصر محمد علي ، تحرير: رءوف عباس ، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٠ .
- (١١٣) F.O. 27 - 480. Earl Granville to Palmerston.No 60,7 February 1834.Paris
- (١١٤) F.O. 27- 480. Earl Granville to Palmerston No 69.17 February 1834.Paris.
- (١١٥) F.O. 27-480.Granville to Palmerston.No 107,14 Mar 1834.No 144,9 Apr
- (١١٦) F.O. 27 - 480 Granville to Palmerston.No 154,18 April 1834.Paris.
- (١١٧) F.O. 78-240.Ponsonby to Palmerston.No178.17 November 1834.Therapia.
- (١١٨) F.O. 78 -224. the Foreign Office to Ponsonby .No.22, 6 December 1833.
- (١١٩) كانت الأموال مهمة للغاية للبasha . وبلغ المال المقنن عليه سنوياً للأستانه فقط أوائل عهده بالشام ١٩٨٧٧ ٦٥ قرشاً . ثم طلب منه ٥٠٢٢٠١٥ قرشاً . أسد رستم: إدارة الشام. ص ١٢١ .
- (١٢٠) أشار إبراهيم أن الوارد له ألف كيس شهرياً وأنه يعاني ضائقة شديدة حتى أنه لم يصرف للجنود من متأخراتهم إلا شهر . محافظ الشام ، م٧٢ تقرير الجيش ١٦ شعبان ١٢٤٨ / ١٠ يناير ١٨٢٢م.
- (١٢١) شهدت الشام العديد من الإصلاحات الإدارية والاقتصادية فى عهد الحكم المصرى رغم الفشل فى تحقيق الاستقرار التام مما أدى لاشتعال بعض الثورات التى شجعتها إنجلترا والدولة . أحمد الحته: جهود إبراهيم باشا فى خدمة الزراعة والصناعة والتجارة، ص١٠٣- ، ١٠٥ فى : ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا . عبد الرحمن الرافعى: عصر محمد علي ، ص٢٠٠-٢٠٢ ، ٢١٢ . لطيفه محمد سالم : موقف محمد علي من أهل الذمة فى الشام ١٨٢١-١٨٤٠ ، ص١٨١ ديمترى جاتيئيف: سياسة محمد علي فى الشام ١٨٢٣-١٨٤٠ ، ص١٢٢-١٢٤ ، والبحثن الأخيران فى ندوة: إصلاح أم تحديث؟ مصر فى عصر محمد علي ، تحرير : رءوف عباس ، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٠ .
- (١٢٢) تعددت المصادر التى رأى البasha أنها كفيلة بالحصول على المال ومنها نظام الاحتكار والاعتماد على الذات والاستغناء التدريجى عن الاستيراد . عبد الرحمن زكى : حملة الشام ، ص٢٨٩ .

- (١٢٣) أسد رستم : إدارة الشام ، ص ١١٥
- (١٢٤) م الشام ، م ٧٦ صورة اللائحة الواردة من بغوص بك ، ٢٧ شوال ١٢٤٩ / ٤ مارس ١٨٣٤ .
- (١٢٥) م الشام ، م ٧٦ صورة اللائحة الواردة من بغوص بك ، ٢٧ شوال ١٢٤٩ / ٧ مارس ١٨٣٤ .
- (١٢٦) م الشام ، م ٧٥ إلى الجناب العالي من إبراهيم باشا ، ١٩ جمادى الآخرة ١٢٥٠ / ٨ أكتوبر ١٨٣٤ .
- (١٢٧) لقد سعى عام ١٨٣٤ للاستفادة من حالة التوتر بين روسيا من ناحية وبين إنجلترا وفرنسا . وبالإضافة إلى الأسباب السابقة للعداء ، كانت المخاوف الروسية من تحركات الأسطول الإنجليزي في شرق المتوسط قد زادت ، رغم محاولات إنجلترا وفرنسا وإنجلترا للتقليل من تلك المخاوف طالما ظلت روسيا وفية لتعهداتها بوضع أسطولها في حالة عدم تأهب وعدم اختراقها البوسفور من جديد .
F.O. 27-480.Granville to Palmerston.No269,23June 834.Paris.
- (١٢٨) F.O. 27 - 480. Earl Granville to Palmerston No 269,23June 1834 Paris
- (١٢٩) م الشام ، م ٧٣ من كانى بك عن أخبار استانبول ، ٦ ذى القعدة ١٢٤٨ / ٣٠ مارس ١٨٣٣ .
- (١٣٠) أرسل السلطان بإعفاء الباشا من متأخرات ١٢٤٧ و ١٢٤٨ على أن يتم سداد أموال ١٢٤٩ و ١٢٥٠ . محافظ الأبحاث ، م ١٢٩ ، فرمانات ، أواسط جمادى الآخرة ١٢٥٠ بطغراء السلطان محمود .
- (١٣١) F.O 78-250.India Board 1 Sept 1834.C.Grant to Viscount Palmerston.
- (١٣٢) جون كيلي : مرجع سابق ، ج ١ ، ص ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٧٥ .
- (١٣٣) اعتبر إبراهيم أن والده أخطأ لعدم حسم الاستقلال منذ ١٨٣٢ وانتهى لضرورة عدم الوقوف ضد الإنجليز . محافظ الشام ، م ٧٦ إلى الجناب العالي من إبراهيم ، ٧ المحرم ١٢٥١ / ٥ مايو ١٨٣٥ .
- (١٣٤) محافظ عابدين ، م ٣ ، ملخصات دفاتر ، دفتر ٦ ، من سامى بك إلى السر عسكر ، ١٧ رجب ١٢٥١ / ٨ نوفمبر ١٨٣٥ . وانظر رسالة أخرى من سامى إلى إبراهيم فى ٥ شعبان ١٢٥١ / ٢٥ نوفمبر ١٨٣٥ . م الشام ، م ٧٦ من إبراهيم باشا إلى سامى بك ، شعبان ١٢٥١ / نوفمبر ١٨٣٥ .
- (١٣٥) م الشام ، م ٧٦ من متسلم بيروت حسين راشد إلى إبراهيم ، ٩ ربيع الآخر ١٢٥١ / ٣ أغسطس ١٨٣٥ .
- (١٣٦) م الشام ، م ٧٦ من محمد شريف باشا لسامى بك ١٢ جمادى الأولى ١٢٥١ / ٥ سبتمبر ١٨٣٥ .
- (١٣٧) م الشام ، م ٧٦ من شريف باشا لسامى بك ٢١ جمادى الأولى ١٢٥١ هـ / ١٤ سبتمبر ١٨٣٥ .

(١٣٨) م الشام ، م ٧٦ من إبراهيم باشا إلى القنصل الإنجليزي في بيروت ، وخطاب إلى القنصل نفسه من مجلس الحجر الصحي ببيروت ، ثم خطاب القنصل إلى المجلس . والرسائل مرفقة برسالة إبراهيم لسامي بك ، ٢٣ جمادى الأولى ١٢٥١ / ١٦ سبتمبر ١٨٣٥م .

(١٣٩) محافظ الشام ، م ٧٦ من سليمان باشا لسامي بك ، ٢٩ جمادى الأولى ١٢٥١ / ٢٢ سبتمبر ١٨٣٥م . تقرير من شريف باشا إلى إبراهيم باشا ؛ من إبراهيم إلى سليمان في ٢٢ جمادى الأولى ، مرفقة ضمن خطاب سليمان باشا لسامي بك في ٢٩ جمادى الأولى ١٢٥١ / ٢١ سبتمبر ١٨٣٥م .

(١٤٠) م الشام ، م ٧٦ من محمد شريف باشا إلى سامي بك ، ١٧ رمضان ١٢٥١ هـ / ٦ يناير ١٨٣٦م .

(١٤١) ولم يكن من الغريب بالتالي أن تعلن البعثة فشلها تماماً عام ١٨٤٢ ، وتعلن عدم صلاحية دجلة والفرات للملاحة . جون كيلي : مرجع سابق ، ج ١ ، ص ٤٩٥ . ٤٩٦ .

(١٤٢) م الشام ، م ٧٦ ، من إسماعيل عاصم متسلم عينتاب ، آخر رمضان ١٢٥١ هـ / ١٨ يناير ١٨٣٦م . من إبراهيم باشا إلى سامي بك . ٢٣ شوال ١٢٥١ هـ / ١١ فبراير ١٨٣٦م .

(١٤٣) ظهر ذلك من أحاديث قتل إنجلترا في حلب مع إبراهيم باشا . م الشام ، م ٧٦ ، من إبراهيم باشا إلى سامي بك ، ٢٣ شوال ١٢٥١ / ١١ فبراير ١٨٣٦م .

(١٤٤) م الشام ، م ٧٧ من نظيف بك إلى السر عسكر ، ١٩ ذى الحجة ١٢٥١ هـ / ٥ أبريل ١٨٣٦م .

(١٤٥) م عابدين . م ٢ ، دفتر ٣ من الجناح العالي إلى الباب العالي ، في ٧ ذى القعدة ١٢٥١ / ٢٤ فبراير ، ١٨٣٦ م الشام ، م ٧٧ من إبراهيم باشا إلى سامي بك . ١٣ المحرم ١٢٥٢ / ٢٠ أبريل ١٨٣٦م .

(١٤٦) م الشام ، م ٧٦ من إبراهيم باشا إلى سامي بك ، ٦ ذى القعدة ١٢٥١ هـ / ٢٣ فبراير ١٨٣٦م .

(١٤٧) م الشام ، م ٧٧ من متسلم بيروت حسين راشد أفندي إلى سليمان باشا ، ١١ ذى الحجة ١٢٥١ / ٢٩ مارس ، ١٨٣٦ من شريف باشا إلى سامي ٧ المحرم ١٢٥٢ / ٢٤ أبريل ، ١٨٣٦ من متسلم بيروت ١٨ محرم ١٢٥٢ / ٤ مايو ، ١٨٣٦ من شريف إلى سامي غرة صفر ١٢٥٢ (١٦ مايو ١٨٣٦) .

(١٤٨) م الشام ، م ٧٧ ، صورة التحريرات التي توجهت إلى السيناتور لابي ، ٧ صفر ١٢٥٢ (٢٢ مايو ١٨٣٦م) : من قونسيلوس فرنساوى في بيروت إلى متسلمها . ١٩ المحرم ١٢٥٢ / ٥ مايو ١٨٣٦م .

(١٤٩) م الشام ، م ٧٧ من أحمد باشا المنلكلى إلى إبراهيم باشا . ٤ المحرم ١٢٥٢ / ٢٠ أبريل ١٨٣٦م .

(١٥٠) م الشام . م ٧٧ من حكمدار الشام إلى إبراهيم باشا ٢٦ محرم ١٢٥٢ / ٩ مايو ١٨٣٦م .

(١٥١) م الشام ، م ٧٧ ، فتح الله كاترون إلى مجلس بيروت ، ٢٦ المحرم ١٢٥٢ هـ / ١٠ مايو

١٨٣٦م.

(١٥٢) أشار إبراهيم أن كامبل قابله وطالبه بأميرين مسألة الأموال التي يطلبونها من الأهالي بحجة أنها نُهبت من يهود صفد وحجر الخمر [الخمار] الذي ظهر في جهة القدس وفرض عليه شريف باشا رسم البدعة "م الشام ، م ٧٧ من إبراهيم باشا إلى سامي بك ، ٢٠ المحرم ١٢٥٢ / ٢ مايو ١٨٣٦ .

(١٥٣) ج. كول : المدخل إلى التاريخ الاقتصادي ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ص ٦٨ - ٨٩ .

(١٥٤) أعطى نمو الصناعة الإنجليزية وتغير مفهوم التجارة الهندية أثناء الثلث الأول من القرن ١٩ دفعة كبرى لأهمية الهند الاقتصادية وللطريق إليها. ففي ١٨١٤ بلغت جملة الملابس التي صدرتها إنجلترا للهند ٨١٧٠٠٠ يارده بقيمة ٢٠١١٨٢ جنيه إسترليني. وفي ١٨١٩ زادت إلى ٧١٢٧٦٦١ يارده ، وإلى ٢٣٦٨٥٤٢٦ عام ١٨٢٤ . وفي ١٨٢٢ وصلت إلى ٥١٨٣٣٩١٣ يارده بقيمة ٣٢٣٨٢٤٨ جنيه إسترليني. وفي حين بلغت الواردات الإنجليزية من الشرق الأقصى حوالي ٢٧٠٠٠ طن عام ١٧٩٠ فإنها بلغت ٨٠٧٠٠ عام ١٨١٧ كما بلغت الصادرات الإنجليزية للهند والبلدان المجاورة حوالي ١٠٩٤٠٠ . Hoskins , op. cit . pp.86, 87.

(١٥٥) كانت فرنسا وإنجلترا تخشيان منافسة الصناعة المصرية في البداية ولوحظ عام ١٨٢٩ بالفعل بشئ من التشاؤم أن صادرات الأقمشة الرديئة من إنجلترا انخفضت بينما الموسلين الهندي الذي كان عليه طلب عظيم في مصر أصبح نادراً ما يستورد بعد أن بدأت المصانع المصرية تنتج قماشاً مماثلاً. وعلى كل ما لبث الاتجاه أن تغير وزالت المخاوف. وبدلاً من أن تنخفض الواردات من أوروبا كانت هناك زيادة مضطردة. ففي ١٨٣٦ بلغت قيمة المصنوعات الأوربية المستوردة لمصر ١٢٥ مليون قرش من صادرات إجمالية تبلغ ٢٥٥ مليون. أما حجم تجارة إنجلترا مع الخليج فكانت مرتفعة هي الأخرى. ووفقاً لأحد التقديرات كان مجموع تجارة الخليج مع الهند ١٨٣١-١٨٣٢ هو ١١٤٢٣٢٥١ روبية (حوالي ١١٤٢٣٠٠ جنيه إسترليني) منها ٤٦٠٠١٢٨ للواردات و ٦٨٢٣٢٠٢ للصادرات وهي نسبة ليست بهينة من المنطقة. ريفلين : مرجع سابق ، ص. ٢٨٧ ، كيلي : مرجع سابق ، ج ١ ، ص ٤٢٥ .

(١٥٦) لينوار تشامبرز رايت : سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر ، ت: فاطمة علم الدين ، م: يونان لبيب رزق ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ ، ص ٥٩ ، ٦٥ ، ٦٧ .

(١٥٧) د. محمد محمود السروجي : تاريخ أوروبا السياسي والاقتصادي ، مطبعة المصري ، الاسكندرية ، د. ت. ط. ، ص ١٨٩ - ١٩١ .

(١٥٨) Trevelyan G m , History of England , Longman, third edition , London, 1966 pp 639 , 643. Afaf Lutfi : op. cit p.228 Afaf Lutfi , op. cit p. 236

(١٥٩) هيلين ريفلين : مرجع سابق ، ص ٢٦١ .

- (١٦٠) م عابدين، م ٢ ، دفتر ٢ من الجنب العالى للباب العالى ، ٥ صفر ١٢٥٢ / ٢١ مايو ١٨٣٦ .
- (١٦١) المصدر السابق ، من الجنب العالى إلى قبو كتخدها ، ٥ صفر ١٢٥٢ هـ / ٢١ مايو ١٨٣٦ م .
- (١٦٢) ١٦٢ م الشام ، م ٧٧ من حكمدار الشام إلى سامى بك ، ١٥ ربيع الآخر ١٢٥٢ / ٢٩ يوليو ١٨٣٦ .
- (١٦٣) من محمد شريف باشا إلى سامى بك ، ٣٠ ربيع الأول ١٢٥٢ هـ / ١٣ يوليو ١٨٣٦ م .
- (١٦٤) م الشام ، م ٧٧ ، خطاب القنصل الإنجليزى باركر إلى حكمدار الشام محمد شريف باشا ، وهى مرفقة مع رسالة شريف باشا إلى سامى بك ، ٢٩ ربيع الأول ١٢٥٢ هـ / ١٣ يوليو ١٨٣٦ م .
- (١٦٥) م الشام ، م ٧٧ ، من إبراهيم باشا إلى سامى بك ، ٢١ صفر ١٢٥٢ هـ / ٥ يونيو ١٨٣٦ م .
- (١٦٦) محافظ الشام ، م ٧٧ ، من شريف إلى سامى ، ٦ ربيع الأول ١٢٥٢ / ٢٠ يونيو ١٨٣٦ ؛ ترجمة الكتاب الوارد من قنصل إنجلترا بالشام ، وجاء مرفقاً ضمن رسالة شريف إلى سامى ، ٦ ربيع الأول ١٢٥٢ ؛ ترجمة كتاب شريف إلى قنصل إنجلترا وجاء مرفقاً ضمن رسالة شريف لسامى .
- (١٦٧) محافظ الشام ، م ٧٧ ، رد شريف باشا على كامبل ، ضمن رسالة شريف باشا إلى سامى بك ، ٢٩ ربيع الأول ١٢٥٢ هـ / ١٣ يوليو ١٨٣٦ م .
- (١٦٨) م الشام ، م ٧٧ من إبراهيم باشا إلى سامى بك ، ٢٧ ربيع الآخر ١٢٥٢ / ١٠ أغسطس ١٨٣٦ .
- (١٦٩) م عابدين ، م ٢ ، ملخصات دفاتر ، دفتر ٢ من الجنب العالى إلى الباب العالى ، ٧ ربيع الآخر ١٢٥٢ هـ / ٧ أغسطس ١٨٣٦ م .
- (١٧٠) حصل الفرنسيون على فرمان بتطبيق عدم احتكار تجارة الحرير فى الولايات الخاضعة للبasha ومن ثم " إلغاء الرسومات المحدثه وعدم مداخلة أى شخص فى شؤون تجارة تبعة فرانس .. عملاً بالمعاهدة المنعقدة بين سلطنتنا السنية وبين الدولة المشار إليها " . م الأبحاث ، م ١٢٩ فرمانات ، فرمان ٢١ ، أواخر ربيع الآخر ١٢٥٢ (أغسطس ١٨٣٦) بطغراء السلطان محمود .
- (١٧١) محافظ الأبحاث ، م ١٢٩ ، فرمان صادر فى أواخر ربيع الآخر ١٢٥٢ (أغسطس ١٨٣٦) .
- (١٧٢) صدرت فرمانات لتجار روسيا وطوسقانه آخر أغسطس ١٨٣٦ ثم لتجار سردينيا فى منتصف ديسمبر ١٨٣٦ ولتجار هولندا فى النصف الثانى من فبراير ١٨٣٧ ولتجار سجلياتن أوائل أبريل ١٨٣٧ . م الأبحاث ، م ١٢٩ ، فرمانات .
- (١٧٣) محافظ الشام ، م ٧٧ ، مذكرة ملتزمى جمرك يافا إلى حكمدار إيالات الشام ، متضمنه فى رسالته إلى سامى بك ، غاية ربيع الآخر ١٢٥٢ / ١٢ أغسطس ١٨٣٦ .

- (١٧٤) محافظ الشام ، م ٧٧ خلاصة الخطاب المؤرخ غرة جمادى الأولى الوارد من حكامدار إيالات بر الشام ، إلى سامى بك ، ١٧ جمادى الأولى ١٢٥٢هـ / ٢٠ أغسطس ١٨٣٦م .
- (١٧٥) م الشام ، م ٧٨ ، من شريف باشا إلى سامى بك ، ٥ شعبان ١٢٥٢هـ / ١٤ نوفمبر ١٨٣٦ .
- (١٧٦) م الشام ، م ٧٨ ، من شريف باشا إلى سامى بك ، ٢ شعبان ١٢٥٢هـ / ١١ نوفمبر ١٨٣٦ .
- (١٧٧) م الشام ، م ٧٧ ، إبراهيم باشا إلى سامى بك ، ٢٧ ربيع الآخر ١٢٥٢هـ / ١٠ أغسطس ١٨٣٦ ؛ من حكامدار إيالات الشام ، إلى سامى بك ، غاية ربيع الآخر ١٢٥٢هـ / ١٢ أغسطس ١٨٣٦ .
- (١٧٨) م الشام ، م ٧٨ ، من شريف باشا إلى سامى بك ، ٢ شعبان ١٢٥٢هـ / ١١ نوفمبر ١٨٣٦ .
- (١٧٩) محافظ الشام ، م ٧٨ ، رسالة متسلم بيروت ، وجاءت متضمنة فى رسالة شريف باشا لسامى بك ، ١٣ شعبان ١٢٥٢هـ / ٢٢ نوفمبر ١٨٣٦ .
- (١٨٠) محافظ الشام ، م ٧٨ ، من بوغوص بك إلى سامى بك ، ٢ شوال ١٢٥٢هـ / ٩ يناير ١٨٣٧ ؛ من محمد شريف باشا إلى سامى بك ، ٥ شوال ١٢٥٢هـ / ١٢ يناير ١٨٣٧ .
- (١٨١) أحمد عزت عبد الكريم : العلاقات بين الشرق العربى وأوروبا ، ص ٢٠٠ ، هامش ١ .
- (١٨٢) م الشام ، م ٧٨ بوغوص بك إلى سامى بك ، ١٩ ذى القعدة ١٢٥٢هـ / ٢٥ فبراير ١٨٣٧م .
- (١٨٣) م الشام ، م ٧٨ ، من شريف باشا إلى سامى بك ، ٢٢ شوال ١٢٥٢هـ / ٢٩ يناير ١٨٣٧م .
- (١٨٤) م الشام ، م ٧٩ ، ترجمة القرار المؤرخ بتاريخ ٥ محرم ١٢٥٣ (١٠ أبريل ١٨٣٧م) .
- (١٨٥) م الشام ، م ٧٩ من بوغوص بك إلى عبد الباقي بك ، ١٤ محرم ١٢٥٣هـ / ١٩ أبريل ١٨٣٧م .
- (١٨٦) م الشام ، م ٧٩ ، من الجناب العالى إلى باقى بك ، ١٧ محرم ١٢٥٣هـ / ٢٢ أبريل ١٨٣٧م .
- (١٨٧) م الشام ، م ٧٩ ، من باقى بك إلى المعية ، ٢٠ محرم ١٢٥٣هـ / ٢٥ أبريل ١٨٣٧م .
- (١٨٨) م الشام ، م ٧٩ ، من شريف باشا إلى بوغوص بك ، ٩ صفر ١٢٥٣هـ / ١٣ مايو ١٨٣٧م .
- (١٨٩) هذا ما يمكن ملاحظته - كمثال - من موقفه من القنصل الإنجليزى العام فى مصر ، حيث أن المعية - وعلى غير المعتاد - أمرت بعدم التصريح للقنصل ورفيقه بأخذ شئ من الآثار . معيه تركى ، قناصل ، دفتر ٨٠ ، وثيقة ٢٨٩ من المعية إلى عثمان بك ، ٤ رمضان ١٢٥٢هـ / ١٢ ديسمبر ١٨٣٦ .
- (١٩٠) محافظ الشام ، م ٧٩ ، من بوغوص بك إلى المعاونة ، ٨ محرم ١٢٥٣هـ / ١٣ أبريل ١٨٣٧م .
- (١٩١) م الشام ، م ٧٨ ، من بوغوص بك إلى سامى بك ، ٦ شوال ١٢٥٢هـ / ١٣ يناير ١٨٣٧م .
- (١٩٢) م الشام ، م ٧٨ ، من بوغوص بك إلى سامى بك ، ١١ شوال ١٢٥٢هـ / ١٨ يناير ١٨٣٧م .
- (١٩٣) م الشام ، م ٧٨ ، من بوغوص بك إلى سامى بك ، ١٣ شوال ١٢٥٢هـ / ٢٠ يناير ١٨٣٧م .

- (١٩٤) م عابدين ، محفظه ٣ ، ملخصات دفاتر ، دفتر ٦ ، من المعية السنية إلى دولة الباشا السر عسكر (من منوف) ، ٧ المحرم ١٢٥٣هـ / ١٢ أبريل ١٨٣٧م .
- (١٩٥) م الشام ، م ٧٩ ، عريضة عبد ضعيف إلى أعتاب مولاه الحيدرية ، ٢٨ محرم ١٢٥٣ / ٤ مايو ١٨٣٧ ؛ عريضة من إسماعيل عاصم ، ٩ صفر ١٢٥٣هـ / ١٤ مايو ١٨٣٧م .
- (١٩٦) أوضح الرئيس أفندي لبوتينيف أن الباب العالي لم يفكر في المزيد من المساعدة العسكرية ، وأن السلطان يرغب في تأجيل تقدم القوات الروسية إلى ما بعد الدانوب .
F.O 27 - 465. M Arthur Aston to Palmerston.No 37,17 May 1837.Paris.
- (١٩٧) معية تركي ، قناصل ، دفتر ٢١٤ ، من الجناح العالي إلى الباشا السر عسكر إبراهيم باشا ، وثيقة رقم ١٤٧ ، ١٩ شعبان ١٢٥٣هـ / ٢٠ نوفمبر ١٨٣٧م .
- (١٩٨) م الشام ، م ٧٩ من إبراهيم إلى الجناح العالي ٢٢ شعبان ١٢٥٣ / ٢٢ نوفمبر ١٨٣٧ ، الجناح العالي إلى إبراهيم ٢٢ رمضان ١٢٥٣ / ٢٣ ديسمبر ١٨٣٧ ، سليم باشا حكمدار أدنه إلى إبراهيم ٢٥ رمضان ١٢٥٣ / ٢٦ ديسمبر ١٨٣٧ ، الصاغفول أغاسي بكولك حافظ إبراهيم ٢٤ ذي القعدة ١٢٥٣ / ١٧ فبراير ١٨٣٨ .
- (١٩٩) م عابدين ، م ٤ ، ملخصات دفاتر ، دفتر ٧ ، من الجناح العالي إلى القيوكتخدا ، ١٧ جمادى الآخرة ١٢٥٣هـ / ١٩ سبتمبر ١٨٣٧م .
- (٢٠٠) م عابدين ، م ٤ ، دفتر ٧ ، من الجناح العالي إلى القيوكتخدا ، ١٧ جمادى الآخرة ١٢٥٣ / ١٩ سبتمبر ١٨٣٧ . الجناح العالي إلى الباب العالي ، ١٧ جمادى الآخرة ١٢٥٣ / ١٩ سبتمبر ١٨٣٧ .
- (٢٠١) م الشام ، م ٧٩ ، من شريف باشا إلى المعية ، ٢٥ شعبان ١٢٥٣هـ / ٢٣ نوفمبر ١٨٣٧م .
- (٢٠٢) لقد أمر بتزويد باخرة إنجليزية بالفحم في بيروت ، بل وبصرف أية كمية يطلبها الإنجليز . محافظ الشام ، م ٧٩ ، من محمد شريف ، ٢٢ رجب ١٢٥٣هـ / ٢١ أكتوبر ١٨٣٧ .
- (٢٠٣) محافظ الشام ، م ٧٩ من شريف باشا إلى سامي بك ، ٥ شعبان ١٢٥٣ / ٣ نوفمبر ١٨٣٧ .
- (٢٠٤) محافظ الشام ، م ٧٩ من إبراهيم باشا إلى محمد علي ، ٧ ذي الحجة ١٢٥٣ / ٢ مارس ١٨٣٨ .
- (٢٠٥) عن مجئ بورنج مصر أواخر ١٨٣٧ بعد فشله في انتخابات مجلس العموم موفداً من حكومته لوضع تقرير عن حالة مصر آنذاك وما ينتظر أن تكون عليه في المستقبل ، وجولاته في مصر وتوافق آرائه مع أهداف الباشا الاستقلالية والتوسعية انظر: محمد فؤاد شكرى وآخران : بناء دولة ، مصر محمد علي ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٤٨ ، ص ٣٦١-٣٦٩ وغيرها .
- (٢٠٦) معية تركي ، قناصل ، دفتر ٢١٤ ، من الجناح العالي إلى الباشا السر عسكر إبراهيم باشا ، وثيقة رقم ١٤٧ ، ١٩ شعبان ١٢٥٣هـ / ٢٠ نوفمبر ١٨٣٧م .

- (٢٠٧) م الشام ، م ٧٦ من إبراهيم باشا إلى سامى بك ، ٢٣ ذى الحجة ١٢٥١ . م ٧٧ ، من إبراهيم إلى سامى ، ٢٠ المحرم ١٢٥٢ ؛ م ٧٩ من شريف إلى سامى ، ١٩ شوال ١٢٥٢ / ١٥ يناير ١٨٣٨ م.
- (٢٠٨) محافظ الأبحاث ، م ١٢٩ ، فرمانات ، فرمان صادر أواسط محرم ١٢٥٢ بطفرء السلطان محمود.
- (٢٠٩) م عابدين ، ملخصات دفاتر ، م ٢ ، دفتر ٢ ، من الجنب العالى إلى الباب العالى ، غرة شوال ١٢٥٢ هـ / ٢٧ ديسمبر ١٨٣٧ م.
- (٢١٠) أسد رستم : إدارة الشام .. روحها وهيكلها وأثرها ، ص ١٢٣ ، ١٢٤ .
- (٢١١) محافظ الحجاز ، م ١٠٠ ، من سامى إلى بوغوص ، ٢٣ ذى الحجة ١٢٥٢ / ١٨ مارس ١٨٣٨ .
- (٢١٢) جون كيلي : مرجع سابق ، ج ١ ، ص ٥٠٣ - ٥٠٦ .
- (٢١٣) م عابدين ، م ٤ ملخصات ، دفتر ٧ ، الجنب العالى للباب العالى ، ١٥ ذى الحجة ١٢٥٢ / ١٠ مارس ١٨٣٨
- (٢١٤) م الشام ، م ٧٩ ، إبراهيم باشا إلى محمد علي ، ١٧ ذى الحجة ١٢٥٢ / ١٢ مارس ١٨٣٨ م.
- (٢١٥) Nesselrode à Medem, 1 Mars 1838. in; Rene Cattai Bey ;Le Regne de Mohamed Ali d'apres les archives Russes en Egypte. Tome 3 , Stampato in Roma.
- (٢١٦) Medem à Nesselrode, Le Caire, 13 Avril 1838 . in ;Rene Cattai ; op.cit.
- (٢١٧) F.O. 27 - 555. Foreign Office to Lord Granville , 16 February 1838 .
- (٢١٨) F.O. 27. Earl Granville to Palmerston , 16 April 1838 .Paris.
- (٢١٩) Medem à Nesselrode, Alexandrie, 17 Mai 1838 .in;Rene Cattai ; op.cit.
- (٢٢٠) عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد علي ، ص ٣١١ .
- (٢٢١) Medem à Nesselrode, Alexandrie, 30 Mai 1838 . in;Rene Cattai ; op. cit,
- (٢٢٢) F.O. 27- Paris. 4 June 1838. Granville to Palmerston , No. 190.
- (٢٢٣) F.O. 27- Paris . 8 June 1838. Granville to Palmerston , No. 192
- (٢٢٤) F.O. 27- Paris . 15 June 1838. Granville to Palmerston , No. 203.
- (٢٢٥) F.O. 27- Paris . 18 June 1838. Granville to Palmerston , No. 207.
- (٢٢٦) F.O. 27-Paris. 25 June 1838. Granville to Palmerston, . No. 222.
- (٢٢٧) F.O. 27- Paris . 22 June 1838. Granville to Palmerston , No. 212.
- (٢٢٨) F.O. 27- 557. 22 June 1838. Palmerston to Granville , No. 285.
- (٢٢٩) F.O. 27- Paris . 22 June 1838. Granville to Palmerston , No. 212.
- (٢٣٠) F.O. 27- Paris . 2 July 1838. Granville to Palmerston , No. 230.
- (٢٣١) F.O. 27- 557. 3 July 1838. Palmerston to Aston , No. 1.

- (٢٣٢) جون كيلي : مرجع سابق ، ج ١ ، ص ٥١١ .
- (٢٣٣) F.O. 27- 557. 3 July 1838. Palmerston to Granville , No 247. (٢٣٣)
- (٢٣٤) F.O. 27- Paris . 6 July 1838. Granville to Palmerston , No 236. (٢٣٤)
- (٢٣٥) F.O. 27- Paris . 9 July 1838. Granville to Palmerston , No 247. (٢٣٥)
- (٢٣٦) F.O. 27- Paris . 17 August 1838. Arthur Aston to Palmerston . (٢٣٦)
- (٢٣٧) Medem à Nesselrode,Alexandria, Le 28 Juin 1838.Nesselrode a Médem, (٢٣٧)
Téplitz,2 Août 1838.Médem à Nesselrode.6 September 1838 in;Cattaui Bey.
- (٢٣٨) م الشام ، م ٧٦ ، من محمد شريف باشا إلى سامي بك ، ١٧ رمضان ١٢٥١ / ٦ يناير ١٨٣٦م. (٢٣٨)
- (٢٣٩) م الشام ، م ٧٨ ، من شريف باشا إلى سامي بك ، ٢ شعبان ١٢٥١ / ٢٢ نوفمبر ١٨٣٦ . وبمقتضاها وعن المعاهدة راجع للمزيد: Hurewitz.J.C;Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentary Record:1535-1914,voll, New Jersey, 1956, p.110 ,111. (٢٣٩)
- (٢٤٠) محمد صبرى الدالى : مرجع سابق ، ص ١٩٦ . (٢٤٠)
- (٢٤١) Afaf Lutfi; op. cit, p. 236. (٢٤١)
- (٢٤٢) F.O. 27-564, Paris . 28 September 1838. Granville to Palmerston, No 268. (٢٤٢)
- (٢٤٣) F.O. 27-564, Paris . 5 October 1838. Granville to Palmerston, No 280 . (٢٤٣)
- (٢٤٤) F.O. 27-Paris.10 September 1838. Arthur Aston to Palmerston, No 72 (٢٤٤)
- (٢٤٥) F.O. 27-564, Paris . 28 September 1838. Granville to Palmerston, No 268 (٢٤٥)
- (٢٤٦) F.O. 27-564, Paris . 21 September 1838. Granville to Palmerston, No 262. (٢٤٦)
- (٢٤٧) F.O. 27-564, Paris . 28 September 1838. Granville to Palmerston, No 268. (٢٤٧)
- (٢٤٨) F.O. 27- 557. 15 September 1838. Palmerston to Aston , No 77. (٢٤٨)
- (٢٤٩) عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد علي ، ص ٣١١ ، ٣١٢ . (٢٤٩)
- (٢٤٩) مجموعة من المؤلفين : محمد علي وعصره ، دار الكتب والوثائق القومية ، ٢٠٠٥ ، ص ١٧٢ . (٢٤٩)
- (٢٥٠) فمحمد علي يتم إجباره على الانسحاب إلى مصر و" السودان " وبما يعنى تدمير مشروعه التوسعي والاستقلالى فى أبعاده السياسية والاقتصادية والاستراتيجية .. إلخ لاسيما فى ظل معاهدة بالطة ليمان. أما الدولة العثمانية التى استعادت معظم أراضيها من محمد علي ، فأجبرت على فتح دولتها كلها - وبشكل غير مسبوق- أمام المصالح والامتيازات الإنجليزية أولاً ، والأوروبية. وأما روسيا فأجبرت على التخلي عما حصلت عليه فى معاهدة هونكار أسكله سى ، لتبدأ من جديد رحلة طويلة - وفاشلة - فى تعويض ما فقدته. والأمر نفسه بالنسبة لفرنسا التى أجبرت على اللحاق بالركب الإنجليزي عام ١٨٤١ قبل فوات الأوان !! . (٢٥٠)

النقى من مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ١٨٤٨ - ١٨٨٢

د. السيد سيد أحمد توفيق دياب

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

كلية الآداب - جامعة طنطا

النفي من مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

١٨٤٨ - ١٨٨٢

يعد النفي من الوطن من أشد الأمور وقعاً على النفس ، بما يتركه من ألم ومرارة لا يشعر بهما إلا من يجبر على ترك بلده والعيش بعيداً عن أهله ، ويزيد الشعور بهذا الإحساس ما يجيش في صدر من يبعد عن بلده من شوق وحنين ، ورغبة جامحة في العودة إليه ، وهذه المعاناة تكون أكثر وقعاً وأبعد أثراً على نفوس المصريين ، وكذلك الأجانب ، ممن تتاح لهم فرصة الإقامة على أرض مصر .

وهذا البحث يتناول حالات النفي من مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ١٨٤٨ - ١٨٨٢ ، وحددت سنة ١٨٤٨ بداية لهذا البحث ، نظراً لما صاحب فترة حكم عباس باشا الأول ١٨٤٨ - ١٨٥٤ ، من تغييرات ، كان لها أثرها الواضح على تصرفاته مع أفراد الشعب من المصريين أو مع رجال الإدارة في عهد محمد علي ، بل مع أفراد أسرة محمد علي ذاتها . أما انتهاء البحث عند سنة ١٨٨٢ فإنما يرجع إلى زيادة أعداد من تم نفيهم في أعقاب إخفاق الثورة العرابية ووقوع البلاد تحت الاحتلال البريطاني . وإذا كان النفي من مصر قد استخدم كعقوبة قاسية لردع من يقتربون الأعمال المخالفة للقانون ، وأصبح وجودهم في داخل البلاد مثيراً للخواطر ومسبباً للاضطرابات ، أو لإبعاد بعض أفراد أسرة محمد علي ممن كان يخشى من بقائهم في داخل البلاد ، إبان الصراع على الحكم ، ذلك الصراع الذي عبر عن نفسه بصورة واضحة في عهد الخديو إسماعيل ١٨٦٣ - ١٨٧٩ ، الذي نجح في تغيير وراثته الحكم بجعلها صلبية في أكبر أبنائه ، بدلاً مما كان منصوباً عليه في تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ ، بأن يكون الحكم مقتصرأ على أكبر أبناء محمد علي من الذكور ، إضافة

إلى التخلص من الشخصيات التي أبدت آراء اعتبرها الحكام خطراً يهدد استمرارهم في الحكم ، فتم نفيهم اتقاء لخطورة هذه الأفكار ومنع انتشارها . ومن ناحية أخرى جاء النفي من البلاد بمثابة طوق للنجاة من الإعدام مثلما حدث مع أحمد عرابي وزعماء الثورة العرابية .

والجدير بالإشارة أن حالات النفي من مصر خلال الفترة موضع البحث ، قد مست المصريين والأجانب على حد سواء وأجبر الكثيرون على مفادرة البلاد طواعية أو قسراً ، وأتيح لبعضهم العودة إلى مصر مرة أخرى، ومات بعضهم في منفاه ، ونقل جثمانه إلى مصر حيث دفن في ترابها ، أو دفن بعيداً عن البلد التي ثار من أجلها . وفي حقيقة الأمر فإن معالجة هذا الموضوع تمت في إطار الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت تحيط بمصر خلال هذه الفترة سواء على الصعيد الداخلي أم الخارجي ، للوقوف على الأبعاد الحقيقية التي كانت وراء نفي من تم نفيهم من البلاد .

وقبيل الخوض في الحديث عن حالات النفي وأسبابها ، يكون من المناسب الإشارة إلى تعدد قوانين العقوبات التي صدرت في مصر منذ عهد محمد علي، وفي عهود من جاءوا بعده . حتى وقوع مصر تحت الاحتلال البريطاني في سنة ١٨٨٢ ، وهذه القوانين تراوحت العقوبات فيها ما بين الجلد وحلق اللحي والشنق والعمل في الترسانة وقطع الأيدي والآذان والسجن البسيط والسجن في الليمان والنفي^(١). وإذا كانت بعض القوانين التي سنت في عهد محمد علي ، إضافة إلى أن سلطة الحكومة القوية قد أسهمت بشكل واضح في الإقلال من حالات النفي التي كانت محدودة ، مقارنة بما أصبحت عليه في عهود خلفائه ، فهذا لا يعد أمراً شاذاً إذا ما وضع في الاعتبار ما شهدته البلاد من تراجع لسياسة محمد

علي، التي مكنته من إحكام قبضته على البلاد ، إضافة إلى مجيء أعداد غفيرة من الأجانب ، الذين وضعوا نصب أعينهم تحقيق الثراء بأية وسيلة سواء كانت مشروعة أم غير مشروعة، الأمر الذي أوقعهم في ارتكاب الجرائم ، التي ترتب عليها نفيتهم من البلاد ، ويجيء إخفاق الثورة العربية ليضيف سبباً آخر لتزايد أعداد المنفيين من البلاد خلال هذه الفترة ، وفيما يلي سيتم استعراض حالات النفي وأسبابها التي تمثلت في :-

١ - الأعمال والجرائم

منذ عهد محمد علي ، تم اللجوء إلى النفي من البلاد كوسيلة للقضاء على الفوضى والاضطرابات ونشر الهدوء ، وذلك بإبعاد الأفراد الذين يقومون بأعمال مثيرة للخواطر أو مكدرة لصفو الأمن ، ولم يتراجع محمد علي عن تطبيق هذه العقوبة ، على المصريين والأجانب على حد سواء ، بدليل قيامه في ١٩ شوال ١٢٤٣ / ٢٨ أبريل ١٨٢٨ بنفي الرعايا الأجانب - الذين لا يمارسون حرفة أو لا يقومون بصناعة أو نشاط تجارى ، وكذلك من تدور حولهم الشبهات - إلى خارج البلاد^(٢). وظل هذا قائماً ومتبعاً مع الذين يمارسون أعمالاً أو يقتربون جرائم تستوجب نفيهم .

ونظراً لأن عباس باشا الأول ، كان محباً للعزلة سيئ الظن بمن حوله، كثير التطير^(٣) فقد قرب إليه بعض الذين لهم دراية بأعمال السحر والتنجيم والشعوذة، فعندما أخبروه بأنهم يخافون عليه من رجل طويل القامة ، أسود اللون^(٤). فإن ذلك جعل عباس يشعر بالخوف والاضطراب ، وفي رد فعل منه على هذه النبوءة ، قام بنفي الكثير من السحرة ، وضاربى الودع ، ومن على شاكرتهم من القاهرة والإسكندرية^(٥). ويبدو أن عباس باشا كان قد ألقى في روعه الخوف وتمكن منه ، لدرجة عدم تحميله رؤية أحدهم أو أمثالهم ، لذا نفى الشيخ التميمي^(*) إمام وخطيب جامع محمد

أبو الذهب وأمين مكتبة الجامع المذكور إلى الآستانة ، لاعتقاده بأن من يعهد فيهم الصلاح من ذوى النبوغ فى العلوم ما هم إلا سحرة ويخشى منهم^(٦). ومن الملاحظ أن محمد سعيد باشا ١٨٥٤ - ١٨٦٣ ، لم يكن مختلفاً عن سلفه فى الاستماع للمنجمين ، بل كان على شاكلته . وإذا كان عباس باشا قاسياً فى تعامله معهم ، فالثابت أن محمد سعيد باشا كان أشد منه قسوة، إذ أمر بنفى أحد المنجمين إلى فازوغلى - بأقصى السودان - لأنه أخبره بأن وفاته قد اقتربت ، ولم يتوقف عند هذا الحد بل أشار بإلقائه فى النيل أثناء الرحلة^(٧) . وجريا على ما اعتاد عليه فى التخلص من المنجمين ، قرر اعتقالهم جميعاً ، ولم يثته عن ذلك كثرة عددهم البالغ ثمانين فرداً^(٨) ولا توجد أية إشارة تبين ما فعله بهم ، غير أن ما يركن إليه أن مصيرهم كان نفس مصير غيرهم ممن سبق اعتقالهم سواء فى عهد عباس باشا أم فى عهده، ونظراً لكثرة أعدادهم تم التفاوض - عن قصد - بعدم ذكر ما حدث لهم .

وكانت جريمة السرقة من الجرائم التى ينفى على إثرها من يقترفونها، لكى ينعم الجميع بالهدوء والاستقرار ، وليس أدل على ذلك من الإشارة إلى أنه بقيام أحد الأفراد بسرقة نقود وملابس من جورج خريستو George Christau وأخيه اليونانيين ، أن تمت معاقبته بالسجن لمدة عامين فى ليمان الإسكندرية ، ثم نفيه إلى بلاد الشام^(٩). ولم ترجع الحكومة نفيه إلى سرقة أحد الأجانب خشية احتجاج دولته ، أو تدخل قنصله ، ومن ثم تفسد العلاقة مع هذه الدولة وإنما كانت الغاية من وراء ذلك نشر الأمن والطمأنينة ، مما يتعذر معه الطعن فى الحكومة واتهامها بعدم القدرة على حفظ الأمن والنظام وتأمين الأجانب ، الذين يقيمون على أرضها .

وكانت الحكومة لا تتوانى عن نفي من يسرقون بالإكراه ، فقد ثبت نفي

على البديوى إلى السودان لتعديه على سليمان جاد وسرقته نقوداً منه^(١٠). والتشدد مع هذا وأمثاله، كان الهدف منه وضع حد لهذا الأسلوب فى السرقة ومنع تكراره ، حتى لا تتحول السرقة بالإكراه من عمل فردى إلى ظاهرة يخشى من تفشيها وانتشارها ، فيصعب معها التمكن من السيطرة على الأوضاع فى داخل البلاد، خاصة إذا ما شعر هؤلاء بأن عقابهم سيكون هيناً ومن ثم يعاودون الكرة ، مما يضعف من هيبة الحكومة فى نفوسهم ، ومن ناحية ثانية فالتشدد مع من يسرقون بالإكراه ، إنما يرجع إلى الخشية من مواكبة ذلك إلى حدوث مالا يحمد عقباه ، فقد يتطور الأمر ، ويقتل من يسرق بالإكراه أو يقوم بقتل من يحاول سرقته ، وفى كلتا الحالتين يصبح لذلك عواقبه الوخيمة .

ومن أجل وضع حد لمنع وقوع السرقات ، قام مجلس الأحكام المصرية^(*) ببحث خمسة أمور اتخذت فيها قرارات ، كان من بينها نفي من يسرقون إلى السودان^(١١). وعلى هذا نفي اثنان من اللصوص لأنهما كانا يعيثان فى الأرض فساداً^(١٢). ورغم الشدة الواضحة التى كان يعامل بها من يقومون بالسرقة فالثابت أن مثل هذه العقوبة لم توقفها ، وظلت السرقات تقع بين الحين والآخر ، يؤكد هذا ما أشارت إليه الوثائق فيما بعد بنفى اثنين لإقدامهما على السرقة^(١٣). كما نفي اثنان آخران إلى النيل الأبيض لمدة سبع سنوات وثالث لمدة أربع سنوات لتعاطيهم الداتورة - نبات مخدر يغيب العقل - وارتكابهم السرقة^(١٤) . والتشدد مع هؤلاء إنما يرجع إلى الشعور بالخطر المحدق ، من جراء عملهم هذا لأنهم وهم تحت تأثير المخدر لا يدركون أبعاد ما يقدمون عليه ، وربما يرتكبون جريمة القتل ، إذا حال أحد بينهم وبين ما يسرقون . لذا تم نفيهم زجراً لغيرهم ، ومنعاً لانتشار ذلك ، وفى هذا الإطار تم نفي اثنين من عربان^(*) أولاد على لاعتدائهما على آخرين وسرقة ما معهم^(١٥). ولما كانت هذه السرقة قد

تمت بالإكراه ، فكان من الطبيعى أن يعاقب مرتكباها بالشدة ليس فقط لهذا السبب ، وإنما يضاف إليه حدوثها من اثنين من العربان ، الذين سبق توطيئهم فى مقابل التزامهم بالهدوء وعدم إثارة الاضطرابات ، فحدث مثل هذا منهما كان يتطلب التعامل معهما بالحزم ليصباحا عبرة لأقرانهم من العربان ، فلا تسول لهم أنفسهم إثارة الاضطرابات وإشاعة الفوضى .

وكان تجاسر أحد الأفراد المنوط به حفظ الأمن والنظام ، على السرقة لا يتم التهاون معه ، بل كان ينفى من البلاد فوراً ، باعتبار أن هذا العمل إذا كان مرفوضاً من غيره فإنه يصبح أشد رفضاً منه ، ومن هذا المنطلق صدر أمر إلى ضبطية الإسكندرية بنفى أحد القواسين^(*) إلى السودان ، لقيامه بالسرقة رغم أنه من رجال الضبطية^(١٦) . وجريمة هذا القواس كان لا يمكن التغاضى عنها أو التساهل معه ، لأنه لم يكن من المنتظر حدوث هذا منه .

وإذا كان النفى إلى السودان لسنوات قليلة عقوبة من كانوا يسرقون ، فالثابت أنه لم يكن يكتفى بمثل هذه العقوبة لمن تتكرر منه السرقة ، بل كان يتم نفيه مدى الحياة . يؤكد هذا ما صدر إلى مديرية أسيوط وجرجا بشأن محمد الغرباوى^(١٧) ، واللجوء إلى معاقبته بهذه العقوبة القاسية ، إنما يرجع فى جوهره لعدم التمكن من تقويم سلوكه ، وكان لابد من معاقبته على هذا النحو، حتى يمكن سد باب من أبواب الشر ، ويصبح عبرة لغيره ممن لم تزجره العقوبات الهينة التى تم معاقبته بها من قبل ، وفى هذا الإطار ورد من مفتش الوجه القبلى ما يفيد بإرسال اثنين إلى فازوغلى عقاباً لهما وعبرة لغيرهما^(١٨) . وفى حقيقة الأمر فإن عدم اكتراث البعض بهذه العقوبة التى وصلت إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه إنما يبين تغلب جانب الشر عليهم .

أما جريمة الرشوة ، فعدت من الجرائم الخطيرة التي يترتب ثبوت اقترافها معاقبة مرتكبها بالنفى ، فقد تم نفي بعض الخفراء بسجن أسيوط لحصولهم على رشاوى من المسجونين^(١٩). وحكم على كاتب مينا البصل بالسجن شهرين مع نفيه إلى النيل الأبيض مدة سجنه^(٢٠) . ورغم أن هذه المدة كانت محدودة ، فلم يكن هناك تردد فى توقيعها ، وهنا تظهر حقيقة على جانب كبير من الأهمية تتمثل فى أن النفى من البلاد لم يكن مقتصراً فقط على المدد الطويلة وإنما طبق كذلك على المدد القصيرة ، وهذا يدل على مدى إدراك خطورة وقوع هذه الجريمة مع بيان الرغبة فى القضاء عليها أو الحد من وقوعها ، حتى لا يؤثر ذلك على الأعمال والمصالح .

وعدت جرائم النصب من الجرائم التي كان يحكم فيها على مرتكبها بالنفى من البلاد ، سواء حدثت من الرجال أم النساء ، إذ تمت الموافقة على قرار مجلس محافظة الإسكندرية ، الخاص بالحكم على إحدى النساء وتدعى جميلة بالنفى إلى السودان لقيامها بالنصب على غيرها^(٢١). كما نفي أحد الأفراد إلى بلاد الشام ، بسبب كذبه على الناس وسلب أموالهم^(٢٢).

وكان من يقومون بالتزوير يعاملون بالشدة والنفى من البلاد ، فقد تقرر نفي خضر محمد من ناحية أصفون^(*) لاتهامه بالتزوير، وضبط قاسم طابع عمدة العوامية^(**) الذى هرب ، وتم نفيه لاشتراكه مع الأول فى تصنيع أختام مزورة^(٢٣). وإذا كانت مدة العقوبة لم تحدد هنا فقياساً على غيرها من الجرائم يمكن القول : بأن كل من يقترب هذه الجرائم ، ينفى لعدة سنوات ، أما إذا تكرر منه ذلك ، فكان ينفى مدى الحياة ، فقد نفي محمد الشافعى لكثرة ما صدر منه من أعمال التزوير^(٢٤) . وتشير الوثائق إلى نفي أربعة وعشرين فرداً من مديرية المنوفية لاشتراكهم فى تزوير حجج

أطيان^(٢٥). وهذه العقوبة التى وقعت على هذا العدد من الأفراد ، تبين عدم استثناء أحد من النفي طالما ثبت اشتراكه فى هذه الجريمة التى يترتب عليها ضياع حقوق أصحابها واستيلاء غيرهم عليها .

وكان خطف الأطفال من الجرائم التى يتم معاقبة من تجاسروا عليها بالنفي خارج البلاد ، إذ تشير الوثائق إلى نفي بلال العبد إلى السودان لتكرار ارتكابه الخطف والسرقات^(٢٦) . ورغم شدة هذه العقوبة ، فقد ثبت وقوعها بين الحين والآخر ، لذا كان مرتكبوها يعاقبون بمنتهى القسوة ، وعلى هذا نفي إبراهيم خليل مدى الحياة^(٢٧) . وجاءت العقوبة على هذا النحو بسبب جسامه الجريمة ، مع الرغبة فى منع تكرارها ، لعدم إشاعة الخوف والقلق فى نفوس الأمهات والآباء ، وحتى لا تظهر الحكومة بمظهر الضعف ، وعدم قدرتها على بسط الأمن ، ومن ثم تقل هيبتها .

ولما كان الوقوع فى إحدى الجرائم التى سبقت الإشارة إليها ، قد أوجب نفي من اقترفوها ، فمن الطبيعى أن تكون جريمة القتل من الجرائم الخطيرة التى ينفي على إثرها من يرتكبها ، إذا لم يحكم عليه بالقتل قصاصاً فقد نفي محمود الروبى إلى السودان^(٢٨) . كما صدر أمر إلى مديرية أسيوط بنفي حسن الخبيرى إلى فازوغلى^(٢٩) . وتم نفي مصطفى الأزرق من خريتا^(*) إلى السودان مدة اثنتى عشرة سنة ، لقيامه بقتل زوجته التى وجدها برفقة رجل آخر^(٣٠) أما صالح عبدون من عربان الحرابى^(**) فقد نفي أربع سنوات لاتهامه بقتل أحد الأفراد من عزبة حسن أغا^(٣١) . كما حكم على مصطفى الصفطاوى بالنفي إلى النيل الأبيض مدة عشر سنوات ، لضربه أحمد شعت مما أدى إلى وفاته^(٣٢) . ونظراً لقيام صالح الشريف بقتل زوجته وهروبه من السجن فقد صدرت الأوامر بنفيه عشر سنوات عقب القبض عليه^(٣٣) . كما نفي اثنان من خفراء سنديس^(***) إلى النيل

الأبيض مدة عشر سنوات ونفى شيخ الجهة المذكورة لمدة اثنتى عشرة سنة بتهمة قتل إمام جاب الله^(٣٤). وبإلقاء نظرة على المدة التى كان يحكم بها على من اقترفوا جريمة القتل ، يتضح أن مدة النفى كانت فى أغلب الأحيان تتناسب مع هذه الجريمة ، وفى أحيان أخرى جاءت هذه المدة محدودة ولا تتناسب مع الجريمة المرتكبة وقد يرجع ذلك إلى عدم ثبوت الأدلة على المتهمين ، أو اشتراك أكثر من واحد فى الجريمة ، فجاءت العقوبة حسب دور كل واحد ممن شاركوا فيها ، أو أن نية القتل لم تكن قائمة إبان تنفيذ الجريمة .

وإذا كان عباس باشا الأول ، قد تعامل مع الخارجين على النظام من العربان بشدة ، وقدمهم للمحاكمة ثم نفاهم إلى السودان لقضاء فترة العقوبة^(٣٥). فالثابت أن محمد سعيد باشا كان أشد منه فى تعامله معهم ، إذ لم يتهاون مع عربان الحرابى الذين قاموا بهياج أقرب إلى الثورة حيث أمر بطردهم من البلاد محدداً لهم عشرة أيام يرحلون خلالها^(٣٦). ولضمان عدم عودة العربان الذين اجبروا على مغادرة البلاد من الرجوع إليها ثانية ، طلب من مفتش الأقاليم القبلية منع دخولهم للبلاد من ناحية الواحات^(٣٧) . والدافع الحقيقى لإبعاد محمد سعيد باشا لهم ، واتخاذ الإجراءات التى تمنع عودتهم ، هو رغبته فى نشر الهدوء والاستقرار.

وفى أوائل عهد الخديو إسماعيل ظهر فى بلدة قاو(*) رجل اسمه أحمد ادعى بأنه من أحفاد الرسول صلى الله عليه وسلم^(٣٨). ومن أصحاب العلم والولاية والتف حوله عدد كثير من الناس ، مما دفع الحكومة بأمر من الخديو إسماعيل إلى أن ترسل إلى هناك قوة للقضاء على المتمردين ، فوقعت معركة بين الجانبين أسفرت عن مقتل الكثيرين منهم ، ونفى عددٌ إلى النيل الأبيض مدى الحياة^(٣٩) . وتحرك الحكومة بهذه السرعة ثم

تتكيلها بالمتمردين ، كان يرجع بالدرجة الأولى إلى خشيتها من تجمع أعداد كثيرة من الأتباع ، ويصبحون قوة لا يستهان بها ، فيصعب القضاء عليهم ، وهذا التصرف كان له أثره الواضح إذ خلد هؤلاء للسكينة ، ولم تقم لهم قائمة بعد ذلك ، فالمصادر المتعلقة بهذه الفترة تخلو من أية معلومات تشير إلى وقوع تمردات مرة أخرى ، غير أن هذا الأسلوب فى قمع هؤلاء ، يؤخذ على الحكومة أكثر مما يحسب لها ، ولا يدل على قوتها ، فاستخدام الشدة المفرطة وإن كان كفيلاً بإشاعة جو من الهدوء ، غير أنه يكون ظاهرياً ومؤقتاً ، إذ تظل النفوس تنتظر الفرصة المناسبة لتتطلق معبرة عما يجيش فى صدورهما من ضيق ، وتعمل جاهدة على التخلص من الأوضاع القائمة ، وفى حقيقة الأمر فإن هذا الأمر لم يتأخر كثيراً ، فما إن قامت الثورة العرابية حتى اندفع المصريون فى أنحاء البلاد يؤيدونها ويساندونها .

ولقد سبقت الإشارة إلى أن الأجانب الذين كانوا يقتربون جرائم يرحلون إلى بلادهم ووفق هذا صدر أمر إلى محافظ المحروسة(*) بإعادة الأرمنى استأنلى متات Stanly Mitat إلى بلده ، اتقاء لشروعه^(٤٠). ووردت مكاتبه إلى ديوان الخديوى(**) أشارت إلى أن الاثنى عشر فرداً المتهمين بالقتل والسرقة وإشاعة الفساد، بعضهم من رعايا بريطانيا ، وبعضهم تحت حمايتها ، أما الآخرون فيتبعون نابولى ، وأن عدداً منهم تم نفيهم وآخرون يقضوا عقوبتهم فى السجن ، ثم يتم إبعادهم إضافة إلى غيرهم الذين مازالوا قيد التحقيق^(٤١). وفى سنة ١٨٥٤ قام عباس باشا بنفى عدد من اليونانيين الذين كانوا قد استقروا فى البلاد بتشجيع من جده قبل عشرين سنة^(٤٢). هذا ولم تعرف الأسباب التى دفعت عباس باشا إلى الإقدام على هذا الإجراء ، وإن كان لا يخرج عن السياسة التى اتبعها من قبل بإبعاده

لأفراد من الأجانب الذين لم تعد هناك حاجة إلى بقائهم في البلاد ، تبعاً لانحسار الأعمال التي كانوا يقومون بها . غير أن ما تجدر الإشارة إليه ، وجود فارق بين نفى الأجانب الذين اقترفوا أعمال استوجبت إبعادهم ، وبين غيرهم ممن لم تعد هناك فائدة من وجودهم في البلاد .

وعندما قام بعض اليونانيين بأعمال ترتب عليها الإخلال بالأمن في بداية عهد الخديو إسماعيل وذلك بقتلهم أحد الأهالي ، تم الاتفاق مع قنصلهم على نفيهم ، ولما تراجع هذا القنصل وطالب بعدم نفيهم ، كانت الأوامر الصادرة لناظر الخارجية في ١٩ مارس ١٨٦٣ بألا يصفى لهذا الطلب ، وإذا أصر القنصل على هذا يطلب منه مقابلة الخديو^(٤٣) . وفي حقيقة الأمر فالموافقة على مثل هذا الطلب ، إنما تعد بمثابة خلل عظيم في وظيفة الحكومة ، فيما يتعلق بحمايتها لرعاياها من الوطنيين أو الأجانب الذين يعيشون على أرضها ، لأن من أهم واجباتها تحقيق الأمن للجميع متخذة في ذلك كافة الوسائل التي تعينها على هذا ، لذا فقيام الحكومة بإبعاد أي أجنبي ترى في وجوده خطراً على أمنها ، إنما هو تأكيد من جانبها على ممارسة حقها وسلطاتها وتمتعها بالاستقلالية في اتخاذ ما تراه مناسباً للمحافظة على الأمن والاستقرار ، دون التدخل في أعمالها ، وإن كان هذا التصرف لا يمنع من القول : أن بعض الأجانب كانوا يتمتعون بامتيازات ، حصلت عليها دولهم ومن ثم لم تصل يد الحكومة إليهم ، وحرصاً على عدم قيام أحد الأجانب بإثارة الفوضى والاضطرابات ، عقد اجتماع في ٢٨ أبريل ١٨٦٦ ، حضره جميع قناصل الدول الأجنبية ، ثم تلاه اجتماع آخر عقد في ٣ أغسطس من العام ذاته ، تقرر فيه نفى جميع الأجانب المتعطلين والخطيرين^(٤٤) . ومما لا شك فيه أن وجود أمثال هؤلاء ، قد يترتب عليه قيامهم بأعمال تكدر الأمن ، وحرصاً على عدم حدوث هذا ، قررت الحكومة نفى العاطلين منهم . ولم يتوقف دورها عند هذا الحد ، بل

قامت باتخاذ بعض الإجراءات ذات الأهمية ، لمنع عودتهم إلى البلاد ، حيث تمت الموافقة على وضع صور من ينفون بقلم الجوازات ، ووفق هذا صدرت الأوامر لضبطية الإسكندرية ، بأخذ صور فوتوغرافية لمن ينفون منهم مع قيد أوصافهم وتاريخ نفيهم^(٤٥). ونظراً لأن اتباع هذا الإجراء قد أتى بالنتيجة الإيجابية ، لذا روعى إحكام المراقبة من ناحية بورسعيد ، من خلال ترقب عودتهم بتعيين مخبرين سرّيين ، وإعداد قوائم بأسمائهم مع وضع صورهم على لوحات خاصة بقلم الجوازات^(٤٦).

وفي حقيقة الأمر فنفي بعض الأجانب ومنع عودتهم إلى مصر ، لم يكن مقتصرأً على اقترافهم أعمالاً تتعلق بالأفراد أو الحكومة بل إن ذلك امتد إلى قيامهم بأعمال تتصل بديانتهم ، فقد صدرت الأوامر إلى محافظة الإسكندرية بأن الاثنين اللذين سبق نفيهما من قبل بطريرك خانة الروم ، لقيامهما بأعمال ترتبط بوظائفهما وأصول ديانتهم ، لا يحق لهما العودة للبلاد ، ويجب ترقب وصولهما فإذا رجعا من جهة الإسكندرية ، يتم إعادتهما إلى الخارج^(٤٧).

واستكمالاً لما هو متبع في نفي الأجانب، كان لا يتم نفي أحدهم بسبب اعتدائه على غيره وإصابته إلا بعد أن يحصل منه على نفقات علاجه^(٤٨). ووفق هذا تحصلت هذه النفقات من اليوناني نيقولا بصطالي Nicolas Bastali^(٤٩). ولم يكن نفي الأجانب من مصر ، مرتبطاً فقط بارتكاب الجرائم، بل ثبت نفي بعض الأفراد الذين كانوا موضع الشبهات ، حيث نفي أحد الأفراد إلى الشام بسبب ما تردد بأنه يزيف النقود^(٥٠) . والمبادرة بذلك إنما تظهر مدى التخوف من الإقدام على هذا، وهو أمر في محله ، لأن النجاح في تزيف النقود وطرحها في الأسواق له أثر سلبي على الأوضاع الاقتصادية، بما يحدث من اختلال لعمليات البيع

والشراء ، التى تتم فى مقابل نقود لا تساوى قيمتها ، الأمر الذى يترتب عليه ، ضياع حقوق الأفراد ، لذا كان نفى أمثال هؤلاء ضرورياً لمنعهم من التمكن من طرح العملات المزيفة .

وإذا كانت الجرائم التى سبقت الإشارة إليها ، قد أدت إلى نفى بعض الأفراد ، فإلى جانبها كانت رغبة الخديو إسماعيل فى تملك المساحات الشاسعة من الأراضى ، سبباً آخر لنفى بعض ملاك الأراضى ، ففى سبيل تحقيق هذه الفاية لم يتورع عن مصادرة الأراضى من أصحابها ونزع ملكيتها مستخدماً فى ذلك كافة وسائل القمع^(٥١) . وممارسة وسائل الضغط المختلفة التى كان من بينها نفى ملاك الأراضى ، ويبدو أن ذلك تم على نطاق واسع بدليل تلك المساحات الشاسعة من الأراضى التى امتلكها الخديو إسماعيل ، والتى بلغت قرب نهاية حكمه ما يزيد على مليون فدان^(٥٢) . إذ قدرت لجنة التحقيق أملاك الخديو وعائلته بمليون ومائتى ألف فدان^(٥٣) من مجموع الأراضى الصالحة للزراعة التى كانت تبلغ ٤ , ٢٠٠ , ٠٠٠ فدان^(٥٤) . ولاشك أن ملكية الخديو لهذه المساحة قد تمت فى جزء كبير منها بانتزاعه للأراضى الزراعية من أصحابها ومنحهم أراضى بوراً بدلاً منها ، ولم يكن أمام هؤلاء أى خيار سوى الامتثال لرغبات الخديو وقبولهم الاستبدال أو النفى إلى فازوغلى بالسودان^(٥٥) . يؤكد هذا نفى البدرأوى - أحد كبار الملاك - إلى هناك . فعندما سئل عن سبب نفيه ، أجاب بأن جريمته هى امتلاكه اثنى عشر ألف فدان من أجود الأراضى بين طنطا وسمنود^(٥٦) . وبذا تكون رغبة الخديو فى تملك المساحات الواسعة من أجود الأراضى الزراعية سبباً فى نفى بعض الملاك .

وهناك حادثة مشهورة وقعت فى عهد الخديو محمد توفيق ١٨٧٩ - ١٨٩٢ تعرف بالمؤامرة الشركسية التى اكتشفت فى أبريل ١٨٨٢ ، وكانت

تهدف إلى اغتيال أحمد عرابي ، ورؤساء الضباط من الثوار^(٥٧). وبعد محاكمة المتهمين ، صدر حكم المجلس العسكري في ٢٠ أبريل ١٨٨٢ على أربعين ضابطاً ، كان على رأسهم عثمان باشا رفقي ، بتجريدتهم من رتبهم العسكرية والامتيازات والنياشين ، ثم نفىهم إلى أقصى السودان ، مع تجريد اثنين منهم من الحقوق المدنية^(٥٨). وتقرر أن يكونوا متفرقين في الجهات التي ينفون إليها^(٥٩). وبرفع هذا الحكم إلى الخديو للتصديق عليه ، أصدر أمراً بقصر الأحكام على تركهم للبلاد دون تجريدتهم من رتبهم ونياشينهم ، ثم إرسالهم إلى الآستانة^(٦٠). وبفض النظر عما ترتب على هذا التعديل من خلاف بين الخديو والوزارة - وزارة البارودي - فتعديل الحكم جاء ليؤكد استمرار تمتع الأتراك والشراكسة بمكانتهم ، وما كان ينطبق على غيرهم لا ينسحب عليهم . غير أن ما يحسب للخديو محمد توفيق إجراؤه لهذا التعديل حتى يقطع على السلطان العثماني تدخله ، ومن ثم يحافظ على الاستقلال النسبي الذي كانت مصر تتمتع به في إطار تبعيتها للدولة العثمانية صاحبة السيادة عليها .

وتتفيذ النفي لم يكن يتم إلا بعد التصديق على الحكم الصادر بهذا الشأن، ووفق هذا تم مخاطبة كاتب ديوان الخديوى للتصديق على قراراتين صادرين بنفى محمد شطا ومحمد المفري إلى النيل الأبيض لمدة خمس عشرة سنة ، وكذلك نفى مراد يونس إلى الجهة المذكورة مدى الحياة^(٦١). ولقد سبقت الإشارة إلى تدخل الخديو محمد توفيق ، وإجرائه بعض التعديلات على الحكم ، قبيل موافقته وتصديقه على الأحكام التي صدرت على أرباب المؤامرة الشركسية .

وبالنسبة لمن كان يحكم عليهم بالسجن ثم النفي لوجود ديون عليهم فإنه كان يتم التفاوض عن مدة السجن إذا تنازل أصحاب الديون عنها ، إذ كتب الخازن للخارجية للاستفسار عما تم مع الأرمني متات المسجون

بالإسكندرية حتى يتم الفصل فى مسألة ديونه قبيل تنفيذ الحكم الصادر بنفيه^(٦٢). وعلى إثر هذه المكاتبة تم مخاطبة محافظة الإسكندرية بنفيه لأن الفرنسيين اللذين لهما ديون عليه تازلا عن المبلغ المتبقى لهما طرفه^(٦٣). ولقد أشارت الوثائق العديدة إلى أن الأجانب ممن كان يحكم عليهم بالنفى ، لا يسمح لهم بمغادرة البلاد إلا بعد تسديد ديونهم أو قضاء المدة المحكوم عليهم بها ، إذ صدر أمر مجلس الأحكام بإبعاد الأجانب إلى بلادهم بعد انتهاء مدة العقوبة^(٦٤). وفى الوقت ذاته صدرت أوامر بالمعنى نفسه إلى مجلس الإسكندرية^(٦٥).

وكان بمقدور البعض من الأفراد الذين يحكم عليهم بالسجن أو النفى أن يتظلموا مما هو صادر ضدهم ، وكان هذا يحظى بالعناية والبحث للتأكد من صدق ما يتظلمون منه بدليل ما طلبته المعية^(*) من محافظة مصر للإفادة عن المدة التى حكم بها بنفى محمد البربرى ، وكذلك المدة التى قضاها بالسجن للنظر فى التظلم المقدم منه^(٦٦). وفى هذا الإطار ورد إلى المعية ما يوضح أسباب نفى والد يوسف أغا إلى السودان والمدة التى حكم عليه بها^(٦٧). والاهتمام بما ورد فى التظلمات التى كانت تقدم بين الحين والآخر ، كان الهدف منه التحقق من عدم نفى أحد ظلماً .

وفى بعض الأحيان كان يتم استبدال عقوبة النفى بالسجن خاصة إذا كان المحكوم عليه طاعناً فى السن ، فقد طلبت المعية من الداخلية بياناً بالمدة التى يقضيها فرح أنطونيوس بسجن الإسكندرية بدلاً من نفيه لكبر سنه^(٦٨). وهذا يبرهن على عدم غياب الجانب الإنسانى فى التعامل مع من تقرر نفيه، أو ربما تتفنى الفاية من وراء ذلك، إذ لا فائدة من تقويم سلوكه.

وإبان سفر المحكوم عليهم بالنفى ، فإنهم كانوا يمنحون مقداراً من البقسماط^(**) حتى يصلوا إلى الجهة التى ينفون إليها^(٦٩). وكانت معاملتهم

تتم على وتيرة واحدة فلم يكن أحدهم يميز عن الآخر، بسبب وضعه الاجتماعى أو رتبته التى كان عليها قبل نفيه حيث تمت المطالبة بمعاملة الملازم محمد فوزى - من آلاى البيادة الأول - مثل غيره من المنفيين^(٧٠).

وبانقضاء مدة نفى بعض من ينفون ، كانوا أحياناً يستخدمون فى الأعمال التى يحتاج إليهم فيها ، فإذا لم يرغبوا فى ذلك يتم إعادتهم إلى البلاد^(٧١). غير أنه لم يكن يسمح بإلحاقهم بسلك جنود المشاة والفرسان والطوبجية - المدفعية - كل حسب لياقته^(٧٢) . ومما لاشك فيه أن سبب هذا الحظر إنما يرجع إلى الرغبة فى عدم منح هؤلاء شرف الانضمام للعسكرية لاقترافهم الجرائم .

وفى المناسبات التى كان يطلق فيها سراح بعض المسجونين ، فالتاب أن الأفراد المحكوم عليهم بالنفى لم يكن يشملهم هذا العفو ، بدليل ما صدر بإطلاق سراح مائة وسبعة وثلاثين مسجوناً ، عدا المحكوم عليهم بالنفى^(٧٣). ولقد أشارت الوثائق فيما بعد بصور الأوامر بالعفو عن ثمانية وسبعين مسجوناً بالليمان، أما من حكم عليهم بالنفى فهؤلاء يتم نفيهم^(٧٤).

ولقد أظهرت الحكومة الشدة مع من سبق نفيهم من البلاد ، ثم عادوا إليها بعد انقضاء مدة نفيهم ولم يعطوا على سلوكهم أى تغيير . ورجعوا إلى ما كانوا عليه من قبل ، فهؤلاء كانوا ينفون مرة أخرى حيث أعيد نفى أحد الأفراد وتم مخاطبة حكمدار السودان^(***) بمنع عودته^(٧٥). وبعد عودة المنفى من منفاه لانقضاء مدة نفيه ، فإنه كان يوضع تحت المراقبة فإذا تغير سلوكه ترك وشأنه ، وإذا كان الأمر عكس ذلك يلقى القبض عليه ويشدد عقابه ، وفى هذا الشأن صدرت تعليمات لمديرية الفيوم بملاحظة خليفة حسن، الذى كان منفيًا بمصوع^(٧٦) . وهذا يدل على الرغبة فى إشاعة الهدوء والاستقرار داخل البلاد .

٢ - أسيرة محمد علي

لم يقتصر النفي من مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على الأفراد الذين اقتربوا جرائم ، تم بمقتضاها إبعادهم عن البلاد ، بل إن هذا امتد إلى بعض الأفراد من أسرة محمد علي ذاتها ، وذلك منذ فترة مبكرة ترجع إلى قبيل وفاة محمد علي .

تولى إبراهيم باشا مقاليد الحكم في أخريات أيام محمد علي ، بصفة رسمية ، خلال المدة من أبريل ١٨٤٨ إلى نوفمبر ١٨٤٨ وفي أثناء هذه الشهور المعدودة توترت العلاقة بينه وبين عباس باشا الأول ، فإبراهيم باشا لم يكن يرضيه من عباس باشا سلوكه وميله إلى القسوة وكثيراً ما نقم عليه لميله إلى إرهاب الأهالي^(٧٧) . وعدم استجابته لنصائحه^(٧٨) . ومما زاد من توتر العلاقة بينهما محاولات إبراهيم باشا تغيير نظام وراثة الحكم لصالح أبنائه وخصوصاً الأمير أحمد رفعت^(٧٩) . الأمر الذي دفع إبراهيم باشا إلى إبعاده عن البلاد ، وفي عهد إبراهيم باشا عرفت مصر أولى حالات النفي لأحد من أسرة محمد علي، إذ أجبر عباس باشا الأول على مغادرة البلاد إلى الحجاز بعد أن أخبره إبراهيم باشا بأنه غير مرغوب فيه^(٨٠) .

وكان لهذا أثره على عباس باشا الأول ، حيث أساء الظن بأفراد أسرة محمد علي وبالكثير من رجاله ، ومع اعتقاده بأنهم يتآمرون عليه تشدد في معاملتهم ، إلى درجة دخوله في خصومة وعداوة مع بقية أفراد الأسرة^(٨١) . وإلى هذا الأمر يشير سرهنك بأنه لم يمض وقت طويل على تولي عباس باشا الحكم حتى دبت الفتنة بينه وبين بعض الأفراد من أقاربه ، وبعض رجال الحكومة الذين خدموا محمد علي^(٨٢) . ويؤكد ميخائيل شاروبيم هذا إذ يقول " وكان شديد البغض لأهله وعمومته وعلى الخصوص منهم أولاد

إبراهيم باشا ، فضيق عليهم وشدد وبالع فى تنكيلهم وضبط أرزاقهم وحبس غلاتهم وشرد أتباعهم وحاشيتهم وأقصى القائمين بأشغالهم إلى سنار وفازوغلى^(٨٣) . ومن هنا خشى بعضهم على حياته ، فرحل إلى الآستانة وبعضهم إلى أوروبا^(٨٤) . وكان سوء العلاقة بين عباس باشا وبعض أفراد أسرة محمد علي قد أدى إلى تفاقم الأمور بينهما ، مما دفع عباس باشا إلى المضى قدماً فى تضيق الخناق عليهم واضطرهم إلى مغادرة مصر إلى الآستانة للعيش هناك فى حمى السلطان العثمانى ، وتديرهم للمؤامرات ضده لإثارة غضب السلطان عليه وعزله^(٨٥) . وسواء كانت مغادرة هؤلاء للبلاد طوعية أم قسراً فالشائعات التى كانوا يروجونها ضده ، وجدت لها أذنأ صاغية فى الآستانة ، الأمر الذى أقلق عباس باشا مما انعكس على زعزعة الاستقرار وارتباك الأحوال فى البلاد .

بدأ محمد سعيد باشا عهده بإيقاف العمل فى القلعة الكائنة بمديرية فازوغلى^(٨٦) . وكانت الأوامر صدرت من قبل فى عهد عباس باشا بإنشائها لتكون مقراً للمنفيين^(٨٧) . وفى حقيقة الأمر فإن إقدام محمد سعيد باشا على هذا إنما يرجع إلى ما ورد بأن أكثر المنفيين هناك تم إخلاء سبيلهم وأن الباقين منهم يمكن التحفظ عليهم بدون تحمل المصروفات^(٨٨) . ومبادرة محمد سعيد باشا بإعادة المنفيين ، وعدم بناء هذه القلعة ، يبرهنان على تسامحه مع المنفيين من أفراد الشعب ، الأمر الذى كان مدعاة لأن يكون أكثر تسامحاً مع أفراد أسرة محمد علي ، وقد تحقق هذا بشكل كبير ، حيث انعدمت المعلومات التى تشير إلى قيامه بنفى أحد منهم رغم سعيه إلى تعديل وراثته الحكم ، بحيث تكون فى أكبر أبنائه .

وعلى العكس من عهد محمد سعيد باشا جاء عهد الخديو إسماعيل ١٨٦٣ - ١٨٧٩ ونظراً لأنه كان يضيق ذرعاً بأخيه غير الشقيق الأمير

مصطفى فاضل ، فإنه عقب توليه الحكم لم يحسن معاملته وأخذ يكيد له ويعمل على إقصائه عن البلاد^(٨٩). ولكي يصل لهذه الغاية جرده من ممتلكاته^(٩٠) التي كانت تبلغ ٧٠٢, ٢٠ فداناً^(٩١). وقام بشرائها منه ، وغير نظام الوراثة في نسله^(٩٢). ثم أعقب ذلك بنفيه فغادر البلاد واستقر في عاصمة الدولة العثمانية ورغبة من الخديو إسماعيل لقطع صلته بمصر نهائياً ، ألقى القبض على نيازي بك ناظر دائرته الذي ما فتئ يعمل جاهداً ليكسب له الأعوان وأرسله إلى الآستانة^(٩٣).

ولما كان الأمير محمد عبد الحليم أصغر أبناء محمد علي هو الوريث الشرعي للحكم ، وفق النظام الذي تقرر بموجب تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ ، وذلك قبيل نجاح الخديو إسماعيل في سنة ١٨٦٦ في جعل الحكم لأكبر أبناءه، بدلاً من أكبر أبناء محمد علي ، فإن هذا التصرف لم يثن الأمير محمد عبد الحليم عن مطالبته بحقه ، لذا كان من الطبيعي أن تسوء العلاقة بينهما حتى وصلت إلى درجة شديدة من العداوة ، عبرت عن نفسها باتهام الخديو إسماعيل للأمير محمد عبد الحليم بالتآمر عليه ، وتديره مؤامرة لاغتياله ، فقد جرت محاولة لاغتيال الخديو إسماعيل في ٢٢ سبتمبر ١٨٦٨، أثناء سيره في عربة مكشوفة في أحد شوارع الإسكندرية ، وكان بصحبته شريف باشا وإسماعيل باشا المفتش وشاهين باشا ناظر الحربية . حيث أقيت على العربة قنبلتان من أحد المنازل واتهم الأمير محمد عبد الحليم بتدبير الحادث^(٩٤). وسواء كان هذا الحادث من تدبيره فعلاً أم أن الخديو إسماعيل كان هو مدبره لاتخاذ ذريعة للتخلص منه ، فعلى إثر ذلك ، أجبره الخديو إسماعيل على بيع - التنازل عن - أملاكه البالغة ٤٤٨, ٤١ فداناً^(٩٥). وامتيازاته وحقوقه في عرش مصر^(٩٦). وفور وصول الخديو إسماعيل إلى هذا مع الأمير محمد عبد الحليم ، قام في ٢١ رجب ١٢٨٥/ ٧ نوفمبر ١٨٦٨، بمطالبته رسمياً بالخروج من مصر ،

خلال أربعة أيام^(٩٧). وتتفيذاً لهذا ، أجبر الأمير محمد عبدالحليم وأسرته على مبارحة قصره وركوب القطار من شبرا^(٩٨). ونظراً لعدم وجود محطة للقطار ولا رصيف - وقتئذ - يسهل ركوبهم تم صعودهم للقطار بصورة مهينة ، وكانوا سيكون بل ينتحبون^(٩٩). وقبل انقضاء المدة المحددة لرحيله من البلاد غادر الأمير محمد عبدالحليم الإسكندرية - إلى الآستانة - على ظهر الباخرة " النيل " التي أبحرت في ٩ نوفمبر ١٨٦٨^(١٠٠). وإجبار الأمير محمد عبدالحليم على مفادرة البلاد بهذه السرعة كان الهدف منه ، أن يشعر الخديو إسماعيل بالراحة والطمأنينة ، والتخلص من القلق الذي كان يساوره بسبب وجود الأمير محمد عبدالحليم في داخل البلاد ، وهو الذي طالما نظر إليه بأنه مفتصب للحكم منه بجعله في ابنه ، وكان لهذا التصرف من جانب الخديو إسماعيل مع أخيه وعمه الأثر الكبير في استمرار سوء العلاقة بينهما وبينه ، فرغم أنهما غادرا مصر وأقاما في الآستانة وأوروبا ، إلا أن العداوة اشتدت بينهم طوال عهد الخديو إسماعيل^(١٠١).

وكان لتزايد أطماع بريطانيا وفرنسا في مصر أثرها في عزل الخديو إسماعيل ونفيه من البلاد ، فعلى أثر رفضه لمطالبهما وتكليفه شريف باشا بتأليف وزارة وطنية ، كان ذلك سبباً في تعرضه لفضب الدول الأجنبية وفقده للحكم^(١٠٢). حيث تدخلت الدول الأوروبية لدى السلطان العثماني - عبد الحميد الثاني - فأصدر فرماناً في ٢٦ يونيو ١٨٧٩ بعزل الخديو إسماعيل^(١٠٣). ولقد سارع السلطان العثماني بإصدار هذا فرمان ، لكي لا تقوم بريطانيا وفرنسا بخلمه ، إذ كان حريصاً على عدم حدوث ذلك ، حتى لا يعد هذا بمثابة سابقة ، تعتمد بها هاتان الدولتان وتقومان بعزل غيره من ولاية الدولة العثمانية ، ليس في مصر فقط ، وإنما في غيرها من ولايات الدولة المختلفة لذا أراد أن يكون هذا العزل بيده لا بيد غيره وفي الوقت

نفسه يستعيد بعض السيادة العثمانية على مصر^(١٠٤). وفى حقيقة الأمر ، كان عزل الخديو إسماعيل بناءً على إشارة من الحكومتين البريطانية والفرنسية أول ثمرة من ثمرات التعاون السياسى بينهما ، وهو التعاون الذى بدأ منذ مؤتمر برلين ١٨٧٨^(١٠٥). وبذا يمكن القول بأن التقاء المصالح البريطانية والفرنسية كان لها الأثر فى التعجيل بصدور هذا الفرمان من قبل السلطان العثمانى ، وكان عزل الخديو إسماعيل نقطة تحول فى تاريخ مصر^(١٠٦).

وكان قرار نفي الخديو إسماعيل أول قرار رسمى أصدره الخديو محمد توفيق ، ولقد نفي مع الخديو إسماعيل الأميران حسن وحسين^(١٠٧). ومهما اختلفت الآراء حول الخديو إسماعيل وعهده ، فإنه كان أول حاكم من أسرة محمد علي يعزل وينفى خارج البلاد ، وبذا يكون قد تجرع مرارة كأس النفي حتى الثمالة ، وهو الذى طالما أذاقه لغيره ، غير أن نفي الخديو إسماعيل ، يعد إقراراً بالإطار الذى كان يربط مصر بالدولة العثمانية ، حيث جاء هذا العزل ليؤكد أن مصر لا تتميز عن غيرها من الولايات بأية ميزة ، رغم تلك الفرمانات التى حصل عليها الخديو من السلطان العثمانى ، وهذا النفي يعد من أعظم حالات النفي خطورة ، لا لان الذى نفي هو الخديو إسماعيل ؛ وإنما لأن الدول الأوروبية ، وخاصة بريطانيا وفرنسا لم تتورعا عن العمل معاً على إسقاط السلطة الشرعية للبلاد حماية لمصالحهما ، حتى وإن جاء هذا على حساب حق من حقوق السيادة .

وفى ٣٠ يونية ١٨٧٩ ترك الخديو إسماعيل البلاد وعاش فى المنفى حتى وفاته^(١٠٨). فلم ير مصر مرة ثانية^(١٠٩). وكان ظهر الباخرة المحروسة قد ازدحم بالموظفين والسكان الأوروبيين الذين قدموا لوداع الخديو

إسماعيل، ولقى على المرفأ وفى السفينة وفى كل مكان احتراماً وإكراماً^(١١٠). ومع تحرك الباخرة أطلقت طابية كوم الناضورة والسفينة البريطانية ربورت Robert التى كانت راسية فى الميناء مدافعها تحية له ، وكان ذلك آخر تكريم له فى مصر^(١١١). وبوصوله إلى نابولى بإيطاليا أقام هو وزوجته وأنجاله وحاشيته فى القصر الذى أعده الملك أمبرتو Amprto لإقامته وأخذ يتنقل بين مختلف العواصم الأوروبية^(١١٢) . وبذا يمكن القول : بأن الخديو إسماعيل عاش فى منفاه نفس المعيشة التى كان يعيشها من قبل باستثناء زوال الحكم عنه ، ويبدو أن هذا كان السبب الذى دفعه إلى عدم ركونه وهو فى منفاه إلى العزلة والهدوء ، بل سعيه جاهداً وعمله بجد لاستعادة الحكم ثانية، ولتحقيق هذه الغاية لجأ إلى أساليب شتى، فأرسل للساسنة البارزين فى الغرب، واتصل بزعماء الحركة - الثورة - العربية، بل ذهب البعض إلى أنه وعد البريطانيين بالتسليم التام بتحقيق رغباتهم^(١١٣). وهذا الوعد يبرز مدى التباين فى موقف الخديو إسماعيل قبيل عزله ونفيه من البلاد وموقفه وهو فى منفاه . وسواء أن الخديو وعد البريطانيين بهذا أم لم يعدهم، فمن المؤكد أن مرارة النفي ألقت بظلالها عليه ، غير أن هذا لا يبيح له مثل هذا التصرف . وفى حقيقة الأمر فإن بريطانيا لم تكن فى حاجة إلى عودة الخديو إسماعيل لحكم مصر ، لأن الخديو محمد توفيق ، لم يكن لديه أى استعداد للوقوف فى وجه مصالحها ، بل كان حريصاً على إرضائها بأية وسيلة ، ومن ثم كان أنفع لها من الخديو إسماعيل .

٣- أصحاب الراى والوطنيين

كان لاضطراب الأوضاع فى عهد عباس باشا الأول ، وعدم ثقته فيمن يحيطون به أسوأ الأثر إذ انتشر الخوف بين الناس ، فصار الرجل لا يأمن على نفسه ، وكان من يفضب عليه يصادر أملاكه وينفيه إلى السودان ،

وأصبح نفى المفضوب عليهم إلى أقاصى السودان من الأمور المألوفة^(١١٤). ولم يكن ذلك مقتصرأ على من يقتربون الجرائم ، وإنما شمل رجال الحكومة الذين كانوا فى خدمة محمد علي ، وممن قام عباس باشا الأول بإبعادهم كل من يوسف كامل باشا صهر محمد علي وكاكي باشا وسامى باشا الكبير وصبحى بك^(١١٥) . إلا أن أشهر من تم نفيهم فى عهد عباس باشا ، يأتى رفاعة رافع الطهطاوى ، الذى أبعد عباس باشا فى سنة ١٨٥٠ إلى السودان^(١١٦) . ناظراً لمدرسة ابتدائية بالخرطوم ، وكان السودان آنذاك يعد منفى مقصوداً به العقاب والقصاص^(١١٧) . لذا كان الطهطاوى يشعر وهو فى الخرطوم بأنه فى منفى سحيق ، وأن الحكومة إنما أقصته إلى السودان للتخلص منه^(١١٨).

ولقد تباينت الآراء فيما يتعلق بأسباب نفى رفاعة الطهطاوى إلى السودان فمن قائل : بأن المدارس ساءت حالتها فى عهده - عباس باشا - فألقى معظمها ، ولم يكتف بهذا بل أنفذ إلى السودان طائفة من كبار علماء مصر - كان منهم رفاعة رافع الطهطاوى، محمد أفندى بيومى ، دقلة أفندى، بحجة إنشاء مدرسة ابتدائية بالخرطوم ، غير أن السبب الحقيقى هو إبعادهم ونفيهم من مصر^(١١٩). وهذا رأى قد يصادف الحقيقة ، فمن غير المنطقى أن يفلق عباس باشا المدارس فى مصر ، وينشئ مدرسة ابتدائية فى الخرطوم، يضع على إدارتها والتدريس فيها شخصيات ذات أهمية وقدر مثل رفاعة الطهطاوى وكبار المدرسين فى مدرسة المهندسخانة . وهناك من يرى أن سبب نفى الطهطاوى إنما يرجع إلى صدور الطبعة الثانية من كتاب "تخليص الأبريز فى تلخيص باريز" سنة ١٨٤٨ وما به من توعية سياسية^(١٢٠) . إذ إن رفاعة الطهطاوى طرح فى هذا الكتاب بعض النظريات السياسية المهمة ومهد الطريق إلى التخلص من الولاء للسلطان العثمانى ، الذى كان فى موضع العصمة عند المصريين

والعالم الإسلامي^(١٢١). وهذا أمر له خطورته ، لاحتواء هذا الكتاب على الكثير من الآراء والمبادئ التي ربما تكون قد أثارت عباس باشا ، ونظراً لأن رفاعة الطهطاوى إبان إقامته في فرنسا كان معاصراً لثورة سنة ١٨٣٠ وتأثر بدعوتها للحرية والدستور، فلما عاد إلى مصر ، تحدث عن حقوق الأمة ومطالب الشعب ، وبين مدى مراقبة السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية ، الأمر الذي أوغر صدر عباس باشا ، فنفاه إلى السودان^(١٢٢) . ومن المحتمل أن عباس باشا ، رأى أنه من الضروري نفي رفاعة الطهطاوى ومن هم على شاكلته ، ليبعدهم ويبعد أفكارهم وثقافتهم عن مصر^(١٢٣) . حتى لا يتعرض مستقبلاً لفضب السلطان العثماني ، إذا وصلت إلى أسماعه أية آراء من تلك التي وردت في كتاب رفاعة ، والتي تعد بمثابة دعوة صريحة لنيل الولاء للسلطان العثماني ، فيصبح إقدامه على نفي رفاعة الطهطاوى دليلاً على عدم رضائه عما ورد في هذا الكتاب . ولقد قيل أيضاً إن من أسباب نفي رفاعة الطهطاوى ، ما أشيع من وشاية على مبارك الذي عاد من أوروبا طامعاً في مكانة رفيعة^(١٢٤) . وأياً ما كانت الأسباب ، فيمكن القول : بأنها جميعاً تضافرت وأدت إلى قيام عباس باشا بنفيه - هو ومن معه - ولا حاجة للتوقف عند هذه الأسباب كثيراً ، لأن الحكام المستبدين يمضون في طريقهم غير عابئين بأية أسباب ، وغالباً ما تصدر أعمالهم متأثرة بأهوائهم أكثر من استنادها لأية مبررات . وإذا كانت المصادر التاريخية على اختلافها ، قد أفاضت في الحديث عن نفي رفاعة الطهطاوى مما يجعله من أهم الحوادث التي وقعت في عهد عباس باشا ، فإنها تعد دليلاً على أنه ضاق ذرعاً بمن سعوا إلى نشر الأفكار والآراء الحرة ، حتى وإن كان سعيهم هذا بحذر وبأسلوب غير مباشر ، ورغم ذلك تخلص منهم بنفيهم خارج البلاد .

وفيما يتعلق بأحوال الأفراد من رجال محمد علي أو أصحاب الرأي ،

الذين نفاهم عباس باشا ، فالثابت أن بعض هؤلاء ، تقلدوا الوظائف في الدولة العثمانية^(١٢٥) . أما محمد أفندى بيومى الذى نفى إلى السودان مع رفاعة الطهطاوى ، فقد توفى فى منفاه بالسودان ، وبالنسبة لأحمد أفندى طائل ، فقد توفى هو الآخر فى بولاق ، بعد وصوله من منفاه بليلة واحدة^(١٢٦) . ولا تشير المصادر إلى ما هو أبعد من ذلك ، فلم تتوافر معلومات عن إصابته بأمراض قبيل عودته لمصر ، أو أنه مرض فى الطريق ، وما يركن إليه أن روحه المعنوية تأثرت بهذا النفى ، وكان عرضه للإصابة بالأمراض التى تمكنت من جسمه ثم أودت بحياته . وبالنسبة لرفاعة الطهطاوى فكان لنفيه الأثر الشديد عليه ، وكان له الحق فى الشعور بمرارة هذا النفى ، خاصة إذا ما قارن بين ما رآه فى باريس وبين معاناته من وطأة النفى الذى ترسبت آلامه فى نفسه ، وجعلته يشعر بمرارة شديدة ، زاد منها وفاة محمد أفندى بيومى غير أنه سرعان ما تجاوز هذا ، ولم يضيع وقته سدى ، حيث انكب على ترجمة رواية تعليمية سياسية ألا وهى " مواقع الأفلاك فى وقائع تليماك "^(١٢٧) . وبذا قام بترجمة أول أثر أدبى أوروبى إلى العربية^(١٢٨) . وهذا يبرهن على صبره وتحمله النفى إلى الخرطوم بشجاعة وثبات^(١٢٩) . مما يدفع إلى القول : بأن نفيه إلى السودان وإن كان قاسياً ، إلا أنه لم يستسلم لآلامه .

وفى عهد محمد سعيد باشا عاد الطهطاوى^(١٣٠) . حيث أمر بعودته ومن معه إلى مصر^(١٣١) . وإقدامه على هذا لا يخلو من إشارة ذات معنى ، تتمثل فى رغبته فى كسب الجميع إلى جانبه ، برفعه الجور عن الذين نفوا ظلاماً فى العهد السابق ، لذا يمدح البعض محمد سعيد باشا ، فيشيرون إلى أن ما يذكر له أنه أعاد الطهطاوى من منفاه وولاه مقاليد المدارس^(١٣٢) . وأسندت إليه المناصب المختلفة^(*) مما يعزز ما ذهب إليه البعض ، بأنه كانت هناك أصابع خفية تعمل على إبعاده عن البلاد ، حتى

يفسح لها المجال لتتولى ما تشاء من وظائف ، ونظراً لأنه كان من أصحاب الآراء والأفكار التي خشى عباس باشا من ذيوها ، فقد وجد خصومه فيه أذنأ صاغية، فأوغروا صدره عليه ، وكانت خير وسيلة للتخلص منه هي القيام بنفيه .

أما نوبار باشا(**) قد حاز ثقة الخديو إسماعيل ، إذ شغل منصب وزير التجارة(***) . بجانب كونه وزيراً للخارجية^(١٣٣) . غير أن هذه الثقة ضعفت شيئاً فشيئاً ، إلى أن انعدمت في أعقاب مجيء بعثة كيف Cave ، فقد اتهم بالتمهيد للتدخل البريطاني في شئون البلاد ، مما كان له أثره عليه، حيث سارع بالاستقالة من نظارة الخارجية في ٤ يناير ١٨٧٦^(١٣٤) . ولما كان الخديو إسماعيل ، قد ضاق ذرعاً من انتقاداته للأوضاع الاقتصادية، ومن رؤيته لإصلاحها^(****)، أصدر أوامره بنفيه من مصر ففادها - إلى أوروبا - في مارس ١٨٧٦^(١٣٥) . وعاش في باريس وتردد على لندن^(١٣٦) . غير أن نوبار لم يستسلم لهذا الوضع الذي أصبح عليه بين عشية وضحاها، ولم يقض ما بقى له من العمر راضياً بأن هذا قدره ، بل إنه من منفاه في أوروبا شن حملة ضخمة ضد الخديو إسماعيل^(١٣٧) . مستغلاً تردى الأوضاع الاقتصادية في مصر ، حيث تفاقمّت الأزمة المالية إلى حد خطير^(١٣٨) . وذلك في وقت طالبت فيه لجنة التحقيق بتنازل الخديو عن أراضيه للحكومة ، وكذلك عن سلطته المطلقة لمجلس الوزراء مع قبوله راتباً سنوياً ، وإجراء بعض الإصلاحات في الإدارة المالية^(١٣٩) . وعندما شعر الخديو إسماعيل ، بأنه قد أحيط به وأصبح في أمس الحاجة إلى وجود نوبار في هذا الظرف العصيب ، فكلف ابنه الأمير حسين - السلطان فيما بعد - بأن يخبر نوبار بأنه برئ من الشكوك التي ثارت حول تأمره على الخديو إسماعيل قبل نفيه سنة ١٨٧٦ ، وأنه يستطيع أن يتولى أى منصب من مناصب الحكومة المصرية^(١٤٠) . ويبدو أن نوبار ، كان متأكداً من

عودته لمصر ، وفى الوقت نفسه يعرف مدى حاجة الخديو إسماعيل إليه ، فاستغل ذلك لتقوية مركزه أمام الخديو إسماعيل ، حيث اشترط منحه سلطات واسعة فى تشكيل الوزارة ، وعدم تعرضه للسخط الخديوى^(١٤١) . ونظراً لأن الخديو إسماعيل لم يكن أمامه مفر سوى القبول ، فقد قام بإعادته من المنفى^(١٤٢) . وذلك فى ١٥ أغسطس ١٨٧٨ ، وكلفه فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ بتشكيل الوزارة^(١٤٣) . وهكذا عاد نوبار باشا إلى مصر ، ولكن فى وضع أقوى مما كان عليه ، مكنه من ذلك شعور الخديو إسماعيل بجسامة الخطر المحدق به ، وميله إلى إعادة نوبار ، حتى لا تتأزم الأمور مع الدول صاحبة المصالح ، التى لم تتورع عن إثارة الذعر فى نفوس أصحاب السندات والديون . وفى حقيقة الأمر لم يكن نشاط نوبار فى أوروبا ضد الخديو إسماعيل ، خلال السنتين اللتين قضاهما فى المنفى من سنة ١٨٧٦ إلى سنة ١٨٧٨ هو السبب الوحيد الذى مكنه من العودة مرة ثانية إلى مصر ، وإنما يضاف إليه دعم ومساندة بريطانيا التى وقفت إلى جانبه ، بعد أن نجح نوبار فى التأثير بدرجة كبيرة على رأى العام البريطانى^(١٤٤) . ولولا دعم بريطانيا ومساندتها لنوبار ، ثم ممارستها الضغوط على الخديو إسماعيل ، لما تراجع عن قراره السابق بنفيه .

وإذا كان الخديو إسماعيل لم يمانع فى إصدار الصحف ، التى تنوعت ما بين صحف باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية والتركية ، لكى يستند عليها فى الدفاع عنه ضد الدولة العثمانية والدول الأوروبية ، فالثابت أنه لم يتحمل انتقاداتها له ، حيث كان يبادر بإغلاقها وقصف أقلام الصحفيين ، بل نفيهم ، ومما يدل على ذلك ما اتبع مع يعقوب صنوع ، الذى أسس جريدة أبو نظارة زرقاء فى سنة ١٨٧٧ ، التى هاجم فيها الأمراء والوزراء والموظفين الأجانب فى الحكومة^(١٤٥) . ثم دعا إلى الإصلاح والعمل على توعية الرأى العام بإبراز المساوى^(١٤٦) . وهذه الكتابات كانت لها

خطورتها ، باعتبار أن يعقوب صنوع كان الكاتب الشعبى الذى علا صيته بنقده السافر لأوضاع مصر^(١٤٧). وكان له دور كبير فى إيقاظ الوعى القومى عند مختلف طبقات الشعب المصرى^(١٤٨). لذا فإن الخديو إسماعيل لم يتحمل انتقاداته ، وتخلص منه بنفيه من مصر إلى باريس فى أواخر يونيه ١٨٧٨^(١٤٩). غير أن كتابات يعقوب صنوع عن مصر لم تتوقف بعد نفيه ، بل إنه حمل على التدخل الأوروبى فى شئونها ، وبث الدعاية لتولى الأمير محمد عبد الحليم خديوية مصر^(١٥٠). وظل وهو فى منفاه يكافح حكم الطفافة المستبدين ويندد بالاستعمار ، وكان يردد أن مصر للمصريين^(١٥١). وهذا يدفع للقول : بأنه لم يتحمل أية انتقادات ، حتى إذا كانت بهدف تحقيق الصالح العام ، وأن أصحاب رأى لا يتأثرون بما ينالهم من أذى وأن استخدام الشدة معهم لا يزيدهم إلا صلابة وإصراراً على مواقفهم ، لأنهم يؤثرون بلادهم على أنفسهم .

أما جمال الدين الأفغانى ، فقد زار مصر لأول مرة فى أوائل سنة ١٨٧٠ ، ثم عاد إليها فى مارس ١٨٧١^(١٥٢). ومكث بها فترة تزيد على ثمانى سنوات^(١٥٣). حيث هيا له الخديو إسماعيل سبل الإقامة فى مصر والتى من مظاهرها ، قيام الحكومة بإعداد مكان له بالقرب من الأزهر بحى الحسين مع راتب شهرى مقداره عشرة جنيهاً^(١٥٤). وكانت دوافع الخديو لذلك رغبته فى إرساء أسس التقدم فى جميع المجالات على النمط الأوروبى، بعد أن وجد فيه ضالته ، ليفيخ على مصر من بحر علمه وأفكاره الإصلاحية^(١٥٥). ولما كان الخديو إسماعيل يسعى إلى الاستقلال عن الدولة العثمانية ، فقد رأى فى الأفغانى طريد الأستانة وسيلته إلى الدعوة لأهدافه والعمل على تحقيقها^(١٥٦). ومنذ أن وطئت قدماه أرض مصر واستقر فيها ، تنوع نشاطه فى السياسة والصحافة وأسس الحزب الوطنى(*) الذى ناهض الحكم الفردى ، والتدخل الأجنبى ودعا إلى الحرية

والديمقراطية والدستور^(١٥٧). ويعد هذا بداية لمرحلة جديدة فى تاريخ مصر والمصريين . وعلى الرغم من أن الخديو إسماعيل هو الذى يسر له البقاء فى مصر ، فالأفغانى لم يكن مناصراً له ، بل كان يضيق ذرعاً باستبداده وإسرافه ، وتمكينه الدول الاستعمارية من مرافق البلاد وحقوقها^(١٥٨) . وقام بانتقاد الخديو إسماعيل ، بسبب وطأة عهده على المصريين ، الذين تأثروا كثيراً بسياسته المالية التى أوقعت البلاد فى الديون الباهظة ، وإذا كان هذا هو موقف الأفغانى من الخديو إسماعيل فإنه على الجانب الآخر ، كان يعقد أملاً كبيراً على الخديو محمد توفيق ، وقد اجتمعا فى محفل الماسونية(*) عند ما ساعدت ظروف مصر السياسية على استجابة عدد من المصريين للانضمام إلى المحفل الذى أسسه الأفغانى وإذا كان الأمير محمد توفيق - ولى العهد وقتئذ - على رأس الذين بادروا بالانضمام إلى هذا المحفل فإن ذلك كان بسبب العلاقة التى ربطت بين جمال الدين الأفغانى والأمير محمد توفيق ، الذى كان يقدره ويدين بمبادئه^(١٥٩). إلا أن الخديو محمد توفيق بعد توليه حكم البلاد عقب عزل الخديو إسماعيل اتصل مما سبق وتعهد به لجمال الدين الأفغانى ، فبدلاً من إصلاح ما أفسده الخديو إسماعيل ، اتخذ سياسة معادية لإجراء أية إصلاحات ، إذ سرعان ما أدار ظهره للوطنيين ، وصادر الصحف الوطنية ، وعطل المجلس التشريعى ، ورفض مشروع الدستور الذى اقترحه شريف باشا ، مما دفعه إلى التقدم باستقالة وزارته فى ١٧ أغسطس ١٨٧٩^(١٦٠). وقام بتعيين وزارة أميل إلى المحافظة برئاسة رياض باشا^(١٦١) . وبذلك خابت الآمال التى عقدت عليه باعتباره رجل الساعة الذى تطلعت إليه الأنظار، لذا حمل الأفغانى عليه وانتقد سياسته ، وعندما ضاق الخديو محمد توفيق بوجوده ، تغيرت معاملته له وقام بنفيه من البلاد فى ٢٤ أغسطس ١٨٧٩^(١٦٢) .

وقد تعددت الآراء في بيان الأسباب التي دفعت الخديو محمد توفيق إلى نفي جمال الدين الأفغانى ، وجاء في مقدمتها الطموح السياسى للأفغانى الذى أصبح يثير الخديو^(١٦٣) .

ولما كان الأفغانى يدعو إلى الحرية والمساواة ، ويطالب بحقوق الإنسان والشعب وأن تعاليمه ، سرت بين الناس ، فقد خشى الخديو على نفسه من هذه الآراء^(١٦٤) . إضافة إلى أن بريطانيا وفرنسا ، وجدتا فيه مصدر خطر كبير على مصالحهما ، فقررا إسقاط الأفغانى^(١٦٥) . واقنعتا الخديو محمد توفيق بنفيه من البلاد^(١٦٦) . وإن كان هناك من يرى أن مسؤولية نفيه من مصر تقع على عاتق أعدائه من الماسونيين^(١٦٧) . ومهما كانت الحقيقة الكامنة وراء نفيه ، فإن الأسباب التى أعلنت ، لنفى جمال الدين الأفغانى من مصر ، هى قيامه بنشاط سياسى غير مرغوب فيه ونشر العقائد المفسدة للدولة والدين^(١٦٨) . وكان هناك اعتقاد أنه بنفى الأفغانى ، سيتم وضع حد للأفكار ، التى انتشرت فى البلاد ، بسبب دعوته إلى الحرية وتتيده بالاستبداد ، وضرورة الخضوع للقانون ، والتى آتت ثمارها بإيقاظ الشعب وتبنيه إلى حقوقه ، وما يمكن الركون إليه ، أن نفى الأفغانى ، يرجع بالدرجة الأولى لكرهه للظلم ، وأن الحكام المستبدين ، يسمعون دائماً للقضاء على الصيحات التى تنادى بالتححر ، ولما كانت آراء الأفغانى قد حركت النفوس ، بسبب تناوله للمسائل السياسية بأسلوب لم يكن مألوفاً من قبل ، وتردد على منندياته الكثيرون من أبناء الشعب على اختلاف مستوياتهم ، مما أقلق الخديو ، فرأى ضرورة إبعاده عن البلاد .

وكان قرار إلقاء القبض على جمال الدين الأفغانى ، ونفيه خارج البلاد قد اتخذ خلال اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الخديو^(١٦٩) . ونفى بأسلوب غاية فى القسوة ، إذ قبض عليه ليلة الأحد ٢٤ أغسطس ١٨٧٩ ، وحجز

فى الضبطية وحمل فى الصباح فى عربة مقفلة إلى محطة السكة الحديد، ومنها نقل تحت المراقبة الشديدة إلى السويس ، وأنزل منها إلى باخرة أقلته إلى الهند وأبحرت به إلى بمباى^(١٧٠) . وفى ٢٦ أغسطس ١٨٧٩ ، أصدرت الحكومة بياناً بررت فيه نفي الأفغانى بعبارات جارحة ملؤها الكذب والافتراء ، هاجمته فيه وأدانت نشاطه فى مصر^(١٧١) . وحسب ما جاء فى هذا البيان كان ذلك من دواعى الأمن والأمان والراحة والاطمئنان^(١٧٢) . وعلى غرار ذلك نشرت الوقائع المصرية ما يبرر إقدام الحكومة على هذا التصرف^(١٧٣) . وألزمت الحكومة الصحف بنشر خبر نفي الأفغانى^(١٧٤) . ونظراً لأن جميع الصحف امتثلت لهذا ما عدا صحيفة مرآة الشرق ، التى استمرت تذكر جمال الدين الأفغانى ، فما كان من الخديو محمد توفيق ، إلا أن أمر بتعطيلها خمسة أشهر^(١٧٥) . وكان نفي الأفغانى بهذا الأسلوب ، الذى لم يكن يحمل بين طياته أى نوع من العطف أو الرحمة ، إنما يبرهن على أنه لم تكن هناك أية اعتبارات للعلاقة التى كانت تربط الأفغانى بالخديو محمد توفيق فى يوم من الأيام . وهذا يدل بما لا يدع مجالاً للشك على أن الخديو ، فى سبيل محافظته على الحكم ، كان مستعداً لاتخاذ ما يراه ضرورياً .

غير أن هذا الأسلوب المهين الذى اتبع فى نفي الأفغانى ، لا يقارن بما اتبع مع الخديو إسماعيل ، الذى مكث ثلاثة أيام يجمع ما يمكن أن يأخذه معه، وعندما غادر الإسكندرية كانت هذه المغادرة فى كثير من الأبهة ، أما الأفغانى فقد حرم من حمل كتبه ، مع نفيه فى عجالة وسرية تامة . وإذا كانت الحكومة قد أرادت من وراء نفيه القضاء على آرائه وأفكاره ، فالثابت أن شيئاً من هذا لم يحدث ، لأنها تركت أثرها فى المجتمع المصرى^(١٧٦) . خاصة بعد أن نجح خلال الفترة من سنة ١٨٧١ حتى سنة ١٨٧٩ فى بثها فى نفوس من كانوا يترددون على مجالسه أو

يستمعون لمحاضراته ، التى كان يحضرها أعداد غفيرة من المولعين بالاستماع إليه ، وعلى دربه سار تلاميذه ، مما يجعل مصر تدين له بالكثير من الفضل فى تاريخها الحديث والمعاصر^(١٧٧) . ولا يملك المؤرخ المنصف إلا أن يعترف بدوره فى نمو الوعى القومى لدى المصريين ، وقد تجلى هذا فيما بعد عقب قيام الثورة العربية .

وعندما قررت الحكومة إلغاء قانون المقابلة(*) فى ٦ يناير ١٨٨٠^(١٧٨) . ثم صدور قانون التصفية فى السنة ذاتها^(١٧٩) . فإن حسن موسى العقاد تقدم بمظلمة إلى لجنة التصفية ، ونشرها فى صحيفة الريفورم - Le Re-forme ، ولم يتوقف عند هذا الحد بل حث الأهالى على توقيع عرائض بهذا المعنى ، وإرسالها إلى لجنة التصفية^(١٨٠) . وفى حقيقة الأمر فإن اعتراض حسن موسى العقاد ، إنما يرجع إلى شعوره بفداحة الظلم الذى وقع على الملاك ، إضافة إلى أن صدور قانون التصفية فى ١٧ يوليو ١٨٨٠ ، كان معناه تخصيص نصف موارد الدولة للوفاء بسداد الدين العام ، مما يحول دون القيام بأية إصلاحات أو توجيه الاهتمام لتحسين الأحوال المعيشية ، فى وقت كان معظم الشعب المصرى يئن فيه من سوء الأوضاع الاقتصادية ، مع تأكيد الانحياز والخضوع للنفوذ الأوروبى بمراعاة مصالح الدائنين الأجانب . ونظراً لأن هذا الاعتراض ، قد تزامن مع تردى أحوال البلاد المالية التى بلغت درجة كبيرة من سوء ، لذا رأت الحكومة ضرورة التخلص من حسن موسى العقاد على اعتبار أنه يشهر بها ، ويثير الخواطر ضدها ، فقدم للمحاكمة ، وحكم عليه بالسجن خمس سنوات ، غير أن الحكومة لم تتقبل هذا الحكم ، إذ قضى مجلس الأحكام بنفى حسن موسى العقاد إلى فازوغلى^(١٨١) . ولم يفرج عنه إلا فى عهد وزارة شريف باشا بعد إنشاء مجلس النواب^(١٨٢) . وكان شريف باشا قد بادر بإطلاق سراح ٩١٢ منفيًا^(١٨٣) . وذلك بعد أن تقدم إليه المنفيون فى السودان بالتماسات

يطالبونه فيها برفع الظلم الذى حاق بهم فى عهد الوزارة السابقة^(١٨٤). ومن الجدير بالإشارة أن أعداد المنفيين فى عهد وزارة رياض ، كانت قد زادت بشكل ملحوظ ، لأن رياض منح حكام الأقاليم سلطات واسعة ، فأرسلوا الناس إلى السجن وإلى أقاصى السودان دون محاكمة^(١٨٥) . وقيام شريف باشا بإطلاق سراح هؤلاء الأفراد الذين سبق نفيهم من قبل يتفق وميله للحكم الدستورى .

وعندما وقف أحمد عرابى فى وجه الخديو محمد توفيق ، فلم تكن له مصالح خاصة أو تطلعات شخصية ، وإنما كان مدفوعاً بمطالب الجيش والشعب ، التى كانت تتمثل فى إسقاط الوزارة المستبدة وتشكيل مجلس للنواب على النسق الأوروبى ، وزيادة عدد الجيش إلى القدر المعين فى فرمانات السلطانية^(١٨٦) . وهذه المطالب إنما تعبر بجلاء على أن الثورة العرابية لم تكن ثورة عسكرية فحسب وإنما كانت ثورة وطنية التقت فيها العناصر العسكرية والمدنية ، للوقوف فى وجه التسلط والنفوذ الأجنبى وتحقيق الخير لمصر والمصريين .

وأعقب ذلك تداعى الأحداث ، وانتهى الأمر بالاحتلال البريطانى للبلاد ، ودون الدخول فى تفاصيل أحداث الثورة ، فهذا ليس مجاله ، وما تجدر الإشارة إليه ، أن أحمد عرابى وزعماء الثورة ، عقب فشلها ، أصبحوا فى قبضة الخديو والمحتلين ، وتم تقديمهم إلى محاكمة عسكرية بمقتضى المادة السادسة والتسعين من القانون العسكرى العثمانى والمادة التاسعة والخمسين من قانون الجنايات^(١٨٧) .

وبعد التحقيقات التى أجريت مع أحمد عرابى وزملائه ، اتفق مع أحمد عرابى على الاعتراف بمسئوليته عما وقع من أحداث وفى المقابل يخفف عنه الحكم ، وقبيل صدور الحكم وقع على وثيقتين يعترف فى

إحداهما بارتكاب جريمة العصيان ، والأخرى يتعهد فيها بالألا يبرح الجهة التى تعينها الحكومة لمنفاه^(١٨٨) . واتبع ذلك مع باقى الزعماء ، ومعنى هذا أن تلك المحاكمة لم تكن إلا مسألة شكلية ، قصد منها التخلص من أحمد عرابى وزملائه ، بإبعادهم عن البلاد استناداً إلى الوضع القانونى . ووفق ما سبق الاتفاق عليه انعقدت المحكمة العسكرية فى ٢ ديسمبر ١٨٨٢ وتلا رئيس المحكمة، الحكم الذى كان يقضى بإعدام أحمد عرابى ، ثم تلا الأمر الخديوى باستبدال هذا الحكم بالنفى المؤبد من الأقطار المصرية وملحقاتها^(١٨٩) . وبذا عدل الحكم من الإعدام إلى النفى^(١٩٠) . وحكم بالعقوبة نفسها على بقية زملائه^(١٩١) . وأصر الخديو على عدم عودتهم إلى مصر ، إذ قرر بطلان هذا العفو وإعدام المذكورين ، إذا رجعوا إلى الأقطار المصرية وملحقاتها^(١٩٢) . وأن يجردوا من الرتب وألقاب الشرف والنياشين ومحو أسمائهم من سجل العسكرية^(١٩٣) . وفى حقيقة الأمر فإن تخفيف الحكم عن أحمد عرابى وزملائه ، لم يتأت فقط من جراء استخدام الخديو لحق من حقوقه ، أو اتخاذه لهذا القرار من تلقاء نفسه ، بل إن هذا يرجع بالدرجة الأولى إلى التحول الذى حدث فى موقف المحتلين ، حيث تغيروا من النقيض إلى النقيض ، وانصبت جهودهم على إنقاذ حياة أحمد عرابى ، فكانوا هم أشد حرصاً على حياته وتخليصه من حكم الإعدام^(١٩٤) . وهذا التحول الخطير فى الموقف البريطانى واتجاهات السياسة البريطانية ، لم يكن حرصاً من الإنجليز على حياة أحمد عرابى وزملائه فى حد ذاتها أو إشفافاً عليهم ، وإنما يرجع إلى رغبتهم فى أن يكون مصيرهم بيدهم لا بيد الخديو^(١٩٥) . وألا يصبح عرابى بطلاً شعبياً تظل أفكاره مصدر إلهام لغيره من المصريين ، وحتى يذهب فى طى النسيان^(١٩٦) . ولما كانت صحف الأحرار - البريطانية - تصف أحمد عرابى بأنه مكافح ومن أبطال الحرية، إضافة إلى أن التقارير التى وردت من الهند ، كانت تظهر مدى التفاعل

الإسلامى العام تجاه المحاكمة ، مما أوجب وضع هذا فى الاعتبار ، لذا عملت بريطانيا لأحمد عرابى وزملائه حساباً على غير إرادتها ، وكان من الضرورى تخفيف المحاكمة والحد من الانتقام الكلى^(١٩٧) . والحيلولة بين الخديو وبين إعدامهم ، لأنها رأت فى تخفيف الحكم عنهم ، الفرصة المواتية لفرض إرادتها على الخديو منذ اللحظة الأولى التى وقعت فيها البلاد تحت الاحتلال البريطانى ، وتوجيه المحاكمة إلى الوجهة التى تحقق مصالحها ، لذا كرست جهودها وبذلت ما فى وسعها ، حتى لا يحيد الخديو عما تريده ، ولم يكن أمام الخديو سوى الموافقة ، وهذا أمر منطقى من جانب الخديو الذى يدين بالحكم للبريطانيين^(١٩٨) . ولقنه خلع أبيه درساً أثر فيه طيلة حياته ، واقتنع بأن المحافظة على حكمه يقتضى الاعتماد على بريطانيا وفرنسا والانصياع لإرادتهما^(١٩٩) . وكان عدم ظهور أى رد فعل من جانبه ، دليلاً قاطعاً على خضوعه التام لرغبات المحتلين ، وفى الوقت نفسه كان وقوفه موقف المتفرج على ما يدور سبباً فى نجاة أحمد عرابى وزملائه من تنفيذ الحكم بإعدامهم . غير أن تخفيف الحكم على هذا النحو ، لم يرق لرياض باشا ، فاستقال من وزارة الداخلية فى ١٠ ديسمبر ١٨٨٢^(٢٠٠) . لأن هذا الحكم فى رأيه رحمة لا يستحقها هؤلاء^(٢٠١) . وكان قد سبق أن طالب بمعاقتهم بدون تحقيق^(٢٠٢) . وهذا لا يعد غريباً على رياض باشا الذى اشتط فى اضطهاد الوطنيين ، والذى ما فتئ يتخلص منهم سواء كانوا مدنيين أم عسكريين ، ونفى البارزين منهم^(٢٠٣) . ورياض بموقفه هذا ، برهن على عدم نسيانه ، أنهم كانوا السبب وراء إعفائه من رئاسة الوزارة فى أعقاب مظاهرة عابدين فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ وأن قلبه كان لا يزال ممتلئاً حقداً عليهم ، فلم يكن رياض باشا أكثر إخلاصاً للخديو من الخديو نفسه ، وإنما كان الشعور بالعداء والكراهية الشديدة والرغبة فى الانتقام هى دوافعه لذلك فإن هذا الموقف

يدل على عدم إدراكه لاتجاهات السياسة البريطانية ، التي حرصت على حياتهم خدمة لمصالحها .

وإذا كان الخديو محمد توفيق قد غلت يده ولم يتمكن من إعدام أحمد عرابي وزملائه وأجبر على تخفيف الحكم الصادر ضدهم ، فالثابت أن هذا لم يثته عن إصدار الأوامر التي قصد بها الإساءة إليهم ، لعل ذلك يشفى صدره ، لعدم تمكنه من الانتقام منهم على النحو الذي يرضيه ، ومما أقدم عليه ، إصداره قراراً في ١٤ ديسمبر ١٨٨٢ بمصادرة أملاك الزعماء السبعة(*) وحرمانهم من حق الامتلاك في الديار المصرية ، بطريق الإرث أو الهبة أو البيع ، مع ترتيب معاش سنوي لهم بقدر الضروري لمعيشتهم^(٢٠٤) . ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، بل تم استرداد النياشين والميداليات التي حصل عليها الزعماء المنفيون - بدءاً من رتبة الملازم وحتى الرتبة التي كانوا عليها^(٢٠٥) . وليت الخديو اكتفى بهذا ، بل إن رغبته في الانتقام بلغت أبعد من ذلك ، إذ تم محو أسمائهم من سجلات ضباط الجيش المصري^(٢٠٦) .

أما المكان الذي تقرر نفيهم إليه فكان جزيرة سيلان Ceylan^(٢٠٧) . وتجدر الإشارة إلى أن أحمد عرابي ، كان على دراية بالمكان الذي سينفون إليه ، وذلك قبيل صدور الحكم عليهم عندما أخبره برودلي - Broadly أحد المحامين عنه - وفي حينه فرح أحمد عرابي ، وعلق على هذا الاختيار وذلك المكان ، بأنه يسره ، لأن آدم عليه السلام لما هبط من الجنة نزل فيها^(٢٠٨) .

ومنذ أن تحدد سفر هؤلاء إلى منفاهم ، وضعت الحراسة على منازلهم، ضماناً لعدم خروج المنقولات منها ، وتم تفتيش أمتعتهم ، ومصادرة المجوهرات والمبالغ التي تزيد عن مائتي جنيه^(٢٠٩) . وجرياً على

مضايقة هؤلاء الزعماء ، لم تدعن الحكومة لرغباتهم أو ما اعتقدت بأنه سوف يؤدي إلى شعورهم بالراحة ، لذا لم تسمح لغيرهم وبعض أفراد أسرهم والتابعين لهم بالذهاب إلى سيلان ، فلم يصرح لأحمد عبد الففار بالسفر معهم^(٢١٠) . وتم نقلهم إلى السويس بقطار خاص في ظل حراسة ضابطين وثلاثين من الجنود البريطانيين^(٢١١) . بالإضافة إلى عشرة جنود مصريين وضابط مصري ، كلف بأن يسلمهم إلى الضابط البريطاني ، الذي ينتظرهم في ميناء السويس^(٢١٢) . ولما كان وصول هؤلاء الزعماء إلى السويس بسلام، من الأمور التي شغلت أذهان القائمين على الحكم في البلاد ، لذا فعلى أثر تسليمهم إلى الضابط البريطاني الذي عهد إليه أمر سفرهم إلى منفاهم ، وردت برقية بهذا المعنى إلى مأمور الضبطية^(٢١٣) . وعقب ذلك ركب هؤلاء باخرة إلى سيلان^(٢١٤) . ومن الملاحظ أن سفر هؤلاء الزعماء من القاهرة إلى السويس ، في سرية تامة ، وفي حراسة هذا العدد من الجنود والضباط المصريين ، إنما يبين مدى التخوف الذي كان سائداً لدى الحكومة خشية تجمع الحشود لوداع أحمد عرابي وزملائه ، وحدوث مالا يحمد عقباه، وهذا إقرار من جانب الحكومة بما كان يتمتع به أحمد عرابي من شعبية جارفة ومقدرة على إثارة الحماسة في النفوس ، حتى وهو في قبضتهم وفي طريقه إلى المنفى ، ولما كان أحمد عرابي لا يعد مجرد ضابط عسكري وإنما كان البطل والزعيم الذي عقدت عليه آمال المصريين ، ليخلصهم من الظلم والاستبداد ، فكان من الطبيعي أن يحتاط للأمر .

وفي الحالات الفردية ، كان المحكوم عليه بالنفى ، يرسل في حراسة بعض رجال الضبطية إلى الجهة التي سينفى إليها ، وعلى سبيل المثال : فقد أرسل إسماعيل جودت إلى الإسكندرية^(٢١٥) . حيث حكم عليه بالنفى إلى بيروت ثلاث سنوات^(٢١٦) .

وعلى أية حال فلقد تعددت حالات النفي من مصر في أعقاب فشل الثورة العرابية ، إذ نفي الكثير من المصريين ، وعلى سبيل المثال : نفي علي باشا الروبي وحسن موسى العقاد إلى مصوع لمدة عشرين سنة^(٢١٧) . وربما يرجع نفي علي باشا الروبي إلى مصوع لرفضه قيام برودلي بالدفاع عنه ، ورفضه للإقرار الذي كتبه أحمد عرابي^(٢١٨) . أما حسن موسى العقاد ، فقد عرف بميوله الشديدة إلى الثورة العرابية ، حيث ناصرها منذ بدايتها وكان منزله منتدى للعرابيين^(٢١٩) . ونظراً لأنه نفي من قبل إلى السودان ، فربما يكون ذلك سبب نفيه إلى مصوع . وتكرار نفي حسن موسى العقاد ، إنما يؤكد أن الشخصيات الوطنية ، لا يزيدها السجن والنفي إلا إصراراً وتمسكاً بالدفاع عن القضايا الوطنية ، ونفي الشيخ محمد عبده^(٢٢٠) . حيث حكم عليه بالنفي إلى بيروت ثلاث سنوات^(٢٢١) . ومن المعروف أنه شارك في الثورة العرابية كأحد مفكرها وكواحد من قادة الجناح المدني فيها^(٢٢٢) . والثابت أن الشيخ محمد عبده في بداية الأمر لم يكن مشايعاً للعرابيين ، ولكن مع تداعى الأحداث ، سارع بشد أزهرهم ، حتى عد أحد الرؤوس المدبرة للحركة الوطنية^(٢٢٣) . وتم نفي كل من أحمد بك عبد الففار وأحمد رفعت بك وخضر بك خضر لخمس سنوات ومحمد أفندي الصدر اثني عشر شهراً^(٢٢٤) . وعوقب محمد إبراهيم المويلحي على تشييعه لعرابي بنفيه خارج البلاد ، فلحق بأبيه في نابولي^(٢٢٥) . وحكم على السيد بك قنديل بالنفي إلى سواكن مدة سبع سنوات^(٢٢٦) . ولقد أورد عبد الرحمن الرافعي إحصاءً ببيان المنفيين ، مع ذكر أماكن نفيهم ، التي تعددت وكان منها ، سواكن ومكة المكرمة وغزة والأستانة وبيروت^(٢٢٧) . وكثرة هذه الأماكن تظهر مدى الحرص على تشتيت من حكم عليهم بالنفي في أماكن مختلفة ، بقصد منعهم من التجمع ثانية والوقوف في وجه الخديو ، وفي الوقت نفسه التأثير على روحهم المعنوية . ونفي زعماء

الثورة العرابية ومن ساندوهم تكون بريطانيا أمنت - مؤقتاً - من أى ثورة تتهددها فى مصر . وتبدأ صفحة جديدة فى حياة هؤلاء الزعماء ، وفى تاريخ مصر الحديث .

* * *

ومن خلال هذا البحث تتضح الأمور الآتية :

- كانت الغالبية من المنفيين ، تتمثل فى الأفراد الذين كانوا يرتكبون جرائم أوجبت نفيهم ، إضافة إلى بعض أصحاب الفكر والرأى ممن كانوا ينتقدون تصرف الحكومة ، فكان نفي هؤلاء دليلاً على أن الحكومات المستبدة لا تتوانى عن استخدام كافة الوسائل لإبعاد معارضيها من طريقها ، حتى وإن لجأت إلى نفيهم من البلاد ، اعتقاداً منها بأن القمع والشدة يجبران الشعب على الخضوع والإذعان .

- لم يقتصر النفي من مصر فى ذلك الوقت على بعض الأفراد من المصريين والأجانب بل إن ذلك شمل أفراداً من أسرة محمد على، إبان الصراع على السلطة، فالتنافس على الحكم لم يمنع الأخ من نفي أخيه، ولا تأثر الابن بنفي أبيه، فالحكام من أسرة محمد على، كانوا أشداء فيما بينهم، وأن بعضهم لم يكن يتورع عن نفي غيره بصورة مهينة تسئ إلى من ينفى .

- كان التنافس الدولى والأطماع البريطانية والفرنسية فى مصر ، السبب الرئيسى فى نفي الخديو إسماعيل ، حيث اعتقدت هاتان الدولتان بأن بقاءه على رأس الحكم ، بمثابة حجر عثرة فى تحقيق أهدافهما بحرية تامة ، وفى الوقت نفسه فإن نفي الخديو إسماعيل إنما يظهر مدى الضعف الذى أصبح عليه الحكام من أسرة محمد على .

- أحيط نفي بعض من تم نفيهم بسرية تامة خشية ذیوع أمر إبعادهم عن البلاد، منعاً لالتفاف الشعب حولهم وحدث القلاقل والاضطرابات ،

واللجوء إلى هذا الأسلوب ، رغم أن وسائل الاتصال آنذاك كانت محدودة ، إنما يؤكد أن معارضى الحكام المستبدين ، يكونون في موضع القوة ، حتى وإن كانوا في قبضة هؤلاء الحكام ، ودائماً فالذى ينحاز للشعب وقضاياه يصبح أقوى من الذين يحكمون بالحديد والنار .

- تباين دور بريطانيا وموقفها من حالات النفي التي شهدتها البلاد ، فكانت وراء إعادة نوبار باشا إلى مصر بعد أن أبعد عنها ، وتدخلت بثقلها لدى الدولة العثمانية ، لعزل الخديو إسماعيل ونفيه وكان لها دورها في نفي جمال الدين الأفغانى ، ثم نجحت في إجبار الخديو محمد توفيق على تخفيف الحكم عن أحمد عرابى وزعماء الثورة العرابية من الإعدام إلى النفي ، وهى فى ذلك كانت مدفوعة بالمحافظة على مصالحها .

- هناك فرق بين حالات من تم نفيهم قبيل الثورة العرابية وبعدها ، فقبيل الثورة كان النفي بسبب ارتكاب الجرائم أو إبداء الانتقادات للسياسات والأوضاع القائمة ، إضافة إلى الصراع على الحكم بين البعض من أفراد أسرة محمد على ، أما بعد الثورة العرابية ، فكان الانحياز للوطن والدفاع عن مصالحه ، هو الذى ذهب بالوطنيين إلى المنفى ، بعد أن سيطر البريطانيون على البلاد ، غير أن نفي البعض من المصريين فى أعقاب فشل الثورة العرابية ، يعد وساماً لكل واحد منهم ، لأنهم كانوا يطالبون بأن تكون مصر للمصريين ، فاستحقوا تخليد ذكراهم ، مما يدفع الوطنيين فى كل زمان إلى الاستبسال فى الدفاع عن أوطانهم ، مهما كانت التضحيات جسيمة .

- تعدد الأماكن التى نفي إليها البعض ، سواء كان ذلك فى الحالات الفردية أم فى الحالات الجماعية ، خاصة بعد فشل الثورة العرابية حيث نفي زعمائها ومؤيدوها إلى عدة أماكن . لكى لا تتاح لهم فرصة التجمع والعمل من جديد ضد الخديو والمحتلين .

الهوامش

- (١) لمعرفة المزيد عن هذه القوانين وسنوات صدورها وما تضمنته من عقوبات ، راجع : جابريل بير : ترجمة وتقديم عبد الخالق محمد لاشين وعبد الحميد فهمي الجمال ، دراسات في التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة ، الطبعة الأولى ، مكتبة الحرية الحديثة ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٢٤١-٢٥٩ : لطيفة محمد سالم : النظام القضائي المصري الحديث ١٨٧٥-١٩١٤ ، الجزء الأول ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ١٥ ، ١٦ : ناصر الأنصاري : تاريخ أنظمة الشرطة في مصر ، الطبعة الأولى ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٩٠ ، ص ٩٦ : عبد الله خليل وأمير سالم : قوانين ولوائح السجون في مصر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٩٠ ، ص ١٨ ، ١٩ .
- Richmond, J.C.B.: Egypt 1798 -1952. London 1977, p.p.81, 82.
- (٢) أمين سامي : تقويم النيل وعصر محمد علي باشا ، الجزء الثاني ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٢٨ ، ص ٢٧٩ .
- (٣) عبد الرحمن الرافعي : عصر إسماعيل ، الجزء الأول ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ١٦ .
- (٤) محمد أمين حسونة : كفاح الشعب من عمر مكرم إلى جمال عبد الناصر ، المجلد الأول ، الوعي القومي ، القاهرة ١٩٥٥ ، ص ١٢٦ .
- (٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى : عصر حكيان ، مصر النهضة ، مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٠ ، ص ١٠٤ .
- (*) كان محمد بن علي التميمي من كبار العلماء المقارية الذين عاشوا في مصر ، وتولى فيها مناصب وأعمال رفيعة ، فقد أسندت إليه نظارة جامع أبي الذهب والإشراف على أوقافه ، وكان يقوم بالتدريس في الجامع الأزهر ، نفاه عباس باشا إلى الحجاز ، فأقام بها فترة من الزمن ثم رحل إلى الآستانة . سعد بدير الحلواني : العلاقات بين مصر والحجاز في القرن ١٩ ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٩٣ ، ص ١١٤ .
- (٦) أمين سامي : تقويم النيل وعصر عباس باشا الأول ومحمد سعيد باشا ، المجلد الأول من الجزء الثالث ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٣٦ ، ص ٥٢ .
- (٧) إلهام محمد علي ذهني : مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر ، مصر النهضة ، العدد (٥١) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٥ ، ص ١٦٣ .
- (٨) أنور لوقا : إدريس أفندي في مصر ، كتاب اليوم ، العدد (٣٢٣) القاهرة ١٩٩١ ، ص ١٢٢ .
- (٩) معية سنوية عربية : دفتر ١٨٨٤ أوامر ، وثيقة رقم ٩٠ بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٧٢ (١٩ أبريل ١٨٥٦) ص ١٢٤ أمر كريم إلى محافظة الإسكندرية .
- (١٠) معية سنوية عربية : دفتر ١٦٩١ أوامر ، وثيقة رقم ٤٥ بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٧٩ (١١ يناير ١٨٦٣) ص ١١٨ من المعية إلى الجيزة .
- (*) منذ عهد محمد علي كان يوجد في البلاد هيئة قضائية عليا تسمى جمعية الحقانية ، أنشئت سنة ١٨٤٢ ، ومنذ سنة ١٨٤٩ سميت بمجلس الأحكام ، الذي كان له شأن كبير في

عهد محمد سعيد باشا والخديو إسماعيل ، وكان بمثابة الهيئة الاستئنافية العليا ، وكان يتكون من تسعة أعضاء من الكبراء وعالمين أحدهما حنفى والآخر شافعى ، واختص هذا المجلس بنظر القضايا وحل مشاكل الأهالى وبعد إنشاء المحاكم الأهلية ، أحالت الحكومة عليها قضايا الوجه البحرى ، وظل مجلس الأحكام ينظر قضايا الوجه القبلى . زين العابدين شمس الدين نجم : إدارة الأقاليم فى مصر ١٨٠٥ - ١٨٨٢ ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ١٩٨٨ ، ص ٣٨١ ؛ عزيز خانكى : التشريع والقضاء قبل إنشاء المحاكم الأهلية ، المطبعة العصرية ، ص ٦ ؛ جورج يانج : تعريب على أحمد شكرى . تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٩٠ ، ص ٢٠٤ .

(١١) معية سنية عربى : دفتر ١٨٩١ أوامر ، وثيقة رقم ٥ بتاريخ غاية صفر ١٢٧٥ (٨ أكتوبر ١٨٥٨) ص ٣٧ أمر كريم إلى مجلس الأحكام .

(١٢) معية سنية عربى : دفتر ١٦٥٨ صادر ، وثيقة رقم ٨٢ بتاريخ ٢٣ ذى القعدة ١٢٧٧ (٢ يونيه ١٨٦١) ص ١٢٩ من المعية إلى قنا وأسوان .

(١٣) معية سنية عربى : دفتر ١٩١١ أوامر ، وثيقة رقم ١ بتاريخ ٤ جمادى الأولى ١٢٨١ (٥ أكتوبر ١٨٦٤) ص ٨ أمر كريم إلى مديرية الغربية .

(١٤) معية سنية عربى : دفتر ١٩١٥ أوامر ، وثيقة رقم ٩ بتاريخ ٤ رجب ١٢٨٢ (٢٣ نوفمبر ١٨٦٥) ص ٦٤ أمر كريم إلى ضبطية مصر .

(*) العربان : تطلق هذه التسمية على القبائل الرحالة التى تعيش فى الصحراء أو على مقربة من وادى النيل والصعيد والألفاظ (عرب وأعراب وعربان) شاع استخدامها جميعاً ، غير أن لفظ (عربان) تردد كثيراً فى الوثائق وكتابات المعاصرين للحكم المملوكى والعثمانى ، ثم فى عهد محمد على وخلفائه . كلوت بك : تعريب محمد مسعود : لمحة عامة إلى مصر ، الجزء الثانى ، مطبعة أبى الهول ، بدون تاريخ ، ص ١٦٠ ؛ حسن أحمد يوسف نصار : قبائل البدو فى مصر من ١٨٤٨ إلى ١٩٥٢ ، دراسة سياسية واجتماعية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب - جامعة عين شمس ١٩٨٧ ، ص ٥ ؛ طه حسين سعيد الدالى : أوضاع مصر فى عهد عباس الأول ١٨٤٨-١٨٥٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب - جامعة القاهرة ١٩٩١ ، ص ٤٤ ؛ إيمان محمد عبد المنعم : العربان ودروهم فى المجتمع المصرى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، تاريخ المصريين ، العدد (٩٧) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٧ ، ص ٤٣ ، ٤٤ .

(١٥) معية سنية عربى : دفتر ١٩٢١ أوامر ، وثيقة رقم (١) بتاريخ ١٣ جمادى الأولى ١٢٨٢ (٤ أكتوبر ١٨٦٥) ص ٢٤ أمر كريم إلى محافظ رشيد .

(**) القواس من المتقوس وهو الذى يحمل القوس من آلات الطمن والضرب والحرب ، والقواس تطلق على خدمة الحكام ومن على شاكلتهم . لينان دى بلفون : مذكرات عن أعمال المنافع الكبرى التى تمت بمصر منذ أقدم العصور حتى عام ١٨٧٢ ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٩٤٩ ، ص ٢٩٩ .

- (١٦) معية سنية عربى : دفتر ١٩٠٧ أوامر ، وثيقة رقم ٥ بتاريخ ١٢ جمادى الثانية ١٢٨٠ (٢٥ نوفمبر ١٨٦٢) ص ١ أمر كريم إلى ضبطية الإسكندرية .
- (١٧) معية سنية عربى : دفتر ١٨٨٢ أوامر ، وثيقة رقم ٧ بتاريخ ٢٣ صفر ١٢٧٢ (٢٣ أكتوبر ١٨٥٦) ص ٢٨ أمر كريم إلى مديرية أسيوط وجرجا .
- (١٨) معية تركى : محفظة ٨ ورقة ٢٧ مسلسل ٤٥٧ بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٧٢ (٢٧ أكتوبر ١٨٥٦) من مفتش الوجه القبلى إلى خازن جناب الخديوى .
- (١٩) معية سنية عربى : دفتر ١٩١٤ أوامر ، وثيقة رقم ٥ بتاريخ ٧ ذى القعدة ١٢٨١ (٢ أبريل ١٨٦٥) ص ١٨ أمر كريم إلى مديرية أسيوط .
- (٢٠) معية سنية عربى : دفتر ١٩١٥ أوامر ، وثيقة رقم ١٩ بتاريخ ٥ شوال ١٢٨٢ (٢١ فبراير ١٨٦٦) ص ١٤٧ أمر كريم إلى ضبطية الإسكندرية .
- (٢١) معية سنية عربى : دفتر ١٨٨٢ أوامر ، وثيقة رقم ١١ بتاريخ ١٠ صفر ١٢٧٢ (١٢ أكتوبر ١٨٥٥) ص ٤٥ أمر كريم إلى محافظة الإسكندرية .
- (٢٢) معية سنية عربى : دفتر ١٩٢١ أوامر ، وثيقة رقم ٤ بتاريخ ١٨ ربيع الثانى ١٢٨٢ (٣٠ أغسطس ١٨٦٦) ص ١٠ أمر كريم إلى محافظ دمياط .
- (*) أصفون من القرى القديمة ذكرها جوتيه فى قاموسه فقال : إن اسمها المقدس Amentu Har ومعناها موطن الإله هوريس ، ووردت فى معجم البلدان أصفون قرية بالصعيد الأعلى ، على شاطئ غرى النيل بمصر ، تحت إسنا ، وهى على تل عال مشرف وفى التحفة من أعمال القوصية ، وفى تاج المروس ضبطها بضم أولها وفى الخطط التوفيقية ، أصفون بقسم إسنا وفى التاريخ ومن سنة ١٨٨٨ وردت فى دفاتر المكلفات باسم أصفون المطاعنة . محمد رمزى : القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥ ، القسم الثانى ، الجزء الرابع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٤ ، ص ١٥٢ .
- (**) العوامية أصلها من توابع ناحية فاوجلى ثم فصلت عنها فى العهد العثمانى ، كما وردت فى الروزنامة القديمة ، ووردت فى تاج المروس باسم شرفية العوام وهى العوامية ، ووردت فى تاريخ سنة ١٢٤٥ هجرية باسم العوامية بالريانية ، وفى فك زمام مديرية جرجا سنة ١٩٠٥ وردت باسمها الأصلى وهو الحال . محمد رمزى : نفس المرجع ، نفس الجزء ، ص ٩٢ .
- (٢٣) معية سنية عربى : دفتر ١٩٢١ أوامر ، وثيقة رقم ٣ بتاريخ ١١ جمادى الأولى ١٢٨٢ (١ أكتوبر ١٨٦٥) ص ١٨ أمر كريم إلى مديرية قنا .
- (٢٤) معية سنية عربى : دفتر ١٩١١ أوامر ، وثيقة رقم ٩ بتاريخ ١٨ رجب ١٢٨١ (١٧ ديسمبر ١٨٦٤) ص ٥٨ أمر كريم إلى محافظة مصر .
- (٢٥) معية سنية عربى : دفتر ١٩٢١ أوامر ، وثيقة رقم ٤ بتاريخ ١١ جمادى الأولى ١٢٨٢ (١ أكتوبر ١٨٦٥) ص ٢٩ أمر كريم إلى مديرية المنوفية .

- (٢٦) معية سنّية عربى : دفتر ١٩١٠ أوامر ، وثيقة رقم ٥ بتاريخ ١٢ جمادى الثانية ١٢٨٠ (٢٤) نوفمبر ١٨٦٣) ص ١٨ أمر كريم إلى مديرية جرجا .
- (٢٧) معية سنّية عربى : دفتر ١٩١٥ أوامر ، وثيقة رقم ١ بتاريخ ٥ جمادى الأول ١٢٨٢ (٢٦) سبتمبر ١٨٦٥) ص ٢٩ أمر كريم إلى ضبطية مصر .
- (٢٨) معية سنّية عربى : دفتر ١٦٩١ صادر ، وثيقة رقم ١٧ بتاريخ ٥ ربيع الآخر ١٢٧٥ (٢) سبتمبر ١٨٦٢) ص ٢٧ أمر كريم إلى القليوبية .
- (٢٩) معية سنّية عربى : دفتر ١٩١٠ أوامر ، وثيقة رقم ٥ بتاريخ ٨ جمادى الأولى ١٢٨٠ (٢١) أكتوبر ١٨٦٣) ص ١٧ أمر كريم إلى مديرية أسيوط .
- (*) خريتا : من المدن القديمة ، ذكرها جوتيه فى قاموسه باسم تما خيريت Tama Khirpet وقال إنها مدينة بفربى الدلتا وتما خيريت هو اسمها المصرى القديم ، وزما خيرا اسمها القبطى وأما اسمها العربى وهو خريتا فقد ورد فى كتاب فتح مصر وفى المسالك لابن خردادبة وفى كتاب البلدان لليعقوبى ، وفى التحفة من أعمال البحيرة وتبعد عن الإسكندرية بمسافة ٩٠ كيلومتراً . محمد رمزى : المرجع السابق ، الجزء الثانى ، ص ص ٣٢٤ ، ٣٢٥ .
- (٣٠) معية سنّية عربى : دفتر ١٩١٤ أوامر ، وثيقة رقم ٥ بتاريخ ١٥ شوال ١٢٨١ (١٤) مارس ١٨٦٥) ص ٢٠ أمر كريم إلى مديرية البحيرة .
- (**) الحرابى : تنقسم إلى خمسة فروع العبيدات والحاسة والدرسة والفوايد والبراعصة وقد استقرت بمنطقة الفيوم ومن العائلات المنحدرة منها الجبالى والباسل . عبد الله محمد عزباوى : البدو ودورهم فى الثورة العرباية ، الطبعة الأولى ، مطبعة الجبلاوى ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ١٢ ؛ ليلى عبد اللطيف أحمد : سياسة محمد على إزاء العربان فى مصر ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ١٧ ؛ إيمان محمد عبد المنعم : المرجع السابق ، ص ٥٣ .
- (٣١) معية سنّية عربى : دفتر ١٩٢١ أوامر ، وثيقة رقم ٦ بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ١٢٨٢ (١٢) أكتوبر ١٨٦٥) ص ٣٥ أمر كريم إلى مديرية الغربية . والأغا فى التركية تطلق على الرئيس والقائد وشيخ القبيلة وعلى الخادم الخاص ، الذى يؤذن له بدخول غرف النساء . أحمد السعيد سليمان : تأصيل ما ورد فى الجبرتي من الدخيل ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص ١٧ .
- (٣٢) معية سنّية عربى : دفتر ١٩٢١ أوامر ، وثيقة رقم ٦ بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ١٢٨٢ (١٢) أكتوبر ١٨٦٥) ص ٢١ أمر كريم إلى مديرية البحيرة .
- (٣٣) معية سنّية عربى : دفتر ١٩٢١ أوامر ، وثيقة رقم ١٠ بتاريخ ٢٨ جمادى الأولى ١٢٨٢ (١٩) أكتوبر ١٨٦٥) ص ٤٦ أمر كريم إلى مديرية الغربية .
- (***) قرية قديمة وردت فى قوانين ابن مماتى وفى تحفة الإرشاد وفى التحفة سنديس البصل فعرفت به وفى الانتصار وتاريخ سنة ١٢٢٨ هجرية باسمها الحالى . محمد رمزى : المرجع السابق ، الجزء الثانى ، ص ٢٠ .

(٢٤) معية سنية عربى : دفتر ١٩٢١ أوامر ، وثيقة رقم ١١ بتاريخ ٤ جمادى الآخرة ١٢٨٢ (٢٥) أكتوبر ١٨٦٥) ص ٤٧ أمر كريم إلى مديرية الغربية .

(٢٥) طه حسين سعيد الدالى : المرجع السابق ، ص ٤٧ .

(٢٦) على شلبى : الريف المصرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ١٨٤٧ - ١٨٩١ الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص ٢٨١ .

(٢٧) معية سنية عربى : دفتر ١٨٨٢ ج ٢ أوامر ، وثيقة رقم ٢٢ بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٧١ (١٥) يوليو ١٨٥٥) ص ٤١٣ أمر كريم إلى مفتش الأقاليم القبلية .

(*) قاو: بلدة بالصعيد الأوسط فى شرقى النيل تجاه ما بين طهطا وطما تحت سفح الجبل فى شمال قرية الهريدى وكلمة قاو قبضية معناها الجبل لأنها بقرية وعندها بهذا الجبل مغارات كثيرة منحوتة كانت مساكن رهبان النصارى فى الأزمنة السابقة وقد خلفت هذه البلدة ثلاث قرى فى تلك الجهة تسمى قاو الكبيرة وقاو الشرق وقاو الغرب . على مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، الطبعة الأولى ، بولاق ١٢٠٦ هجرية ، جزء ١٤ ص ٩٤ .

(٢٨) لطيفة محمد سالم : القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨١ ، ص ٥١ : جابريل بير : المرجع السابق ، ص ٢٢٣ .

(٢٩) إسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار ، الجزء الثانى ، الطبعة الأولى ، المطبعة الأميرية ، بولاق ١٢١٢ هجرية : على بركات : رؤية على مبارك لتاريخ مصر الاجتماعى ، العدد (٥٤) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٨٠ .

(**) إن عاصمة البلاد لا يعرفها أهل البلاد باسم القاهرة ، الذى أطلقه عليها مؤسسها ، والعرب يسمونها مصر ، ولفظ مصر يظل ملازماً للعاصمة ، مهما يكن اسم تلك العاصمة ، ولفظ المحروسة كان يضاف إلى لفظ مصر فى المكاتبات وقد استعمل هذا الاسم وحده للقاهرة . فولنى : ثلاثة أعوام فى مصر وبر الشام ، منشور لدى محمد فؤاد شكرى وآخرين ، نصوص ووثائق فى التاريخ الحديث والمعاصر ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، بدون ، ص ٦٢ : عبد المنعم شمس : القاهرة : قصص وحكايات ، كتاب اليوم العدد (٢٣٥) ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ١٢ ، ١٣ .

(٤٠) معية سنية عربى : دفتر ١٦١٤ صادر ، وثيقة رقم ٢٩ بتاريخ ١٠ صفر ١٢٧٠ (١٢) نوفمبر ١٨٥٣) ص من المعية إلى محافظ المحروسة .

(***) جرت العادة منذ أيام محمد علي بتسمية الديوان المصرى الأعلى - أى الديوان المحيط بشخص الوالى مباشرة - بالديوان الخديوى وكان مقره القلعة ، وكان يفصل فى القضايا التى لا تحتاج لمرضاها على القاضى أو أى مجلس آخر لظهورها وجلالتها ، كما أن الولاة كانوا يدعون أحياناً خديويين ، ولم يكن استعمال لقب خديو جديداً ، فهو فى الواقع أحد الألقاب الكثيرة ، التى كان يلقب بها الصدر الأعظم ، وفى الماضى كان يخلع على الباشويات الكبيرة التى تستطيع الاحتفاظ به ، وكان محمد علي يلقب به ، وبعد مناقشات

ومباحثات كتابية وشفهية اتفقت الآراء أن يكون لقب الخديو خاصاً بإسماعيل وخلفائه على العرش المصري ، فلم يمنح لقب خديو رسمياً للوالى إلا فى عهد إسماعيل . أحمد عبد الرحيم مصطفى : علاقات مصر بتركيا فى عهد الخديو إسماعيل ١٨٦٢-١٨٧٩ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ص ١١٠ ، ١١١ ؛ عمر الإسكندرانى وسليم حسن : تاريخ مصر من الفتح العثمانى إلى قبيل الوقت الحاضر ، الطبعة الثانية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٩٦ ، ص ١٤٣ .

(٤١) معية تركى : محفظة ٥ ورقة ٦٨ مسلسل ٢٤١ بتاريخ ٤ ربيع الثانى ١٢٧١ (٢٥ ديسمبر ١٨٥٤) من أبو بكر راتب إلى كاتب ديوان الخديوى .

(٤٢) Richmond , J.C.B.: op.cit., p.71.

(٤٣) أمين سامى : تقويم النيل وعصر إسماعيل باشا ، المجلد الثانى ، من الجزء الثالث ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٣٦ ، ص ٦٦ .

(٤٤) زين العابدين شمس الدين نجم : بورسعيد تاريخها وتطورها منذ نشأتها ١٨٥٩ حتى عام ١٨٨٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ٧٠ .

(٤٥) معية تركى : دفتر ٥٧٣ ، وثيقة رقم ٢ بتاريخ ٨ رمضان ١٢٨٥ (٢٣ ديسمبر ١٨٦٨) ص ١٢٧ أمر كريم إلى مأمور ضبطية الإسكندرية .

(٤٦) زين العابدين شمس الدين نجم : المرجع السابق ، ص ٧١ .

(٤٧) معية سنبة عربى : دفتر ١٨١٥ أوامر ، وثيقة رقم ٧ بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٨٤ (٢١ فبراير ١٨٦٨) ص ٦٩ من المعية إلى محافظة الإسكندرية .

(٤٨) معية سنبة عربى : دفتر ١٩٢٣ أوامر ، وثيقة رقم ٥ بتاريخ ٦ ذى الحجة ١٢٨٣ (١١ أبريل ١٨٦٧) ص ٣١ أمر كريم إلى مديرية الدقهلية .

(٤٩) معية سنبة عربى : دفتر ١٩٢٣ أوامر ، وثيقة رقم ٥ بتاريخ ١٤ صفر ١٢٨٤ (١٧ يونيه ١٨٦٧) ص ٤٨ أمر كريم إلى محافظة السويس .

(٥٠) معية سنبة عربى : دفتر ١٦٥٥ صادر ، وثيقة رقم ٢٧ بتاريخ ٢٣ ذى القعدة ١٢٧٧ (٢٣ مايو ١٨٦١) ص ١٥٧ من المعية إلى محافظ دمياط .

(٥١) نبيل زكى : المرجع السابق ، ص ١٩٨ .

(٥٢) على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ - ١٩١٤ وأثره على الحركة السياسية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ١٦١ .

(٥٣) نبيل زكى : المرجع السابق ، ص ١٩٨ .

(٥٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى : عصر حكيان ، المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

(٥٥) الكسندر شولش : تعريب رؤوف عباس حامد ، مصر للمصريين ، أزمة مصر الاجتماعية والسياسية ، ١٨٧٨-١٨٨٢ ، دار الثقافة ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص ٣١ .

(٥٦) الكسندر شولش : المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٥٧) سمير محمد طه : أحمد عرابى ودوره فى الحياة السياسية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ١١٩ .

(٥٨) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العربية والاحتلال الإنجليزى ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ص ٢٤٠ ، ٢٤١ : الكسندر شولش : المرجع السابق ، ص ٢٩٠ : سمير محمد طه : المرجع السابق ، ص ١٢٠

Colivn, A.: The Making of Modern Egypt, London 1906, p.11..

(٥٩) عبد الرحمن الرافعى : الزعيم الثائر أحمد عرابى ، دار مطابع الشعب ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ١٠٠ .

(٦٠) لطيفة محمد سالم : القوى الاجتماعية فى الثورة العربية ، المرجع السابق ، ص ٢١٢ : سمير محمد طه : المرجع السابق ، ص ١٢٠ .

(٦١) معية تركى : محفظة ١ ، وثيقة رقم ١٨ مسلسل ١٨ بتاريخ ٢١ محرم ١٢٧٠ (٢٤ أكتوبر ١٨٥٤) من محمد شاکر عضو مجلس الأحكام إلى كاتب الديوان الخديوى .

(٦٢) معية سنیه عربی : دفتر ١٦١٩ ج٦ صادر ، وثيقة رقم ٧٢ بتاريخ ٢ محرم ١٢٧٢ (٢ سبتمبر ١٨٥٦) ص ١٩٢ سعاده الخازن إلى الخارجية .

(٦٣) معية سنیه عربی : دفتر ١٦١٩ ج٦ صادر ، وثيقة رقم ٥٢ بتاريخ ٦ محرم ١٢٧٢ (٦ سبتمبر ١٨٥٦) ص ١٩٢ سعاده الخازن إلى محافظة مصر .

(٦٤) معية سنیه عربی : دفتر ١٨٨٩ أوامر ، وثيقة رقم ١٦ بتاريخ ٧ جمادى الثانية ١٢٧٤ (٢٣ يناير ١٨٥٥) ص ٨٩ أمر كريم إلى مجلس الأحكام المصرية .

(٦٥) معية سنیه عربی : دفتر ١٨٨٩ أوامر ، وثيقة رقم ٧ بتاريخ ٧ جمادى الثانية ١٢٧٤ (٢٣ يناير ١٨٥٥) ص ٦٥ أمر كريم إلى مجلس الإسكندرية .

(*) المعية : ديوان المعية يقصد بها حاشية السلطان أو الحاكم وما تضم من رجال البلاط ، وكان رجال بلاط الوالى وحاشيته يسمون رجال المعية أو المعية السنیه ، كما أطلق عليه اسم شورى المعاونة ، وبعد مرض محمد علي فى سنة ١٨٤٨ قام هذا الديوان بمهمة مجلس خاص سمي المجلس الخصوصى ، وكانت لقراراته قوة قرار الوالى ، وقد أطلق على هذا الديوان بعد زوال نظام الخديوية فى مصر اسم الديوان السلطانى والديوان الملكى وعند نهاية الملكية فى مصر أطلق عليه اسم ديوان الجمهورية المصرية ، بينما سمي فى أول فبراير ١٩٥٨ ديوان رئاسة الجمهورية العربية المتحدة . حسن أحمد إبراهيم : محمد علي فى السودان ، دار التأليف والترجمة والنشر ، جامعة الخرطوم ، بدون تاريخ ، ص ١٦٤ : محمد رفعت الإمام : تاريخ الجالية الأرمينية فى مصر ، تاريخ المصريين العدد (١٧١) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٩ ، ص ٤٠٢ .

(٦٦) معية سنیه عربی : دفتر ١٦٥٢ صادر ، وثيقة رقم ١٠٢ بتاريخ ٢٥ محرم ١٢٧٧ (٣ أغسطس ١٨٦٠) ص ١٦ من المعية إلى محافظة مصر .

(٦٧) محافظ أبحاث السودان : محفظة ١٦ ، وثيقة رقم ٥٥ من دفتر ٢٤٩٠ صادر الدواوين والأقاليم بتاريخ ١٦ رمضان ١٢٨٠ (٢٤ فبراير ١٨٦٤) من مجلس الأحكام .

(٦٨) معية سنیه عربی : دفتر ١٧٠٨ صادر ، وثيقة رقم ٢٠٧ بتاريخ ٢٨ صفر ١٢٨٢ (١٢ يوليو ١٨٦٦) ص ٢٤ من المعية السنیه إلى الداخلية .

(**) البقسماط : خبز جاف هش يتزود به المسافرين . أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق ، ص ٤٢ .

(٦٩) معية سنوية عربية : دفتر ١٦١٦ صادر ، وثيقة رقم ١٧١ بتاريخ ٢٧ من جمادى الثانية ١٢٧٢ (٦ مارس ١٨٥٦) ص ٥٠٨ من المعية إلى محافظ الإسكندرية .

(٧٠) محافظ أبحاث السودان : محفظة ١٦ ، وثيقة رقم ١١١ من دفتر ٢٤٩٦ صادر الدواوين بتاريخ ١٨ رمضان ١٢٨١ (١٤ يناير ١٨٦٥) من ضبطية مصر إلى حكمدارية السودان .

(٧١) محافظ أبحاث السودان : محفظة ١٥ وثيقة رقم ٤٦٥ من دفتر ٦٦٦ ديوان خديوى ، بتاريخ ١٢ ربيع الأول ١٢٧١ (٣ ديسمبر ١٨٥٤) من حكمدار السودان .

(٧٢) محافظ أبحاث السودان : محفظة ١٦ ، وثيقة رقم ١١ من دفتر ٥٤٠ تركى بتاريخ ١٤ شعبان ١٢٨٠ (٢٤ يناير ١٨٦٤) ص ٤٣ من المعية إلى حكمدار السودان .

(٧٣) معية سنوية عربية : دفتر ١٩٣٠ أوامر ، وثيقة رقم ٣٦ بتاريخ ٢٨ شعبان ١٢٨٦ (٢ أكتوبر ١٨٦٩) ص ٢٢ أمر كريم إلى الداخلية .

(٧٤) معية سنوية عربية : دفتر ١٩٤٠ أوامر ، وثيقة رقم ٧ بتاريخ ٢ جمادى الثانية ١٢٨٩ (٨ أغسطس ١٨٧٢) ص ٣٥ أمر كريم إلى البحرية .

(***) استحدث منصب حكمدار السودان في سنة ١٨٣٥ ، وكان يجمع السلطتين الحربية والمدنية في الإدارة المركزية في الخرطوم ، وهو ممثل والى مصر والمسئول الأول أمامه عن كل ما يتعلق بالبلاد ، وكان مسئولاً عن تنفيذ أوامر الإدارة في مصر ، وكان يتبع ديوان الداخلية بمصر ، ولبعد المسافة بين البلدين ، وصعوبة المواصلات كان لحكمدار السودان سلطة مطلقة في إدارته . شوقي الجمل : تاريخ السودان وادى النيل ، الجزء الثانى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٩ ، ص ٣٣ ؛ عمر عبدالعزيز عمر : دراسات في تاريخ مصر الحديث ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ١٩٨٢ ، ص ٢٧ ؛ إبراهيم حسن شحاتة : إمارة المهدي في السودان ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٥ ، ص ١٨ ، ١٩ ؛ أحمد أحمد سيد أحمد : تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصرى ، ١٨٢٠ - ١٨٨٥ ، تاريخ المصريين ، العدد (١٨٥) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٠ ، ص ٣٣٧ .

(٧٥) محافظ أبحاث السودان : محفظة ١٦ ، وثيقة رقم ٨٢ من دفتر ٢٤٨٦ صادر الدواوين والأقاليم بتاريخ ٢١ رمضان ١٢٧٩ (١١ مارس ١٨٦٣) إلى حكمدار السودان .

(٧٦) معية تركى : دفتر ٢١ ، وثيقة رقم ٢ بتاريخ ١٠ جمادى الأولى ١٢٩٤ (٢٣ مايو ١٨٧٧) ص ٢ من خيرى باشا المهردار إلى مديرية الفيوم .

(٧٧) عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل ، الجزء الأول ، المرجع السابق ، ص ١٦ .

(٧٨) محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادية في العصور الحديثة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٤٤ ، ص ١٩٤ .

(٧٩) طه حسين سعيد الدالى : المرجع السابق ، ص ٩ .

(٨٠) محمد فهمى لهيطة : المرجع السابق ، ص ١٩٤ ؛ محمد أمين حسونة : المرجع السابق ، المجلد الأول ص ١٢٤ ؛ سعد بدير الحلوانى : المرجع السابق ، ص ١١٣ .

- (٨١) طه حسين سعيد الدالى : المرجع السابق ، ص ٩ .
- (٨٢) إسماعيل سرهنك : المرجع السابق ، الجزء الثانى ، ص ٢٦١ .
- (٨٣) ميخائيل شاروويم : الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث ، الجزء الرابع ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ١٩٠٠ ، ص ١٠٦ .
- (٨٤) عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل ، الجزء الأول ، المرجع السابق ، ص ١٦ ، ص ١٧ .
- (٨٥) فوزى السيد المصرى : الصراع بين عباس حلمى الأول وأفراد أسرته ونتائجه ١٨٤٨ ، ١٨٥٤ ، المجلد التاسع والأربعون ، مجلة كلية الآداب - جامعة الإسكندرية ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، ص ٧ .
- (٨٦) أحمد أحمد سيد أحمد : المرجع السابق ، ص ٢٥٧ .
- (٨٧) معية تركى : محفظة ٤ ، وثيقة رقم ١٢١ بتاريخ ١٦ محرم ١٢٧١ (٩ أكتوبر ١٨٥٤) ورقة ١٩ من وكيل الديوان الخديوى إلى كاتب الديوان العالى .
- (٨٨) نفس الوثيقة .
- (٨٩) عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل ، الجزء الثانى ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٣٠٢ .
- (٩٠) محمد أمين حسونه : المرجع السابق ، المجلد الأول ، ص ١٤٩ .
- (٩١) الكسندر شولش : المرجع السابق ، ص ٣٠ .
- (٩٢) عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل ، الجزء الثانى ، المرجع السابق ، ص ٣٠٢ .
- (٩٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى : علاقات مصر بتركيا فى عهد الخديو إسماعيل ١٨٦٣-١٨٧٩ ، المرجع السابق ، ص ٥٩ .
- (٩٤) صالح رمضان : الحياة الاجتماعية فى مصر فى عصر إسماعيل من ١٨٦٣ - ١٨٧٩ منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٧٧ ، ص ٧٢ .
- (٩٥) الكسندر شولش : المرجع للسابق ، ص ٣٠ .
- (٩٦) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص ٧١ .
- (٩٧) أمين سامى : تقويم النيل وعصر إسماعيل باشا ، المجلد الثانى من الجزء الثالث ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٣٦ ، ص ٧٩٣ .
- (٩٨) محمد أمين حسونة : المرجع السابق ، الجزء الأول ، ص ١٤٩ .
- (٩٩) أمين سامى : تقويم النيل وعصر إسماعيل باشا ، المجلد الثالث من الجزء الثالث ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٣٦ ، ص ١٥٦٩ .
- (١٠٠) محمود نجيب أبو الليل : الصحافة المصرية فى مصر من نشأتها حتى نهاية الثورة المرايية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٥٣ ، ص ١٨٠ .
- (١٠١) عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل ، الجزء الثانى ، ص ٣٠٣ .
- (١٠٢) عبد الرحمن الرافعى : نفس المرجع ، نفس الجزء ، ص ٣٠٩ .

(١٠٣) أمين سامي ، المرجع السابق ، ص ٥٦٩ ؛ ميخائيل شاروبيم ، المرجع السابق ، الجزء الرابع ، ص ٢١٣ ؛ أحمد عبدالرحيم مصطفى : عصر حككيان ، المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

(١٠٤) Richmond, J. C. B: op. cit. p. 111. & Colvin, A: op cit. p. 20 - Richmond, J. C B. op. cit. p. 111.

(١٠٥) جون مارلو : تاريخ النهب الاستعماري لمصر من الحملة الفرنسية ١٧٩٨ إلى الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ ، ترجمة عبدالعظيم رمضان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٣٦٦ .

(١٠٦) Holt, P.M : Egypt and the fertile Crescent 1516-1922, London 1966, p.211. (١٠٧) البرت فارمان : ترجمة . عبدالفتاح عنايت ، مصر وكيف غدر بها، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٢٥٨ .

(١٠٨) Cameron, D.A.: Egypt in the nineteenth Century, London 1898,p.263. & Richmond, J.C.B.: op.cit., p.111.

(١٠٩) Marlowe, J.: Anglo Egyptian relations 1800-1953, London 1954, p.102. (١١٠) بيير كرابيتس : ترجمة فؤاد صروف ، إسماعيل المفتري عليه ، دار النشر الحديث ، القاهرة ١٩٣٣ ، ص ٢٥٧ .

(١١١) إلياس الأيوبي : تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا ، المجلد الثاني ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٢٣ ، ص ٥٢٠ .

(١١٢) عبد الرحمن الرافعي : عصر إسماعيل ، الجزء الثاني ، ص ٢٥٦ . (١١٣) عبدالهادي محمد مسعود : الثورات في مصر من عهد سعيد إلى آخر عهد توفيق ، الجزء الثاني ، مطبعة مخيمر ، بدون تاريخ ، ص ١٠٥ ؛ محمد أمين حسونة : المرجع السابق ، المجلد الأول ، ص ١٥٦ .

(١١٤) عبد الرحمن الرافعي : عصر إسماعيل ، الجزء الأول ، المرجع السابق ، ص ١٧ .

(١١٥) أمين سامي : المرجع السابق ، ص ٢٩ .

(١١٦) Richmond , J.C.B, op.cit., p.115. & Holt, P.M.: Egypt and the fertile, crescent, 1516-1922, op.cit., P.205.

(١١٧) عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد علي ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٤٤٢ .

(١١٨) عبد الرحمن الرافعي : نفس المرجع ، ص ٤٤٣ .

(١١٩) عبد الرحمن الرافعي : عصر إسماعيل ، الجزء الأول ، المرجع السابق ، ص ٢١ .

(١٢٠) محمود فهمي حجازي : أصول الفكر الحديث عند الطهطاوي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص ٢٦ .

(١٢١) عمر عبد العزيز عمر : دراسات في تاريخ مصر الحديثة ، دار المعرفة الجامعية ،

- الإسكندرية ١٩٨٢ ، ص ٢٦٥ .
- (١٢٢) محمد عبد الرحمن حسين : نضال شعب مصر ١٧٩٨ - ١٩٥٦ ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ١٩٧٠ ، ص ٤٣ .
- (١٢٣) عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد علي ، المرجع السابق ، ص ٤٤٣ .
- (١٢٤) محمود فهمي حجازي : المرجع السابق ، ص ٢٩ .
- (١٢٥) أمين سامي : المرجع السابق ، ص ٢٩ .
- (١٢٦) أمين سامي : نفس المرجع ، ص ٢٨ .
- (١٢٧) محمود فهمي حجازي : المرجع السابق ، ص ٢٦ .
- (١٢٨) محمود فهمي حجازي : نفس المرجع ، ص ٢٠ .
- (١٢٩) عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد علي ، المرجع السابق ، ص ٤٥٠ .
- (١٣٠) Holt , P.M. op.cit., p 205.
- (١٣١) أمين سامي : المرجع السابق ، ص ٢٨ : أحمد أحمد سيد أحمد : المرجع السابق ، ص ٢٦٧ .
- (١٣٢) لطيفة محمد سالم : القوى الاجتماعية في الثورة العربية ، المرجع السابق ، ص ٦٨ .
- (*) عهد إليه في سنة ١٨٥٥ وكالة المدرسة الحربية بالحوض المرصود، وبعد قليل تولى نظارة المدرسة الحربية ، التي أنشأها محمد سعيد باشا في القلعة وجمع بين هذا المنصب ونظارة قلم الترجمة ومدرسة المحاسبة والهندسة ومدرسة العمارة . عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد علي ، ص ٤٤٥ .
- (**) ولد نوبار باشا بأزمير سنة ١٨٢٥ من أسرة أرمنية وتلقى تعليمه بسويسرا وفرنسا، التحق بالإدارة المصرية سنة ١٨٤٢ ، وترقى بسرعة في الوظائف في عهدى إبراهيم باشا وعباس باشا ، وعين مديراً للسكك الحديدية في عهد محمد سعيد باشا وفي عهد الخديو إسماعيل نال الباشوية ، وأصبح من وزراء الخديو إسماعيل ، ولي نظارة الأشغال العمومية ونظارة الخارجية والتجارة ونظارة العدل ورئيس أول نظارة مسؤولة في مصر سنة ١٨٧٨ ، وأنسحب من الحياة العامة ابتداء من نوفمبر ١٨٩٥ وتوفي في ١٤ يناير ، ١٨٩٩ نجيب مخلوف : نوبار باشا وما تم على يديه ، القاهرة ١٩٠٤ ، ص ٢٤ ؛ يونان لبیب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ٥٤ ؛ الكسندر شولش : المرجع السابق ، ص ٦١ ، جون مارلو : المرجع السابق ، ص ١٧٣ ؛ نبيل زكي : نوبار في مصر ، كتاب اليوم ، العدد (٢١٨) القاهرة ١٩٩١ ، ص ٢٣٤ .
- Richmond , J. C. B.: op.cit., p.89.
- (***) كان يطلق على الوزارة ، اسم نظارة ويطلق على الوزير اسم الناظر ، على أن اسم الوزارة مع ذلك كان معروفاً ومتداولاً في ذلك الحين ، ومن الواضح أن وظيفة الوزير أو الناظر كانت موجودة قبل إنشاء وزارة نوبار ، وكان الأوروبيون يرون في الناظر وزيراً . يونان لبیب رزق : المرجع السابق ، ص ١٠ ؛ جون مارلو : المرجع السابق ، ص ٢٤٠ .
- (١٣٣) نبيل زكي : المرجع السابق ، ص ٢٠١ .

- (١٢٤) محمد رفعت الإمام : المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .
- (****) انتقد نوبار قانون المقابلة ، وانتقد السخرة ، وعارض الخديو إسماعيل في فرضه رسوم جمركية داخلية على البضائع المنقولة من إقليم لآخر ، بشرط أن يدفعها المصريون والأجانب ، واستتكر استحواذ الخديو إسماعيل على ١,٢٠٠,٠٠٠ فدان من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة والتي تبلغ ٤,٠٠٠,٠٠٠ فدان ، واقتنع بأن لا صلاح لمصر إلا إذا تنازل الخديو إسماعيل عن هذه الأراضي واكتفى بمخصصات سنوية ، وانتقد الإنفاق الباهظ على الجيش ، كما انتقد الخديو إسماعيل في إحاطة نفسه بمستشاري سوء ، لا يتبنئون بالمواقف ، ويسيطرون بالبلاد إلى الخراب . أحمد عبد الرحيم مصطفى : عصر حكيان ، ص ص ١٢٦ ، ١٢٧ ؛ محمد رفعت الإمام : المرجع السابق ، ص ٢٥٢ - ٢٥٤ .
- (١٢٥) نبيل زكي : المرجع السابق ، ص ٢٠٢ .
- (١٢٦) Dicey, E.C B. : The Egypt of the future , London 1957, P. 13.
- (١٢٧) محمد رفعت الإمام : المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .
- (١٢٨) نبيل زكي : المرجع السابق ، ص ٢٠٢ .
- (١٢٩) أحمد عبد الرحيم مصطفى : عصر حكيان ، ص ١٣٤ .
- (١٤٠) الكسندر شولش : المرجع السابق ، ص ٧٢ .
- (١٤١) الكسندر شولش : نفس المرجع ، نفس الصفحة .
- (١٤٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية من ١٨٧٦ إلى ١٨٨٢ ، دار المعارف بمصر ١٩٦٥ ، ص ص ٦٤ ، ٦٥ .
- Marlowe, J.: op.cit., P.97. & Holt, P. M. , op.cit., P.259.
- (١٤٣) محمد رفعت الإمام : المرجع السابق ، ص ٢٥٥ ؛ جون مارلو : المرجع السابق ، ص ٢٤١ .
- (١٤٤) صالح رمضان : المرجع السابق ، ص ١١١ .
- (١٤٥) عمر عبد العزيز عمر : دراسات في تاريخ مصر الحديث ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ١٩٨٣ ، ص ٢٧٤ .
- (١٤٦) محمد أمين حسونه : المرجع السابق ، المجلد الأول ، ص ٢٧٥ .
- (١٤٧) لطيفة محمد سالم : القوى الاجتماعية في الثورة العربية ، ص ٨١ .
- (١٤٨) إبراهيم فؤاد عبد العزيز: ظهور طبقة المثقفين في مصر ودورها في الحياة السياسية من ١٨٦٣ حتى نهاية ثورة ١٩١٩ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب - جامعة طنطا ١٩٨٩ ص ٣٢ .
- (١٤٩) عمر عبد العزيز عمر : المرجع السابق ، ص ٢٧٤ ؛ محمد أمين حسونه : المرجع السابق ، ص ٢٧٤ .
- (١٥٠) الكسندر شولش : المرجع السابق ، ص ١٢٨ .
- (١٥١) محمد أمين حسونه : المرجع السابق ، ص ٢٧٥ .
- (١٥٢) عمر عبد العزيز عمر : المرجع السابق ، ص ٢٧٧ .

Richmond, J.C... op.cit., p. 116. & Stewart, D.. Young Egypt, London 1958 , p. 71.

(١٥٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى : أفكار جمال الدين الأفغانى السياسية . المجلدان التاسع والعاشر ، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية .

Stewart, D : op cit, p. 71. & Holt, P. M.. op.cit., P.212.

(١٥٤) آرثر أدوارد جولد شميت : ترجمة فؤاد دواره ، الحزب الوطنى المصرى (مصطفى كامل - محمد فريد) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٢٩ : طاهر عبد الحكيم : الشخصية الوطنية المصرية ، قراءة جديدة لتاريخ مصر ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ١٥٣ : إبراهيم فؤاد عبد العزيز : المرجع السابق ص ٢٧ .

Safran, N.: Egypt in search of political community. Oxford University Press, London 1961, P.45.

(١٥٥) محمد عبد الفتاح أبو الفضل : تأملات فى ثورة مصر ، الثورة العربية ، الجزء الخامس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٩ ، ص ٢٩ .

(١٥٦) سامى عزيز : الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الإنجليزى، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٢٠ .

(*) أول حزب سياسى ظهر فى مصر فى ٢ إبريل ١٨٧٩ وكان لجمال الدين الأفغانى دوراً كبيراً فى إبرازه للوجود وربطه بالقاعدة الشعبية، واستطاع أن يبعث فى النفوس نزوعاً للحرية والعدالة . سمير محمد طه : المرجع السابق ، ص ٤٢ .

Holt, P. M.: (ed) Political and social change in modern Egypt, London 1968, P.234.

(١٥٧) السيد يوسف: جمال الدين الأفغانى والثورة الشاملة، تاريخ المصريين ، العدد (١٥١) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٩ ، ص ص ٩٨ ، ٩٩ .

(١٥٨) عبد الرحمن الرافعى: عصر إسماعيل، الجزء الثانى، المرجع السابق، ص ١٥١ .

(**) تروى بعض المصادر أن مصر عرفت الماسونية بمدينة الإسكندرية سنة ١٧٤٧ ، وهذه الرواية ضعيفة ، والمتواتر أن مصر عرفت المحافل الماسونية عقب غزو نابليون بونابرت سنة ١٧٩٨ ، فقد اتفق بونابرت وكليبر وبعض ضباط تلك الحملة من الماسونيين الفرنسيين على تأسيس محفل فى القاهرة . وأسس فى أغسطس من تلك السنة باسم "محفل إيزيس" وفى سنة ١٨٢٠ أسس بعض الإيطاليين فى الإسكندرية محفلاً على الطريقة الإسكتلندية ، وتلاه محفل آخر فى القاهرة سنة ١٨٢٨ تحت رئاسة المجلس العالمى الممفيسى الفرنسى واسمه منيس . وفى سنة ١٨٤٥ شهدت الإسكندرية تأسيس محفل تحت رعاية الشرق الأعظم الفرنسى اسمه "الأهرام" انضم إليه كثيرون من الأجانب والأهالى وفى سنة ١٨٤٩ أسس الإيطاليون محفلاً آخر على الطريقة الاسكتلندية وفى سنة ١٨٥٦ بحث المجلس العالمى الممفيسى فى فرنسا مندوباً خاصاً لإنشاء مجلس عالمى إقليمى على طريقته وما يلزم ذلك من المحافل الفرعية ، وفى

الوقت ذاته أسس الإيطاليون عدداً من المحافل التابعة للشرق الأعظم الفرنسي ، ولم يقصروا نشاطهم على القاهرة والإسكندرية وإنما امتد نشاطهم إلى بورسعيد والسويس والإسماعيلية ، وفي سنة ١٨٦٧ أنشأ المحفل الأعظم الإنجليزي في القاهرة بضعة محافل، وفي ٨ نوفمبر ١٨٧١ نجح أنصار الطريقة الاسكتلندية في إنشاء مجلس أعلى اسكتلندي وفي ١٥ سبتمبر ١٨٧٢، اتحدت بعض المجالس وكونت ما يسمى الشرق الأعظم الوطني المصري ، وترجع بداية انضمام جمال الدين الأفغاني إلى المحافل الماسونية إلى سنة ١٨٧٥ ، وكانت الماسونية في ذلك الحين موضع اهتمام الأوروبيين وتتمتع بالرعاية والحماية الأجنبية ، وكانت تتداول الأفكار الحديثة ، وفي البداية انضم جمال الدين الأفغاني إلى المحفل الماسوني الاسكتلندي ، ثم اخذ ينتقده لأنه وجد أن أعضائه لا يتكلمون في السياسة ويركزون على النواحي الاجتماعية ، فأنشأ المحفل الماسوني الشرقي الذي انضم إليه حوالي ثلاث مائه فرد ، كان على رأسهم الأمير محمد توفيق ، هذا وقد أقام جمال الدين الأفغاني علاقة بين محفله والمحفل الماسوني الفرنسي ، بحكم موقف فرنسا الذي كان مناوئاً لاحتلال بريطانيا لمصر . أحمد عبد الرحيم مصطفى : أفكار جمال الدين الأفغاني السياسية ، المرجع السابق ، ص ٢٢١ ، عمر عبد العزيز عمر : المرجع السابق ، ص ٢٧٨ ، طاهر عبد الحكيم : المرجع السابق ، ص ١٥٦ ؛ الكسندر شولش : المرجع السابق ، ص ١٣٦ ، إبراهيم فؤاد عبد العزيز : المرجع السابق ، ص ٤٢ - ٤٩ ؛ على شلش : الماسونية في مصر ، مصر النهضة ، مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٩٢ ، ص ٢٩ - ٢١ .

Safran, N.:op cit., P.45. & Vatikotis, P. J.:The history of Egypt from Muhammad Ali to Sadat, second edition, London 1980, P 136.

(١٥٩) أحمد أمين : زعماء الإصلاح في العصر الحديث ، الطبعة الثالثة ، النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٧١ ، ص ٨٢ .

(١٦٠) يونان لبيب رزق : المرجع السابق ، ص ٧٧ .

(١٦١) آرثر ادوارد جولد شميت : المرجع السابق ، ص ٤٢ .

(١٦٢) محمد عبد الرحمن حسين : المرجع السابق ، ص ٤٤ ؛ سامي عزيز : المرجع السابق ، ص ٣٥ ؛ صالح رمضان : المرجع السابق ، ص ٢٢٣ ، محمد عبد الفتاح أبو الفضل : المرجع السابق ، ص ٤٣ .

Vatikotis, P.J.:op.cit., p.135.

(١٦٣) الكسندر شولش : المرجع السابق ، ص ١٥١ .

(١٦٤) محمد عبد الرحمن حسين : المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

(١٦٥) لطيفة محمد سالم ، المرجع السابق ، ص ٧٨ .

(١٦٦) Little, T.:Egypt, London 1958 , P82. & Safran, N.: op.cit., P.46.

(١٦٧) الكسندر شولش : المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

(١٦٨) الوقائع المصرية : العدد ٨٢٦ بتاريخ ٢١ أغسطس ١٨٧٩ .

- (١٦٩) الكسندر شولش : المرجع السابق ، ص ١٢٧ .
 (١٧٠) عبد الرحمن الرافعى : عصر إسماعيل، الجزء الثانى، ص ١٥١ .
 (١٧١) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى . ص ٤٤ : السيد يوسف :
 المرجع السابق ، ص ١١٢ .
 (١٧٢) لطيفة محمد سالم، المرجع السابق، ص ٧٨ .
 (١٧٣) الوقائع المصرية : العدد ٨٢٦ بتاريخ ٢١ أغسطس ١٨٧٩ .
 (١٧٤) لطيفة محمد سالم، المرجع السابق، ص ٧٨ .
 (١٧٥) سامى عزيز : المرجع السابق ، ص ٢٥ .
 (١٧٦) صالح رمضان : المرجع السابق ، ص ٢٢٣ .
 (١٧٧) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية من ١٨٧٦ إلى ١٨٨٢ ، المرجع السابق ، ص ٨٥ .

(*) صدر قانون المقابلة فى ٢٠ أغسطس ١٨٧١ ، ونص هذا القانون على أن يدفع المالك ستة أمثال الضريبة العقارية السنوية المربوطة على أرضه على هيئة سلفة، وفى مقابل هذا تخفض الضريبة السنوية إلى النصف وتتعهد الحكومة بألا تزيد الضرائب على دافع المقابلة فى المستقبل ومن المعروف أن الحكومة ، كانت قد لجأت إلى إصدار هذا القانون ، لكى تتاح لها موارد مالية تمكنها من التخلص من أعباء الدين العام . وكانت المقابلة فى البداية اختيارية ، إلا أنها ما لبثت أن أصبحت إجبارية، وقدرت الأموال التى حصلت بموجبها بحوالى ١٥ مليون جنيه، وفى سبيل دفعها ، تكبد الملاك المشاق ، واضطروا للاستدانة وفاءً لذلك. وعندما قامت الحكومة بإلغاء المقابلة فى ٧ مايو ١٨٧٦ ، لقي هذا معارضة شديدة. الأمر الذى دفع الحكومة لإعادة العمل بها فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ ، لعدم تمكنها من تعويض الأهالى. أمين مصطفى عفيفى عبد اللاه : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، الطبعة الأولى ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٥٢ ، ص ص ٢٩٥ ، ٢٩٦ : راشد البراوى ومحمد حمزه عيش : التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ، الطبعة الخامسة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٤ ، ص ص ١٢٧، ١٢٨ : أحمد أحمد الحنة تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، مطبعة المصرى ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ٩١ : عمر عبد العزيز عمر : المرجع السابق، ص ٢٨٦ ، أحمد عبد الرحيم مصطفى : عصر حكيان ، ص ١٢٦ .

Crouchely, A. E.: The economic development of modern Egypt, first published, London 1938, p.121. & Marlowe, J.: op.cit., p.92.

(١٧٨) ديكريتو بأمر الخديو محمد توفيق ، صادر فى ٦ يناير ١٨٨٠ ، ديكريتا وتقريرات ، القسم الأول ، بولاق ١٢٩٨ هجرية ، ص ص ١٢٧ ، ١٢٨

Crouchely, A.E. : op.cit. , p. 128.

(١٧٩) أمين مصطفى عفيفى : المرجع السابق ، ص ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ : محمد فهمى لهيطة :

- المرجع السابق ، ص ص ٢٧٢ ، ٢٧٣ : أحمد أحمد الحته : المرجع السابق ، ص ٩٢ :
جون مارلو : المرجع السابق ، ص ٢٧١ .
- (١٨٠) عبد المنعم الدسوقي الجميعة : حسن موسى العقاد ودوره في الحركة السياسية
المصرية، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة ١٩٨٤، ص ١٩١ .
- (١٨١) نفس المرجع ، ص ١٩٢ .
- (١٨٢) عبد الرحمن الرافعي: الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي، ص ٧٩ .
- (١٨٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى: مصر والمسألة المصرية، ص ١٤٦ .
- (١٨٤) عبد المنعم الدسوقي الجميعة : المرجع السابق ، ص ١٩٥ .
- (١٨٥) عمر عبد العزيز عمر : المرجع السابق ، ص ٢٩٦ .
- (١٨٦) سمير محمد طه : المرجع السابق ، ص ١٠٢ .
- Richmond, J.C.B.: op.cit., p.126. & Cameron, D.A.: op.cit., p. 265. & Holt, P.M.:
op cit., p.213. & Stewart, D.: op.cit., p.81.
- (١٨٧) محافظ الثورة العربية : محفظة ٤٠، أوراق ومستندات تتعلق بالحوادث العربية دوسيه
٣ فيلم ٢٤٢، أمر من الخديو محمد توفيق صادر بسرأي عابدين في ٣ ديسمبر ١٨٨٢ .
- (١٨٨) عبد الرحمن الرافعي : الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي ، ص ص ٤١٩ ، ٤٢٠ :
داود بركات : الثورة العربية بعد خمسين عاماً ، رؤية صحيفة الأهرام ، ١٩٣١ - ١٩٣٢ ،
مركز تاريخ مصر المعاصر ، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ٢٠٠١ ، ص ٣٠٧ .
- (١٨٩) محافظ الثورة العربية : محفظة ٤٠ أوراق ومستندات تتعلق بالحوادث العربية دوسيه
٣ فيلم ٢٤٢ أمر من الخديو محمد توفيق صادر بسرأي عابدين في ٣ ديسمبر ١٨٨٢ :
حسين فوزي النجار: أحمد عرابي ، مصر للمصريين ، أعلام العرب ، العدد (١٤١)، الهيئة
المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٢ ص ٢٠٤ .
- (١٩٠) Richmond, J.C.B.: op.cit., p. 133.
- (١٩١) ميخائيل شاروبيم : المرجع السابق ، الجزء الرابع ، ص ٣٥٢ .
- (١٩٢) إسماعيل سرهنك : المرجع السابق ، الجزء الثاني ، ص ٤١٣ .
- (١٩٣) ميخائيل شاروبيم : المرجع السابق ، الجزء الرابع ، ص ٣٥٢ .
- (١٩٤) عبد الرحمن الرافعي : الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي ، ص ٤١٧ .
- (١٩٥) حسين فوزي النجار : المرجع السابق ، ص ١٧٦ .
- (١٩٦) عبد المنعم الدسوقي الجميعة: الثورة العربية في ضوء الوثائق المصرية ، مركز
الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٨٢، ص ص ٢٧، ٢٨ .
- (١٩٧) لطيفة محمد سالم : عرابي ورفاقه في جنة آدم ١٨٨٢ - ١٩٠١ دراسة وثائقية، الأنجلو
المصرية، القاهرة ١٩٨٧، ص ص ١١، ١٢ .
- (١٩٨) Cameron , D. A. : op.cit. , P. 275.
- (١٩٩) عمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق ، ص ٢٩٤ .
- (٢٠٠) عبد الرحمن الرافعي : الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي ، ص ٤٢٢

Marlowe, J. :op.cit., P.P.128,129.

- (٢٠١) يونان لبيب رزق : المرجع السابق، ص ١١٤ .
- (٢٠٢) ميخائيل شاروبيم : المرجع السابق ، الجزء الرابع ، ص ٢٤٨ .
- (٢٠٣) Richmond , J. C. B. : op.cit., P.123.
- (*) كانت هذه الأملاك على النحو التالي : محمود سامي البارودي ١٠٧٥ فدانا ، أحمد عرابي ٩٧٦ فدانا ، علي فهمي ٢٤٠ فدانا ، يعقوب سامي ٧٦ فدانا ، عبد العال حلمي ٥٤ فدانا ، طلبة عصمت ١٠ أفدنة ، محمود فهمي لاشئ . الكسندر شولش : المرجع السابق ، ص ٤٢ .
- (٢٠٤) عبد الرحمن الرافعي: الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي، ص ٤٢١ .
- (٢٠٥) سمير محمد طه : المرجع السابق ، ص ٢٨٠ .
- (٢٠٦) عبد الرحمن الرافعي: الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي، ص ٤٢٢ .
- (٢٠٧) لطيفة محمد سالم : القوى الاجتماعية في الثورة العرابية ، ص ٤٦٠: سمير محمد طه : المرجع السابق ، ص ٢٥٠ .
- Colvin. A.: op.cit., P.25
- (٢٠٨) الكسندر ميريك برودلي : كيف دافعنا عن عرابي وصحبه، ترجمة عبد الحميد سليم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ص ٢١٦ ، ٢١٧: عبد الرحمن الرافعي : الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي ، المرجع السابق ، ص ٤٢٢ .
- (٢٠٩) سمير محمد طه : المرجع السابق ، ص ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ .
- (٢١٠) نفس المرجع ، ص ٢٦١ .
- (٢١١) لطيفة محمد سالم: القوى الاجتماعية في الثورة العرابية، ص ٤٦٠ .
- (٢١٢) محافظ الثورة العرابية : محفظة ٢٢ ملف ١٤ ، فيلم ٢٣٥ من رئيس مجلس النظار إلى مأمور ضبطية مصر ، بتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٨٨٢ .
- (٢١٣) محافظ الثورة العرابية : محفظة ٢٢ ملف ١٤ فيلم ٢٣٥ ، برقية رقم ٢٩٣ بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٨٨٢ ، من قائم مقام مستحفظين - ضباط الحجز - مصر بالسويس إلى سعادة مأمور ضبطية مصر .
- (٢١٤) عبد الرحمن الرافعي: الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي، ص ٤٢٢ .
- (٢١٥) محافظ الثورة العرابية : محفظة ٤٠ ملف ١٨٩ ، فيلم ٢٤٢ بتاريخ ٣١ مايو ١٨٨٣ ، من مأمور الضبطية إلى مأمور السجن ، بخصوص إرسال إسماعيل جودت إلى الإسكندرية لتنفيذ الحكم الصادر عليه بالنفي في ٢٧ ديسمبر ١٨٨٢ .
- (٢١٦) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٤٢٥ .
- (٢١٧) إسماعيل سرهنك : المرجع السابق ، الجزء الثاني ، ص ٤١٣ ؛ محمد عبد الفتاح أبو الفضل : المرجع السابق ، ص ١٧٥ .
- (٢١٨) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٤٢٠ .
- (٢١٩) عبد المنعم الدسوقي الجميمي : المرجع السابق ، ص ١٩٦ .

- (٢٢٠) Stewart, D.: op.cit., p.71.
- (٢٢١) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٤٢٤؛ عمر عبد العزيز عمر : المرجع السابق ، ص ٢٨١ ؛ أحمد أمين : المرجع السابق ، ص ٣٢٧ ؛ الكسندر ميريك برودلي : المرجع السابق ، ص ص ٣٤١ ، ٣٤٢
- Safran, N. : op.cit., P.62. & Marlowe , J. : op.cit., p.197.
- (٢٢٢) طاهر عبد الحكيم : المرجع السابق ، ص ١٥٢ .
- (٢٢٣) عثمان أمين : رائد الفكر المصري الإمام محمد عبده ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ١٩٩٦ ، ص ٢٨ .
- (٢٢٤) هؤلاء نفوا جميعاً إلى بيروت، عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق ، ص ٤٢٣ - ٤٢٥ .
- (٢٢٥) الكسندر شولش : المرجع السابق ، ص ١٠٤ .
- (٢٢٦) محمد عبد الفتاح أبو الفضل : المرجع السابق ، ص ٧٥ .
- (٢٢٧) وفق هذا الإحصاء ، نفى إلى بيروت (٢٩) وسواكن (٣) ومصوع (٢) وغزة (١) والأستانة (٢) وواحد لم تتحدد الجهة التي نفى إليها وهو جاميخان بخوري الهندي عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص ٤٢٣ - ٤٢٥ .

مصر ومؤتمر لوزان أكتوبر ١٩٢٢ - يوليو ١٩٢٣

د. حمادة محمود إسماعيل

أستاذ التاريخ الحديث

كلية الآداب - جامعة بنها

مصر ومؤتمر لوزان

أكتوبر ١٩٢٢ - يوليو ١٩٢٣

تمهيد :

فى نوفمبر ١٩١٩ احتل الحلفاء الآستانة، وفى مايو من العام التالى احتل اليونانيون أزمير. ومن ثم رأى الوطنيون الأتراك أن بلادهم مهددة بالتمزق إذا ما ظلوا ساكتين ينتظرون حكم الحلفاء ، فقد كانت كل الدلائل تشير إلى أن هؤلاء قد أعدوا أنفسهم للإجهاز على تركيا. ومن ثم انبعثت الحركة الوطنية فى الأناضول عقب احتلال أزمير ، وتأسست الجمعية الوطنية (المجلس الوطنى الكبير) فى أنقرة ، التى تولت تنظيم الكفاح المسلح وإدارة دفة الأمور فى البلاد. وقد افتتحت هذه الجمعية فى الثالث والعشرين من أبريل سنة ١٩٢٠ ، وقطعت صلتها بحكومة الآستانة التى كانت موالية للحلفاء مستسلمة لمطالبهم. وبدأ استسلام هذه الحكومة منذ توقيعها فى العاشر من أغسطس سنة ١٩٢٠ معاهدة «سيفر» ، التى لم تعترف بها الجمعية الوطنية واعتبرتها باطلة ونشبت الحرب بين القوات الوطنية التركية والجيش اليونانى الذى كان يلقى المدد من الإنجليز. ونجح الأتراك فى إحراز النصر على اليونانيين فى معركة «أين أون» الأولى (يناير ١٩٢١)، والثانية فى مارس من نفس العام ، ومعركة «سقاريا» فى أغسطس سنة ١٩٢١، ومعركة «دملوبينار» فى أغسطس سنة ١٩٢٢. وفى التاسع من سبتمبر دخل الجيش التركى أزمير ، ومن ثم اضطر اليونانيون إلى عقد الهدنة مع الأتراك فى «موداني» فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٢. وعلى أثر هذه الانتصارات الحاسمة تغير وجه المسألة التركية ، وطلب الأتراك من الحلفاء إعادة النظر فى معاهدة «سيفر» ، فلم ير الحلفاء بداً من أن يقبلوا هذا الطلب واتفقوا مع الحكومة الوطنية التركية على عقد مؤتمر دولى فى «لوزان» بسويسرا لإبرام الصلح مع تركيا وتسوية الحالة فى الشرق الأدنى بشكل عام^(١).

مصر والمؤتمر :

كان لابد من أن يتناول هذا المؤتمر ضمن ما سيتناوله من موضوعات النظر في مصير المسألة المصرية ، والتي هي جزء من المسألة الشرقية . ومن ثم فما أن حُدد موعد عقد المؤتمر في نوفمبر ١٩٢٢^(٢) في لوزان بسويسرا حتى اتجهت الأنظار إلى ضرورة تمثيل مصر فيه للمطالبة باستقلال البلاد والدفاع عن حقوقها .

وقد تزامن انعقاد المؤتمر مع التغيرات التي كانت تمر بها مصر آنذاك ، والتي كانت تتواصل منذ حدوث ثورة الشعب عام ١٩١٩ ، ونعنى بها المفاوضات المباشرة التي دارت بين مصر وإنجلترا (مفاوضات سعد . ملنر) ، وذلك من أجل البحث عن صيغة ترضى المصريين وتروى ظمأهم في الاستقلال ، وترضى في ذات الوقت بريطانيا في عدم تفريطها في كل ما بيدها في مصر . ومن ثم كان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، الذي نص فيه ولأول مرة على الاستقلال وإن كان هذا الاستقلال سوريا . وكان على مصر بعد حصولها على هذا الاستقلال الناقص أن توجد لنفسها دستورا وهيئة نيابية تدير الأمور في البلاد في ظل التطورات الجديدة ، ومن ثم عملت وزارة ثروت باشا الأولى ، التي تولت الحكم بعد يوم واحد فقط من صدور التصريح أي في أول مارس ١٩٢٢^(٣) . على أن تولي قضية إعداد الدستور اهتماما كبيرا . وأن تكون جادة في وضعه واستصدار المرسوم الملكي الخاص به .

غير أن اهتمام الوزارة بهذه القضية الدستورية قد أسخط الملك عليها ، وهو الذي كان يؤيد أن يكون ثروت رئيسا للوزارة بعد عدلي . ويرجع السبب في ذلك إلى أن لجنة الدستور ذهبت بعيدا في تقييدها لسلطات القصر^(٤) . وفي نفس الوقت تحول الإنجليز من تأييدهم للوزارة إلى نفوذ يدهم منها بسبب حوادث الاغتيال التي وقعت لعدد من الموظفين البريطانيين . ثم جاءت قضية تلقيب ملك مصر «بملك مصر والسودان» ، والتي بدأ بحثها في لجنة الدستور

من الأمور التي رفضها الجانب البريطاني ، والتي أُبلغ بها ثروت باشا على أساس أن السودان لا يزال أحد التحفظات الأربعة بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير الذي قبلت به الحكومة المصرية ، بل وقامت عليه الوزارة الثروتية ، إضافة إلى أن اتفاقية ١٨٩٩ الخاصة بالحكم الثنائي في السودان لم تنص على تلقيب «عباس حلمي» بخديو مصر والسودان ، وأنه لو كان الأمر كذلك لأصبح هناك مبرر قوى لتسمية صاحب الجلالة الملك جورج (بملك السودان) أسوة بخديو مصر^(٥).

وفي نفس الوقت تسبب تأليف وزارة ثروت باشا في ظل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ في كونها أصبحت محط انتقاد كل القوى السياسية ، وخاصة الوفد ، الذي ألقت السلطات العسكرية البريطانية القبض على رجاله تحت سمع وبصر حكومة ثروت ، ولم يكن قد مرت فترة طويلة على نفي سعد زغلول (ديسمبر ١٩٢١) إلى جزيرة سيشل^(٦). وتؤكد الوثائق البريطانية أن القصر اتخذ جانب الوفد في معارضته للحكومة ، بل وصل الأمر إلى تقارب محسوس بين العدوين التقليديين ، الوفد والقصر^(٧).

وزاد من مشاعر الغضب تجاه الحكومة ما أشار إليه البعض من لجوء الوزارة الثروتية إلى عدد من الإجراءات التعسفية مثل مصادرة الاجتماعات السياسية المخالفة لها ، مع إباحتها للاجتماعات المؤيدة لها ، وإصدارها تعليمات للصحف بعدم ذكر اسم سعد باشا وزملائه المنفيين في مقالاتها أو أنبائها إلى جانب تعطيل بعض الصحف المناوئة لها^(٨).

على أنه في الوقت الذي كانت تصارع فيه الوزارة من أجل استمرار بقائها في الحكم ، جاءت مسألة مؤتمر لوزان لتضييف مشكلة جديدة إلى كم المشاكل التي كانت تواجهها ، بعد أن أجمعت كل القوى والتجمعات السياسية وغير السياسية على ضرورة تمثيل مصر في هذا المؤتمر لأن ما سيتم فيه من نقاش يمثل فرعاً من جذع القضية المصرية ، خاصة إذا وضعنا في الحسبان إلقاء معاهدة سيفر التي تضمنت بنودها الشيء الكثير عن مصر. وكانت المطالب

المصرية تتركز في إلغاء الجزية التي كانت تدفع للحكومة التركية ، والتي كان قد تقرر بقاءها في معاهدة سيفر ، وإلغاء الاتفاق الخاص بالجنسية الذي تم التصديق عليه في مؤتمر سان ريمو ١٩٢٠ ، فضلا عن إلغاء الامتيازات الأجنبية التي كانت مصر لا تزال تن من وطنيتها^(٩).

وبسبب اللفتة الشديدة على ما يمكن أن تستفيد مصر من المشاركة في مؤتمر لوزان ، ونظرا للحالة الجديدة التي صار عليها وضع البلاد السياسي من جراء تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، بسبب ذلك كان حث الحكومة على طلب حضور المؤتمر وبالإلحاح شديد ، ومن يتابع الصحف المصرية خلال هذه الفترة يلاحظ هذا الإلحاح بشكل واضح .

وقد أخذ هذا الإلحاح أشكالا متعددة ، فقد أشارت بعض الصحف إلى أن الحكومة فوجئت بالمؤتمر بل وفوجئت بأنها مدعوة لحضوره من قبل تركيا وإيطاليا ، وأشارت صحف أخرى إلى أنه يجب على الوزارة أن توضح هل هي التي سعت إلى حضور المؤتمر أم أنها فوجئت بذلك ؟ وهل بريطانيا هي التي اقترحت على مصر ضرورة الاشتراك فيه ؟^(١٠) . وهي أسئلة واستفهامات كان المصريون يبحثون عن إجابة عنها لاستيضاح موقف الحكومة من المشاركة في المؤتمر .

وهناك صحف أخرى ، بدأت تتحدث عن أن الحكومة المصرية اهتمت بالاقتراح الخاص باشتراكها في مؤتمر الصلح بواسطة دار الحماية ، بدليل ما جاء في نص المذكرة التي أرسلتها الحكومة المصرية إلى اللورد اللنبى طالبة منه مخاطبة وزارة الخارجية البريطانية لكي تبلغ طلب مصر حضور المؤتمر إلى الدول المشاركة فيه^(١١).

وبسبب عدم إصدار الحكومة لبيان يحدد بصراحة موقفها من مسألة المشاركة في المؤتمر وما اتخذته من خطوات في سبيل ذلك ، وهو ما طلبته كل القوى السياسية والشعبية . بدأت الصحف تضرب أخماسا في أسداس وتلهث

وراء الحقيقة. فهذه بعض الصحف تقول إن الإنجليز وجهوا الدعوة إلى مصر لحضور المؤتمر ، وبعضها الآخر يقول إن الحكومة المصرية تعد مذكرة لتقديمها إلى المؤتمر ، وأنه تشكل الوفد الذي سيسافر فعلا لحضور المؤتمر برئاسة ثروت باشا وعضوية سيف الله يسرى باشا وكيل وزارة الخارجية ، وعبد الحميد بك بدوى سكرتير مجلس الوزراء ، وأن سفر الوفد سيكون يوم ١٢ أو ١٨ نوفمبر الجارى^(١٢).

وتستمر الصحف فى التكهن بما كان يدور خلف الكواليس ، فبعضها أشار إلى أن الحكومة المصرية لم تصل إليها أية دعوة لحضور المؤتمر على عكس ما قيل ، وأن المفاوضات ما زالت مستمرة بين مصر وبريطانيا حول مسألة تمثيل مصر فى المؤتمر ، بل أفصحت صحف أخرى عن أن بريطانيا لا تميل إلى إجابة طلب مصر فيما يختص باشتراكها فى المؤتمر^(١٣).

وعندما أبحر سيف الله يسرى وكيل وزارة الخارجية المصرية من الإسكندرية اختلقت الصحف حول المهمة المكلف بها ، فبعضها أشار إلى أنه مسافر فى مهمة خاصة لا علاقة لها بمؤتمر لوزان ، وبعضها الآخر ذكرت أنه مسافر لملاج قرينته فى الخارج ، وعليه فهو ليس مكلفا بالسفر إلى أى جهة معينة أو بأى مهمة من قبل الحكومة المصرية ، لذلك لم يرافقه أحد من موظفى الحكومة. ويصل التضارب إلى أقصى مدى عندما تنشر صحيفة الجازيت أن سيف الله يسرى سافر «لمهمة سياسية مرتبطة بالمؤتمر المقبل» ، وأنه ذاهب إلى تركيا لإقناع الكماليين بعدم الاعتراض على تمثيل الحكومة المصرية فى المؤتمر ، فى الوقت الذى بدت فيه نيتهم واضحة فى عدم قبول مشاركة مصر استجابة للاحتجاجات الكثيرة التى أرسلت إليهم. ومعلوم أنه ليس بمصر ممثلون سياسيون بالخارج ، مما حدا بإرسال يسرى باشا لتمهيد الطريق للبعثة المصرية الرسمية التى تقرر إيفادها إلى لوزان^(١٤).

ومع استمرار الحكومة فى عدم إصدار بيان توضح فيه المسألة بشكل يريح

الرأي العام ، كان من الطبيعي أن تستمر الصحف فى سعيها لتقصي الحقائق ، وبعضها نقلا عن وكالة «هافاس» ذكرت أن الحكومة المصرية لها وفد خاص بها فى المؤتمر ، وبعضها الآخر أشارت إلى أن رجال السياسة من البريطانيين والفرنسيين فكروا فى تمثيل المستعمرات الإنجليزية فى مؤتمر لوزان ، وأن مصر سيكون تمثيلها فى هذا المؤتمر بصفتها مستعمرة إنجليزية. كذلك نشرت إحدى الصحف أنه عندما سأل أحد المصريين فى لوزان الجنرال عصمت باشا عن مسلك الحكومة التركية بشأن استقلال مصر رد عليه ردا مبهما تخللته ابتسامة كبيرة أنه من المنتظر الآن تقرير الصلح بين تركيا والحلفاء^(١٥) ، وهو رد يؤكد أن المسألة المصرية تأتى فى المرتبة الثانية بل وربما الثالثة !!

وواقع الحال يؤكد أن الحكومة المصرية حتى موعد عقد المؤتمر فى العشرين من نوفمبر ١٩٩٢ ، وحتى خروجها من الحكم فى التاسع والعشرين من الشهر نفسه ، لم تصدر بيانا حول مسألة الاشتراك فى المؤتمر ، وكان موقفها هذا سببا من أسباب تعرضها للنقد الشديد من قبل القوى السياسية التى كانت أكثر حيوية ، بل لا نبالغ إذا قلنا إن مسألة الاشتراك فى المؤتمر هذه أضافت رصيذا آخر إلى رصيد الأزمات التى تعرضت لها الوزارة من قبل الإنجليز والسراي ، وإن كان قد ثبت لنا أن الحكومة طلبت بالفعل إلى بريطانيا من خلال اللورد اللنبى المشاركة فى المؤتمر ، إلا أن بريطانيا لم ترد على طلب الوزارة بسبب كراهية الإنجليز لها . ولا نجانب الحقيقة إذا قلنا إن بريطانيا تعمدت ذلك لكى تثبت للمصريين أن بيدها مقاليد الأمور ، وأن هذا اليسير الذى أعطته لمصر فى تصريح ٢٨ فبراير ، ونعنى به الاستقلال الصوري ، يمكن أن تمتد إليه يدها فى أية لحظة شاءت .

إذا تركنا موقف الحكومة وانتقلنا إلى القوى السياسية على المسرح السياسى وجدنا أن هذه القوى وقفت ضد الحكومة وناهضتها . وأتاح عدم وضوح موقف الحكومة من مسألة اشتراك مصر فى المؤتمر لهذه القوى الفرصة لإبراز دورها . فإذا بدأنا بالوفد وجدنا أن الصحف التى كانت تؤيده اتخذت من

صفحاتها منبرا للهجوم على الحكومة ، وتتشتر العديد من الرسائل من بعض فئات الشعب التي تؤيد أن الوفد هو الممثل الوحيد لمصر في المؤتمر، وأن الحكومة لا يحق لها هذا التمثيل لأنها لا تستند إلى إرادة شعبية^(١٦).

كما أصدر الوفد من جانبه بيانا في السادس عشر من أكتوبر ١٩٢٢ موقعا من المصري السعدي وحسين القصبى والاميرالاي محمود حلمي وراغب إسكندر حول مسألة الاشتراك في المؤتمر جاء فيه: «سيعقد عما قريب على أثر انتصار الجيوش التركية مؤتمر دولي لتسوية مسائل الشرق الأدنى وإعادة النظر في معاهدة سيفر ، ولما كان في تلك المعاهدة ما هو خاص بمركز مصر، ولما كان لتركيا عليها من سيادة ، وكانت مصر قد حرمتها إنجلترا فيما مضى من حضور مؤتمرات الصلح ، فقد صار من الواجب أن تنتهز الأمة المصرية الفرصة السانحة الآن لتشارك في المؤتمر الجديد ممثلة فيه بمن لا يزالون محل ثقتها ممن وكلتهم للدفاع عن قضيتها وهم الوفد الذي يرأسه سعد زغلول باشا ليحصل على أمرين :

أولا : إقرار الدول بتنازل تركيا عن سيادتها على مصر والسودان وعلى ما كان لها من كافة الحقوق وبخاصة المتعلق منها بحيدة قناة السويس.

ثانيا تسوية مركز بريطانيا إزاء مصر تسوية نهائية على قاعدة جلاء جيوشها عن وادى النيل ، على أن تصادق مصر ممثلة في هيئة بيابية منتخبة على كل ما يتم من اتفاق في هذا الشأن .

ولما كان من مصلحة إنجلترا أن تتفرد دون الدول بحل المسألة المصرية في جوهرها على الوجه الذى صورته رئيس وزرائها في إخطاره للممتلكات الحرة والدول بما تضمنه تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، فقد أذيع أن مخابرات تجرى باسم الوزارة المصرية للموافقة على قبول مصر عضوا في المؤتمر ، وفى هذا كل الخطر لأن معناه . إذا صح . أن إنجلترا تسعى بواسطة مروجي سياستها من المصريين لكى يكون نقل السيادة التركية إلى مصر اسميا ، وأن تظل هي

محتفظة بجوهر السيادة ، وقد يمر زمن طويل قبل أن تسمح الظروف كالتى تعرض الآن بانعقاد المؤتمر القادم ، توجب أن يرتفع فيه صوت مصر منبعثا من قلوب الشعب ، لا مرددا لصدى ما يمليه الإنجليز على السنة من ليس للبلاد فيهم أدنى ثقة.

إن كرامة مصر ومصالحاتها لتحتمان فى هذه الآونة الخطيرة رفع الأحكام العرفية وسائر ما ترتب عليها ليكون للشعب وزعمائه الحرية التامة فى إبداء الرأى نحو مصير البلاد ، ولكيلا تحرم مصر من خدمات أعز أبنائها عليها وأبرهم»^(١٧).

كذلك أرسل المصري السعدي عن الوفد المصري برقية إلى الملك فؤاد الأول جاء فيها :

«صاحب الجلالة ملك مصر والسودان

حاولت السياسة الإنكليزية عبثا حل المسألة المصرية على غير ما يرضى الأمة والحق والإنصاف، وقد انتهزت فرصة حرمان مصر من الاشتراك فى مؤتمرات الصلح السابقة لمحاولة تسوية علاقاتها مع مصر بطريق القوة وتشريد الزعماء وسجنهم .

ولقد سنحت الفرصة الآن بعد انتصار الجيوش التركية لإعادة البحث فى معاهدة سيفر للبت نهائيا فى المسألة المصرية فى مؤتمر الشرق القادم ، فمن الضروري انتهازها باشتراك مصر فيه لإقرار تنازل تركيا عن سيادتها على مصر والسودان وعن سائر حقوقها ، ولتسوية مركز إنجلترا على أساس جلاء جيوشها عن وادى النيل، ولما كانت الوزارة الحالية لا تعبر عن رأى البلاد ولا تمثل أحدا فيها فوجب أن يكون ممثلو مصر فى المؤتمر ممن هم محل ثقتها وهم هيئة الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا .

يا صاحب الجلالة ، لا خير فى حلول لا ترضى بها الأمة ولا مفاوضات تجرى فى ظل الأحكام العرفية ، فيجب أن يكون للأمة حريتها التامة فى تقرير

مصيرها ليتمتع جميع أفرادها وزعمائها المنفيين والمسجونين والمعتقلين بكامل حريتهم في هذا الظرف العصيب ، فالأمة بأسرها تأمل من جلالتم أن تتدخلوا بحكمتم السامية لتحقيق إرادتها .

ولا زلنا المخلصين لعرشكم»^(١٨).

وليس من شك في أن هذين البيانين قد أعطيا دفعة قوية للكثير من فئات الشعب كي تضم صوتها إلى صوت الوفد في أن له الحق وحده في تمثيل مصر في المؤتمر القادم وليست الحكومة ولا غيرها ، ومن ثم وجدنا بين ثايا برقيات التأييد للوفد هجوما على الحكومة وكذا الحزب الوطني الذي كان يتحرك هو الآخر لكي يمثل مصر في المؤتمر^(١٩).

من ناحية أخرى استمرت الصحف الموالية للوفد في الهجوم على الحكومة من خلال ما كانت تنشره من مقالات ، وقد استند كاتبو هذه المقالات في هجومهم على الحكومة على أن رئيسها قد اعترف صراحة بأنها وزارة مؤقتة وأنها لا تستند على التأييد الشعبي^(٢٠).

كذلك انضم الأمير عمر طوسون إلى الأصوات المعارضة للحكومة عندما أشار إلى أن الحكومة إذا كانت قد طلبت فعلا من دار المندوب السامي حضور المؤتمر فإنها « تكون قد أخطأت خطأ ظاهرا وجرت البلاد إلى خطر محقق لأن تمثيلنا بواسطة الإنجليز يؤيد تبعيتنا لهم» ، وأنه من الأجدي أن تعرف الحكومة رأي الأمة وأن ذلك يتم عن طريق أخذ رأي الجمعية التشريعية لأنها الهيئة النيابية الوحيدة التي يجب «الرجوع إليها والأخذ برأيها في هذا الشأن الخطير»^(٢١).

ولكي يكون تحرك الوفد شرعيا فقد نجح الوفديون في تشكيل لجنة أسموها « لجنة تقرير تمثيل مصر في المؤتمر الشرقي » ترأسها حسن حسيب باشا ، وضمت اللجنة إليها الشخصيات السياسية البارزة في القاهرة والإسكندرية والغربية والدقهلية والشرقية والبحيرة والقليوبية والمنوفية والجيزة والفيوم وبنى

سوف والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا ومحافظة القنال . ثم اجتمعت اللجنة المذكورة وانتخبت من بينها لجنة أسموها «اللجنة التنفيذية» وظيفتها السعي في تحقيق بيان الوفد الذي أعلنه بتاريخ السادس عشر من أكتوبر سنة ١٩٢٢ ، والخاص بتمثيل مصر في مؤتمر الشرق ودعوة الأمة إلى الاتحاد لتنفيذ هذه الأمنية ، وأرسلت اللجنة تلغرافات إلى الملك وحكومات أنقرة وإنجلترا وفرنسا وإيطاليا حول مسألة تمثيل مصر ، وأن اللجنة قررت اشتراك مصر في المؤتمر من خلال وفد لها ، وأن الأمة لا تقبل أى تمثيل حكومي لأن الوزارة . على حد قول تلغرافات اللجنة . لا تعبر عن رأى الأمة لارتباطها مع الحكومة الإنجليزية بسياسة منافية للاستقلال الصحيح^(٢٢).

ولم يتوقف الوفد عند هذا الحد بل أرسل تلغرافا إلى رئيس الحكومة الإنجليزية المستر بونارلو قال فيه : «لقد كان للسياسة السيئة التى اتبعتها حكومتكم إزاء مصر فى السنين الأخيرة على الأخص، أكبر الأثر فى الحط من سمعة بريطانيا ولم يكن لها من نتيجة سوى تنمية بذور الحقد والبغضاء بين الشعبين، ولم يمنع بقاء الأحكام العرفية وتعميم طرق الإرهاب من نفي وسجن واعتقال وجلد ومصادرة وتعذيب من فشلها فشلا تاما . وسياسة هذا شأنها ليست مما يشرف إنجلترا ولا هي فى مصلحة أحد . إن الفرصة الآن سانحة لحل المسألة المصرية حلا عادلا نهائيا ، فإن الدول التى اشتركت فيما مضى فى تقرير نظام مصر الدولي ستجتمع قريبا فى مؤتمر لتسوية المسألة الشرقية توجب أن يسمع صوت مصر فيه بواسطة ممثلي الشعب الحقيقيين وهم هيئة الوفد الذى يرأسه زغلول باشا . لقد أصبح استقلال مصر الفعلي من أهم أركان صور السلام فى الشرق الأدنى ، وإذا لم يكن الجلاء بالأمس من جهتكم إلا المحافظة على شرف العهود البريطانية ، فإنه أضحى اليوم ضرورة لا مفر من تحقيقها لأن مصر لن تدعن لغاصبي حريتها واستقلالها»^(٢٣).

كان من الطبيعي ومع هذه التحركات الواعية من قبل الوفد أن تزداد برقيات

ومؤتمرات التأييد له من فئات الشعب المختلفة ، وكان الطلاب والمحامون والعمال، وخاصة نقابة عمال الصنائع اليدوية ، من أبرز الفئات التي أيدته وناصرته^(٢٤). ناهيك عن المقالات المتوالية التي كانت تؤيد الوفد ووجهة نظره وتهاجم من ناحية أخرى حكومة ثروت باشا^(٢٥).

ثم كان القرار المهم للوفد . بعد أن لقي دعما كبيرا من الجماهير . بتشكيل وفد منه لحضور المؤتمر. وكان الوفد مكوناً من حسن حسيب باشا، وعلى بك الشمسي، وسلامة بك ميخائيل، وعبد الحليم البيلي، وحسين بك هلال، وإبراهيم بك راتب، وعطا بك عفيفى ، إلى جانب سكرتارية مكونة من المسيو جورج دومانى وعزيز أنطون المحامى ومحمود بك حسن جازية، وأعلن أن الوفد سيفادر القاهرة إلى الإسكندرية يوم الجمعة ٢ نوفمبر ومنها إلى أوروبا لحضور المؤتمر^(٢٦). وعبر الوفد عن شكره لدعم الأمة له فى بيان أصدره جاء به :

«أبناء وطننا، يتقدم إليكم الوفد المصري بالشكر الجزيل على ما أظهرتموه نحوه من ثقة بالغة وتأييد لمنهجه الخاص بمؤتمر الشرق ويفتبط أشد الاغتياب بتبليبتكم دعوته وتأليف لجنة لمساعدته. ولقد كان الوفد يرقب عن كثب كيف تألفت تلك اللجنة المباركة وكيف سارع نواب الجهات وذوو الرأى إلى الانضمام إليها والعمل معها. لقد تم الآن تكوين الهيئة المسافرة إلى المؤتمر وسيبحر رجالها غدا ليسمعوا باسم سعد صوت مصر فيه وليطلعوا ممثلى الأمم على حقيقة مطالبها ولينبئوا العالم أن أهلها قد أقسموا أن يعيشوا مستقلين أحرارا أو يموتوا كراما»^(٢٧).

من ناحية أخرى أبلغ رجال الوفد فى مصر سعد زغلول فى منفاه فى جزيرة سيشل ، بما كان يدور وكل خطوة كانوا يقدمون عليها وهو ما كان يلقي تأييدا منه^(٢٨). ولكي يسد الوفد الطريق فى وجه الحكومة وغيرها ولكي يكسب لمندوبيه صفة الشرعية ، أرسل تلغرافات إلى رئيس الوزارة الإنجليزية والصحف الإنجليزية ورئيس الوزارة الفرنسية والصحف الفرنسية ورئيس حكومتى إيطاليا

وتركيا ورئيس المؤتمر ، أوضح فيها براءة مصر من أى وفد ترسله الحكومة إلى المؤتمر وأن الوفد هو الذى يمثل مصر ، وأن شعب مصر ينتظر من الدول التى تتشد السلام فى الشرق أن تبت فى المسألة المصرية على أساس جلاء الجيوش الإنجليزية من وادي النيل ، وإلا فكل تسوية للشرق تتجاهل حق مصر لا يمكن أن تؤدى إلى السلم الدائم^(٢٩).

إذا تركنا الوفد وانتقلنا إلى الحزب الوطنى وجدناه قد اتفق مع حزب الوفد فى الهجوم على الحكومة وعدم أحقيتها فى تمثيل مصر فى المؤتمر من خلال وفد يمثل الأمة^(٣٠). وأفردت الصحف الموالية للحزب الوطنى والمتعاطفة معه صفحاتها لبرقيات التأييد للحزب وأحقيته فى تمثيل مصر فى المؤتمر^(٣١).

وفى نفس اليوم الذى عقد فيه الوفد اجتماعه ١٦ أكتوبر ١٩٢٢ وأصدر فى أعقابه البيان الذى سبقت الإشارة إليه ، فى نفس اليوم اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى وبعد المناقشة فى مسألة اشتراك مصر فى مؤتمر الشرق الأدنى قررت اللجنة إصدار بيان جاء فيه: «إن مصالح مصر تقتضي أن تشترك فى مؤتمر الصلح لتصل بذلك إلى إعلان حقوقها وتقريرها ، غير أن الحزب الوطنى يرى أن اشتراك مصر بهيئة غير معتمدة من جانب الأمة ممثلة فى جمعية وطنية لا يحقق ما ترجوه مصر من فوائد ذلك الاشتراك. والحزب الوطنى فى الوقت الذى أيدت فيه الحوادث صدق نظره ، ودعت من لم يكن فى بادئ الأمر على رأيه وأبى نصرة مبادئه وتعاضيد خططه ، يرى أن الوقت الحاضر أكثر ما يكون ملائمة لدعوة الأمة إلى ضم صفوفها وتوحيد كلمتها والعمل على تحقيق مطالبها كاملة غير منقوصة وإقناع جميع الأمم بصحة تلك المطالب. وأنه فى الوقت الذى لا تتمتع فيه الأمة بسيادتها ولا تستطيع فيه إعلان أغراضها ورغباتها لما يحيط بها من وسائل الضغط والإجراءات الاستثنائية ، لا يرى الحزب الوطنى بدا من إفاد مندوبيه لبيان حقيقة الحال فى مطالب الأمة والدفاع عن كامل حقوقها»^(٣٢).

ولكى يحفظ الحزب الوطني لنفسه حق السبق ألف وفدا منه مكون من أحمد لطفى بك وحافظ رمضان بك والأستاذ أحمد وجدي وأحمد خيرى بك والدكتور إسماعيل صدقى بك وسعيد بك طليمات ، وأبحر الوفد من الإسكندرية فى ٢٨ أكتوبر ١٩٢٢ متجها إلى أوروبا لتمثيل مصر فى المؤتمر^(٣٣). ولم تتوقف الصحف الموالية للحزب وكذا الناطقة باسمه من تسجيل برقيات التأييد ، والهجوم على الحكومة من خلال ما كانت تنشره من مقالات^(٣٤).

وفى الوقت الذى وصل فيه وفد الحزب الوطني إلى إيطاليا ، كانت هناك عناصر أخرى من الحزب تتحرك فى بعض الدول الأوروبية حيث ألقى على فهمي كامل - شقيق مصطفى كامل - خطبة أمام اجتماع حضره جمهور كبير فى فندق إمبrial بباريس عرض فيه للمسألة المصرية، وكيف أن كل مصري يدرك تماما أن الواجب المفروض عليه هو السهر على احترام حرية بلاده والعمل لتقرير مبدأ المسئولية والمساعدة على تنظيم السلطة الاقتصادية والجهاد فى سبيل إنقاذ الوطن ، وإلا فإن هناك الخراب والموت. وأشارت الصحف أن المجتمعين قرروا إرسال برقية إلى رؤساء الحكومات والمجالس البرلمانية وكبريات الصحف فى العالم. تقول البرقية : «إن المجتمعين ليدهشون إذ يرون أن مصر والبلاد المحايدة إبان الحرب ، قد لقيت بعد الهدنة معاملة أشد من معاملة البلدان المعادية. فلا مبرر لبقاء الأحكام العرفية فيها . ولما كانت مصالح جميع الدول متكافئة فى مصر ، وكان السودان جزءا لا يمكن فصله عن مصر ، و كل احتلال أجنبي سواء كان عسكريا أو مدنيا خرقا للحقوق الوطنية والدولية ، ولما كانت العلاقات الدولية بين مصر وتركيا لا تزال قائمة ، ولما كانت الحروب الأوروبية الأخيرة قد قامت على مبدأ الدفاع عن العدل وتأييد حقوق الشعوب فى الحرية ، لهذه الأسباب تلقت الجمعية الملتهمة اليوم نظركم إلى مسألة مصر وسودانها هي المسألة التي ينبغي بحثها فى مؤتمر الشرق الأدنى ، ولا بد والحالة هذه من أن يمثل مصر فى ذلك المؤتمر وفد موكل من الأمة المصرية جمعا. ويتحتم أن يتمسك العالم بأسره بإعادة النظر فى

مسألة قناة السويس لتسويتها لأن هذه القناة تفوق أهميتها أهمية الدردنيل ومصر صاحبها بلا شريك»^(٣٥).

وفي نفس الوقت قام حافظ رمضان بإعداد مذكرة أرسلها إلى بعض كبار الساسة الفرنسيين والإيطاليين وغيرهم ، تناول فيها أسباب إصدار إنجلترا تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، ودور مصر في الحرب العظمى وحققها في تقرير مصيرها ، ومركز إنجلترا في مصر ، وكيفية حل المسألة المصرية^(٣٦).

كذلك التقى أعضاء وفد الحزب الوطني بجلال الدين عارف -مندوب أنقرة في روما- وتحادثوا معه حول المسألة المصرية. وتشير المصادر أن مندوبي وفد الحزب الوطني أوضحوا لعارف بك أنه إذا كان من الصعب في الحالة الحاضرة قبولهم رسمياً للتفاوض في المؤتمر ، إلا أن ذلك لا يمنع من أن يكونوا قريبين منه كي يوضحوا للمشاركين فيه حقيقة المسائل التي تعنيهم^(٣٧).

والى جانب ذلك واصل مندوبو وفد الحزب الوطني اتصالاتهم ومساعدتهم لدى حكومة أنقرة لكسب تأييدها لكافة المطالب المصرية ، كذلك رفعوا مذكرة مفصلة إلى الحكومة الفرنسية بسلطوا فيها مطالب الأمة المصرية ، راجين فيها أن تتفاوض حكومتا روما وباريس حول ما جاء بها^(٣٨).

كذلك انتقل على فهمى كامل من باريس إلى روما ليضم صوته إلى صوت مندوبي وفد الحزب الوطني ، وأدلى بحديث إلى جريدة «كوريرا ديتاليا» أشار فيه إلى أن مصر وحدها هي المسئولة عن الدفاع عن قناة السويس التي هي المالكة الوحيدة لها ، وعلاوة على حق ملكيتها فإن حقها مكتسب أيضا بمقتضى المواد الثامنة والتاسعة والعاشر من معاهدة حياد القناة المبرمة في ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨ بين جميع الدول ، وأن المصالح الدولية والعدل والحقوق الشرعية المصرية تتطلب الاستقلال التام لوادي النيل^(٣٩).

بهذه الصورة صار هناك وفدان يتصارعان حول أحقيتهما في تمثيل مصر أمام المؤتمر دون أن يتأكدا من موافقة أعضاء المؤتمر على قبول أي منهما أو

كلاهما .ومن ثم وجد الوفدان أن المصلحة القومية تقتضى اتحادهما . وتؤكد بعض المصادر التي تناولناها أن الشيخ عبد العزيز جاويش كان صاحب فكرة الدعوة إلى اتحاد الوفدين إذ كان أول من دعا إليها عندما نشر مقالا له فى الأخبار حول مسألة تمثيل مصر فى المؤتمر^(٤٠) ، وبدأت بعض الصحف بعدها تردد الدعوة إلى نفس الفكرة^(٤١). ولم يلبث رجال الوفد أن اقتنعوا بتلك الفكرة حين طلبوا من رجال الحزب الوطنى توحيد جهودهما . ولكن رجال الحزب الوطنى - كما نشرت ذلك صحيفة المقطم - رفضوا ذلك الطلب ، وهو ما تصدى له بالتكذيب سكرتير الحزب الوطنى محمد زكى على^(٤٢)، ثم شئ على ذلك أحمد بك لطفى أحد أعضاء الحزب البارزين، عندما سئل عن مسألة العمل المشترك بين الحزبين، فقال بأن «مندوبى الحزب الوطنى لا يتأخرون لحظة عن خدمة مصر وتأييد كل من يعمل لمصلحتها دون نظر إلى أى اعتبار آخر»^(٤٣).

وفيما يبدو أن حزب الوفد حاول أن يلقى فى روع الجماهير قبيل سفر وفد الحزب الوطنى بأن الحزب هو الذى يرفض مسألة توحيد الوفدين ، فقد عادت جريدة المقطم إلى التأكيد بأن رجال الوفد المصرى عرضوا على رجال الحزب الوطنى رغبتهم فى توحيد الوفدين المسافرين للدفاع عن القضية المصرية أثناء انعقاد مؤتمر الشرق «ولكن رجال الحزب الوطنى بقوا على تصميمهم على الانفراد بعملهم» ، وهو اتهام تصدى لنفيه سكرتير الحزب الوطنى ، الذى ذكر أن ما ينشر هو نوع من الدسائس لتفريق الصفوف ودعا إلى جمع كلمة الأمة^(٤٤).

ورغم تكذيب رجال الحزب الوطنى لما يذيعه رجال الوفد ، فإن صحيفة «مصر» نشرت على لسان المصرى السعدى أن الحزب الوطنى أوفد إلى حزب الوفد رسولا فاوض رجال الحزب فى أمر اتفاق الحزب الوطنى مع حزب الوفد . وأن رجال حزب الوفد وافقوا على مطلب رسول الحزب الوطنى ولكن . على حد قول المصرى السعدى . اشترط رجال الوفد أن تبقى الزعامة كما هى لصاحب المعالى سعد باشا زغلول ، وأن الحزب الوطنى قبل ذلك ، إلا أن رجال الوفد لم يسمعوا أى شئ بعد ذلك إلا خبر سفر وفد الحزب الوطنى إلى الإسكندرية^(٤٥).

والمتتبع بدقة لمسألة الاتهامات التي وجهها الوفديون لرجال الحزب الوطني تتبدد أمامه أية شكوك عن مسألة من الذي طلب الاتحاد هل حزب الوفد أم الحزب الوطني ؟ فسياق الأحداث يؤكد أن رجال الوفد حاولوا سحب البساط من تحت أقدام الحزب الوطني ووجهوا إليه هذا الاتهام ، خاصة وأن الحزب الوطني كان سباقا في إعداد وفده عن الوفد بل وفي مسألة السفر ، فقد سبق وفد الحزب الوطني وفد حزب الوفد في السفر إلى أوروبا . أى أن الأمر صار واضحا من أن المسألة دخلت في إطار الصراع على السيطرة على مجريات الأمور: الحزب الوطني من منطلق أنه سباق في العمل الوطني ، وحزب الوفد من زاوية أنه صاحب الشعبية الكبيرة ومفجر ثورة ١٩١٩ .

ومما يؤكد أن رجال الوفد حاولوا تشويه صورة الحزب الوطني حتى بعد سفر الوفدين هذا البيان الذي نشره وفد الحزب الوطني في روما والذي جاء به: «يشيع بعض أعضاء الوفد المصري هنا أننا رفضنا الاتفاق مع وفدهم . إن الساعة عصبية وهي تحتم تضامن جميع المصريين الذين يجب عليهم أن يطرحوا جانبا كل اعتبار شخصي أو حزبي . ونحن نتمسك بأن نصرح للجمهور بأننا كنا دائما في الماضي مستعدون للعمل بالتعاون مع كل جماعة من مواطنينا لتحقيق الميثاق الوطني الآتي:

الاستقلال التام لكل وادي النيل بحدوده القديمة الطبيعية بدون قيد ولا مساس ، واعتبار معاهدة ١٨٩٩ الخاصة بالسودان باطلة كأن لم تكن، وجلاء الجنود البريطانية في الحال عن كل وادي النيل ، ومقاومة كل زعم إنجليزي يرمى إلى إيجاد مركز ممتاز مهما كان شأنه في أي جزء من وادي النيل ، ومقاومة كل محاولة لإجراء مفاوضات مصرية إنجليزية لحل مسألة مصر ، وإحباط كل مسمى إنجليزي يرمى إلى حمل مصر على التصديق على الإجراءات التي اتخذت تحت الأحكام العرفية ، وتحقيق حيدة قناة السويس وفاقا للمبدأ المقرر في مؤتمر الأستانة ، والحصول على تكليف مصر المستقلة بالدفاع عن قناة السويس ، والاستمرار في الاعتراف بالسلطة الدينية للخلافة

الإسلامية»^(٤٦).

ويبدو على الأرجح أن الوفدين رأيا أن من خطل الرأي حضور المؤتمر وهما على هذه الصورة من الانقسام ، وهو ما سوف يؤثر بالقطع على موقف مصر في المؤتمر ، ومن ثم رأيا توحيد جهودهما ففي ١١ نوفمبر أولم مندوبو الحزب الوطني وليمة كبيرة في روما لمندوبي الوفد ، وفي خلالها خطب على فهمي كامل في الحضور حيث امتدح سعد زغلول وتحدث في مسألة اتحاد الأمة ، وهو ما قوبل باستحسان شديد من رجال الوفد وعلى رأسهم سعد زغلول الذي أرسل رسالة إلى علي فهمي كامل شكر فيها الخطوة التي اتخذت نحو توحيد الصفوف^(٤٧).

وكان الحفل السابق هو الخطوة الأولى التي تلتها الخطوة الأكبر في ١٤ نوفمبر عندما أعلن أن الوفدين اتفقا على ما أسموه بصك الاتحاد المقدس الذي وقعته عن الوفد المصري حسن حسيب وحسين هلال وعلي الشمسي وإبراهيم راتب ، وعن وفد الحزب الوطني أحمد لطفي والدكتور إسماعيل صدقي وأحمد وجدي وحافظ رمضان وسعيد طليعات. وجاء في ذلك الصك الذي حرر من نسختين أنه: «بمناسبة اجتماع مؤتمر لوزان ولتوحيد الجهود التي يجب بذلها في سبيل القضية المصرية والدفاع عن أمانى المصريين اجتمع أعضاء وفد الحزب الوطني وأعضاء الوفد المنتدب من قبل الوفد المصري وتبادلوا البرامج التي وضعها كل من الفريقين وبعد قراءتها ومناقشتها قرروا الاتفاق التالي :

المادة الأولى : يجب على الهيئتين عند قيامهما بتنفيذ مهمتهما لدى المؤتمر أن يتبعوا الميثاق الآتي :

١ - الاستقلال التام لكل وادي النيل بدون أي تقييد أو شرط يمس هذا الاستقلال ثم التصريح بأن معاهدة السودان في سنة ١٨٩٩ لاغية .

٢ - جلاء الجنود البريطانية عن كل وادي النيل .

- ٣ - عدم الاعتراف لإنجلترا بأي مركز ممتاز في وادي النيل ومحاربة كل المزاعم التي ترمى إلى ذلك .
- ٤ - مسألة الامتيازات لا يمكن حلها إلا بمفاوضات مباشرة بين مصر والدول ذوات الشأن .
- ٥ - استتكار كل محاولة لمفاوضة مصرية إنجليزية يراد بها إخراج المسألة المصرية من بحث مؤتمر لوزان .
- ٦ - إحباط كل محاولة إنجليزية يراد بها إقرار كل التدابير التي اتخذت تحت الأحكام العرفية .
- ٧ - الاحتفاظ بحيدة قنال السويس طبقا لاتفاقية الأستانة الموضوعة سنة ١٨٨٨، والاعتراف لمصر بحق الدفاع عن هذه الحيدة .
- المادة الثانية : محاربة كل تمثيل لمصر بواسطة الحكومة التي لا تمثل آراء الشعب .

المادة الثالثة : السعى لتمثيل الشعب داخل المؤتمر بواسطة أعضاء البعثتين المتحدتين ، مع المطالبة بإطلاق سراح معالي سعد باشا زغلول لكي يرأس هذه الهيئة لتحقيق الميثاق المتفق عليه.

المادة الرابعة : هذه الهيئة المتحدة المؤلفة من الوفد المنتدب من الوفد المصري ووفد الحزب الوطني تسمى (الوفد المصري)^(٤٨).

وقد أبلغ رجال الوفد سعد زغلول بما تم الاتفاق عليه فجاء رده بالثناء على هذه الخطوة ، لكنه لا يرى فائدة من السعى لدى مؤتمر لوزان وأنه من الأفضل أن يوجهوا جهودهم لتحقيق الأمنى المصرية^(٤٩).

بعد ذلك انتقل الوفد المتحد إلى لوزان ليكون على مقربة من موقع المؤتمر وانتظارا لدعوته حضور جلساته ، ولمزيد من التنسيق تقرر تشكيل لجنة تنفيذية مشتركة من الوفد والحزب الوطني مكونة من سلامة ميخائيل وعلي الشمسي

وعبد الحلم الببلي وحافظ رمضان وأحمد لطفي ، وتم الاتفاق على أن حسن حسيب هو الذى سيوقع نيابة عن سعد زغلول ، كما رفع العلم المصري على فندق «بلاس» ، وفيه اتخذ الوفد المشترك مكتباً صحفياً عهد بإدارته إلى محمد فهمي ، وأن تكون الرسائل البرقية الموقعة بإمضائه هي وحدها ذات الصفة الرسمية^(٥٠).

ونظرة فاحصة إلى مسألة اتحاد الوفدين تؤكد لنا أنه إذا كان الوفد قد وافق على المبادئ والأسس التى جاءت فى الاتفاق - وهى مبادئ قريبة جداً من أفكار الحزب الوطنى إلا أنه - أي الوفد - خرج بنصيب أكبر وقد تمثل ذلك - فى رأينا - فى مسألة تسمية الوفد المتحد باسم «الوفد المصري»، وتقديم أسماء رجال وفد حزب الوفد على رجال الحزب الوطنى فى خاتمة ميثاق الاتفاق وكلها شواهد تؤكد أن كفة الوفد كانت الراجحة ، وهى مسألة أكدت فى ذات الوقت أن الاتفاق لن يدوم طويلاً ، وهو ما سنتعرض له بعد قليل .

على أية حال فقد كانت الخطوة الأولى للوفد المتحد أنه أرسل تلغرافاً إلى المسيو بوانكاريه واللورد كرزون والسناتور موسولينى طلب فيه قبوله فى المؤتمر بصفته الوفد الوحيد الممثل للشعب المصري ، وأن كل تسوية متعلقة بمصر تتم بمعزل عن اشتراكه فى المؤتمر تعد تسوية باطلة لا قيمة لها^(٥١).

ونترك الوفد المتحد يعد نفسه لمسألة حضور المؤتمر وانتظار الدعوة له بذلك ، لنكمل الحديث عن بقية القوى السياسية ذات التأثير على المسرح السياسي المصري. فتشرح لنا مصادر تاريخنا أنه فى الوقت الذى كانت تدور فيه الخلافات حول مسألة تمثيل مصر أمام المؤتمر، كان مولد حزب الأحرار الدستوريين (٣٠ أكتوبر ١٩٢٢)^(٥٢). ففي الخطاب الذى ألقاه عدلي يكن بفندق «شبرد» فى أول اجتماع للجمعية العمومية تعرض فيه لمسألة تمثيل مصر فى المؤتمر عندما أشار إلى أنه يرحب بمشاركة مصر فى مؤتمر الشرق على شرط أن تدعى إليه بالطريقة التى تدعى إليها الدول الأخرى ، وأن تشارك فيه

بصفتها دولة مستقلة تدافع عن حقوقها التي هضمتها معاهدة «سيفر» ، وأن يعترف لها بموجب معاهدة دولية بكل الحقوق اللازمة لدولة مستقلة تامة السيادة .

وبتحليل ذلك الخطاب يبدو جليا أن الأحرار الدستوريين - بهذه الصورة - لا يوافقون على أن تشارك مصر في المؤتمر ما دامت الحكومة الإنجليزية هي الواسطة في هذه المسألة ، وأنه يجب على الحكومة المصرية احترام صوت الأمة والعدول عن خطة الصمت إلى خطة الكلام^(٥٣).

وبصدد ذلك انتقدت صحيفة السياسة اليومية لسان حال حزب الأحرار الدستوريين الخلافات التي حدثت بين القوى السياسية في مصر حول مسألة التمثيل أمام المؤتمر باعتبارها مظهرا غير حضاري وفيها إضعاف لقوة مصر وتهافت لحجتها ، ومصدقا للدعوى التي ما فتئت بعض القوى الأجنبية ترددها بأن مصر لم تتضح بعد نضوج الأمم الرشيدة المستقلة ، وانتقدت الصحيفة وفدى الحزب الوطنى و الوفد بسبب سفرهما لحضور المؤتمر لأنه كان من الأجدى أن يطلب الوفدان من العرش تمثيلهما رسميا فى المؤتمر ، ودعت إلى أن يمثل مصر وفد من جميع الأحزاب حتى يكون التمثيل صحيحا . وعللت الصحيفة أن سبب تردد بريطانيا فى دعوة مصر للمشاركة فى المؤتمر يرجع إلى رغبتها فى أن تحتفظ لنفسها بكل الامتيازات ، وأنها تخشى ما يترتب على اشتراك مصر فى المؤتمر . باعتبارها مركز الشرق . أن الأقطار الشرقية الأخرى ستسير على نهجها فى طلب الاستقلال مثلما حدث وتحركت تلك الأقطار عندما حدثت ثورة ١٩١٩^(٥٤).

وفى نفس الوقت الذي كان فيه حزب الأحرار يناقش مسألة تمثيل مصر فى مؤتمر الشرق أبحر من بور سعيد إلى أوروبا محمود عزمي موفدا من الحزب فى مهمة ترددت بشأنها أقاويل كثيرة ، وثبت بعد ذلك أن ذهب إلى لوزان لموافاة حزب الأحرار الدستوريين بما يدور فى جلسات المؤتمر^(٥٥).

وعلى أثر اتحاد الوفد والحزب الوطني ، هاجمت صحيفة السياسة هذه الخطوة ووصفت هذا الاتحاد بأنه اتحاد تحت رعاية النفوذ التركي ، وأنهما بذلك صارا في يد السياسة التركية تسخرهما لأغراضها ضد السياسة الإنجليزية^(٥٦).

أما الحزب الاشتراكي المصري ، فقد أصدر بياناً عن مسألة تمثيل مصر في المؤتمر جاء فيه أن: «الحزب الاشتراكي المصري بصفته الترجمان الصادق لأمانى الطبقة العاملة في مصر عمالها وفلاحها ، يرى وجوب تمثيل مصر رسمياً في هذا المؤتمر ولا يقر أى مندوب عنها ، إلا إذا كان حائزاً لثقة الشعب التامة ، وواجب الحزب أن يحذر الأمة من الوقوع في الأحبولة التي نصبها الإنكليز فتخرج إنكلترا من المؤتمر وقد كسبت صوت مصر إلى جانبها»^(٥٧).

أما جماعة أصدقاء الواجب . وهى جماعة نشاطها اجتماعى أكثر منه سياسى . فقد قررت لجنتها التنفيذية عدم الموافقة على استهتار الحكومة بإرسال مندوبين لحضور مؤتمر الشرق ، وأنها تلح في تشكيل مؤتمر من سائر هيئات الشعب العاملة يكون له وحده الحق في انتداب الذين يمثلون مصر وتعيين البرنامج الذى يسيرون عليه^(٥٨). وفى ٢٢ أكتوبر من عام ١٩٢٢ أصدرت الجماعة بياناً قالت فيه : «إنه لكي نقتصد في وقتنا الضيق ونسد أبواب الخلافات الحزبية ونحبط مساعى انتصار فكرة تمثيل الحكومة (لمصر) ، فإننا نؤيد غاية التأييد القرارات القائلة بوجوب حصر ممثلى مصر فى هيئة الوفد الذى يرأسه زعيم مصر الجليل سعد زغلول باشا ، ونرجو أن تنفض أيدينا من الخلاف على من يمثلنا كسباً للوقت وضناً بالجهود على الضياع فإن ذلك أجدى على الأمة وفى مصلحة قضيتها»^(٥٩).

وفيما يبدو أن فريقاً من داخل جماعة أصدقاء الواجب لم يعجبه التوجهات نحو حزب الوفد ، لذلك أصدروا بياناً يؤيد الحزب الوطنى ويطلب من رجال الوفد الانضمام إليه^(٦٠). وقد تصدت الجماعة لهذا البيان ونشرت تكذيباً له^(٦١).

وفي نفس الوقت هاجم محمد راضي وكيل الجماعة الحكومة بسبب طلبها من إنجلترا تمثيل مصر في المؤتمر ، وأنها بذلك أعطت لإنجلترا فرصة من أحسن الفرص لمخابرة الدول الأجنبية بصفتها مسيطرة على مصر ، ومؤكداً أن حكومة ثروت باشا هي صنيعة تصريح ٢٨ فبراير، ومن ثم لا يحق لها تمثيل مصر (٦٢).

وفي ذلك الوقت أيضاً لعب المصريون المقيمون في أوروبا دوراً كبيراً في التعبير عن آرائهم حول مشاركة مصر في مؤتمر لوزان. فمن روما كان عبد الحميد سعيد يرسل بعض الصحف المصرية بما أسماه مناورات الخصم حول مسألة تمثيل مصر في المؤتمر. وفي ٢٣ أكتوبر ١٩٢٢ اجتمعت الجالية المصرية في روما برئاسة وقرر المجتمعون عدم الاعتراف بالوفد الحكومي ، وطالبوا ممثلي الشعب المصري أن يوفدوا عنهم وفداً رسمياً للدفاع عن وحدة وادي النيل واستقلاله استقلالاً تاماً (٦٣).

أما عن الجمعية المصرية في «بريطانيا وأيرلندا» فقد بادرت بإرسال تلغرافاً إلى المسيو بوانكاريه والسنينور موسولينى ومصطفى كمال باشا ، أعلنت فيه أن الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول هو وحده الذى يتمتع بحق الإعراب عن مطالب مصر ، وأهاب التلغراف بهم أن يضعوا هذا فى جدول أعمال اليوم الأول للمؤتمر. واستتكر التلغراف «... ألة تمثيل الحكومة فى هذا المؤتمر» (٦٤).

وفي فرنسا قررت الجمعية المصرية فى تولوز «الاحتجاج لدى حكومة أنقرة على انتداب وزارة ثروت باشا لتمثيل مصر فى مؤتمر لوزان ، وشددت على أن الوفد الذى يرأسه سعد زغلول باشا هو وحده صاحب الاختصاص فى تمثيل مصر ، وأن القرارات التى قد تتخذ فى لوزان بغياب سعد زغلول باشا لن ترتبط بها مصر على وجه الإطلاق» (٦٥).

وفى برلين اجتمعت اللجنة العليا للدفاع الوطنى التى شكلها المؤتمر الوطنى

المصري (في أوائل شهر نوفمبر ١٩٢٢)، وانتخبت عبد الحميد سعيد بك رئيسا لها ويحي الدرديري سكرتيرا ، وأصدرت القرارات التالية:

أولا: تعهد اللجنة إلى رئيسها تمثيلها لدى مؤتمر الشرق والدفاع عن استقلال مصر التام بحدودها الدولية المعترف بها .

ثانيا: توجيه الاهتمام إلى توحيد جميع القوى الوطنية طبقا لإرادة الشعب المصري والجاليات المصرية في الخارج من أجل بلوغ تلك الغاية السامية .

ثالثا: مقاومة كل محاولة ترمى إلى الشقاق ، وكل مناورة ترمى إلى عرقلة تنفيذ البرنامج الوطني^(٦٦).

موقف القوى السياسية في مصر أثناء انعقاد المؤتمر:

في العشرين من نوفمبر ١٩٢٢ بدأت جلسات مؤتمر لوزان ، وفي الوقت الذي كان فيه المصريون يحاولون توحيد جهودهم في سبيل تمثيلهم أمامه ، لم يكن قد وصل رد بريطانيا إلى مصر لحضور المؤتمر، وهو ما جعل الصحف المصرية تلهث وراء مسألة هل وصل رد بريطانيا أم لا ، وهي مسألة شغلت الصحف كثيرا^(٦٧) ، وكلما كانت لا تجد أخبارا مؤكدة كانت تشتد أكثر في مهاجمة الحكومة وتتهمها بالتقصير في هذه المسألة^(٦٨). واستمر الحال على ذلك النحو حتى كان خروج وزارة ثروت من الحكم وحلت محلها وزارة توفيق نسيم الثانية في ٢٠ نوفمبر ١٩٢٢^(٦٩). واستبشر الرأي العام خيرا حول مسألة تمثيل مصر في المؤتمر ، ولكن مع استمرار عدم وضوح موقف الحكومة جعل الصحف بمختلف اتجاهاتها تحاول الحصول على المعلومات من هنا أو هناك، أو تسرف في التكهن بما يدور بين الوزارة الجديدة والإنجليز^(٧٠).

وأمام التضارب في الآراء والتكهنات أصدرت وزارة نسيم باشا بيانا جاء فيه: «لا صحة مطلقا لما تنشره بعض الجرائد من أن الوزارة قررت نهائيا عدم الاشتراك في مؤتمر لوزان فالمفاوضات جارية والمسألة لا تزال موضع نظر الحكومات ذات الشأن»^(٧١). وإمعانا في تأكيد أن الحكومة جادة في ذلك سربت

إلى الصحف أخبارا عن اجتماعات تجريها حول هذه المسألة^(٧٢). ولكن ما قدمته الحكومة من تأكيدات لم يوقف النقد الموجه إليها واتهامها بالتقصير ، وأنها لا تقوم بما ينبغى القيام به^(٧٣).

ومع استمرار السياسة غير الواضحة التي اتبعتها الحكومة أو أصرت عليها . رغم كل ما وجه إليها من نقد . لم يكن أمام الصحف إلا أن تستمر في التكهّن فنشرت إحداها ، وهو ما ثبت عدم صحته «أنه أشيع أن رد الحكومة الإنجليزية على الحكومة المصرية قد ورد وأن الوزراء قد اجتمعوا في سراي عابدين للبحث فيه قبل الظهر وظلوا مجتمعين حتى انصرف الموظفون»^(٧٤).

وقد أتاحت بداية جلسات المؤتمر ، وعدم وصول الرد الإنجليزي ، الفرصة للمزيد من التهجم على الحكومة ، بل ودعا البعض إلى أن تكف الحكومة عن الإلحاح على اشتراك مصر في مؤتمر لوزان فمن قبل أغلق مؤتمر فرساي في وجه أساطين السياسة في مصر ، واليوم يفلق مؤتمر لوزان أبوابه هو الآخر أمام وفدين ، وأنه يتعين على مصر أن تواجه الحقائق بشجاعة فلا فائدة في هذا المؤتمر أو غيره ، وعليها أن تنتهج أقوم السبل لحل قضيتها العادلة^(٧٥).

إذا تركنا الحكومة في موقفها غير المحدد، وانتقلنا إلى لوزان وجدنا الصورة جد مختلفة، فقد سبقت إشارتنا إلى أن وفدى الحزب الوطنى والوفد كونا وفدا واحدا، وانتقل الجميع من روما إلى لوزان، ولما لم يفلح الوفد المتحد في الحصول على موافقة لحضور جلسات المؤتمر، قدم مذكرة إلى رئاسة المؤتمر فى ٢١ نوفمبر طلب فيها مشاركته في المؤتمر لشرح مطالب مصر والدفاع عنها^(٧٦).

ولم يكتف أعضاء الوفدين بالمذكرة بل كانوا دائمي الحركة والنشاط يتحدثون مع مندوبى الصحف عن القضية المصرية تارة ومع رجال السياسة البارزين تارة أخرى ، فضلا عن عقد بعض المؤتمرات والحفلات للتعريف بقضية بلادهم وتوصيلها إلى الرأي العام العالمي^(٧٧).

غير أنه لم تكد تمر فترة طويلة على الاتحاد القائم بين الوفد والحزب الوطني - ذلك الاتحاد الذي أثار الإعجاب حقاً - حتى انشقت الصفوف في منتصف ديسمبر ١٩٢٢ . وواقع الحال يؤكد أن ائتلاف الوفدين كانت تحل بساحته المشاكل ، فحتى قبل حدوث الاندماج بين الوفدين بفترة قصيرة نشرت إحدى الصحف أن الخديوى السابق (عباس حلمى الثانى) يشارك في وضع الخطة الوطنية الخاصة بمصر والمؤتمر^(٧٨) ، كما نشرت صحيفة أخرى الدسائس التي تحاك لفصم عرى هذا الاتحاد^(٧٩) . ولم تلبث أن نشرت جريدة السياسة - من خلال مراسلها الخاص في لندن - أن أحد أعضاء الوفد المصرى المتحد أكد له أن اندماج الحزبين قد تم بغير تدخل أحد من الخارج^(٨٠) ، وكان ذلك رداً على ما أثير من أن الخديو عباس كان وراء تلك الخطوة الاتحادية بين الحزبين .

وفي نفس الوقت أرسل مكتب الوفد المصرى في لوزان إلى جريدة التيمس اللندنية تلغرافاً ينفى فيه ما نشرته وكالة رويترز في القاهرة من أن اتحاد الوفدين كان نتيجة لتدخل الخديوى السابق شخصياً حيث قابله وفد من حزب الوفد في تريستا، وأن اتحاد الوفد مع الحزب الوطنى لم يكن راجعاً إلى تدخل أى شخص كان، وإنما كان لمجرد توحيد الجهود أملاً في الدفاع عن الأمانى المصرية أمام مؤتمر الصلح بلوزان^(٨١) . وثنى سعد زغلول في تلغراف أرسله من جبل طارق نفى فيه نفياً قاطعاً أى اتصال حدث بينه وبين الخديوى السابق، وأنه يمقت هذه الدسائس وأنه يخدم بلاده بصفته رجلاً سياسياً ، معلناً ولاءه الحار للأسرة الملكية الحاكمة في مصر ، الملك فؤاد ، وولى عهده الأمير فاروق^(٨٢) .

وحول هذا الموضوع أيضاً نشرت جريدة مصر مقالاً أشار فيه كاتبه إلى أساليب الدس التي تثار حول مسألة اتحاد الوفدين ثم يشير الكاتب إلى ما يثار حول مسألة انشقاق الوفد المتحد، وأن ما ينشر حول هذه المسألة نوع من الفتنة^(٨٣) .

وتصير الأمور واضحة عندما يرسل محمد فهمي رئيس المكتب الصحفي بلوزان رسالة يؤكد فيها أنه تجرى دسائس حول حزب الوفد ، وأنها مناورات يبذلها عمال الإنجليز وأشخاص آخرون لهم مصلحة في ذلك للمساس بسمعة الوفد ورئيسه^(٨٤).

ثم تنشر صحيفة «مصر» تكذيباً حول ما نشر من أن هناك خلافاً بين حافظ رمضان عن الحزب الوطني وحسن حسيب عن الوفد ، وأن كل ما حدث هو أن ثلاثة من أعضاء الحزب الوطني سافروا إلى أنقرة ، وهم حافظ رمضان وأحمد وجدي وإسماعيل صدقي ، لدراسة وبحث المسألة المصرية ، وهو ما فسره البعض على أنه انشقاق في الاتحاد القائم بين الحزبين^(٨٥).

غير أن الأمور لم تلبث أن صارت واضحة جلية عندما نشرت صحيفة «الأخبار» حدوث انشقاق في صفوف الوفد المتحد^(٨٦). وتصير الأمور أكثر وضوحاً عندما ينشر حزب الوفد بيانه حول مسألة الانشقاق الذي حدث فعلاً ، وألقى تبعة ذلك على الحزب الوطني لأنه « استمر بعد حدوث الاتحاد مشتغلاً بأعمال مناقضة لما تم الاتفاق عليه ، وقد سافر ثلاثة من أعضائه إلى أنقرة بغير علم الوفد ». وأصبح بذلك نقض الاتفاق أمراً واقعاً ، ولهذا قرر الوفد أنه استعاد حريته التامة في العمل حتى لا يتحمل مسئولية أعمال مناقضة لتحقيق المطلب الوطني الذي يثابر على الدفاع عنه أمام المؤتمر^(٨٧).

أما الحزب الوطني فقد التقى مراسل الأهرام في لوزان مع أحمد لطفي عضو وفد الحزب الوطني ، وأجرى حديثاً معه تناول فيه أحمد لطفي العلاقة مع حزب الوفد والمراحل التي مرت بها هذه العلاقة وحتى حدوث الانشقاق ، وكيف أن سفر الأعضاء الثلاثة لا يتناقض مع ما تم الاتفاق عليه في روما ، وأن رجال الحزب الوطني ما يزالون يعتبرون أنفسهم مقيدين بهذا الاتفاق ، ثم تناول أحمد لطفي نقطة أخرى أثارت رجال الوفد وهي أنهم وجهوا اللوم لرجال الحزب الوطني لأنهم تكلموا باسم الوفد المصري في لوزان في حفلة الشاي التي أقامها

علي فهمي كامل في فندق سيسل والتي دعا إليها أعضاء وفود الدول وأعيان السويسريين والجنسيات المختلفة الأخرى وممثلي الصحف. وقد تحدث في هذا الحفل كل من علي فهمي كامل وأحمد لطفي وحافظ رمضان حيث تناولوا القضية المصرية ودعوا الدول الممثلة في المؤتمر إلى تأييد المطالب المصرية القائمة على المصالح المشتركة بين مصر والدول الأخرى ، وأن يكون تمثيل مصر في المؤتمر بواسطة الوفد الوطني الذي وكلته الأمة المصرية وأنه لا صفة لأي وفد ترسله الحكومة لتمثيل مصر داخل المؤتمر. وقد أشار أحمد لطفي في حديثه لمراسل الأهرام أن رجال الحزب الوطني لم يكن في نيتهم الحديث، ولكن عندما وجدوا عدد الحضور كبيرا رأوا أنه من الأصوب استغلال هذه الفرصة لاطلاع الحضور على حقائق المسألة المصرية من كل جوانبها ، وأن الذين تحدثوا كانوا يتحدثون باسمهم لا بصفتهم أعضاء الوفد المصري. ثم يواصل مراسل الأهرام حديثه بأنه ذهب إلى رجال حزب الوفد ليستوضح منهم أسباب الانشقاق فألفاهم مستكتمين وأبوا أن يصرحوا بشيء له رغم إلحاحه عليهم على حد قوله^(٨٨).

ورداً على بيان الوفد ، أذاع الحزب الوطني بيانا تعرض فيه لكفاح الحزب ودوره في سبيل القضية المصرية ، « وأن الحزب لا يعمل إلا لخدمة البلاد ، وأنه أعلن مرارا أن مسألة العرش توقع المنافسات الحزبية ، ومع العلم بأن هذه المسألة وهمية لا ظل لها من الحقيقة ، وأنها تستخدم لمحاربة رجال الحزب وإيقاع الخلاف والانقسام بين صفوف الأمة .وعلى ذلك فإن اللجنة الإدارية تجدد إعلانها للأمة والعالم أجمع أن الحزب الوطني يعمل منذ نشأته وسيعمل دائما مستقلا عن كل تأثير خارجي مهما كان مصدره لتحقيق مبادئه ، وأن اللجنة الإدارية تحذر الأمة من تصديق تلك الأراجيف التي يرددها البعض للإيقاع بها ، وهي تترك للتاريخ أمر الحكم على أعمال الحزب وخططه»^(٨٩).

وعلى الرغم من صدور ذلك البيان، فإن ما تحت أيدينا من مصادر تؤكد أنه كانت تدور اتصالات قبل وأثناء وبعد المؤتمر مع الخديوى السابق من قبل رجال

الحزب الوطني، سواء الذين كانوا يسيحون في أوروبا أو متمركزين في مصر، وهي اتصالات لم ينكرها بعض رجال الحزب الوطني ولا الخديو نفسه فيما بعد^(٩٠).

والمأمل لهذه الأحداث المتوالية تتبين الحقيقة أمامه، وهي أن حزب الوفد نصب نفسه من خلال اتحاد الوفدين متحدًا باسم كل المصريين أمام المؤتمر، وحرّم ذلك على رجال الحزب الوطني لتأكيد ريادته للحركة الوطنية وتأكيد قوته أمام هذا المؤتمر الدولي، وإمعانا في مسلسل الإجهاز على الحزب الوطني كان تفجير مسألة علاقة رجال الحزب بالخديوى السابق لتشويه صورة الحزب أمام القصر.

كان من الطبيعي أمام التصدع الذى حدث للوفد المتحد ، أن يعمل كل حزب على طريقته الخاصة . وأخذ الوفد زمام المبادرة عندما رفع تقريراً إلى المؤتمر فى ١٩ ديسمبر أوضح فيه أن إنجلترا هي وحدها الدولة المعارضة لتحقيق الاستقلال الفعلى الناجز. وحل الوفد تصريح ٢٨ فبراير والتحفظات التى جاء بها والتى تجعل هذا الاستقلال وهمياً، ثم بسط التقرير الحالة المالية فى مصر وكيف أن رؤوس الأموال الأجنبية تعيش فى أمان فى بمصر ولا تستهدف لأدنى خطر ، وأنه لا خوف على هذه الأموال متى حصلت مصر على استقلالها ، بل على النقيض فإنه متى تم لمصر استقلالها فإن علاقات مصر المالية والتجارية ستزید مع الدول الأجنبية وهو ما تسعى إنجلترا إلى الحيلولة دونه . وتناول التقرير أيضاً مسألة السودان حيث أثبت أن السودان جزء من مصر ولا يمكن فصله عنها وأنه حيوي لها من جميع الوجوه .

وأهاب الوفد فى تقريره إلى المؤتمر بأن يتلافى الحيف الذى كانت مصر ضحيته ، وأضاف إلى ذلك أنه يستحيل على إنجلترا أن تقدم أية حجة صحيحة مشروعة تبرر بها وضع يديها على مصر ، وليس الاحتلال والحماية والاستقلال فى عرف إنجلترا إلا معنى واحد هو السيطرة الظاهرة أو المستترة . كذلك

تعرض الوفد فى تقريره للتضحيات التى بذلها المصريون خلال الحرب ومنذ عقد الهدنة ، وأن المؤتمر يستطيع أن يعيد السلام فى مصر التى تعد محور السياسة الشرقية ، وأن يضع بذلك حداً نهائياً لحالة لا يقتصر أمرها على أنها مثيرة فى حد ذاتها ، بل يمكن أن ينشأ عنها تأثير لا يستطيع اجتنابه فى الجانب الإفريقي والجانب الآسيوي من البحر الأبيض المتوسط . وطلب الوفد فى تقريره باسم الشعب المصري إقرار المبادئ التالية :

أولاً : الاعتراف بالاستقلال التام لوادي النيل .

ثانياً : جلاء إنجلترا عن الوادي كله .

ثالثاً : حياد قناة السويس ، وأن يعهد إلى مصر المحافظة على حيادها^(٩١) . وبصدد ذلك قدم الوفد مذكرة عن مسألة قناة السويس أبرز فيها ضرورة جلاء الجنود البريطانيين لضمان حيادها ، وأن الحرص على ذلك الحياد يستوجب الاعتراف باستقلال مصر^(٩٢) .

لم يكتف الوفد بذلك بل قام على غرار الحزب الوطنى بإرسال اثنين من أعضائه إلى أنقرة هما عبد الحليم البيلى وإبراهيم بك راتب، و أشار فى البيان الذى أدلى به حول مهمة العضوين بأن الدعوة وجهت إلى الوفد من سفير تركيا فى فرنسا فريد بك وأن الدعوة وصلت إلى الوفد فى روما قبل اتحاده مع مندوبى الحزب الوطنى، وعندما تم الاتحاد أبلغ الوفد ثانياً بالدعوة . إلا أن الوفد رأى أن مهمته أمام المؤتمر توجب عليه أن يؤجل الاستجابة لتلك الدعوة إلى فرصة مناسبة، وأن الفرصة قد حانت حين أعلن عن تأجيل أعمال المؤتمر بسبب أعياد الأوربيين . وأشار بيان الوفد إلى أن الكماليين أقرروا فى دعوتهم هذه بأنهم يريدون أن يوثقوا عرى الوداد بينهم وبين الهيئة التى تمثل الأمة المصرية، وأنهم يسرهم أن تزور أنقرة هيئة من الوفد الذى يرأسه زغلول باشا^(٩٣) .

وقد التقى الوفد فى أنقرة واستقبل بالشخصيات البارزة السياسية وغير السياسية وعلى رأسها الخليفة الجديد ومصطفى كمال أتاتورك، كما التقى

الوفد أيضا مع رجال الصحافة التركية وشرح لهم مهمته في المؤتمر والأدوار التي مرت بها القضية المصرية ومطالب مصر. ورغم كل تحركات الوفد إلا أن رجاله لم يظفروا إلا بوعد من مصطفى كمال بأن الوفد التركي في لوزان سيدافع عن حقوق مصر ، ووعد آخر من حكومة أنقرة بإقامة الصلوات لتحقيق آماني المصريين^(٩٤).

ولم يكن من المتوقع أن يظفر الوفد بأكثر من هذا ، فقد كان اهتمام الأتراك منصب على قضيتهم التي ضحوا من أجلها ونجحوا في إثبات وجودهم ولجني ثمار هذا الانتصار لم يكن أمامهم متسع من الوقت للاهتمام الجدي بقضايا الغير ، بل لعلنا لا نكون مبالغين إذا قلنا إن تركيا كانت تنظر إلى أوروبا أكثر مما تنظر إلى مكان آخر ولم لا ؟ أليس جزء منها يدخل ضمن حدود هذه القارة ؟!

إذا عدنا إلى تحركات حزب الوفد بلوزان ، وجدنا أنه أرسل مذكرة جديدة بتاريخ ٢٨ ديسمبر إلى رؤساء وفود بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ، وقد تعرضت المذكرة لما سبق أن قدمه الوفد للمؤتمر ، وبما أنه لم يتلق أي ردود منه فإنه يرى من واجبه لتنفيذ وكالة الشعب أن يلح لدى المؤتمر حتى يسمع دفاعه وطلباته . وقد أكد الوفد في مذكرته إلى أن السلام لا يمكن تحقيقه في الشرق الأدنى بدون تسوية مسألة مصر التي لا يوجد أي شك في حقها الصريح في الاستقلال الفعلي، لأن روح ومعنى المعاهدات والفرمانات جميعها تؤيد حقها في الاستقلال الذاتي القريب من الاستقلال التام . ولكن الاحتلال البريطاني كان عقبة في تمتع مصر بحق سيادتها ولا تزال هذه العقبة قائمة بالرغم من التصريح البريطاني في فبراير ١٩٢٢ الذي يفرض في الواقع على مصر حماية مقننة . وأن مصر تطالب بالاعتراف بمركزها الدولي باعتبارها دولة حرة، وهذا من شأنه أن يجعل منها عاملا من عوامل السلام في الشرق. كما لفت الوفد في مذكرته نظر المؤتمر إلى المجهود الوطني الذي يزداد قوة يوما بعد يوم منذ سنة ١٩١٨ ضد السياسة البريطانية، أنه لا توجد وزارة يمكنها حكم البلاد لحساب إنجلترا، كما أن نظام الإرهاب الذي تفرضه بريطانيا على

الشعب المصري لا يمكن أن يكون له أثر سوى تقوية الشعور بالكرامة الوطنية. وأن الوفد ليأمل من الدول الداعية لعقد المؤتمر ، أن تقبل طلب قبول المشاركة في المؤتمر من جانب الممثلين الشرعيين لشعب متحد الكلمة ، للمطالبة باعتراف الدول باستقلاله وسيادته^(٩٥).

لم يبد المؤتمر أدنى اهتمام لمذكرات الوفد ، واستمروا في بحث قضاياهم ، ولم يكن أمام الوفد إلا أن يلهث وراء ما يخرج من دهاليز قاعات الاجتماع إذا ما كان فيها من أمور خاصة بمصر^(٩٦). وعندما علم الوفد أن المؤتمر يناقش موضوع الجزية التي تمس مصر، أرسل احتجاجا إلى المؤتمر جاء فيه أن الجزية المصرية لا يمكن مناقشتها في غيبة ممثلي الأمة ، ولا يعقل أن يصدر قرارا في مسألة من المسائل المصرية التي تعتبر كتلة واحدة لا تتجزأ والتي يجب أن تبحث برمتها من أجل إيجاد الحل الذي يستدعيه استقلال البلاد . وأن مصر ستقيم الدليل على حسن نيتها وقوة أوضاعها المالية التي يقول الخبراء أنها على غاية ما يرام ، وأن الوفد ليعلم احتجاجه على كل اتفاق يبرم دون موافقة ممثلي مصر الذين تثق بهم^(٩٧).

وعندما نشرت الصحف الصورة شبه النهائية لمشروع معاهدة الصلح ، لم يجد الوفد أمامه سوى الاحتجاج على ما جاء بذلك المشروع مؤكدا أن النصوص الخاصة بمصر جاءت غامضة لا تعترف صراحة بالاستقلال الفعلي لمصر والسودان ، وأن كل الذي يطلبه الوفد من المؤتمر هو الاعتراف بموجب معاهدة دولية بذلك الاستقلال وتنص صراحة على أن تركيا نزلت نهائيا عن تلك العلاقة السيادية التي كانت تربطها بمصر ، وأن مصر أصبحت وفق الميثاق القومي لحكومة أنقرة حرة في تقرير مصيرها بنفسها. كما تناول الاحتجاج تصريح ٢٨ فبراير وما تقوم به إنجلترا في مصر، وكيف أن مصر تتوافر لها جميع شرائط الاستقلال ، ورغم ذلك تقف إنجلترا في سبيله ، وأن المؤتمر بسبب تجاهله المسألة المصرية ترك أكبر ظلم تاريخي أمرا واقعا. وأنهى الوفد مذكرته الاحتجاجية موضعا بأنه رغم تقلبات الدهر ومصائبه التي حاقت

بالشعب المصري، فإنه سيستمد من يقينه بمصير وطنه قوة يظهر بها حقه في الاستقلال ، ذلك الحق الذي لا يسقط بمضى الزمن^(٩٨).

وقد قام حسيب باشا المصري بتسليم نص مذكرة الاحتجاج إلى عصمت باشا رئيس الوفد التركي في المؤتمر مصحوبا بخطاب يوجه نظره فيه إلى مشروع معاهدة الصلح الذي جاء مناقضا لمصالح مصر ، وأن مصر لديها الثقة المطلقة بأن تركيا وفقا لميثاقها الوطني لا تنزل عن حقوقها إلا لمصلحة الشعب المصري وحده. وقد أكد عصمت باشا عند مقابلته للوفد المصري أنه سيصرح في المؤتمر بما يرضى مصر^(٩٩).

وعندما يفي عصمت باشا بوعده ويعلن أثناء جلسة المؤتمر العامة بأن لمصر الحق في أن تقرر مصيرها طبقا لإرادة شعبها ، عندما يعلن ذلك يبادر الوفد بإرسال كتابا إلى المجتمعين يشير فيه أنه بعد تصريح عصمت باشا تكون تركيا ، وهي الدولة الوحيدة التي لها حقوق في مصر قد تنازلت عن هذه الحقوق للشعب المصري ، وأن مصر والسودان إذن أصبحتا دولة واحدة مستقلة على أتم وجه وأكملة من الوجهة القانونية. وتعرض الكتاب للحجج التي تتذرع بها بريطانيا للبقاء في مصر وكيف أنها كلها حججا باطلة ، وأن بقاء الجنود البريطانيين في وادي النيل هو تهديد مباشر للسلم ومصدر لاضطرابات يمكن أن يكون لها صدى وتأثير في الشرق كله ، وأن المؤتمر المنعقد في لوزان لإعادة السلام لا يبلغ الغاية المقصودة إلا إذا كانت المعاهدة مبنية على صون حقوق الجميع واحترامها ، وأن من الواجبات الأساسية لهذا المؤتمر تلافي كل محاولة ترمي إلى فرض السيطرة الاستعمارية ، وأن تلافي تلك السيطرة هو الوسيلة الوحيدة لإزالة أسباب الاضطرابات والمنازعات ، وأن الشعب المصري يستشهد العالم على الحيف الذي نزل به ، ويحتج مرة أخرى على ما تقوم به إنجلترا من التعدي على سيادته الوطنية^(١٠٠).

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها الوفد إلا أن تلك الجهود برمتها قد

ضرب بها عرض الحائط من قبل المؤتمر ولم يظفر الوفد إلا بتصريح عصمت باشا السابق إشارتنا إليه ، كما لم تثمر الأحاديث التي أدلى بها إلى الصحف أو الخطب التي أقيمت في التجمعات عن أية نتائج إيجابية. والحقيقة أن الوفد بذل كل ما في وسعه ، ومن ثم فلا نستطيع أن نحمله أكثر مما يحتمل إذا طلبنا منه أكثر من ذلك ، فماذا يفعل مع دول كانت تجامل بعضها البعض على حساب حقوق الآخرين !! على أية حال لم يكن أمام الوفد إلا أن يفادر لوزان متجها إلى مصر حيث استقبلته الجماهير استقبالا حافلا^(١٠١).

إذا تركنا الوفد وانتقلنا إلى الحزب الوطني ، فقد سبقت الإشارة إلى أن أحد أسباب الخلاف التي أدت إلى الانشقاق بينه وبين الوفد ، هو سفر بعض رجال الحزب الوطني إلى تركيا للقاء رجال السياسة هناك في محاولة منهم لسحب البساط من تحت أقدام الوفد ، وقد التقى أعضاء الحزب مع حاكم الآستانة وحاكم تراقيا ومع مصطفى كمال ، كما التقوا مع بعض أعضاء الجمعية الوطنية ، ومثلهم مثل الوفد لم يظفروا إلا بحلو الكلام. وتسجل لنا المصادر أن مراسل صحيفة «اللواء المصري» ذكر أنه عندما طلب واحد من أعضاء الحزب الوطني من أحد رجالات الأتراك تعضيد تركيا لمصر في موقفها أمام المؤتمر كان رده بأن هذا «أمر نوده لكم كما تودونه أنتم لأنفسكم ولكن يجب أن تسموا إليه أنتم وتطلبوه ، ونحن نمضدكم ونعاونكم إذا ما أخذ رأينا ، وعليكم بإقناع الدول بحقوقكم ونحن معكم، هذا كل ما يمكننا عمله لكم»^(١٠٢).

وأسوة بالذاكرة التي تقدم بها الوفد إلى المؤتمر في ٢٨ ديسمبر ، قدم الحزب الوطني مذكرة هو الآخر لفت فيها أنظار الدول إلى ضرورة تسوية المسألة المصرية تسوية دولية «لأن هذه المسألة لا تهم الملائق الإنجليزية المصرية فحسب ، وإنما تمس مصالح الدول الواقعة على البحر المتوسط ، وأن وفد الحزب الوطني المصري يطالب باستقلال مصر استقلالاً مطلقاً وتسوية نظامها وفقاً لمبادئ الميثاق الوطني». كما أشارت المذكرة إلى أن سيادة مصر «ليست وليدة منحة من بريطانيا وإنما هي وليدة المماهدات والفرمانات التي

وضعت نظاما خاصا لمصر ، ووليدة إرادة تركيا صاحبة السيادة ، وأن بسط الحماية من جانب إنجلترا وحدها وبدون موافقة مصر عليها لم يغير قط مركز مصر من الوجهة القانونية. وأن تصريح ٢٨ فبراير باطل ولا أثر له لأن مصر لم تطلبه ولم تقبله. وأن وفد الحزب الوطني ليطالب المؤتمر بإعلان استقلال مصر وفسخ الشركة الإنجليزية المصرية الخاصة بالسودان بإعلان بطلان معاهدة سنة ١٨٩٩ مع جلاء الجنود الإنجليزية فورا لأن في بقائها دون مسوغ شرعى مساسا بسيادة مصر وإهانة لكرامة أمة حرة ، وأنه يعارض منح إنجلترا مركزا ممتازا في مصر يمس حريتها القومية وصالح الدول الأخرى ويطالب بالتفاوض مع الدول مباشرة لوضع أسس الصلات الدولية التى تقوم مقام الامتيازات بدون وساطة إنجلترا. كما أبدى وفد الحزب الوطني فى مذكرته اعتراضه على أن تمثيل مصر فى المؤتمر يكون بواسطة ممثلين موفدين من حكومة لا تستمد سلطتها من الأمة المصرية وإنما تستمدها من إنكلترا كما طالبت المذكرة بحياد قناة السويس مع تخويل مصر الحرية حق صيانتها كى لا تكون مصالح الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط مرتبطة بمصالح إنجلترا^(١٠٢).

إذا انتقلنا إلى موقف الأحزاب الأخرى نجد أن حزب الأحرار الدستوريين لم يكن له دور في لوزان ، كما كان الحال بالنسبة لتحركات كل من الوفد والحزب الوطني ، إذ اكتفت حريدة السياسة بإفاد محمود عزمي إلى لوزان لبواقيها بأخبار المؤتمر، وليرسل إليها ما يعن له من ملاحظات وما يقف عليه من أخبار أو معلومات^(١٠٤)، ومن ثم انحصر دوره فى مصر من خلال تعليق صحيفته على ما كانت تتناقله وكالات الأنباء عن جلسات المؤتمر وما يدور فيها . أيضا اختلف دوره عن دور كل من الوفد والحزب الوطني عندما تبني فكرة عدم الاعتماد على تركيا فى حل المسألة المصرية ، وأنه لا توجد دولة تدافع عن مصالح الدول الأخرى. ولكي يدلل الحزب على صدق ما يقول نشر على لسان جلال الدين عارف أثناء حديث الصحفيين معه ومع عصمت باشا قوله أن مصر «لا تزال تابعة لتركيا وليست بالبلد المستقل» ، وشاركه في هذا الرأي فريد بك سفير

تركيا في باريس وعندما قال أيضا بأن سيادة تركيا على مصر موجودة قانونا . وانتقد الحزب بشدة مسألة رغبة تركيا في أن تحمل مصر ديونا تركية كانت تضمنها الجزية وأنه ليس في أية شريعة منصفة أن تتحمل مصر المثقلة بديونها الخاصة هذا العبء عن دولة أخرى . وأن هذا هو ثمن نزول تركيا عن سيادتها علينا . ولم يفت الحزب أن يهاجم الحكومة المصرية بسبب موقفها السلبي من المؤتمر وما يدور فيه ، ودعا إلى رفض ما يتمخض عنه من قرارات تضر بمصالح مصر^(١٠٥).

أما عن الحزب الديمقراطي المصري فقد أعلن في بيان له أثناء انعقاد المؤتمر أن مصر «غير مرتبطة بما قد يعقد بين تركيا وإنجلترا من اتفاقات ولاسيما المتعلقة منها بالديون وبالجزية . وأن الحزب يحتفظ لمصر بجميع حقوقها في عدم الدفع في المستقبل ، كما يوجه نظر جميع الهيئات المصرية إلى ضرورة إعلان رأيها في هذا الموضوع الخطير احتفاظا بحقوق مصر ، ولاجرم أن يفكر الشعب المصري من الآن في نتائج الأعباء المالية التي ستلقى على كاهله بسبب اتفاقات يريدون البت فيها دون اشتراك الدولة المصرية ذات الشأن في تحديد تكاليفها»^(١٠٦).

أما المصريون في أوروبا فقد نجحوا في تأكيد دورهم ، فعندما وصل القطار المقل للوفد المصري من ميلانو إلى لوزان كان في استقباله عدد كبير من الطلاب المصريين ومندوبين عن الجمعيات والجانليات المصرية في لوزان وجنيف وبرلين وباريس . وفي نفس الوقت أصدرت الجمعية العمومية للجمعية المصرية بلوزان قرارا بعد الاجتماع الذي عقدته بعدم الاعتراف بأي وفد حكومي يأتي لتمثيل مصر أمام المؤتمر ، والاعتراف بالوفد المتحد لتمثيل مصر ، كما أصدرت ذات الجمعية بيانا عن استقلال مصر السياسي تحدثت فيه عن القضية المصرية وتطوراتها وموقف إنجلترا من هذه القضية^(١٠٧). أما الجمعية المصرية بميونخ فعمدت اجتماعا للبحث فيما يجب اتخاذه إزاء الحالة

السياسية الحاضرة وقررت إرسال برقية إلى عبد الحميد بك سعيد رئيس لجنة الدفاع الوطنى بروما لينوب عنها فى دعوة جميع الوفود المصرية لتوحيد كلمتها دفاعا عن حقوق مصر، وإيفاد هيئة منها إلى لوزان لمعاونة لجنة الدفاع الوطنى فى تنفيذ برنامجها السياسى ، وشد أزر الهيئة الوطنية المتحدة الممثلة لمصر فى جميع الأعمال التى تلزمها فى تأدية واجبها الوطنى فى أثناء انعقاد المؤتمر، ومقاومة كل من يحاول تفرقة الوحدة الوطنية بكل الوسائل الممكنة^(١٠٨).

كذلك أهابت لجنة الجماعات المصرية بأوروبا المجتمعة فى لوزان ، بالشعب المصرى إلى عدم منح وزارة توفيق نسيم ثقته أو لآى وزارة أخرى مادامت لا تنفذ مبادئ الميثاق القومى الخاص بالاستقلال ، وشاطرتها نفس المشاعر الجمعية المصرية بمونبلييه وزادت عليها بعدم الاعتراف بأى وفد يمثل مصر إلا الوفد الوطنى المصرى الذى يرأسه سعد زغلول^(١٠٩).

ومن فيينا أصدرت الجمعية المصرية هناك بيانا أوضحت فيه أن مؤتمر لوزان فرصة قلما تتكرر وأن على مصر أن تفتتها ، وأنها ضمت مجهودها إلى مجهود الجمعيات المصرية بأوروبا فأرسلت رئيسها وسكرتيرها إلى لوزان للقيام بكل ما من شأنه أن يؤدي إلى أن تقول مصر كلمتها على لسان من أنابتهم للتعبير عنها من رجال الحزب الوطنى والوفد المصرى المتحد ، وأن الجمعية تأمل فى أن تخرج محسر من هذا المؤتمر وقد استطاعت أن تفهم العالم الأوربى أنها مصرة على نيل استقلالها ، وما الاستقلال إلا حق طبيعى للأمم^(١١٠).

غير أنه على أثر انقراط عقد الاتحاد بين الوفدين ، انقسمت هذه الجمعيات ورجالها ما بين مؤيد للوفد ومعارض له^(١١١). ويصل الانقسام إلى ذروته فى خلال إحدى المناقشات السياسية الساخنة بين عبد الحميد سعيد الموالى للحزب الوطنى وبين محمد فهمى سكرتير المكتب الصحفى للوفد ، حين قام الأول بالاعتداء على الثانى فلم يكن من الثانى إلا إبلاغ الشرطة التى اكتفت بترحيل عبد الحميد سعيد من سويسرا^(١١٢).

ورغم هذا الانشطار في صفوف الأشقاء وأصحاب القضية ، فقد رصدت لنا المصادر أنه قبيل حدوث حادثة الاعتداء هذه ، نشرت لجنة الدفاع المصري العليا ببرلين مذكرة بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٢٢ بمناسبة ما أشيع عن مشروع المعاهدة الذي وضعه المؤتمر وما جاء به خاص بمصر. وقد ورد بالمذكرة أن الأغراض الخفية التي ترمى إليها إنجلترا من وراء تقديم مشروع المعاهدة أن تستبقى النظام المؤقت الذي أوجدته في مصر أثناء الحرب ، وأن مصر تحتاج على هذه السياسة احتجاجا شديدا وتحذر الحلفاء من عواقبها ، وكل صلح مع تركيا سيكون لا معنى له ما لم تطرح المسألة المصرية على بساط البحث من أجل الاعتراف باستقلال مصر والسودان استقلالاً تاماً. وأوضحت المذكرة ما سوف يصيب مصالح الدول من خطر إذا بقيت قناة السويس تحت السيطرة البريطانية^(١١٢) ، كما شاركت الجمعية المصرية بالنمسا في الاحتجاج على مسألة تنازل تركيا عن حقوقها في مصر ومسألة الديون وأرسلت تelfرافات بهذا الخصوص إلى عصمت باشا واللورد كرزون وزير الخارجية البريطانية^(١١٣).

على أية حال فقد استمرت جلسات مؤتمر لوزان ولجانته الثلاث التي انبثقت عنه حتى انفضت في ٤ فبراير ١٩٢٣ بسبب رفض المجلس الوطني الكبير مشروع المعاهدة لمخالفته الميثاق الوطني التركي ، وانصب الرفض بصفة خاصة على القسم الخاص بالامتيازات والمسائل الاقتصادية ، وكذا مسألة منح الأجانب بعض الضمانات القضائية^(١١٤).

وفي ٨ مارس ١٩٢٣ قدم عصمت باشا وزير الخارجية التركية ورئيس الوفد التركي اقتراحات إلى الدول المشاركة في المؤتمر. وعلى أثر موافقة الحلفاء على بحث تلك المقترحات أعيد افتتاح المؤتمر في الثالث والعشرين من أبريل ١٩٢٣ ، وبعد مباحثات ومفاوضات وافق المؤتمر على توقيع معاهدة لوزان في ٢٤ يوليو ١٩٢٣^(١١٥).

بعد انتهاء المؤتمر وتوقيع المعاهدة:

فى الفترة ما بين جلسات المؤتمر ورفض الأتراك لبعض بنود مشروع المعاهدة التى عرضت عليهم ، ثم عودة المؤتمر إلى الانعقاد مرة أخرى وانتهاء بإبرام المعاهدة ، لم تتوقف الصحف المصرية بمختلف اتجاهاتها عن انتقاد المادة السابعة عشر من مشروع المعاهدة الخاصة بمسألة الديون العثمانية وضمان الجزية المصرية لتلك الديون ، باعتبارها ظلم واضح على مصر ، وأهابت بحكومة يحيى إبراهيم ، التى تولت الحكم فى مارس ١٩٢٢ ، أن تسعى جاهدة مع الدول ذات الشأن لمناقشة تلك المسألة قبل التوقيع النهائى على المعاهدة ، خاصة وأن ما يثار عن امتناع مصر دفع الديون العثمانية المضمونة بالجزية المصرية سيخلق مشاكل دولية لا حصر لها ، وأنه لا ينبغي أن تتقاعس الحكومة فى هذه المسألة مثلما حدث من الوزارتين السابقتين (وزارة ثروت - وزارة نسيم) حتى لا تتحمل مصر خلال ثلاثين سنة قادمة - وهى المدة الباقية على تمام استهلاك الديون العثمانية - ما يربو على عشرين مليوناً من الجنيهات، إذ هي أولى وأحق بتلك الأموال لإنفاقها فى شئونها الحيوية ، خاصة وأن العلاقة بين مصر وتركيا صارت مبتورة ، كما أن الإنجليز ليس من حقهم فرض مثل تلك الأمور وتقريرها ، وهم الذين اعترفوا باستقلال مصر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . وأهابت الصحف بأن ترفع الحكومة صوتها باسم الأمة معارضة تلك الأمور المالية والاحتجاج عليها^(١١٧).

وعلى نفس منوال الوزارتين السابقتين لم تستجب وزارة يحيى إبراهيم لما أبدته الصحف من انتقادات لمشروع المعاهدة وما سوف يؤدي إليه إقرار المعاهدة من أضرار اقتصادية على مصر . فى الوقت الذى أصر الأتراك فيه على الأخذ بوجهة نظرهم فيما أبدوه من رفض لبعض ما جاء بمشروع المعاهدة، ولم يجد الحلفاء أمامهم إلا الأخذ بوجهة نظر الأتراك. وعلى الرغم من الاحتجاجات المصرية على مشروع المعاهدة فإن تلك الاحتجاجات لم تحل دون التوقيع على المعاهدة فى صورتها النهائية فى الرابع والعشرين من يوليو ١٩٢٢ .

وقد حوت المعاهدة البنود التالية الخاصة بمصر :

المادة ١٧ . يسري مفعول تنازل تركيا على كل حقوقها على مصر والسودان من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

المادة ١٨ . تصبح تركيا محررة من كافة تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية ، وهي القروض المعقودة في سنوات ١٨٥٥ ، ١٨٩١ ، ١٨٩٤ وتصير المدفوعات المصرية السنوية لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءا من مدفوعات الدين المصرى العام ، وتحرر مصر من كافة التعهدات الأخرى المتعلقة بالديون العثمانية .

المادة ١٩ . المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدولة المصرية التى لا تسرى عليها الأحكام الخاصة بالأملاك المنسلخة عن تركيا بمقتضى هذه المعاهدة، ستسوى فيما بعد باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن فى الظروف التى تعينها^(١١٨).

وهكذا ضاعت مجهودات المصريين لتمثيل بلادهم أمام المؤتمر أدراج الرياح ، فلم تمثل مصر لا رسميا ولا شعبيا ، وصار ما جاء بالمعاهدة . على هذه الصورة . شرعيا وأمرا واقعا .

أما عن ردود الفعل المصاحبة لتوقيع معاهدة لوزان ، فيبدو واضحا في انتقادات الصحف المصرية آنذاك ، فقد نشرت صحيفة المحروسة ذات الميول الوفدية مقالا تعرضت فيه للمادة الثامنة عشرة من المعاهدة ، وكيف أن تركيا لم توقع على المعاهدة إلا بعد أن أيقنت أن هناك دولة تضمن لها إنفاذ هذه المادة وإلزام مصر بسداد تلك الديون ، وأن هذه الدولة هى بريطانيا التى ادعت لنفسها حق النطق باسم مصر، وهى مسألة تؤكد أن الحماية لم تلغ ، وأن تصريح ٢٨ فبراير حول الحماية من حماية سافرة إلى حماية مقنعة^(١١٩).

أما صحيفة «السياسة» . لسان حال حزب الأحرار الدستوريين- فقد أشارت إلى الفرغ المالي الذى فرضته المعاهدة على مصر وكيف أن الدول التى عقدت

المعاهدة كالت بمكيالين فقد ألفت الامتيازات الأجنبية في تركيا ولم تمس ما هو موجود منها في مصر . وأن الفرع المالي أضيف إلى رصيد المصائب الاقتصادية التي حاقت بمصر مثل قانون التضمينات وقانون تعويضات الموظفين الأجانب . واتهمت الجريدة وزارة نسيم صراحة بأنها تلاعبت في مسألة تمثيل مصر أمام المؤتمر تلاعبا معيبا على عكس الوزارة التي سبقتها - وزارة ثروت - التي سعت حثيثا لتمثيل مصر في مؤتمر لوزان ولكنها لم توفق ، أما وزارة يحيى إبراهيم فقد أهملت الموضوع إهمالا تاما على قاعدة أن ما تقرره الدول في غياب مصر لا ترتبط به مصر ولا ترتضيه وغير ملزمة به ، ومن ثم كان التساؤل ماذا ستفعل هذه الحكومة ألتلتزم فتدفع أم لا تلتزم؟^(١٢٠).

ومن جهة أخرى فقد أشادت صحيفة السياسة بهذا النصر الذي أحرزه الأتراك من خلال هذه المعاهدة ، وكيف أنهم رجال حرب أجبروا الدول الكبرى على احترامهم ، خلقوا من الضعف قوة ومن الشتات تجمع ومن الهزائم انتصارات ، ففازوا محاربين كما فازوا مفاوضين^(١٢١).

أما الحزب الوطنى فقد أرسل رئيسه حافظ رمضان من باريس ، احتجاجات إلى برلمانات وحكومات أوروبا وأنقرة بيّن فيها ما آل إليه مركز مصر السياسى بسبب استمرار الاحتلال العسكرى ، وكيف صادرت إنجلترا جميع الحقوق الوطنية الخاصة بسيادة الأمة ، كما أعلن رفض جميع النصوص التى تضمنتها معاهدة لوزان والتى فيها مساس كبير بحقوق الشعب المصرى الذى له وحده حق تقرير مصيره . وأن الشعب المصرى الواثق بالمستقبل الفخور بماضيه المجيد سيحقق بلا شك في يوم ما حرية وادي النيل^(١٢٢).

ومما يثير الاهتمام أكثر مما يبعث على الدهشة أنه في الوقت الذي احتج فيه الحزب الوطنى على المعاهدة ، أرسل أعضاؤه ، ومعهم نخبة كبيرة من المصريين برقيات تهنئة للحكومة التركية بمناسبة توقيع المعاهدة، وما أحرزته تركيا من نصر كبير .

ومن باريس أرسل أمير الشعراء أحمد شوقي في نفس يوم توقيع المعاهدة قصيدة شعرية أشاد فيها بانتصار الأتراك في الحرب والسلام جاء في مطلعها :

الله أكبر كم في الفتح من عجب يا خالد الترك جدد خالد العرب
صلح عزيز على حرب مظفرة السيف في غمده والحق في النصب^(١٢٢)

وهكذا امتزجت مشاعر الفضب من قرارات المؤتمر الخاصة بمصر بمشاعر الفرح بما أحرزه الأتراك من انتصار لتشكل تلك المشاعر جزءاً من الحياة السياسية المصرية آنذاك .

خاتمة :

من خلال ما أوردناه في هذه الدراسة يمكن إيجاز ما توصلنا إليه من حقائق على النحو التالي :

. أن حكومة عبد الخالق ثروت سعت لدى بريطانيا في محاولة منها لتمثيل مصر في المؤتمر ، إلا أن بريطانيا راوغت رغبة منها في عدم منح المصريين فرصة لإثبات وجودهم ، ولكي تثبت لهم أن ما أعطته لهم من استقلال ناقص ، يمكنها أن تجور عليه في أية لحظة وعند أول فرصة تتاح لها .

. إذا كانت وزارة ثروت قد سعت لتمثيل مصر في المؤتمر ، فإن وزارة توفيق نسيم لم تضيف جديداً إلى الخطوات التي قامت بها وزارة ثروت، وزادت على ذلك وزارة يحيى إبراهيم بأن صممت تماماً تجاه هذه المسألة ، وانشغلت بإصدار الدستور وقانون الانتخاب وكذا قانون التضمينات وقانون تمويضات الموظفين الأجانب .

. حاول الوفد استغلال مسألة تمثيل مصر في المؤتمر لينال من الحزب الوطني ، عندما اتهم رجال الوفد قيادات الحزب الوطني بأنهم لا ينفون الاتحاد مع الوفد . وعندما اتحد الوفدان وصارت كفة الوفد هي الراجحة ارتأى رجال الحزب الوطني العمل منفردين ، وهو ما جعل الوفد ينفذ يده من الاتحاد

ويعمل بشكل منفرد ، بعد أن وجه الاتهام لرجال الحزب الوطنى بأن لهم صلات بالخدوى السابق «عباس حلمي الثاني» .

. تقع تبعة الانشقاق الذى حدث بين الوفدين إلى أنهما ذهبا إلى المؤتمر وقد حملا معهما إمكانية استمرار الصراع بينهما على تصدر العمل الوطنى ومن ثم كان التصدع.

. أتاح موقف حكومات ثروت ونسيم ويحيى إبراهيم من مسألة تمثيل مصر في المؤتمر الفرصة للأحزاب السياسية ، وكذا التجمعات غير السياسية والجماهير الشعبية لإبراز دورها الوطنى .

. إن مؤتمر لوزان وما تمخض عنه من قرارات صدرت فى حق مصر وفى غيبتها ، كان نموذجا صارخا لعدم مراعاة الدول الكبرى لمشاعر الدول الصغرى، وهو ما جعل المصريين يصابون بالصدمة من جراء ما أصابهم من قراراته المجحفة .

الهوامش

- (١) عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الأول . الطبعة الثانية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ٢٦ . انظر أيضا ، فاضل حسين ، مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٥٨ ، ص ٩ . ١٢ .
- (٢) حدثت بعض التأجيلات للمؤتمر وبعض الخلافات حول تحديد الميعاد النهائي لانعقاده حتى تقرر أن يكون في العشرين من نوفمبر ١٩٢٢ ، انظر الأفكار ١٩ ، ٢٦ / ١٠ / ١٩٢٢ . الأخبار ٩ ، ١٤ ، ١٥ / ١١ / ١٩٢٢ ، وقد وافقت تركيا على أن تكون لوزان مقرا للمؤتمر ، انظر اللواء المصري ١ / ١١ / ١٩٢٢ م .
- (٣) يونان لبیب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ٢٤١ .
- (٤) المرجع السابق ، ص ٢٤٨ ، وعن الأسباب الأخرى لسخط القصر ، انظر المرجع نفسه ص ٢٤٨ - ٢٤٩ . ومن المعروف أن اللجنة التي ألفت لوضع الدستور في عهد وزارة ثروت قد أتمت مهمتها ورفعت مشروع الدستور إلى ثروت باشا في ٢١ أكتوبر ١٩٢٢ ، ولكن استقالة الوزارة الثروتية حالت دون صدور الدستور في عهدها ، انظر : الرافعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٤ .
- (٥) المرجع السابق ، ص ٢٤٧ ، وعن حوادث الاعتداء التي وقعت على بعض البريطانيين ، انظر ، الرافعي ، المرجع المذكور ، ص ٦٦ .
- (٦) الرافعي ، المرجع المذكور ، ص ٦٦ .
- (٧) F.O 407/195 No. 30. Allenby to Curzon, Oct 15 1922 Desp No 836 .
- (٨) الرافعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٧ - ٦٨ .
- (٩) مصر ١٥ / ١٠ / ١٩٢٢ ، انظر مقال «مصر في مؤتمر الصلح» بدون توقيع .
- (١٠) نفسه ، انظر أيضا عدد ١٥ / ١٠ / ١٩٢٢ ، مقال «لتكلم الوزارة» بدون توقيع .
- (١١) مصر ١٧ / ١٠ / ١٩٢٢ ، عدد ١٨ / ١٠ / ١٩٢٢ ، مقال «سعد باشا في مؤتمر الصلح» بدون توقيع . وعن نص المذكرة ، انظر الأهرام ١٩ / ١٠ / ١٩٢٢ ، مصر ٢١ / ١٠ / ١٩٢٢ Gazette 12/10/1922 ، هذا وقد نشرت صحيفة مصر أنها سألت كبيرا من كبار ولاة الأمور هل ورد رد من الحكومة البريطانية على طلب مصر ؟ فرد بالسلب وهي مسألة تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن الحكومة طلبت فعلا الاشتراك في المؤتمر :
- انظر مصر ٩ / ١١ / ١٩٢٢ ، F O 407/195 NO. 55 Allenby to Curzon, November 6, 1922 Tel. No. 386.
- (١٢) الأفكار ٢٥ / ١٠ / ١٩٢٢ ، اللواء المصري ٢٩ / ١٠ / ١٩٢٢ مقال «تمثيل مصر في مؤتمر لوزان» بقلم أحمد وفيق ، عدد ٣٠ / ١٠ / ١٩٢٢ ، البصير ٣١ / ١٠ / ١٩٢٢ ، مصر ١ / ١١ / ١٩٢٢ ، الأفكار ٢ ، ٣ / ١١ / ١٩٢٢ ، المقطم ٣ / ١١ / ١٩٢٢ ، الأخبار ٢ / ١١ / ١٩٢٢ ، اللواء المصري ٧ / ١١ / ١٩٢٢ ، البصير ٤ / ١١ / ١٩٢٢ ، اللواء المصري ٧ / ١١ / ١٩٢٢ ، المقطم ٧ / ١١ / ١٩٢٢ ، الأفكار ، البصير ١٠ / ١١ / ١٩٢٢ ، Gazette, 10/11/1922 ، مصر

- ١٩٢٢/١١/١٤ . هذا وقد اختلفت الصحف حول الوفد الذي سيسافر هل هو برئاسة ثروت باشا أم عدلي أم إسماعيل صدقي وزير المالية ؟ انظر : مصر ١٩٢٢/١٠/١٧ ، مصر ١٩٢٢/١١/٦ ، الأفكار ١٩٢٢/١١/١٠ ، البصير ١٩٢٢/١١/١٨ .
- (١٣) الأخبار ١٩٢٢/١١/٧ ، مصر ١٩٢٢/١١/٨ ، مقال كل هذا يقال !! «بدون توقيع» ، الأفكار ١٩٢٢/١١/٩ ، اللواء المصري ١٩٢٢/١١/١٢ ، المقطم ١٩٢٢/١١/١٩ ، السياسة ١٩٢٢/١١/٢٣ .
- (١٤) المقطم ١٩٢٢/١١/٩ ، السياسة ١٩٢٢/١١/١٠ ، الأفكار ١٩٢٢/١١/١٢ Gazette, 11/11/1922 ، وتشير الوثائق البريطانية إلى أن سبب اختيار سيف الله يسرى لما له من شهرة واسعة في الدوائر السياسية التركية ، عن ذلك انظر F.O 407/1951 No. 60 Al- lenby to Curzon, November 7, 1922 Tel. No. 389.
- (١٥) البصير ١٩٢٢/١١/١١ ، الأفكار ١٩٢٢/١١/١٩ ، البصير ١٩٢٢/١١/١٥ ومن الملاحظ وقوف بعض الأصوات القليلة إلى جانب الحكومة منادية بأن الحكومة فقط هي التي يجب أن تمثل في المؤتمر ، انظر البصير ١٩٢٢/١١/١٨ ، مقال «بيان لا بد منه .. متى يرشدون» بقلم محمد عبد الهادي عمار ، المقطم ١٩٢٢/١١/٣ مقال «مصر ومؤتمر الشرق» بقلم محمد توفيق السيد أباطة ، مقال «على رسلك يا أستاذ» بتوقيع ك . د . أ. ، المقطم ١٩٢٢/١١/٥ مقال «مصر ومؤتمر الشرق» بتوقيع منصف .
- (١٦) الأفكار ١٩٢٢/١٠/١٦ مقال «بعد حرب الأناضول» بدون توقيع ، عدد ١٩٢٢/١٠/١٧ ، مقال «مصر والمؤتمر» بدون توقيع ، مقال «البيان لا يأتي» بقلم عبد القادر حمزة ، مقال «مؤتمر الشرق» بتوقيع مطلع ، مقال «ما للوزارة لا تتفق حتى مع نفسها» بقلم وديع صليب المعامى .
- (١٧) الأهرام ، الأفكار ١٩٢٢/١٠/١٧ .
- (١٨) البصير ، الأخبار ، الأفكار ١٩٢٢/١٠/١٨ .
- (١٩) الأخبار ، الأفكار ١٩ ، ٢٠ ، ١٩٢٢/١١/٢٢ .
- (٢٠) الأفكار ١٩٢٢/١٠/١٩ ، مقال «مصر والمؤتمر» بقلم عبد القادر حمزة ، عدد ١٩٢٢/١٠/٢٠ مقال «بعد حرب الأناضول» بدون توقيع ، مقال «معرض الأسبوع» بقلم عباس محمود العقاد ، مقال «تمثيل مصر في مؤتمر الشرق» بتوقيع مطلع ، مقال «إذا صح هذا فهو استئذان محض» بقلم عبد القادر حمزة ، البصير ١٩٢٢/١٢/٢٠ مقال «مصر في مؤتمر الشرق القادم» بدون توقيع ، الأفكار ١٩٢٢/١٠/٢٢ ، مقال «سقوط لويد جورج» بقلم عباس محمود العقاد .
- (٢١) المقطم ١٩٢٢/١٠/٢٠ حديث مع الأمير عمر طوسون . وقد نادى البعض أمام تعدد الوفود التي ستذهب إلى المؤتمر إلى أن أنسب شخص توكل إليه هذه المهمة هو الأمير عمر طوسون لأنه بعيد عن الأحزاب ومقرب إلى الجميع ومن الذين تصدوا للعمل الوطني انظر : المقطم ١٩٢٢/١١/٣ مقال «من يمثل مصر» بقلم حسين رافع .
- (٢٢) الأخبار ١٩٢٢/١٠/٢٢ ومن الملاحظ أن اللجنة كانت تضم إليها من حين لآخر من ترى

- أنه يساعد في تنفيذ خطتها ، انظر: الأخبار ٢٣، ٢٦، ٢٧/١٠/١٩٢٢ ، الأفكار ٢٣/١٠/١٩٢٢ ، مصر ٣١/١٠/١٩٢٢ ، المقطم ٢/١١/١٩٢٢ .
- (٢٣) الأخبار، ٢٩/١٠/١٩٢٢ .
- (٢٤) البصير، ٢٣/١٠/١٩٢٢ ، الأخبار، ٢٣، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٣١/١٠، ١/١١/١٩٢٢ ، الأفكار، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨/١٠/١٩٢٢ .
- (٢٥) الأفكار، ٢٨/١٠/١٩٢٢ مقال «إلى مؤتمر الشرق» بقلم عبد القادر حمزة ، عدد ٢٩/١٠/١٩٢٢ مقال «حكومة اللورد اللبني» بقلم الشيخ محمد شاكرو. وقد هاجم البعض رجال حزب الوفد الذين يتحركون على الساحة ، وأن الذي له الحق تمثيل مصر هم الذين نفتهم واعتقلتهم سلطات الاحتلال ، عن ذلك انظر المقطم، ٤/١١/١٩٢٢ مقال «وأذن في مصر بالحق» بقلم طه صديق العبادي .
- (٢٦) الأخبار ، مصر ٢/١١/١٩٢٢ ومما يذكر أنه قد جمعت بعض التبرعات لدعم الوفد المسافر لحضور المؤتمر ، عن ذلك انظر مصر ٢٩/١٠/١٩٢٢ وقد تغلف عن السفر مع الوفد لظروف خاصة به وإن كان لم يلبث أن لحق بالوفد بعد ذلك في أوروبا حسين بك هلال ومحمود بك حسين جازية ، عن ذلك انظر الأخبار ٥٥، ٩/١١/١٩٢٢ ، المقطم ٥/١١/١٩٢٢ .
- (٢٧) الأخبار، ٣/١١/١٩٢٢ ، وقد خرج الأهالي في المحطات من القاهرة إلى الإسكندرية لتوديع الوفد المسافر إلى المؤتمر ، وعن وصف مظاهر التوديع ، انظر المقطم ٤/١١/١٩٢٢ ، الأخبار ٥/١١/١٩٢٢ .
- (٢٨) الأخبار ، المقطم ٨/١١/١٩٢٢ .
- (٢٩) الأخبار، ١٦/١٢/١٩٢٢ ، وقد استمر دعم الوفد من فئات الشعب المختلفة ، انظر: الأخبار ٢، ٦، ٨، ١٢، ١٣/١١/١٩٢٢ ، مصر ٤/١١/١٩٢٢ ، البصير ٥/١١/١٩٢٢ .
- (٣٠) اللواء المصري، ١٥/١٠/١٩٢٢ مقال «تمثيل مصر في مؤتمر الصلح» ، عدد ١٨/١٠/١٩٢٢ ، انظر مقال «حوادث الروم» بقلم أحمد وفيق ٢٢/١٠/١٩٢٢ انظر أيضا مقال «التناقض المدهش» بدون توقيع ، عدد ٢٥/١٠/١٩٢٢ ، ومقال «تمثيل مصر في مؤتمر الشرق» بدون توقيع ، ومقال «مصر ومؤتمر الشرق الأدنى» بقلم الدكتور محبوب ثابت .
- (٣١) البصير ١٩/١٠/١٩٢٢ ، الأخبار ٢٢/١٠/١٩٢٢ .
- (٣٢) الأخبار ، الأهرام ١٧/١٠/١٩٢٢ ، الأفكار ١٨/١٠/١٩٢٢ م .
- (٣٣) الرافعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٩ .
- (٣٤) الأخبار، ٢٩/١٠/١٩٢٢ مقال «الحكومة ومؤتمر الشرق» بقلم أمين الرافعي، اللواء المصري ٢/١١/١٩٢٢ مقال «حديث المجالس» ، الأخبار ٣/١١/١٩٢٢ ، مقال «الحكومة ومؤتمر لوزان» بقلم أمين الرافعي، عدد ٧/١١/١٩٢٢ مقال «تمثيل مصر في مؤتمر الشرق» بقلم أمين الرافعي. وقد سجلت بعض الصحف غير الموالية للحزب الوطني بعض برقيات التأييد للحزب ووفده ، انظر المقطم ١/١١/١٩٢٢ .

- (٣٥) الأخبار ، الأفكار ١٩٢٢/١١/٣ .
- (٣٦) الأهرام، ١٩٢٢/١١/٣ ، مصر ١٩٢٢/١١/١٠ ، اللواء المصري، ١٩٢٢/١١/١٩ .
- (٣٧) الأهرام ، الأفكار ، اللواء المصري ، المقطم، ١٩٢٢/١١/٥ .
- (٣٨) الأهرام، ١٩٢٢/١١/٧ .
- (٣٩) المقطم، ١٩٢٢/١١/٧ ، الأخبار ٩، ١٩٢٢/١١/١٣ ، اللواء المصري، ١٩٢٢/١١/١٢ .
- (٤٠) الأخبار، ١٩٢٢/١٠/٢٠ مقال «مصر وقناة السويس والسودان» .
- (٤١) الأخبار، ٢٣، ١٩٢٢/١٠/٢٧ ، الأفكار ٣٠، ١٩٢٢/١٠/٣٠ .
- (٤٢) المقطم، ٢٨، ١٩٢٢/١٠/٢٩ ، اللواء المصري ٢٨، ١٩٢٢/١٠/٢٨ .
- (٤٣) اللواء المصري، ١٩٢٢/١١/٢٨ .
- (٤٤) المقطم، ١٩٢٢/١٠/٣١ ، الأخبار ٣١، ١٩٢٢/١٠/٣١ .
- (٤٥) مصر، ١٩٢٢/١٠/٣١ وقد تعرض الحزب الوطني لهجمات من بعض الأقلام بسبب ما نشره الوفد ، انظر : المقطم ١٩٢٢/١١/٣ مقال «رجاء للأمة وللحزب الوطني» بقلم محمد غالي فودة ، عدد ١٩٢٢/١١/٤ مقال «تمثيل مصر في مؤتمر الشرق» بقلم محمد نبيه حسن .
- (٤٦) الأخبار ، اللواء المصري ، المقطم ، ١٩٢٢/١١/٥ .
- (٤٧) الأفكار ، مصر ، الأخبار ١٣، ١٩٢٢/١١/١٣ ، المقطم، ١٩٢٢/١١/١٤ .
- (٤٨) الأفكار، ١٧، ١٨، ١٩٢٢/١١/٢٧ ، الأخبار ، المقطم ١٧، ١٩٢٢/١١/١٩ ، اللواء المصري ١٦، ١٩٢٢/١١/١٦ وعن رد فعل اتحاد الوفدين انظر : المقطم ١٨، ١٩٢٢/١١/١٨ مقال «مصر في مؤتمر الشرق» بقلم أحمد يوسف الدجوي ، الأفكار ١٧، ١٩٢٢/١١/١٧ ، مصر ١٧، ١٩٢٢/١١/١٧ مقال «بعد اتحاد الوفدين» بدون توقيع ، الأخبار ٢٠، ١٩٢٢/١١/٢٠ .
- (٤٩) الأخبار ، المقطم ١٩، ١٩٢٢/١١/١٩ .
- (٥٠) والأخبار، ٢١، ١٩٢٢/١١/٢٢ .
- (٥١) الأخبار، ٢١، ١٩٢٢/١١/٢١ .
- (٥٢) أحمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣ ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٥٦ .
- (٥٣) البصير ، مصر ٣١، ١٩٢٢/١٠/٣١ ، مصر ١، ١٩٢٢/١١/١٩ مقال «سياسة الحزب الجديد» بدون توقيع .
- (٥٤) السياسة، ٥، ١٩٢٢/١١/٥ مقال «الوفود المصرية في لوزان» بقلم محمد توفيق دياب ، عدد ١٥، ١٩٢٢/١١/١٥ .
- (٥٥) مصر، ٢، ١٩٢٢/١١/٢ .
- (٥٦) الأفكار، ١٨، ١٩٢٢/١١/١٨ مقال «حادث محزن» .. بقلم عبد القادر حمزة . وقد طلبت بعض الأصوات عقب اتحاد الوفدين بأن يضمنا إلى حظيرتهما حزب الأحرار حتى لا يجد المدو منفذا له وأن يسمى الوفدان بكل الوسائل لكي يحدث هذا الضم ، انظر: الأفكار ١٩، ١٩٢٢/١١/١٩ مقال «للحقيقة والتاريخ» بقلم محمد عبد الهادي عمار.

- (٥٧) البصير، ١٩٢٢/١٠/١٩، الأخبار، الأفكار، ١٩٢٢/١٠/٢٠، مصر، ١٩٢٢/١٠/٢١.
- (٥٨) الأخبار، الأفكار، ١٩٢٢/١٠/١٨.
- (٥٩) الأخبار، ١٩٢٢/١٠/٢٣.
- (٦٠) المقطم، ١٩٢٢/١١/٨.
- (٦١) المقطم، ١٩٢٢/١١/٩.
- (٦٢) الأخبار، ١٩٢٢/١١/٣ مقال «من يمثل مصر في مؤتمر لوزان» بقلم محمد راضي، مصر، ١٩٢٢/١١/٤ مقال «الساعة رهيبة» بقلم محمد راضي. كذلك أصدرت الجماعة بياناً آخر احتجت فيه على الحكومة لإصرارها على تمثيل مصر في المؤتمر، انظر: الأخبار، ١٩٢٢/١١/١٣، وقد باركت الجماعة اتحاد الوفدين، مصر، ١٩٢٢/١١/١٦.
- (٦٣) الأخبار، ١٩٢٢/١١/٢٠، الأفكار، اللواء المصري، ١٩٢٢/١١/٢٥.
- (٦٤) الأفكار، ١٩٢٢/١١/٤، انظر أيضاً صحيفة المورنج بوست التي نشرت مقالا في ٩ نوفمبر بعنوان (استقلال مصر - آراء أمير مصري) كتبه الأمير إبراهيم حلمي هاجم فيه الحكومة وأنه على إنجلترا أن تترك الأمور الداخلية تسوى في مصر دون تدخل منها، وأن الحل الوحيد لمصر هو الاستقلال التام الفعلي وأن تعقد بين البلدين معاهدة تصان بها مصالحهما. انظر الأفكار، ١٩٢٢/١١/١١.
- (٦٥) البصير، ١٩٢٢/١١/١٠، الأفكار، ١٩٢٢/١١/٢٢.
- (٦٦) الأخبار، مصر، ١٩٢٢/١١/٢٠، المقطم، ١٩٢٢/١١/٢١، وقد أرسلت الجمعية المصرية في نانس بفرنسا برقية تهنئة بمناسبة اتحاد الوفدين، انظر: الأفكار، ١٩٢٢/٢/٢٧.
- (٦٧) اللواء المصري، ٢٥، ١٩٢٢/١١/٢٧، الأهرام، ١٩٢٢/١١/٢٧، السياسة، ١٩٢٢/١١/٢٩، المقطم، الأخبار، ١٩٢٢/١١/٣٠.
- (٦٨) الأفكار، ١٩٢٢/١١/٢٣ مقال «مصر ولوزان» بقلم عباس العقاد، المقطم، ١٩٢٢/١١/٢٤ مقال «تمثيل مصر في مؤتمر الشرق الأدنى» بقلم عباس طه، مصر، ١٩٢٢/١١/٢٥ مقال «مصر والمؤتمر» بدون توقيع. ومن الملاحظ أن الوفد كان من أكثر القوى السياسية التي هاجمت الوزارة من خلال التفرافات التي أرسلها إلى الملك وإلى رؤساء إنجلترا وفرنسا وإيطاليا يهاجم فيها الحكومة بسبب مسألة تمثيل مصر في المؤتمر وعدم أحقيتها في ذلك ومن الأجدى السمي لتمثيل مصر شعبيا، انظر: الأخبار، ٢٩، ١٩٢٢/١١/٢٠.
- (٦٩) يونان لبيب رزق، مرجع سبق ذكره ص ٢٥٠.
- (٧٠) انظر على سبيل المثال لا الحصر: اللواء المصري، ١، ١٩٢٢/١٢/٥، ١٩٢٢/١٢/٣١، الأخبار، السياسة، ١٩٢٢/١٢/٣، ٢، ١٩٢٢/١٢/٤، الأفكار، ١٩٢٢/١٢/١٥، مصر، ٧، ١٩٢٢/١٢/٢٥، البصير، ١٩٢٢/١/٣.
- (٧١) الأهرام، ١٩٢٣/١/١١، الأخبار، ١٩٢٣/١/١٤، الإكسبريس، ١٩٢٣/١/١٥، وقد نشرت إحدى الصحف نص الرد البريطاني، انظر النظام، ١٩٢٣/١/١٦.
- (٧٢) الأخبار، ١٩٢٣/١/٥.

(٧٣) السياسة، ١٩٢٢/١٢/٣ مقال «مؤتمر لوزان» بقلم محمد توفيق دياب ، الأفكار ١٩٢٢/١٢/٤ مقال «الوزارة الجديدة» بدون توقيع ، البصير، ١٩٢٢/١٢/٥ تعليق «مصر والمؤتمر» بدون توقيع. النظام، ١٩٢٣/١/١٠ مقال «سياسة الصمت» بقلم أحمد حافظ عوض .

(٧٤) النظام، ١٩٢٣/٢/٤ .

(٧٥) الوطن، ١٩٢٣/١/٢ مقال «مسألة تمثيل مصر في مؤتمر لوزان» بدون توقيع، عدد ١٩٢٣/١/١٠ مقال «هل من مصلحة مصر أن تمثلها تركيا في مؤتمر لوزان» بدون توقيع .

(٧٦) الأخبار، ١٩٢٢/١٢/٢٦، ١٩٢٢/١٢/٦، اللواء المصري، ١١/٢٥، ١٩٢٢/١٢/٦ .

(٧٧) الأفكار، ١٩٢٢/١١/٢٥، ١٩٢٢/١٢/٨، الأخبار، ١٩٢٢/١٢/٨ .

(٧٨) مصر، ١٩٢٢/١١/٢. كذلك تناولت صحيفة المقطم بتحفظ شديد موضوع اتحاد الوفدين ، انظر المقطم، ١٩٢٢/١١/١٧ مقال «اتحاد الوفدين» .

(٦٩) البصير، ١٩٢٢/١١/١٧ تعليق عن «تضارب الآراء» .

(٨٠) السياسة، ١٩٢٢/١١/٢٢ .

(٨١) مصر ، اللواء المصري، ١٩٢٢/١١/٢٢ الأفكار، ١٩٢٢/١١/٢٣ .

(٨٢) مصر ، الأخبار ١٩٢٢/١١/٢٤ .

(٨٣) مصر، ١٩٢٢/١١/٢٧ مقال «مصر ومؤتمر لوزان» .

(٨٤) الأفكار، ١٩٢٢/١٢/١٣ .

(٨٥) مصر، ١٩٢٢/١٢/١٤ .

(٨٦) الأخبار، ١٩٢٢/١٢/١٥ .

(٨٧) اللواء المصري، ١٩٢٢/١٢/١٧ . وقد انتقد اللواء هذا البيان وأن الوفد تسرع في إصداره وأن رجال الحزب الوطني تعودوا الذهاب إلى تركيا وأن الخوض في هذا الشقاق لا يوجد إلا شقاق أكبر يضر بالقضية ، انظر في نفس العدد مقال «بلاغ يؤسف له» .

(٨٨) الأهرام، ١٩٢٢/١٢/١٧ ، وعن وصف هذا الحفل انظر : اللواء المصري، ١٩٢٢/١٢/١٢، مصر، ١٩٢٢/١٢/١١ .

(٨٩) الأفكار ، الأخبار ، اللواء المصري، ١٩٢٢/١٢/١٨، وقد كانت هناك محاولة لرأب الصدع بين الوفد والحزب الوطني وإعادة الوحدة إلى الوفدين بلوزان ، وأن رجال الحزب الوطني هم الذين بدئوا هذه المحاولة التي لم يقدر لها النجاح ، انظر مصر ١٩٢٢/١٢/١٩ .

(٩٠) البصير، ١٩٢٣/٥/٢٢ ، عدد ١٩٢٣/٦/٢٨ .

(٩١) الأفكار، ١٩٢٣/١٢/٣١ .

(٩٢) الرافعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٤ - ٨٥ . ومن الملاحظ أن الوفد لم يكتف بتقديم المذكرات بل كثف من تحركاته وسط تجمعات المصريين في أوروبا وجمعياتهم لجذبهم إلى صفه، انظر الأفكار ، الأخبار، ١٩٢٢/١٢/٣١ .

(٩٣) الأفكار، ١٩٢٢/١٢/٢٢، وكان من المقرر أن يلحق بهما شخصية ثالثة هي مصطفى

- القياتي ولكن تأخر التصريح له بالسفر من الإسكندرية إلى الأستانة مما جعل الوفد يلقي سفره . انظر : الأخبار ١٩٢٢/١٢/٢٧ .
- (٩٤) الأخبار ١٩٢٣/١١/١٨ ، ١٧ ، ١١ ، ١٠ ، ٥ ، ٢ . ولمزيد من التفاصيل عن تحركات الوفد ولقاءاته انظر : الأفكار ١٩٢٣/١/١٤ ، ٨ ، ٧ ، ٢ .
- (٩٥) الأخبار ١٩٢٢/١٢/٣١ .
- (٩٦) عن ذلك انظر لمزيد من التفاصيل : السياسة ١٩٢٣/١/٢١ ، ١٩ ، ١٥ ، النظام ، الأفكار .
- ١٩٢٣/١/٢٨ ، الأخبار ١٩٢٣/١/٢٨ .
- (٩٧) النظام ، ١٩٢٣/١/٢٧ .
- (٩٨) الأخبار ، السياسة ١٩٢٣/٢/١ .
- (٩٩) الأخبار ، ١٩٢٣/٢/١ ، السياسة ١٩٢٣/٢/٢ .
- (١٠٠) الأخبار ، السياسة ، ١٩٢٣/٢/٢ ، الأخبار ١٩٢٣/٢/٣ . وقد قابل عصمت باشا الوفد المصري في ٦ فبراير وشكره حسيب باشا على موقفه والتصريح الذي أدلى به حول موقف بلاده من مصر ، الأخبار ، ١٩٢٣/٢/٨ .
- (١٠١) الأخبار ، ٢١ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٩ ، النظام ٢٥ ، ١٩٢٣/٢/٢٨ .
- (١٠٢) اللواء المصري ، ١٩٢٢/١٢/١٩ ، ١٩٢٣/١/٩ ، الأخبار ١٩٢٢/١٢/٢٧ ، الإكسبريس ١٩٢٣/١/١٥ . مقال «موقف تركيا أمام مصر» .
- (١٠٣) الأفكار ١٩٢٣/١/٢٣ . وقد انتقد الوفد المصري في بيان له موقع باسم حسيب باشا خطوة الحزب الوطني في تقديم مذكرته التي لا فائدة منها وأنه عمل موجب للأسف ومظهر من مظاهر انقسام المصريين أمام المؤتمر . الأخبار ١٩٢٣/١/٢٥ .
- (١٠٤) السياسة ، ١٩٢٢/١١/٢٢ .
- (١٠٥) السياسة ، ١٩٢٣/١/٨ . مقال «حديث اليوم» بقلم محمد توفيق دياب ، عدد ١٩٢٣/١/١٤ ، مقال «مصر ومؤتمر لوزان» بقلم محمد حسين هيكل ، عدد ١٩٢٣/١/١٨ ، مقال «لم لا تمثل مصر في مؤتمر لوزان» بقلم محمد حسين هيكل ، عدد ١٩٢٣/١/٢١ ، مقال «رحم الله المؤتمر» بقلم محمد توفيق دياب ، عدد ١٩٢٣/١/٢٢ ، مقال «ما خلفه مؤتمر لوزان» بقلم محمد حسين هيكل ، عدد ١٩٢٣/٢/٥ ، مقال «لله الأمر من قبل ومن بعد» بقلم محمد توفيق دياب .
- (١٠٦) السياسة ، ١٩٢٢/٥/١٩ .
- (١٠٧) الأفكار ، ٢٢ ، ١٩٢٢/٢/٢٦ .
- (١٠٨) اللواء المصري ، ١٩٢٢/١١/٢٢ .
- (١٠٩) اللواء المصري ، ٣ ، ١٩٢٢/١٢/٦ ، الأخبار ١٩٢٢/١٢/٨ .
- (١١٠) اللواء المصري ، ١٩٢٢/١٢/٧ .
- (١١١) الأخبار ، ١٩٢٢/١٢/١٥ ، اللواء المصري ، ١٩٢٢/١٢/١٦ ، الأفكار ١٧ ، ٢٠ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ١٩٢٢/١٢/٢٩ ، مصر ١٩٢٢/١٢/٢٦ ، النظام ١٩٢٣/١/١١ ، الأخبار ١٩٢٢/١/١١ ، الوطن ١٩٢٣/١/٢٤ .

- (١١٢) الوطن، ١٩٢٣/١/١١، السياسة ١٩٢٣/١/١٢، البصير ١٩٢٣/١/١٧.
- (١١٣) السياسة، ١٩٢٣/١/٤، الأخبار ١٩٢٣/١/١٠، الأفكار ١٩٢٣/١/٢٤.
- (١١٤) الأفكار ١٩٢٣/٢/١٥.
- (١١٥) الأخبار، الأفكار ١٩٢٣/٢/٦.
- (١١٦) فاضل حسين، مرجع سبق ذكره، ص ١٣.
- (١١٧) المحروسة ١٩٢٣/٤/٢٩، مقال «عود إلى تمثيل مصر في مؤتمر لوزان بدون توقيع السياسة ١٩٢٣/٥/٣ مقال «ديون الجزية المصرية» بدون توقيع، المحروسة ١٩٢٣/٥/٦ مقال «لو نظرتم إلى أبعد من موطن أقدامكم» بدون توقيع، السياسة ١٩٢٣/٥/٦ مقال «الديون العثمانية» بقلم إسماعيل صدقي، مصر ١٩٢٣/٥/٧ مقال «مصر في مؤتمر لوزان»، السياسة ١٩٢٣/٥/٧ مقال «خراج مصر»، السياسة ١٩٢٣/٥/١٠ مقال «صمت الحكومة».
- (١١٨) فاضل حسين، مرجع سبق ذكره، ص ١٥، انظر أيضا الرافعي، مرجع سبق ذكره، ص ٨٧ - ٨٨.
- (١١٩) المحروسة، ١٩٢٣/٨/٦ مقال «إنجلترا تقضى على مصر في لوزان» بدون توقيع.
- (١٢٠) السياسة، ١٩٢٣/٨/١٠ مقال «ما أصاب مصر من معاهدة لوزان» بدون توقيع.
- (١٢١) السياسة، ١٩٢٣/٧/١٩، مقال «لله در الأتراك»، عدد ١٩٢٣/٧/٢٦ مقال «إمضاء الصلح في لوزان».
- (١٢٢) مصر، ١٩٢٣/٨/٤، النظام ١٩٢٣/٨/٥.
- (١٢٣) المحروسة، ١٩٢٣/٧/٣٠، مصر ٣٠، ١٩٢٣/٣١، السياسة ١٩٢٣/٨/٦، قصيدة بعنوان «انتصار الترك في الحرب والسياسة»، الأفكار ١٩٢٣/٨/٧.

فلسطين في البرلمان المصري (١٩٣٦ - ١٩٥٢)

د. عبد الواحد النبوي عبد الواحد

فلسطين في البرلمان المصري

(١٩٣٦ - ١٩٥٢)

منذ صدور تصريح بلفور ١٩١٧ وحتى منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين لم يكن لدى الحكومة المصرية رؤية جادة ومحددة إزاء ما يجرى على أرض فلسطين، رغم وجود متغيرات جديدة برزت على الساحة. فالخطر الصهيوني في ازدياد على حدود مصر الشرقية، والتوجهات العربية لدى الشعب المصري صارت في تنامي مستمر: الأمر الذي أوجد تناقضا واضحا وانفصاما بين توجهات الموقف المصري الشعبي والموقف الرسمي ويمكن إرجاع أسباب هذه التوجهات الرسمية المصرية إلى ما يأتي:-

- (١) انفماس الحكومات المصرية المتعاقبة في القضية الوطنية بكل تفاصيلها. ودقائقها لإيجاد حلول لها في وقت تفتت فيه بريطانيا رافضة الوصول إلى صيغ مقبولة للخروج من النفق المظلم لهذه المسألة منذ ١٨٨٢.
- (٢) الاستراتيجية الاستعمارية البريطانية القائمة على تثبيت المستعمرات وجعلها جزراً منعزلة حتى لا يكون في لقاءها نوع من الاتفاق والاتحاد على بريطانيا مما يُعجل برحيلها عن المستعمرات، وهو الأمر الذي كان له أثره على قضايا مصيرية وإطالة أمد الاحتلال.
- (٣) غياب الرؤية الاستراتيجية المميقة للحكومات المصرية إزاء التطورات السريعة والمتلاحقة على الأراضي الفلسطينية منذ أوائل القرن العشرين، والتي تؤثر على أمن مصر القومي، حيث كانت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في تحول مستمر ومتسارع لغير صالح الفلسطينيين.
- (٤) عدم وجود خطط استراتيجية تجاه سيناء وحدود مصر الشرقية خاصة في النواحي الاقتصادية مما زاد البعد عن الشأن الفلسطيني.
- (٥) تأثيرات الوجود الصهيوني في مصر حيث وصل تعداد اليهود في مصر طبقاً لإحصاء عام ١٩٢٧ نحو ٦٣,٥٥٠ نسمة، وقد مارست هذه الجالية اليهودية

نفوذاً كبيراً على شئون مصر الاقتصادية والسياسية من خلال البيوتات اليهودية الكبيرة أمثال «قطاوى، موصيرى، منشة، شيكوريل، سوارس، رولو ساسون» وتلك العائلات كانت على صلات قوية بالملك فؤاد ومن بعده فاروق، وكذلك كبار ساسة مصر أمثال إسماعيل صدقى والنحاس، هذا فضلاً عن توليهم مناصب سياسية أمثال يوسف قطاوى الذى تولى وزارة المالية المصرية أكثر من مرة، كما أصبح منهم أعضاء فى مجلسي الشيوخ والنواب^(١).

على أن الواقع الشعبى المصرى كان آخذاً فى النضج وإدراك الأبعاد الكاملة للحوادث على أرض فلسطين، وهو الأمر الذى تمثل فى ردود أفعال شعبية تلقائية متصاعدة مع تصاعد الأحداث.

أما البرلمان المصرى فمنذ جلساته الأولى فى عام ١٩٢٤ وحتى الجلسات التى أقر فيها معاهدة ١٩٣٦، كان مرآة لتوجهات الحكومات المصرية، وخلت مضابطه من أية رؤية تعبر عن مكانة مصر داخل العالم العربى.

لكن مع حركة الأحداث المتسارعة فى فلسطين وقيام الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦ - ١٩٣٩) تبدل الحال غير الحال، وأصبحت فلسطين فى بؤرة الشعور المصرى الشعبى والبرلمانى، وهو ما انعكس على أعمال البرلمان، فنار ممثلو الأمة المصرية فى مجلسي الشيوخ والنواب مثلاً نار الفلسطينيون فى بلادهم، وامتلئت صفحات المضابط بالأسئلة والاستجابات والتقارير والخطب متناولة كل دقائق القضية الفلسطينية حتى آخر أدوار انعقاد البرلمان المصرى قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

ويمكن تقسيم حال فلسطين فى البرلمان المصرى خلال فترة البحث إلى النقاط الآتية:

- البرلمان المصرى والكفاح الفلسطينى حتى ١٩٤٧ .
- موقف البرلمان المصرى من حرب فلسطين ١٩٤٨ .
- البرلمان المصرى ونتائج حرب ١٩٤٨ حتى ١٩٥٢ .

أولاً: البرلمان المصرى والكفاح الفلسطينى حتى ١٩٤٧

يعد عام ١٩٢٦ تاريخاً فارقاً في المسيرة الوطنية المصرية والمسيرة الوطنية الفلسطينية، فمصر في بدايات هذا العام كانت تبحث عن صيغة لنهاية مرحلة صعبة في تاريخها حكم فيها إسماعيل صدقي البلاد بقسوة شديدة حيث أُلغى دستور ١٩٢٣، ووضع دستورا جديدا عام ١٩٣٠ حد فيه من الحريات وأعطى للسلطة التنفيذية من الحقوق ما جعلها أشبه بالنظم الفاشية التي كانت قد اجتاحت أوروبا في ذلك الوقت .

كما أن مصر في أثناء البحث عن صيغة لنهاية هذه المرحلة تلائم السلطات المتنازعة على الحكم (الملك - الأحزاب - الإنجليز) قبضت روح الملك فؤاد في ٢٨ أبريل ١٩٢٦ نفس الشهر الذي تألفت فيه اللجنة العربية العليا في فلسطين برئاسة الحاج أمين الحسينى مفتى القدس، وهى التى تزعمت الثورة الكبرى في فلسطين منذ ٨ مايو ١٩٢٦، وهو نفس التاريخ الذى اجتمع فيه البرلمان المصرى ليعلن فاروق ملكا على مصر تحت الوصاية.

وفى الوقت الذى كانت (اللجنة الملكية البريطانية) لجنة بيل Peel^(٢) تجوب فلسطين لتهدأ من خواطر أهلها العرب لتحتوى الثورة، كان البرلمان المصرى فى نوفمبر ١٩٢٦ يناقش معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا لتدخل مصر مرحلة جديدة من مراحل الحصول على استقلالها.

إن هذا العام بتطوراته أظهر أن مصر كانت منكبة على تطورات داخلية متسارعة وفاصلة أبعدت الموقف الرسمى عما يحدث فى فلسطين مما جعل ردود الأفعال المصرية الرسمية والبرلمانية غير واضحة لم نراها أو نلمسها فى الأوراق الرسمية للحكومة أو البرلمان الذى كان معطلا منذ عام ١٩٢٤ وحتى أول اجتماع له فى ٨ مايو ١٩٢٦، ثم انفض سريعا فى نفس اليوم بعد تعيين هيئة الوصاية على العرش، حيث إن الملك فاروق لم يكن قد بلغ سن الرشد بعد، ولم يدع البرلمان للانمقاد إلا لدورة قصيرة الزمن ما بين مايو ويوليو ثم فى اجتماع غير عادى فى ٢ نوفمبر ١٩٢٦ لمناقشة معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا.

ربما كانت هذه الأمور سببا لغياب البرلمان المصري طوال عام ١٩٢٦ عن متابعة الحالة في فلسطين رغم الانشغال الكبير في الشارع المصري بما يدور داخل الأراضي الفلسطينية.

وكان من أوائل ردود الأفعال البرلمانية على ما يدور في فلسطين ما تقدم به حمد الباسل (وفدى) عضو مجلس النواب من اقتراح في ٢٠ يوليو ١٩٢٦ وافق عليه مجلس النواب بالإجماع وكان فحواه أن المجلس الموقر يبدى مزيد أسفه للحوادث التي عمت أنحاء فلسطين، ويتوجه بالعطف على الأمة الفلسطينية التي ضحت بأعز أبنائها لتفوز بالحياة الكريمة ويرجو المجلس أن تنتهى هذه الحالة وفقا لمبادئ العدل والإنصاف^(٢).

ولم يكن مجلس الشيوخ ببعيد عن عبارات الأسف تلك فقدم الشيخ عباس الجمل (وفدى) اقتراحاً مماثلاً في ٢٧ يوليو ١٩٢٦ لإبداء المزيد من الأسف^(٣)، وكأن ما يدور في فلسطين وفي الشارع المصري الساخط على المجازر في فلسطين يدور في جزيرة منعزلة عن الحكومة والبرلمان المصريين.

إن هذه الأمور هي التي دفعت بعضو مجلس الشيوخ محمد حسين هيكل (أحرار دستوريين) إلى تقديم استجواب لرئيس الحكومة مصطفى النحاس في ٢٠ يوليو ١٩٢٧ مستفسرا عن موقف الحكومة المصرية مما يحدث في فلسطين من مجازر خاصة وأن لجنة بيل Peel (اللجنة الملكية البريطانية) قد أعلنت توصياتها بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود^(٤).

وأدلى مصطفى النحاس^(٥) ببيان مقتضب أعلن فيه أنه اتصل بالحكومة البريطانية بالوسائل الدبلوماسية، وناقش معها الأمر، وأن فلسطين تتال عنايته واهتمامه وأنه ليس من المصلحة الوطنية أو مصلحة فلسطين جعل هذه الموضوعات محلا للمناقشة^(٦).

هذا البيان الذي ألقاه النحاس باشا أثار التساؤلات والارتباك في توصيف موقف الوفد من الحالة في فلسطين خاصة أنه -النحاس- اجتمع مع السفير

البريطاني معلنا تأييد مصر للشعب الفلسطيني رافضا التقسيم، وأرسل برقية بذلك لقادة فلسطين^(٨)، وهو الأمر الذي زاد من التساؤلات حول موقف الوفد من القضية الفلسطينية باعتباره الحزب الشعبي في مصر حيث كان ينتظر منه خطوات أكثر فاعلية، إلا أنه يبدو أن بنود معاهدة ١٩٢٦، وخاصة المادتين الخامسة والسادسة^(٩) اللتان تدعوان إلى ضرورة التنسيق والانسجام التام بين مصر وبريطانيا في السياسة الخارجية، كانتا عائقا كبيرا أمام تحرك الوفد بحرية.

ولكن مع التطورات المتصاعدة على الأراضي الفلسطينية: تلاحقت الأسئلة والاستفسارات في البرلمان المصري وخاصة من النواب ذوي التوجه الإسلامي والتشدد الوطني أمثال عبد الحميد سعيد، محمد فكري أباطة بالإضافة إلى بعض رجال حزب الحكومة والمعارضة مثل محمود سليمان غنام، وعبد الستار الباسل، وحسين الجندي.

وقام عضوا الوفد في مجلس الشيوخ عبد الستار الباسل، وحسين محمد الجندي في ١٨ مايو ١٩٢٨ بتقديم أسئلة لرئيس الوزارة (محمد محمود)^(١٠) عن المذابح البشرية في فلسطين داعين الحكومة للعمل لوقف تلك المذابح.

وقد جاءت إجابة وزير الخارجية عبد الفتاح يحيى نائبا عن رئيس الوزارة مقدرا آلام الشعب الفلسطيني وتأثر الشعب المصري بذلك، وموضحا أن رئيس الحكومة لا يترك فرصة إلا وينتهزها لإيجاد حل للمسألة بما يرضى شعور عرب فلسطين، وأن لدى البريطانيين استمدادا من شأنه أن يسهل إيجاد حل يرضاه الفلسطينيون والمصريون^(١١).

وعلى العكس مما دار في مجلس الشيوخ، حيث نوقشت الأسئلة بهدوء وترو فإن مجلس النواب كان على قدر من الحماسة والشمول في تناول قضية فلسطين في المجلس، ففي ٢١ مايو ١٩٢٨ سأل محمود أبو رحاب (دستوري) رئيس الوزراء محمد محمود باشا عن ما الذي اعتزمته الوزارة دفاعا عن

فلسطين، وهل اتخذت أى إجراء دبلوماسى نزولا على رغبة الأمة وتقديرا لشعور العالم الإسلامى خاصة وأن فلسطين مشتعلة بالثورة منذ تصريح بلفور ١٩١٧ والحكومة البريطانية ماضية فى تنفيذ سياسة التقسيم الذى سيجمل بجوار مصر دولة صهيونية لها خطرها العظيم على مصر^(١٢).

وقد أجاب رئيس الوزراء بطريقة مطاطة موضحا أن الحكومة تقدر عواطف الشعب، وأنها منذ أن تولت الحكم وهى تعمل بالوسائل الدبلوماسية للوصول لحل يطمئن له أهل فلسطين والعالم العربى، وأنها تواصل السعى مع الدولة الحليفة (بريطانيا) للوصول لهذه الفاية وأن مساعيها الدبلوماسية لن تضيع سدى، وأنها ستبلغ ما ترجوه تحقيقا لمصلحة الجميع^(١٣).

ومع أن هذا الرد لم يبين أى إجراء محدد أو عملى قامت به الحكومة إلا أن مقدم السؤال شكر رئيس الوزارة بل ورجاه مضاعفة الجهود لأن الأمة المصرية والعربية والإسلامية تتطلع إليه لأنه رجل الوطن ورجل السلام.

وفى نفس الجلسة تقدم بسؤال فى نفس الموضوع الشيخ محمد عبد اللطيف دراز (دستورى) طالبا من رئيس الوزارة «اجعة بريطانيا فى سياستها تجاه فلسطين، خاصة وأن النزاع الدموى فيها تزهق فيه أرواح كثيرة نتيجة السياسة الإنجليزية مما يؤثر على علاقة بريطانيا بالشعوب العربية والإسلامية، واستفسر الشيخ عبد اللطيف من رئيس الوزارة عن درجة خطورة قيام دولة صهيونية ملاصقة حدود مصر الشرقية، ولم يجب رئيس الوزارة على السؤال وأحال النائب إلى الإجابة على سؤال محمود أبو رحاب وقنع الشيخ عبد اللطيف بذلك^(١٤).

ومن خلال معرفة الانتماء الحزبى للمضوين المنتمين لحزب الأحرار الدستوريين بزعامة محمد محمود رئيس الحكومة فإنه لا يستبعد أن يكون هناك نوع من التنسيق بين العضوين وبين الحكومة لتقديم أسئلة تتصل بفلسطين ويمكن الإجابة عليها بطريقة لا تضع الحكومة فى حرج مع بريطانيا وتذر بها الرماد فى الميون ويمكن الإحالة إليها إذا ما سأل أو استجوب أحد المعارضين

وهو ما جرى عندما سأل عبد الحميد سعيد (حزب وطني) في نفس الجلسة، عن ما الذي اعتزمته الحكومة لتقوم بالواجب المفروض عليها إزاء ما يحدث في فلسطين من تمكين لليهود والاعتداء على المقدسات وقيام مملكة صهيونية على حدود مصر؟ خاصة وقد استكثرت مصر بجميع هيئاتها والمالين العربى والإسلامى هذه السياسية البريطانية، وقال: «أخشى ما أخشاه أن يتحقق ما توقعناه من نص المعاهدة المتعلق بسياسة مصر الخارجية فيحال بيننا وبين جيراننا وأبناء عمومتنا» ولم يجب رئيس الوزارة وأحال النائب إلى إجابته على سؤال محمود أبو رحاب مما أغضب عبد الحميد سعيد وأعلن أن هذا الموضوع جد خطير وأن فلسطين الممذبة تأكلها النيران أكلاً، وتتناها المصاعب من كل النواحي، وإن إقامة دولة صهيونية على الحدود المصرية خطر يضر بنا سياسياً واقتصادياً، فكان من الواجب أن تكون الحكومة المصرية أسرع الحكومات إلى الأخذ بيد فلسطين بل والدفاع عن مصر نفسها وإلا فقدنا منزلتنا لدى العالمين العربى والإسلامى^(١٥).

وقدم (محمود لطيف بك) سؤالاً فى نفس الموضوع وطلب إجابة صريحة رافضاً الإحالة على إجابة سؤال محمود أبو رحاب طالباً معرفة رأي الحكومة هل تقر مبدأ التقسيم أم لا، بعد أن رفضته الحكومة السابقة (حكومة مصطفى النحاس) وما هو موقف الحكومة من الاعتداءات على المسجد الأقصى فأجاب محمد محمود باختصار «أذكر لحضراتكم أن الحكومة قائمة بواجبها في هذا الموضوع الذي يهمنا جميعاً خير قيام» (تصفيق) وأعلن لطيف أنه غير مقتنع بالإجابة لأنها غير صريحة^(١٦).

ومن القريب إزاء الفليان في فلسطين وردود الأفعال القوية في الشارع المصرى و ما دار فى البرلمان من مناقشات نجد أن وزير الخارجية عبد الفتاح يحيى عند عرض ميزانية وزارة الخارجية فى ٢٠ يوليو ١٩٢٨ يخص فلسطين بمباراة قليلة نصها «وإن الحكومة لترجو أن توفق حكومة حليفتها العظمى إلى إيجاد حل عادل لمشكلة فلسطين تحقق به الدماء ويزول به القلق وتطمئن به

النفوس»^(١٧) نافضاً يد الحكومة المصرية من القضية تاركاً لبريطانيا كل الحرية في التصرف.

ويبدو أن إحساس النواب والشيوخ بأن الحكومة لم تكن تدير معهم على وتيرة واحدة من الاهتمام بقضية فلسطين، خاصة في ظل ما أدركوه من طبيعة تولي الوزارة للحكم، وما تفرضه معاهدة ١٩٢٦ من قيود تحد من حركة الحكومة خارجياً، فقام بعض النواب والشيوخ في مايو ١٩٢٨ بتشكيل «اللجنة البرلمانية المصرية للدفاع عن فلسطين»، وأرسلت هذه اللجنة خطابات إلى عصبة الأمم والسفير البريطاني في مصر والمندوب السامي في فلسطين وملوك الدول العربية تشرح لهم قضية فلسطين داعية لعقد مؤتمر عربي للدفاع عن فلسطين، واستجاب البرلمانيون العرب وعقدت جلسات المؤتمر في أيام ٧-١١ أكتوبر ١٩٢٨، ورغم ظهور موقف واضح للحكومات العربية فإن المؤتمر بقراراته أثار قلقاً بالغاً لدى الصهاينة وبريطانيا، حيث كانت أغلب القرارات وفقاً لتصورهم عدائية وداعية للتعاون مع المحور ضد بريطانيا^(١٨).

لقد أدى عقد هذا المؤتمر بمصر إلى زيادة فاعلية نشاط البرلمانيين المصريين مما أدى إلى تجاوب الحكومة التي بدأت تدرج القضية الفلسطينية في برنامجها الذي يتضمنه خطاب العرش خاصة والأحداث في تسارع داخل الأراضي الفلسطينية ففي خطاب العرش في نوفمبر ١٩٢٨ أعلنت الحكومة أنه خلال وجود رئيس الوزارة في لندن أثناء الصيف تباحث مع رجال الحكومة البريطانية في مسألة فلسطين للوصول لحل عادل كما أن الحكومة أوضحت رأيها في المشكلة أمام عصبة الأمم^(١٩).

وفي الرد على خطاب العرش شكر مقرر لجنة الرد (عباس محمود العقاد) جهود الوزارة إزاء فلسطين، إلا أن العضو عبد الحميد سميد طالب رئيس الحكومة بضرورة مخاطبة الحكومة البريطانية لوقف المجازر والدماء التي تسيل أنهاراً في فلسطين وقال «لا يكفي ما أبدته الحكومة من عطف على أهل

فلسطين، لأنها قضية كبيرة ويجب أن يكون اهتمام الحكومة المصرية بها أكثر مما هو الآن، ويجب أن تعمل بحزم مع الحكومة الإنجليزية حتى يستقر الحق في نصابه» وقال: «إن الحكومة الإنجليزية إذا كانت رحيمة شفيقة على اليهود فأمامها مستعمراتها الشاسعة الواسعة التي لا تفرب عنها الشمس»^(٢٠).

ولقد دفعت ردود الأفعال الشعبية في البلاد العربية والضغط الهائل التي تواجهها الحكومات العربية المرتبطة بمعاهدات صداقة مع بريطانيا الساسة البريطانيين إلى إعادة النظر في معالجة الثورة في فلسطين، وكان أحد الحلول الذي أخذ طريقه نحو التنفيذ عقد مؤتمر في لندن يضم بعض الأطراف العربية واليهود للوصول إلى حلول عملية للقضية الفلسطينية وتحدد لهذا المؤتمر شهر يناير ١٩٣٩^(٢١) ونظراً لأن القضية الفلسطينية كانت هي الشغل الشاغل للشارع العربي وتحتل بؤرة الأحداث في مصر، ورغبة في الاطلاع على مخططات الحكومة إزاء هذا المؤتمر، قدم محمود سليمان غنام (وفدى) سؤالا لوزير الخارجية (عبد الفتاح يحيى) جاء في مضمونه هل قبلت الحكومة المصرية الاشتراك في المؤتمر، وما هي الشروط التي على أساسها سوف تشترك الحكومة فيه^(٢٢) وجاءت إجابة وزير الخارجية غير واضحة حيث قال «إن مصر قبلت الاشتراك في المؤتمر بكل سرور، ولكن الشروط غير مرغوب الإدلاء فيها بشئ الآن»^(٢٣).

وعند مناقشة ميزانية وزارة الخارجية لعام ١٩٤٠ / ١٩٤١، انتقد النائب محمد فكرى أباطة التقرير المعد عن نشاط الوزارة في تقاطع الفامضة وأعلن أن مجلس النواب في العراق سحب الثقة من الوزارة وأسقطها بسبب قضيتي فلسطين وسوريا وعدم انتهاء الوزارة العراقية الفرصة السانحة للتفاوض مع بريطانيا لحل تلك القضية ودعا فكرى أباطة الحكومة المصرية لانتهاز الحالة الحاضرة. دعم مصر لبريطانيا في الحرب العالمية الثانية. للحصول على مكاسب مصرية، وأيد كلا من سمد اللبان ومحمد عبد الملك حمزة فكرى أباطة في ضرورة استمرار رعاية مصر لقضية فلسطين في ظل الحرب العالمية^(٢٤).

وقد أعلن رئيس الوزراء ووزير الخارجية (على ماهر)^(٢٥) أن مصر بذلت جهوداً كبيرة لتأييد الفلسطينيين وأنها قامت بوساطات كبيرة للوطنيين الفلسطينيين الذين صدرت ضدهم أحكاماً بالإبعاد أو السجن وقد تم تخفيف الكثير من الأحكام كما سمح للكثير من المبعدين بالعودة إلى بلادهم وأن مصر تقوم في الوقت الحاضر بالتعاون مع البلاد العربية في شأن فلسطين^(٢٦).

وبعد أن عقد اليهود مؤتمر بلمور في مايو ١٩٤٢^(٢٧) وأصدروا عدة قرارات لتهويد فلسطين وجه عبد المجيد صالح بمجلس الشيوخ سؤالاً في ٩ أغسطس ١٩٤٤ إلى رئيس الوزراء مصطفى النحاس^(٢٨) عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة إزاء ما تمخض عنه هذا المؤتمر: خاصة وأن الرئيس الأمريكي روزفلت أصدر تصريحاً في مارس ١٩٤٤ أعلن فيه عدم اعترافه بالكتاب الأبيض عام ١٩٣٩ كما أن مرشحي الحزبين الأمريكيين في سباق الرئاسة قد أيدا قيام كومنولث يهودي في فلسطين، فأجاب النحاس أن وزير مصر المفاوض في واشنطن قدم مذكرة لوزارة الخارجية الأمريكية تتضمن الدفاع عن حقوق الفلسطينيين، ولفت نظر الولايات المتحدة للأثر السيئ للدعاية الصهيونية على العالمين العربي والإسلامي^(٢٩)، كما أوضح النحاس أنه احتج لدى الحزبين الأمريكيين^(٣٠).

وعند مناقشة ميثاق جامعة الدول العربية في مجلس الشيوخ أعلن صبرى أبو علم ضعف الميثاق بالنسبة للقضية الفلسطينية مقارنة بما ورد في بروتوكول الإسكندرية^(٣١).

وقد كان ميثاق جامعة الدول العربية واتفاق العرب على تأسيس منظمة لهم وجعل ملحق خاص بفلسطين دافعاً لهجوم الكثير من الصحف الصهيونية على العرب وزعمائهم مما جعل النائب علي السيد أيوب يوجه سؤالاً لرئيس الحكومة عما فعله إزاء مهاجمة جريدة يهودية للسياسة العربية وهي تطبع في إنجلترا وتوزع في مصر، وقد أجاب وزير المالية بالنيابة عن رئيس الحكومة إسماعيل

صدقى^(٢٢) أن مجلس الوزراء اتخذ قراراً في ٢٧ يونية ١٩٤٦ بمنع الجريدة من دخولها وتداولها بمصر^(٢٣).

وعندما أرسلت الولايات المتحدة وبريطانيا لجنة مشتركة^(٢٤) لبحث قضية فلسطين على أرض الواقع في عام ١٩٤٦، وأعلنت اللجنة تقريرها في ٢٠ أبريل ١٩٤٦ طلب محمد فكري أباطة ومعه عشرة أعضاء عرض قضية فلسطين للمناقشة في مجلس النواب المصري، وأشار أباطة إلى أن اللجنة طلبت إلغاء الكتاب الأبيض الصادر عام ١٩٣٩ واستمرار الوصاية على فلسطين، ودعا الحكومة لرفض التقرير، كما دعا الحكومات العربية للتفكير في إنشاء جيش عربي عام يكون مستعداً لأول وهلة لأن العنف لا يمكن أن يواجهه إلا بالعنف، وإذا أصرت أمريكا وبريطانيا على تجاهل حقوق الفلسطينيين فيجب تنفيذ سياسة الموقف السلبي وعدم التعاون مع كلتا الدولتين^(٢٥). وطالب محمد حنفي الشريف بمرض قضية فلسطين على مجلس الأمن وعدم الاعتراف باللجنة الأمريكية البريطانية^(٢٦).

أما عبد الحليم أبو سيف راضي فقد أوضح أن اللجنة لا تلام لأنها تخدم اليهود الذين خدموا بريطانيا وأمريكا في الحرب العالمية الأولى والثانية، والواجب أن نلوم أنفسنا لأننا لم نعمل شيئاً جدياً من أجل فلسطين ولم نشاركها محنتها وقال «لا أستطيع أن أفهم هذا النوع من الحب الذي نظهره لأهالي فلسطين دون أن نمد إليهم يد المساعدة في هذه المحنة». كما أشار إلى أن الدعوات والكلمات وطلبات اجتماع مجلس الأمن والجامعة العربية لا يفيد أهالي فلسطين أو يحفظ لهم أرضهم وقال: «يجب ألا نعمل على عرض مسألة فلسطين على مجلس الأمن واسمحوا لي أن أقول لكم بأنكم تخطئون إذا كنتم تعلقون أهمية على نيل حقوقكم عن هذا الطريق .. إن الدول العظمى لن تعلن حروباً فيما بينها كي تتيلكم حقوقكم»، وانتقد الحكومة قائلاً «الناس حيارى من هذه الحال التي تسيطر على الحكومة المصرية، بل على جميع الحكومات من وقت أن نشأت مشكلة فلسطين ولا أدري هل هي حالة صهيينة من الحكومة أم أن

الصهيونية بمالها من قوة في العالم قد وصل تأثيرها إلى الحكومة المصرية» ودعا الحكومة إلى التوقف عن الكلام المعسول وأن تقوم بعمل إيجابي وأقترح تخصيص مليون جنيه لإنقاذ أراضي فلسطين^(٢٧).

وأعلن وزير الخارجية ترحيبه بالمناقشة في هذا الموضوع ليعلم أهل فلسطين والعالم أن مصر حكومة وشعباً يرفضون كل البغض تقرير اللجنة الإنجليزية الأمريكية، كما أشار إلى أنه كلف سفير مصر في لندن ووزيرها المفوض في واشنطن إعلان الحكومتين رفض التقرير^(٢٨).

وكان مجلس جامعة الدول العربية قد اتخذ قراراً في دورة مارس ١٩٤٦ بإنشاء شركة تكون مهمتها مساعدة الفلسطينيين للحفاظ على أراضيهم وتنمية الأرض الفلسطينية ويكون مقر الشركة القاهرة ولها فروع في مصر والخارج ومدتها ٢٥ سنة ورأس مالها مليون جنيه موزعة على ٢٥٠ ألف سهم حاملها من الرعايا العرب بقيمة كل سهم ٤ جنيهات مصرية وتدفع دول الجامعة مجتمعة ربع مليون جنيه وكان نصيب مصر منه ١٠٥ ألف جنيه وهو ما وافق عليه مجلس الشيوخ والنواب في ٢١ سبتمبر ١٩٤٧^(٢٩).

ولكن لم يعرف طوال مدة البحث إلى أين ذهبت الشركة وأوراقها ومالها ولعل ذلك راجع إلى التطورات العسكرية التي طغت على القضية بنشوب حرب عام ١٩٤٨.

لقد كان وعى البرلمان بالقضية الفلسطينية وبأبعادها على درجة عالية من الفهم بما تحتاجه القضية من حشد الدعم لها، وحماية رجالاتها وتوفير الأجواء المناسبة لهم لأداء واجبهم تجاه هذه القضية، وهو ما تجلى عندما لجأ أمين الحسيني مفتي القدس وقائد حركة المقاومة في فلسطين إلى مصر وجاء هذا اللجوء بتوجيه من القصر في عهد حكومة إسماعيل صدقي، الذي كان له حساباته الخاصة مع الإنجليز ومع أصحاب رؤوس الأموال اليهودية في مصر^(٣٠)، وهو الأمر الذي أدى بإسماعيل صدقي إلى أن يفرض قيوداً على

حركة أمين الحسيني داخل مصر، مما دفع صبري أبو علم زعيم المعارضة في مجلس الشيوخ إلى تقديم استجواب لرئيس الحكومة في ١٤ مايو ١٩٤٦ لرفع القيود التي وضعت على أمين الحسيني، وساند صبري أبو علم مجموعة من شيوخ الوفد وكانت الحملة شديدة على رئيس الحكومة استخدمت فيها ألفاظاً غير مقبولة دعت رئيس المجلس إلى طلب شطبها من المضبطة.

وحاول إسماعيل صدقي جاهداً إقناع أعضاء مجلس الشيوخ أن أمين الحسيني ليس لديه شكوى من معاملة الحكومة وأنه يقدر أن مصر تجتاز مرحلة من أدق مراحل حياتها السياسية...، وحاول صبري أبو علم إيضاح أن المفتي قد ترك فرنسا ولجأ إلى مصر مقر جامعة الدول العربية الأمر الذي سيتيح له المجال الذي يساعده على أن يخدم قضية بلاده، وكان لسخونة الاستجواب في المجلس أثره على الحكومة، وتدخل وزير الأشغال العمومية عبدالقوي أحمد واقترح على المستجوب صبري أبو علم أن يقابل المفتي لمعرفة عما إذا كان راضياً عن هذا الوضع أم لا، ووافق الأعضاء ومهم صبري أبو علم وهو الأمر الذي أدى في النهاية إلى فوز الحكومة في معركة هذا الاستجواب^(٤١).

ثانياً: موقف البرلمان المصري من حرب فلسطين ١٩٤٨

كانت الحالة في فلسطين قد وصلت إلى مرحلة اللاعودة فقد وضع وجود تباعد تام بين سياسة الحكومة البريطانية والألماني العربية، خاصة بعد أن قويت شوكة الصهيونية في النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية في ظل دعم متواصل من القوى العالمية المؤيدة للمزاعم الصهيونية، على حين كان عرب فلسطين في حالة من الضعف، وحكومات الدول العربية مكبلة بمعاهدات أو بالاحتلال العسكري وكانت تلك الحكومات بتركيبتها الخاصة حريصة على علاقات قوية مع بريطانيا على حساب القضايا المصرية، وانفصلت الحكومات عن الشارع العربي والأصوات المخلصة داخل البرلمانات العربية ولم تستطع الجامعة العربية مواجهة الوضع المتردي في فلسطين ولعل كل هذا كان من

الأمر التي أدت إلى كارثة عام ١٩٤٨ .

لقد كانت المسألة الفلسطينية تمر بمرحلة فارقة في تاريخها؛ ففي أول أبريل ١٩٤٧ أرسلت بريطانيا مذكرة للأمين العام للأمم المتحدة تطلب فيها عرض قضية فلسطين في دورة خاصة، ورأت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية في ١٥ مايو ١٩٤٧ تشكيل لجنة خاصة تحت اسم "United Nations Special Committee on Palestine" لم تشترك فيها الدول العربية أو الدول الخمس الكبرى بزعم ضمان الحيادة وجاء أعضاء اللجنة من أستراليا، كندا، تشيكوسلوفاكيا، جواتيمالا، الهند، هولندا، إيران، بيرو، السويد، أوروغواي، يوغسلافيا^(٤٢).

وطلب إلى تلك اللجنة دراسة القضية وتقديم مقترحاتها حسبما تراها ملائمة لحل هذه المشكلة^(٤٣). وقاطعت الهيئة العربية العليا بفلسطين لجنة التحقيق لعدم تضمين مهمتها استقلال فلسطين وإنشاء إدارة دولية خاصة للأماكن المقدسة^(٤٤).

وفي ٣١ أغسطس ١٩٤٧ وضعت اللجنة تقريرها في جنيف وتضمن مشروعين: الأول: تقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية مع نزول منطقة القدس وأيد هذا المشروع أغلب أعضاء اللجنة. الثاني: دولة واحدة عاصمتها القدس تضم حكومتين عربية ويهودية مستقلتين ذاتياً، وطالبت اللجنة بإنهاء الانتداب^(٤٥).

لم يكد تقرير اللجنة ينشر حتى سارع وزير المستعمرات البريطانية معلناً أن حكومته توافق بدون تحفظ على انتهاء الانتداب وأنها آخذة في تهيئة أسباب الانسحاب بأسرع ما يمكنها، وهو الأمر الذي أفزع العرب خاصة وأن تقريراً عسكرياً رفع إلى مجلس جامعة الدول العربية أوضح الفرق الشاسع بين اليهود والعرب من ناحية التسليح والتدريب وعدد العسكريين^(٤٥).

وفي ٢٣ سبتمبر ١٩٤٧ استتمت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى كل

الأطراف وقرر أعضاؤها تأليف لجنتين لإعداد مشروعات منفصلين عن كيفية معالجة القضية الفلسطينية، الأول: عن قيام دولة واحدة والثاني: عن تقسيم فلسطين بين العرب واليهود، وتم التصويت على مشروع الدولة الموحدة في اللجنة الخاصة فلم يحز على الأغلبية حيث رفضته ١٩ دولة وأيدته ١٢ وامتنع عن التصويت ١٤ دولة، ووافقت على مشروع التقسيم ٢٥ دولة ضد ١٢ وامتنع ١٧ دولة واقترح العرب نقل القضية إلى محكمة العدل الدولية فلم توافق الأغلبية^(٤٦).

واجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في سبتمبر ١٩٤٧ رافضة تقرير اللجنة، ثم اجتمع مجلس الجامعة في بيروت ٧-١٥ أكتوبر ١٩٤٧ رافضاً التقرير داعياً الدول إلى مراعاة ما يمكن أن يحدث في فلسطين.

وعندما عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة جلساتها من ٢٦ إلى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ تدخلت الإدارة الأمريكية بكل ثقلها مقدمة الوعد والوعيد للأعضاء^(٤٧) حتى تمت الموافقة على التقسيم في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بأغلبية ٢٢ ضد ١٢ وامتناع عشرة وغياب واحد.

لقد بدأ الموقف يتغير على الأرض الفلسطينية مما أدى إلى تغير الموقف داخل البرلمان المصري، وأصبح هناك نوع من تضافر الجهود والاتفاق بين المعارضة والأغلبية والحكومة وظهر ذلك واضحاً بعد إقرار الأمم المتحدة لمشروع تقسيم فلسطين، وكان خطاب العرش للدورة ١٩٤٧ / ١٩٤٨، قد أكد على أن أي حل لا يقر لأهل فلسطين العرب الشرعيين حقهم في استقلال بلادهم ووحدتها لن تقبله البلاد العربية وسيكون مصيره الفشل، وسيعرض الأمن في الشرق الأوسط لأخطار بالغة^(٤٨).

وفي أول ديسمبر ١٩٤٧ استنكر مجلسا الشيوخ والنواب بكامل أعضائهم القرار الصادر من الأمم المتحدة، وتصميم البلاد على عدم الرضوخ له، وأن مصر بالتعاون والاتفاق التام مع الدول العربية قد عقدت العزم على التمسك بفلسطين عربية موحدة. وهو ما أيدته الحكومة على لسان رئيسها محمود فهمي

النقراشي معلناً أنه يؤيد رأى المجلس وأن مصر بالاتفاق مع الدول العربية مصممة على أنه تكون فلسطين عربية موحدة وقال «إننا سنتخذ كل ما يمكننا عمله لتحقيق هذا الغرض الذى لا نحيد عنه مطلقاً»^(٤٩).

وجاء الرد على خطاب العرش في ديسمبر ١٩٤٧ ملتها، وليس هناك أدنى اعتراض عليه، موضحاً «إن الفجيعة في فلسطين الشهيدة لتجمع بيننا وتوحد قلوبنا وتلهب شعورنا، فلن تستكين البلاد العربية لقرار التقسيم ولن ترضخ له، فعلى الذين يمنون أنفسهم بأحلام كاذبة عن تهاون العرب أو انقسامهم أو اختلاف مصالحهم، أن يدركوا الحقائق فيجئوا إلى العدل ويرجعوا عن الجور، وإلا فالعرب في جميع البلاد من كافة الملل والمعتقدات يظاهروهم المسلمون في أنحاء الأرض والأحرار من سائر الشعوب سيثيرونها حرباً هوجاء لا تهدأ حتى يكون الوطن لأهله والبيت لربه»^(٥٠).

وعند مناقشة الرد على خطاب العرش، نادى الكثير من النواب بضرورة تقوية الجيش، حتى ولو كان ذلك عن طريق فرض ضريبة استثنائية «إننا بعد ما رأينا في فلسطين، قد تحققنا أنه لا وجود ولا قوة لنا إلا بأن يكون لنا جيش محترم.. ونحن نريد أن تفرض الحكومة في غير هواة ولا شفقة ضريبة استثنائية إضافية لتقوية الجيش دون أن تنتظر توافر المال»^(٥١).

لمد كانت الأحوال في فلسطين والعالم العربى أحده في التدهور، حيث زادت الهمجية اليهودية، وارتكبت المذابح يومياً، وزاد عنفوانها مع ارتكاب مذبحه دير ياسين في ٩ إبريل ١٩٤٨، ومنذ ذلك التاريخ والشارع العربى في تدمر وهياج ويدعو إلى الجهاد ضد العدو وزادت الدعوات للحرب، الأمر الذى وضع الحكومات العربية والمجالس التشريعية (البرلمانات) على حافة الحرب، مما أوجد اتفاقاً كاملاً بينهما، ودعماً غير متناه من نواب الشعوب للحكومات.

وفي ٥ مايو ١٩٤٨ وافق البرلمان على الأذن للحكومة باستقطاع مبلغ ١٠٠ ألف جنيه من الاحتياطي العام لإعادة المصريين من فلسطين، وإيواء وإعالة

المهاجرين الفلسطينيين المرب^(٥٢). كما طلبت الحكومة في التاسع من نفس الشهر من البرلمان اعتماد مبلغ أربعة ملايين من الجنيهات لمواجهة المصروفات الإضافية اللازمة لقوات الجيش المصري المرابطة على الحدود بين مصر و فلسطين، وهو ما وافق عليه مجلس النواب في ١١ مايو ١٩٤٨ في صورة قرض يؤخذ من الاحتياطي العام إلى أن يتم عقد قرض داخلي. وكانت كلمات التقرير الذي أقر الأربعة ملايين جنيه حماسية كبيانات الحرب^(٥٣).

وفي اليوم التالي عقد مجلس النواب جلسة سرية لمناقشة قضية فلسطين^(٥٤). وفي هذه الجلسة أوضح محمود فهمي النقراشي رئيس الوزارة أنه أثناء اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في لبنان أثارت مسألة التدخل العسكري وتحفظت مصر بسبب النزاع مع بريطانيا، إلا أنه أوضح أن هناك ٤٠٠ ألف عربي في المناطق الصهيونية في فلسطين عرضة للذبح.

وأشار رئيس الوزراء أن السلاح الذي يصل إلى فلسطين كان يأتي عن طريق مصر، كما تكلم رئيس الوزراء عن المساعي المصرية لدى الولايات المتحدة، وكذلك الاستعدادات المصرية في الداخل من حيث تدريب المتطوعين في الهايكستب، وقيادة بعض الضباط للمتطوعين، ونظراً لأن بريطانيا كانت تتعهد بحفظ الأمن في فلسطين حتى ١٥ مايو ١٩٤٨ وأنها ترفض تدخل الجيوش العربية في فلسطين فقد نبه رئيس الوزراء إلى ما يمكن أن يكون عليه الموقف المأساوي بعد خروج الإنجليز، خاصة وأن عصابات الهاجاناه وشتيرن والأراجون مطلقة السراح في فلسطين وقال رئيس الوزراء: «لذلك بادرت بعرض الأمر على حضراتكم لتعلموا أن الحكومة تراقب الحالة، وهي لا تتردد في إصدار الأمر إلى الجيوش المصرية لإعادة السلام إلى أرض السلام، «تصفيق حار». وقد تحدث محمود فهمي النقراشي عن قوة المصابات اليهودية ومواردهم والمؤيدين لهم، إلا أنه قال: «ولكن قوى الدول العربية المجتمعة الآن كفيلة بحسم الموقف»^(٥٥).

وخرج المجلس من الجلسة السرية مؤيداً للسياسة التي تتبعها الحكومة،

وأعلن النواب «أنهم يضعون أنفسهم وأموالهم تحت تصرف الحكومة، لإنقاذ فلسطين بل ووافق النواب في نفس الجلسة على قانون الأحكام العرفية إذا كان الجيش المصري خارج حدود المملكة»^(٥٦).

وكما حدث في مجلس النواب حدث في مجلس الشيوخ حيث عقدت جلسة سرية وأدلى محمود فهمى النقراشى ببيان عن الأحوال الحاضرة واستعداد الجيش المصري لدخول فلسطين دفاعاً عن أهلها، ورغم اعتراض إسماعيل صدقي على دخول الحرب بحجة عدم استعداد الجيش الذي يعرف أحواله منذ أن كان رئيساً للوزارة إلا أن مجلس الشيوخ وافق على بيان رئيس الحكومة وأيد دخول الجيش فلسطين^(٥٧) كما وافق البرلمان على ما طلبته الحكومة في ١٩ مايو من اعتماد ٥ مليون جنيه لمواجهة المصروفات الإضافية اللازمة للجيش المصري بمناسبة الحالة القائمة في فلسطين، وأن يزداد طلب القرض من ٤ مليون إلى ٩ مليون^(٥٨).

كما طلبت الحكومة في ٧ يونيو ١٩٤٨. من مجلس النواب اعتماد مبلغ ٢١ مليون جنيه لمواجهة المصروفات الإضافية اللازمة للقوات المصرية بمناسبة الحالة القائمة في فلسطين ووافق المجلس، وبالتالي فإن القرض الداخلي وصل إلى ٣٠ مليون^(٥٩).

ورغم أن هـ جاس الأمن طاء، وقف، القتال في ٢٢ مايو ١٩٤٨، إلا أن الهدنة فرضت في الساعة الثامنة صباح يوم ١١ يونيو ١٩٤٨ واستمرت الهدنة حتى ٨ يوليو ١٩٤٨^(٦٠) حيث استؤنف القتال في ٩ يوليو وتدخل مجلس الأمن مرة ثانية في ١٥ يوليو لوقف القتال في ١٨ يوليو لمدة ثلاثة أيام وبضبط من بريطانيا وأمريكا وافق العرب.

وألقت الهزيمة بظلالها على البرلمان، حيث قدم فؤاد سراج الدين في مجلس الشيوخ استجواباً للحكومة في ٣٠ نوفمبر نوقش في جلسة سرية وهاجم سراج الدين الحكومة لعدم إعدادها الجيش لاحتمالات الحرب منذ أن صدر قرار التقسيم في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، ورغم أن النقراشي حاول التبرير من تعرضه

للضغوط، وأن الجيش قد أدى واجبه في ظل ظروف غير مواتية إلا أن الأعضاء كانوا في حالة رفض تام لأداء الحكومة وأثرت الهزيمة على البرلمان حتى أن بعض الشيوخ طالبوا بالانسحاب من جامعة الدول العربية^(٦١).

ثالثاً: البرلمان المصري ونتائج حرب فلسطين حتى ١٩٥٢ .

صحا العرب على فاجعة فلسطين وكان من أهم المهمومين بها البرلمان المصري بمجلسيه، وأصبح الواقع الجديد في فلسطين يفرض على أعضائه هموماً تمثلت أهمها في :-

أ - الفلسطينيين وما أصابهم .

ب - الموقف من الكيان الصهيوني .

جـ - معالجة أثر الحرب على المستوى الداخلي في مصر .

أ - بالنسبة للفلسطينيين فقد كثرت الأسئلة في البرلمان عن عدد اللاجئين منهم إلى مصر، وما الوسائل التي أعدت لمعيشتهم ، والأموال التي أنفقت عليهم والإجراءات التي اتخذت حيالهم، وكان عدد اللاجئين مع نهاية عام ١٩٤٨ قد وصل إلى ١١١٦٢ لاجئاً في منطقة القنطرة شرق، ووفرت الحكومة لهم الكساء والدواء بمبلغ ١٤١٢٢٦ جنيهاً مصرياً، وبذلت جهوداً كثيرة حتى اعترفت الأمم المتحدة بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم.

وتوالت الأسئلة مع كل دورة، وكان من أهمها ما وجهه النائب عيد مرعي أبو سمرة إلى وزير الخارجية: هل وافقت الحكومة على تشفير اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في منطقة غزة في مشروعات شبه جزيرة سيناء؟ وأجاب وزير الخارجية بالنيابة أن الحكومة وافقت من حيث المبدأ على تشفير اللاجئين الفلسطينيين في مشروعات مع وكالة الإغاثة والأعمال للاجئين الفلسطينيين، وذلك مع التحفظ التام فيما يتعلق بقضية فلسطين في عمومها، وبحق اللاجئين الطبيعي في العودة إلى وطنهم وبضرورة تنفيذ القرارات التي أصدرتها الأمم

المتحدة في هذا الشأن^(٦٢) وهو ما أيدته الحكومة المصرية. كذلك رد وزير الخارجية على سؤال في ٦ أغسطس ١٩٥١ ذكر فيه أن عدد اللاجئين في ١٩٥١ بالدول العربية وباقي الأراضي الفلسطينية وصل إلى مليون لاجئ ورغم أن الأمم المتحدة أصدرت قراراً بعودتهم إلى ديارهم، إلا أن إسرائيل الطفل المدلل رفضت القرار.

كما شجع النواب جمع المساعدات من أجل فلسطين، وطالبوا بمساعدة فعالة وعملية، إلا أن الحكومة لم تكن تملك في ذلك الوقت سوى الاتصالات الدبلوماسية مع الحليفة بريطانيا^(٦٣).

ب - الموقف من الكيان الصهيوني .

عندما نشبت الحرب في فلسطين في مايو ١٩٤٨ اتخذت مصر مجموعة من التدابير لتأمين أراضيها وقواتها المشتركة في الحرب ، مستخدمة بذلك القوانين الدولية التي تبيع لها حق تفتيش السفن المارة في مياهها الإقليمية، ولها حق مصادرة السلع و الذخائر المرسلة إلى عداوها، و استندت مصر في ذلك علي المادة العاشرة من معاهدة القسطنطينية المبرمة في ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨^(٦٤). وأصدر الحاكم العسكري المصري عدة أوامر توضح ما يجب اتخاذه إزاء السفن العابرة للمياه الإقليمية المصرية، من حيث إخضاعها للتفتيش والضبط و المصادرة .

وفي ظل محاصرة العرب للكيان الصهيوني والضغط عليه اقتصاديا، ونظراً لما كان يدركه النواب من وجود علاقة خاصة بين اليهود وبريطانيا وأن هذه العلاقة هي التي يمكن أن تؤدي إلى مساعدة إسرائيل اقتصاديا في ظل الحصار الاقتصادي العربي عليها بعد قرارات مجلس جامعة الدول العربية في هذا الشأن، فقد تتبع أعضاء البرلمان المصري العلاقة بين القوات البريطانية في القناة وإسرائيل وعندما ظهر من الشكوك ما يوحي بوجود علاقة سأل النائب محمد أحمد البديوي وزير المالية المصري (محمد زكي عبد المتعال) قائلاً: هل

صحيح أن مهمات خاصة بالسلطات البريطانية في منطقة القناة تهرب إلى إسرائيل؟ وإذا كان هذا الأمر صحيحا . فما هو مقدار هذه المهمات والموانئ التي صدرت منها، وما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمعاقبة المسؤولين عن هذه التجاوزات ومنع حدوثها في المستقبل؟

وجاء رد الحكومة، أنه ليس لديها معلومات عن هذا الأمر، وأن ما يصدر من مخلفات الجيوش البريطانية يتم بموجب ترخيص من وزارة المالية، والجمارك تقوم بالمراجعة والفحص وتحصيل الضمانات لحين الحصول على شهادة من الجهة المرسل إليها البضاعة، كما أعلنت الحكومة أنها على أتم استعداد لتحقيق أية واقعة معينة إذا كان لدى حضرة النائب المحترم دلائل من هذا القبيل^(٦٥) .

لقد حرصت الحكومة على إظهار دقة الإجراءات التي تتخذها إزاء أى مواد تصدر إلى إسرائيل عن طريق القاعدة البريطانية في القناة، كما أرادت أن تزيد الأمر اطمئنانا بإظهار أنها على استعداد للتحقيق ومعاقبه المتسبب إذا ما ظهر ما يخالف سياسة الحكومة.

وعاد النائب . محمد أحمد البديوى . مرة أخرى يسأل وزير الخارجية عن التقارير التي تدل على استيراد إسرائيل لكثير من المواد التي هي في أشد الحاجة إليها وأن هذه المواد تهرب بوسائل غير مشروعة تحت سمع وبصر بعض الشخصيات المسئولة في بلد عربى صديق، وطلب النائب من وزير الخارجية توضيح الطرق التي تتبعها الدول العربية لتضييق الحصار الاقتصادي على إسرائيل. وأجاب وزير الخارجية أن البلاد العربية لا تخلو من أشخاص يُفلبون المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، ولو كان عن طريق الاتجار مع إسرائيل أو تهريب السلع إليها، وأوضح الوزير أن جامعة الدول العربية اتخذت عدده قرارات لتفعيل الحصار الاقتصادي العربى على إسرائيل عن طريق جهاز مختص بهذا الأمر بقيادة مفوض يماونه ضباط اتصال، يعقدون اجتماعات دورية ويرفمون تقاريرهم إلى أمانة الجامعة العربية لمرضاها على اللجنة السياسية

للجامعة. ورفض النائب هذه الإجراءات واعتبرها شكلية، خاصة مع تزايد عمليات التهريب من البلاد العربية إلى إسرائيل، وهو الأمر الذي يمثل خطورة على مصر بعد التضحيات التي قدمتها^(٦٦).

لقد كان الوعي بأهمية تفعيل قرارات المقاطعة العربية لإسرائيل يزداد لدى جميع فئات الشعب وأصبح حديث الحصار الاقتصادي العربي على إسرائيل ومحاولات بعض النفعيين كسر هذا الحصار والتكسب من ورائه مادة خصبة للصحافة، الأمر الذي أوجد تفاعلاً برلمانياً وحكومياً، تمثل في تشديد قبضة الحكومة على مياها الإقليمية وتفتيش السفن التي تحمل مهربات أو ذخائر أو عتاد أو بترول إلى إسرائيل وهو ما أزعج بريطانيا، كما تعرضت مصر لحملة تشهير وسباب في مجلس المموم البريطاني والصحف الإنجليزية، ولقد كانت هذه الحملة على مصر سبباً في إثارة أعضاء البرلمان المصري لحفظ الكرامة والحقوق المصرية فوجهوا عدة أسئلة إلى وزير الخارجية المصري محمد صلاح الدين لاستجلاء حقيقة الموقف حفظاً على كرامة مصر واستمراراً في دعم القضية الفلسطينية وإضعافاً لإسرائيل.

وأجاب وزير الخارجية موضحاً أن سبب هذه الضجة البريطانية احتجاج البحريّة المصرية للسفينة البريطانية إمباير روش في ١ يوليو ١٩٥١ في خليج العقبة بعد الاشتباه في أنها تحمل مهربات إلى إسرائيل وقد تبين أنها تحمل مدافع وذخيرة إلى ميناء العقبة الأدنى، وقد احتجت بريطانيا على أساليب التفتيش وذكر الوزير أن وزارة الخارجية المصرية ومعها وزارة الحربية المصرية قد قامت بالتحقيق في الأمر ووضح سلامة الإجراءات المصرية وتوافقها مع القانون الدولي، خاصة وأن مصر مارست سلطتها في مياها الإقليمية في ظل حالة هدنة لم تنته الحرب مع إسرائيل فنياً وقانونياً، وهذه الحالة هي التي أدت إلى ضرورة استمرار العمل ببعض الحقوق المقررة للمحاربين في القانون الدولي، خاصة حق ضبط المهربات الحربية المرسلة إلى العدو، وبالنظر إلى مسلك إسرائيل الذي لا يزال مبعثاً للقلق ومصدراً للعدوان، احتفظت مصر في

أضيق الحدود التي تتطلبها سلامتها بنظام تفتيش السفن في موانئها وقد أيد النواب سياسة الحكومة إزاء هذه المسألة طالبين اليقظة التامة إزاء السياسة الإسرائيلية^(٦٧).

وتوالت الأسئلة خاصة بعد أن ألقى وزير خارجية بريطانيا موريسون في مجلس العموم يوم ٢٠ يوليو ١٩٥١ ، بيانا بشأن سياسة بريطانيا في مصر وتعرض الوزير للحصار الاقتصادي الذي تفرضه مصر على إسرائيل ، لذلك أدلى وزير الخارجية محمد صلاح الدين ببيان في ٦ أغسطس ١٩٥١ استعرض فيه سياسة بريطانيا تجاه فلسطين منذ تصريح بلفور ١٩١٧ ، و حمل بريطانيا مسئولية ما ترتب على سياستها من خسائر للعرب والفلسطينيين ، وأوضح أن مصر وضعت قيوداً لمنع أي مهربات إلى إسرائيل خاصة بعد ما تواردت أنباء عن المهربات التي تنطلق من القاعدة الإنجليزية في قناة السويس وهو الأمر الذي جعل البرلمان الإنجليزي يقوم بحملة تشهير بمصر بسبب ما تفرضه من قيود على نقل البضائع إلى إسرائيل وقد استندت مصر إلى المادة العاشرة من معاهدة القسطنطينية التي تعطيها الحق في ذلك ، ورغم ذلك تضررت بريطانيا وإسرائيل من منع مرور ناقلات البترول المتجهة إلى إسرائيل في قناة السويس و أوضح أن خسارة العرب من سياسة الإنجليز نتج عنها مليون لاجئ عربي ، ومئات الملايين من الجنهات تركها اللاجئين ، و خطر يهدد كل الدول العربية ممثلاً في إسرائيل^(٦٨).

لقد كانت بريطانيا دائمة الشكوى من الحصار الاقتصادي الذي فرضته مصر على إسرائيل و إزاء ما أعلن عن تهديدات بريطانية لمصر بأنها سوف تحمي سفنها من التفتيش في الموانئ المصرية . قدم النائب أحمد مفتاح مبدئ سؤالاً إلى وزير الخارجية قائلاً «هل صحيح ما يقال من أن وزارة البحرية البريطانية قد أصدرت أوامرها إلى أربع بوارج حربية لحماية السفن البريطانية المارة بمنطقتي بور سميد و البحر الأحمر من التفتيش المقرر للحكومة المصرية ، و أنها تمنع هذا التفتيش بما تراه و تتخذه من إجراءات تتنافى مع

السيادة المصرية ٩ و إذا كان هذا صحيحا فما هي الخطوات الحاسمة التي ستقوم بها الحكومة المصرية محافظة على استقلال البلاد وعلى الكرامة الوطنية؟».

و رد وزير الخارجية المصري إن الأمر يتلخص في أن السفير البريطاني بمصر أرسل إليه في ٢٦ يوليو ١٩٥١ كتابا اقترح فيه تدابير و إجراءات تتبع مع السفن البريطانية التي تجتاز مضيق العقبة أو تمر في المياه الإقليمية المصرية بوجه عام و اقترح السفير البريطاني :

- ١ - تفتيش السفن البريطانية - غير الحربية و العسكرية - التي تبحر من السويس أو ميناء الأدبية إلى العقبة بمعرفة السلطات الجمركية المصرية في الميناءين المذكورين .
- ٢ - تخطر السلطات الجمركية المصرية البحرية في جزيرة تيران بالسفن التي تم تفتيشها ، لتلافي تفتيشها مرة أخرى .
- ٣ - تراعي جميع السفن البريطانية الإجراءات الممتادة عند مرورها بالمياه الإقليمية .

و أكد وزير الخارجية أن هذه الإجراءات تتفق مع حقوق مصر الدولية ، وكذلك مع المرسوم المصري الصادر في ٦ فبراير ١٩٥٠ ، بشأن إجراءات تفتيش السفن و الطائرات و ضبط الغنائم المتعلقة بحرب فلسطين^(٦٩).

جـ . معالجة أثر الحرب على المستوى الداخلي

لقد خرجت مصر من حرب ١٩٤٨ تلمم شتات نفسها ، و تعيد ترتيب أوراقها و أفكارها بل و نظمها السياسية ، وأصبح الحال في مصر بعد نكبة فلسطين غير الحال ، و شاركت جميع المؤسسات الرسمية و الشعبية في إعادة قراءة الواقع المصري الذي أوجد في مصر بعد حرب فلسطين تحولات غيرت أوضاع مصر السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

و لقد شارك البرلمان في إعادة قراءة أوراق القضية الفلسطينية و أثرها

على المستوى الداخلي ، وبقدر الثقافات والأنماط الاجتماعية الموجودة داخل البرلمان المصري جاءت ردود الأفعال على نتائج حرب فلسطين على المستوى الداخلي .

و كان من أهم ما قام به أعضاء البرلمان إزاء معالجة أثر الحرب على المستوى الداخلي ما قام به النائب عبد الرحمن شادي في ٢١ مارس ١٩٥٠ عندما قدم سؤالاً لوزير الحربية و البحرية « مصطفى نصرت » عن الأموال التي جمعت من المحافظات و المديرية أثناء حرب فلسطين ، و التي بلغت مئات الألوف من الجنيهات للترفيه عن الجنود ، أين صرفت و ماذا تبقى منها ، وما الذي تتوي الوزارة عمله إزاء ما تبقى ؟

وأوضح وزير الحربية أن الأموال وضعت تحت مراجعه ديوان المحاسبة ، وأنها بلغت ٧٨٦١٢٩ جنيهاً منها تبرع مديرية البحيرة بـ ٥٠٠٠٠ جنيهاً لشراء طائرة حربية باسم المديرية ، وقد صرف مبلغ ٣٥٨٢٩٩ و تبقى مبلغ ٤٢٧٨٤٠ جنيهاً ، وكانت جهات الصرف في الأغذية الخاصة بالجنود وكذلك الملابس والعصائر وتعويض المهمات التي فقدت في ظروف قاسية في العمليات الحربية^(٧٠).

و إزاء ما تردد أن رئيس ديوان المحاسبة محمود محمد محمود أشار إلى أخطاء ومخالفات مالية وقعت أثناء معركة فلسطين ، و أن وزارة الحربية كانت طرفاً في تلك الأخطاء وجه النائب عبد الفنى عبد الجليل أبو سمره سؤالاً إلى وزير الحربية عن تلك المخالفات ، و أجاب الوزير بأن ديوان المحاسبة أبدى ملاحظات على بعض التصرفات التي رأى فيها أخطاء أو مخالفات فيما يتصل بحملة فلسطين، وأعلن الوزير أن الوزارة تقوم ببحث هذا الأمر، وأنه إذا استدعى الأمر التحقيق فسنأمر به وننظر في أمر المسئولية عن المخالفات^(٧١).

و في مجلس الشيوخ تقدم مصطفى مرعي في ١٩ مايو ١٩٥٠ بسؤال في نفس هذا الموضوع و طلب تحويل سؤاله إلى استجواب عن المخالفات المالية

التي شابت نفقات حملة فلسطين ، حيث شكل وزير الحربية لجنة احتياجات للجيش في ١٣ مايو ١٩٤٨ و أعطاهما حق عقد الصفقات اللازمة لسد احتياجات الجيش من الأسلحة و الذخائر ، و قد أسندت بعض عمليات توريد الأسلحة والذخائر إلى بعض المنتفعين الذين قاموا بتوريد أسلحة و ذخائر فاسدة ، هذا فضلا عن ارتفاع أثمانها^(٧٢).

و رغم أن هذا الأمر لم يكن في عهد وزارة النحاس إلا أن وزير الداخلية فؤاد سراج الدين ووزير الحربية والبحرية مصطفى نصرت دافعا بقوة عن أعمال الوزارة و القصر بعد أن بدأت الاتهامات تتجه عليه^(٧٣).

لقد بدا أن أعضاء البرلمان كانوا حريصين على الأموال التي أنفقت على حملة فلسطين . خاصة وأن تلك الحملة لم تؤت ثمارها التي يرجوها الشعب والبرلمان، و نظرا لما تردد في ذلك الوقت من وجود فساد فيما انفق على الحملة فقد عمد النواب إلى تقصي الحقائق في هذا الأمر .

لقد كانت نكبة فلسطين دافعة لكل المصريين للتطوع والدفاع عنها وخرجت أفواج من الشباب المصري إلى فلسطين متطوعين واشتركوا في القتال قبل أن يتخذ العرب قراراً بإرسال الجيوش للدفاع عن العرب الفلسطينيين، وقد عمل هؤلاء المتطوعون بجوار القوات العربية وقد استشهد وأصيب منهم كثيرون، وعندما قررت الحكومة في ١١ يونيو ١٩٥٠ معاشات وتعويضات لجميع من اشتركوا في حملة فلسطين من عسكريين ومدنيين سأل المعضو إبراهيم شكرى وزير الحربية والبحرية (مصطفى نصرت) عن موقف هؤلاء المتطوعين من هذه التعويضات هل ستطبق عليهم ؟ فأجاب الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية نيابة عن وزير الحربية والبحرية بجمل مطاطة تعطى الحكومة المزيد من الوقت، قائلاً «قامت الجامعة العربية وما زالت قائمة بتسوية شئون جميع من تطوعوا في حملة فلسطين»^(٧٤).

كما اقترح النائب محمد كمال الخشن، في نفس دورة ١٩٥٠ ، إنشاء قبر

للجندى المجهول لمناسبة حرب فلسطين، وقد وافق المجلس على الاقتراح وألزم الحكومة باختيار المكان والزمان المناسبين^(٧٥)، وعندما تأخرت الحكومة قدم النائب سؤالاً إلى رئيس الحكومة في أغسطس ١٩٥١، طالباً معرفة ما تم في هذا التكريم للجنود ولشهداء فلسطين، وأجاب وزير الخارجية محمد صلاح الدين بالنيابة عن رئيس الوزراء أنه تم اختيار مكان بالقرب من مدخل معسكر العباسية ليقام فيه النصب التذكاري لشهداء فلسطين، وأن المبلغ اللازم لهذا المشروع أدرج في ميزانية مصلحة المباني الأميرية، فاعترض النائب على المكان لبعده عن المدينة واقترح أن يختار له مكان آخر وسط المدينة حتى يتحقق الفرض من إقامته^(٧٥).

خاتمة

كان لقضية فلسطين منذ ١٩٢٦ حيز داخل البرلمان المصري بتركيبته الاجتماعية المتعددة الطبقات و لعل ذلك يرجع إلى نمو الشعور القومي العربي لدى عدد ليس بالقليل خاصة وأن هناك عدداً كبيراً من الجمعيات الأهلية والأحزاب و المؤسسات المدنية تبنت القضية و سارت في طريق حشد مدعم لها هذا فضلاً عن أن القضية المصرية أخذت شكلاً مختلفاً بعد معاهدة ١٩٢٦ كما أن الأحداث الدامية داخل الأراضي الفلسطينية زادت من التماطف مع القضية .

و قد أظهرت مضابط البرلمان أن القضية الفلسطينية قد عولجت على ثلاثة مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى: من عام ١٩٢٦ إلى قبيل إعلان هيئة الأمم المتحدة تبنيها لقرار تقسيم فلسطين إلى دولتين بين العرب و اليهود في نوفمبر ١٩٤٧ ، و في هذه المرحلة كانت الحكومة المصرية تتبنى وجهه النظر الداعية للحفاظ على علاقات الود والوثام مع بريطانيا الدولة المنتدبة على فلسطين ولذلك كانت أي دعوة تقدم للحكومة المصرية بتقديم المون المادي والسياسي والعسكري للفلسطينيين كانت الحكومة المصرية تعيد حساباتها قبل أن تتخذ قراراً بالموافقة ، و لذلك فقد كانت تلك المرحلة مرحلة اشتدت فيها معارضة الأعضاء لموقف الحكومات المتعاقبة . سواء من حزب الأغلبية (الوفد) أو الأحزاب الأخرى من قضية فلسطين .

أما المرحلة الثانية : فهي مرحلة تبني الأمم المتحدة قرار التقسيم و نشوب حرب فلسطين وهي المرحلة التي أظهرت توحداً عاماً بين توجهات الحكومة والمعارضة في البرلمان ، و لم تظهر أدنى معارضة لقرار الحكومة ، و لم يظهر نكوص للحكومة عن تقديم الدعم .

وفي المرحلة الأخيرة : وهي مرحلة ما بعد حرب ١٩٤٨ ، فقد وضع أن

البرلمان قد عالج القضية الفلسطينية من خلال ثلاثة محاور :

الأول :الفلسطينيون و ما أصابهم .

الثاني : الموقف من الكيان الصهيوني.

الثالث : معالجة أثر الحرب على المستوى الداخلي .

و من خلال المحورين الأول و الثاني أيدت المعارضة الحكومة فيما ذهبت إليه في معالجة هاتين القضيتين، و تشددت الحكومة عندما تشددت المعارضة و تهاونت المعارضة عندما تهاونت الحكومة .

أما معالجة أثر الحرب على المستوى الداخلي فنظرا لما كان يحمل من اتهامات لأشخاص قريبين من الحكومة ومن الملك فإن الخلافات نشبت بين المعارضة والحكومة .

و يمكننا القول بأن القضية الفلسطينية في البرلمان في تلك المرحلة المهمة من تاريخها نالت حيزا كبيرا من اهتمامات الحكومات وأعضاء البرلمان وكانت في أوقات كثيرة صاحبة الحظوة في المناقشات الأمر الذي يدل على تفاعل البرلمان مع المشاعر القومية العربية في فترة مبكرة و مهمة من تاريخ مصر .

الهوامش

(١) لمزيد من التفاصيل حول تغفل اليهود في الحياة السياسية المصرية وأثرهم في القرار السياسي المصري راجع محمد حسنين هيكل :المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، الكتاب الأول ، الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية ، ط ٢ ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٩٦ م . ص ١٥١ - ١٥٦ .

(٢) اللجنة الملكية البريطانية (لجنة بيل) " Royal Commission " Peel تألفت من اللورد إيرل بيل Lord Earl Peel والسير هوراس رامبولد Sir Horas Rumbold والسير لوري هاموند Sir Laurie Hammond والسير موريس كارتر Sir Morris Carter والبروفيسور ريجنالد كوبلاند Prof . Reginald Coupland وسيرل اسكويث Cryril Asquith وعينت في شهر يوليو ١٩٢٦ ، لبحث الأسباب السياسية للاضطرابات التي نشبت في فلسطين في أواسط شهر ابريل ، والتحقيق في كيفية تنفيذ صك الانتداب على فلسطين بالنسبة لالتزامات الدولة المنتدبة نحو العرب ونحو اليهود و قد وصلت اللجنة فلسطين في نوفمبر ١٩٢٦ وأعلنت توصياتها في ٧ يوليو ١٩٢٧ ، لمزيد من التفاصيل راجع جامعة الدولة العربية :الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين المجموعة الأولى ١٩١٥ - ١٩٤٦ ، د . ت ، ص ص ٢٠٢ - ٢٣٨ ، وأيضاً عادل غنيم :الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة ١٩٢٦ حتى الحرب العالمية الثانية ، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ص ١٢ - ١٦٥ .

(٣) مضابط مجلس النواب، الهيئة النيابية السادسة دور الانعقاد الثاني جلسة ١٢ بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٢٦ من ص ٢٥٨ .

(٤) مضابط مجلس الشيوخ ، الهيئة النيابية السادسة دور الانعقاد الثاني جلسة ١١ بتاريخ ٢٧ يوليو ١٩٢٦ ، ص ١٦٢ .

(٥) المصدر السابق، نفس الهيئة النيابية، دور الانعقاد الثالث جلسة ٢٦ بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٢٧ ، ص ٧٠٣ .

(٦) ألف مصطفى النحاس الوزارة للمرة الثالثة في ٩ مايو ١٩٢٦ بعد فوز الوفد بالانتخابات، وقد قدمت الوزارة استقالتها في ٢١ يوليو ١٩٢٧ ، وألف الوزارة للمرة الرابعة في أغسطس ١٩٢٧ وقدمت استقالتها في ٣٠ ديسمبر ١٩٢٧ ، راجع يونان لبیب رزق :تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣ ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ص ٢٨٢ - ٤٠٣ .

(٧) مضابط مجلس الشيوخ الهيئة النيابية السابعة دور الانعقاد الثالث جلسة ٣٦ بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٢٧ ص ٧٠٤ .

(٨) أكرم زعيتر: يوميات أكرم زعيتر (الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٢٥ - ١٩٣٩) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٠ ، ص ٢٠٢ .

- (٩) راجع نص المادتين في المماهدة انظر محمد عبد الرحمن برج : قناة السويس أهميتها السياسية والاستراتيجية وتأثيرها علي العلاقات المصرية البريطانية من ١٩١٤ - ١٩٥٦ ، ط١ ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ص ٢٦٥ - ٢٦٦ .
- (١٠) ألف محمد محمود الوزارة للمرة الثانية في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، وقدمت استقالتها في ٢٧ ابريل ١٩٣٨ بعد أن أجرت الانتخابات في ابريل ١٩٣٨ وأعاد محمد محمود تشكيل وزارته القومية في ٢٧ ابريل ١٩٣٨ واستمرت حتى ٢٤ يونيو ١٩٣٨ عندما عاد محمد محمود فألف الوزارة للمرة الرابعة بالتحالف مع أحمد ماهر زعيم السعديين لتستمر الوزارة إلى ١٨ أغسطس ١٩٣٩ لمزيد من التفاصيل راجع يونان لبیب رزق: مرجع سبق ذكره ص ص ٤٠٧ - ٤١٨ .
- (١١) مضابط مجلس الشيوخ : جلسة ١٨ مايو ١٩٣٨ م. ص ١٤٤ .
- (١٢) مضابط مجلس النواب : جلسة ١١ بتاريخ ٢١ مايو ١٩٣٨ ص ٢٦٧ .
- (١٣) المصدر السابق ، نفس الجلسة ص ٢٦٧ ، ٢٦٨ .
- (١٤) المصدر السابق ، نفس الجلسة ص ٢٦٨ .
- (١٥) المصدر السابق ، نفس الجلسة ص ٢٦٨ ، وكان محمد محمود قد أرسل برقية إلي قادة الثورة الفلسطينية رافضاً توصيات لجنة بيل بتقسيم فلسطين وحمل على التقسيم بشدة ، راجع أكرم زعيتر، مرجع سبق ذكره ص ٣٠٢ .
- (١٦) مضابط مجلس النواب، جلسة ١١ بتاريخ ٢١ مايو ١٩٣٨ ص ٢٦٩ .
- (١٧) المصدر السابق ، جلسة ٢٤ بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٣٨ ص ١٢٩٥ .
- (١٨) لمزيد التفاصيل عن هذا المؤتمر راجع عابدة سليمة : مصر والقضية الفلسطينية، ط١ ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٨٦ ص ص ٦٩ - ٧١ .
- (١٩) مضابط مجلس النواب ، الهيئة النيابية الثامنة ، الدور الثاني جلسة الافتتاح بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٣٨ ص ٦ .
- (٢٠) المصدر السابق ، ص ٢٥٣ ، ٢٦٣ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ .
- (٢١) لمزيد من التفاصيل عن هذا المؤتمر راجع عابدة سليمة: مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٦ - ٤٠ .
- (٢٢) مضابط مجلس النواب جلسة ١٤ بتاريخ ٢ يناير ١٩٣٩ ، ص ٤٣٤ .
- (٢٣) المصدر السابق ، نفس الجلسة والصفحة .
- (٢٤) المصدر السابق ، جلسة ٥١ بتاريخ ٢٢ ابريل ١٩٤٠ ، ص ١٧٥٥ ، ١٧٥٦ ، ١٧٥٧ ، ١٧٥٩ .
- (٢٥) ألف علي ماهر الوزارة للمرة الثانية في ١٨ أغسطس ١٩٣٩ وتولي فيها مناصب رئيس الوزارة والخارجية والداخلية وهدمت الوزارة استقالتها في ٢٧ يونيو ١٩٤٠ لمزيد من التفاصيل راجع يونان لبیب رزق: مرجع سبق ذكره ص ص ٤١٨ - ٤٢١ .
- (٢٦) مضابط مجلس النواب جلسة ٥١ بتاريخ ٢٢ ابريل ١٩٤٠ ، ص ١٧٦٣ .

(٢٧) مؤتمر بلتيمور: عقد في فندق صفير يسمى باسم بلتيمور في أيام ٩-١١ مايو ١٩٤٢ التقت فيه كل التنظيمات الصهيونية في أوروبا وأمريكا وشارك فيه ٦٠٠ شخصية وطالبوا فيه بفتح أبواب الهجرة إلى فلسطين أمام اليهود، واعتبار الدولة اليهودية المنتظرة جزء من العالم الديموقراطي الحر، وضرورة مساعدة المجتمع اليهودي في إنشاء الدولة. لمزيد من التفاصيل راجع محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل الكتاب الأول مرجع سبق ذكره ص ص ١٦٨-١٧٠ .

(٢٨) ألف مصطفى النحاس الوزارة للمرة الخامسة في ٤ فبراير ١٩٤٢ على إثر الحادثة المشهورة بهذا التاريخ ثم عادت الوزارة وقدمت استقالتها في ٢٦ مايو ١٩٤٢ بعد الخلاف الذي دب بين رئيس الحكومة مصطفى النحاس ومكرم عبيد وزير المالية ثم عاد مصطفى النحاس وألف الوزارة السادسة له في ٢٦ مايو ١٩٤٢ واستمرت إلى أن قدمت استقالتها في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ، لمزيد من التفاصيل راجع يونان لبیب رزق :مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٢٨-٤٥٦ .

(٢٩) جاء في مذكرة وزير مصر المفوض بواشنطن الموجهة لوزير الخارجية الأمريكي احتجاج مصطفى النحاس باشا على التصريح المعلن على لسان الرئيس فرانكلين روزفلت بشأن فلسطين ، وأنه يسئ إلى مشاعر الشعب المصري : راجع النص كاملاً عند محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل الكتاب الأول، مرجع سبق ذكره ص ١٨١ .

(٣٠) نص السؤال والإجابة عليه، انظر مضابط مجلس الشيوخ جلسة ٧٨ بتاريخ ٩ أغسطس ١٩٤٤ ، ص ص ٧٤١ ، ٧٤٢ .

(٣١) نفس المصدر .

(٣٢) ألف إسماعيل صدقي الوزارة للمرة الثالثة في ١٦ فبراير ١٩٤٦ وقدمت استقالتها في ٩ ديسمبر ١٩٤٦ وكان يتولى فيها وزارة المالية بالإضافة إلى الرئاسة و الداخلية راجع يونان لبیب : مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٧٩ . ٤٨٤ .

(٣٣) مضابط مجلس النواب : جلسة ٣٩ بتاريخ ٨ يوليو ١٩٤٦، ص ٣١٠٧

(٣٤) اللجنة الإنجليزية الأمريكية .

(٣٥) مضابط مجلس النواب : جلسة ٣١ بتاريخ ١٤ مايو ١٩٤٦، ص ص ٢٢١٤ ، ٢٢١٥

(٣٦) المصدر السابق ، نفس الجلسة ص ص ٢٢١٥ ، ٢٢١٦ .

(٣٧) المصدر السابق ، نفس الجلسة ص ٢٢١٦ .

(٣٨) المصدر السابق ، نفس الجلسة ص ص ٢٢١٦ ، ٢٢١٧ .

(٣٩) مضابط مجلس الشيوخ : جلسة ٢٨ بتاريخ ٢٦ مايو ١٩٤٧ ، ص ص ٨٦٢ ، ٨٧٧ ، ولمزيد

من التفاصيل عن عقد الشركة وينوده راجع مضابط مجلس الشيوخ ملحق رقم ١٦٢ جلسة

٢٨ بتاريخ ٢٦ مايو ١٩٤٧ ص ص ٤٨١ ، ٧٢٧ وأيضا ملحق الجلسة ٤ بتاريخ

١٩٤٧/١٢/١ ص ٨٥ - ٨٨ .

(٤٠) في الوقت الذي كانت حكومة صدقي تشدد الطوق على أمين الحسيني كان صدقي نفسه يقيم حواراً في الإسكندرية مع الياهو ساسون أبرز قادة الوكالة اليهودية . ووافق صدقي على فكرة تقسيم فلسطين ، هذا فضلاً عن ارتباط صدقي القوي بالدوائر اليهودية في مصر ، للمزيد يراجع محمد حسنين هيكل : المروش والجيش ، كذلك الصراع في فلسطين قراءة في يوميات الحرب ، ط ٤ ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٩٩ . ص ص ٢٥ ، ٣٦ .

(٤١) مضابط مجلس الشيوخ : جلسة ٤٢ ، بتاريخ ١٥ مايو ، ص ص ٩١٢ - ٩١٦ .

(٤٢) محمد عزة دروزة : القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ، ط ٢ ، منشورات المكتبة المصرية ، بيروت ١٩٦٠ ج ٢ ص ص ٩١ ، ٩٢ .

(٤٣) جورج طعمة ، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي ١٩٤٧ . ١٩٦٧ ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٥ ص ٢ .

(٤٤) المرجع السابق ، نفسه ص ١٠١ .

(٤٥) محمد علي حلة : فلسطين في جامعة الدول العربية ١٩٤٥ - ١٩٥٦ ، ط ١ ، مطبعة الحسين ، القاهرة ١٩٨٨ ، ص ١٧٠ .

(٤٦) جورج طعمة ، المرجع السابق ، ص ص ١٠٢ ، ١٠٣ .

(٤٧) نفس المرجع ، ص ص ١٠٨ ، ١١٠ ، ١١٢ .

(٤٨) محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل الكتاب الأول ، ص ٢٣٥ .

(٤٩) مضابط مجلس النواب : الجلسة الافتتاحية لدور الانعقاد العادي الرابع للهيئة النيابية التاسعة يوم ١٢ نوفمبر ١٩٤٧ ص ٦ .

(٥٠) مضابط مجلس النواب : جلسة ٤ بتاريخ ١ ديسمبر ١٩٤٧ ص ص ٦٤ ، ٦٥ .

(٥١) المصدر السابق ، جلسة ٨ بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٤٧ ص ٢٨٦ .

(٥٢) المصدر السابق ، جلسة ٩ بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٩٤٧ ص ص ٢٩٨ ، ٢٩٩ .

(٥٣) المصدر السابق ، ملحق جلسة ٢٧ بتاريخ ٥ مايو ١٩٤٨ ص ٢٠٩٥ .

(٥٤) للمزيد من التفاصيل يراجع المصدر السابق ، جلسة ٢٨ بتاريخ ١١ مايو ١٩٤٨ ، ص ص ٢١١٢ ، ٢١٠٣ .

(٥٥) المصدر السابق ، جلسة ٢٨ بتاريخ ١٢ مايو ١٩٤٨ ، ص ٢١٤٢ .

(٥٦) لم يتم العثور على مضبطة الجلسة السرية ، والتي كانت تدون من نسخة واحدة توضع في رئاسة المجلس ، لذلك تم الاعتماد على ما أورده محمد حسنين هيكل : المروش والجيش ج ١ ، ص ص ٧٨ - ٨٤ .

(٥٧) مضابط مجلس النواب : جلسة ٢٨ بتاريخ مايو ١٩٤٨ ص ص ٢٢٤٣ - ٢٢٤٦ .

(٥٨) راجع في ذلك محمد حسنين هيكل : المروش والجيش ج ١ ، ص ص ٨٤ - ٨٥ . وأيضاً

محمد حسين هيكل :مذكرات في السياسة المصرية، ج ٣ ط ٢، دار المعارف القاهرة ١٩٩٠ ص ص ٤١ - ٤٣ .

(٥٩) مضابط مجلس النواب جلسة ٢٩ بتاريخ ١٩ مايو ١٩٤٨ ص ص ٢١٨٩ - ٢١٩٠ ، ٢١٩٢ - ٢١٩٤ .

(٦٠) المصدر السابق نفس جلسة ٢٢ بتاريخ ٧ يونيه ١٩٤٨، ص ص ٢٤٥٧ - ٢٤٥٨ ، ٢٤٧٥ ، ٢٤٧٦ .

(٦١) مضابط مجلس الشيوخ، جلسة بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٤٨.

(٦٢) عبد الوهاب بكر محمد :الجيش المصري وحرب فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٥٢ ، ط ١ ، دار المعارف ١٩٨٢ ص ص ١١٩ ، ١٢٠ .

(٦٣) مضابط مجلس النواب :جلسة ٢٧ بتاريخ ١٤ مايو ١٩٥١ .

(٦٤) لمزيد من التفاصيل يراجع في ذلك زكريا أحمد سعد، مصر والمرور الاسرائيلي في قناة السويس ١٩٤٨ - ١٩٦٧، بحث منشور في مجلة مصر الحديثة، العدد الرابع ٢٠٠٥ ، ص ص ١٢٥ - ١٦٨ .

(٦٥) نفس المصدر.

(٦٦) مضابط مجلس النواب، جلسة ٢١ ، بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٥٠ ، ص ١٢ .

(٦٧) المصدر السابق، جلسة ٢٧ بتاريخ ٥ يونيه ١٩٥٠ ، ص ٦ .

(٦٨) المصدر السابق، جلسة ٢٠ بتاريخ ٢٩ يونيه ١٩٥١ ، ص ٤ .

(٦٩) المصدر السابق جلسة، ٢٨ بتاريخ ٦ أغسطس ١٩٥١ ، ص ٥ .

(٧٠) المصدر السابق جلسة، ٢٩ بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٥١ ، ص ٥ .

(٧١) المصدر السابق، جلسة ١٢ بتاريخ ٢١ مارس ١٩٥١ ، ص ٥ .

(٧٢) مضابط مجلس الشيوخ، جلسة ٢٢ بتاريخ ١٥ مايو ١٩٥٠ ، ص ٨ .

(٧٣) نفس المصدر جلسة ٢٢ بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٥٠ ، ص ص ١١٦٧ - ١١٦٨ .

(٧٤) المصدر السابق، جلسة، ٢٣ بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٥٠ ص ص ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ وقد

تناول هذه القضية بشكل من التفصيل محمد حسين هيكل: مرجع سبق ذكره ص ص ٨٦ -

٢١٢ وأيضاً تناولها إحسان عبد القدوس في عدة مقالات، راجع روزاليوسف، عدد يونيو، ١٩٥٠ .

(٧٥) مضابط مجلس النواب، جلسة ٤٠ بتاريخ ٧ أغسطس ١٩٥٠ ، ص ١١ .

(٧٦) نفس المصدر ، جلسة ٢٨ ، بتاريخ ٦ أغسطس ١٩٥١ ص ٢ .

مصر والصراع العربي.. الإسرائيلي في إطار مؤتمرات القمة الأفريقية ١٩٥٨ - ١٩٧٣

د. إبراهيم جلال أحمد

مدرس التاريخ الحديث

بكلية الآداب . جامعة عين شمس

مصر والصراع العربي.. الإسرائيلي في إطار

مؤتمرات القمة الأفريقية ١٩٥٨ - ١٩٧٣

تحاول هذه الدراسة إبراز الجهود التي بذلتها مصر داخل أروقة مؤتمرات القمة الأفريقية(*) التي عٌقدت خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٧٣ من أجل إقناع الأفارقة بضرورة الوقوف بجانب الشعوب العربية خلال الصراع العربي الإسرائيلي.

وقد تخير الباحث هذه المؤتمرات لأنها مثلت بالنسبة لمصر آنذاك أهم الوسائل الفاعلة لطرح هذا الصراع وتفنيده. واتخذ من عام ١٩٥٨ كبداية لدراسته، لأنه العام الذي عٌقد فيه مؤتمر أكرا أول مؤتمر قمة للدول الأفريقية المستقلة، وأثيرت فيه مشكلة فلسطين التي كانت - ولا تزال - جوهر هذا الصراع، من خلال مصر التي طالبت الدول الأفريقية بوضع إسرائيل على لائحة الدول العنصرية التابعة للإمبريالية. أما اختيار عام ١٩٧٣ كنهاية لفترة الدراسة، لأنه شهد انعقاد مؤتمر أديس أبابا ، واندلاع حرب أكتوبر، واستطاعت مصر من خلالهما الحصول على أكبر تأييد أفريقي لصالح العرب في صراعهم ضد إسرائيل، والوصول بالعلاقات العربية الأفريقية إلى مرحلة الذروة، في مقابل تدهور العلاقات الإسرائيلية بصورة لم تشهدها من قبل، حيث وصل عدد الدول الأفريقية غير العربية التي قطعت علاقاتها بإسرائيل - حتى نوفمبر من عام ١٩٧٣ - ٢٩ دولة.

تمهيد : دور مصر في مواجهة إسرائيل حتى عام ١٩٥٨ .

منذ حرب ٤٨ ازداد إدراك مصر بخطورة إسرائيل لطبيعتها الاستعمارية وكونها رأس جسر للاستعمار في منطقة الشرق الأوسط فأيقنت ضرورة الدفاع عن فلسطين ، واعتبرت مشكلتها قضية مصرية ، لأن هذا الدفاع يتجاوز حدود مصر في رفع ، إضافة إلى ذلك عُدت بالنسبة لمصر أيضاً قضية عربية واحتلالها يشكل خطراً على الدول العربية كلها ، لذا فإن مواجهة إسرائيل

وتحرير فلسطين كانت تتطلب - من وجهة النظر المصرية - تحرير كل البلاد العربية من السيطرة الاستعمارية ، والقوى الداعمة للاستعمار^(١).

ومع قيام ثورة يوليو ، بدأت مصر في مواجهة إسرائيل بصورة فعلية ، وكانت القارة الأفريقية من أهم الميادين التي عملت على عدم تغفل النفوذ الإسرائيلي فيها ، فمنها يبدأ الأمن القومي المصري ، خاصة وأن النيل يستمد ماءه من قلبها ، ولا توجد دولة مصب تعتمد في معيشتها عليه مثل مصر ، إضافة إلى ذلك وجود مضيق باب المندب الذي قيل أن من يسيطر عليه يمكنه السيطرة على الملاحة في البحر الأحمر وقناة السويس^(٢) . وقد كانت مصر بعيدة النظر في ذلك ، فقد ظهرت أهداف إسرائيل داخل أفريقيا في العمل على إنهاء عزلتها ، والتأثير على الأمن المائي المصري ، وتهديد الملاحة في البحر الأحمر ، وإضعاف التأييد الأفريقي للقضايا العربية ، ودعم العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية ، وتنفيذ السياسات الغربية ، وإقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الأفريقية ، للاستفادة من أصواتها في المجال الدولي^(٣).

ومن ذلك يمكن القول بأن سياسة مصر تجاه دعم أفريقيا لم تكن نوعاً من الترف والإنفاق البذخي ، خاصة وأنها آمنت بارتباط حرية الدول العربية العربية الأفريقية وعدم انفصالها بفية استقلالها واتساع نطاق حركة التحرر العربي من إطارها العربي إلى الأفريقي^(٤) وإدراجها بجانب القضايا التي ربطتها بأفريقيا كتصفية الاستعمار والتفرقة العنصرية ، ومن أجل ذلك قدمت مصر الدعم لأفريقيا في كافة المجالات ، على الرغم من أن أفريقيا إبان تلك الفترة اعتبرت قضية الصراع العربي الإسرائيلي خارج نطاق اهتماماتها وتشكل عبئاً ثقيلاً عليها ، والأخطر من ذلك أنها عدت إسرائيل نموذجاً يجب الاحتذاء به^(٥) .

وهدفت مصر من ذلك الدعم أيضاً عزل إسرائيل ، ومقاومة تسللها داخل القارة لاستكمال حلقات الحصار الاقتصادي الذي فرضته الدول العربية عليها ، وتقديم المساعدات الاقتصادية لهذه الدول الأفريقية في حدود ما تقدمه

إسرائيل على الأقل ، حتى تستطيع مصر مطالبتها بوقف تعاملها مع إسرائيل^(٦).

وقد تعززت قناعة مصر بخطر إسرائيل على المنطقة عقب غاراتها في فبراير ١٩٥٥ ، عقاباً على رفضها الانضمام للأحلاف الغربية . ومنذ ذلك الحين - ومن قبل - أصبح عبد الناصر العدو الأول للاستعمار والصهيونية ، ومن ثم محاولة جر مصر إلى حروب مع إسرائيل ، في الوقت الذي جرت فيه محاولات مصرية من أجل أفارقة الصراع العربي الاسرائيلي ، حيث عملت مصر عبر كافة المؤتمرات الدولية على عزل إسرائيل دبلوماسياً واقتصادياً ، وأكدت على أن معركة آسيا وأفريقيا من أجل حريتها معركة واحدة^(٧) .

وقد تجلّى ذلك في مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ ، الذي حضرته من الدول الأفريقية غير العربية أثيوبيا وليبيريا ، وضم عدداً من الزعماء الأفارقة أهمهم نكروما وسيكوتوري ، وكان وفد مصر أول من قدم مشكلة فلسطين للمؤتمر وأشار فيه عبد الناصر إلى أن من أهم الموضوعات التي أثارت في نفسه أعماق الأسى، مشكلة فلسطين التي شرد شعبها عن طريق إسرائيل، ولذا يجب مواجهتها والوقوف لها بالمرصاد ، وكان لذلك أبلغ الأثر في موافقة الدول المشاركة على إعلان تأييدها لحقوق شعب فلسطين، والدعوة إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بها ، وتحقيق التسوية السلمية لمشكلتها، وعدم قبول إسرائيل في مؤتمر باندونج ، وتزايد العزلة المفروضة عليها، وبداية التقارب العربي الأفريقي^(٨). وعلى الجانب الآخر أدت هذه السياسة إلى بداية الاهتمام الإسرائيلي بأفريقيا ، فطورت في نفس العام علاقاتها بليبيريا وأثيوبيا والسلطات الاستعمارية في كينيا ونيجيريا ومدغشقر والجابون ، واعترفت باستقلال غانا في عام ١٩٥٧ وأقامت سفارة لها في أكرا. وكان الاهتمام الإسرائيلي بأفريقيا في هذه المرحلة التي أطلق عليها مرحلة الاستطلاع معتمداً على الوجود الاستعماري في أفريقيا وضعف الوجود العربي بها^(٩).

ويثبت ذلك ما أشارت إليه مصر من أن إسرائيل كانت رأس جسر للاستعمار في أفريقيا ، ومحرك رئيسي لسياسته في تلك المرحلة .

ونتيجة لتبته مصر لهذا الدور ظهرت جهودها في مؤتمر التضامن الأفريقي الآسيوي الذي عقد بالقاهرة خلال الفترة الممتدة من ٢٦ ديسمبر ١٩٥٧ إلى ١ يناير ١٩٥٨ ، حينما حثت الدول الأفريقية على ضرورة الوقوف بجانب قضايا العالم الثالث ومشكلاته ، وأسفرت جهودها عن مناقشة المشكلة الفلسطينية^(١٠) وإعلان الدول المشاركة أن إسرائيل قاعدة استعمارية تهدد الشرق الأوسط وسلامته ، وأكدت حقوق العرب في فلسطين وعطفها على اللاجئين الفلسطينيين وعودتهم إلى وطنهم^(١١) .

أولاً : جهود مصر منذ مؤتمر أكر ١٩٥٨ حتى مؤتمر أديس ابابا ١٩٦٣ .

على الرغم من السياسات الاستعمارية والصهيونية التي عملت على دعم إسرائيل أفريقياً ، استمرت مصر في إقناع الأفارقة بأن قضية الصراع العربي الإسرائيلي ليست عربية فحسب ، بل أنها قضية تهم العرب والأفارقة على حد سواء ، خاصة وأن كل ما يضر الشعوب العربية في حالة إحكام قبضة إسرائيل على العالم العربي ، يؤثر بالضرورة على دول كثيرة في القارة الأفريقية^(١٢) .

ومن أجل تحقيق هذا الهدف شاركت مصر في أغلب مؤتمرات القمة الأفريقية ، والأكثر من ذلك كانت مقراً لمعظم المؤتمرات التي جاءت بجهود مثمرة في مجابهة إسرائيل وإدانتها وتأييد الحق العربي .

وكانت البداية في مؤتمر أكر ١٩٥٨ ، الذي عُقد بدعوة من نكروما وحضرته ثمانى دول أفريقية ، وهى أثيوبيا وليبيريا وغانا والسودان ومصر وليبيا وتونس والمغرب ، ومثل فيه الوفد المصرى " محمود فوزى " وزير خارجيتها ، وقدمت مصر فيه اقتراحاً يدعو إلى ضرورة دمج إسرائيل مع جنوب أفريقيا والبرتغال ووصفها بالعنصرية الإمبريالية ، لكن هذا الطلب رفضه نكروما ، كما رفضته ليبيريا وأثيوبيا ، وبدلاً منه وافقوا على مشروع قرار ضعيف يحث على ضرورة

السعى لإيجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية دون أية إشارة إلى إسرائيل^(١٢).

وقد أعربت إسرائيل على لسان سفيرها في غانا عن ارتياحها لعدم استجابة نكروما للطلب المصري ، وعبر عن ذلك بقوله " لقد كان عدم إدراج قضية إسرائيل في جدول أعمال المؤتمر انتصاراً مهماً للفئات الديمقراطية من الأفريقيين " ، كما اتهم عبد الناصر بأنه يهدف إلى توسيع نفوذه في القارة الأفريقية . ويستنتج من خلال الموقف الذي اتخذته نكروما مدى التفلفل الإسرائيلي في الأوساط الأفريقية ، لا سيما التقدمية التي ينتمى إليها نكروما ، باعتباره يتبنى فكراً تحررياً ، كما يظهر موقف السفير الإسرائيلي الدعاية التي كانت تقوم بها إسرائيل لتأليب الرأي العام الأفريقي ضد مصر ، والرئيس عبد الناصر في تلك الفترة^(١٣) .

ومن المرجح أن ليبيريا قد أقدمت على ذلك الرفض أيضاً نتيجة لعلاقتها بإسرائيل والأهم من ذلك كونها منذ نشأتها صناعة أمريكية ، وذلك بدوره يقود إلى نتيجة مفادها أن التي كانت تحرك سياسة ليبيريا آنذاك هي الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت على علاقة وطيدة بإسرائيل . لذا لم يكن في صالح أغراضها الاستعمارية في الشرق الأوسط وأفريقيا إدانة إسرائيل من جانب صنيمتها . كما أنه من الممتقد أن الذي جعل أثيوبيا تقدم على هذا الرفض وجود يهود الفلاشا بها ، ورغبتها في منافسة الدور المصري في أفريقيا ، وكونها من أقدم الدول التي دعمت علاقاتها بإسرائيل في القارة ، وحاجتها إلى المعونات الأجنبية التي كانت تمنح آنذاك للدول الموافقة على الوجود الإسرائيلي في أفريقيا ودعمه .

غير أنه في إطار الجزء الخاص بالسلم والأمن الدوليين واحترام ميثاق الأمم المتحدة وإعادة التأكيد على مبادئ باندونج ، عبر مؤتمر أكرا في الفقرة رقم ٩ عن شديد قلقه بالنسبة لمشكلة فلسطين ، وبحث إيجاد تسوية عادلة لها ، وذلك عقب إلحاح الدول العربية وبصفة خاصة مصر من أجل إدراجها في جدول أعمال المؤتمر^(١٤).

ومن المؤكد أن هذا الإلحاح جاء نتيجة لعدم فهم أفريقيا لتلك المشكلة حتى هذه الفترة التي عٌقد فيها المؤتمر فهماً موضوعياً ، وعلاقة أغلب قادة أفريقيا بإسرائيل ، واعتبار تلك المشكلة من وجهة نظر أغلب زعماء القارة قضية عربية آسيوية لا تهم أفريقيا بأي حال من الأحوال .

وعلى الرغم من ذلك ، عملت مصر كل ما في وسعها من أجل تقريب وجهات النظر الأفريقية ودعم العلاقات العربية الأفريقية ، والعمل على كسب الرأي العام الأفريقي في صالح الصف العربي، وظهر ذلك حينما لبّت حكومتها دعوة حكومة ليبيريا للاشتراك في مؤتمر منروfia في ٤ أغسطس ١٩٥٩ والذي حضرته غانا ومالي وليبيريا ، ومثل فيه مصر وفد برئاسة وزير خارجيتها "حسين ذو الفقار صبرى" الذي أكد على التوفيق بين القومية العربية والأفريقية، واختتم خطابه بقوله " إن العالم العربي هو القنطرة التي تربط بين قارتى آسيا وأفريقيا وأن الجمهورية العربية المتحدة فخورة بأن تنتمى إلى القارتين " (١٦).

ومن المرجح أنه كان يقصد من وراء ذلك حث الدول الأفريقية على دعم العالم العربي في صراعه ضد الصهيونية وإبراز الدور الذي يلعبه العالم العربي في العلاقات الأفريقية الآسيوية ، حيث أنه يشكل أهمية قصوى في تسيير أو إعاقه هذه العلاقات .

ويجب الإشارة هنا إلى أن مهمة مصر كانت عصبية في تلك المرحلة التي سُميت بمرحلة التغفل والافتحام الإسرائيلي لأفريقيا ، والتي ظهرت في صورة زيارات لليبيريا وغانا ونيجيريا والسنغال وساحل العاج ، أدت إلى ازدياد شعبية إسرائيل ، التي أنشأت لها آنذاك قنصلية في السنغال وسفارة في غينيا (١٧).

لكن ذلك لم يقف حائلاً أمام الدور المصري الذي تجلّى في مؤتمر أديس أبابا الذي عُقد في يونيو ١٩٦٠ ، والذي حضره ممثلو إحدى عشرة دولة ، هي : أثيوبيا والكاميرون وغانا وغينيا وليبيريا والصومال والجمهورية العربية المتحدة

وليبيا وتونس والمغرب ، والحكومة الجزائرية المؤقتة ، فلقد حاولت مصر في هذا المؤتمر شرح أبعاد الصراع العربي الإسرائيلي وإبراز الصورة الحقيقية لإسرائيل . وأسفرت جهود مصر عن تعبير المؤتمر عن قلقه لعدم تنفيذ قرارات الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة ، ومؤتمر باندونج ، ومؤتمر أكرا الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية ، التي اعتُبرت من العوامل المهددة للأمن والسلم في القسم الشمالي من القارة الأفريقية (١٨).

وفي الوقت الذي كانت تبذل فيه مصر قصارى جهدها من أجل دعم العلاقات العربية الأفريقية ومحاولة إقناع أفريقيا بضرورة الوحدة الأفريقية الشاملة ودعم العرب في صراعهم ضد إسرائيل ورفض النهج الاستعماري الذي عمل على تقسيم القارة ما بين أفريقية وعربية ، ظهرت محاولات أفريقية مدعومة من الصهيونية والاستعمار وبصفة خاصة الاستعمار الفرنسي الداعم للموقف الإسرائيلي من أجل مواجهة الاتجاه الجديد السائد في القارة الأفريقية (الوحدوى) ، والذي تتزعمه مصر وغانا وغينيا والقضاء على فكرة الوحدة الأفريقية الشاملة والتأييد الأفريقي للعرب ، وظهر ذلك في مؤتمر برازافيل الذي عُقد بالعااصمة الكونغولية في الفترة من ١٥ - ١٩ ديسمبر ١٩٦٠ وحضرته السنغال وأفريقيا الوسطى والكونغو برازافيل وموريتانيا وداهومى وساحل العاج والنيجر والكامرون والكونغو ليوبولدفيل وتشاد والجابون ومدغشقر . ونتيجة لاقتصار المؤتمر على الدول الناطقة بالفرنسية دون غيرها من الدول ، فقد جاءت قراراته انعكاساً للموقف الفرنسي في معالجته للمشكلات التي تطرق لها كالمشكلة الجزائرية ، كما لم تدرج قضية الصراع العربي الإسرائيلي للمناقشة في هذا المؤتمر (١٩).

لكن ذلك لم يثن مصر عن المضي قدماً نحو مسيرتها داخل مؤتمرات القمة الأفريقية ، فقد دعمت موقفها من الصراع العربي الإسرائيلي في مؤتمر الدار البيضاء عام ١٩٦١ ، حينما لفت عبد الناصر الأنظار إلى أن الصهيونية الدولية تعد من صور الاستعمار الجديد ، وأن تقديم إسرائيل المعونات لأفريقيا التي لا

تستطيع العيش دون المعونات الأجنبية إنما كان يعنى أنها مجرد وسيط للتغلغل الاستعماري^(٢٠) كما شرح حقيقة إسرائيل وأهمية الجمهورية العربية المتحدة كبوابة دفاع عن الحدود الشمالية الشرقية لأفريقيا ، التي يجب على دولها حمايتها بعدما تنبعت للدور الذي تقوم به إسرائيل لخدمة الاستعمار الجديد في القارة الأفريقية وغيرها^(٢١).

ونتيجة لهذا أعرب المؤتمر عن اهتمامه البالغ بالوضع الراهن في فلسطين ، وحذر من خطر التوتر الدولي ، وأصر على ضرورة حل هذه المشكلة حلاً عادلاً يتفق مع قرارات الأمم المتحدة وباندونج الخاصة بإعادة حقوق عرب فلسطين الكاملة ، ودعوة الدول الأفريقية إلى مقاومة هذه السياسة الجديدة التي استخدمها الاستعمار لزرع قواعد له^(٢٢) .

وقد أكد عبد الناصر أن من أهم نتائج هذا المؤتمر انهيار العوبة الاستعمار في تقسيم القارة إلى أفريقيا عربية في الشمال وسوداء في الغرب والجنوب ، وأنه كان عملاً ضد الاستعمار والصهيونية أظهر إسرائيل أمام نفسها وأصحابها وصانعيها بصورتها الحقيقية التي دأبت على مناصرة الاستعمار وخدمته ليس فقط في الشرق الأوسط بل وفي أفريقيا وآسيا ، ورأى أن من أهم أصدقاء القرار المتعلق بتلك المشكلة ، أن أفريقيا فتحت عينها على حقيقة إسرائيل وكشفت مستتر نواياها وأهدافها . وأشار إلى أن إسرائيل حاولت التشكيك في مدى تمسك غانا بقرار الدار البيضاء مما أدى إلى إعلان نكروما ، بأن قرار الدار البيضاء الذي يتعلق بإسرائيل يمثل خطأ أساسياً في سياسة غانا^(٢٣).

غير أن موقف الدول الأفريقية من قرارات المؤتمر اتضحت في السلوك العملي التي كانت تقوم به بعض الدول الأفريقية كفانا التي تزايدت تعاملاتها مع إسرائيل رغم ما أعلنته في هذا المؤتمر^(٢٤).

وفي هذا الصدد يجب الإشارة إلى أن الدول الأفريقية كانت تعمل من أجل مصلحتها الخاصة دون النظر إلى نوعية وسياسة الطرف الذي تقيم معه

علاقات ، طالما أنها سوف تقودها في النهاية إلى مبتغاها ، وذلك من شأنه أن يوقفنا على حقيقة الأسباب التي جعلت أغلب الدول الأفريقية تدعم علاقاتها بإسرائيل على حساب علاقاتها بالدول العربية ، لأنها رأت في ذلك الوقت أن مصالحها تسير في ركاب إسرائيل - التي تدعمها الدول الرأسمالية العظمى والكبرى - أكثر من الدول العربية ، وأن العطف على قضية العرب ودعمها سوف يكون عائقاً يحول دون تنفيذ أغراضها في تلك المرحلة التي يمكن أن يُطلق عليها مرحلة التأسيس بالنسبة للدول الأفريقية المستقلة حديثاً .

ومما دل على أهمية الدور المصري في الدار البيضاء ما أشار إليه دورو ثيام Doro Thiam وزير خارجية السنغال الأسبق من أن الرئيس العربي ويقصد به عبد الناصر قد عرض قضيته بمنتهى البراعة وقوة التأثير . فقد ربط بين مشكلة فلسطين وبين الفكرة العامة المتعلقة بالدفاع عن القارة الأفريقية وتأمين سلامتها ، وقد تركت حججه أثراً ، إذ إن القرار المتعلق بفلسطين صدر بالإجماع ووقعته الدول الأفريقية التي كان لها حتى فترة انعقاد المؤتمر علاقات وطيدة مع إسرائيل (٢٥).

ويُستنتج مما سبق أن قرارات مؤتمر الدار البيضاء كانت أقوى من القرارات التي صدرت عن مؤتمرى أكرا وأديس أبابا . ومن المرجح أن يكون ذلك بسبب أن غالبية الدول المشاركة من الدول الأفريقية العربية ، كما أنه من أهم إيجابيات هذا المؤتمر ، أن الشعوب الأفريقية تمكنت من خلال هذا المؤتمر التعرف على المشكلة الفلسطينية ، وإبراز موقفها من الصراع العربي الإسرائيلي ، إلا أن حضورها لم يكن يعنى التأييد المطلق للقرارات التي صدرت عن هذه المؤتمرات (٢٦).

والدليل على ذلك أن إسرائيل لاقت في تلك الفترة ترحيباً حاراً من قبل دول غرب أفريقيا الفرنكفونية بسبب الملاقة الوثيقة التي كانت تربطها بفرنسا ، فقامت بزيارة للجابون عام ١٩٦١ ، إضافة إلى ذلك سرعة اعترافها بالدول

الأفريقية وإيفاد وفود إسرائيلية للمشاركة في احتفالات الاستقلال . وأدى ذلك إلى إقناع رؤساء مدغشقر وداهومى والجابون وأفريقيا الوسطى وليبيريا وساحل العاج وأوغندا وجامبيا بزيارة إسرائيل ، كما دعمت علاقاتها بكينيا وتنجانيقا والكونغو برازافيل والكونغو ليوبولد فيل ، مما أدى إلى شعورها بالطمأنينة وتعويض شعورها بافتقاد الأمن وإحساسها بالعزلة (٢٧).

كما وقفت الدول الاستعمارية بجانب إسرائيل في تلك الآونة ، وحتى تدعم سياستها وسياسة إسرائيل ، حاولت قدر استطاعتها زيادة الصدع الأفريقي الموجود بين الدول المؤيدة لمناقشة المشكلة الفلسطينية والقضايا العربية والدول المعارضة - ونعنى بذلك دول مجموعة برازافيل ودول مجموعة الدار البيضاء - والعمل على عزل دول الدار البيضاء نهائياً حتى لا تثير قضية الصراع العربى الإسرائيلى ، وذلك من خلال مؤتمر منروfia ، الذى دعا إلى عقده ليوبولد سنجور فى العاصمة الليبيرية ، للتوفيق بين الجبهتين ، لكن الجمهورية العربية المتحدة رفضت حضوره لعدم دعوة حكومة الجزائر المؤقتة بفعل من فرنسا ، كما امتنعت مجموعة الدار البيضاء أيضاً عن حضوره ، فعقد فى ٨ مايو ١٩٦١ وضم مجموعة برازافيل الناطقة بالفرنسية مع سبع دول أفريقية أخرى لا تنتمى إلى أى مجموعة ، وهى نيجيريا وأثيوبيا وليبيريا وسيراليون والصومال وتونس وتوجو ، واتهمت مصر فى هذا المؤتمر بإعاقتها للجهود الوجدوية . كما ظهر الدور الاستعماري فى مؤتمر لاجوس الذى دعا إليه أزيكوى الحاكم العام لنيجيريا فى الفترة من ٢٥ إلى ٣٠ يناير ١٩٦٢ ، وضم الدول التى شاركت فى مؤتمر منروfia ، وقد قاطعته مجموعة الدار البيضاء أيضاً ، لموقفه من قضيتى الجزائر والصراع العربى الإسرائيلى . ونخلص من ذلك إلى أن قرارات منروfia ولاجوس جاءت فى غير صالح الشعوب العربية (٢٨).

ومن هذا يتضح أن الموقف الأفريقى فى تلك المرحلة لم يتعد التعاطف ، بل أنه ليست هناك مبالغة فى القول بأن القرارات التى اتخذها الأفارقة كانت غير

مدروسة جيداً أو قرارات لإرضاء الاتجاهات المختلفة بين الرؤساء مما يزيد من تعقيد المشكلة على المدى البعيد ، وساعد على ذلك ارتباط كل مجموعة أفريقية بمصالح مختلفة ، وتعدد الكاريزمات ذات المدارس الفكرية المختلفة ، وقوة المد الإسرائيلي داخل أفريقيا مقارنة بالدور العربى ، حيث كانت إسرائيل بدعم من الدول الاستعمارية تمنح الأفارقة ما كانوا يحتاجونه . ونجحت فيما فشلت فيه الدول العربية ، على الرغم من الجهود المصرية التى ظهرت إبان تلك الفترة داخل المؤتمرات الأفريقية لإبراز صورة إسرائيل الحقيقية .

ثانياً : جهود مصر منذ مؤتمر أديس أبابا ١٩٦٣ حتى مؤتمر كينشاسا ١٩٦٧ .

على الرغم مما حدث فى مؤتمرى منروfia ولاجوس ، ومن غالبية الدول الأفريقية ازداد اتجاه مصر صوب أفريقيا التى شكلت دولها ثقلًا تصويدياً كبيراً فى المنظمات الدولية (٢٩) .

وبحلول مؤتمر أديس أبابا ١٩٦٣ ، تولى عبد الناصر رئاسة أول جلسة ، وأكد فيها نظريته التى تقدم بها فى مؤتمر الدار البيضاء ، واستند فى ذلك إلى أرقام دقيقة أوضحت أن إسرائيل وهى لا تستطيع العيش إلا فى ظل المساعدات الأجنبية نراها مع ذلك تقدم مساعدات إلى بعض البلاد الأفريقية ، فهى إذاً مجرد وسيط للتفلفل الاستعماري . غير أن مؤتمر أديس أبابا لم يسجل ذلك (٣٠) . ولذا قام عبد الناصر بحسم هذه القضية عندما أشار إلى أن مشكلة إسرائيل التى تعد أهم المشكلات التى تواجه العالم العربى والأفريقى ، لن تطرح للمناقشة فى هذا الاجتماع ، لأن العمل الأفريقى الحر سوف يكشف الحقيقة ويعريها من كل زيف أمام الضمير الأفريقى (٣١) .

وقد أقدم عبد الناصر على هذه الخطوة ، لأنه كان على علم تام بمدى ما وصلت إليه العلاقات الإسرائيلية الأفريقية ، وأن عرض هذا الصراع سيؤدى حتماً إلى خلاف بين الدول الأفريقية غير العربية والدول الأفريقية العربية خاصة فى تلك الفترة التى سادت فيها نظرة التعاطف مع إسرائيل من عدد كبير

من الدول الأفريقية ولاسيما الدول الناطقة بالفرنسية في أواسط أفريقيا ، ودولة جنوب أفريقيا والدول الواقعة تحت نفوذها في أجزاء القارة الجنوبية^(٢٢). وكان عبد الناصر على حق ، فقد قامت جولدا مائير وزيرة الخارجية الإسرائيلية في هذا العام بزيارة أوغندا وتنجانيقا ووقعت معهما اتفاقية هامة للتعاون الفني ، بالإضافة إلى التصديق على معاهدة الصداقة بين إسرائيل ومدغشقر ، كما تناولت الجولة كينيا وأثيوبيا بدعوة من هيلاسلاسى . وشهد العام نفسه تحرك أفريقى صوب إسرائيل من قبل الزعماء الأفارقة مثل زيارة رئيس الكاميرون لإسرائيل والتي تعد بالغة الأهمية ، حيث أنها من رئيس أفريقى مسلم ، ورئيس داهومى ، والرئيس الكونغولى للتوقيع على معاهدة صداقة مع إسرائيل^(٢٣).

إلا أنه مما لا شك فيه أن هناك عدة عوامل قد ساهمت في دعم النشاط الإسرائيلي في أفريقيا في هذه الفترة ، ومنها ، تحكم الدول الغربية في الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمم المتحدة ، وسيطرة الصهيونية على أجهزة الإعلام المختلفة، وأن معظم الدول الأفريقية قد استغلت - برغبة منها أو دون إرادتها - خلال هذه الفترة التي سعت فيها إلى تثبيت استقلالها السياسى ، وحرصت على العلاقة القائمة بينها وبين إسرائيل ، واعتبرت المشكلة الفلسطينية خارج نطاق قضايا القارة الأفريقية والأهم من ذلك غياب الدبلوماسية العربية والإعلام العربى في أفريقيا^(٢٤).

لكن مصر استمرت في العمل على تحقيق هدفها ، وظهر ذلك حينما عقدت مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية خلال الفترة الممتدة من ١٧ - ٢١ / ٧ / ١٩٦٤ ، حيث أعلن عبد الناصر في بدايته التصور العربى للصراع ، مؤكداً أهمية المشكلة الفلسطينية، ومشيراً إلى أن إسرائيل طردت أصحاب البلد الأصليين وحولت الأغلبية منهم إلى لاجئين خارج حدود وطنهم ، ودعا إلى ضرورة فهم وتدقيق ودراسة المشكلة، لأن ذلك بمثابة المفتاح الهام إلى روح الوحدة الأفريقية ، وأكد في نهاية الأمر ثقته في قيادات القارة وشعوبها^(٢٥).

ويُفهم من ذلك أن عبد الناصر كان مراعيًا الحساسية الأفريقية ، لذلك كان عرضه للموضوع في صورة مناشدة للتفكير والبحث ، وليس زجاً بالمشكلة وطرحها على ساحة المنظمة . كما كان هناك شبه اتفاق بين الدول الأفريقية العربية على الأخذ بما أعلنته مصر ، حرصاً على تماسك منظمة الوحدة الأفريقية وتلافياً لأي حرج قد تشمر به الدول الأفريقية المرتبطة بعلاقات مع إسرائيل ، على أمل أن يأتي يوم تتبنى فيه الدول الأفريقية غير العربية موقفاً مشتركاً مع الدول الأفريقية العربية داخل إطار المنظمة^(٢٦).

وعلى الرغم من النشاط الإسرائيلي الملحوظ في زامبيا والكاميرون وأفريقيا الوسطى وتنزانيا وتشاد وسيراليون وساحل العاج ، لتأكيد شرعية وجود إسرائيل وتشبيت كيائها وإخراجها من العزلة التي فرضها العرب عليها^(٢٧) نجحت الدبلوماسية المصرية داخل مؤتمرات القمة في منع اشتراكها في المؤتمرات الأفريقية سواء الرسمية منها أو الشعبية ، وأدى ذلك إلى مقاطعة وزيرة خارجية إسرائيل عند زيارتها لنيجيريا عام ١٩٦٤ ، ومقابلتها بمظاهرات عدائية ، كذلك أدى التقارب المصري مع الكونغو برازافيل إلى زيادة التعاون الاقتصادي والسياسي والفني بين الكونغو والدول العربية وخاصة مصر والجزائر ، مما ترتب عليه إلغاء الكونغو برازافيل للبروتوكول الذي عقده مع إسرائيل والاستعانة بالخبرات العربية^(٢٨).

إضافة إلى ذلك كانت هناك بعض الدول الأفريقية ، نتيجة تغيير نوعية الزعامات الأفريقية الموجودة بالقارة بظهور زعامات شابة - خاصة في شمال وشرق ووسط القارة - ارتبط معظمها بالأزهر في مصر - قد تعاطفت مع مصر والفلسطينيين داخل أروقة مؤتمرات القمة، ولهذا واجه النشاط الإسرائيلي - خاصة في المشروعات الاستثمارية - تحديات كثيرة في الصومال وموريتانيا وزنجبار ونيجيريا، وتشاد التي رفضت الاستمانة بالخبرات الفنية الإسرائيلية^(٢٩).

ومن ذلك يتضح أن أغلب الدول التي كانت تأخذ الأمر بجدية وتحاول دعم الموقف العربي قدر استطاعتها كانت إما دول أفريقية عربية أو دول أفريقية إسلامية .

وفي مؤتمر القمة الذي عُقد بأكرا عام ١٩٦٥ ، استمرت مصر في العمل على دعم الشعب الفلسطيني ومطالبة الأفارقة بضرورة مد يد العون والمساعدة له ، ومساندة العرب في قضيتهم ، إلا أنها لم تتجح في إدراج المشكلة الفلسطينية داخل جلسات المؤتمر^(٤٠) بل الأكثر من ذلك أن هذا العام شهد تعاطفاً أفريقيا تجاه إسرائيل ، وظهر ذلك عند زيارة رئيس الكنيست الإسرائيلي لكل من سيراليون وتشاد وداهومى والنيجر وفولتا العليا وغانا وساحل العاج ، حيث وجهت إليه الدعوة لحضور جلسات الجمعيات الوطنية لهذه الدول . كما شهد العام نفسه زيارة ثانية للرئيس التشادى إلى إسرائيل ، وتوقيع مزيد من اتفاقات التعاون الفنى وخاصة بين إسرائيل وكينيا وتنزانيا اللتين أصبحتا مواقع أمامية لإسرائيل في هذا الجزء من القارة^(٤١) كما توغلت إسرائيل في مجالات الهندسة والطب والزراعة ، وعملت على نقل تجربتها الخاصة بتدريبات الشباب العسكرية ، وإقامة دورات تدريب وتعليم داخل إسرائيل لأبناء أفريقيا^(٤٢).

وحيثما عُقد مؤتمر أديس أبابا عام ١٩٦٦ ، وحاولت فيه مصر كسب الصوت الأفريقى لصالح المشكلة الفلسطينية ، حدث في هذا المؤتمر اعتراض الوفد الملاجاشى على إغفال دعوة سفير إسرائيل لحضور الجلسة الافتتاحية للمؤتمر من منطلق أهمية العلاقات الإسرائيلية الأفريقية^(٤٣). وهذا أبلغ دليل على ما وصلت إليه العلاقات الأفريقية الإسرائيلية في تلك الآونة.

ونتيجة لشعور عبد الناصر بمدى الخطورة التي يواجهها الموقف العربى والقارة الأفريقية، نجده في مؤتمر القمة الأفريقى الذى عقد بالقاهرة فى ٤ أبريل ١٩٦٧ ، يؤكد فى خطابه فى الجلسة الافتتاحية على المؤامرة الاستعمارية الرجعية ضد آمال وحقوق شعب الجنوب العربى المحتل الذى يخوض معركة بطولية من أشرف معارك الحرية^(٤٤).

لكن سياسة إسرائيل وموقف غالبية الدول الأفريقية من مشكلة فلسطين أدى إلى بقائها معلقة بهذه الصورة في منظمة الوحدة الأفريقية دون أن يصدر حولها أى قرار حاسم^(٤٥).

ومنذ الاعتداء الإسرائيلي على مصر في ٥ يونيو ١٩٦٧ ، لجأت مصر إلى منظمة الوحدة الأفريقية حين أبلغت "زياللوبيكلى" سكرتير عام المنظمة بوقوع العدوان^(٤٦) وعلى الرغم من المواقف السلبية لكثير من الدول الأفريقية غير العربية حتى هذه الفترة ، أقدمت غينيا على قطع علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل وكان ذلك فى نفس يوم العدوان ، فأصبحت أول دولة أفريقية تقدم على اتخاذ هذه الخطوة ، بعدما أدركت حقيقة هذا الصراع^(٤٧). أما بقية الدول الأفريقية التى كانت تتبادل العلاقات الدبلوماسية مع حكومة تل أبيب ، فقد أبقت على هذه العلاقات^(٤٨).

ومن أهم الأسباب التى أدت إلى هذا ، أن أغلب الدول الأفريقية غير العربية - إن لم تكن كلها - كانت تجهل كل حقائق وتفاصيل المشكلة الفلسطينية منذ نشأتها فى الأمم المتحدة - على الرغم من جهود مصر من أجل إبرازها للأفارقة -^(٤٩) نتيجة للسياسة الاستعمارية والصهيونية التى عملت على تعميم الرأى العام الأفريقى وحكومات الدول الأفريقية حديثة الاستقلال ، إضافة إلى ذلك أن إسرائيل لعبت على الوتر الحساس وهو حاجة هذه الدول إلى المساعدة وفى الوقت نفسه محاولة إسرائيل إيجاد أسواقاً لتصريف منتجاتها والخروج من الخناق الذى تضيقه عليها الدول العربية^(٥٠) وصداقة عدد كبير من الزعماء الأفارقة لإسرائيل الذين شعروا بأنهم يمكنهم قبول مساعدات من إسرائيل دون المساس بحريتهم السياسية^(٥١) وغياب المشكلة الفلسطينية كقضية وطنية فى ظل غياب الحركة الوطنية الفلسطينية وحادثة الكيان الفلسطينى متمثلاً فى منظمة التحرير الفلسطينية التى نشأت عام ١٩٦٤ ، إذ لا نكاد نلاحظ حتى عام ١٩٦٩ أية إشارات لفلسطين وشعبها على المستوى الدولى ، وإن وجدت هذه الإشارات فإنها لا تتعدى الحديث عن الجوانب الإنسانية للاجئين الفلسطينيين ،

إضافة إلى ذلك- وهو أمر غاية في الأهمية - الضعف النسبي لمؤسسات السياسة الخارجية العربية وعدم تفهم الأولويات في العمل العربي الأفريقي^(٥٢).

ولعل العذر الوحيد للدول العربية أن ظروفها لم تكن تسمح بذلك ، كون هذه الدول قد مرت بنفس الظروف التي مرت بها الدول الأفريقية تقريباً ، مما جعلها تتدرج في إطار الدول النامية ، التي كانت بحاجة إلى مساعدات أيضاً .

غير أن الواقع التاريخي قد أثبت الجهود التي بذلتها مصر حتى عام ١٩٦٧ من أجل مواجهة هذا التغفل ، عن طريق دعم حركات التحرر الأفريقية والتبنيه إلى خطورة النشاط الإسرائيلي ، بل ومنازلته عن طريق توفير بعض احتياجات الدول الأفريقية^(٥٣) وخاصة في المجال الاقتصادي والفني الذي تولته هيئات متخصصة وشركات أبرزها شركة النصر للتصدير والاستيراد والشركة العربية للتجارة الخارجية والشركة التجارية الاقتصادية، وقد بدأ نشاط شركة النصر للتصدير والاستيراد على أسس جديدة منظمة بعد أن كان الجهد الاقتصادي مع دول القارة لا يعدو كونه جهوداً فردية مبعثرة حيث أقامت الشركة العديد من الفروع والمكاتب في أهم المدن الأفريقية فأصبح لها ٢١ فرعاً . وفي أبريل ١٩٦٧ عقدت مصر مؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية للدول الأفريقية وكانت تحرص على تنظيم دورات تدريبية قصيرة وطويلة الأجل في ميادين الزراعة والتعاون والأبحاث الجيولوجية والطب ، بالإضافة إلى استقبال آلاف الطلاب الأفارقة في جامعاتها ومعاهدها العلمية للدراسة وتقديم المنح الدراسية لهم . كما وجهت جهازاً إعلامياً متكاملاً لدول القارة في مجال الصحافة والإذاعة ، وبصدد ذلك كانت هناك عشرات البرامج الإذاعية باللفات الأفريقية لدول القارة من ضمن ٤٤ لغة عالمية تذيع بها جمهورية مصر العربية لشتى أنحاء العالم^(٥٤).

ومع ذلك فلم يكن بمقدور مصر مجاراة إسرائيل ، التي كانت تمتلك طاقات وإمكانات ضخمة وضعتها تحت تصرفها الدول الغربية وخاصة بريطانيا

والولايات المتحدة الأمريكية بالاشتراك مع الصهيونية العالمية. فقد ثبت أن النشاط الإسرائيلي في أفريقيا جاء بدعم مكشوف وتأييد كامل ومساعدة مادية ومعنوية وعلمية وتقنية من الولايات المتحدة لتوسيع برامج إسرائيل في أفريقيا ودعمها في الأمم المتحدة ومساندة طلبات اليهود مساندة فاعلة ، كما حذت بريطانيا نفس الحذو وسمحت لها بإقامة أنشطة اقتصادية في أفريقيا .

ثالثاً : جهود مصر منذ مؤتمر كينشاسا عام ٦٧ حتى مؤتمر اديس أبابا ١٩٧٣ .

على الرغم من التقليل الإسرائيلي في أفريقيا حتى هذه الفترة ، إلا أن ذلك لا ينفي حقيقة هامة، وهي أن عام ٦٧ كان بداية انحدار الخط البياني للعلاقات الأفريقية الإسرائيلية ، وقد تم ذلك نتيجة للجهود المصرية التي استندت على مجموعتين من المتغيرات أثرت سلباً على هذه العلاقات ، كانت المجموعة الأولى مرتبطة بتزايد اقتتاع الأفارقة بفسوخ الروابط المربية الأفريقية ، وأنه من الصعب اجتثاثها ، وأن مصالحهم مشتركة في أمور ومحددات كثيرة . أما المجموعة الثانية ، فهي افتضاح دعاوى إسرائيل بأنها دولة صديقة حليفة حريصة على دول أفريقيا ، والتأكيد على أنها كانت وراء الحركات الانفصالية في أفريقيا . وأن مشاركتها بمجموعات من المرتزقة لصالح جنوب أفريقيا ، كانت دائماً مصاحبة لضرب معاقل حركات التحرير الأفريقية^(٥٥).

وقد أثر وضوح هذه المفاهيم على مسيرة العلاقات الإسرائيلية الأفريقية ، فلقد هدمت ادعاءات إسرائيل بأنها صديقة للأفارقة، كما أوضحت صورة مصر بجلاء والتي حاول الاستعمار وإسرائيل طمسها طوال سنوات طويلة^(٥٦).

وظهر من توجهات ومواقف الدول الأفريقية من المدوان الإسرائيلي على مصر في يونيو ١٩٦٧ مجموعة من الاعتبارات . منها أن هذا المدوان وقع على أراضي دولة أفريقية، وأن السماح بوقوعه معناه أن باقي دول القارة معرضة لفرض الأمر الواقع، في ظل المشكلات التي خلفها الاستعمار ، كما أن بعض

الدول الأفريقية أيدت الموقف العربي على أساس أن إسرائيل كانت هي البادئة بالعدوان إلى جانب تماديها في سياسة الصلف واللامبالاة وتحدى الرأي العام العالمي والأمم المتحدة، وعرضت الصومال وموريتانيا وغينيا وهي دول أفريقية عربية وإسلامية إرسال بعض قواتها، كما دعم الرباط الديني الموجود بين الدول الأفريقية تلك العلاقات، فضلاً عن رباط عدم الانحياز، والرباط الاشتراكي الذي كان واضحاً في ذلك الوقت وأبرز متزعميه عبد الناصر. وكان من الطبيعي في الوقت نفسه أن تقف حركات التحرير الأفريقية ضد العدوان الإسرائيلي، من منطلق أن تلك الحركات جزء من حركة التقدم والثورة العالمية، وأن اعتداء الاستعمار والصهيونية يعتبر بالنسبة لها اعتداء على الثورة الأفريقية وحركة تصفية الاستعمار^(٥٧).

وفي تلك الآونة حدثت انفراجة فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية، حيث بدأت تناقش ابتداء من مؤتمر كينشاسا سبتمبر ١٩٦٧^(٥٨) الذي تحدث فيه رئيس وفد السودان وأعلن أن العدوان على مصر عدوان على دولة أفريقية، ورغم هذا لم تدرج مسألة العدوان على مصر ضمن جدول الأعمال. ثم تحدث معقباً - في محاولة للتقليل من الحساسيات الأفريقية- رئيس الوفد المصري محمد فائق، الذي أشار إلى أن مصر لم تطلب إدراج مسألة العدوان عليها، ليس لبساطة الموضوع بل لأن منظمة الوحدة الأفريقية ليست جهة اختصاص، وذكر أن مصر تعتمد عن قصد عدم طلب إدراج الموضوع ضمن جدول أعمال المنظمة حتى لا تحمل المؤتمر بتفصيلات مشكلتها التي قد تعيقه عن إنجاز مهامه، خاصة وأن الفرصة ستتاح بعرض الأمر على الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد أيام قلائل من انتهاء أعمال المؤتمر، وأوضح الموقف المصري دون طلب لإصدار قرار أو توصية^(٥٩).

وبفضل العرض الجيد للموضوع، بالإضافة إلى جهود السودان والجزائر والمغرب وموريتانيا تم إصدار إعلان عن المؤتمر سُمي إعلان (تعاطف مع الجمهورية العربية المتحدة) أعرب فيه المؤتمر عن قلقه إزاء الموقف الخطير

الذى يسود الجمهورية العربية المتحدة وهى بلد أفريقى تحتل جزء من أراضيها قوى أجنبية، وقرر السعى داخل الأمم المتحدة كى يتم الجلاء عن أراضيها (٦٠).

وهكذا يتضح أنه من باب الصراع العربى - الاسرائيلى دخلت المشكلة الفلسطينية محوراً رئيسياً من محاور العلاقات العربية الأفريقية لكنها لم تلق اهتماماً كبيراً من جانب الدول الأفريقية غير العربية (٦١).

وفى اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية فى دورتها العادية الخامسة بالجزائر فى الفترة من ١٢-١٦ سبتمبر ١٩٦٨ أصدر المؤتمر أول قرار له فى هذه الدورة بشأن العدوان ، أكد فيه من جديد تأييده للجمهورية العربية المتحدة . وطالب بانسحاب القوات الأجنبية من كل الأراضى العربية التى احتلت منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، ومطالبة كل دول المنظمة باستخدام نفوذها لضمان تحقيق هذا القرار تحقيقاً كاملاً (٦٢).

وبلاحظ أن القرار صدر بعد تحرك مصرى وجزائرى فى أروقة المؤتمر وبعد خطاب وزير الخارجية المصرية ، وأنه لأول مرة يشير القرار إلى الأراضى العربية المحتلة وليس الأراضى المصرية فقط (٦٣).

كما أنه نتيجة للجهود العربية والمصرية منها على وجه الخصوص ، أدرجت القضية الفلسطينية لأول مرة فى جدول أعمال مؤتمرات القمة الأفريقية كموضوع مستقل ، وذلك فى قمة أديس أبابا فى الفترة من ٦-١٠ سبتمبر عام ١٩٦٩ (٦٤). والذى أوضح فيها رئيس الوفد المصرى الموقف العام والسائد فى الشرق الأوسط وبصفة خاصة الجمهورية العربية المتحدة الذى كان ينمو ويعد من أهم الأحداث فى المنطقة . وأبدى المؤتمر اعتراضه على الاحتلال عن طريق القوة وأكد على قرار مؤتمر الجزائر ١٩٦٨ ، وإدانة سياسة إسرائيل التى لم تتسحب رغم قرار مجلس الأمن (٦٥).

كما أدان المؤتمر هذا العمل العدوانى مثل كل الأعمال العدوانية التى تباشر

تمارس ضد الدول الشقيقة، وأعلن تضامنه مع الجمهورية العربية المتحدة^(٦٦). وفي أثناء انعقاد المؤتمر أذيعت أنباء عن اعتداء إسرائيل على مصر ، ولذلك جاء قرار المؤتمر بتأثر رؤساء دول وحكومات أفريقيا بالعدوان على الأراضي المصرية وأعلن القرار شجب العدوان ، وأكد تضامنه مع مصر^(٦٧).

كما نجحت مصر في الحصول على موافقة منظمة الوحدة الأفريقية على منح منظمة التحرير الفلسطينية صفة المراقب شأنها في ذلك شأن حركات التحرير الأفريقية ، وإدراج مشكلة فلسطين والشرق الأوسط ، على جدول أعمال اجتماعات مجلس الوزراء الأفريقي ومؤتمرات القمة الأفريقية في بندين دائمين^(٦٨) وكانت مصر من أكثر الدول العربية تأييداً لقيام منظمة التحرير الفلسطينية ودعمها أفريقياً ، ونتيجة لذلك رأت حركة التحرير الوطني في فلسطين أن موت عبد الناصر هو أشد ضربة مميتة للقضية الفلسطينية^(٦٩). ونخلص من ذلك إلى أن هذا التحول كان نتيجة طبيعية لما قامت به الدبلوماسية المصرية في تلك الفترة .

أما عقد السبعينيات فقد تميز بظاهرة التقارب العربي الأفريقي ومساندة الجانب العربي في صراعه ضد إسرائيل ، من خلال قطع الدول الأفريقية تباعاً علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل ، وقد ظهر التقارب بجلاء خلال مؤتمر أديس أبابا عام ١٩٧٠ ، الذي دعا إلى تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ واستخدام نفوذ المنظمة لضمان تنفيذ والتأكيد على القرارات التي اتخذت في مؤتمرى الجزائر ١٩٦٨ وأديس أبابا ١٩٦٩ ، والتعبير عن تضامن منظمة الوحدة الأفريقية مع الجمهورية العربية المتحدة ومناشدة كل الدول الأعضاء بالوقوف بجانبها ودعم جهود الأمم المتحدة وحثها على تنفيذ القرار بدون شرط^(٧٠).

أما مؤتمر القمة الأفريقي الذي عُقد في أديس أبابا خلال الفترة الممتدة من ٢١-٢٣ يونيو ١٩٧١ فقد أشاد بالجهود البناءة التي بذلتها الجمهورية العربية المتحدة من أجل إقامة السلام في الشرق الأوسط وبخاصة موقفها الإيجابي

تجاه مهمة السلام التي قام بها مبعوث الأمم المتحدة (يارنج) والتي سُميت بسلام يارنج ومبادرة ٨ فبراير ١٩٧١. كما عبر المؤتمر عن قلقه الشديد إزاء استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأراضي ثلاث دول عربية إحداها عضو في منظمة الوحدة الأفريقية، وهو أمر شكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين، وأصر على عدم تعرض أية دولة للاحتلال أو الاستيلاء من جانب دولة أخرى نتيجة استخدام القوة، ودعا بالانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية إلى حدود ٥ يونيو ١٩٦٧ تنفيذاً لقرار مجلس الأمن، كما أكد المؤتمر التضامن مع الجمهورية العربية المتحدة وتقدير موقفها الإيجابي وشجب تحدى إسرائيل لمبادرة السلام، وطلب من رئيس دورة المنظمة آنذاك الرئيس الموريتاني "مختار ولد دادة" أن يتشاور مع رؤساء الدول والحكومات لاستخدام نفوذهم لضمان تنفيذ هذا القرار تنفيذاً كاملاً^(٧١). وخلال هذا المؤتمر اتخذت الدول الأفريقية موقفاً إيجابياً عما كان عليه الحال في السنوات السابقة، وذلك من خلال اقتراح تقدم به الرئيس الزامبي كينيث كاوندا، بتأليف لجنة مكونة من عشرة رؤساء أفارقة تقوم بالتوسط بين أطراف النزاع من أجل تطبيق قرار مجلس الأمن ودعوة الأطراف المعنية للتعاون مع "يارنج" لإنجاح مهمته في إحلال السلام والأمن في المنطقة، فكان ذلك مؤشراً على ازدياد الاهتمام الأفريقي بالقضايا العربية وتطابق وجهات النظر^(٧٢). وبعد المناقشة تمت الموافقة على تشكيل لجنة من عشرة دول أفريقية برئاسة رئيس الدورة، وهي: الكامبيرون ونيجيريا والسنغال وزائير وأثيوبيا وكينيا وساحل العاج وليبيريا وموريتانيا وتترانيا للقيام بالاتصالات مع الأطراف المعنية^(٧٣).

وانبثقت عن هذه اللجنة لجنة رباعية سُميت بلجنة الحكماء، ضمت رؤساء أربع دول هم ليوبولد سنجور (السنغال) أحمد أهدوجو (الكامبيرون) جوزيف موبوتو (زائير) يعقوب جون (نيجيريا) على أن يرأس هذه اللجنة سنجور. وبدأت اللجنة الرباعية عملها في نوفمبر ١٩٧١ بزيارة إسرائيل حيث اجتمعت بأعضاء الحكومة الإسرائيلية للتعرف على وجهة نظرها في النزاع، وفي الخامس من

نوفمبر من العام نفسه وصلت إلى القاهرة، وأجرت محادثات مع السادات الذي أكد لهم أنه لا سلام بغير الانسحاب الكامل من كافة الأراضي المحتلة، وشرح موقف مصر والوضع القائم في المنطقة، وانتهت المرحلة الأولى من مهمة اللجنة في القاهرة في السابع من نوفمبر، وغادرتها في اليوم التالي، وعادت إلى دكاك تحمل إلى باقى أعضاء لجنة العشرة نتائج جولتها^(٧٤).

وفي العاشر من نوفمبر من العام نفسه، عقدت لجنة العشرة اجتماعاً في مدينة دكاك بالسنگال برئاسة مختار ولد دادة واستمعت خلاله لتقرير لجنة الحكماء عن جولتهم الأولى في مصر وإسرائيل، ثم بدأت جولتهم الثانية في ١٩٧١/١١/٢٣ بزيارة مصر حيث التقى الرؤساء الأربعة بالسادات، الذي ناقش معهم وجهة نظر مصر في كل ما أثارته اللجنة من تساؤلات ثم توجهت اللجنة إلى إسرائيل وظلت حتى يوم ١٩٧١/١١/٢٥ واستمعت إلى وجهة النظر الإسرائيلية ثم عادت إلى الاجتماع بباقي أعضاء لجنة العشرة في دكاك مرة أخرى، وقامت بإعداد تقرير شامل لهذه المباحثات مع الجانبين المصري والإسرائيلي^(٧٥).

وقد أوضحت الاتصالات التي قام بها الرؤساء الأفارقة أعضاء هذه اللجنة، أن الموقف العام لكل من طرفي النزاع يقوم على أساس عناصر ثلاثة، تراها اللجنة على النحو التالي :

- (١) عبر الطرفان عما وصفته اللجنة "بالحنين إلى السلام".
- (٢) تمسك مصر بقرار مجلس الأمن ومبادرة يارنج وقرار منظمة الوحدة الأفريقية في يونيو ١٩٧١، بينما رأت إسرائيل أن مهمة لجنة العشرة الأفريقية هي بداية لفتح صفحة جديدة تتخطى ما وضعته إسرائيل من العقبات إلى المفاوضات الحرة التي لا تسبقها أية شروط أو التزامات.
- (٣) عبر الطرفان عن رغبتهما في استئناف مهمة يارنج، وإن اختلفا في تفسير معاني وخطوات المهمة ودورها في التوصل إلى الحل النهائي.

وبذلك يتضح أن لجنة الحكماء قد تحركت إيجابياً بالاتصال بأطراف النزاع وإن لم تتمكن من تحقيق الأمل المنشود الذي كانت تريده وهو تحقيق الانسحاب من كافة الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، وذلك بسبب المواقف المتعارضة لكل من مصر وإسرائيل ، إلا أن المبادرة الأفريقية قد نجم عنها نتائج غير مباشرة وهي تفهم اللجنة للحق العربي ، واتباع الحلول الوسطى خاصة وأنها لم تستطع إجبار طرف من الطرفين على تعديل موقفه ، ولهذا نجد اللجنة تذكر أنها أحرزت جانباً من الهدف الذي وضعت له لنفسها ، ثم انتقل الموضوع كله إلى الأمم المتحدة (٧٦).

وبفضل مهمة الرؤساء الأفارقة أيقنت أفريقيا أن إسرائيل دولة توسعية تعادى السلام ، وتقوم على الاغتصاب والتوسع . مما أدى إلى ازدياد عزلتها دولياً ، وبدأت الدول الأفريقية تتصرف من حولها (٧٧).

وبذلك كان مؤتمر أديس أبابا بمثابة نقطة تحول بالنسبة لدول القارة الأفريقية ، من مجرد التأييد اللفظي للعرب ، إلى اتخاذ الخطوات الفاعلة، حيث كان لإشراك الدول الأفريقية في محاولات التسوية السلمية أثر هام في إحداث هذا التحول الأفريقي (٧٨) .

وعلى أثر ذلك بدأت الدول الأفريقية في قطع علاقاتها بإسرائيل، ففي ٢٠ مارس ١٩٧٢ قامت أوغندا بقطع علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل التي كانت تعتبر نفسها مستشارتها العسكرية، لكن التقارير أثبتت أن الحكومة الإسرائيلية وسفارتها في كمبالا قامت بممارسة نشاط تخريبى ضد الحكومة الأوغندية، وأن الأسلحة التي باعته لها إسرائيل كانت مستخدمة من قبل، ودخول أعداد كبيرة من الإسرائيليين إلى الدولة بطريقة غير مشروعة. وحذت حذوها الكونغو الشعبية في ٢١ مارس من العام نفسه، بعد أن فهمت حقيقة إسرائيل باعتبارها قاعدة للاستعمار الأمريكى في الشرق الأوسط ، وداعمة للاستعمار البلجيكي في الكونغو، ورأس جسر للاستعمار الجديد في أفريقيا، واستمرارها في تجاهل القرارات الدولية (٧٩) .

وبدأت إسرائيل منذ ذلك الحين تفقد تأثيرها على الدول الأفريقية غير العربية بقدر مساوى لزيادة تأثير الدول الأفريقية العربية على هذه الدول ، ولا سيما بعد رئاسة كل من مختار ولد دادة عام ١٩٧١ ، والملك الحسن ملك المغرب عام ١٩٧٢ لدورتى منظمة الوحدة، ودخول كل من الصومال وموريتانيا جامعة الدول العربية ^(٨٠) مما يؤكد الدور الأفريقى العربى فى مساندة العرب خلال صراعهم ضد إسرائيل .

وبحلول مؤتمر الرباط الذى عقد فى الفترة من ١٢-١٥ يونيو ١٩٧٢ ، أكد السادات على الجهود التى بذلتها أفريقيا لمساندة العرب ، وأهمها الموافقة على القرارات السابقة ، وإعلان التضامن الكامل مع الجمهورية العربية المتحدة، والأخذ فى الاعتبار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٧٩٩ فى ١٣ ديسمبر ١٩٧١ ، واستتكار الرفض الإسرائيلى له وعدم احترام جهود المنظمة ومبدأ عدم ضم الأراضى العربية ، والوضع فى الاعتبار جهود لجنة العشرة ^(٨١). وفى مقابل ذلك أعرب المؤتمر عن تقديره لتعاون مصر مع لجنة العشرة ورغبتها فى إعادة السلام للمنطقة ، وتضامن المنظمة لدعم مصر فى صراعها ، وحث الأعضاء على مساندتها فى الأمم المتحدة ومطالبة أعضاء الأمم المتحدة بالإحجام عن مد إسرائيل عسكرياً ومغنوياً ، حتى لا تزيد قوتها العسكرية ويؤدى ذلك إلى دوام احتلالها للأراضى العربية والأفريقية . كما أشار السادات إلى رفضه للموقف الإسرائيلى ، مؤكداً أنه على الرغم من كل هذه النداءات لا تزال إسرائيل متمسكة بسياستها التوسعية ، شأنها فى ذلك شأن بقية القوى الاستعمارية التى تتربص بالقارة الأفريقية ، وتهدد أمنها وسلامتها ، التى تجمعها مصالح وأهداف واحدة ^(٨٢).

ونتيجة لذلك تتابع عمليات قطع العلاقات الأفريقية مع إسرائيل ، فقامت تشاد بقطع علاقاتها فى ٢٧/١١/١٩٧٢ ، بعدما أدركت أن وجود الإسرائيليين فيها يهدد أمنها وأمن الدول الأفريقية المجاورة ، وأكدت مساندتها للشعب الفلسطينى مع رغبتها فى إبداء تضامنها مع الأفارقة من أبناء الأمة العربية فى

صراعهم ضد إسرائيل ، كما قررت النيجر قطع علاقاتها مع إسرائيل في ١/١/١٩٧٣ ، مراعاة لمشاعر سكان النيجر المسلمين ، والأهم من ذلك التفتت الإسرائيلى وعدم احترام إسرائيل للقرارات الدولية ، كما قطعت مالى علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل في ٥ / ١ / ١٩٧٣ ، وكانت قد أيدت من قبل جميع القرارات التى أصدرتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية الخاصة بضرورة الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى المحتلة . وبحلول السادس عشر من شهر مايو ١٩٧٣ ، قررت بوروندى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل استناداً إلى عدم احترامها للقرارات الدولية ، واقتناعها بمساندتها للمتمردين الذين قاموا بمحاولات انقلابية فى الشهر نفسه (٨٣).

وفى ظل هذه الأجواء التى أكدت على الدعم الأفريقى للمغرب ، ظهر التحرك المصرى فى مؤتمر القمة الأفريقى الذى عقد فى أديس أبابا من ٢٧ - ٢٩ مايو ١٩٧٣ ، حينما أشار السادات إلى أن الاعتداء على مصر يعد اعتداءً على إفريقيا ، وأن ميثاق المنظمة يلزم الأعضاء بالتضامن مع الدول التى تتعرض للمدوان وتحتل أراضيتها . ونتيجة لاقتناع الأفارقة بالموقف العربى ، سجل المؤتمر اكبر تأييد أدبى ودبلوماسى للقضية العربية فى تاريخ العلاقات العربية الأفريقية حين اتخذ قراراً بالإجماع يدعو إسرائيل إلى الانسحاب الكامل من الأراضى العربية المحتلة وينذر بقطع العلاقات السياسية معها إذا لم تلتزم بهذا القرار (٨٤).

كما أبرز "حسين الشافعى" نائب رئيس جمهورية مصر العربية الوضع فى الشرق الأوسط ، والتوتر القائم به ، مما أدى إلى تأكيد المؤتمر على ضرورة تنفيذ كافة القرارات التى تبنتها المنظمة ، وإدراك الأخطار الموجودة فى شمال شرق أفريقيا ، كما طالب بانسحاب القوات الإسرائيلىة من الأراضى المحتلة والعمل على مد مصر بكل ما تحتاجه من دعم دولياً وأفريقياً ، والتأكيد على أن الموقف الإسرائيلى يشكل تهديداً لأمن القارة ، وأدان كافة السياسات التى تدعم إسرائيل ، وموقفها السلبي وإعاقاتها لكل الجهود التى تعمل على حل المشكلة

طبقاً لقرار مجلس الأمن ، وطالب بالانسحاب الفوري غير المشروط للقوات الإسرائيلية ، والعمل على التكامل الإقليمي ، وأشار إلى أن الحقوق المشروعة لشعب فلسطين بمثابة عامل أساسي لإقامة السلام الدائم^(٨٥) وأكد على أن ميثاق المنظمة يدعم جمهورية مصر العربية في كفاحها الشرعي لاستعادة أراضيها ، وأن الخطر الإسرائيلي يهدد أمن القارة الأفريقية ووحدةها ويجعل أعضاء المنظمة يتخذون قرارات سياسية واقتصادية ضد إسرائيل طبقاً لميثاق ومبادئ المنظمة والأمم المتحدة . كما طالب بالدعم الكامل لمصر في المنظمة والأمم المتحدة من أجل إقرار سلام متين وقوى تحت مظلة الأمم المتحدة ، وأشار إلى أن وزراء خارجية نيجيريا وتشاد وتنزانيا وغينيا والجزائر وكينيا والسودان سوف يبلغون مجلس الأمن بتلك الأحداث في ٥ و٤ يونيو ١٩٧٣ ، ويبرزون وجهة نظر المنظمة في الأحداث المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي في الجلسة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة^(٨٦) . وهددت المنظمة كذلك باستخدام ما يشبه العقوبة ضد إسرائيل ، وكانت الخطوة التالية أن تتابع الدول الأفريقية في قطع علاقاتها بإسرائيل فبدأت توجو في ٢١ / ٩ / ١٩٧٣ ، وتلتها زائير في ٤ / ١٠ / ١٩٧٣ بعد اقتناعهما بحقيقة أهداف إسرائيل ومخططاتها في أفريقيا^(٨٧) .

ومن خلال تحليل القرارات السابقة يتضح أن منظمة الوحدة الأفريقية قد آمنت بالفكرة التي طرحتها مصر من قبل ومفادها أن الاعتداء على مصر هو اعتداء على أفريقيا ، وأن أضراره لن تلحق بمصر فقط ، ولكن بالقارة كلها ، كما ظهر من خلال هذه القرارات استعداد المنظمة لتقديم المساعدة لمصر وسوريا وفلسطين ، وليس مصر فقط ، ويمد هذا أبرز دليل على اقتناع أفريقيا بوحدة القضايا العربية الأفريقية . وهو ما كانت تصبو إليه مصر وتعمل كل ما في وسعها من أجل وصوله إلى الأفارقة .

ولم تكن القيادة السياسية في مصر تعلن عن مواجهة إسرائيل ابتداء من ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، حتى بدأت صور التأييد الأفريقي الشامل لهذا القرار ، وتجلّى ذلك

فى إقدام عدد كبير من الدول الأفريقية على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل ، فمع انتهاء حرب أكتوبر بلغ عدد الدول الأفريقية التى قطعت علاقاتها بإسرائيل ٢٩ دولة أفريقية غير عربية أهمها أثيوبيا أقدم حليف لإسرائيل فى أفريقيا ، ونيجيريا أكبر حليف اقتصادى لها فى أفريقيا^(٨٨).

ولم يتبق من الدول الأفريقية الأعضاء فى المنظمة سوى أربع دول لها علاقات بإسرائيل وهى، مالاوى، ليسوتو، سوازيلاند، موريشيوس، وكان من الطبيعى أن تؤيد هذه الدول وخاصة دول الجنوب الأفريقى بزعماء جنوب أفريقيا موقف إسرائيل ومساندتها فى عدوانها وعدائها لحركات التحرر فى العالم وارتباطها بالاستعمار، نظراً لارتباط هذه الدول بالنظام العنصرى فى جنوب أفريقيا ، الذى دعم إسرائيل ، لأن هزيمة مصر كانت فى صالحه على أثر إغلاق قناة السويس وتحول التجارة الدولية بين الشرق والغرب إلى طريق رأس الرجاء الصالح^(٨٩).

والواقع أنه لم يتضح أثر حرب أكتوبر فى أى مكان مثل وضوحه فى أفريقيا ويكفى دليلاً على ذلك أنها حولت موقف الدول الأفريقية تجاه القضايا العربية من موقف متحفظ متردد إلى موقف التأييد الشامل ، كما أدت إلى توثيق الروابط العربية الأفريقية بعد أن عبرت أفريقيا الصحراء نحو الشمال لتتداخل وتتلاحم مصيرياً مع العرب^(٩٠) ووصول حالة إسرائيل إلى درجة بالغة من السوء حتى أنه من الصعب أن نجد فى التاريخ الدبلوماسى العالمى دولة عانت مثل ذلك الرفض الواسع الانتشار كذلك الذى عانت إسرائيل فى أفريقيا ، وبذلك أحدثت حرب أكتوبر انقلاباً كاملاً فى العلاقات العربية الأفريقية والإسرائيلية الأفريقية فى آن واحد ، دعم الأولى بقدر ما تراجعت الثانية ، وترتب على تلك الوقفة الأفريقية أن إسرائيل فقدت مواقع لها فى أفريقيا كانت تحسبها لأسباب خاصة جداً منيعة وأمنة ، سواء كان ذلك فى منطقة القرن الأفريقى أو فى قلب القارة أو غربها^(٩١).

لكن هذا لا يفضل الأمور الأخرى التي ترسبت من الماضي وازدادت رسوخاً مع الأيام وجاءت الحرب لتكشف بجلاء زيف الادعاءات الإسرائيلية وتبرز الأطماع الصهيونية على حقيقتها فكانت خطوة قطع العلاقات رد الفعل الطبيعي^(٩٢).

فالواقع أن قطع العلاقات الأفريقية الإسرائيلية يرجع إضافة إلى جهود مصر وحرب أكتوبر إلى عدة عوامل ، وهى:

. اكتشاف الأفريقيين وتيقنهم أن الشركات والمشاريع الإسرائيلية فى أفريقيا كانت تمارس أساليب غير مشروعة وتشكل خطراً على اقتصاديات الدول الأفريقية لصالح إسرائيل والاستعمار الجديد^(٩٣) وأن إسرائيل قاعدة عسكرية استعمارية ، وأنها كانت وراء أغلب الأحداث التى وقعت فى الشرق الأوسط والحركات الانفصالية والانقلابات العسكرية التى حدثت فى أفريقيا، وأن المرتزقة الإسرائيليين كانوا يحاربون بجانب الاستعمار البلجيكي فى الكونغو والبرتغالى فى أنجولا وموزمبيق ، واستمرار إسرائيل فى سياستها التوسعية ، وعدم امتثالها لقرارات الأمم المتحدة والمجتمع الدولى ، مما أدى إلى إيقاظ الدول الأفريقية وإيمانها بأن إسرائيل دولة دخيلة لا تنتمى أيديولوجياً إلى أفريقيا وآسيا أو العالم الثالث ؛ كما تكشف الصفة العنصرية لإسرائيل ، وتجلت فى التفاهم مع جنوب أفريقيا فى حرب أكتوبر ١٩٧٣^(٩٤) التى أعلن خلالها وزير حريبتها بأن بلاده سوف تقوم بكل ما فى وسعها لإيجاد الوسائل والإمكانات اللازمة لمساعدة إسرائيل^(٩٥).

. الوفاء التضامنى مع دولة عضو فى منظمة الوحدة الأفريقية " مصر " طبقاً لميثاق المنظمة ، ويترتب على عدم الوفاء به المساس بكيان المنظمة نفسها . وليس من شك فى أن نمو حركات التحرر الوطنى فى أفريقيا ، وبرز دور المقاومة الفلسطينية كان لها أثر كبير فى ربط القضية الفلسطينية بقضايا التحرر الأفريقية^(٩٦) .

* * *

من كل ما سبق ، يمكن إجمال أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فيما يلي :

● كانت مهمة مصر داخل مؤتمرات القمة الأفريقية من أجل أفرقة الصراع العربى الإسرائيلى عصبية للغاية نتيجة للتغلغل الإسرائيلى الذى نجح فى إقناع الكثير من الدول الأفريقية بأن إسرائيل دولة يجب أن يَحْتَذَى بها .

● استطاعت مصر من خلال المؤتمرات الأفرو آسيوية التمهيد لإقامة علاقات عربية أفريقية ، وإقناع الدول الأفريقية بأن قضايا الشعوب المضطهدة واحدة .

● أن الدعم المصرى لأفريقيا من أجل مواجهة التغلغل الإسرائيلى لم يكن نوعاً من الترف أو الإنفاق البذخى.

● أكدت مصر فى هذه المؤتمرات أن إسرائيل كانت رأس جسر للاستعمار فى كل منطقة وصل إليها نفوذها ، وأن ذلك أدى بدوره إلى الدعم الاستعمارى الكامل لها .

● أن أغلب الدول التى كانت تأخذ الأمر بجدية داخل مؤتمرات القمة الأفريقية وتحاول دعم الموقف العربى قدر استطاعتها كانت إما دول أفريقية عربية أو أفريقية إسلامية ، وأن المؤتمرات الأفريقية التى عقدت فى بلدان عربية كانت أكثر اهتماماً بتلك القضية من المؤتمرات التى عَقِدَتْ فى بلدان أفريقيا السمراء .

● أن إسرائيل استطاعت التوغل صوب القارة بصورة فاقت الوجود العربى داخل القارة .

● استمرار تجاهل الدول الأفريقية للحقوق العربية داخل أروقة المؤتمرات الأفريقية فترة طويلة لاقتناعها بأن هذا الصراع لا يهمها بأى شكل من الأشكال.

- أن الاعتداء على مصر عام ٦٧ كان سبباً رئيسياً في بداية تغيير وجهة النظر الأفريقية في قضية الصراع العربي الإسرائيلي ، ومن ثم التعاطف مع الدول التي وقع عليها العدوان .
- أبرزت هذه المؤتمرات دور مصر الواضح في دعم القضية الفلسطينية والحركة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية .
- استطاعت مصر من خلال هذه المؤتمرات كشف العلاقات الراسخة بين الاستعمار والصهيونية والعنصرية .
- أكدت هذه المؤتمرات دور مصر في كشف حقيقة إسرائيل ومسئوليتها عن الأخطار والمشكلات الجسيمة التي حدثت داخل القارة.
- أظهرت هذه المؤتمرات أن سياسة المصالح تغلبت كثيراً على حساب السياسات المثالية والإنسانية.
- أكدت هذه المؤتمرات الدور الذي لعبته بعض الزعامات الأفريقية العربية من أجل دعم العرب في صراعهم ضد إسرائيل أثناء توليها رئاسة دولة منظمة الوحدة الأفريقية .
- أهمية نصر أكتوبر في مسيرة العلاقات العربية الأفريقية ، والأفريقية الإسرائيلية أيضاً .
- حاولت مصر قدر استطاعتها عرض قضية الصراع بطريقة دبلوماسية ذكية ، نتيجة لمعرفتها السابقة بطبيعة العلاقات الأفريقية - الإسرائيلية ، ورغبتها في عدم إثارة الدول الأفريقية عليها واتخاذ موقف سلبي تجاه الحقوق العربية .
- استطاعت مصر من خلال هذه المؤتمرات إقناع المنظمة بأن الاعتداء عليها اعتداء على القارة الأفريقية .

الهوامش

(*) مؤتمرات القمة : هي مؤتمرات لرؤساء الدول أو الحكومات أو القيادات السياسية ، التي يمكنها وضع القرار السياسي الهام ، وعقد الاتفاقيات ، دون اللجوء إلى الوسائل الدبلوماسية التقليدية ، أو الهيئات التي تكلف باتخاذ القرار في السياسة الخارجية لمزيد من التفاصيل أنظر ، سلوى محمد لبيب : دبلوماسية القمة والعلاقات الأفريقية ، المكتبة الأفريقية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٥ .

(١) فؤاد المرسى خاطر : الاتجاه القومي العربي لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، في رؤوف عباس (تحرير) أربعون عاماً على ثورة ٢٣ يوليو دراسة تاريخية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام ، يوليو ١٩٩٢ ، ص ٢٠٨ .

(٢) جمال عبد الناصر : فلسفة الثورة ، وزارة الإرشاد القومي ، مصلحة الاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٦٨ : عبد المنعم سميد : التغير في السياسة الخارجية بعد الهزيمة، في حرب يونيو ١٩٦٧ بعد ٢٠ سنة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧ ، ص ١٦٣ محمد رضا توفيق فودة : باب المندب والأمن العربي الأفريقي ، العرب في أفريقيا الجذور التاريخية والواقع المعاصر، دار الثقافة العربية، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٤٧٧ .

(٣) إسرائيل وأفريقيا : التقرير الاستراتيجي الأفريقي ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ومركز البحوث الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٥١ ، ٢٥٢ . محمد كمال الدسوقي، عبد التواب عبد الرازق: الصهيونية والنازية ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ١٩٧ .

(٤) خالد محمود الكومي : مصر وقضايا الجنوب الأفريقي نظرة على الأوضاع الراهنة ورؤية مستقبلية ، تاريخ المصريين ، العدد ٣٣ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٩ ، ص ٢٣ : عبد الملك عودة: فكرة الوحدة الأفريقية، دار النهضة العربية، القاهرة ، بت ، ص ٩٩ : صلاح الدين حافظ متولى : موقف ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من المسألة السودانية حتى الاستقلال ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٥٩ .

(٥) ناصر أحمد أحمد مسلم: الدبلوماسية المصرية تجاه أفريقيا في الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٨٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٤٧ .

(٦) محمد فايق : عبد الناصر والثورة الأفريقية ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ٥٢ ، ٥٥ .

(٧) وليد محمود عبد الناصر : أهداف السياسة المصرية الخارجية في ٢٣ يوليو نصف قرن من المعطاء، مجلة النيل، العدد ٨٠ ، الهيئة العامة للاستعلامات ، صيف ٢٠٠٢ .

- ص ٤٢؛ أحمد يوسف القرعى : سياسة مصر الخارجية تجاه تصفية الاستعمار البرتغالي والنظم العنصرية في أفريقيا (١٩٥٢ - ١٩٦٧) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٢١ ؛ صبرى أبو المجد : ثورة أفريقيا ، المكتبة العربية ٣ ، مطابع دار الكتاب العربى بمصر ، ١٩٦٠ ، ص ٢٥١ .
- (٨) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الأول ٢٢ يوليو ١٩٥٢ - ١٩٥٨ ، الكتلة الآسيوية الأفريقية أقيمت في مؤتمر باندونج يوم ١٩ أبريل سنة ١٩٥٥ ، مصلحة الاستعلامات ، القاهرة ، د. ت ، ص ٣٠٥ ؛ سليمان المشوخي : التفلغل الاقتصادي الإسرائيلي في أفريقيا ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ٢٥٠ ؛ مجدى حماد : إسرائيل وأفريقيا ، دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦ ، ص ٢٩٢ .
- (٩) محبات إمام الشرابى : الوجود الإسرائيلى والعربى فى أفريقيا دراسة اقتصادية وسياسية ، المكتبة الأفريقية دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٥١ ، ٥٢ ، إسرائيل وأفريقيا ، ص ٣٥١ .
- (١٠) على إبراهيم عبده : مصر وأفريقية فى العصر الحديث ، المكتبة التاريخية ، دار القلم ، العدد ١٣ ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٢٤٢ ؛ محمد أنيس : المؤتمر الآسيوى الأفريقى ، اخترنا لك العدد ٤٤ ، القاهرة ١٩٥٧ ، ص ٢٢٥ .
- (١١) صبرى أبو المجد : المرجع المذكور ، ص ٢٦٧ .
- (١٢) إبراهيم جلال أحمد : مصر وأفرقة القضية الفلسطينية ، شئون الشرق الأوسط ، العدد السادس عشر ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ١١٧ ؛ صبرى أبو المجد : المرجع المذكور ، ص ٢٤٣ .
- (١٣) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الثانى فبراير ١٩٥٨ - يناير ١٩٦٠ ، مصلحة الاستعلامات ، القاهرة ، د. ت ، ص ١٠٤ ؛ مدثر عبد الرحيم : نظرة أفريقية للصراع العربى الإسرائيلى : فى العرب وأفريقيا ، تحرير عبد الملك عودة ، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ٣٩٨ ، صبرى أبو المجد : المرجع المذكور ، ص ٢٧٨ .
- (١٤) أحمد باسم أحمد بارود : منظمة التحرير الفلسطينية والدول الأفريقية جنوب الصحراء ١٩٦٤ - ١٩٨٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ١٦ .
- (١٥) صبرى أبو المجد : المرجع المذكور ، ص ٢٧٨ .
- (١٦) أمين سعيد : الجمهورية العربية المتحدة ، سلسلة كتب تاريخ العرب الحديث ، الجزء الثانى ، دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٦٠ ، ص ٤٠-٤٢ .

- (١٧) محبات إمام الشرابي : المرجع المذكور ، ص ٥٤ .
- (١٨) أحمد باسم أحمد بارود : المرجع المذكور ، ص ١٨ .
- (١٩) عصام محسن على الجبوري : العلاقات العربية الأفريقية ١٩٦١ - ١٩٧٧ ، بغداد ، ١٩٨١ ، ص ٢١٠ ، ٢١١ ؛ ، سلوى محمد لبيب : دبلوماسية القمة والعلاقات الأفريقية ، ص ١٦ ، ١٧ .
- (٢٠) نزيه نصيف ميخائيل : النظم السياسية في أفريقيا ، تطورها واتجاهها نحو الوحدة ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ١٧٥ .
- (٢١) شوقي الجمل : التضامن الآسيوي الإفريقي وأثره في القضايا العربية ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والبناء والنشر ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٢٢٠ .
- (٢٢) حسن تحسين : منظمة الوحدة الأفريقية نشأتها وميثاقها ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ١٢ ؛ كولين ليجوم : الجامعة الأفريقية ، دليل سياسى موجز ، ترجمة أحمد محمود سليمان ، سلسلة دراسات أفريقية (٩) الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ١٨٥ .
- (٢٣) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الثالث فبراير ١٩٦٠ إلى يناير ١٩٦٢ . ١٩٦١ يجب أن يكون عام حماية الاستقلال ، خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في مؤتمر أقطاب أفريقيا بالدار البيضاء بتاريخ ٧ / ١ / ١٩٦١ . مصلحة الاستعلامات ، القاهرة ، دت ، ص ٢٥٩ ؛ قرارات الدار البيضاء : خطاب الرئيس جمال عبد الناصر ، ألقى في مجلس الأمة بتاريخ ٢٤ / ١ / ١٩٦١ ، ص ٢٦١ .
- (٢٤) حسن تحسين : المرجع المذكور ، ص ١٣ .
- (٢٥) أحمد يوسف القرعى : المرجع المذكور ، ص ٢١ - ٢٢ .
- (٢٦) أحمد بارود : المرجع المذكور ، ص ١٨ ، ١٩ .
- (٢٧) محبات إمام الشرابي : المرجع المذكور ، ص ٥٦ - ٥٩ .
- (٢٨) يواقيم رزق مرقص : التوجه نحو أفريقيا ، أريمون عاماً على ثورة ٢٣ يوليو دراسة تاريخية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، يوليو ١٩٩٢ ، ص ٢٦٨ ؛ مدثر عبد الرحيم : نظرة أفريقيا للصراع العربى الإسرائيلى ، ص ٣٩٨ ؛ سلوى محمد لبيب : دبلوماسية القمة ، ص ٢٠ - ٢٢ ؛ عصام محسن على الجبوري : المرجع المذكور ، ص ٢١٦ - ٢٢٠ .
- (٢٩) حسن نافعة : الحوار العربى - الأفريقى من أين ... وإلى أين ؟ العرب فى أفريقيا الجذور التاريخية والواقع المعاصر ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٥٦٨ .
- (٣٠) بطرس بطرس غالى : منظمة الوحدة الأفريقية ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٩٩ .

- (٣١) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر - القسم الرابع - فبراير ١٩٦٢ - إلى يونيو ١٩٦٤. الخطاب التاريخي الذي ألقاه الرئيس جمال عبد الناصر في مؤتمر القمة الأفريقي بأديس أبابا بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٦٢ : شوقي الجمل : الدور الأفريقي لثورة ٢٣ يوليو ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٤ ، ٩٥ - ٩٦ .
- (٣٢) سلوى محمد لبيب : العرب والتفرقة المنصرية في أفريقيا ، العرب في أفريقيا الجذور التاريخية والواقع المعاصر ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٢٩٢ .
- (٣٣) محبات الشرابي : المرجع المذكور ، ص ٦١ - ٦٢ .
- (٣٤) مدثر عبد الرحيم : المرجع المذكور، ص ٢٩٦ - ٢٩٨ .
- (٣٥) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القمة الأفريقي في ١٧ يوليو ١٩٦٤ ، شبكة المعلومات الداخلية - الإنترنت ، الهيئة العامة للاستعلامات : فهد حبيب هناور، دور الدول العربية الأفريقية في منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٢ - ١٩٩٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥، ص ٦٧ ، خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القمة الأفريقي في ١٧ يوليو ١٩٦٤ .
- (٣٦) فهد حبيب هناور: كرجع سبق ذكره ، ص ٦٧ ، ٦٨ : محمد عبود الفرج: الموقف الأفريقي من القضية الفلسطينية بعد حرب أكتوبر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٨٧ .
- (٣٧) محبات الشرابي : المرجع المذكور ، ص ٦٢ - ٦٣ : محمد عبد الحميد أبو زيد عبد الفنى: قوانين ومبادئ المقاطعة العربية لإسرائيل ، الرياض ، ١٩٩٢ ، ص ١٢٢ .
- (٣٨) عواطف عبد الرحمن ، حلمى شعراوي: إسرائيل وأفريقيا ، مركز الأبحاث الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٤، ص ١٠٧ - ١٠٨ .
- (٣٩) فرهاد محمد علي محمد : السياسات الاقتصادية لمصر وإسرائيل تجاه أفريقيا ١٩٤٨ - ١٩٧٣ دراسة مقارنة رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ١٧٦ .
- (٤٠) عادل سيد علي عبد الرازق: دور مصر في منظمة الوحدة الأفريقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٢٩٩ .
- (٤١) محبات الشرابي: المرجع المذكور ، ص ٦٢ - ٦٣ .
- (٤٢) صموئيل أتنجر : اليهود في البلدان الإسلامية ، ترجمة ، جمال أحمد ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٩٥ ، ص ٢٩٠ .
- (٤٣) سميد محمد خميس : علاقة إسرائيل بأفريقيا حتى ١٩٦٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٦٢ .

- (٤٤) محمد عبود الفرّج : المرجع المذكور ، ص ٧٨ .
- (٤٥) المرجع السابق : ، ص ٢١٢ .
- (٤٦) أمين أسبر : أفريقيا والعرب ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٨٥ .
- (٤٧) فهد حبيب هناور : مرجع سبق ذكره ، ص ٨١ .
- (٤٨) محبات الشرابي : المرجع المذكور ، ص ١٨٤ - ١٨٥ .
- (٤٩) عبد الملك عودة : السياسة والحكم في أفريقيا ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص ١٨ .
- (٥٠) عمر رشدي : الصهيونية ورببيتها إسرائيل ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ٢٤٢ .
- (٥١) جون هاتش : تاريخ أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية ، ترجمة ، أحمد إبراهيم ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ٤١١ .
- (٥٢) محمد علي المويني : السياسة الخارجية الإسرائيلية في أفريقيا ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٢٧٥ - ٢٨٠ .
- (٥٣) زاهر رياض : مصر وأفريقيا ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٢٧٤ .
- (٥٤) محبات الشرابي : المرجع المذكور ، ص ١٦٠ - ١٦٢ .
- (٥٥) فهد حبيب هناور : المرجع المذكور ، ص ٨١ - ٨٢ : محمد عبد الحميد أبو زيد عبد الغنى : المرجع المذكور ، ص ١٢٢ .
- (٥٦) فهد حبيب هناور : المرجع المذكور ، ص ٨٢ .
- (٥٧) نفسه ، ص ٨٢ .
- (٥٨) أحمد يوسف القرعى : المرجع المذكور ، ص ٢٢ .
- (٥٩) فهد حبيب هناور : المرجع المذكور ، ص ٨١ ، عادل سيد : دور مصر في منظمة الوحدة الأفريقية ، ص ٣٠٠ .
- (٦٠) عادل سيد على عبد الرازق : المرجع المذكور ، ص ٣٠٠ .
- (٦١) سعيد محمد خميس : علاقة إسرائيل بأفريقيا حتى ١٩٦٧ ، ص ٦٢ .
- (٦٢) Organization of African Unity Secretariat : Resolutions Adopted by the Fifth Ordinary Session of the Assembly of Heads of State and Government Held in Algiers from 13 to 16 September 1968 .
- Colin Legum and John Drysdale : Africa Contemporary Records, Annual Survey and Documents , London , 1969 , 1970, P.C5 .
- (٦٣) عبد الرحمن إسماعيل الصالحى : الدول العربية في منظمة الوحدة الأفريقية ، ص ٤٢٠ ، ٤١٨ .
- (٦٤) عادل سيد عبد الرازق : المرجع المذكور ، ص ٣٠٧ .
- (٦٥) Organization of African Unity Secretariat : Resolutions Adopted by the Sixth Ordinary Session of the Assembly of Heads of State and Government Held in

Addis Ababa from 6 to 10 September 1969 .

Resolution on the situation in the United Arab Republic .

Organization of African Unity Secretariat : Resolutions Adopted by the Sixth (٦٦) Ordinary Session of the Assembly of Heads of State and Government Held in Addis Ababa from 6 to 10 September 1969 .

Resolution of the Aggression of the Israeli Forces Against the U.A.R.

(٦٧) عادل سيد عبد الرازق : المرجع المذكور، ص ٣٠٧ .

(٦٨) أحمد طه محمد : ثورة ٢٣ يوليو والدائرة الأفريقية ، ص ٢٤ .

(٦٩) ناصر سعيد خميس : منظمة التحرير الفلسطينية (١٩٦٤ - ١٩٧٣) ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٧٢ ، ٣٠٦ .

Organization of African Unity Secretariat : Resolutions Adopted by the Sventh (٧٠) Ordinary Session of the Assembly of Heads of State and Government Held in Addis Ababa from 1 to 3 September 1970 .

Organization of African Unity Secretariat : Resolutions Adopted by the Sixth (٧١) Ordinary Session of the Assembly of Heads of State and Government Held in Addis Ababa from 1 to 23 September 1971 . سلوى محمد لبيب : دبلوماسية القمة ، ص ٩٦ - ٩٧ .

Colin Legum and John Drysdale : Africa in Contemporary Records, Annual Survey and Documents , London , 1971 , 1972, P.C5,6 .

(٧٢) عصام محسن علي الجبوري : العلاقات العربية الأفريقية ، ص ٢٣٦ .

(٧٣) الحسن يروحاوإلى : السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا ١٩٧٠ - ١٩٨٠ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٢١٠ .

(٧٤) زاهر رياض : المرجع المذكور ، ص ٢٩٧ .

(٧٥) عادل سيد علي عبد الرازق : المرجع المذكور ، ص ٢١٠ - ٢١١ .

(٧٦) نفسه ، ص ٢١١ ، ٢١٢ ، الحسن يروحاوإلى : المرجع المذكور ، ص ٢١١ .

(٧٧) الحسن يروحاوإلى : المرجع المذكور ، ص ٢١١ .

(٧٨) حسن البدري ، طه المجدوب ، ضياء الدين زهدي : حرب رمضان، الجولة المصرية الإسرائيلية الرابعة أكتوبر ١٩٧٣ ، الطبعة الثانية ، دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ١١ ؛ حسن نافعة : المرجع المذكور ، ص ٥٦٩ .

(٧٩) محبات الشرابي : المرجع المذكور ، ص ١٨٦ - ١٨٧ .

(٨٠) مجموعة خطب وأحاديث ورسائل الرئيس السادات مرتبة حسب مناسباتها وتواريخ إلقتها ١٠ يناير ١٩٧٢ - ١٢ يونيو ١٩٧٢ ، رسالة الرئيس أنور السادات لمؤتمر القمة الأفريقي في الرباط ١٢ يونيو ١٩٧٢ ، ص ٢٨٧ .

(٨١) Organization of African Unity Secretariat : Resolutions Adopted by the Ninth Ordinary Session of the Assembly of Heads of State and Government Held in Rabat from 12 to 15 June 1972 .

Resolution on the continued Aggression Against the Arab Republic of Egypt .

Colin Legum and John Drysdale : Africa Contemporary Records, Annual Survey and Documents , London , 1972 ,1973 ,PP.C23,24 .

مجموعة خطب وأحاديث ورسائل الرئيس السادات ، رسالة الرئيس أنور السادات لمؤتمر القمة الأفريقي في الرباط ١٢ يونيو ١٩٧٢ ، ص ٢٨٧ .

(٨٢) نفسه

(٨٣) عادل سيد علي عبد الرازق: المرجع المذكور ، ص ٢١٣ ، ومحبات الشرايبي : المرجع المذكور ، ص ١٨٨ - ١٨٩ .

(٨٤) جمال زكريا قاسم : حرب أكتوبر والتضامن العربي الأفريقي : بحوث ودراسات ندوة أكتوبر ٢٢-٢٢ أكتوبر ١٩٧٧ ، مركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٢٧٧ ، ٢٧٨ .

(٨٥) Organization of African Unity Secretariat : Resolutions Adopted by the Tenth Ordinary Session of the Assembly of Heads of State and Government Held in Addis Ababa from 27 to to 28 May 1973 .

Resolution Adopted by the Assembly of the of Heads of State and Government in its Tenth Ordinary Session

Resolution on the continued occupation by Israel of Part of the territory of the Arab Republic of Egypt .

Ibid. (٨٦)

(٨٧) زاهر رياض : المرجع المذكور ، ص ٢٨٩ ، محبات الشرايبي : المرجع المذكور ، ص ١٩٠ .

(٨٨) عادل حسن غنيم:حرب أكتوبر والقضية الفلسطينية: بحوث ودراسات ندوة أكتوبر ٢٢-٢٢ أكتوبر ١٩٧٧ ، مركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٢٢٠: زاهر رياض : المرجع المذكور ، ص ٢٨٩ : ناصر سعيد خميس : المرجع المذكور ، ص ٢٢٩ .

- (٨٩) السيد فليفل : ترابط الأحداث التاريخية بين مصر وجنوب أفريقيا ، رؤية منهجية للعلاقات المكانية في مصر وأفريقيا، مسيرة العلاقات في عالم متغير ، بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها قسم النظم والسياسية والاقتصادية في ٢٧ / ٥ / ١٩٩٦ ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١٠٤ .
- (٩٠) جمال زكريا : المرجع المذكور ، ص ٢٧٥ .
- (٩١) جمال حمدان : ٦ أكتوبر في الاستراتيجية العالمية ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٢٩٥ .
- (٩٢) عبد الله عبد الرازق : العرب والتوغل الإسرائيلي في أفريقيا ، العرب في أفريقيا الجذور التاريخية والواقع المعاصر، دار الثقافة العربية، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٤٣٩ ، ٤٤٠ .
- (٩٣) محبات الشرابي، المرجع المذكور ، ص ٢٠٤ - ٢٠٦ .
- (٩٤) علي محمد علي : إسرائيل والشرق الأوسط ، القاهرة ، ب.ت ، ص ٢٥ ؛ صبرى أبو المجد : نهاية إسرائيل ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ٢٧ ، محبات الشرابي ، المرجع المذكور، ص ٢٠٥ - ٢٠٦ ، سامى حكيم : إسرائيل والدول النامية ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٨ .
- (٩٥) إبراهيم جلال أحمد : الصناعة والعنصرية في جنوب أفريقيا ١٩٤٨-١٩٧٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٩ ، ص ٢٧٣ .
- (٩٦) محبات الشرابي : المرجع المذكور ، ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

مصر والصراع العثماني البرتغالي في البحر الأحمر في القرن السادس عشر

د. مرفت أسعد عطا الله

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية التربية . جامعة الإسكندرية

مصر والصراع العثماني البرتغالي

في البحر الأحمر في القرن السادس عشر

ورث العثمانيون فيما ورثوه من دولة سلاطين المماليك في مصر في القرن السادس عشر خطر التهديد البرتغالي للقوى العربية والإسلامية ، ولا سيما تلك القوى المطلة على البحر الأحمر ، بما فيها الحجاز حيث الأماكن المقدسة التي كانت هدفا للبرتغاليين، بغية النيل من الإسلام و المسلمين .

يتضح هذا من الرسالة التي بعث بها الملك عمانويل الأول Emanuel I (١٤٩٥ - ١٥٢١) ملك البرتغال إلى البابا يوليوس الثاني Julius II (١٥٠٢ - ١٥١٥) في عام ١٥٠٥ حيث يقول إنه ليس عازما على المضى في تحطيم التجارة المملوكية فقط ، بل إنه سيجاهد في سبيل المسيحية حتى يجعل من مكة هدفا لمدافعه و جنوده ^(١).

وفي حقيقة الأمر فإن العثمانيين - قبل استيلائهم على مصر - لم يكونوا بعيدين عن تلك المشكلة، فقد اشتركوا مع المماليك في محاولتهم الأخيرة للقضاء على الخطر البرتغالي . فبعد فشل حملة حسين الكردي المملوكية في موقعة ديو البحرية عام ١٥٠٩ ، و تدمير الأسطول المملوكي هناك، أصبح الخطر عظيما على البحر الأحمر و على الأماكن المقدسة بالذات، فكان على السلطان الفوري (١٥٠١-١٥١٦) بمصر التحرك بسرعة لبناء أسطول جديد لمواجهة هذا الخطر . وقد وجد صعوبة كبيرة في تدبير المال اللازم، وكذلك المواد الخام اللازمة لذلك، مثل الأخشاب والحديد، وتعذر الحصول عليها من دول أوروبا بسبب قوانين التحريم البابوية ^(٢) ، التي كانت تحظر على تلك الدول إمداد المماليك بها . وعندما حاول السلطان الفوري أن يجلبها عن طريق البنادقة الذين تربطهم بمصر علاقات تجارية وثيقة، لم يستجيبوا له لخشيته من غضب البابا، وثورة الرأي العام الأوروبي عليهم ^(٣). ولم يجد السلطان الفوري أمامه سوى الاستمانة بالسلطان العثماني بايزيد الثاني (١٤٨١ - ١٥١٢) الذي لم

يدخر وسما في إمداده بكل ما يحتاج إليه من مواد خام وبكل ما يلزم السفن الحربية من تجهيزات وأسلحة دون مقابل، بل رد له كل الأموال التي أرسلها لشراء تلك المعدات^(٤).

وبذلك أصبحت الدولة العثمانية شريكا لدولة المماليك في تلك الحملة التي كان يجرى الإعداد لها لمحاربة البرتغاليين . ولكن هذه المشاركة لم تكن بالقدر الكافي الذي يتطلبه خطورة الوضع في البحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي . ومن ناحية أخرى لم يترك الاسبتارية^(٥) - حلفاء البرتغاليين - للمماليك في مصر الفرصة لبناء أسطولهم الجديد، بل دأبوا على مهاجمة سواحل مصر الشمالية، والتعرض للسفن المحملة بالأخشاب والمعدات^(٦)، وهي في طريقها إلى مصر، وذلك لإعاقتها عن بناء الأسطول الجديد، بل إن هذه الإغارات على سواحل مصر لم تنقطع منذ أن بدأ الصراع بين البرتغاليين والمماليك حتى نهاية دولتهم . وكان الهدف الأساسي من استمرار هذه الإغارات عدم إتاحة الفرصة لمصر لتقوية نفسها أو التفرغ لتحسين سواحلها ضد هجمات الاسبتارية .

كانت الاستراتيجية المملوكية في مواجهة البرتغاليين تعتمد في المقام الأول على العمل الدؤوب من أجل تحصين سواحل مصر الشمالية، ولاسيما الإسكندرية ودمياط . هذا من ناحية المدخل الشمالي للبحر الأحمر، أما من ناحية المدخل الجنوبي فقد كانت استراتيجيتهم تقوم على إيجاد قواعد عسكرية لهم في اليمن . وبذلك يمكنهم التحكم في البحر الأحمر، والسيطرة عليه .

أما بخصوص شبه جزيرة سيناء فقد اهتم المماليك بتحسينها اهتماما خاصا، فوجهوا عنايتهم إلى تحصين ميناء الطور وترسانته البحرية^(٧) وذلك لبعدها عن إغارات الاسبتارية، هذا فضلا عن الرعاية الكبيرة التي بذلت من أجل تحصين وتسليح ميناء العقبة للدفاع عن الساحل الشرقي لشبه جزيرة

سيناء بما فيه خليج العقبة بصفة خاصة .

وبالنسبة لخليج السويس فقد حظى بعناية كبيرة، فقد تم تسليحه وتحصينه حيث توجد به أكبر ترسانات مصر على البحر الأحمر، كان يجرى العمل فيها على قدم وساق لبناء السفن الحربية الجديدة^(٨). وفي ميناء السويس وترساناته البحرية كانت تعمل أخلاط من الناس، مصريون ومماليك ومتطوعون من العثمانيين، تحت إمرة سلمان الرئيس العثماني . ويقال بأن عدد المتطوعين من العثمانيين بلغ ألفى رجل^(٩).

يتضح من ذلك أن تحصينات شبه جزيرة سيناء كانت على شكل مثلث، زاويتا قاعدته في العقبة والسويس ، وزاوية الرأس في الطور . وبالتالي كانت تلك التحصينات تأخذ شكل رأس حربة تتجه نحو جنوب البحر الأحمر حيث يأتي الخطر البرتغالي .

وبالإضافة إلى ذلك حاول المماليك الاستفادة من القوى الإسلامية المواجهة لليمن والتي تقع على الساحل الغربي الجنوبي للبحر الأحمر والساحل الصومالي ، وهي ما يطلق عليها دويلات الطراز الإسلامي^(١٠) والتي كانت تطوق الحبشة حليفة البرتغاليين من الجنوب والشرق^(١١)، ولكنهم لم ينجحوا في ذلك نظرا لتفكك تلك القوى من ناحية ، ولإغارات الحبشة المتكررة عليها من ناحية أخرى^(١٢) .

ولم يفل المماليك الاستفادة من موقع ميناء جدة، فاهتموا بتحصينه واتخاذ قاعدته وسطا بين السويس وموانئ اليمن، وذلك من أجل الدفاع عن الأماكن المقدسة إذا ما تعرضت لاعتداءات البرتغاليين . كما اتخذوا من ميناء عدن، وموانئ اليمن الأخرى نقطة انطلاق أمامية لحملاتهم البحرية ضد البرتغاليين .

أما عن خطط المماليك العسكرية خارج نطاق البحر الأحمر فقد كانت تقوم على إيجاد تماون بينهم وبين القوى الإسلامية في الهند لمقاومة التغفل

البرتغالي هناك . ولكن هذا التعاون لم ينجح وذلك لتمكن البرتغاليين من إنشاء قواعد عسكرية حصينة لهم في تلك البلاد، لم يكن في مقدور المماليك مقاومتها .

وعلى أية حال فبعد أن أتم السلطان الفوري تحصيناته واستعداداته الحربية، أمر بخروج الحملة من السويس في عام ١٥١٥ متجهة صوب جدة تحت قيادة مملوكية - عثمانية مشتركة، إذ تولى حسين الكردي المملوكي القيادة العامة، وسلمان الرئيس العثماني قيادة الأسطول . وكان هدف الحملة هو أن تتخذ من عدن قاعدة عسكرية للانطلاق منها إلى المحيط الهندي لمهاجمة البرتغاليين .

وعندما وصلت الحملة إلى عدن رفض حاكمها السلطان عامر بن عبد الوهاب التعاون معها^(١٣)، مما اضطر قائد الحملة إلى الانضمام إلى معارضيهِ ومن ثم انغمست الحملة في مشكلات اليمن الداخلية، وانحرفت عن هدفها الأساسي، ألا وهو التصدي للخطر البرتغالي، وأضاعت بذلك وقتاً ثميناً، منح البرتغاليين فسحة من الوقت للاستعداد الجيد لملاقاة الحملة.

ومما زاد من صعوبة الموقف تنازع سلمان الرئيس والكردي حول القيادة، وانقسام الحملة إلى قسمين، مما ترتب عليه رحيل الحملة عن اليمن والالتجاء إلى جدة، دون أن تخرج إلى مياه المحيط الهندي كما كان مقرراً لها .

وفي ذلك الوقت قتل السلطان الفوري أثناء موقعة مرج دابق (١٥١٦) ، وسارع سلمان الرئيس بتزعم الجند، وأيد السلطان العثماني بعد دخوله القاهرة. أما حسين الكردي فقد أغرق في مياه جدة^(١٤). وبذلك انتهى التعاون بين الدولتين المملوكية والعثمانية.

وبسقوط دولة المماليك في مصر، وقع عبء مواجهة البرتغاليين على عاتق العثمانيين وحدهم. وإن كان مما تجدر الإشارة إليه أن المماليك كانوا أول من تصدى للبرتغاليين، رغم أن دولتهم كانت تسير سيرا حثيثاً نحو الفناء.

وقد وجد العثمانيون أنفسهم - سواء رضوا بذلك أم لم يرضوا - يسيرون

فى نفس الاتجاه الذى سار فيه المماليك من قبل ، وقد أخذوا يترسمون خطواتهم خطوة بخطوة، مع فارق هام هو أن الدولة العثمانية كانت فى عنفوان قوتها ومن ثم سارت بخطى ثابتة رغم ما اعترضها من صعاب، بينما كان المماليك يسيرون سيرا هزيلا، لأن دولتهم كانت فى طريقها إلى الزوال.

تركزت استراتيجية العثمانيين فى الدفاع عن البحر الأحمر ، ولاسيما فى مدخله الشمالى على تحصينات شبه جزيرة سيناء، وكونوا من الموانئ الثلاث الحصينة وهى العقبة والسويس والطور رأس حرية للدفاع عن مصر باعتبارها قاعدة الانطلاق الأساسية ضد البرتغاليين.

وقد بلغ اهتمام العثمانيين بشبه جزيرة سيناء ذروته ، حينما عينوا لها حاكما عسكريا يخضع للسلطان العثماني مباشرة ، وتطلق عليه الوثائق العثمانية اسم "الحاكم الشرعى بالطور المبارك"^(١٥) أو "آغات قلعة الطور"^(١٦)، ومهمته الأساسية الدفاع عن شبه الجزيرة، بالتعاون مع قبائل العربان هناك.

وزيادة فى الحرص على حماية سيناء صدرت العديد من الفرمانات التى تحرم على اليهود الإقامة الدائمة فيها^(١٧)، مع السماح لهم فقط بزيارة الأماكن المقدسة بها ، على ألا يمكثوا بها أكثر من أسبوع واحد ، ومن يضبط مخالفا لذلك يقبض عليه ويلقى به خارج شبه الجزيرة. وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على خوف العثمانيين وحرصهم - فى هذه الفترة المبكرة من التاريخ الحديث - من أطماع اليهود فى تلك المنطقة ، وخشيتهم، إذا ما استقر بهم المقام فيها أن يتصلوا بالبرتغاليين لتحقيق مآربهم ، وتهديد مصر وممتلكاتها فى البحر الأحمر.

ورغم أن كلا من مينائى السويس والطور كانا يخضعان لحاكم عثماني ، تابع للسلطان العثماني مباشرة، فقد لوحظ أن التماون بين الحاكمين فى النواحي العسكرية كان تاما، فترسانة السويس وترسانة الطور كل منهما يكمل الآخر، كما أن التنسيق بين قواتهما العسكرية كان قائما بشكل جيد.

وقد دفع اهتمام العثمانيين بالمدخل الشمالى للبحر الأحمر إلى التفكير فى شق قناة تربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر، وذلك تسهيلا لإمداد السويس بكل ما تحتاج إليه من سفن ومعدات وأسلحة فى أسرع وقت ممكن ، بدلا من نقلها على ظهور الإبل من الإسكندرية ودمياط إلى القاهرة، ومنها إلى السويس. وقد ظهر التفكير فى هذا المشروع فى عام ١٥٢٩ فى عصر السلطان سليمان القانوني(١٥٢٠-١٥٦٦) ولكنه لم يخرج إلى حيز التنفيذ.

كذلك حاول سنان باشا- والى مصر- حفر قناة لربط البحرين عندما اعتزمت الدولة العثمانية غزو اليمن . وكانت آخر تلك المحاولات فى عهد السلطان مراد الثالث (١٥٧٤-١٥٩٥) ، ولكنها أخفقت كسابقتها^(١٨).

وقد وجدت الثغور الرئيسية لمصر وهى الإسكندرية ورشيد ودمياط والسويس كل العناية من الدولة العثمانية، حيث عين على كل منها قبودان عثماني، تحت إمرته حامية عثمانية، وبعض القطع الحربية، ويخضع مباشرة للسلطان العثماني^(١٩). وتأمينا لسلامة السواحل الشمالية لمصر، وإبعاد خطر الإسيبتارية عنها، أرسل السلطان سليم الأول(١٥١٢-١٥٢٠) حملة بحرية لضرب الإسيبتارية فى جزيرة رودس فى عام ١٥١٨، لإضعافهم ولبيان قوة العثمانيين، وثبات أقدامهم فى مصر.

وفيما يتعلق بسواحل البحر الأحمر جنوبى مصر ، فقد اهتم العثمانيون بتحسين ميناء جدة، وهو ميناء مكة المكرمة حماية للأراضى المقدسة من تهديدات البرتغاليين. وفى الوقت نفسه اهتموا بساحل البحر الأحمر الغربى الجنوبى ، حيث وجدت دويلات الطراز الإسلامى المجاورة للحبشة - الحليف القوى للبرتغاليين فى هذا البحر - دعما ومساعدة لها على الوقوف بحزم إزاء ما كانت تتعرض له من تهديدات سواء من الحبشة أو البرتغاليين . ومن ثم أرسل السلطان سليم الأول فى أعقاب دخوله مصر حملة عسكرية تحت قيادة الصدر الأعظم سنان باشا لضم مينائى سواكن و زيلع اللذين يتحكمان فى تجارة

الحبشة والمناطق الأفريقية الداخلية. وفي الوقت نفسه يتخذهما نقطتي ارتكاز لعملياته الحربية ضد الحبشة، وليحول دون وقوعهما في قبضة البرتغاليين، وما يترتب عليه من تهديد للأماكن المقدسة في الحجاز، ولدويلات الطراز الإسلامي.

بعد ذلك أخذ العثمانيون يتطلعون لليمن، وذلك لموقعه الإستراتيجي الممتاز عند مدخل البحر الأحمر الجنوبي. هذا الموقع الذي سيتمكنهم من إغلاق باب المنذب في وجه الحملات البرتغالية الآتية من الهند. وبذلك تستطيع الدولة العثمانية أن تسيطر على البحر الأحمر سيطرة تامة.

لم يتعجل العثمانيون - رغم إحساسهم بالخطر البرتغالي - الدخول في صراع حربي مع البرتغاليين قبل تحصين المناطق الهامة الواقعة على سواحل البحر الأحمر، ومصر على وجه الخصوص التي ستصبح قاعدة الانطلاق الرئيسية لكل العمليات الحربية التي ستوجه ضد البرتغاليين. ومن ثم أصبح ميناء السويس في عهد السلطان سليمان القانوني القاعدة الأساسية للقوى البحرية العثمانية في البحر الأحمر، ومنطلقا للحملات العثمانية إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي^(٢٠).

استغرق الإعداد لحملة اليمن بعض الوقت، بسبب الضعف والإهمال اللذين أصابا الأسطول المملوكي في أواخر أيام الفوري. فمعظم سفنه قد غرقت أو تحطمت، والبقية الباقية ظلت تحت قيادة سلمان الرئيس على سواحل اليمن^(٢١).

ومن الصعوبات التي واجهت العثمانيين في مصر ندرة الصنائع المصريين المهرة، بسبب نقلهم إلى عاصمة الدولة العثمانية. بالإضافة إلى تسريح معظم بحارة الأسطول المملوكي^(٢٢). ولكن رغم تلك الصعاب فقد استطاع خير بك والى مصر تقديم كل العون لدار الصناعة ببولاق حتى تتمكن في النهاية من إتمام بناء الأسطول.

وبعد أن تمت الاستعدادات الحربية، خرجت الحملة من ميناء السويس في

عام ١٥٢٦ تحت قيادة خير الدين حمزة بؤكان قوامها أربعة آلاف جندي متجهة إلى ميناء جدة، ومنها إلى اليمن، حيث تتطرق إلى المحيط الهندي لملاقاة البرتغاليين هناك. وشارك في تلك الحملة سلمان الرئيس الذي تولى قيادة الأسطول.

وما إن وصلت الحملة إلى اليمن حتى انجرفت في تيار الفتن المستمرة هناك، فقتل قائدها، و تولى مصطفى بيرم ابن أخت سلمان الرئيس قيادتها. وفضل بيرم الاعتماد على اليمن، والإبحار إلى الهند، حيث التحق بخدمة سلطان كجرات الذي كان يعمل على مقاومة البرتغاليين. وقبل أن يترك اليمن ترك على بقايا الحملة على الرومي^(٢٣). وقد حقق بيرم نجاحا ملحوظا في صد غارات البرتغاليين على ديو.

ونظرا لإخفاق الحملة في تحقيق أي نجاح يذكر، فقد صمم السلطان سليمان على تجهيز حملة أخرى أوفر رجالا وعتادا، وجلب الأخشاب اللازمة لها والأسلحة والمعدات من بلاده^(٢٤) عن طريق مينائي الإسكندرية ودمياط حيث حملتها الإبل إلى ميناء السويس. وتعتبر هذه الحملة من أكبر الحملات التي خرجت من ميناء السويس لمحاربة البرتغاليين.

ومن الملفت للنظر أنه رغم تحقيق العثمانيين نصرا كبيرا على الدولة الصفوية في فارس مما مكنهم من السيطرة على البصرة والوصول إلى مشارف الخليج الفارسي (يوليو ١٥٢٤)، أي أنهم أصبحوا على مقربة من البرتغاليين في الهند مما يتيح لهم مواجهتهم في بحار الهند، إلا أنهم لم يغيروا من استراتيجيتهم الثابتة التي كانت تعتبر ميناء السويس القاعدة الأساسية لهم إذ إن ميناء البصرة الذي هو في حقيقته ميناء نهريا لم يكن يعادل في كفاءته ميناء السويس.

كان اهتمام العثمانيين الأول أن تتجح الحملة أولا وقبل كل شيء في تثبيت وجودهم في اليمن والاستيلاء على عدن، حتى يتمكنوا من إغلاق البحر الأحمر في وجه البرتغاليين، إذا ما عجزوا عن دحرهم في مياه المحيط الهندي. وبذلك

يتحقق الأمن والسلام للأراضى المقدسة فى الحجاز، وللقوى الإسلامية التى تقطن على سواحل هذا البحر.

ومما جعل للسيطرة العثمانية على عدن هذه الأهمية القصوى فى تلك الفترة، هو التقارب الذى تم بين البرتغاليين والفرس^(٢٥). هذا التقارب الذى أدى إلى تحالف بين الطرفين^(٢٦). وحيث أن موقع عدن يمكن العثمانيين من مراقبة مسرح الأحداث فى الخليج العربى عن كثب، فوجود العثمانيين بها أمر على جانب كبير من الأهمية، إذ يتيح لهم الفرصة لتوجيه ضرباتهم إلى الحليفيين فى الوقت المناسب. كما أن قرب عدن من الحبشة حليفة البرتغاليين يساعد العثمانيين على قطع أى اتصال بينهما وفى الوقت نفسه يزيد من تهديدهم للحبشة، وذلك للتخفيف من ضغطها على دويلات الطراز الإسلامى.

خرجت الحملة من ميناء السويس فى ١٢ يونيه ١٥٢٨، تحت قيادة سليمان باشا والى مصر متجهة إلى ميناء عدن، حيث تمكنت من الاستيلاء عليه، ثم واصلت سيرها إلى سلطنة كجرات الإسلامية على الساحل الغربى للهند. وهناك وجدت سلطانها يفرض حصارا على البرتغاليين فى ديو، فاشترك سليمان معه فى الحصار الذى دام فترة طويلة.

وفجأة ترك سليمان الحصار، وعاد بأسطوله مسرعا إلى البحر الأحمر، حيث وجه اهتمامه إلى زيادة تحصين عدن خوفا من تعقب البرتغاليين له، فترك به مائة مدفع كبير، وخمس سفن حربية، وكميات كبيرة من الأسلحة والعتاد^(٢٧). كما قام بتعزيز الدفاع عن جزيرة كمران.

ورغم فشل الحملة فى الدخول فى صراع مباشر مع البرتغاليين، إلا أنها نجحت فى تحصين البحر الأحمر من شماله إلى جنوبه. فبالنسبة لساحله الشرقى عززت الدولة العثمانية استحكامات العقبة، وجدة، وعدن وموانئ اليمن الأخرى. وعلى الساحل الغربى دعمت استحكامات السويس، والطور على الساحل الغربى لشبه جزيرة سيناء خط الدفاع الأمامى عن ميناء السويس.

وإذا اتجهنا جنوباً نجد ميناء القصير الذي اتخذته العثمانيون قاعدة حربية لهم وزودوه بقلعة حصينة. ويليه كل من ميناء سواكن وزيلع على الساحل الغربي الجنوبي للبحر الأحمر، والساحل الصومالي حيث توجد دويلات الطراز الإسلامي الصديقة والتي تكاد تكون في حروب دائمة مع الحبشة حليفة البرتغاليين. ومن هذا المنطلق كان تأييد العثمانيين للإمام أحمد القرين حاكم هرر الذي تزعم حركة الجهاد ضد الأحباش. وكان هدف العثمانيين من وراء إحكام الحصار حول الحبشة منع اتصالها بالبرتغاليين، واتخاذهم من سواحل دويلات الطراز نقطة ارتكاز للدفاع عن المسلمين في شرق البحر الأحمر، وحماية طرق التجارة الإسلامية فيه، والعمل على تحرير تلك الدويلات من الهيمنة الحبشية. ولذا لم يدخر العثمانيون وسعاً في إمداد الإمام أحمد بالأسلحة والعتاد التي وصلت إليه على بعض السفن المصرية بغية مساندته في الهجوم على قلب الحبشة بعد أن نجح في إنزال هزيمة نكراء بأطرافها .

ومما ساعد على وقوف الدويلات الإسلامية خلف الإمام أحمد تأييد العثمانيين لحركته، وتمركزهم على سواحل تلك الدويلات لمنع أي هجوم عليها قد يقوم به البرتغاليون لمناصرة حلفائهم الأحباش، إذا ما توغلت قوات الإمام في قلب الحبشة. هذا فضلاً عن المساعدات التي كانت تتلقاها تلك الدويلات من اليمن والحجاز. وقد نجح هجوم الإمام في سقوط العديد من المدن الحبشية، وفي إجبار ملك الحبشة على الفرار، وإسلام الكثيرين من سكان تلك المدن^(٢٨).

الحملات البرتغالية في البحر الأحمر :

منذ عام ١٥١٧ وهو عام استيلاء العثمانيين على مصر وحتى عام ١٥٤١ أرسل البرتغاليون العديد من الحملات العسكرية إلى البحر الأحمر، نجح معظمها في دخول هذا البحر، ومهاجمة القواعد العثمانية فيه، وتهديد تجارته، بينما فشل بعضها الآخر.

وتأتى فى مقدمة النوع الأول من تلك الحملات حملة لوبو سواريز Lopo Soires فى عام ١٥١٧ ، التى حاول قائدها مهاجمة ميناء جدة ولكنه منى بالفشل^(٢٩) ، فاتجه إلى ميناء زيلع حيث أشعل فيه النيران. وفى خلال عودته عرج على ميناء عدن وهاجمه، ولكنه فشل فى اقتحامه، ثم تلتها فى عام ١٥٢٠ حملة لوبو دى سكويرا Lopo de Sequeira، وكانت وجهتها جدة أيضاً. ولكن تحصيناتها العسكرية، بالإضافة إلى معاكسة الرياح للسفن البرتغالية المهاجمة حالت دون النيل منها. فرجع قائدها ميمما وجهه شطر الحبشة. وتمكن من دخول ميناء زيلع، وأشعل فيه النيران، ثم قفل راجعاً إلى مركز قيادته فى الهند.

وفى عام ١٥٢٢ ، أى بعد سنتين من حملة سكويرا هاجمت حملة أخرى بقيادة دون لويس Don Luis البحر الأحمر، وكان هدفها الأساسى استعادة البعثة الدينية البرتغالية التى سبق إرسالها للحبشة وتعذر عودتها ، وفى طريقها إلى الحبشة هاجمت ميناء الشحر فى جنوب شبه الجزيرة العربية ، وذهبت عددا كبيرا من سكانه المسلمين^(٣٠) . ثم مرت بميناء عدن وهاجمته، ولكنها لم تستطع دخوله، فواصلت سيرها للحبشة لإنجاز مهمتها، التى لم تكلل بالنجاح ومن ثم عادت أدراجها إلى الهند.

واصل البرتغاليون حملاتهم دون كلل أو ملل، فأرسلوا فى عام ١٥٢٦ حملة تحت قيادة دي سيلفيرا De Silveyra التى من أدفأت بعض النجاح فى أول الأمر، إذ أرغمت حاكم عدن على عقد معاهدة تجارية مع البرتغاليين، ودفع جزية سنوية. وكذلك فعل قائدها بمصوع ودهلك. كما أنه نجح فى إحضار البعثة البرتغالية من الحبشة^(٣١). وفى طريق عودته إلى الهند حاول دخول عدن عنوة، ولكنه عجز عن ذلك.

ولم تمض غير بضع سنوات إلا وأرسل البرتغاليون حملة أخرى كانت على درجة كبيرة من الضخامة، استطاعت إرغام حاكم عدن على قبول دفع جزية سنوية للبرتغاليين، والسماح لسفينة برتغالية بالبقاء داخل الميناء للإشراف على

سير الأمور فيه ، كما تمكنت الحملة من أسر بعض السفن التجارية الإسلامية، وقتل من فيها من المسلمين بعد إشعال النار فيها^(٣٢). ولكن هذا الوضع لم يستمر طويلا، إذ سرعان ما قام حاكم عدن بالقبض على البرتغاليين الموجودين لديه، وسجنهم، وبذلك فشلت الحملة في تحقيق أى نجاح يذكر.

كانت أخطر الحملات التى وجهها البرتغاليون إلى البحر الأحمر هى حملة استيفانو دى جاما Stephano de Gama عام ١٥٤١^(٣٣) ، فقد كانت تتكون من سبعين سفينة بين كبيرة وصغيرة، مجهزة أحسن تجهيز ومسلحة بأحدث الأسلحة التى عرفها ذلك العصر. وكان هدفها الأساسى تحطيم أهم قاعدة حربية فى البحر الأحمر، ألا وهى قاعدة السويس البحرية، وتدمير الأسطول الجديد الذى يقوم ببنائه العثمانيون لمهاجمتهم. وفى الوقت نفسه تقديم العون للأحباش لمؤازرتهم فى نضالهم ضد الإمام أحمد القرين^(٣٤) ، وتطهير البحر الأحمر من السفن العثمانية.

هاجمت الحملة عدن هجوما عنيفا، وكذلك دهلك، وأسروا ما بها من سفن وقتلوا بحارتها. وقد أثار هذا العمل الوحشى الخوف والفرع لدى سكان جزر البحر الأحمر فلم يسعهم إلا الفرار. وعندما نزل البرتغاليون بسواكن خدعوا أهلها بهدنة مزيفة ، ما لبثوا أن نقضوها وأخذوهم أسرى بعد أن سلبوا أموالهم ومتاعهم^(٣٥)، ثم اتجهوا بعد ذلك إلى مصوع حيث ارتكبوا فيها مذبحة بشعة.

وقد أغرى البرتغاليون على الصعود فى البحر الأحمر، عدم تصدى الأسطول العثماني لهم، فقاموا بمهاجمة القصير على الساحل المصرى، وفعلوا بأهلها مثلما فعلوه فى مصوع من قبل. واستمرت الحملة البرتغالية فى تقدمها حتى وصلت إلى ميناء الطور على الساحل الغربى لشبه جزيرة سيناء. والذى يمثل خط الدفاع الأول عن ميناء السويس، فاستولت على بعض السفن التجارية الراسية فيه، وضربه البرتغاليون بالمدفعية بكل عنف، وحاولوا النزول فيه، ولكنه امتنع عليهم لقوة تحصيناته ، ولمقاومة الأهالى الشديدة لهم^(٣٦).

ويعزو سيرجنت Serjeant عدم تعرض البرتغاليين لسكان الطور، لأن معظمهم من مسيحيي سوريا المقيمين به^(٢٧). ولا أعتقد أن هذا التعليل صحيحا لأن الدولة العثمانية كانت تعلم علم اليقين بأن طابع الحرب الدائرة بينها وبين البرتغاليين طابع ديني ، ولذا فليس من المعقول أن تضع في هذه القاعدة العسكرية ذات الموقع الإستراتيجي الهام أغلبية مسيحية. ولكن ما يقبله العقل وواقع الأمر أن تحصينات الميناء قد حالت بين البرتغاليين وبين النزول على أرضه ، وبالتالي لم تستطع الحملة الوصول إلى السكان، والتكيل بهم كما فعلوا بدهلك وسواكن.

حاصرت الحملة البرتغالية ميناء الطور مدة خمسة أيام دون أن تنال منه شيئا، رغم القذف الشديد له. بعد ذلك اتجهت شمالا صوب الهدف الأساسي وهو ميناء السويس، وكان العثمانيون يعلمون بوجهة الحملة منذ أن غادرت سواكن، فاستعدوا لها استعدادا كبيرا، لاسيما وأن قطع الأسطول الجديدة التي لم يتم استكمال بنائها كانت في حاجة إلى حماية قوية.

لم يحاول قائد الأسطول البرتغالي أن يفامر بمهاجمة قاعدة السويس مباشرة، لأنه كان يعلم مدى قوتها. فرأى أن من الحكمة والحذر أن يرسل ثمانى سفن للاستكشاف ليلا ، لمعرفة مدى استعداد القاعدة. وعندما اقتربت تلك السفن بعض الشيء من القاعدة، وجدتتها تعج بالنشاط والحركة، محصنة تحصينا قويا، وبها الكثير من الجنود^(٢٨). فأسرعت بالانسحاب، وروت لقائد الحملة ما رآته مرأى العين، فما كان منه إلا أن أثر الانسحاب عائدا إلى دهلك، حيث تمكن من إنزال المعونة الحربية للحبشة في ميناء حرقيقو، وكانت تتكون من أربعمائة جندي، والعديد من المدافع والبنادق التي مكنت الحبشة من الانتصار على الإمام أحمد. ثم أسرع بالخروج من البحر الأحمر قبل أن يتمكن العثمانيون من إغلاقه. وبهذا نجا العثمانيون و نجت مصر من أخطر هجوم كان يهددهما.

يتضح مما سبق أن العثمانيين لم يواجهوا الحملة البرتغالية بعد أن اقتربت من قاعدة السويس، وذلك لأن الأسطول الجديد لم يكن قد استكمل بناؤه بعد، ومعتمدين في الوقت نفسه على متانة استحکامات القاعدة. وخرجوا من هذه التجربة والتجارب السابقة بتصميم أكيد على إغلاق البحر الأحمر في وجه الحملات البرتغالية، حماية للمسلمين المقيمين على سواحلها، وفي جزره من وحشية الهجمات البرتغالية. هذا بالإضافة إلى ترتيب دوريات للأسطول العثماني تجوب البحر الأحمر لتطهيره من السفن البرتغالية. وقد أدى هذا الإجراء إلى منع اتصال البرتغاليين بالأحباش، خاصة بعد أن أحكم العثمانيون سيطرتهم على موانئ زيلع ومصوع وسواكن، لمراعاة الترتيب الجغرافي.

أما عن نتائج تلك الحملة بالنسبة للبرتغاليين، فقد أقنعتهم باستحالة تكرار هذا العمل الحربي ضد قاعدة السويس مرة أخرى في ذلك الوقت على الأقل خصوصاً وأن الحملة قد كبدتهم نفقات ضخمة، ولم تقم بأي عمل إيجابي سوى التخريب والهدم والحرق دون أن تحسم مصير الصراع بين الدولتين البرتغالية والعثمانية. وأدرك البرتغاليون أن البديل لتلك الأعمال العسكرية هو العمل على توطيد وتدعيم نفوذهم في الحبشة، من أجل إشغال العثمانيين بهذا الخطر عن التفكير في الخروج من البحر الأحمر ومواجهتهم في الهند. كما أدركوا أيضاً بأن ضياع نفوذهم في الحبشة، سيجعل من البحر الأحمر بحيرة عثمانية إسلامية، وملكاً خالصاً للعثمانيين، وهذا ما لا يريدونه.

وفي أعقاب حملة دي جاما تعرض النفوذ العثماني في عدن إلى هزة عنيفة، إذ قام رجل يدعى علي بن سليمان الطوالقي بالاستيلاء على المدينة وطرد العثمانيين منها. ومما زاد الأمر خطورة أنه تحالف مع البرتغاليين لحماية عدن من ناحية البحر إذا ما هاجمها العثمانيون^(٣٩). وإزاء هذا الخطر الداهم خرج العثمانيون من موقف الدفاع إلى الهجوم، فالموقف لا يحتمل التردد. ومن قاعدة السويس جاء الرد الحاسم في حملة كبيرة اتجهت رأساً لعدن وتمكنت من استرجاعها في عام ١٥٤٨، ومهاجمة الأسطول البرتغالي الذي لاذ بالفرار.

ورغم فشل البرتغاليين في النيل من قاعدة السويس في حملة عام ١٥٤١ ، إلا أن الأمل كان يراودهم بضعف النفوذ العثماني ، وذلك لكثرة الحروب التي كانت تخوضها الدولة العثمانية في الشرق والغرب، فميدان البحر الأحمر ما هو إلا أحد الميادين المتعددة لها. فربما تهمل الدولة شئون البحر الأحمر بعض الشيء للتفرغ لميدان آخر أصبحت له الأولوية في الاستراتيجية العثمانية. هذا فضلا عن اعتقاد البرتغاليين بأن النفوذ العثماني في هذا البحر لن يزول إلا بزوال قاعدتهم الأساسية في السويس.

والحقيقة أن أمل البرتغاليين كان له ما يبرره، إذ كانت الدولة العثمانية مشغولة في البحر المتوسط، بسبب تهديد الأسبان و البرتغاليين للقوى العربية بشمال أفريقيا، وكذلك انشغلت الدولة العثمانية بمشكلة المورسكيين^(٤٠) Moriscos في أسبانيا الذين سبق لهم أن استجدوا بالعثمانيين في عهد السلطان بايزيد الثاني (١٤٨١-١٥١٢) وذلك في عام ١٤٨٧ أي قبل سقوط غرناطة بخمس سنوات^(٤١). ولكنه لم يستطع نجدتهم، وذلك لصراعه مع أخيه قم على العرش، ولهجوم البولنديين على مولدافيا، وتكوين حلف صليبي من البابوية و البندقية و المجر و فرنسا ضده^(٤٢).

وقد ذهبت أطماع الدولتين -أسبانيا و البرتغال- إلى الاتفاق فيما بينهما على تقسيم شمال أفريقيا، على أن يكون خط طول ٢ شرقا حدا فاصلا بين ممتلكاتهما، بحيث تقع المستعمرات الأسبانية في شرقه، وتشمل الجزائر، وتونس، وطرابلس، مضافا إليها مليلة، وبادس، ومنطقة قلعة سانت كروز بالمغرب. والمستعمرات البرتغالية في غربه^(٤٣).

وعلى الرغم من انشغال الدولة العثمانية بشئون البحر الأحمر حماية للأماكن المقدسة، إلا أنها لم تهمل في الوقت نفسه شئون المورسكيين الأندلسيين ، بصفتها الدولة الإسلامية الكبرى . كما أن انتصار الأسبان والبرتغاليين على الولايات الإسلامية في الشمال الأفريقي سيؤثر دون شك على

قوة الدولة العثمانية في أوروبا وفي البحر المتوسط.

ولم يلبث أن عاود الأمل البرتغاليين في إرسال حملة ثانية إلى قاعدة السويس في عام ١٥٥٥ تحت قيادة جون بيكسوتو John Peixoto لمعرفة ما إذا كانت مشكلات الدولة العثمانية العديدة قد نالت من قوتها وأضعفت تحصيناتها^(٢٤). فبث قائد الحملة عيونه حولها، وجاءت الأنباء بأن القاعدة مازالت قوية وحصينة، وأن من العبث المجازفة بمهاجمتها، فأثر حينئذ الانسحاب دون أن يحقق شيئاً.

وقد نتساءل لماذا لم يهاجم العثمانيون تلك الحملة ولم يطاردها بعد أن لاذت بالفرار؟ وللإجابة على هذا السؤال يمكن القول إن انشغال العثمانيين بالصراع الناشب بين دويلات الطراز الإسلامي والحبشة في البحر الأحمر، وبين القوى الإسلامية والمسيحية في شمال إفريقيا قد منعهم من مهاجمة الحملة، لاسيما بعد أن لاذت بالفرار وزال خطرهما.

بقي من الحملات البرتغالية التي وجهت إلى البحر الأحمر حملتان أخيرتان كان هدفهما مهاجمة معاقل العثمانيين في هذا البحر، إحداهما كانت في عام ١٥٨١، والثانية في عام ١٥٨٥. وقد باعنا بالفشل الذريع نتيجة تصدى العثمانيين لهما.

وبهذه النهاية أدرك البرتغاليون بالأقل قبل لهم بمهاجمة العثمانيين والتغلب عليهم في هذا البحر، خصوصاً بعد أن تمت استعداداتهم البحرية وتحولوا من الدفاع إلى الهجوم.

وإذا كان العثمانيون قد نجحوا في تأمين البحر الأحمر، وحماية الأماكن المقدسة في الحجاز، وتحريم الملاحة فيه لغير المسلمين، فإنهم لم يتخذوا منه قاعدة انطلاق للقضاء على الخطر البرتغالي في البحار الجنوبية، ولم يعملوا على استمادة تجارة الهند مرة أخرى. ولعل ذلك يرجع في الدرجة الأولى إلى اعتبارات استراتيجية تعرضوا لها في القارة الأوروبية وشغلتهم عن تركيز قوتهم

فى البحار الجنوبية .

وليس من شك فى أن الخطر البرتغالى الذى هدد الدولة العثمانية والأقطار الإسلامية المطلّة على سواحل البحر الأحمر، استلزم فى المقام الأول وضع استراتيجية حربية ، تأخذ فى اعتبارها استغلال كل إمكانات الدولة من ثروة بشرية، وموانئ حصينة، وترسانات بحرية، وسفن وعتاد، وتنسيق كامل بين تلك الموانئ. وكذلك الاستفادة من الجزر العديدة ذات الموقع الإستراتيجى الهام. حدث هذا كله فى الوقت الذى كانت الدولة العثمانية تواجه فيه أخطاراً أخرى فى مناطق عديدة من العالم.

ومن الملاحظ أن مصر استخدمت تلك الإستراتيجية إلى حد ما فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، حيث استطاعت بالتنسيق مع جمهورية اليمن الجنوبية الاستفادة من الجزر العديدة ذات الموقع الهام فى المدخل الجنوبى للبحر الأحمر لإحكام الحصار على إسرائيل.

الهوامش

- (١) زيادة، محمد مصطفى، مصر والحروب الصليبية، من رسائل الثقافة الحربية رقم ٣٩، (القاهرة، ١٩٤٢)، ص ١٦ .
- (٢) Stripling, G.W.F. ,The Ottoman Turks and the Arabs 1511-1574, (U.S.A. ,1942) p.30.
- (٣) دراج، أحمد السيد، المماليك والفرنج في القرن التاسع الهجري، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦١)، ص ١١٥ .
- (٤) ابن إياس محمد ابن أحمد، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى، الجزء الرابع، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط ٢، (القاهرة، ١٩٦٠)، ص ٢٠١ .
- (٥) الاسبتارية: جماعة دينية، ثم أصبحت عسكرية، نشأت في فلسطين قبل الحروب الصليبية وبالتحديد عام ١٠٧٠ للعناية بحجاج المسيحيين القادمين لزيارة الأراضي المسيحية المقدسة والحج، والعناية بمن يمرض منهم، ولهذا أخذت اسمها من Hospital أى المستشفى. ثم تطورت في عصر بلدوين الأول وأصبحت هيئة دينية عسكرية وأصبح أفرادها دعامة لملك بيت المقدس في الحروب ، وكانوا يشكلون قوة هامة في الجيوش الصليبية، ولهم دستور ونظام خاص بهم ، وكان الفارس منهم يعادل عددا كبيرا من الفرسان العاديين، ولعبوا أدوارا هامة في المعارك ضد المسلمين.
- (٦) فهمي، نعيم زكي، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب، ط ٢، (القاهرة، ١٩٧٣)، ص ٩٤ .
- (٧) ابن إياس ، المصدر السابق ، ص ١٥١ .
- (٨) نفسه، ص ٣٦٥ .
- (٩) نفسه، ص ٤٦٠ .
- (١٠) دويلات الطراز الإسلامي عددها سبع هي : أوفات، وهي أقواها، وتقع غربي زيلع ، ودوارة على الحدود الغربية لأوفات وأرايينى شمال شرقي بحيرة تانا، وهدية وتقع جنوب أوفات، وشرحا وتقع غربي أوفات، وبالي وتقع جنوب دوارة، وداره وهي أضعف تلك الدويلات. انظر: القلقشندي ، أبو العباس أحمد بن علي ، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، القاهرة ، ١٩١٣-١٩١٩ ، الجزء الخامس، ص ص ٣٢٥-٣٢٩ .
- (١١) قاسم جمال زكريا، الأصول التاريخية للملاقات العربية الأفريقية، القاهرة، ١٩٧٥ ، ص ١٢٥ .
- (١٢) بامطرف محمد عبد القادر، الشهداء السبعة، بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٧٤ ، ص ٥٣ .
- (١٣) الكبسي، محمد بن إسماعيل، اللطائف السنية في أخبار الممالك اليمنية، مكتبة كورسنى بإيطاليا، مخطوط رقم ٣٦٢ ، ورقة ٥٩ .

- (١٤) النهرواني، قطب الدين محمد بن أحمد، البرق اليماني في الفتح المثماني، (الرياض، ١٢٨٧هـ / ١٩٦٧م) ط ١، ص ٢٦-٢٧.
- (١٥) وثائق دير سانت كاترين، وثيقة رقم ١٢٩، فرمان سلطاني بتاريخ ١٠ رمضان ٩٤٠هـ / ٢٥ مارس ١٥٢٤م إلى الحاكم الشرعي بالطور. وانظر أيضا: السروجي، محمد محمود، "دير سانت كاترين، دراسة في تاريخه الحديث"، مجلة كلية الآداب - جامعة الإسكندرية، المجلد الثامن عشر، ١٩٦٤، ص ١٢٣.
- (١٦) المصدر السابق، وثيقة رقم ١٧٠ بتاريخ ٢٠ رجب ١١٢٠هـ / ١٧٠٨م.
- (١٧) نفسه، وثيقة رقم ١٤٩ بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ٩٨٩هـ / ٢٧ يونيو ١٥٨١م، و وثيقة ١٥١ بتاريخ ٢٠ صفر ٩٩٠هـ / ١٦ مارس ١٥٨٢م، و وثيقة رقم ١٦٠ بتاريخ ٢٠ ذى الحجة ٩٩٢هـ / ١٢ نوفمبر ١٥٨٥م.
- (١٨) عثمان، حسن، البحر الأحمر كطريق تجارى في عهود البيزنطيين والعرب والمماليك، بحث من كتاب رحلة كلية الآداب- جامعة فؤاد الأول إلى البحر الأحمر، القاهرة، ١٩٣٩، ص ص ٧٥-٧٦.
- (١٩) ماهر، سعاد، البحرية في مصر الإسلامية وآثارها الباقية، القاهرة: دار الكتاب العربي، دت ص ١٢٥.
- (٢٠) حراز، السيد رجب، إرتريا الحديثة ١٥٥٧-١٩٤١، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٤، ص ٢٨.
- (٢١) سرهنك، إسماعيل، حقائق الأخبار عن دول البحار، القاهرة، ١٢١٤هـ / ١٨٩٦م، ج ٢، ص ٢٧.
- (٢٢) ماهر، سعاد، المرجع السابق، ص ١٢٥.
- (٢٣) النهرواني، المصدر السابق، ص ص ٥٢-٥٣.
- (٢٤) Sousa, Manuel de Faria, The Portuguse Asia, translated into English by Cap. John Stevens, vol. 1, (London, 1695) p.433.
- (٢٥) البحرأوي، محمد عبد اللطيف، فتح المثمانيين عدن، (القاهرة: مكتبة دار التراث، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م)، ط ١، ص ١٢٧.
- (٢٦) العقاد، صلاح، التيارات السياسية في الخليج العربي، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٤)، ص ١٨.
- (٢٧) Playfair, R.L., A History of Arabia Felix of Yemen, (London, 1970) p.102.
- (٢٨) سيد، محمد المصطفى، دول إسلامية في شرق أفريقية، دراسات في الإسلام يصدرها المجلس الأعلى للشئون الدينية، (القاهرة، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م)، ص ص ٣٤-٣٥.
- (٢٩) Sousa, op.cit., vol. 1, p.211.

Serjeant, R.B. ,The Portuguse off the South Arabian Coast,(Lebanon, 1974) (٣٠) p.52.

Astley, Thomas, Voyages and Travellers, (Great Britain, 1968) vol.1, pp.107-108. (٣١)

Sousa, op.cit. , vol.1, p.346. (٣٢)

Serjeant, op.cit. , p.19. (٣٣)

Astley, op.cit. , vol.1, pp.107-108. (٣٤)

Serjeant, op.cit. , p.99. (٣٥)

Astley, loc.cit. (٣٦)

Serjeant, op.cit. , p.100. (٣٧)

Ibid. (٣٨)

(٣٩) البحراوى ، محمد عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ١٥٨

(٤٠) المورسكيون: هم المسلمون الذين بقوا تحت الحكم المسيحي في الأندلس بعد سقوط غرناطة عام ١٤٩٢م ، وقد تعرض هؤلاء لمختلف أنواع التعذيب من قبل السلطات الحاكمة.

(٤١) التميمي ، عبد الجليل ، الدولة العثمانية وقضية المورسكيين الأندلسيين ، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات ، تونس ١٩٨٩ ، ص ١٥ .

(٤٢) المقرئ التلمساني ، شهاب الدين أحمد بن محمد، أزهار الرياض في أخبار عياض، تحقيق مصطفى السقا ، وإبراهيم الإبياري ، وعبد الحفيظ شلبي، القاهرة، ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م ، ج ١ ، ص ص ١٠٩-١١٥ .

(٤٣) السروجي محمد محمود ، انتقال الحركة الصليبية من الأندلس إلى بلاد المغرب بعد سقوط عرناطة ، بحث نشر في ندوة : الصراع بين العرب والاستعمار في عصر التوسع الأوروبي الأول ، التي عقدها اتحاد المؤرخين العرب في القاهرة ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م .

Serjeant, op.cit., p. 100 ff. (٤٤)

الحالة الصحية والنفسية لجنود الحملة الفرنسية في مصر

أ. د . إلهام محمد ذهني

أستاذ التاريخ الحديث

كلية الدراسات الإنسانية . جامعة الأزهر

الحالة الصحية والنفسية لجنود

الحملة الفرنسية في مصر

روح الساسة والقناصل والرحالة الفرنسيون لفكرة غزو مصر ولاسيما بعد هزيمة فرنسا في حرب السنوات السبع ١٧٥٦ - ١٧٦٢ وفقدانها لممتلكاتها في الهند وكندا، وأكدوا جميعاً سهولة عملية الغزو وأن خسائر الفرنسيين فيها ستكون طفيفة وهينة^(١).

وقد مهدت أحوال مصر الداخلية لهذا الغزو ففي النصف الأول من القرن الثامن عشر اندلعت الفتن بين الأوجاقات العسكرية ولعل أشهرها النزاع بين إفرنج أحمد زعيم الانكشارية والعزب، وقد سجل هذه الأحداث القنصل الفرنسي بيليرون Peleran^(٢) في تقرير إلى حكومته ذكر فيه «لقد عانى الفرنسيون من الحرب الأهلية وتعرض الحي الفرنسي للهجوم عدة مرات ولذلك كان يمضي يوماً بأكمله لا يزورني فيه أحد»^(٣).

أما مؤرخنا أحمد شلبي فقد لاحظ آثار الفتنة على سكان القاهرة فكتب «حصل الخوف الشديد لأهل مصر لكونهم لم يروا شيئاً من هذا قبل الآن ولا سمعوا به وقفلت أسواقها وحوانيتها»^(٤).

اتسم النصف الثاني من القرن الثامن عشر بظهور البيوتات المملوكية. وبرز خلال هذه الفترة نجم على بك الكبير الذي نجح في التخلص من منافسيه وضم الحجاز والشام، ولكن خيانة محمد أبو الذهب لم تمكنه من الاستمتاع بمشروعه التوسعي^(٥). ثم قدر لمصر أن يقتسم السلطة فيها كل من مراد بك وإبراهيم بك، ولم تنعم القاهرة والأقاليم بالهدوء خلال فترة حكمهما التي امتدت من (١٧٧٥ حتى ١٧٩٨) انتشرت خلالها الاضطرابات والثورات، ولا يفوتنا هنا أن نذكر رأي فولني Volney في مراد بك الذي لم ير فيه سوى جاهل قوقازي على حد وصفه^(٦).

واكب اضطراب الأحوال السياسية في مصر تدهور في الأحوال الصحية، ومعاناة المصريين من فيضان النيل الذي أثر على حياتهم، فإذا ارتفعت مياهه اضطرب السكان للفرار إلى المناطق المرتفعة، وإذا انخفضت تعرضوا لللقحط والمجاعات، وقارن فولني بين المجاعات التي تحدث في مصر والهند مؤكداً أن سكان مصر يتعرضون للموت بسبب المجاعات كما يحدث في البنغال والهند^(٧).

وقد انتشرت الأمراض والأوبئة في مصر ولاسيما الرمد الصيدي الذي يسبب العمى. وقد سجل الفرنسيون قبل مجئ الحملة الفرنسية ملاحظاتهم عنه، فعلى الراهب فورمون Fourmont^(٨). إصابة أعداد كبيرة من المصريين بسبب الرياح المترية القادمة من الصحراء الغربية، واتفق معه في الرأي الطبيب الفرنسي جرانجيه Granger^(٩). مؤكداً أن مناخ مصر المترب والهواء المحمل بالأتربة يشكلان خطورة كبيرة، بينما علل فولني انتشار العمى إلى الحرارة الممتزجة بالرطوبة ونوعية طعام المصريين، من لبن رائب وجبن وعسل وثمار خضراء، مما ينتج عنه اضطرابات في الأمعاء فيتأثر البصر^(١٠).

انتشرت في مصر، أمراض الدوسنتاريا والجذام والجرب والحميات والأمراض الصدرية، ولكن ظلت الأوبئة هي مصدر الخطر الرئيسي ولاسيما الجدري الذي كان يفتك بالأرواح في فصل الشتاء وينتقل بالعدوى والفالبية العظمى من ضحاياها كانت من الأطفال وقد أطلق عليه الجبرتي "الحب الإفرنجي"^(١١). كما هاجم الطاعون مصر بشراسة عام ١٧٩٠ وكان يفد عليها غالباً من سورية واستانبول، ويبدأ ظهوره عادة في ميناء دمياط وقد حرص الجبرتي على تسجيل مآسي طاعون ١٧٩٠ فعبر عنها بقوله "مات ما لا يحصى من الأطفال والشباب والجواري والمبيد والمماليك والأجناد والكشاف والأمراء"^(١٢).

تلك كانت أحوال مصر قبيل مجئ الحملة الفرنسية، وقد رصد أوضاعها الطبيب والضابط الفرنسي أوليفيه Olivier، الذي أوضح لحكومة الإدارة مدى

سهولة الاستيلاء على استحكاماتها من قلاع وحصون، وعلل ذلك بأن مصر «بلا دفاع» مؤكداً أن خسائر الفرنسيين ستكون طفيفة^(١٣).

ولكن ما حدث لجنود الحملة الفرنسية في مصر، جاء مخيباً لتوقعات الساسة والعسكريين فلم تكن معاناتهم بسبب المقاومة المصرية وعداء الأهالي فحسب وإنما كانت تنتظرهم مخاطر أخرى لم ينجحوا في التغلب عليها، تمثلت في متاعبهم الصحية والنفسية فلم يكن الفوز نزهة سهلة يتفقدون خلالها ربوع البلاد وإنما كان معاناة متصلة مستمرة لمدة ثلاثة أعوام.

بدأت متاعب الجنود الفرنسيين الصحية في ميناء طولون حيث تجمعت السفن الفرنسية المتجهة إلى مصر، وسجل ديجينيت Desgenettes كبير أطباء الحملة هذه المتاعب^(١٤) بأن الجنود يعانون معاناة شديدة من دوار البحر^(١٤).

اتجهت الحملة إلى جزيرة مالطة كان الطريق خلالها مبهجاً، عزفت الفرقة العسكرية أجمل الألحان الحربية لإثارة حماس الجنود الفرنسيين الذين قاموا بدورهم بتقديم المسرحيات الهزلية^(١٥)، فلم يكن يدور بخلدهم ما سيلاقونه أثناء حملتهم على مصر.

تم الاستيلاء على مالطة بنجاح، ولكن عجز الجنود عن احتمال مناخ الجزيرة القاسي والشمس الحارقة التي الهبت أجسادهم، وعبر الضابط دوجيرو Do-guereau عن ذلك بقوله "مناخ الجزيرة قاس وحرها لا يطاق"^(١٦). أما ديجينيت فقد أحصى الأمراض المتعددة التي أصيب بها الجنود من ارتفاع في درجات الحرارة وزيادة معدلات الإصابة بالدوسنتاريا والإسهال والتهابات الصدور، على الرغم من كل الجهود الطبية التي بذلت وإقامة مستشفى لاستقبال وإسعاف الحالات الحرجة^(١٧).

ورغم الإعجاب الذي أبداه دوجيرو لمنازل مالطة والتي قدم وصفاً عنها وعن شرفاتها الواسعة وحرصه على تدوين ملاحظاته عن أهم المحاصيل في الجزيرة كالقطن والبرتقال والتين إلا أنه أكد أن رغم كل ما تتمتع به هذه الجزيرة من

مزايًا إلا أن الحياة لا تطاق فيها بسبب حرارتها التي عجز الفرنسيون عن احتمالها^(١٨).

متاعب الجنود الفرنسيين الصحية في الوجه البحري والقاهرة:

نزلت القوات الفرنسية غرب الأسكندرية، وسجل دوجيرو ذلك بقوله " نزلنا في غرب أفريقيا " واستقبل ماجالون قادة الحملة بحفاوة وترحيب لم يدم طويلاً لقيام العربان بعدة هجمات موجعة^(١٩). ولكن كانت لدغات المقارب في الصحراء أشد فتكاً، ووصفها ديجنيت بالمؤلمة والخطيرة والقاتلة، وقارن بين حجمها في مصر عن مثيلاتها في فرنسا، فوجد أنها في الأولى أكبر حجماً وأشد شراسة وأبدى تعاطفه مع جنود برتييه Berthier ضحايا المقارب^(٢٠).

وفي برج العرب واصل العربان هجماتهم على الخطوط الخلفية لقوات الحملة فتم ذبح العديد من الجنود ولذلك صدرت الأوامر بالتجمع والسير في مجموعات وبدأ تقدم الفرنسيين تحت شمس حارقة وحر لا يطاق وغذاء محدود فشعروا بالجوع والعطش^(٢١). واستنفروا احتياط البحرية لتفذية الجيش المتقدم في الصحراء^(٢٢).

باقتراب الحملة من أسوار الأسكندرية انتابت بعض الجنود حالة نفسية سيئة، فأصيبوا بالذعر والفرع لتكرار هجمات العربان عليهم وفضل البعض منهم الفرار^(٢٣). وأدرك الفرنسيون أثناء مرورهم في منطقة الساحل الصحراوي قسوة المناخ وعداء البدو، وفهموا أن اقامتهم في مصر ستكون أقل راحة وهناء عما كانوا يتوقعون ومما كانوا عليه في إيطاليا من قبل أثناء حملة بونابرت عليها^(٢٤).

وصلت القوات إلى الأسكندرية وكان الموقف ينذر بكارثة ، فالأسطول الفرنسي استهلك ما لديه من خبز وغذاء يومي مما هدد طاقمه بكارثة، ولم يكن الاستيلاء على المدينة سهلاً وميسراً حيث دافع المصريون عن مدينتهم بشراسة وبسالة مما أدى إلى إصابة القائدين مينو Menou وكليبر Kleber وقتل عدد آخر من الضباط^(٢٥).

عين بونابرت، كليبر حاكماً على الأسكندرية، وكانت مهمته شاقة لأن سواحل الأسكندرية محاصرة بالسفن الإنجليزية، مما ترتب عليه تعطيل التجارة وعجز كليبر عن دفع مرتبات الجنود الفرنسيين الذين شتموا بالكراهية الشديدة للمصريين، لاستمرار المقاومة ومطاردة الجنود في الشوارع وإلقاء الحجارة عليهم وأصيب بعض الجنود بحالات نفسية فقام البعض منهم باقتلاع أشجار النخيل انتقاماً من المصريين. ثم تفاقم الأوضاع في الأسكندرية أثناء زحف باقي القوات على المدن المصرية، فانتشر الطاعون في المدينة في ديسمبر عام ١٧٩٨^(٢٦). كما ازداد الوضع الفدائي سوءاً فطلب المارشال مارمون Marmont العون من مينو في رشيد لإرسال المؤن اللازمة فكتب إليه يقول " لا تتخل عنا ، أرسل إلينا المال ، إن الجميع يعانون من البؤس أرسل إلينا قمحاً لا نملك مالا ، إن الجنود يموتون جوعاً،^(٢٧).

كان هذا ما عاناه الفرنسيون في الأسكندرية، تلك المدينة التي طالما سجلوا إعجابهم بها قبل مجئ الحملة فتشوق الجنود لرؤيتها فهي المدينة التجارية ذات المكانة الكبيرة^(٢٨). ولكنهم لم يجدوا فيها سوى المقاومة والكراهية لهم والجوع والمرض.

كانت الخطوة التالية بمد الاستيلاء على الأسكندرية ، هي التقدم نحو البحيرة التي تمثل خط الدفاع الشمالي الغربي عن مصر، فالاستيلاء عليها يمهّد الطريق سريعاً إلى القاهرة.

أراد بونابرت تأمين سير الحملة حتى البحيرة ، فحاول الاتفاق مع شيوخ قبائل الهنادي وأولاد على ، أن يقوموا بإمداد الحملة بعدد من الجمال والخيول ولكنهم تقاعسوا عن تنفيذ هذه المطالب بسبب دعوة الجهاد التي أطلقها علماء الأزهر في القاهرة^(٢٩).

خطط بونابرت للتقدم صوب البحيرة، عن طريقين، الأول من الأسكندرية إلى رشيد براً على ساحل البحر ثم من رشيد إلى القاهرة على شاطئ النيل،

والثاني من الأسكندرية إلى الرحمانية بطريق دمنهور مخترقا الصحراء ثم من الرحمانية إلى القاهرة على البر الغربي للنيل ، ولكنه اختار الطريق الثاني الذي يمر بدمنهور رغم أنه كان أكثر مشقة ووعورة من الطريق الأول وخصص بعض الفرق للزحف على القاهرة عن طريق دمنهور واحتلال رشيد لتلتقي في الرحمانية وكلف الجزال مينو بالاستيلاء على الأخيرة^(٣٠).

كان الطريق إلى القاهرة عبر البحيرة شاقا، اجمعت المصادر الفرنسية وشهود العيان منهم على معاناة الجنود أثناء اجتيازهم ما أطلقوا عليه صحراء الأسكندرية للوصول إلى البحيرة، فقد عجزت الخيول عن السير وقلت أعداد الدواب وقام العربان بإخفاء الجمال أضف إلى ذلك حرارة الشمس حيث وصلت الحملة أثناء فصل الصيف الحار. كما أن الأهالي لجأوا إلى حيلة أرهقت الفرنسيين ألا وهي ردم آبار المياه^(٣١). فماتت أعداد كثيرة منهم وفضل البعض الآخر الانتحار على الموت عطشا وتعددت هذه الحوادث^(٣٢). وكتب ديجينيت "ألهمت الشمس رعوس الجنود الذين عانوا من عدوين ، الصحراء بلهيبها والعربان بهجماتهم المتكررة"^(٣٣). فلم يكن يدور بخلدهم إنهم سيموتون عطشا في مصر بلد النيل الذي طالما سجلوا عنه أجمل العبارات قبل مجئ الحملة.

تجدر الإشارة أنه عند الحديث عن متاعب الفرنسيين ينبغي علينا ألا نفعل رد فعلهم تجاه المقاومة ، فقد قاموا بقتل من قاومهم من المصريين ساعدهم على ذلك امتلاكهم للأسلحة الحديثة بالمقارنة بأسلحة الأهالي البدائية ، وتعددت حوادث اعتداءتهم على السكان بعنف وقسوة حتى اضطر برتبييه لإصدار أمر في يوليو ١٧٩٨ ، يذكر فيه الجنود بأن الجيش الفرنسي قدم إلى البلاد ليحارب المماليك لا الأهالي ، حاول الفرنسيون تبرير أعمالهم الوحشية بأنها بسبب الأعياء وحرارة الجو وشمورهم بخيبة الأمل لاشتداد المقاومة ، واعتقادهم أن مصر من أغنى بلاد العالم فلم يجدوا خلال هذه الفترة سوى الصحراء^(٣٤).

أثناء تقدم الجنود إلى منطقة آبار البيضة ، كان الخبز الجاف هو الغذاء الوحيد لهم وقد حاول ديزيه Desaix تشجيعهم على مواصلة السير فبشرهم بوجود المياه الوفيرة عند الآبار والتي لا تبعد عنهم سوى عدة أميال ، ولكن خاب ظنهم جميعاً فقد تبين أن الأهالي قاموا بردمها فتضبت مياهها ، وكتب ديزيه إلى بونابرت بأن الجنود في حالة سيئة جداً واستجد به لإرسال المؤنة والمياه للخروج مما أسماه الموقف الشنيع فلم يكن لديه ما يكفيه من المياه ليطفئ ظمأ ألف رجل على حد قوله^(٣٥).

ثم اقتفى الجنرال رينيه خطى ديزيه ، ووصل إلى آبار البيضة وساعت حالة جنوده النفسية ، لأن الآبار أصبحت جافة بينما امتلأت حلوقهم بتراب الصحراء وكوت الرمال أقدامهم وأصيب البعض منهم بحالات جنون ولاسيما عندما تبين لهم أنهم يشاهدون سراباً في الصحراء وقتل الجنود أنفسهم رمياً بالرصاص ، واقتتل البعض منهم على شربة ماء قذر ، وطلب رينيه من بونابرت إسمافه بالأدوية والنقلات ، وكتب بونابرت في مذكراته ، في سانت هيلانه ، أن الجيش الفرنسي كان مصاباً بمزاج سوداوي وانتحر الجنود وألقوا بأنفسهم في النيل حتى يموتوا موتاً سريعاً ونفذ احتياطي الغذاء وأصبحت خزانات المياه خاوية وتراكم الوحل داخلها وظلت هذه المعاناة حتى وصلت القوات إلى بئر الكريون فرقصوا فرحاً عندما وجدوا فيها المياه الوفيرة^(٣٦).

وصلت القوات الفرنسية إلى دمنهور واستولت عليها فوجدت فيها الخبز واللحوم والدجاج والبقول بوفرة، وازدحمت الأسواق بالجنود يشترون ما يحتاجون إليه ويدفعون مقابل ذلك أضرار ملابسهم العسكرية التي أعجب بها المصريون ، ونظراً لتوفر الطعام في المدينة أرسل بونابرت عدة وحدات لجلب التموين للجيش ، وبوصول الجنود إلى الرحمانية ألقوا بأنفسهم في النهر كالحوانات ، على حد وصف الكاتب سافاري ، " فنزلوا بملابسهم وسلاحهم وبمضهم خلعوا ملابسهم وغطسوا لساعات طويلة في المياه " ^(٣٧).

أثناء تقدم الفرنسيين إلى شبراخيت ، أمر نابليون بأن تعزف الموسيقى نشيد المارسيليز لتلهب حماس الجنود ، ودارات المعركة البرية وتم الانتصار على جيش مراد بك الذي تبين مدى ضعفه ، كذلك التحمت سفن الفريقين في معركة حامية احترقت خلالها سفن المماليك ورغم انتصار الفرنسيين إلا أن الأهالي ظلوا يطلقون النيران عليهم^(٢٨). ولم يتوقف المريان عن ملاحقة خطوطهم الخلفية بينما ازدادت شراسة الفرنسيين فأخذوا ينهبون القرى لقلة المئون لديهم واندفعوا إلى حقول البطيخ الذي أصبح الغذاء الرئيسي لهم ، واستمرت عمليات مصادرة الماشية وتخریب القرى ، فلجأ السكان إلى هجر قراهم مصطحبين معهم الماشية والأبقار فخلت القرى من الزاد^(٢٩). واستمرت عمليات سلب ونهب القرى في الطرانة واعترف بذلك الكابتن سافاري فسجل «صادرنا المواشي ونهب الجنود القرية»^(٣٠).

تجدر الإشارة أنه على الرغم من الاستيلاء على رشيد وتمييز مينو حاكماً عليها إلا أنه ظل يعاني بدوره من نقص الامدادات ، فكتب إلى برتبيه رسالة أوضح فيها هذا المجز فهو على حد قوله لا يملك أراض زراعية للإفادة منها كما أن تغذية القوات تحتاج إلى نفقات يومية ، وأضاف أنه يفضل القتال على البقاء في رشيد لجمع الضرائب وعلل تلك الرغبة بقوله جئت مصر لتحقيق المجد^(٣١).

ما دون عن رشيد أثناء الحملة ، يختلف تماماً عما سجله سونيني Sonnini قبل ذلك بسنوات قليلة فقد وصف سكانها بالوداعة الهدوء ، لأن رشيد مدينة هادئة لا تعرف الثورات ولا الفوضى يتجول فيها الأوروبي بحرية تامة ، وبلغ من إعجابه بالمدينة ما أورده من مقتطفات مما كتبه كل من الإدريسي وبطليموس وسترابون عنها ، وفي النهاية وصفها سونيني بأنها حديقة مصر^(٣٢). ولا ننكر أن علماء الحملة قدموا وصفاً جميلاً عن رشيد ، ولا سيما جولو ، الذي سجل بأن المين تشعر بالارتياح والإعجاب عند النظر للحقول التي يغطيها الأرز ، فتشكل واحداً من أجمل المشاهد^(٣٣).

رغم الاستعدادات للزحف نحو القاهرة ، ظلت البحيرة مركز إمداد القوات الفرنسية بالقمح والأرز وشهدت بولاق نشاطاً كبيراً في استقبال المراكب المحملة بالموءن والماشية^(٤٤).

كان الطريق شاقاً طويلاً إلى القاهرة فالمياه قليلة والموءن بسيطة ، تزايدت خلاله ضربات الشمس والرياح الساخنة ثم جاءت كارثة انخفاض مياه النيل لتضاعف من معاناة الفرنسيين حتى اضطر الجنود لشرب الخل لمواجهة ما يتعرضون له^(٤٥).

وفي إمبابه منى المماليك بهزيمة فادحة ، واهتم بونابرت بإقامة مستشفى بالجيزة في منزل مراد بك ، للمرضى من الجنود الذين أصيبوا بالرمد الحبيبي والدوسنتاريا^(٤٦). كما أقام في القاهرة أجمل المستشفيات في منازل المماليك الفارين ، وسجل الفرنسيون إعجابهم بحمامات القاهرة فهي من أجمل الوسائل للمحافظة على الصحة العامة والقضاء على الأمراض ، وقد أخذ الجنود يلقون بأنفسهم ليلاً في مياه النيل وبركة الفيل لترطيب أجسادهم من حر النهار^(٤٧).

اتخذت الإجراءات الصحية في القاهرة لمواجهة الأمراض ، ولاسيما الرمد الذي سبب العمى المؤقت للجنود ، كما أصيبت أعداد كبيرة منهم بالدوسنتاريا ، وهدد الطاعون الجيش فتم انشاء حجر صحي في المدن الكبرى والموانئ ، وتم توقيع عقوبات صارمة بشأن مخالفة الشروط الصحية وأقيمت ثلاثة مستشفيات عسكرية واحدة في القلعة واثنان عند مدخل الحي الأوروبي^(٤٨).

أشار دوبوي Dupuy إلى أن الإجراءات الصحية التي قام بها بونابرت أدت إلى غضب الأهالي ولاسيما أنه منع دفن الموتى في جبانتي الأزبكية والرويمي، القريبتين من الحي الذي يسكنه الفرنسيون ، كما أمر بهدم المقابر ونشر الثياب والفرش والأمتعة على الأسطح وتبخير المنازل خشية انتشار الطاعون وكلف رجلين وامرأة للتفتيش على كل حارة^(٤٩). وتشير الوثائق الفرنسية إلى أنه تم اتخاذ كافة الإجراءات الصحية في القاهرة حتى نهاية أغسطس ١٧٩٨^(٥٠).

وعندما أسس بونابرت المجمع العلمي ، حرص على أن يضم الأطباء والصيادلة مثل ديجينيت والجراح لاريه Larrey، وأنشأ حجراً صحياً في الروضة وبني عدة مستشفيات عسكرية، وأنشأ لجنة للإشراف على الشئون الصحية والمهاجر في مصر القديمة وبولاق والأسكندرية ورشيد وبلبيس والطرانة^(٥١). ولم يكتف أطباء الحملة بمعالجة المرضى وإنما قاموا بإجراء الأبحاث والدراسات عن الأمراض في مصر ، نذكر من بينهم برويو Bruaut الذي دون ملاحظاته عن الرمد والدوسنتاريا كما قدم برييه Barbes ملاحظاته عن مستشفى مصر القديمة ، وقدم الطبيب فرنك Frank وصفاً لمرض الدوسنتاريا وعلل انتشاره لحرارة الجو في مصر ، كما أولى لاريه اهتماماً بأمراض النساء ، واللافت للنظر أن أطباء الحملة حذروا الجنود من احتساء القهوة مع وضع الحشيش والأفيون فيها وصدرت الأوامر بأغلاق المقاهي التي تقدم لروادها القهوة مع الحشيش^(٥٢).

أما ديجينيت ، كبير أطباء الحملة ، فقد قام بعدة دراسات عن الأمراض الجلدية وانتشار الحميات في مصر ونصح الجنود بشرب المياه بكثرة اتقاء للإصابة ، وكان الفرض من كل هذه الدراسات هو معالجة الجنود ، كما ألف رسالة عن مرض الجدري^(٥٣).

سجل الأطباء ملاحظاتهم عن درجات الحرارة في المدن المصرية في القاهرة والأسكندرية ودمياط وبلبيس ، كما قاموا بعمل دراسات عن الهواء والرياح في مصر^(٥٤).

هذا الاهتمام الشديد بالشئون الصحية في مصر ، ودراسة سبل الوقاية من الأمراض لم يمنع الفرنسيين من مشاركة المصريين في بعض الأحيان الاحتفال بأعيادهم ، فتناولوا أهم وأشهى أنواع المأكولات ، ولاسيما أثناء الاحتفال بالمولد النبوي حيث مد السماط على الأرض وتناولوا الدجاج المشوي والفطائر واللحوم واحتسوا القهوة ودخنوا الشيشة وشربوا ماء الورد^(٥٥).

رغم كل الإجراءات الصحية التي اتخذت إلا أن الجنود الفرنسيين أصيبوا بالعديد من الأمراض ولاسيما الطاعون ، وكلف لاريه ببحث سبل العلاج منه ، كما أصيبوا بالدوسنتاريا والرمم الحبيبي وارتفعت معدلات الإصابة في الوجهين البحري والقبلي، كما تعددت الإصابة بمرضى الزهري والسيلان ، وكتب دوجا إلى بونايرت في عام ١٧٩٩ " لا بد من إبعاد البغايا عن التكتات" ^(٥٦). وللتخفيف عن حالة الجنود النفسية أمر بونايرت بتنظيم مسرحيات للهواة وأقام مستشفيات للنقاهاة وأمر أن تقف فرق الموسيقى ظهر كل يوم أمام المستشفيات العسكرية لعزف الألحان وفي نهاية عام ١٧٩٩ سمح بونايرت بإقامة نادي للقوات المسلحة سمي التيفولي ، تذكيرا بملهى شعبي في باريس كان يقدم فرقة للموسيقى الراقصة وموائد للبلياردو وغيره من الألعاب ومكتبة للصحيفتين اللتين يصدرهما الجيش كما ضم فيه حديقة ملاهي ^(٥٧).

جاءت كارثة أبي قير لتزيد من خسائر الفرنسيين ، فقامت الثورات في مصر وأصبحت المواصلات مهددة بين الأسكندرية والقاهرة، وقطع أهالي البحيرة ترعة الأسكندرية ليمنعوا وصول المياه العذبة إليها ^(٥٨).

وتزايدت الكوارث على الجنود الفرنسيين لانقطاع رسائل ذويهم بسبب حصار السفن البريطانية ، كما أصيب البعض منهم بالجنون لانقطاع مواصلاتهم مع وطنهم الأم فرنسا وعبر كليبر عن ذلك بقوله "وضعنا حرج وعسير" ^(٥٩). وكتب القائد البريطاني نلسن للسير وليم هاملتون عن قوات بونايرت أن هذا الجيش في مأزق حرج لن ينجو منه ^(٦٠).

رغم انتشار الاضطرابات في مصر ، واصل بونايرت اهتمامه بمتابعة حالة الجنود الصحية وأمر بإرسال التقارير عنهم ^(٦١). وامتدت هذه الاضطرابات إلى بلبيس وأبي زعبل والخانكة ، حيث منع المصريون الفداء عن الجنود ، واشتعل الوجه البحري ثورة لإصرار القوات الفرنسية على مصادرة الحبوب والفلال ، ولجأ الفلاحون في الشرقية إلى الفرار من قراهم ورفضوا المودة ، رغم

محاولات رينيه بث الطمأنينة في نفوسهم ، ولكنهم تمسكوا بموقفهم ولذلك طالت معاناة الفرنسيين من نقص الإمدادات في الشرقية والصالحية أضف إلى ذلك هجمات العريان التي لا تتقطع^(٦٢).

وقد ظل مينو يستغيث بالقيادة في مصر "الفلاحون سرقونا وسرقوا ملابسنا ومؤننا ومعسكرنا أننا نعاني الكثير في هذه المناطق"^(٦٣). وقد واكب هذه الاضطرابات انتشار الأمراض في المنصورة وإصابة عدد كبير من الجنود بالحمى^(٦٤).

ونظراً لانتشار الطاعون أصدر بونابرت أمراً بمعاينة الأطباء الفرنسيين الذين يرفضون مخالطة الجنود المصابين بالجروح ويشكون مرضاً معدياً ، كما أمر بإطلاق النار على خدم المستشفيات الذين رفضوا معالجة المرضى وأمر الجنود بالاغتسال في البحر وغسل ثيابهم ومراعاة أصول النظافة ، بسبب انتشار الطاعون الدملي^(٦٥).

وقد مثلت دمياط أكبر مصدراً للحمى وامتلأت المستشفيات العسكرية بالمرضى الذين يعانون الطاعون والرمد ، واتخذ مدير المركز الطبي فيها جميع الاحتياطات والتدابير الصحية لمنع انتشار الأمراض ، و أصيبت أعداد كبيرة من الجنود بالحمى التي كانت من أكبر الأخطار التي هددت صحة الجنود في الصيف كما عانوا في الشتاء من أمراض الجهاز التنفسي^(٦٦).

تعددت شكاوي الفرنسيين في مراسلاتهم ، فمن رشيد ، ورغم إنشاء مستشفى يتسع لنحو مائتي سرير للجرحى والمرضى ، لم يتوقف مينو عن الشكوى بسبب تدهور أحوال جنوده وبأنه يواجه صعوبة شديدة للحصول على الأرز^(٦٧). ومن المنصورة يستغيث فيال Vial لسؤ حالة الجنود الصحية^(٦٨).

يتضح مما سبق أن مراسلات القادة الفرنسيين تعكس ضعف موقفهم وشعورهم بالخوف من نقص الامدادات والجوع بسبب تفشي الأمراض والأوبئة ، فهم محاصرون في الدلتا وعليهم بناء الاستحكامات والقلاع ومواجهة الأمراض ،

وعلاج مشكلة المستشفيات المكتظة، أضف إلى ذلك إصابة الجنود بالحالات النفسية وتزايد عمليات الانتحار ورغم كل هذه المصاعب ظلوا ينكرون بالمصريين.

معاناة الجنود في صعيد مصر :

مثل الصعيد أهمية كبيرة للفرنسيين لتأمين وجودهم في مصر وللقضاء على المماليك وإتمام الغزو العسكري ، وبينما غزت القوات الفرنسية الوجه البحري كان ديزيه يتوغل بقواته جنوباً في صعيد مصر ولم تكن مهمته سهلة وميسرة فقد اضطر في كثير من الأحيان للتوقف انتظاراً لوصول المدد والمؤنة من القاهرة^(٦٩).

تعقب الفرنسيون المماليك في الفيوم وبني سويف حتى أسيوط وظلوا يقومون بعمليات تمشيط يقطعون النهر صعوداً وهبوطاً وكلما تعمقوا جنوباً كلما طالت المسافة بينهم وبين القاهرة واضطرتهم كارثة انخفاض مياه النيل في تلك الفترة للتزول إلى الشاطئ وسحب سفنهم بالحبال^(٧٠).

تناقصت أعداد الفرنسيين بسبب الأمراض والحرارة وحرب العصابات التي شنها عليهم المماليك والعربان ، وقد حاولت قوات مراد بك استدراج الجنود الفرنسيين نحو الصحراء وإبعادهم عن نهر النيل ليهلكوا ولكن ديزيه فطن للخطة وقرر عدم ابتعاد أسطوله النهري^(٧١).

نهب الفرنسيون المدن والقرى التي مروا بها للحصول على الفلال والبقول فكتب بويه Boyer إلى بونابرت يقول «رغم تدعيم مركز الفرنسيين في بني سويف والفيوم إلا أنه بقيت أمامنا مشكلة الحصول على الفلال والخيول»^(٧٢).

أنهك الصعيد الجنود الفرنسيين بسبب الاضطرابات والثورات وطبيعته الجغرافية ومسالكه الوعرة ، وقد أشارت الوثائق إلى المراسلات التي كانت بين ديزيه وقواته في الصعيد وبين بونابرت ، طالباً النجدة والعون والمدد ، فكتب في مايو ١٧٩٩ «إننا محاطون بالأعداء، المواصلات مقطوعة لا نستطيع تشتيت

أعدائنا أننا في حاجة إلى الجنود" (٧٣). بينما رأى ديجنيت أن المرض كان العدو الحقيقي الذي هدد جنود الحملة (٧٤).

استمر الجنود الفرنسيون في مطاردة المماليك حتى الشلالات ، وتزايد الموقف خطورة بانضمام الهوارة والبقوشة إلى المقاومة ، وكتب الجنرال دافو أن الجميع كانوا يحملون السلاح ، إن الفرنسيين يشعرون أنهم في بلد يكرههم كل الكره ويمعاديهم ، كما كتب بليار " أن كل القرى التي نجتازها نجدنا خالية من السكان ، لأنهم يخلون قراهم قبل أن نصل إليها ". كما استاء ديزيه مما أسماه المقاطعة السلبية من أهل الصعيد فذكر " أننا نعيش هنا عيشة ضنكاً فإن جميع القرى تفر من السكان كلما اقتربنا منها ولا نجد فيها شيئاً من القوات ولا نرى فلاحاً واحداً يدلنا أو يأتينا بالأخبار ويحمل رسائلنا " وشكا دونزلو إلى الجنرال برتسييه " إذا لم ترسلوا الأدوية إلينا فإن مرضانا الذين يزداد عددهم كل يوم سيموتون من البؤس والمذاب ". وكتب ديزيه إلى بونابرت " إنني أطلب الذخائر من القاهرة فقد نفدت ذخائرنا " كما قدم وصفاً لجنوده " إننا نسير بلا انقطاع وقد ساءت حال الجنود في ملابسهم وأحذيتهم لم نستطع للآن أن نجمع إلا النزر اليسير من الميري " ومن قوص استغاث " كأننا في أقصى الدنيا حالتنا محزنة الملاحه في النيل تكتنفها الأخطار " (٧٥).

استمر توغل القوات الفرنسية حتى أسوان وجزيرة فيله ثم احتلت القصير مفتاح الوجه القبلي ولم يجد نفعا هذا التوغل وهذا الانتشار أمام الجوع والعطش والمقاومة (٧٦).

صور الفنان فيفيان دنيون Vivant Denon بلوحاته التي رسمها أثناء توغله مع القوات الفرنسية في الصعيد ، معاناة الجنود وكانت رسوماته شاهداً على المعارك التي خاضتها القوات الفرنسية ضد المصريين (٧٧). ولا جدال أن المعاناة كانت أكبر وأخطر في الصعيد فهذه هي مدن الوجه القبلي التي طالما أشاد الفرنسيون بآثارها الرائعة ومعابدها وسجلوا إعجابهم وانبهارهم بها قبل

مجنى الحملة تثور عليهم وتتقم منهم^(٧٨).

الحملة على الشام وآثارها الصحية :

كانت حملة الشام كارثة للفرنسيين، عانوا خلالها من عدم استقرار المناخ من منطقة إلى أخرى، فالمناطق المحيطة بالبحر المتوسط تتسم بالحرارة والرطوبة بينما كانت المناطق الوسطى أفضل ملائمة صحياً ولكنها جبلية وعرة أما المناطق الشرقية فقد غلبت عليها الحرارة الشديدة ، وقد قدم مينو وصفاً عن هذا المناخ فذكر، أن الطقس خلال حملة الشام كان مؤلماً قاسياً على الفرنسيين ، شديد البرودة في الشتاء شديد الحرارة في الصيف ، رمال ساخنة تلهب أقدام الجنود وكأنهم يسيرون فوق لهيب من النار أضف إلى ذلك المقاومة المستميتة التي أبدتها السكان الذين وصفهم مينو بالبرابرة وشمر بالضيق الشديد منهم لأنهم أظهروا للفرنسيين الاحتقار على حد وصفه^(٧٩).

تجمعت القوات الفرنسية في القطية متجهة إلى حصن العريش ، وصور ريبو عدم قدرة الجنود على احتمال حرارة الشمس ومعاناتهم من العطش ولذلك تم وضع مركز للأسعاف في المنطقة تحت إشراف الجراح أندريه وزودت الخطوط الخلفية للجيش بمراكز إسعاف لسرعة نقل الجرحى خوفاً من الهجمات الانتقامية التي يمكن أن يقوم بها العريان وتم تخصيص خمسين جملاً لنقل الجرحى^(٨٠).

وفي العريش عانى الجنود من نقص الغذاء وأثناء الحصار ساءت حالتهم النفسية لأن المماليك قطعوا الطريق عليهم بين العريش والقطية فشمرؤا أنهم محاصرون وعقد ريبو مقارنة بين أحوال الجنود الفرنسيين والعريان فوجد أنهم أفضل حالاً لأنهم قادرون على تحمل حرارة الشمس وطقسها القاسي بينما الفرنسيون عاجزون عن السير تمزقت ملابسهم ولا يجدون الطعام الكافي وانتشرت الدوسنتاريا والطاعون بهم^(٨١).

وبسبب سقوط الأمطار والرطوبة الشديدة أصيب المشترات من الجنود

بالأمراض الصدرية والرئوية ثم ظهرت مشكلة أخرى أمام الفرنسيين ألا وهي عدم وجود أماكن لعلاج الجرحى ولذلك اضطروا لاستخدام ردهات القلعة لاسعافهم^(٨٢).

ونتيجة لانقطاع المدد سادت الفوضى واضطر الجنود لأكل لحوم الجمال والحمير وأفادوا من انتشار أشجار النخيل فكان البلح هو الغذاء الرئيسي لهم^(٨٣).

وعند وصول القوات إلى غزة طلب القائد توزار Touzard إلى الضباط بضرورة الاهتمام بالصحة العامة، كما طلب من رؤساء المستشفيات العسكرية رفع جثث المماليك والحيوانات منعاً لانتشار الأمراض وتأمين التجارة وطرق المواصلات للحصول على الغذاء الكافي كما أصدر أوامره بتجنب الاتصال بالمناطق الموبوءة^(٨٤).

وفي يافا أقدم الفرنسيون على مجزرة بشرية مروعة حيث قاموا بإعدام أكثر من ثلاثة آلاف أسير للتخلص من مشكلة تغذيتهم نظراً لعدم توفر الطعام، وبسبب الإسراف في عمليات القتل وترك الجثث في العراء انتشر الطاعون وسجل ديجنيت أسفه لهذا العمل ونتائج الصحة الخطيرة بقوله إن الطاعون قضى على خيرة الرجال. وعندما علم بونايرت بتفشى الوباء قام بعدة زيارات للمرضى والمستشفيات للإطمئنان على سلامة الإجراءات الصحية^(٨٥).

وأمام عكا انهزم جيش بونايرت واضطر للعودة إلى مصر.

بعد عودة حملة الشام بحث المجمع العلمي الأحوال الصحية، وسعى بونايرت لتجديد ملابس الجنود واستخدام المنسوجات القطنية والجوخ في صناعتها^(٨٦)، لأنها لم تكن ملائمة لجو مصر ومناخها الصحراوي، فقد اضطر الجنود للسير بملابسهم العسكرية، وأحذيتهم الثقيلة في الصحراء والمناطق الوعرة مما زاد من معاناتهم ولذلك استبدلت تلك الملابس بالأقمشة المصرية^(٨٧).

رحيل بونا بورت وتفاقم الوضع الصحي :

رحل بونا بورت إلى فرنسا ، وتسلم كليبر السلطة وظلت المشكلة الرئيسية التي أرقت الفرنسيين ، هي نقص الإمدادات والمؤن ، فلجأ إلى فرض الضرائب لسد المعجز وشراء مستلزمات الجيش.

شعر كليبر أنه في مأزق لا يحسد عليه، فالجيش في حاجة إلى الإمدادات وعليه إنشاء المواقع الحصينة وسداد مرتبات الجند بانتظام بينما سواحل الإسكندرية محاصرة، والمصريون لا يكفون عن مهاجمة السفن والمراكب الفرنسية النيلية التي تنقل الفلال في النيل ، واستخدموا خشبها في التدفئة بينما كف الموردون الأوروبيون والمصريون عن بيع الأغذية التي يستهلكها الجيش الفرنسي في مصر بسبب خسارتهم المالية ، وظل سلاح الفرسان يشكو من نقص الشعير والتبن اللازم لتغذية الخيول أضف إلى كل هذه المتاعب آثار فيضان النيل المدمر^(٨٨). وكادت المستشفيات أن تتوقف عن العمل وأصبحت المحاجر الصحية في حالة يرثى لها مما جعل تدابير الحجر الصحي تذهب سدى ، وكانت الوسيلة الوحيدة لمواجهة الطاعون هي انسحاب الجيش من المناطق الموبوءة فوراً ، وظلت الدوسنتاريا وأمراض الميون من أهم الأخطار التي هددت صحة الجنود الفرنسيين^(٨٩).

كان كليبر من أنصار الانسحاب من مصر ، عبر عن رأيه لديزيه في رسالة كتب فيها " لا أريد اغتيال بقية هذه الحملة الفاشلة سواء كان اللوم أو الشاء في انتظاري ويكفي راحة الضمير"^(٩٠).

يتضح مما سبق أن كليبر كان يدرك تماماً تخرج موقف الحملة، فكتب إلى حكومة بلاده بأنه لا يملك الأسلحة اللازمة لاستخدامها ضد المصريين الذين يصرون على مهاجمة قواته^(٩١).

وافق كليبر على مفاوضات العريش وأعلن الخبر لقواته يبشرهم بالانسحاب من مصر بسبب المشكلات العسكرية وصعوبة حشد القوات في مواجهة بكوات

المماليك والقوات العثمانية مع الضعف المتواصل للجيش الذي لم يعد يتلقى التعزيزات وانقطعت المواصلات بين الوجهين البحري والقبلي^(٩٢).

اعتقد بونابرت أن كليبر يعتمد إرسال تقارير غير صحيحة عن نقص العتاد والمؤن ، وعبر عن ذلك بقوله " لا يوجد دليل على معاناة الفرنسيين " بينما أكد ريبو هذه المصاعب بقوله " لا يوجد جندي ولا ضابط ولا جنرال لا يتمنى العودة إلى فرنسا لأنهم يشعرون بأنهم ضحوا بحياتهم بلا فائدة"^(٩٣).

ثم اغتيل كليبر على يد سليمان الحلبي فجاء اغتياله صدمة كبيرة للفرنسيين.

تولى مينو إدارة الحملة بعد مقتل كليبر ، وكان من أشد القواد تعصباً للاستعمار وتطبيق سياسة الإدماج (الفرنسة) وكانت البداية غير مرضية، إذ قام بتحية القادة العسكريين المقربين من كليبر وأعادهم إلى فرنسا وكانت أمانى مينو واضحة أن تصبح مصر قطعة من فرنسا ، فبدأ بتنظيم الأحياء وهدم أحياء كاملة لإقامة شوارع متسعة فسيحة ، كما أمر بقيد المواليد والوفيات وشدد على الإجراءات الصحية. ولكن رغم كل ما اتخذته من تدابير إلا أنها لم تأت بالنتائج المرجوة ، فحتى منتصف عام ١٨٠٠ لم تصل النجديات إلى مصر ، ولم يف بونابرت بوعوده وإنما اكتفى بإرسال عدة سفن تحمل الرسائل والصحف والكتب والخمور والدواء والذخيرة ، ولكن في يناير ١٨٠١ تغير الوضع قليلاً فتم إرسال عدة سفن لتعزيز موقف القوات الفرنسية فوصل إلى الإسكندرية قرابة ألف جندي ، وكان السبب هو التغير الذي طرأ على مركز فرنسا الحربي والسياسي في أوروبا فقد أوقعت الهزائم بالنمسا واضطرتها لعقد صلح معها^(٩٤).

ولكن هذا المدد كان مؤقتاً لفترة محدودة ، وحاول مينو التغلب على مشكلة نقص الحبوب والفلال فأنشأ عدة مخازن لتخزين الحبوب والشمير في الإسكندرية والرحمانية غير أنها لم تعد تكفي سوى ثلاثة أشهر واضطر الفرنسيون لأكل لحوم الكلاب والقطط^(٩٥).

حاول مينو فتح طرق تجارية مع دارفور ودنقلة ومكة ، لأنه كان يؤمن بأن الحملة سيكتب لها البقاء في مصر ولذلك لم يكن يطلب جنوداً بقدر ما كان يطلب زرع أشجار الفاكهة كالبرقوق والخوخ^(٩٦).

وفي أبريل ١٨٠١ انتشر الطاعون بدرجة خطيرة وكتب الجبرتي أنه كان يموت بالطاعون من الفرنسيين بالقلعة ثلاثون أو أربعون كل يوم ينزلون بهم من كرنتيلا القلعة على الأخشاب فيدفنونهم جماعات في حفرة عميقة خارج باب القرافة . وأكد جومار ذلك باعتباره شاهد عيان عن انتشار الوباء فذكر أن فتكه كان ذريعاً مات عشرة آلاف شخص في القاهرة وسجل الطبيب لاربه أن الوباء قتل العديد من الناس واستفحل في الصعيد ومات كل يوم في أسيوط ما يقرب من الستمائة شخص^(٩٧).

وفي عام ١٨٠١ رحلت الحملة عن مصر وجاءت نهايتها مؤلمة للفرنسيين الذين خلفوا وراءهم الذكريات المفزعة من مرض وجوع وجنون وحوادث انتحار. نظراً لكثرة أعداد القتلى والموتى من الفرنسيين كتب هاويه Hauet . أحد ضباط الحملة الفرنسية - بعد عودته لفرنسا ملاحظاته عنهم فنشر قوائم وبيانات وإحصاءات عن مصائر العديد من العسكريين الذين فقدوا أثناء المعارك العسكرية أو ماتوا بسبب الاوبئة والأمراض المختلفة مؤكداً أن هدفه هو الرد على تساؤلات عائلاتهم حول مصيرهم، وحتى لا تضيع تضحياتهم عن ذاكرة فرنسا^(٩٨).

وأخيراً سجل القادة الفرنسيون أسفهم وحزنهم على رحيل الحملة التي جاءت لتساعد مصر على استعادة حضارتها على حد زعمهم .

وكتب مينو وداعاً مصر وداعاً للمسلمين " خرجنا نحمل الذكريات القاسية من بلدكم التي تحوى أجمل الآثار ولنا ذكريات مؤلمة في الصحراء ولكن المجد لنا لأننا سببنا لكم القلق وسكبنا الدماء فوق ضفافكم لن تتسى فرنسا تضحيات جنودها " .

وأضاف أماديه ريم " لقد انتهت الحملة نهاية تعسة أحاط بنا الأعداء من كل جانب ، لم يكن أمام الجيش الفرنسي سوى الرحيل " .

أما ريبو فقد سجل بحسرة أسفه لضياع فكرة مونج في تحويل مصر إلى مستعمرة فرنسية وأكد أنه «لا يوجد عندي أي ضابط لا يتمنى العودة إلى فرنسا».

الهوامش

(١) روج لمشروع غزو مصر الألماني ليبينيه Leibnitz 1675 موضعاً فوائده لتجارة فرنسا مع الهند وتبنى المشروع السفراء الفرنسيون في الأستانة في القرن السابع عشر ولاسيما دي هاي De Haye والماركيز دي نوانتيل De Nointel وفي القرن الثامن عشر رجب دي شوازيل De Choiseul بفكرة غزو مصر وأثنى تاليران Talleyrand على المشروع وأصبحت الفكرة لها صفة رسمية في عهد لويس السادس عشر. كما روج قناصل فرنسا في مصر لهذا المشروع ولاسيما ماجالون Magellon كما شجع الرحالة الذين زاروا مصر على ضرورة تنفيذه.

(٢) تولى شنون مصر ١٧٠٨ - ١٧١١ .

(٣) Clement : Le Francais en Egypte. le Caire 1912, p.88

(٤) أحمد شلبي عبد الفتي الحنفي المصري: أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات الملحق بالتاريخ الفني ، تقديم وضبط وتنقيح د.عبد الرحيم عبد الرحمن القاهرة ١٩٧٨ ص ٢٢٢ .

(٥) إلهام ذهني: مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر. القاهرة ١٩٩٢ ص ١٢٩ .

(٦) فولني : ثلاثة أعوام في مصر وبر الشام ، نقلها إلى العربية إدوارد البستاني ، ١٩٤٩ ، ص ١٠٤ .

(٧) المصدر السابق، ص ٢٠٥ .

(٨) الراهب كلود لويس فورمون زار مصر ١٧٤٧ و ١٧٥٤ ووضع مؤلفاً بعنوان :

Fourmant Claude : Description historiques et geographique des plaines de Heliopolis et de Memphis . Paris 1775.

(٩) زار مصر ١٧٣٠ ، ١٧٣٤ .

(١٠) Granger , Le Sieur : Relation du voyage fait en Egypte Par Le Sieur Granger de l'annee' 1730. Paris 1765.

(١١) عصمت محمد حسن، جوانب من الحياة الاجتماعية لمصر من خلال كتابات الجبرتي القاهرة ٢٠٠٣ ص ١٨٣ - ١٨٤ .

(١٢) المرجع السابق، ص ١٧٦ .

(١٣) Olivier , G: Voyage dans l'Empire Ottoman, Egypte et la Perse fait par ordre du Gouvernement de la Repulique, PP 320- 324.

(١٤) Desgenettes,: Histoire medicale de l'arme' d' Orient par le medecin Desgenettes, Paris 1932 , p. 5.

(١٥) هنري لورانس وآخرون : الحملة الفرنسية على مصر، بونابرت والإسلام ، ترجمة بشير السباعي القاهرة ١٩٩٥ ص ٥٥ .

Doguereau, G: Journal de l'expedition d' Egypte Publie d'apres le manuscript (١٦)
general avec une introductions de notes de la jonquiere Paris 1904.p. 46.

Desgenettes: op.cit., p.8. (١٧)

Doguereau : op. cit., p.46. (١٨)

Ibid, P.49. (١٩)

Desgenettes : op., cit., p.10. (٢٠)

Miot, J : Memoires pour servir a' l'histoire de l' expediton en Egypte et en (٢١)
Syrie.

Ibid , p.19. (٢٢)

(٢٣) هنري لورانس : مرجع سبق ذكره، ص ١٢٧ .

(٢٤) المرجع السابق.

Berthier , G . Relations des compagnes du general Bonaparte en Egypte et en (٢٥)
Syrie

Desgenettes op. cit.,p.22. (٢٦)

De la Jonquiere, P.G : L' Epediton D' Egypte, Paris 1930, p.39. (٢٧)

(٢٨) إلهام ذهني : مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٦ .

(٢٩) كريستوفر هيرولد : بونابرت في مصر ترجمة محمد أنيس القاهرة ص ، ١٠٥

(٣٠) عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحاكم في مصر القاهرة.
١٩٨٧ ص ٨٥ .

Miot : op. cit. p. 25 (٣١)

Desgenettes : op ,cit.,pp.11-12 (٣٢)

Ibid, p. 12. (٣٣)

(٣٤) عبد الرحمن الرافعي: مرجع سبق ذكره، ص ١٨٩ .

(٣٥) كريستوفر هيرولد: مرجع سبق ذكره ص، ٨٨ ، ٨٩ .

(٣٦) هنري لورانس وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص ١٤٣ .

(٣٧) كريستوفر هيرولد: مرجع سبق ذكره ص ١١٨ .

De La Jonquiere: op.,cit., p.64. (٣٨)

Ibid., p. 164. (٣٩)

(٤٠) هنري لورانس وآخرون : مرجع سبق ذكره، ص ١٤٣ .

De la Jonquiere : op. cit., pp. 164-165. (٤١)

Sonnini , C: Voyage en Egypte, Paris 1793 , P. 245 (٤٢)

(٤٣) وصف مصر دراسة جولو عن رشيد ط ٢ ص ٢١١ .

(٤٤) لمزيد من التفاصيل عن مراسلات قادة الحملة وأوامرهم في القاهرة والأقاليم انظر دار الوثائق القومية - الوثائق الأوروبية. الحملة الفرنسية. محفظة (٢) (١٧٩٣ - ١٨٤٧) ١٨٠٠/١٠/٧ - ١٨٠٠/٢/١٢ .

Reybaud: Histoire scientifique et militaire de l' expediton Francaise en (٤٥) Egypte .Paris 1830-1836 t3.

Desgenettes : op. cit., p. 14. (٤٦)

Ibid., pp. 14-15. (٤٧)

Ibid. p. 15 (٤٨)

(٤٩) اندريه ريمون : المصريون والفرنسيون في القاهرة ١٧٩٨ - ١٨٠١ ترجمة بشير السباعي ص ١٠٤ .

(٥٠) دار الوثائق ، وثائق الحملة الفرنسية : مصدر سبق ذكره محفظة (٢).

(٥١) عبد الرحمن الرافعي: مرجع سبق ذكره، ص ١٤١، وانظر أيضاً

La Rey, D: Relation d' expedition de l' armee d'orient en Egypte et en Syrie . Paris 1803.

Desgenettes, op. cit., pp. 16-31. (٥٢)

Ibid., t2 pp. 159-184. (٥٣)

Ibid., t 2 p 129. (٥٤)

Reybaud : op., cit p. 373. (٥٥)

(٥٦) كريستوفر هرولد : المرجع السابق ص ١٧١ .

(٥٧) المرجع السابق ص ١٧٤ .

(٥٨) الرافعي: مرجع سبق ذكره ص ٢٣٩ .

(٥٩) المرجع السابق ص ٢٧١ ص ٢٧٢

(٦٠) هيرولد : مرجع سبق ذكره ص ١٢٧ .

(٦١) دار الوثائق ، وثائق الحملة الفرنسية مصدر سبق ذكره محفظة (١٤).

(٦٢) هنري لورانس: مرجع سبق ذكره ص ١٧١ .

Miot : op. cit., p. 281. (٦٣)

Desgenettes : op. cit., pp 18-21. (٦٤)

(٦٥) هيرولد: مرجع سبق ذكره ص ٢٢١ - ٢٢٢ .

Desgenettes : op. cit ., pp .18-21. (٦٦)

Menou au General Vial commandant a' Mansoura 26 Brumaire an7. (٦٧)

Vial a' Kleber 14 Sept. 1799. (٦٨)

Desgenettes : op . cit., p. 23. (٦٩)

- Berthier : op. cit., pp 166-167. (٧٠)
- Ryme, A : op. cit., pp. 93-95. (٧١)
- La Jonquiere : op. cit., 3 p 215. (٧٢)
- (٧٣) الرافعي : مرجع سبق ذكره، ص ٤٩٦ .
- Desgenettes: op. cit., p.23. (٧٤)
- (٧٥) محمود الشرقاوي : مصر في القرن الثامن عشر ، القاهرة ص ٨٢ ، ٨٤ .
- Reybaud : op. cit., pp. 372- 394. (٧٦)
- Goby, Jean : les quarantes editions traductions et adaptations du .77 voyage (٧٧)
dans le basse et le haute Egypte de vivant Denon, le Caire 140 1952, p.140
- (٧٨) إلهام ذهني : مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٣ .
- Miot , J : op. cit., p 41. (٧٩)
- Reybaud : op. cit , 3 p. 292. (٨٠)
- Ibid., PP 321 - 333 (٨١)
- Ibid., p 314. (٨٢)
- Desgenettes : op. cit., p .55. (٨٣)
- Ibid (٨٤)
- Ibid (٨٥)
- (٨٦) الرافعي : مرجع سبق ذكره، ط ٢، ص ٧٤ .
- (٨٧) هنري لورانس ، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٣ .
- (٨٨) المرجع السابق، ص ٤٣١
- (٨٩) المرجع السابق، ص ٤٢١ .
- (٩٠) المرجع السابق ، ص ٤٥١ .
- Miot , J: op. cit., p. 41. (٩١)
- Reybaud: op . cit., t 8 P 395. (٩٢)
- (٩٣) هيرولد : مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٤ .
- (٩٤) المرجع السابق، ص ٢٨٥ .
- Reybaud : op. cit., p 178. (٩٥)
- (٩٦) هيرولد : مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٥ .
- (٩٧) الرافعي: مرجع سبق ذكره، ط ٢ ، ص ٢٤٠ .
- (٩٨) الحملة الفرنسية على مصر ١٧٩٨-١٨٠١ مذكرات ضابط من جيش الحملة "هويه" : دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ٢٠٠٥ .

من تراث الرواد:

المسألة المصرية
من بونايرت إلى ثورة ١٩١٩

تأليف

د . محمد صبري (السوريوني)

ترجمة وتقديم: ناجي رمضان معالي

المسألة المصرية

من بونابرت إلى ثورة ١٩١٩

" بمقدور الانجليز أن يهزمونا، ولكنهم لن يتمكنوا أبدا من إذلalna،

سعد زغلول

" لقد سبق لحكومة صاحبة الجلالة وأن نفت وجود أى نية لديها لضم مصر أو فرض الحماية عليها ، لقد تم الإيحاء - أكثر من مرة - بأن إنجلترا كان يجب عليها أن تحتل مصر بشكل دائم ، ولكن هذا الفعل كان سيقتبر خرقا لسياسة إنجلترا التقليدية ، ونقضا لالتزاماتها تجاه السلطان والقانون الدولى."

السير وولف

"الكتاب الأزرق" لسنة ١٨٨٢

مقدمة المترجم

قام الدكتور محمد صبرى " السوربونى " بتأليف هذا الكتيب "المسألة المصرية" ونشره فى باريس عام ١٩٢٠ . ويذكرنا المؤلف . فى المقدمة . بأنه سبق أن تناول هذا الموضوع فى دراسة موجزة نشرها عام ١٩١٩ باللغة الفرنسية تحت عنوان : Historique sur la Question d'Egypte (لمحة تاريخية على المسألة المصرية) ولكنه قام هنا بمراجعتها وزيادتها .

ويقع النص الفرنسى فى مائة صفحة من القطع الصغير . والكتيب موجه أساسا لمن يقرأون باللغة الفرنسية ، وتتميز لغة المؤلف بالبلاغة والسلاسة والوضوح ، وتدل على تمكنه من ناصية اللغة الفرنسية الأدبية الراقية . وكذلك ، فإن المؤلف يستشهد بتعبيرات استعارها من اللغة اللاتينية تدل على معرفته بها .

ويتناول الدكتور محمد صبرى "السوربونى" . فى هذا المؤلف . الأحداث بشكل سريع وموجز ومركز يكاد يكون بمثابة رؤوس أقلام تذكرنا بالأحداث ، وتدعو من يريد للمزيد من القراءة والبحث .

ومترجم هذا الكتاب لا يملك سوى الاعجاب بشخصية هذا المواطن المصرى - محمد صبرى - للأسباب الموضوعية التالية :

أولا : فالمؤلف يعبر عن انحيازه الصريح "لمشروع نهضة مصر" ورقى شعبها فى جميع المجالات ، ويوضح لنا هنا أسس هذه النهضة :

أ - التعليم الحديث المجانى وضرورة التوسع فيه ؛

ب - الصناعة والزراعة وضرورة تطويرهما ؛

ج - الديمقراطية الحقيقية التى تتمثل فى وجود برلمان منتخب وقوى يمارس حقه فى الرقابة والتشريع .

ثانيا : وانطلاقا من هذا الإنحياز "لمشروع نهضة مصر" ورقى شعبها . وبناء

على الأسس السابق ذكرها ، فإن المؤلف يحدد موقفه بوضوح من حكام مصر تبعاً لاقتربهم - أو ابتعادهم - عن هذه الأسس الثلاثة . وهو - فى هذا المقام - يعبر بشجاعة وصراحة وموضوعية عن رأيه فيهم؛ فهو مثلاً: يبدى إعجابه بمحمد علي ، ولكنه يندد بحفيده عباس؛ وينتقد سفيه إسماعيل وإسرافه ولكنه يذكر إنجازاته؛ ويبرز خيانة توفيق للحركة الوطنية ؛ ويذكر ردة عباس حلمي ؛ علماً بأن إسماعيل هو أبو السلطان فؤاد (الجالس على عرش مصر وقتذاك) ، كما أن توفيق وعباس حلمي هما أخواه .

ثالثاً: ولا يكتفى مؤلفنا بهذا ، بل إنه يهدى هذا الكتيب إلى زعيم الأمة - الذى اختارته بملء إرادتها - ورئيس وفدها سعد زغلول ، ولم يهد المؤلف ما كتبه إلى السلطان الجالس على عرش مصر.

رابعاً: فى عام ١٩٢٠ ، عندما كتب محمد صبرى - بشجاعة - عريضة الاتهام ضد ممارسات السياسة الاستعمارية البريطانية فى مصر ، كانت بريطانيا العظمى منتصرة فى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) ، وكانت هى "الإمبراطورية التى لا تغيب عنها الشمس" ، وكانت أقوى قوة استعمارية فى ذلك الوقت ، وكانت تحتل مصر وفرضت عليها "الحماية" ؛ وكان المعتمد البريطانى هو حاكم مصر "الفعلى" (De facto) ورغم كل ذلك ، هاجم "محمد صبرى" الاحتلال البريطانى لمصر وفضحه وندد به بكلمات وعبارات واضحة وصريحة وشجاعة لا تحتمل اللبس أو التأويل ، وكلها تدين جرائم إنجلترا فى مصر .

رحم الله هذا الرجل الوطنى الديموقراطى الشجاع ، رحم الله الدكتور محمد صبرى "المصرى".

ناجي رمضان معالي

هذه الصفحات مهداة إلى بطل الاستقلال المصري
صاحب السعادة سعد زغلول باشا
رئيس الوفد المصري لمؤتمر السلام

المقدمة

لكى نفهم الثورة المصرية فهما جيدا ، ولكى نشعر بمدى تغفل فكرة الحرية فى النفس المصرية ، فإن المؤلف يعتقد أنه من الضروري أن يبدأ منذ البدايات البعيدة لهذه الثورة ، وأن يعرض للتطور التاريخي " للمسألة المصرية " منذ بدايتها وحتى وقتنا الحالى .

لقد أصدرنا دراسة موجزة - فى العام الماضى - تعالج نفس هذا الموضوع فى كتيب صغير عنوانه : "لمحة تاريخية على المسألة المصرية " ، ولكننا قمنا هنا بمراجعتها وزيادتها واضعين نصب أعيننا هدفين: - الأول : تقديم عرض موجز للأحداث - وللأحداث فقط ؛ والثانى : إثبات الحقيقة الكاملة بخصوص هذه المسألة وإلقاء الضوء على الوقائع المجهولة أو التى تم التعتيم عليها ، ونقد الأكاذيب التى اخترعتها إنجلترا الرسمية والتى انطلت حتى على أكثر المؤلفين المتصفين بحسن النية .

لقد أسعدنا وقوى من عزيمتنا وجود إنجليز بارزين - وعلى أعلى مستوى من المسئولية - يؤيدوننا ويوافقوننا تماما فيما أوردناه: لقد كتب المستر ويلفريد بلنت^(١) - المؤلف المشهور لكتاب «التاريخ السرى للرحلات الإنجليزى لمصر» - إلينا مشجعا : " يسعدنى أن أجد الكتيب الذى نشرتموه وكتابكم حول «المسألة المصرية» قد سدا فراغا كان موجودا منذ زمن طويل فى اللغة الفرنسية حول التاريخ الحقيقى لهذه الحقبة» .

وانطلاقا من وجهة النظر هذه ، فإننا ننوى استكمال هذا الواجب دون كلل ، ونأمل بأننا - بذلك - سنساهم بشكل نافع فى تصحيح الأخطاء الضارة .

* * *

الفصل الأول

عهد محمد علي

توجد لدينا مسألتان لا يجب الخلط بينهما ، فهناك : " المسألة الشرقية " و " المسألة المصرية " . وظهرت " المسألة المصرية " على وجه التحديد منذ سنة ١٨٤٠ سنة ١٨٨٢ . وهذه السنة الأخيرة هي تاريخ الاحتلال الإنجليزي لمصر ، وتعتبر منحى هام فى تاريخ هذه المسألة .

وعندما كانت المسألة المصرية جزءاً لا يتجزأ من المسألة الشرقية - بسبب تفسخ تركيا - لعبت روسيا دوراً بالغ الأهمية مع فرنسا وإنجلترا . ولكن بعد معاهدة لندن (سنة ١٨٤٠ - ١٨٤١) ، بدأت المسألة المصرية تأخذ ملامحها الخاصة بها . ومنذ ذلك الحين ، اختفت روسيا من على المسرح، وتركت المجال مفتوحاً أمام التنافس الإنجليزي الفرنسى الذى لم ينته إلا فى سنة ١٩٠٤ .

وعندما بدأ القرن التاسع عشر ، كانت مصر ولاية تركية خاملة ومختلة النظام لا تنتظر سوى وصول المخلص الذى سيردها إلى الحياة والنور : وكان محمد علي هو هذا " المخلص " . لقد برز هذا المفامر العبقري - أولاً - فى مرحلة من مراحل الحرب ضد نابليون بونابرت . واستطاع بذلك أن يحظى بإعجاب السلطان والمصريين الذين انتخبوه لمنصب باشا القاهرة (سنة ١٨٠٥ - ١٨٠٦) . وازدادت مكانة محمد علي سموا بعد الهزيمة النكراء التى منيت بها الحملة الإنجليزية فى سنة ١٨٠٧ . وساهمت هذه الهزيمة فى تأخير غزو إنجلترا لمصر ، هذا الغزو الذى كان محمد علي باشا يخشاه أكثر من أى شئ آخر . وهنا ، يجب علينا التويه بأن نابليون بونابرت هو أول من لفت أنظار إنجلترا لأهمية مصر وأهمية مشروع قناة السويس ، لأنه كان أول من فكر فى حفرها^(١) .

لقد شجع هذا النجاح محمد علي على صياغة طموحه الكبير فى تأسيس أسرة مالكة وإقامة دولة كبرى مستقلة . وبفضل مساعدة المهندسين والضباط

الفرنسيين ، استطاع محمد علي - منذ سنة ١٨١٥ - تنظيم جيشه على النمط الأوروبي ، وبناء اسطول حربي عظيم ، وأصبحت مصر قوة عسكرية يحسب حسابها بفضل إدارة الباشا الحازمة . وأرسل محمد علي ابنه إبراهيم لمساعدة السلطان في حربه ضد اليونانيين واستطاع إبراهيم أن يستولى على " كريت " وأحرز انتصارات عظيمة في بلاد المورة ، فقامت أساطيل إنجلترا وفرنسا وروسيا - مجتمعين بالهجوم على الأسطول المصري بدون إعلان حالة الحرب ، ففقد الأسطول المصري أغلب وحداته البحرية .

وفي مقابل هذه التضحيات الجسيمة والكثيرة التي قدمها محمد علي ، فإنه طالب بأن ترث أسرته سلطته من بعده . ولكن السلطان محمود رفض هذا الطلب وسمح لإبراهيم بأن يتولى باشوية كريت فقط ، وبذلك أصبحت لدى محمد علي ذريعة لمهاجمة سوريا . واستطاع إبراهيم هزيمة الجيش التركي في سوريا ثم دخل آسيا الصغرى ، وأحرز انتصاره العظيم في موقعة " قونية " (٢) في شهر ديسمبر سنة ١٨٢٢ . ولكن القوى الأوروبية تدخلت ضد محمد علي .

أما تركيا ، فقد طلبت الحماية من روسيا وعقدت معها معاهدة تحالف هجومية دفاعية (معاهدة اونكيار - سكيليسى سنة ١٨٢٣) . وتشجع السلطان محمود بالدعم الروسي له وأصبح لا يفكر سوى في الانتقام من تابعه المتمرّد .

وكان المصريون المعسكرون في سوريا مستعدين للصدمة المحتومة التي وقعت في سنة ١٨٢٩ . وبدأ السلطان محمود بالهجوم ، فحشد جيشه في نزيب . ولكن إبراهيم استطاع هزيمته وأحرز واحدة من أشهر انتصاراته ، وأصبح المصريون على بعد ٩٠ فرسخا فقط من أبواب القسطنطينية .

وازداد موقف تركيا سوءاً ، خصوصاً بعد وفاة السلطان محمود وتولى السلطان عبد المجيد عرش السلطنة وكان عبد المجيد في السادسة عشر فقط من عمره . وازداد الطين بلة عندما سلم قائد الأسطول التركي أسطوله إلى محمد علي . وتحالفت القوى الأوروبية - من جديد - وتدخلت وأوقفت المسيرة

المصرية الزافرة . وفى يوم ٢٧ يوليو، قدمت الدول الأوروبية مذكرة جماعية للباب العالى طالبته فيها "بتعليق أى قرار نهائى يتم اتخاذه بدون موافقتها " .

وكلف السلطان الصدر الأعظم بالتفاهم المباشر مع محمد على ، وبتقديم تنازلات جادة له . ولكن مساعى الدول الأجنبية ، بتحريض من إنجلترا ، شجعت السلطان على المقاومة . أما محمد على ، فقد كان يأمل فى مساندة فرنسا له ، ولكنها تراجعت خشية إغضاب باقى الدول وتهريت من مساندته .

وتمت تسوية " المسألة المصرية " بطريقة تعسفية فى اتفاقية لندن (سنة ١٨٤٠ - ١٨٤١) . وأصبح محمد على مجبرا على حصول مصر على استقلالها الذاتى فقط بدلا من الاستقلال المنشود . وهذا ما أسفرت عنه الجهود الجبارة التى بذلت . وأصبح المصريون المنتصرون يعاملون كما لو كانوا هم المهزومين: فلولا تدخل القوى الأوروبية وتهديدات إنجلترا ، لأصبح استقلال مصر أمرا واقعا .

وفى ذلك التاريخ ، كان محمد على قد بلغ سن السبعين ولكنه لم يستسلم لليأس: لقد أدار ظهره لأوروبا وكرس ماتبقى من أيامه لاستكمال المشروع الذى بدأه: ألا وهو تنظيم مصر إداريا واقتصاديا وثقافيا . وأدخل محمد على فنونا جديدة وعلوما وصناعات حديثة . لقد سبق له - فى سنة ١٨٢٢ - وأن أقام ورشا من كل نوع - فى الدلتا - تحت إشراف الحكومة . وعلى سبيل المثال، فقد أنشأ فى القاهرة أول مصنع للنسيج ، ثم أنشأ أربعة مصانع للغزل . وبعدها أنشأ عشرة مصانع أخرى فى الوجه البحرى وأخرى فى الصعيد . وبدأت صناعات أخرى كثيرة تظهر فى مصر، من أهمها صناعة : الحبال والجوخ والسجاد والشموع والخلصات . كما تم إنشاء مصانع: للزجاج والورق والصابون ولصب المدافع، وورش للسلاح والمسابك واستخلاص المعادن المختلفة الخ^(٣)

كما أرسل محمد على المئات من الشبان المصريين للدراسة فى فرنسا ، وكانت هذه أول " بعثة مصرية " وهى التى قدمت لمصر أنبغ رجالاتها . وتجدر

الإشارة هنا - إلى أن هؤلاء الرجال بالتحديد ، هؤلاء العلماء المصريين الذين تتلمذوا على يد الأساتذة الفرنسيين ، هم الذين نفذوا الجزء الأكبر من التقدم المادى والعلمى الهائل الذى بدأه محمد علي وأكمّله خلفاؤه - خصوصا إسماعيل: لقد أدخل محمد علي زراعة القطن (الذى أصبح يشكل الثروة الرئيسية لمصر حتى يومنا هذا) ، وترك لنا الطرق والمدارس والمصانع والترسانات ، بل وبدأ تنفيذ خطة واسعة لأشغال الري والقنوات والسدود^(٤).

وفى نهاية عهده ، تضاعف عدد سكان مصر ، وزادت التجارة بمقدار ستة أضعاف وباختصار ، لقد انتشل محمد علي مصر من البؤس الذى كانت غارقة فيه ، وأعطاهما رخاء لم تنعم به لا تركيا ولا بلاد البلقان وفى سنة ١٨٤٩ ، انطفأت شعلة حياة هذا الرجل الذى قام بتنظيم مصر الحديثة .

الفصل الثاني

عصر إسماعيل

في الفترة الزمنية التي تفصل عهد محمد علي عن عهد إسماعيل، حكم مصر ثلاثة ولاء بالترتيب التالي :- إبراهيم: تولى العرش لمدة ستة أشهر فقط .

- أما الثاني ، فهو عباس الأول (١٨٤٨-١٨٥٤) الذي كان حاكما سيئا .

- ولكن الثالث ، سعيد (١٨٥٤ - ١٨٦٣) كان حاكما طيبا . ولا نستطيع

دراسة عصر إسماعيل بدون الحديث عن سببه مباشرة .

لقد كان سعيد ليبراليا وذكيا . وأطلق على عهده " العصر الذهبي " . وكان يعامل الفلاحين معاملة إنسانية، واستكمل أعمال التقدم التي بدأها محمد علي . ولكن أفضل أعماله على الإطلاق هو سماحه بحفر قناة السويس ومساهمته الفعالة في أعمالها: ففي سنة ١٨٥٤، أعطى لفردينان دي ليسبس الامتياز المبدئي لتنفيذ المشروع الذي تركه نابليون بونابرت وروبرت ستيفنسون (١٨٤٦) .

وتم افتتاح القناة في سنة ١٨٦٩ (في عهد إسماعيل) . وكان من المفروض أن يتم التنفيذ في مدة تتراوح ما بين ثلاث سنوات أو أربع ، ولكن الحفر انتهى بعد ١٥ سنة ، وذلك بسبب تهديدات إنجلترا لسعيد ولدى ليسبس ، ووضعها لكل أنواع المراقيل في طريق تنفيذ هذا المشروع ، لدرجة أن أسطولها ألقع نحو الإسكندرية في سنة ١٨٥٩ .

وعلى الرغم من المعارضة الإنجليزية ، إلا أنه تم إنشاء شركة برأس مال قدره ٨ مليون جنيه إسترليني، اشترت فرنسا أكثر من نصف أسهمها ، ولم تدفع إنجلترا " شلنا واحدا " فيها . وبدأ تنفيذ المشروع سنة ١٨٥٩ .

ومات سعيد تاركا لمصر دينا مقداره ثلاثة ملايين و ٢٩٢٠٠٠ جنيه إسترليني اقترضها قبل وفاته بسنة واحدة^(٥) . ونستطيع أن نقول - بحق - أن هذا الدين مع قناة السويس هما السببين الرئيسيين لشقاء مصر.

وفى عهد إسماعيل - الذى خلفه - ارتفع مقدار هذا الدين إلى ٩١ مليون جنيه إسترليني فى سنة ١٨٧٦ وبالنسبة لبلد غنى مثل مصر ، فقد كانت تستطيع تسديد هذا الدين بسهولة ، ولكن من المثير أن مصر لم تسدده بعد - حتى يومنا هذا - بسبب أخطاء ساداتها الجدد .

ونتيجة لتبذير إسماعيل، وجدت إنجلترا وسيلة لخلط الأوراق: فلعبت دور المرابى وأقرضته الأموال بفوائد باهظة تدفعه إلى الإفلاس. ويقول ملنر Mil-ner فى هذا الصدد : "إن القرض الضخم ، الذى عقد فى سنة ١٨٧٢ ، والذى يبلغ ٣٢ مليون جنيه إسترليني ، تسلمت الخزانة المصرية منه مبلغ ٢٠ مليون و ٧٠٠ ألف جنيه فقط . ويضاف إلى ذلك مجموعة من القروض الصغيرة تراكمت حتى أصبحت دينا سائرا يزيد ثلاثة أو أربعة أضعاف عن قيمة المبلغ الذى تم استلامه بالفعل ."

وبالقطع ، فإن جزءا كبيرا من هذه الأموال قد صرف على تنفيذ الإصلاحات المختلفة المتعلقة بالأشغال العامة والتربية الذهنية والروحية للبلاد . و اكتسبت مصر - فى عهد إسماعيل - مظهرا حديثا جعله يصرح مفتخرا : "إن مصر جزء من أوروبا " . لقد بنى إسماعيل القصور والمسارح ، وأنشأ "المجمع العلمى المصرى" و "دار الكتب" و "المرصد" و "الجمعية الجغرافية" . وطور الصناعة والزراعة وشجع الأدباء وقام بدعمهم . وذكرت جريدة التايمز - بتاريخ ٦ يناير ١٨٧٦ : "تعتبر مصر مثل رائع للتقدم : لقد تقدمت فى خلال ٧٠ سنة فقط تقدما لم تبلغه الأمم الأخرى فى ٥٠٠ سنة . " ولكن الدائنين - الذين كانوا يقرضون إسماعيل الأموال لتنفيذ الأعمال العظيمة فى البناء والرى - كانوا يأخذون منه فوائد بنسب تتراوح من ٨٠٪ وحتى ٤٠٠٪^(٦).

وأىضا ، فإن إسماعيل استطاع - بواسطة الأموال - الحصول على فرمانين (فى سنة ١٨٦٦ و ١٨٧٣) من الباب العالى ليحصل على لقب "خديوى" (الملك الصغير) ، ولكى يحصر وراثته عرش مصر فى نسله ؛ وحصل على امتياز زيادة

عدد أفراد الجيش المصرى (الذى كان محددًا بـ ١٨ ألف جندي فقط) ؛ وأصبح من حقه الاقتراض وعقد المعاهدات التجارية . وهكذا ، فإن هذين الفرمانين - بعد اتفاقية ١٨٤٠ - قد أكدا على الاستقلال الذاتى والتام لمصر فى إدارة شئونها الداخلية . بل ومنحها أيضا قدرا من الاستقلال الذاتى فى إدارة الشئون الخارجية ، وأصبحت السيادة التركية على مصر تقتصر فقط على استلام الجزية السنوية .

ومثلما فعل محمد علي من قبل ، فإن إسماعيل اتبع سياسة خارجية مستقلة تماما - ولكن بأساليب مختلفة عن أساليب جده - (٧) . أما فى الداخل ، فقد واصل سياسة الإصلاحات والتقدم : ففي سنة ١٨٦٦ ، منح البلاد دستورا يتسق مع الممارسات الأوروبية التى أدخلها فى مصر .

وفى سنة ١٨٦٩ تم افتتاح قناة السويس . وكان من المفروض أن تقوم هذه القناة بتغيير الحياة الاقتصادية لمصر وللعالم أجمع . ولكن مصر - التى انتزع أبناؤها المسالمون من وراء المحرث لكى يحفروا القناة بالسخرة ، مصر التى دفعت نصف تكاليف هذا المشروع ، مصر - التى حفرت القناة لصالحها - لم تحصل بعد على أى فائدة مالية من القناة ، بل على العكس كانت القناة سبب شقائها .

وعندما انتهى العمل فى مشروع القناة ، أصبح الشغل الشاغل لإنجلترا هو الاستيلاء عليها " لكى تنام فى سرير فرشته مصر وفرنسا لها " : ففي سنة ١٨٧١ ، حاول رأسماليون إنجليز شراء أسهم الشركة ، ولكن دى ليسبس رفض مجرد التفاوض معهم . ومع ذلك ، فإن إنجلترا - بلزوجتها المعتادة ودسائسها الكثيرة والفامضة - استطاعت تحقيق أهدافها واشترت فى سنة ١٨٧٥ ، من إسماعيل (الذى كان يمر بضائقة مالية شديدة) أسهمه بمبلغ ٤ مليون جنيهًا إسترلينيًا (وصل ثمن هذه الأسهم اليوم - أى فى سنة ١٩٢٠ - أكثر من ٤٠ مليون جنيهًا إسترلينيًا) .

وكان لهذه الصفقة وقع الصدمة في أوروبا ، خصوصا في فرنسا . وكتب بنسا Pensa معلقا عليها " إذا لم يكن هذا الفعل بذاته استيلاء مادي على أرض مصر ، فإنه أول خطوه في احتلال إنجلترا لهذا البلد . لقد وضعت إنجلترا يدها على عمل يحتاج إلى أكثر من ١٠٠ مليون جنيهها لكي يسدد ديونه ، ولا تستطيع إنجلترا أن تتركه وشأنه ، بل إنها ستشرف على ماليته وستساعده على الاقتراض مرة أخرى وبأشكال مختلفة . وبالطبع فإنها ستطلب منه رهونات أخرى وضمانات جديدة . فإلى أين المصير ؟؟ " (٨) .

وفي سنة ١٨٧٦ استطاع نوبار باشا - وزير الخديو إسماعيل - أن يحصل من الدول الأجنبية على حق الانضمام لإنشاء " المحاكم المختلطة " ، وكان ذلك بمثابة خير عميم على البلاد : ففي إحدى القضايا ، كان المدعى يطالب بـ ٢٠ مليون فرنك ، إلا أن المحاكم حكمت له بألف جنيهها فقط ويعلق بنسا على ذلك بقوله " لو كانت المحاكم المختلطة قد أنشأت قبل ذلك التاريخ بـ ١٠ سنوات ، لكان بمقدورها أن تجنب مصر الارتباك المالي والأحداث السياسية التي نتجت عنه . " (٩) .

وكانت مفاوضات نوبار بخصوص هذا الموضوع قد بدأت في سنة ١٨٦٧ ، ولكن إنجلترا عارضت باستمرار وبتفتت مما أدى إلى تأخير تبني هذا المشروع الذكي .

ومع ذلك ، وعندما أنشأت " المحاكم المختلطة " ، طالبت إنجلترا فوراً بإنشاء " صندوق الدين العام " . وتم تعيين اثنين من المفوضين (فرنسي وإنجليزي) كلفا بإدارته . وكان من حقهما - إذا اختلفا مع السلطة الخديوية - أن يرفعا موضوع الخلاف " للمحاكم المختلطة " لتفصل فيه . ويعلق نوتوفيتش قائلا: " وبعبارة أخرى ، فإن حاكم مصر قد سلم بخضوعه شخصا لحكم القضاة الأجانب " . وبدون شك ، فإن إسماعيل قد خضع لهذا الاستسلام المهين بسبب تهديدات إنجلترا (١٠) .

ولم يؤد نظام " المراقبة الثنائية " واجبه لا بأمانة ولا بكفاءة. ويعلق بريلزفورد : " إنه (أى نظام المراقبة الثنائية) لم يهتم بمصالح الشعب المصرى ». لقد ضربت المجاعة مصر فى سنة ١٨٧٧ وكان لابد من تسديد قسط الدين لعملاء روتشيلد^(١١). ومع ذلك أجبر الفلاحون البؤساء على دفع الضرائب مقدما. وبدلا من تخفيض النسبة الربوية على الفائدة وأصل الدين ، فإن نظام "المراقبة الثنائية " أوقف بند المصروفات المصرية : فمنع الأموال عن المدارس. ولأسباب اقتصادية اقترح تسريح مالا يقل عن ٢٠٠٠ ضابط من ضباط الجيش المصرى بدون إعطائهم رواتبهم المتأخرة عن ١٨ شهرا^(١٢).

و لدينا أيضا هذه الصورة المؤلمة للدولة المصرية فى تلك الفترة يرسمها لنا الإنجليزى م . روزشتاين فى كتابه "خراب مصر" صفحه ٤٥^(١٣) : "فى خريف السنة الماضية (أى سنة ١٨٧٧) ، انخفضت مياه النيل انخفاضاً شديداً مما أدى إلى حدوث نقص هائل فى المحاصيل ، و أصيبت الحيوانات بطاعون مميت ، وانخفضت أسعار القطن انخفاضاً شديداً . و تعرض الصعيد كله لمجاعة شديدة لم يسمع الناس بمثلها منذ عدة أجيال . و كان النساء و الأطفال يجوبون القرى لكى يشحذوا ما يأكلونه ، و أحيانا كانوا لا يجدون سوى نفايات الشوارع لتسد رمقهم . و سقط ما لا يقل عن عشرة آلاف إنسان ضحية لهذه المجاعة فى صيف تلك السنة ، و ذلك دون حساب الذين ماتوا بسبب الدوسنتريا والأمراض المماثلة الناتجة عن الجوع . و مع ذلك ، عندما طلب الخديوى تأجيل دفع قسط الدين عن شهر مايو ، رفض طلبه بقسوة ، مع أن المستر فيفيان - قنصل إنجلترا - والمسيو رومان - قنصل فرنسا - كانا يؤيدان تأجيل دفع هذا القسط القاتل . ولم تستجب الحكومة الإنجليزية لأى التماس بخصوص هذا الشأن ، بل وأمرت تلفرافيا بدفع هذا القسط فورا . لقد تخربت مديريات بأكملها وأصبحت خالية من السكان لمدة طويلة و دفع قسط شهر يوليو فى ظروف مماثلة " .

و بالإضافة إلى ما سبق، فإن مجموعة من الموظفين الأوروبيين من

العاجزين و الجهلة قد انقضوا على مصر ، و كان قناصل دولهم الأوروبية يدعمونهم و أحيانا يفرضونهم على الحكومة المصرية. و يقول كوشيرى عنهم : "فضلا عن ذلك ، فإن عمليات التهريب - التى مارسها الأوروبيون - جعلت إيرادات الجمارك إيرادات وهمية . و بالطبع فإن رعايا القناصل كان لا يمكن المساس بهم" (١٤).

ولم يكن هذا الوضع يبعث على الثقة. و فى سنة ١٨٧٧ كتب المستر فيفيان - قنصل بريطانيا فى القاهرة- محذرا : "أخشى أن تتسبب الإدارة الأوروبية فى خراب ثروة مصر الزراعية خرابا تاما ، و أعتقد بأن الإنجليز يتحملون مسئولية خطيرة فى ذلك " .

و لم يكن هذا كل شئ ففى سنة ١٨٧٨ ، اضطر رئيس وزراء حكومة إسماعيل أن يتحمل الوصاية عليه من قبل وزيرين أجنيين عينا فى وزارته وهما : المستر ويلسون و المسيو بلينيير . و هذه الوزارة هى التى يسميها المؤرخون الإنجليز "الوزارة المسئولة" ، و هى أيضا ما يطلق عليها "الوزارة المختلطة" . وهكذا نجد أن الإدارة المالية لمصر كانت تحت أيدى الأجانب فأصبحوا يتولون أيضا الإدارة السياسية للبلاد. و منذئذ ، فقد إسماعيل السلطة فعليا و أصبح المستر ويلسون هو الذى يحكم مصر .

و كتبت جريده التايمز - فى ٥ ديسمبر سنة ١٨٧٨ - مبدية دهشتها قائلة: "إنه شئ لا يصدق عقل و لكنه حدث بالفعل : فمع وجود كل مراقبيننا الأوروبيين ، و فى اللحظة التى تحتفل فيها جرائد لندن بخلاص مصر وسلامتها(بتشكيل وزارة نوبار / ويلسون) ، كان الفيضان قد شرد الفلاحين من بلادهم ، وأفقدهم مواشيهم و أدواتهم و منازلهم . و مع ذلك ، كانوا يتعرضون للملاحقه لكى يدفعوا الضرائب المتأخرة عليهم" .

وعلى الرغم مما ذكرناه ، فإن مفتشى المالية و الوزارة الجديدة استمروا فى تخريب مصر - لكى يملأوا جيوب المرابين - عندما قاموا بتحميل الأرض

بالمزيد من الضرائب بدلا من تخفيض الفوائد الباهظة التي اشتكى منها الفلاحون من الشكوى . و استمروا أيضا في تخريب مصر عندما فككوا إدارتها وحرموها من المال الضروري لاستمرارها في البقاء ، مجرد البقاء . وكتب مراسل جريدة التايمز^(١٥) : "يقول سكان الدلتا أنه تجرى الآن جباية الربع الثالث من ضريبة هذا العام ، وأن جباية الضرائب يستخدمون الأساليب العتيقة في جبايتها . و يبدو هذا القول غريبا مع انتشار الأخبار التي تفيد بموت الناس في الطرقات ، و بأن مساحات كبيرة من الأراضي أصبحت لا تزرع بسبب أعباء الضرائب ، ولأن الفلاحين يبيعون مواشيهم ، و تبيع النساء مصاغهن ، و يملأ المرابون مكاتب الرهونات بالسندات ، و يملأون المحاكم بطلبات سقوط الحق لفوات ميعاد التسديد" .

و أخيرا، فإن "المصلحين" اقترحوا على إسماعيل إشهار إفلاسه بعد ما استنزفوا دم مصر حتى آخر قطرة . و يعلق بنسا قائلا : "لم يستطع إسماعيل قبول مثل هذا الإذلال . و قام رجال مخلصون بتنظيم مظاهرة تعبر عن غضب السكان العارم . و على الفور أصدر إسماعيل بيانا (٥ أبريل ١٨٧٩) أعلن فيه أن مصر ليست بلدا معسرا بل إنها قادرة على سداد ديونها ، وأعلن أنه لا عودة للحكم الفردي ، و أنه يريد ممارسة الحكم بالإشتراك مع مجلس وزاري مكون من مصريين و بواسطته ، و يكون هذا المجلس مسئولا أمام مجلس النواب ، و في نفس الوقت بعث إسماعيل للمجالس العمومية بخطة مالية ."

و بعد ذلك بقليل ، اجتمع مجلس النواب الجديد الذي أطلق عليه اسم "مجلس إسماعيل" و ذلك للحط من قدره . و لكي ندرك قيمة هذا المجلس ، والطريقة التي مارس بها نشاطه، سنلجأ مره ثانية لشهادة مراسل جريدة التايمز الذي كتب في عدد يوم ١٥ إبريل سنه ١٨٧٩ ما يلي : "إن هذا المجلس عبارة عن هيئة نيابية و كل حكومة نيابية يجب أن تكون لها بداية . و البرلمان الإنجليزي نفسه لم يكن دائما مستقلا كما هو حاله اليوم . لقد بدأ المجلس المصري فعلا - بشكل جاد - في مناقشة خطط تهدف إلى تحسين النظام الزراعي و التوسع في الأشغال العامة . " و كتب نفس المراسل في نفس الجريدة

بتاريخ ١٦ إبريل ما يلي : " لم يعد مجلس النواب مجالا للسخرية ، لقد أبدى أعضاؤه - فى مواقف عدة - علامات تدل على اليقظة و الاستقلالية . و الموقف الأخير يدل على ذلك : فعندما أراد رياض باشا - وزير المالية - إنهاء الدورة البرلمانية رسميا ، وجه للنواب كلمة مجاملة رقيقة ذكر فيها خدماتهم ، و أعلن لهم أنهم أدوا واجبهم على أكمل وجه . و لكنه لم ينجح فى القيام بدور أوليفر كرومويل : فالمجلس رفض أن ينفذ ، و رفض متحدث باسم المجلس - من الأعيان - قبول مجاملات الوداع هذه . بل على العكس فقد أعلن - باسم البرلمان - أن الأعضاء لم يفعلوا شيئا بعد ، و ما زال أمامهم الكثير ليفعلوه لمراقبة أعمال الوزارة . و لذلك فإنهم يرفضون فض الدورة . وأيده زملاؤه بالإجماع ، بالضبط كما تكتل الأعيان فى بلاط فرساي حول ميرابو بعد الحادثة الشهيرة ، و البرلمان المصرى مستمر فى جلساته بلا انقطاع . و يطالب بأن يكون كل الوزراء - أجانب و مصريين - رهن مشيئته ، و أنهم مسؤولين أمامه عن أداء أعمالهم . و يريد النواب بحق تحويل هذا الكيان الموجود حاليا - و الذى يشبه الحكومة شكلا - إلى حكومة حقيقية مسئولة ."

و هذه الشهادات لا تحتاج إلى تعليق من جانبنا .

وهاهى شهادة أخرى لا تقل أهمية عما سبق : " أصبح الخديوى الآن يحسب حساب ما يمكن أن نعتبره "حزبا وطنيا " . و هذا " الحزب الوطنى " له نفوذه المؤثر على الوالى . لقد اتحد الجيش مع الباشوات والعلماء على هدف مشترك : هو إثبات قدرة مصر على حكم نفسها بنفسها . كما أن البرلمان - الذى يبلغ عدد أعضائه الآن مائة عضو - قد أظهر دلالات تثبت حيويته ، و تبشر بمستقبل برلمانى قوى (١٦) .

و لكن الحكومة الإنجليزية لم تكن تفكر إلا فى خنق هذه الصحوحة الوطنية فى مهدها : فخلقت تعقيدات جديدة ، واستطاعت عزل الخديو إسماعيل عن طريق الدسائس و التهديدات فى ٢٦ يونيو سنة ١٨٧٩ .

لقد سقط الخديوى إسماعيل ضحية لسفاهه و لسوء نية دائنيه (١٧) .

الفصل الثالث

ثوره سنة ١٨٨١ - ١٨٨٢

لسوء حظ مصر ، فإن الخديوى الجديد - توفيق - يذكرنا بلويس السادس عشر (ملك فرنسا) : بضعفه ، و أوتوقراطيته ، و محاولته للتحالف أحيانا مع الأعداء فى الداخل ، وأحيانا مع الأعداء فى الخارج . ونتيجة لأخطائه ولسوء تصرفاته ، فإنه ساعد على سرعة قيام الثورة . وإذا كان إسماعيل لعبة فى يد إنجلترا فى النواحي المالية ، فقد كان توفيق لعبتها فى النواحي السياسية : لقد استسلم توفيق تماما للمستشار الإنجليزى كولفين ، فاستفحل تدخل الأجانب فى شئون البلاد ، وازداد طغيان العنصر التركى / الشركسى فى الجيش ، وترقى ضباط هذا العنصر على حساب الضباط المصريين . وكل هذه المثالب مجتمعة أثارت السخط العام .

وفى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، قاد الكولونيل أحمد عرابى بضعة كتائب من الجيش ، وتقدم صوب قصر الخديوى لكى يطالبه بإجراء إصلاحات، خصوصا فى قيادات الجيش وتكوين البرلمان .

ولكن كولفين - المستشار الإنجليزى - ناب عن الخديوى توفيق وقال لأحمد عرابى باشا : " إن إنشاء البرلمان لهو عمل يخص الأمة . "

فرد عليه عرابى قائلاً : " إن الأمة نفسها هى التى كلفتى بتنفيذ هذه المطالب بواسطة هؤلاء الجنود الذين يمثلون القوة التنفيذية التى تحقق كل ما هو نافع للوطن . "

فعلق المستشار الإنجليزى : " إذا ، فأنتم تريدون تنفيذ هذه المطالب بالقوة ، وهذا التصرف قد يلحق الضرر ببلادكم . "

فرد عليه عرابى : " إن هذا لن يحدث أبدا . ثم من يستطيع مجادلتنا فى حقنا فى إصلاح شئوننا الداخلية ؟ إننا سنقاتله حتى آخر رجل . "

هذه هى اللغة الجديرة فعلا بزعيم جيش وطنى !

وبعد عدة مراوغات قبل توفيق هذه المطالب .

واحتفلت الأمة المستبشرة خيراً بانتصار " ثورة سبتمبر السلمية " ، واعتقدت أنها حطمت أغلالها إلى الأبد . ويقول المستر ويلفريد بلنت^(١٨) : " لقد كانت الشهور الثلاثة - التي تلت هذا الحدث العظيم - أكثر الفترات سعادة . ويسعدنى أننى كنت أحد شهودها المحظوظين : إن كافة أحزاب مصر قد اتحدت فى هذه اللحظة ، وكذلك كل سكان القاهرة لتحقيق هدف وطنى عظيم . لقد ارتفعت زغاريد الفرح فى كل أرجاء مصر بطريقة لم تحدث منذ عدة قرون على ضفاف النيل . وفى شوارع القاهرة ، كان الناس - حقيقة لا مجازاً - يتوقفون ويقبلون بعضهم البعض ، حتى الأجانب ، ويفرحون معا بهذه البداية المدهشة لعهد الحرية الجديد الذى أشرق عليهم فجأة كما يشرق فجر يوم جديد بعد ليل الخوف الطويل . "

واجتمع البرلمان الجديد فى شهر ديسمبر ، وتوارى الحزب العسكرى تلقائياً وبشكل مؤقت من على مسرح الأحداث . أما النواب فيقول أحد الأوروبيين عنهم^(١٩) : «إنهم حاولوا معرفة وتشخيص ومحاربة الآلام والمظالم والتجاوزات التى عانت منها الأمة . وفى حوالى منتصف مارس أقر البرلمان قانوناً تفصيلياً للانتخابات تمت صياغته بعناية . هذا القانون لا يقل أبداً عن قوانين الانتخابات الأوروبية . »

ونضيف هنا ، أن البرلمان قد جعل التعليم إلزامياً . ويقول نفس المؤلف : «إنه أول برلمان فى مصر والشرق ، وهو البرلمان الوطنى لأمة مقهورة يسئ الأجنبى معاملتها لأقصى درجة . لقد كان هذا البرلمان تجربة هامة جداً فى التاريخ البرلمانى . »

وفى هذا الوقت بالضبط ، وقع تصرف أحمق ومستفز مثل تحدياً للأمة بأسرها : فعندما كان البرلمان المصرى مجتمعاً لمناقشة " القوانين الأساسية " اشترك جامبيتا واللورد جرانفيل معا فى إرسال مذكرة للخديوى يقولان له فيها :

" إن حكومتى فرنسا وإنجلترا تعتبران حفاظ عظمته على العرش - حسب نصوص فرمانات السلطان - هو السبيل الوحيد لحفظ النظام وضمان الرفاهية العامة فى البلد الذى تهتم به فرنسا وإنجلترا . وتتفق حكومتا البلدين تماما على ضرورة تجنب أى أسباب قد تؤدى لحدوث مشاكل داخلية أو خارجية تهدد وضع النظام القائم فى مصر . والحكومتان واثقتان بأن التصريح العلنى - الصادر عنهما والمتعلق بنواياهما الصريحة فى هذا الشأن - سيساهم فى تجنب الأخطار التى قد تتعرض لها حكومة الخديوى . والحكومتان مقتنعتان بأن عظمته سيجد فى هذا التصريح سندا يستمد منه القوة والثقة التى يحتاجها لى يقود مصير مصر وشعبها" .

وهذه المذكرة لا لزوم لها ، وتعطى إشارة موحية للخديوى ، ولكنها كانت بمثابة قبلة انفجرت فى القاهرة (حسب تعبير اللورد مورلى) لأنها شجعت حكومة الخديوى فى موقفها المعارض لقيام البرلمان ، كما نبهت الحزب الوطنى الذى أصابه القلق من مطامع فرنسا وإنجلترا فى مصر . لقد كانت هذه المذكرة بمثابة دعوة غير مباشرة لتوفيق لى يقوم بانقلاب .

ويعلق القاضى السابق فى المحاكم المختلطة قائلاً بحق^(٢٠) إن عبارة "وضع النظام القائم " حينذاك لم تكن أبدا تعنى " مجلس الأعيان " ولا الامتيازات التى حصلت عليها الحركة الوطنية . بل كانت تعنى "النظام القائم " الذى أقامه الأجانب فى مصر ، أى : الرقابة ، والحماية الفرنسية / الإنجليزية ، والخديوى الذى وضعته هاتان القوتان على العرش .

لقد تشجع رئيس وزراء الخديوى - وسانده قنصلا فرنسا وإنجلترا - ورفض أن يترك للبرلمان حق التصويت على الميزانية ، حتى على الجزء الخاص بـ «الموارد غير المخصصة لتسديد الدين» . ولكن البرلمان وقف بأكمله ضد هذه السياسة وتمسك بسيادته ، وأجبر الخديوى على إقالة الحكومة واستبدالها بحكومة وطنية . واحتفل الشعب المصرى بهذا النجاح الجديد الذى أحرزه

الحزب الوطنى ، واستقبله بمظاهرات فرح عظيمة .

وهكذا ، فإن الحزب الوطنى أصبحت له مصالح مشتركة مع : الجيش والبرلمان والحكومة أيضا . ومع ذلك ، فإن الأمور قد ازدادت خطورة وأصبح الحديث - فى إنجلترا وفرنسا - يدور حول ضرورة احتلال مصر احتلالا عسكريا ولكن ، دى فريسينيه - خليفة جامبيتا - رفض فكرة الإحتلال العسكرى، وطالب بعزل الخديوى وتولية حليم باشا مكانه . ولسوء الحظ ، فإن إنجلترا عارضت هذا الحل - الذى سبق وأن اقترحته تركيا - والذى كان سيؤدى إلى تهدئة الأمور .

وحيثما اجتمع " مؤتمر القسطنطينية " . وفى جلسته الثانية ، وقعت الدول الأوروبية كلها - حتى إنجلترا - على " عقد مطابق للشروط الواجبة " وهو ما أطلق عليه اسم " ميثاق النزاهة " ، وكان سابقا لأحداث سنة ١٨٨٢ ، وجاء فيه : " إن الحكومات - التى يمثلها الموقعون أدناه - تعلن التزامها بكل تسوية تتم بشكل مشترك لتنظيم شئون مصر حسب هذا الاتفاق . كما تلتزم بألا تسمى للحصول على أى ميزة - بشكل منفرد فى مصر - أو أى امتياز يكون قاصرا عليها وحدها فقط ، ولا أى أفضلية تجارية لرعاياها أكثر من رعايا باقى الدول الأخرى . "

وبعد ذلك بقليل ، اجتمعت نفس هذه الدول لكى " توقف التدخل العسكرى التركى فى مصر . " ولكن قبل قرار إنجلترا بالتدخل العسكرى فى مصر ، فإنها أسرع وأنتهزت فرصة عابرة بينما كان الدبلوماسيون يتناقشون . ووصل الأسطولان الفرنسى والإنجليزى إلى الإسكندرية لمساندة الخديوى الأوتوقراطى الذى يبفضه الشعب . وكتب القنصل الإنجليزى - إدوارد ماليت - إلى اللورد جرانفيل قائلاً^(٢١) : " يجب أن نتذكر أن اتجاه الوزارة الحالية يميل نحو التقليل من الحماية الإنجليزية / الفرنسية بشكل واضح . وأعتقد أن مشكلة حادة ستقع حتما قبل الوصول إلى حل مرض للمسألة المصرية وأعتقد أننا سنكون أكثر حكمة لو جعلنا هذه المشكلة الحادة تقع بسرعة بدلا من محاولة تأخيرها . "

لقد كان ماليت " النبيل " قادرا على خلق هذه المشكلة بدون إبطاء ، خصوصا وأنه كان يحظى بشريكين هامين : الخديوى توفيق^(٢٢) - الذى أصبح بعد إرسال المذكرة لعبة فى يد إنجلترا - وعثمان رفقى - حاكم الإسكندرية الشركسى . وهذا ماتم فعلا فى يوم ١٢ يونيو ١٨٨٢ عندما قام شخص مالطى^(٢٣) بقتل مكارى مصرى بطعنات السكين لأنه طالبه بالأجرة المستحقة . ونشبت فورا معركة بين المصريين والأجانب الذين هرعوا إلى مكان المعركة . وكان الأجانب مسلحين بالأسلحة النارية لا نعرف من أين أتوا بها وقتلوا ١٤٠ مصرى^(٢٤) بينما قتل المصريون ٥٧ أجنبيا . وتولت الدعاية الإنجليزية - بشكل مبالغ فيه - تضخيم هذا الحادث الذى دبره السير إدوارد ماليت . ومنذ ذلك الحين ، ظهرت أكذوبة " وقوع المذابح ضد المسيحيين " .

وفى يوم ١٤ يونيو ١٨٨٢ ، كتب ماليت للورد جرانفيل شاكيا من أن زميليه - قنصلا ألمانيا والنمسا - قد أبرقا لحكومتيهما " ليخبراها بأن أحسن وسيلة لتجنب وقوع كوارث أكبر هى رحيل الأسطول الإنجليزى والسير ماليت نفسه من الإسكندرية " .

ومن الواضح أن القنصلين قد فهما لعبة ماليت . ولكن الحكومة الإنجليزية كانت قد قررت التحرك فورا ، خصوصا وأنها تأكدت من أن فرنسا لن تتدخل ، كما أنها استنطاعت أن تخلق فى أوروبا شعورا مؤيدا لها بسبب نشرها لأكذوبة وقوع " مذابح ضد المسيحيين " فى مصر .

وتذرع الأميرال سيمور بأن عرابى يقوم بترميم طوابى الإسكندرية ، فأمر بقصف الإسكندرية بالقنابل يوم ١١ يوليو ١٨٨٢^(٢٥) . ولم يشترك الأسطول الفرنسى فى العمليات ، وترك لإنجلترا مطلق الحرية فى تنفيذ مخططاتها . وعلى الفور ، تشكلت لجنة للدفاع الوطنى ، ولكن توفيق ورجال حاشيته خانوا البلاد ، واستخدموا ما تبقى لهم من نفوذ لى ينشروا الفرقة ويزرعوا الخيانة بين صفوف الجيش المصرى لصالح إنجلترا وبأموالها . نتج عن ذلك وقوع هزيمة

"التل الكبير" ثم احتلال إنجلترا لمصر .

إن أحداث سنة ١٨٨١ - ١٨٨٢ لم تكن تمردا بل كانت ثورة قام بها المصريون الذين كانوا يتوقون إلى حكم أنفسهم بأنفسهم والتخلص من نير الأجانب ، وكان شعار هذه الفترة هو " مصر للمصريين " . لقد كانت هذه الثورة أول حركة وطنية عظيمة هزت مصر .

وكتب اللورد كرومر - قنصل إنجلترا السابق في مصر - في تقريره عن سنة ١٩٠٤ بالنص مايلي : " في سنة ١٨٨٢ ، اندلعت ثورة عظيمة في مصر وأنا أقول كلمة " ثورة " عامدا لأن الكثيرين يتصورون أن حركة عرابي كانت مجرد تمرد عسكري ، وهذا التصور خاطئ تماما . لقد كانت هذه الحركة أساسا ثورة حقيقية قامت ضد القهر . "

وفي المآدب التي أقامها الثوار ، كان فردينان ديليسبس " يحى الرواد الشجعان للبرالية الجديدة المشرقة على مصر . "

ولكن بدلا من تشجيع هذه الحركة ، فإن حكومة جلادستون الليبرالية لجأت للحجة الخالدة " إعادة النظام " ، فأرسلت الفرسان وقوات المشاة لخنق الحركة ، ولدعم أوتوقراطية توفيق الذي لم يلبث وأن عادى الإنجليز .

إن هذا الاحتلال العسكري عمل من أعمال القوة لأنه اعتمد عليها وما يزال مستمرا ، مع أنه كان يجب أن يكون احتلالا مؤقتا : ففي يوم ١٨ أغسطس ١٨٨٢ ، صرح الجنرال وولسلي قائلا : " إن حكومة صاحبة الجلالة قد أرسلت قوات إلى مصر لإعادة سلطة الخديوى فقط ، وليست لأى غرض آخر . " وكان جلادستون قد سبقه بإصدار تصريح على نفس هذا القدر من الوضوح .

ولكن ماذا فعلت إنجلترا لإعادة استتباب النظام ؟ لقد طبقت إنجلترا مبدأ ميترنيخ الخاص بالتدخل العسكري ، ودمرت الثورة الوطنية الليبرالية ، وأغتصبت سلطة الوالى الذى أتت لحمايته (أى توفيق) ، وأصبحت سلطة الاحتلال هي السلطة الحاكمة .

الفصل الرابع

الاحتلال الإنجليزي

فى يوم ١٣ سبتمبر ١٨٨٢، فاجأ الجيش الإنجليزي الجيش المصرى فى "التل الكبير" وهزمه، ثم دخل القاهرة يوم ١٥ سبتمبر.

وهنا، يجدر بنا أن نترحم على محمد علي لأنه - لولا حسن إدراكه - لكانت إنجلترا قد احتلت مصر منذ بداية القرن التاسع عشر. لقد استطاع محمد علي تأجيل وقوع هذا الاحتلال، فأتاح لمصر أن تستيقظ فى الوقت المناسب من هذه الغفوة التى راحت فيها أغلب بلاد أوروبا حتى بداية القرن التاسع عشر. إن مصر قد استعادت - الآن - إحساسها بذاتها وهى مدينة لهذا الرجل بحياتها.

ومنذ ثورة ١٨٨٢ حتى ثورة ١٩١٩، أى منذ "الاحتلال" حتى فرض "الحماية"، كانت إنجلترا تحاول عبثاً أن تدفن شعباً بعث من جديد. ويقول أحد المؤرخين الألمان معلقاً^(٢٦): "منذ أن بدأت مصر تعيش حياتها الجديدة، أضمرت إنجلترا لها حقداً شديداً. وهكذا، فإن إنجلترا - فى سنة ١٨٠١ - دمرت بقسوة وبدون إنسانية وبدون أى سبب "جسر أبو قير" أثناء حصار الإسكندرية، مما أدى إلى إغراق أكثر من ١٠٠ ألف هيكتار من الأراضى المزروعة، وتدمير ١٥٠ قرية. وعلى الرغم من جهود محمد علي ومصروفاته العظيمة، فمازال هناك - حتى اليوم - ٤٠ ألف هيكتار مغطاة بالمياه (هى بحيرة مريوط). وفى سنة ١٨٠٥، قام السلطان بتعيين محمد علي فى منصب "باشا مصر"، فدبرت إنجلترا الدسائس ضده عند السلطان لكى يقيه من هذا المنصب. ولكن خابت مساعيها بفضل تصدى نابليون الأول لها. ثم أرسلت إنجلترا المدعو "الألفى بك" إلى مصر لكى يثير المماليك ويتمردوا على محمد علي. ولكنه توفى فور عودته. والألفى بك كان مملوكاً^(٢٧) قضى ثلاث سنوات فى لندن على حساب الدولة الإنجليزية.

وفى سنة ١٨٠٧، أرسلت إنجلترا أسطولها، واحتلت الإسكندرية ورشيد،

ولكن محمد علي هزم الجيش الإنجليزي مرتين وألقاه في البحر . ومع ذلك ، لم يئأس الإنجليز ، فاستفادوا من الغياب المؤقت لمحمد علي في بلاد العرب ، ودفعوا " الباب العالي " لإرسال لطيف أغا - أحد أبناء المماليك - لكي يطالب بحقه في عرش مصر . ولكن محمد علي كان دائم اليقظة ، فأفشل هذه الخطة .

وبين سنتي ١٨٢٤ - ١٨٢٧ ، نجحت إنجلترا في ضم فرنسا وروسيا للقيام بعمل مشترك ضد تركيا ومصر (التي كانت منتصرة في بلاد اليونان) ، واستطاعت تدمير الأسطولين المصري والتركي في سنة ١٨٢٧ .

ولم تكتف إنجلترا بذلك ، بل قام المهيج الإنجليزي " وود " بتدبير اضطرابات في مصر ، ودفع السكان للتمرد ضد محمد علي ، ووعد بأسباب الحماية الإنجليزية على كل من يتمرد ضده . وفي نفس الوقت ، وصل الأسطولان الإنجليزي والنمساوي إلى الإسكندرية

لقد عرفنا الآن الأصول البعيدة للاحتلال الإنجليزي لمصر ، ووضعنا أيدينا على أصل الداء ، فلنشرحه ولنتكلم عما فعله .

في البداية ، ألغت إنجلترا البرلمان المصري ، واستبدلته " بمجلس تشريعي " و " جمعية عمومية " . وبعد ذلك ، أنشأت " جمعية تشريعية " ليس لها أي تأثير . وبعد كولفن - المستشار الإنجليزي الجديد - قامت إنجلترا بتعيين مستشارين آخرين بجانب الوزراء المصريين الذين لم يكن لهم أي سلطة . وجاءت إلى مصر بيروقراطية جديدة استولت تدريجيا على كل الأمور الداخلية . وتم إلغاء مجانية التعليم والمنح الدراسية التي أوجدها إسماعيل . وكان نظام « نجلزة » مصر مضادا تماما للأمال الوطنية ، وتسبب في حدوث سخط عام . إن الأمة التي هبت لضمان حقوقها وحرياتها لم تستطع أن تتوافق مع مثل هذا النظام ، وظلت النيران مشتعلة تحت الرماد .

وحوالي سنة ١٨٩٣ . ظهر " حزب وطني " جديد أسسه مصطفى كامل الذي كان يتصف بطاقة جامحة وموهبة خطابية هائلة . وقاد مصطفى كامل حملة

قوية - فى الصحف ومن على المنابر - ضد عيوب السياسة الإنجليزية وتصرفاتها السيئة وفضحها علنا . ووصلت بلاغته إلى الذروة فى الخطبة التى هتف فيها : " بلادى ، بلادى " (٢٨) . وأحرز أفضل انتصار سياسى له فى حملته التى شنّها ضد أحكام دنشواى . ودنشواى قرية كان الإنجليز يتزهون فيها . وأثناء صيدهم للحمام ، قتلوا زوجة فلاح فقير وأحرقوا محصوله . وظن الفلاحون أن الجنود يهاجمونهم ، فتشابكوا معهم بالأيدى . وهرب الجنود الإنجليز . وأثناء هروبهم ، سقط أحدهم ميتا من التعب ومن ضربة شمس قوية . وعلى الفور ، شكلت السلطات الإنجليزية نوعا من المحاكم الفورية . وتم شنق أربعة فلاحين من هؤلاء البؤساء . وكانت أربع مشانق منصوبة فى أركان القرية الأربعة . وتم الشنق أمام أهاليهم ومعارفهم . ياله من منظر يمزق الفؤاد ! وكان الفلاحون والفلاحات ينتحبون معا . وكذلك ضربت مجموعة أخرى من الفلاحين بالمقارع ، بينما سجنت مجموعة ثالثة . لقد نفذت إنجلترا هذه العقوبات اللا إنسانية بسبب وفاة شخص واحد فقط وفاة عرضية . يالها من عدالة مثالية !

وقاد مصطفى كامل حملة تشهير ، فى إنجلترا وفرنسا ، فضح فيها هذا الفعل الهمجى أمام العالم المتحضر ، وأثار استهجان الجميع ضد ما تم .

ويتلخص برنامج " الحزب الوطنى " فى عشرة مبادئ سجلها زعيمه بنفسه فى مقدمة كتابه ، مثل : " مصر للمصريين " ، و " أحرار فى بلدنا ، كرماء مع الجميع " الخ . واقتصر عمل الحزب على الوسائل السلمية . وفى مناسبات عديدة ، كانت جموع المصريين تتظاهر فى شوارع القاهرة هاتفة : «يحيا البرلمان ، يحيا الاستقلال» .

وكانت شخصية مصطفى كامل وفكره يتميزان بالاستقلالية التامة . وفى بداية حياته السياسية ، حظى بدعم الخديو عباس حلمى - الذى وجد أن سلطته تتلاشى أمام سلطة اللورد كرومر (القنصل العام والمعتمد الإنجليزى فى مصر) .

لقد كان اللورد كرومر طاغية قاس انقض على سلطة الخديوى وأراد أن ينتحل سلطة الوالى الرومانى فى بلد مستعمر . ولكن عار دنشواى لم يكن شيئاً يفتخر به .

وكانت جنازة مصطفى كامل فى سنة ١٩٠٨ ، فرصة ظهر فيها الشعور الوطنى العظيم بشكل مادى ملموس : فقد سارت خلف نعشه حشود هائلة وأمواج من الرجال ، كان من بينهم فلاحون أتوا من أعماق ريف مصر ، وتغيب التلاميذ عن مدارسهم ليشتبكوا فى الجنازة .

وتميزت سنة ١٩٠٧ بأنها سجلت منعطفاً جديداً فى السياسة الإنجليزية : فبعد حملة مصطفى كامل الشهيرة ، اضطرت إنجلترا لسحب قنصلها من مصر ، وجاء السير جورست مكان اللورد كرومر . وقدم جورست تنازلات شكلية ومادية لعباس وتفاهم معه ، فترك الخديوى إنجلترا تتصرف بحرية لخلق الحركة الوطنية .

وصدرت قوانين جديدة تحد من حرية الصحافة (التي تعرضت لملاحقات متنوعة) وحرية الاجتماعات: فتم إلغاء صحف " الحزب الوطنى " ، لكنها ظهرت تحت أسماء أخرى ، وسجن العديد من الزعماء . وكان لهذه الملاحقات والاعتداءات على الحرية الشخصية والاجتماعية أثر عكسى غير الذى خططت له السلطات الإنجليزية : لقد انتشر نشاط الحزب الوطنى وغرس جذوره القوية فى أرض مصر .

وهذا الحزب الذى بدا - ظاهرياً - أنه أصبح ضعيفاً، تغفل فى قلب الأمة بأكملها، بالضبط كما تختفى الأنهار العظيمة تحت الأرض لى تظهر من جديد وتأخذ أشكالاً جديدة^(٢٩).

وعندما نذكر الإنجليز بالتزاماتهم وبتصريحات سياساتهم، فإنهم يهزون أكتافهم. ومع ذلك، يتعين علينا أن نذكرهم بها. لقد صرح السير هنرى بانرمان قائلاً: " لن نبقى فى مصر طويلاً، وإلا فإننا سننفض أهم التزاماتنا الرسمية،

وسنجعل وضعنا محتقراً في عيون أوروبا". وقبل ذلك بعشر سنوات، في سنة ١٨٨٧، قال د. وولف: لقد سبق لحكومة صاحبة الجلالة وأن نفت وجود أي نية لديها لضم مصر أو فرض الحماية عليها. لقد تم الإيحاء - أكثر من مرة - بأن إنجلترا كانت يجب عليها أن تحتل مصر بشكل دائم. ولكن هذا الفعل كان سيعتبر خرقاً لسياسة إنجلترا التقليدية، ونقضاً لالتزاماتها تجاه السلطان والقانون الدولي.

تلك كانت نماذج للتصريحات العديدة التي تلزم شرف إنجلترا. ومع ذلك، فإن إنجلترا وجدت ذريعة أخرى للبقاء في مصر غير ذريعة "استتباب النظام" أو "سلطة الخديوي"، ألا وهي ذريعة "إتمام الإصلاحات"!

ولكن، طوال القرن التاسع عشر، حدثت الإصلاحات في جميع المجالات في مصر، ودخلت الثقافة الفرنسية - بعد تأقلمها لتتاسب البلد - بدون أن تحتاج مصر للإحتلال العسكري الفرنسي لتنفيذ ذلك. ويقول المستر ويلفريد بلنت^(٣٠): "قبل الإحتلال الإنجليزي لمصر، ناقش عرابي باشا طويلاً الإصلاحات العملية التي كان محمود سامي - وباقي الوزراء - يفكرون فيها. وهذه الإصلاحات العملية هي التي ادعت إنجلترا - فيما بعد - أنها مزايا حصلت عليها مصر أثناء الإحتلال الإنجليزي، وتبناها اللورد كرومر باعتبارها إنجازاته هو".

فلنأخذ - مثلاً - "خزان أسوان"، وهو المشروع الإصلاحي الكبير الوحيد الذي نفذته إنجلترا بعد احتلالها لمصر: لقد بدأت دراسة هذا المشروع منذ عهد محمد علي، وفي سنة ١٨٨٠، تقدم مهندس فرنسي - دي لاموت - بمشروع لبناء الخزان يستوعب كمية مياه تصل إلى ثلاثة أضعاف الكمية التي يحجزها الخزان الحالي، وبتكلفة ٤ ملايين جنيه فقط. وأخيراً، درست لجنة دولية المشروع مرة ثانية في سنة ١٨٩٤، وأسندت تنفيذ الأشغال للإنجليز. وأعترف المستر ويلكوكس - المهندس الإنجليزي المشهور - بأن المشروع قد تم تنفيذه بشكل سيئ. ولهذا السبب، كان من الضروري إصلاحه مرتين بتكلفة طائلة. وفي

محاضرة ألقاها- فى يوم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٨ -ذكر: " إن بناء الخزان قد تكلف خمسة ملايين جنيه، وكان من الممكن تنفيذه بـ ٢,٥ مليون جنيه فقط". هذا هو المشروع الذى يتيه به الإنجليز فخراً! بل إنهم لم يبنوه إلا لأنه يخدم مصالحهم.

ولنترك الآن الأعمال المادية التى دمرتها إنجلترا، أو تلك التى منعت تنفيذه، ولن نتحدث عن أعمالها " الثقافية"، بل سنتحدث عن " هذا الرخاء المذهل" الذى تزعم أنها منحته لمصر. وهذه المسألة بسيطة جداً، فالرخاء الحالى نتج- فقط- عن القطن الذى تم غزله فى لانكشاير فى إنجلترا. ويذكر المستر روزشتاين: " إن فكرة تكوين ثروة من زراعة القطن لم تكن فكرة الإنجليز، بل سبقهم إسماعيل وعرف هذا السر: فشجع زراعة القطن بكل وسيلة ممكنة. وفى أول عشر سنوات من حكمه، زادت قيمة تصدير القطن من ٦ ملايين وخمسمائة وثلاثة آلاف جنيه إسترليني إلى ١٠ ملايين وسبعين ألف جنيه إسترليني. وفى باقى سنوات حكمه، كانت هذه القيمة تتراوح ما بين ٧ إلى ٨ مليون جنيه سنوياً فى المتوسط" (٢٢).

وفى الواقع، فإن مشروع التقدم والحضارة -الذى بدأه محمد علي واستكماله خلفاؤه- قد توقف وتعطل على يد الاحتلال الإنجليزي ثم ألفاء الإنجليز جزئياً: أين البرلمان المصري؟ ماذا حل بالجيش الذى أحرز انتصارات رائعة؟ وأين مصانع الغزل المصرية (٢٢) ومصانعنا وورشنا التى كانت موجودة منذ عهد محمد علي؟ أين هى الآن؟.

وفى الثمان والعشرين سنة الأولى من الاحتلال، صرفت على التعليم نسبة ١٪ فقط من إجمالى الدخل: وقبل سنة ١٨٨٢، كانت توجد فى مصر ٢٥ مدرسة ثانوية، تم إلغاء ٢٢ منها فى السنة الأولى للاحتلال بسبب عدم وجود أموال (كما قيل!). وحتى سنة ١٩٠٦، كانت توجد ثلاث مدارس ثانوية فقط عندما استطاع المجلس التشريعى الحصول على حق إنشاء مدرسة ثانوية رابعة، بعد ١٥ عاماً

من الإلحاح.

وكان إسماعيل قد أنشأ ١٢ مدرسة عليا (كلية) بقيت منها ثلاث فقط... أما مدرسة الهندسة، فقد كان التدريس فيها يتم باللغة العربية، وبواسطة مدرسين مصريين درسوا في أوروبا، وكانت هذه المدرسة مزدهرة وتخرج منها علماء حقيقيون^(٣٢). وبادرت الأمة المصرية، وبجهودها الذاتية فأنشأت جامعة ومدارس عن طريق الاكتتاب. وأرسلت المئات من أبنائها للدراسة في أوروبا، ولولا ذلك، لحرمت مصر من وجود نخبة كافية قادرة على إدارة البلاد ورفع مستواها الثقافي.

واحتل الموظفون الإنجليز جميع المناصب العليا: فمثلاً في إدارة السكة الحديد- في سنة ١٩٠٧- كان يوجد ٣٦ مراقب يبلغ مرتب كل منهم ٦٠٠ جنيه إسترليني في السنة، وكان منهم ٢٢ إنجليزى و٤ مصريين فقط! وتبلغ المأساة ذروتها إذا علمنا أن أغلب الموظفين الإنجليز كانوا غير مؤهلين لشغل وظائفهم. ولدينا هنا مثال من بين آلاف على ذلك: كان المسيو لمبرت مديراً لمدرسة الحقوق في القاهرة- وهو الآن أستاذ في كلية الحقوق بمدينة ليون الفرنسية- ولكن حل محله المستر هيل الإنجليزى الذى لم يكن حتى حاصلاً على ليسانس الحقوق!

وقامت شبكة البنوك والشركات الإنجليزية باستغلال مصر. ويعانى الفلاح المصرى المعاصر من نفس البؤس الذى عاناه الفلاح الفرنسى قبل قيام "الثورة الفرنسية": فهو يسكن فى الأكواخ، ويعمل لمجرد تسديد ديونه.

وفى البداية، فرض الإنجليز ضريبة عالية على زراعة التبغ، ثم حددوا مساحات زراعته، وأخيراً منعوا زراعته نهائياً، مع أنه كان سيصبح مورداً مالياً هاماً للبلاد.

وألغى الإنجليز شركات الملاحة المصرية التى كانت تخدم موانئ البحر الأحمر لكى ينفرد مواطنوهم بالمكاسب وحدهم. وألغى الإنجليز أيضاً الأسطول

التجارى المصرى - " الخديوية " - الذى كانت سفنه تصل لسوريا واليونان والقسطنطينية. واشترت نقابة إنجليزية الأسطول المصرى بمبلغ مائة وخمسين ألف جنيه، فى حين أن ثمن سفنه كان يبلغ الملايين والملايين من الفرنكات. وعلقت جريدة "التان" الفرنسية ساخرة: "ولإظهار رضائها التام عن هذه الصفقة، تبرعت الشركة البحرية الجديدة (Alderson) فوراً بمبلغ ٢٥ ألف جنيه لملاجأ البحارة فى الأسكندرية. ياله من إحسان!" وكتبت نفس الجريدة أيضاً: "إذا لم تكن هذه الصفقة مربحة لمصر، فإنها - بالتأكيد - لم تكن صفقة خاسرة لإنجلترا. ولكننا نتساءل فقط: أين مصلحة البلد الذى تديره إنجلترا؟".

ولم تكتف إنجلترا بحرمان مصر من استقلالها، بل انتزعت منها السودان المصري: ففور احتلالها لمصر، سمت إنجلترا لفصل السودان عنها. وانتهزت فرصة ما يطلق عليها " ثورة المهدي " - فى سنة ١٨٨٤ - لكى تجبر مصر على إخلاء السودان. وعندئذ، استقالت وزارة شريف باشا، واحتجت بشدة على تقطيع أوصال البلاد. وبعد ذلك بـ ١٢ سنة، أعادت إنجلترا فتح السودان بفضل الدماء والأموال التى سكبها مصر على أرضه.

ومنذ ذلك التاريخ، أى سنة ١٨٩٩، أصبحت إنجلترا شريكة لنا فى " السودان الإنجليزي/ المصري ". وفى الواقع، فإن السودان هو مجرد سوق لبريطانيا، لا تستفيد منه مصر بسنتيم واحد، فى حين أنها تخصص له جزءاً هاماً من ميزانيتها. وعلى مدار عشر سنوات، كلف السودان مصر أكثر من ١٨ مليون جنيه إسترليني. ويعلق أمين الرافعى على ذلك بقوله^(٢٤): "إن هذا المبلغ لا يمثل الخسارة الوحيدة التى تكبدتها مصر: ففضلاً عن المصروفات الهائلة - بالنسبة لميزانية البلد - فإن الزراعة فى مصر قد تكبدت خسارة كبيرة، علماً بأن هذه الميزانية قد وضعت فى فترة كانت مصر تحتاج فيها بشدة لمشاريع الري والصرف".

لقد تناولت مجلة فرنسية^(٢٥) هذا الموضوع بقدر من التفصيل فى مقال،

كتبه مهندس زراعى واقتصادى كبير، جاء فيه: "لقد كبد السودان مصر خسارة تبلغ ٧٠ مليون جنيه مصري. والسبب الرئيسى لهذه الخسارة يجب أن نرجعه إلى أشغال الري- التى درست بشكل سيء ونفذت بطريقة جزئية- بسبب نقص الأموال الضرورية التى كانت تتسرب إلى السودان".

وهكذا، فإن مصر وسودانها قد لقيا نفس المصير، وسقط الاثنان فريسة للإمبريالية البريطانية التى كانت تريد ربط القاهرة بمدينة الكاب- فى جنوب أفريقيا- عن طريق السكك الحديدية. لقد حولت الإمبريالية البريطانية " وضع الاحتلال"- شيئاً فشيئاً- إلى " وضع الحماية المقنعة". ولم يبق عليها سوى أن تحول هذه " الحماية المقنعة" إلى "حماية فعلية وشرعية" شكلاً وموضوعاً.

وفى نفس الوقت، كانت الوطنية المصرية تريد- بكل قواها- أن تستفيد من القانون لكى تضع نهاية لهذا الاحتلال "المؤقت". فإلى أين أدى بنا هذا الصراع؟ إن الحرب التى نشبت سنة ١٩١٤ ستعطينا الإجابة.

الفصل الخامس

الحماية

قبل الاحتلال الانجليزي بفترة وجيزة، كانت مصر مستقلة استقلالاً فعلياً، وكانت السيادة التركية عليها مجرد سيادة اسمية. ولم يتغير هذا الوضع عند نشوب حرب سنة ١٩١٤: فإنجلترا لم تكن لها أية حقوق على مصر، وأوروبا لم تعترف أبداً لا بالحقوق التي سلبتها إنجلترا من مصر بالقوة، ولا بوضع إنجلترا في بلدنا. إن "الاتفاق الودي" سنة ١٩٠٤ - بين إنجلترا وفرنسا - يلزم فرنسا بأن تترك إنجلترا تتصرف بحرية في مصر. ولكن هذا الاتفاق ليس إلا تسوية خاصة لا يترتب عليها أي تعديل في وضع مصر من وجهة النظر الدولية.

لقد أعطت هذه الحرب لإنجلترا الفرصة لوضع اللمسات الأخيرة في غزو مصر واستعبادها: ففرضت "الحماية" عليها يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤. إن هذا الفعل قد جرح الكرامة الوطنية وأثار استنكار الشعب المصري، لأن "الحماية" تعني: استعباد هذا الشعب الذي يبلغ عدد سكانه ١٤ مليون نسمة، ومحو كرامته وعزة نفسه. و "الحماية" لا يمكن لها أن تصبح "أمر واقع"، بل هي مجرد إعلان من جانب واحد، وهذا الإعلان الأحادي الجانب قد أقام نظاماً جديداً يجب أن ينتهي مع نهاية الحرب^(٢٥).

إن هذا الإعلان قد انتهك حتى "الاتفاق الودي" نفسه: ففي سنة ١٩٠٧، سرت إشاعة تقول بأن إنجلترا ستعلن حمايتها على مصر، فأنكر اللورد كرومر ذلك قائلاً: "سيطلب إعلان الحماية إجراء تغيير في الوضع السياسي لمصر. وفي المادة الأولى من الاتفاق الفرنسي/ الإنجليزي، صرحت الحكومة البريطانية بوضوح أنها: لا تتوى تغيير الوضع السياسي لمصر". وفي السنة التالية، أكد السيرجورست: "هذه الإشاعة ليس لها أي أساس من الصحة، وبريطانيا العظمى ستبقى بالتزاماتها التي سبق وأن كررتها في سنة ١٩٠٤".

وما فعلته بريطانيا يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤، قد أبرز بشكل واضح كل

الأعياب واختلاقات السياسة البريطانية منذ بداية القرن التاسع عشر. وبإلها من تواريخ:

● سنة ١٨٠٧: حاول الإنجليز غزو مصر، ولكن محمد علي طردهم.

● سنة ١٨٤٠: بعدما ضحت مصر بأبنائها في ميادين المعارك، لكي تتزع استقلالها عن تركيا، أجبرت على الاكتفاء بالحصول على "الاستقلال الذاتي" فقط، تنفيذاً لرغبة إنجلترا العنيدة التي تخشى من أن مصر القوية الحرة لن تكون فريسة سهلة لها.

● سنة ١٨٨٢: كان البرلمان المصري يسعى لخلاص مصر من ربة الأجانب الذين يسيئون معاملتها، وكانت الأمة سعيدة برؤية فجر الحرية يبرز - أخيراً - عليها، ولكن إنجلترا - مثيرة الفتن والدسائس، والمدججة بالسلاح - احتلت مصر عسكرياً. وبذلك فإنها تكون قد طعنت الأمة المصرية طعنة نجلاء في أعز أمانها.

وطوال القرن التاسع عشر، كانت هناك قوتان موجودتان على الحلبة:

القوة الأولى: هي قوة التقدم والتحرر. التي تمثلت - في البداية - في شخص محمد علي وسعيد وإسماعيل، يحوّلهم بعض العلماء الفرنسيين ومجموعة من العلماء المصريين الذين تعلموا في مدارس أوروبا. وبعد ذلك، منذ سنة ١٨٧٩، تجسدت هذه القوة التقدمية/ التحررية في الأمة بأسرها، تلك الأمة نفسها التي أرادت أن تملك مصيرها بجهودها الذاتية.

القوة الثانية: هي قوة التآمر والاستعباد، التي تجسدت في إنجلترا التي دبرت - بطريقة مباشرة ومنهجية - لغزو مصر، خصوصاً منذ شرائها لأسهم إسماعيل في قناة السويس سنة ١٨٧٥. ولتنفيذ هذا الغرض، عملت على تخريب مصر مالياً، وتفكيك إدارتها (مع احتمال إعادة تنظيمها فيما بعد)، وخلق حالة من الفوضى فيها. ويعلق المستر برلزفورت على ذلك قائلاً: "في إحدى كفتي الميزان، كان هناك وعد بحياة وطنية جديدة؛ وفي الكفة الأخرى، كان يوجد

قرض ربوى بفائدة تبلغ ١٢٪ سنوياً. وكانت كفة الـ ١٢٪ هي الراجعة.

ومع ذلك، فإن إنجلترا قد أتت بالخراب لمصر ولكنها لم تجلب الفوضى الحقيقية بمعنى الكلمة، لأنها استطاعت أن تكسب الخديوى إلى صفها أثناء الغزو. وفى نفس الوقت، كانت كل القوى الحية فى الأمة قد اتحدت أكثر من أى وقت مضى، وعملت بشكل جماعى على انتشال الوطن من محنته.

إن الأسطول الإنجليزى قد قصف بوحشية مدينة الإسكندرية المسالمة، بدون أى تحرش به من جانب القوات المصرية. وكان هذا القصف هو المرحلة الأولى للاحتلال الإنجليزى. وأعلن جلاد ستون أمام "مجلس المموم" أن هذا القصف كان "دفاعاً عن النفس". تلك كانت الذريعة الأولى الخادعة للاحتلال! وبعد ذلك ظهرت ذريعة "استتباب النظام".

وإذا استلهمنا تجارب الماضى، فإننا نجد أن فرض "الحماية" على مصر يبدو كما لو كان "ضماً مقنعاً"، وسيؤكد المستقبل القريب صحة تنبؤات الماضى.

ومنذ بداية حرب سنة ١٩١٤، حلت طبقة العسكريين الإنجليز مكان القيادات المدنية، وتصرفت كما لو كانت فى بلد معاد: فقامت بنفى الوطنيين، وأنشأت نظاماً للتجسس والوشاية، وألغت كل الحريات (حرية الاجتماعات وحرية الصحافة)، وعطلت الجمعية التشريعية، وأتت برقابة قاسية، واستولت على البهائم والحبوب بطريقة تعسفية^(٣٦).

وعلى الرغم من الوعود الرسمية بعدم تطبيق نظام التجنيد الإجبارى فى مصر، إلا أن إنجلترا جندت المصريين فى جيوشها فى ظروف مهينة ومخزية. ويصف الدكتور جست ما حدث قائلاً^(٣٧): "أخبرنى صديق بما رآه: توجهت مجموعة من الفرازين من التابعين لـ "فرق العمل" نحو قرية صغيرة فى الدلتا، عند غروب الشمس، وانتظرت رجوع الفلاحين الذى تأخروا فى حقولهم. وكان مع الفرازين شيخ القرية الذى كان يتلقى أوامره منهم ومن رؤسائهم. وعندما وصل الفلاحون، حوصروا من كل مكان. وأخذ كل فلاح يعتقد بأنه صالح للخدمة

العسكرية فوراً. وكان من بينهم أولاد عمرهم ١٤ أو ١٥ سنة، وشيوخ فى السبعين. وتم وشم هؤلاء المجندين. وإذا حاول أحدهم معارضة هذا الإجراء، فإن شيخ القرية كان موجوداً ومعه الفرازين والكرباج. وعندما كانت تنتهى إجراءات التجنيد، كان المصريون يموتون كالذباب. ولما سألت صديقى هذا عن سبب موتهم، رد على ببساطة قائلاً: «بأننا لم نطعمهم ولم نعطيهم ملابس. ومنع عنهم أى علاج طبي. أما المستشفيات، فقد كانت مراكز لنشر العدوى أكثر من كونها مكاناً للعلاج. وكان الفلاحون يجلدون لأنفسهم سبب ويطلق عليهم الرصاص. ويدفعون للموت لمجرد إرضاء حكومة أجنبية مؤذية».

ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط، بل أن المستشار المالى الإنجليزى اتخذ إجراءات تعسفية تهدف - أحياناً - إلى الإسراع بتخفيض أسعار القطن (الذى يعتبر المصدر الوحيد تقريباً لثروة البلاد)، وأحياناً كانت إجراءاته تهدف إلى إيقاف ارتفاع سعره. لقد كان الفلاحون يدفعون دفعاً إلى هاوية الإفلاس بشكل منظم: فكانوا مضطرين لبيع مواشيهم وحلى نسائهم^(٢٨) بأبخس الأسعار ليدفعوا الضرائب المفروضة عليهم. واعترفت جريدة "المقطم" نفسها (وهى المعروفة بميولها الإنجليزية) بأن الفلاحين اضطروا لبيع "القنطار" (ثمنه الآن ١٥٠٠ فرنك) بمبلغ ٦٠ قرشاً فقط (أى ٣٠ فرنك) "لأن حياة الضرائب كانوا يضغطون عليهم". إن هذه السياسة هى التى أطلق عليها بحق "سياسة إنجلترا فى مجال القطن"، وهى السياسة التى أدت إلى خراب وإفلاس العديد من الأسر المصرية التى كانت ثرية فيما مضى.

ولكن كل ما ذكرناه سلفاً، مهما كانت درجة ضرره، كان يمكن أن يكون شيئاً عابراً يمكن تحمله بصورة أو بأخرى. ولكننا سنعرض الآن لحدث خطير للغاية ويتعلق بالمستقبل: ففي سنة ١٩١٨ أعد السير ويليام برونيات - المستشار بوزارة

العدل- مشروعاً للدستور يهدف إلى إنشاء "برلمان مصري" تكون الأغلبية فيه لحفنة من الأجانب والموظفين الإنجليز!!! وهذا الفعل الفاحش كان يريد تحويل مصر إلى مجرد مستعمرة بريطانية. وهكذا نرى كيف تعمل حكومة صاحبة الجلالة "لصالح مصر ولصالح شعبها". ولن نستطيع أن نذهب في سخريتنا لأبعد من هذا الحد. ولم يبق في جعبة إنجلترا إلا طرد الـ ١٤ مليون مصري من منازلهم، ووضع الـ ١٥٠ ألف أجنبي مكانهم، أو بعبارة أدق الـ ٢٤ ألف إنجليزى المقيمين في مصر.

وعندما وصل السخط إلى أبعد مدى، ظهر ويلسون على خشبة المسرح ومعه مبادئه التى زادت من قوة تعلق المصريين بآمالهم المشروعة، وهدأت النفوس بدلاً من نشوب ثورة. ولذلك، فإن إنجلترا قد استطاعت تجنيد مليون و ٢٠٠ ألف رجل ضمنت بفضلهم النصر فى الشرق.

وبعد انتهاء الحرب، جاءت الهدنة وهرع المصريون ليطالبوا إنجلترا المنتصرة بتحقيق وعودها المملنة. ولكن إنجلترا نست ما وعدت به، ورفضت تنفيذها، وحاولت كتم صوت مصر؛ بل وفعلت ما هو أسوأ من ذلك كله: ففي يوم ٨ مارس سنة ١٩١٩، قبض الجنرال واطسن على صاحب السعادة سعد زغلول باشا (الوكيل المنتخب للمجلس التشريعي) ومعه ثلاثة من زملائه (أعضاء فى الوفد المصري) ونفاهم إلى مالطة كما لو كانوا مجرمين جنائيين ينطبق عليهم القانون العام. ولهذا السبب اندلعت الثورة.

إننا لن نصف هنا أحداث وتطورات الثورة ونتائجها، ولكننا- مع ذلك- سنسجل ملاحظتين: أولاً: إن فرض "الحماية" البريطانية كان النهاية المنطقية لسياسة إنجلترا فى مصر؛

ثانياً: إن الثورة كانت أعظم تعبير عن إرادة مصر الوطنية التى حاولت إنجلترا القضاء عليها بالخداع أو بمحاولة كسرها بالحديد والدم.

وفى سنة ١٩١٠ تحدث المستر روزشاين عن الحركة الوطنية قائلاً^(٣٩): "إننا

لا نتوقع أن تتطفي الحركة الوطنية نهائياً نتيجة للهزيمة، لأنه يوجد خلفها تراث للثورة والدستور. ونفس الأسباب التي أدت لنشوب الثورة في الماضي (أي سيطرة الأجانب واستغلالهم لمصر) يجب أن تثيرها مرة أخرى عندما تتمحى نتائج هزيمة سنة ١٨٨٢. إن انتصار اليابان ثم همجية عمليات الإعدام في دنشواي قد أظهرت النار المختبئة تحت الرماد والحركة الوطنية إلى السطح".

ونستطيع أن نضيف قائلين بأن الحرب العالمية، وحرب القانون، وإعلان فرض "الحماية" على مصر، كل هذه العوامل قد أعطت لهذه النار إمكانية أن تتحول إلى حريق كبير.

لقد طرحت هذه الثورة "المسألة المصرية" بطريقة حاسمة ومحددة. وإذا لم يتم حل هذه المسألة - حسب القانون والعدالة - فإن الثورة ستستمر في الشوارع، أو مؤقتاً في النفوس. لقد فرض "مؤتمر السلام" على ألمانيا قبول الحماية غير القانونية، وبذلك فإنه قد جعل المسألة تزداد سوءاً. وتحاول إنجلترا حل "المسألة المصرية" بإدخال بعض الإصلاحات الإدارية. ولكنها لا تخدع سوى نفسها عندما تريد خداع الآخرين، لأنها تتجاهل الحقيقة الساطعة. كلا، إن مصر بأكملها (رجال ونساء وأطفال) لم ترفع راية الثورة - التي رفعها الآباء في سنة ١٨٨٢ - من أجل بضعة إصلاحات إدارية أبداً.

ومن المفيد أن نكرر بأن الثورة ليست موجهة ضد الإدارة الإنجليزية فقط. ولكنها ضد الهيمنة الإنجليزية بصفاتها هيمنة أجنبية على مصر. لقد أثبتنا - بطريقة حاسمة - أن إنجلترا كانت تتوى سراً، منذ قرن مضى، الاستيلاء على مصر. وإننا إذ نهجم أفعال بريطانيا أو الإدارة البريطانية، فإننا - في الحقيقة - نهجم بشكل غير مباشر مبدأ الهيمنة الأجنبية نفسه. لأن الروح الملازمة لهذه الهيمنة - أو لهذا النظام الإداري - تتجسد تماماً مع هذا المبدأ أو هذا الهدف. وهذه الإدارة - أيأ كان الشكل الذي تتخذه - تملئها وتسيطر عليها سياسة منهجية ومنظمة تهدف إلى خنق مصر. وهذه السياسة تظهر لنا في عدد لا يحصى من

التفاصيل الدقيقة: فهي عبارة عن جسم تسكنه روح فاسدة على الدوام.

إننا لا نستطيع منع أنفسنا - هنا - من التويه بذكر هذه النخبة من الرجال العظماء الذين كانوا في مصر قبيل الاحتلال الإنجليزي، والذين ذكرهم مواطننا الثابغة ويصا واصف في خطبة له قائلًا^(٤٠): "والذكرى الثانية هي شهادة من العالم الفلكي العظيم مسيو لوفيرييه في تقريره للمدير السابق للبعثة المصرية في فرنسا، بخصوص الفلكي المصري: إسماعيل (أحد أنبيغ تلاميذه) واصفاً إياه بأن له طبيعة عالم عظيم. وأضاف قائلًا: "قل ذلك للخديوي. لقد كان يجب أن يظل في مرصد باريس برفقة علماء زمنه لكي يستكمل أعماله العظيمة. ومن المستحيل ألا يستطيع هذا الشعب أن يحكم نفسه بنفسه".

وقال كاتب آخر^(٤١): "منذ زمن قريب جداً، عندما كان المصريون يملكون زمام أمورهم، رأت مصر مجموعة من أبنائها اللامعين يمرون أمام عيونها، وذلك على الرغم من انضمامها القريب إلى حركة التطور الحديث. لقد مر أمامها: بهجت باشا وإسماعيل محمد باشا (الذين حفرا ترعة الإبراهيمية، وهي من أكبر قنوات العالم. وهما اللذين صمما مشروع الري في بلاد ما بين النهرين). ورأت: مختار باشا والبقلي يتألقان، أحدهما في مجال الفلك والرياضيات، والثاني في مجال الجراحة. وكان هناك أيضاً عثمان غالب ذو الشهرة العالمية في مجال علم النباتات، وكانت له نظريات في علم البكتريا تم تطبيقها عملياً لمكافحة مرض السرطان. وهناك أيضاً إسماعيل كمال باشا، الذي قدم للسودان إدارة تتناسب مع متطلباته - وذلك قبل نشوب القلاقل التي أثارها المهيجون - واقترح البلجيكيون على حكومتهم الأخذ بهذه الإدارة التي يمكن اعتبارها نموذجاً يحتذى مستعمرو القارة السوداء. ورأت مصر أيضاً جيلاً من المهندسين والمعماريين الذين انطفأوا بوفاة حسن باشا، ... إلخ".

ونستطيع الآن قياس حجم الكارثة التي حلت بمصر وبالقبط فإن كليمنصو قد تذكر هؤلاء الرجال أثناء خطبته التي ألقاها يوم ١٩ يوليو ١٨٨٢، وجاء فيها: "إن هذا الجنس - الذي نرى نماذج رائعة منه بيننا هنا في مدارسنا - لهو جنس

هادئ وقادر على العمل والتفديد ... إننى لا أستطيع أن أقف على هذه المنصة ولا أن أجئ إلى برلمان الجمهورية لكى أقول إن هؤلاء الرجال غير قادرين على التحرر.

ولتبرير فرض وصايتها علينا، ادعت إنجلترا أننا غير قادرين على حكم أنفسنا. ولكن هذا الإدعاء هو من قبيل السفسطة المتداعية وينهار من تلقاء ذاته. وبعد شهادة كليمنصو، لدينا شهادة أخرى لا تقل أهمية عن الأولى، وهى الشهادة التى أدلى بها القنصل الأمريكى السابق فى مصر - المستر فريدريك كورتلاند بينفيلد - عند حديثه عن "المسألة المصرية" مع جريدة North Amer-ican Review بتاريخ ديسمبر ١٨٩٧: "هل مصر قادرة على حكم نفسها؟" ورد على نفسه رداً موجزاً: "فى الوقت الحالى، مصر غير قادرة على حكم نفسها بشكل تام". ثم شرح فكرته قائلاً: "يستطيع الخديوى اتباع سياسة مستتيرة فى تسيير شئون بلاده بدون أى تدخل أوروبى. ويستطيع أن يستعين بمجموعة من المساعدين المصريين لكى يقوموا بخدمات جليلة بصفتهم وزراء مستقلين. وكما حدث فى الفترة السابقة على الاحتلال الإنجليزى، فإن حكومة الخديوى تستطيع استخدام مساعدين فنيين تختارهم من أى جنسية. والضباط الأمريكين قد أعطوا لمصر جيشاً لا يقل فى مستواه الحالى عن مستواه فى أى عصر من عصور تاريخها، وذلك قبل استيلاء إنجلترا عليها. والمهندسون الإنجليز وغيرهم - الذين يبيعون خدماتهم - سيكون بمقدورهم العمل فى خدمة مصر تحت إدارة حكومة مستقلة، مثلما يعملون فى خدمة نظام يدعمه الجنود الإنجليز".

هل من الممكن أن يعانى شعب - منذ ما يقرب من قرن - لمجرد أن إنجلترا تريد ذلك؟ توجد على ضفاف النيل أمة متعطشة للحرية. ولكى تحصل على الحرية، فإنها سكبت أظهر الدماء ثلاث مرات، وضحت بأعلى التضحيات، فى سنوات: ١٨٤٠، ١٨٨٢، ١٩١٩. ولكنها لم تجد بعد هذه الجهود وهذه المشاق إلا سراب خادع.

كلا! إن إنجلترا لا تستطيع أن تخرق - إلى الأبد - التزاماتها المعلنة أمام

الجميع. ولو فعلت ذلك، فإن مصلحتها وشرفها سيتأثران. لقد ذكرت صحيفة إنجليزية كبرى - بشجاعة - أن الحل الوحيد، الذي يفرض نفسه، يتمثل في أن "الحكومة يجب أن تكون لها سياسة محددة، هي - في رأينا - إلغاء الحماية، مع استبدالها بمعاهدة توافق عليها مصر بإرادتها الحرة. ويجب أن تعيد هذه المعاهدة لمصر حريتها، وتؤمن مصالحنا تماماً في قناة السويس وفي سياستنا الخارجية. ونحن واثقون بأننا سنحصل على هذه الضمانات. إن الإمبراطورية المبنية على الغزو تعاني من سكرات الموت، ونحن لا نريد إضافة مصر إلى أملاكها تحت أى شكل من الأشكال: فالاتحاد البريطاني الجديد يحتاج إلى أصدقاء وحلفاء وليس إلى تابعين".

وانجلترا ملزمة ليس فقط بمنح مصر وسودانها الاستقلال التام بل أيضاً بإرجاعه لهما، وأى شكل ما للحكم الذاتى المزعوم، تحت السيطرة الأجنبية، سيكون أكبر إهانة تلحق بذكرى شهدائنا!

وفضلاً عن ذلك، فهناك أيضاً "المسألة الشرقية" التى تهتم بها إنجلترا وأوروبا اهتماماً كبيراً. وبشكل محدد، فإن "المسألة المصرية" تفرض نفسها حالياً بنفس قدر "المسألة التركية"، وت فوق "المسألة الشرقية". ومن الخطأ الاعتقاد بأن إقامة سلام "مصطنع"، مبنى على تقسيم الإمبراطورية العثمانية، سيحل "المسألة الشرقية": فمصر المضطربة ستكون بمثابة العاصفة التى تتجمع فى الشرق كله، وهى الحريق الذى ينتشر، وهى أيضاً السلام بالنسبة للغرب الذى يتعرض للتهديد.

إننا نتوجه بالنداء الأخير للشعب الإنجليزى النبيل، وعبقريته الخاصة، لكى يمنع بشكل نهائي اقتراف هذه الجرائم ولكى لا تقع مثل هذه المظالم باسمه، وذلك لصالحه هو وحلفائه، ولصالح فرنسا وإيطاليا، ولصالح البشرية جمعاء.

أما إذا لقي هذا النداء مصير النداءات السابقة، فسيكون *alea jacta est* وستتحمل إنجلترا بمفردها - أمام التاريخ وأمام الضمير العالمى - مسئولية الدماء المهدرة.

الملاحق

ملحق رقم (١): قائمة بأسماء حكام مصر من سنة ١٨٠٦ حتى ١٩٢٠ .

مسلسل	الاسم	مدة الحكم
١	محمد علي باشا	١٨٠٦ - ١٨٤٨
٢	إبراهيم باشا	١٨٤٨
٣	عباس باشا (الأول)	١٨٤٨ - ١٨٥٤
٤	سميد باشا	١٨٥٤ - ١٨٦٣
٥	إسماعيل باشا	١٨٦٣ - ١٨٧٩
٦	توفيق باشا	١٨٧٩ - ١٨٩٢
٧	عباس باشا (الثاني)	١٨٩٢ - ١٩١٤
٨	حسين كامل	١٩١٤ - ١٩١٨
٩	أحمد فؤاد	١٩١٨

ملحق رقم (٢): قائمة بأسماء القناصل العامين والمعتدين البريطانيين في مصر.

مسلسل	الاسم	مدة الحكم
١	لورد فيفيان	١٨٧٦ - ١٨٧٩
٢	سير فرانك لاسيلز	١٨٧٩ (مارس - أكتوبر)
٣	سير إدوارد مالتيت	١٨٧٩ - ١٨٨٣
٤	إيرل (لورد) كرومر	١٨٨٣ - ١٩٠٧
٥	سير إلدون جورست	١٩٠٧ - ١٩١١
٦	لورد كيتشنر	١٩١١ - ١٩١٤
٧	قائد عام ماك ماهون	١٩١٤ - ١٩١٦
٨	سير وينجيت	١٩١٦ - ١٩١٩
٩	لورد اللنبى	١٩١٩

الفهرس

المقدمة

الفصل الأول: ولاية محمد علي.

الفصل الثاني: ولاية إسماعيل.

الفصل الثالث: ثورة ١٨٨١-١٨٨٢.

الفصل الرابع: الاحتلال الإنجليزي.

الفصل الخامس: الحماية الإنجليزية.

الملاحق:

ملحق رقم (١): قائمة بأسماء ولاية مصر من سنة ١٨٠٦ - ١٩٢٠ .

ملحق رقم (٢): قائمة بأسماء القناصل العاميين والمعتمدين البريطانيين في

مصر .

الهوامش

- (١) يعرف الكافة الدور العظيم الذي قام به المستر بلنت أثناء ثورة ١٨٨١ - ١٨٨٢ فقد كان على صلة مباشرة مع كل من رجال الدولة الإنجليز في تلك الفترة ومع الوطنيين المصريين وهذا الوضع المتميز يعطى لكتاباتة أهمية لا يمكن إنكارها .
- (٢) قاد نابليون بونايرت حملته على مصر في سنة ١٧٩٨ ، وفي سنة ١٨٠١ استطاعت إنجلترا وتركيا إجباره على التخلي عن مصر بعد صراع طويل معه .
- (٣) تسبب هذه العبارة لمحمد علي وأنه قالها لسفير النمسا - عندما وصل الجيش المصري إلى قونية : "إننى أعرف مشاعر شعبي ، فهو لا يطالب سوى باستقلاله الذى أصبح مضمونا الآن . وإذا طلبت منه مواصلة الغزو ، فإنه سيثور ضدى لأن هدفه الأسمى هو استقلال مصر وليس تدمير تركيا ."
- (٤) راجع " تقرير لجنة التجارة والصناعة " سنة ١٩١٨ .
- (٥) يقدر كلوت بك أن محمد علي - حتى سنة ١٨٣٦ - قام بحفر ١٠٤ مليون متر مكعب ، وردم ٤٠ مليون متر مكعب ، وبنى ٢٨١٤٠٠٠ متر مكعب من أشغال البناء فى مشروعات الرى والنقل الداخلى .
- (٦) يجب الإشارة هنا إلى أن محمد علي - بفضل إدارته الجيدة وحسن بصيرته - أنجز إصلاحات عظيمة فى مصر، التى وجدها غارقة فى اليأس بدون أن يترك أى ديناء عليها .
- (٧) بريلسفورد : " حرب الصلب والذهب " Brailsford (War of Steel and Gold)
- (٨) من المفيد هنا أن نذكر بأن إسماعيل كان يدرك تماما أنه لا يستطيع الحصول على استقلال مصر بالقوة لأن إنجلترا كانت ستعارضه ، ولذلك فإنه سعى للحصول على الاستقلال بشراءه بثمن غال : لقد بذل إسماعيل الأموال بإسراف للسلطان وحاشيته . وللأسف ، فإن إنجلترا كانت أقوى من محمد علي وأشد تأمرا من إسماعيل .
- (٩) بنسا : " مصر والسودان " " L'Egypte et le Soudan " Pensa :
- (١٠) نفس المصدر .
- (١١) نوتوفيتش : " مصر وأوروبا " " L'Egypte et l'Europe " Notovitch :
- (١٢) كان أغلب دائنى إسماعيل من بنك روتشيلد . ونستطيع أن نخمن بسهولة الدور الذى لعبوه فى السياسة المصرية بسبب تأثيرهم على بعض السياسيين الإنجليز .
- (١٣) بريلزفورد : نفس المصدر .
- (١٤) M.Rosthein: EGYPT'S RUIN
- (١٥) كوشيرى : الوضع الدولى لمصر و السودان المصري .
- CHERI: La Situation internationale de l'Egypte et du Soudan Egyptien
- (١٦) جريده التايمز يوم ٢١ مارس سنة ١٨٧٩ .

- (١٧) جريده التايمز بتاريخ ١٩ مايو ١٨٧٩ .
- (١٨) كتب الخديوى إسماعيل رسالة ، بعد عزله ، من منفاه فى نابولى ، و جهها إلى الصدر الأعظم جاء فيها : "لجأت إلى عظمة السلطان لكى يحمينى من الضغوط الأجنبية . لقد اجتزت ١٦ سنة حافلة بالأحداث . و تحت إدارتى ، غطت شبكة من السكك الحديدية كل مصر ، و حفرت قنوات عديدة تزيد من خصوبة أرضها و أنشأت مينائين كبيرين - فى السويس و الإسكندرية . و تم حفر قناة تصل بين البحرين و سلمتها للعالم ، الخ الخ"
- (١٩) راجع كتاب : Wilfrid Blunt Secret History of the English Occupation of Egypt
- (٢٠) راجع كتاب : " مصر وأوروبا . " ص ٢٨٤ ، الذى كتبه قاض سابق بالمحاكم المختلطة .
L'Egypte et l'Europe .
- (٢١) راجع كتاب : " مصر وأوروبا " ، ص ٢٦٢ .
- (٢٢) راجع : Egypte ص ١٠٧ .
- (٢٣) كان أحمد عرابى قد تعهد شخصيا بالحفاظ على سلامة " النظام العام " أمام القوى الأوروبية ، ولكن توفيق لم يرغب فى نجاح عرابى خشية أن يتسبب هذا النجاح فى التأثير على مكانته (أى مكانة توفيق) سلبيا .
- (٢٤) كان هذا المالى قريبا لخادم القنصل الإنجليزى .
- (٢٥) راجع كتاب " مصر وأوروبا " ، ص ٢١٤
- (٢٦) من المهم ذكر النص الذى أرسله مجلس الوزراء المصرى ردا على إنذار الأميرال سيمور : " إن مصر لم تفعل أى شئ يبرر إرسال الأساطيل المشتركة إننا هنا فى بلادنا ، ومن حقنا - ومن واجبنا - حماية بلادنا من أى عدو يحاول أن يبدأ بخرق حالة السلم القائمة فعلا ، حسب اعتراف الحكومة الإنجليزية . إن مصر تحمى حقوقها وشرفها ولا تستطيع تسليم أى طابية ولا أى مدفع إلا إذا أجبرت على ذلك بقوة السلاح"
- (٢٧) هانز ريزنر : " مصر تحت الاحتلال الإنجليزى والمسألة المصرية " . برلين سنة ١٨٩٦ .
وطبعت الترجمة الفرنسية فى القاهرة فى سنة ١٨٩٧ .
L'Egypte sous l'Occupation Anglaise et la Question Egyptienne .
- (٢٨) المماليك هو اسم الحكام الأقوياء الذين حكموا مصر عن طريق الالتزام قبل حكم محمد علي .
- (٢٩) كانت فكرة الوطن تسيطر دائما على فكر مصطفى كامل . وفى لقاء مع محرر جريدة ألمانية Berliner Tageblatt - فى سنة ١٩٠٤م - صرح قائلا : " إن حرية المصريين يجب أن تكون بمثابة Delenda Carthago " وقبل وفاته بسنة ، كتب إلى مدام جوليت آدام : سأبلغ غدا الثانية والثلاثين من عمري . فكم يتبقى لى من العمر لكى أخدم مصرى العزيزة ؟؟ الخ
- (٣٠) من الخطأ الزعم بأن سعد زغلول باشا هو زعيم " الحزب الوطنى " أو أنه زعيم لحزب

ما . إن سعد زغلول يرأس الحركة الوطنية، وهو يمثل الأمة بأجمعها التي تشاركه نفس المثل الأعلى: الاستقلال والحرية. فضلاً عن ذلك، فإن "الحزب الوطني" -بصفته حزباً- لم يعد موجوداً الآن.

(٣١) راجع: " التاريخ السرى للاحتلال الإنجليزي لمصر".

Secret History of the English Occupation of Egypt.

(٣٢) راجع: "خراب مصر".

(٣٣) عندما أنشئت أول شركة للغزل في مصر- بعد الاحتلال الإنجليزي- تم فرض ضرائب على إنتاجها تساوى نسبة الرسوم الجمركية المفروضة على البضائع المستوردة من إنجلترا، مما أدى إلى انهيار الشركة.

(٣٤) راجع: "جريدة Debats بتاريخ ٣ فبراير ١٩٢٠ .

(٣٥) أمين الرافعي: " المسألة المصرية".

(٣٦) مجلة "الحياة الاقتصادية". La Vie Financiere.

(٣٧) راجع: المذكرة التي قدمها "الوفد المصري" لـ "مؤتمر السلام" تحت عنوان: "المطالب الوطنية المصرية"

Les revendications nationales Egyptiennes".

(٣٨) راجع كتاب: " حرب الصلب والذهب" ص ١٠١ .

(٣٩) راجع كتاب: " خراب مصر".

(٤٠) راجع خطبة ويصا واصف في "جريدة القاهرة". Le Journal Du Caire بتاريخ ٧ يناير ١٩٢٠ .

(٤١) داوود بركات في جريدة الأهرام يوم ٧ أكتوبر ١٩١٩ .

التقارير العلمية

الموسم الثقافي ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦

- النشاط العلمى لمركز تاريخ مصر المعاصر
- المؤتمرات والندوات العلمية

النشاط العلمي لمركز تاريخ مصر المعاصر(*)

٢٠٠٥-٢٠٠٦

يعتبر مركز تاريخ مصر المعاصر المركز الوحيد الذي يقتصر عمله على الاهتمام بتاريخ مصر الحديث والمعاصر. وقد أنشأ هذا المركز منذ ما يقرب من اثنين وأربعين عاما وعلى وجه التحديد في ٢٥ يونيو ١٩٦٤ بمقتضى قرار وزير الثقافة والإرشاد القومي الدكتور محمد عبد القادر حاتم تحت مسمى "مركز دراسات التاريخ القومي" وكان يتبع آنذاك مصلحة الاستعلامات .

وفي ٢٧ يوليو ١٩٦٧ صدر القرار الوزاري رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٧ بتغيير اسم المركز إلى "مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر" وصار تابعا لوزارة الثقافة التي كان يتولاها آنذاك الدكتور ثروت عكاشة .

وفي عام ١٩٦٨ ضم المركز إلى دار الكتب والوثائق القومية . وبعد ذلك بثمانية سنوات وعلى وجه التحديد في عام ١٩٩٦ حذفت كلمة (وثائق) وذلك لفصل الاختصاصات وعدم الخلط في المسميات بينه وبين دار الوثائق القومية ومن ثم أصبح يعرف منذ ذلك الوقت بمركز تاريخ مصر المعاصر الذي يشكل أحد المراكز العلمية الخمسة التي تتألف منها الإدارة المركزية للمراكز العلمية التي يرأسها حاليا الأستاذ الدكتور محمد علي حلة وهو أحد أعمدة اللجنة العلمية المشرفة على المركز ونائب رئيس تحرير مجلة مصر الحديثة والذي يبذل قصارى جهده لحل المشاكل العلمية والإدارية التي تواجه المركز كما ساعد المركز على إنشاء مكتبة خاصة به رصد لها مبلغا كبيرا من الأموال لإمدادها بأمهات الكتب والمراجع القيمة لتكون في خدمة الباحثين .

ويشرف على المركز لجنة علمية من كبار مؤرخي مصر برئاسة أ.د. يونان لبيب رزق "مقرر اللجنة العلمية" ، وأ.د. جمال زكريا قاسم، وأ.د. لطيفة محمد

(*) أعدت هذا التقرير أ. قدرية أحمد مديرة مركز تاريخ مصر المعاصر.

سالم ، و أ.د. عبد الوهاب بكر ، و أ.د. أحمد زكريا الشلق ، أ.د. محمد علي حلة ، و أ.د. حمادة إسماعيل. ومهمة اللجنة وضع استراتيجية للمركز تهدف إلى إثراء الدراسات التاريخية المعاصرة ذات القيمة وذلك من خلال مقتنيات الدار من الوثائق وغيرها من مصادر البحث وإجازة نشر كثير من البحوث والدراسات التاريخية وإقامة الندوات والمؤتمرات العلمية وتحديد موضوعات المواسم الثقافية التي يقيمها المركز في كل عام لتنمية الوعي الثقافي . وقد اختير لهذا الموسم موضوع يمس أهم مطلب وطني وهو "تطور الدساتير المصرية والنضال من أجل الديمقراطية" ويعقب المحاضرة مناقشات تدور بشكل علمي للاستفادة من دروس الماضي والتعرف على الرأي الذاتي والرأي الآخر.

وقد انقسم النشاط العلمي للمركز في هذا العام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ إلى عدة أنشطة منها:

- تحقيق مذكرات الزعماء والقادة السياسيين وأبرز الشخصيات التي لعبت دوراً هاماً في مجريات تاريخ مصر المعاصر.
- تحقيق ودراسة بعض الكتب التاريخية النادرة التي صدرت في النصف الأول من القرن العشرين ومن بينها نخبة الفكر في تدبير نيل مصر والبحر الزاخر في تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر وغيرها.
- جمع تراث كبار الشخصيات المصرية السياسية والعسكرية والأدبية وإجراء دراسات لها.
- إعداد البحوث والدراسات من واقع الوثائق المصرية ومن بينها اللوائح والقوانين وجلسات الجمعية العمومية .
- إعداد ندوات علمية يحاضر فيها الأساتذة المتخصصون، حيث أقيمت في هذا الموسم ندوة عن الإمام محمد عبده تحت عنوان "الإصلاح في فكر

محمد عبده " ويصدد ذلك أصدر المركز كتيباً عن الإمام محمد عبده تناول حياته ومؤلفاته، إلى جانب إعداد وتنظيم المواسم الثقافية التي أجازتها اللجنة العلمية وما يتبع تلك المواسم من جمع المحاضرات وإعدادها للنشر .

- متابعة الندوات والمؤتمرات العلمية التي تقيمها الجامعات والمراكز العلمية ومكتبة الإسكندرية والمجلس الأعلى للثقافة ونشر ملخص عنها في مجلة مصر الحديثة.

- إصدار مجلة مصر الحديثة التي يرأس تحريرها أ.د. جمال زكريا قاسم أحد أعضاء اللجنة العلمية الحريص على إصدارها في أكمل صورة واختيار الموضوعات، بعناية شديدة، وهي دورية سنوية محكمة علمياً رفيعة المستوى تعتبر مرجعاً علمياً للباحث المتخصص ويفيد منها المثقف العادي.

- إصدار سلسلة مصر النهضة التي يشرف عليها أ.د. أحمد زكريا الشلق ويقوم بنشر الأبحاث الجادة التي تمثل إضافة هامة في تناول التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمصر المعاصرة.

• الكتب التي صدرت عن المركز في هذا العام :

- نخبة الفكر في تدبير نيل مصر .

إشراف أ.د. لطيفة سالم .

-الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث ، الجزء الثالث .

إشراف د. يواقيم رزق مرقص .

-مجلس شورى النواب الهيئة النيابية الثانية .

إشراف د. سعيدة محمد حسني

- سلسلة مصر النهضة ، العدد (٦١) بعنوان حزب الكتلة الوفدية من ١٩٤٢

-١٩٥٢ للدكتور. منصور عبد السميع، والعدد (٦٢) الجريمة في مصر في النصف الأول من القرن العشرين «الشوارع الخلفية» للدكتور عبد الوهاب بكر،

والعدد (٦٣) عبدالناصر والسياسة الخارجية الأمريكية ١٩٥٢-١٩٥٦ للدكتور محمد عبدالوهاب، والعدد (٦٤) المازنى سياسياً للدكتور حمادة إسماعيل، والعدد (٦٥) قبل أن يأتي الغرب.. الحركة العلمية في مصر في القرن السابع عشر لناصر عثمان، والعدد (٦٦) الخارجية المصرية ١٩٢٧ - ١٩٥٣ للدكتورة صفاء شاكر.

- تراث د. طه حسين (طه حسين في عهد ثورة ٢٣ يوليو)، إشراف أ.د. رعوف عباس حامد و دراسة د. أحمد زكريا الشلق .

- تاريخ سيناء تأليف نعوم شقير ، تحقيق د. صبرى العدل ، إشراف ودراسة أ.د. أحمد زكريا الشلق .

- قناة السويس لطلعت حرب، تقديم الدكتور عبد الرحمن برج.

● كتب تحت الطبع ومن المنتظر صدورها قريباً

١) اللوائح والقوانين في عهد محمد علي .

إشراف أ.د. محمد صابر عرب .

٢) جمع تراث عباس العقاد (الجزء الأول) .

إشراف أ.د. محمد صابر عرب.

٣) الموسم الثقافى ٢٠٠٢-٢٠٠٣ مصر والعرب .

٤) سلسلة مصر النهضة العدد ٦٧ .

● كتب لا يزال يجرى العمل في دراستها وتحقيقها

١ - الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث (الجزء الرابع).

إشراف أ.د. عبد الوهاب بكر.

٢ - جمع تراث عباس العقاد (الجزء الثانى)

إشراف أ.د. محمد صابر عرب .

- ٤- البحر الزاخر في تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر .
تحقيق أ. د. لطيفة محمد سالم
- ٥ - حقائق الأخبار عن دول البحار (إسماعيل سرهنك)
إشراف أ. د. عبد الوهاب بكر.
- ٦- مذكرات عبد الرحمن فهمي ج٥
إشراف أ. د. يونان لبيب رزق .
- ٧ - مذكرات محمود فهمي النقراشي.
إشراف أ. د. أحمد زكريا الشلق .
- ٨ - بعثة الأهرام إلى صحراء ليبيا .
تحقيق أ. د. عمر الفاروق .
- ٩ - كتاب حقوق الشعب (لعبد الرحمن الرافعي) .
تحقيق أ. د. حمادة إسماعيل .
- ١٠ - كتاب مصر للمصريين (ل سليم النقاش).
تحقيق ودراسة عبد المنعم سعيد
- ١١ - تحقيق جلسات الجمعية العمومية ١٨٨٣ - ١٩٠٩ .
إشراف أ. د. حمادة إسماعيل .
- ١٢- الشيخان عبد الوهاب النجار والخضري بك.
- ١٣- دراسة محفظة ٩ دفتر ٨ معية سنية تركي ، إشراف أ. د. عبد الوهاب بكر .
- ١٥- مجلس شورى النواب ج٣ (١٨٧٦ - ١٨٧٩) إشراف د. سعيدة محمد حسنى .
- ١٦- جمع تراث أحمد لطفى السيد ، إشراف أ. د. أحمد زكريا الشلق .

محاضرات الموسم الثقافي لمركز تاريخ مصر المعاصر

٢٠٠٥-٢٠٠٦

(تطور الدساتير المصرية والنضال من أجل الديمقراطية)

كان هذا العنوان هو المحور الرئيسي لمحاضرات الموسم الثقافي لمركز تاريخ مصر المعاصر ، وكان الدافع إليه التعديل الذي أدخل على المادة ٧٦ من الدستور وما ترتب على ذلك التعديل من أنه أصبح من حق المواطن ترشيح نفسه رئيسا للجمهورية من خلال انتخابات تعددية مما عُد إنجازا كبيرا في مسيرة الشعب المصري نحو الديمقراطية . وقد استهدفت اللجنة العلمية لمركز تاريخ مصر المعاصر من اختيارها لموضوع تطور الدساتير المصرية وضع خلفية لذلك التطور بداية من عصر محمد علي حتى صدور دستور ١٩٧١ عقب رحيل الرئيس جمال عبد الناصر .

وقد اشتمل الموسم الثقافي على ثمانية محاضرات تناولت التطورات الدستورية ونضال المصريين من أجل الديمقراطية وذلك على النحو التالي :

أقيمت المحاضرة الأولى في ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٥ وتحدثت فيها الدكتورة لطيفة سالم وعقب عليها الدكتور نبيل حلمي وكان موضوع المحاضرة " العهد الأول : بين منحة ولي النعم والدستور الثوري ١٨٢٩-١٨٨٢ " وتناولت فيها اتجاه محمد علي في عام ١٨٢٩ على الرغم من طبيعته الاستبدادية إلى إنشاء بعض المجالس الاستشارية فكان تأسيسه لمجلس المشورة في عام ١٨٢٩ وفي عام ١٨٣٤ شكل المجلس العالي ثم أصدر في عام ١٨٣٧ القانون المعروف بسياستته . وعقب تولى الخديو إسماعيل الحكم أنشأ في عام ١٨٦٦ مجلس شورى النواب الذي كان منحة من ولي النعم ليكون من أدوات الخديوي في مشروعه التحديثي من ناحية وسندا له في سياسته المالية من ناحية ثانية .

(*) قام بمتابعة محاضرات الموسم الثقافي نخبة من باحثات وياحى مركز تاريخ مصر المعاصر.

ونظرا لعدم نضوج الوعي السياسي لدى المصريين آنذاك فقد كان واضحا خلال دورات انعقاد المجلس الأولى الاستسلام للحكومة كما تعطل المجلس أكثر من مرة وتوقف خلال العام ١٨٧٤-١٨٧٥ وكان هذا التوقف متزامنا مع بيع الخديو إسماعيل أسهم قناة السويس .

ومع اشتداد الأزمة المالية من ناحية ونضوج الوعي السياسي والتذمر الذي ساد الجيش من ناحية أخرى إلى جانب سيطرة معاني الحياة النيابية الصحيحة على عقول المثقفين وحماس الخديوي الذي وجد في المجلس خير ما يعينه على مواجهة الضغوط الخارجية كل هذه الأسباب أدت إلى ظهور شخصية المجلس إبان دورة انعقاده الأخيرة في عام ١٨٧٩، حيث بادر الوطنيون بوضع اللائحة الوطنية التي نصت على أن يكون مجلس النظار وطنيا والحكومة دستورية على النمط الأوروبي . وحين تولى شريف باشا رئاسة النظارة في أبريل ١٨٧٩ استند على اللائحة الوطنية في إصدار دستور توفرت فيه الأسس النيابية الحديثة وألحق به لائحة الانتخابات، ولكن لم يلبث أن أوقف ذلك الدستور على أثر عزل إسماعيل بعد أن رفضه الخديو توفيق بإيعاز من بريطانيا وفرنسا، وعهد إلى رياض باشا بتشكيل النظارة الجديدة في سبتمبر عام ١٨٧٩ التي لم تلبث أن سقطت مع أولى خطوات الثورة العربية بحادثة قصر النيل وعاد شريف باشا ليشكل وزارته الثانية في ١٤ سبتمبر ١٨٨١ وأعد مشروعا دستوريا جديدا تقرر فيه مبدأ مسئولية الحكومة أمام المجلس النيابي . غير أن النواب لم يقبلوا حرمانهم من نظر القسم الحر من الميزانية وهو القسم الذي لا يختص بإيرادات الدين العام مما أدى إلى استقالة شريف باشا وشكل محمود سامي البارودي النظارة في ٤ فبراير ١٨٨٢ التي استهلّت عهدها بإصدار ما عرف بالدستور الثوري في ٧ فبراير ١٨٨٢ الذي تحددت فيه العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية إلى جانب توسعة حقوق المجلس النيابي بعد سحبها سواء من الخديوي أو من الحكومة، وبذلك الدستور انزوت سلطة المراقبين الإنجليزي

والفرنسي مما مثل تحديا للموقف الأنجلو فرنسي .

ولم تلبث الأحداث الداخلية أن توالى تباعا بما فيها حريق الإسكندرية والمؤامرة الشركسية مما أدى إلى التدخل الإنجليزي الفرنسي بإرسال الدولتين قطعاً من أسطوليهما إلى الإسكندرية وبعثتا بمذكرتهما المشتركة في ٢٥ مايو ١٨٨٢ التي كان من نتيجتها استقالة البارودي وما تبع ذلك من هزيمة الثورة وسقوط دستورها ليبدأ عهد الاحتلال الإنجليزي لمصر .

وكانت المحاضرة الثانية التي أقيمت في الخامس عشر من يناير ٢٠٠٦ للدكتور عبد الوهاب بكر وعلق عليها الدكتور يونان لبيب رزق وكانت بعنوان "الدستور يا أفندينا ١٨٨٣-١٩١٢" وكان التركيز في هذه المحاضرة على الجهود التي بذلتها العناصر الوطنية لتحقيق المطلب الدستوري وساعد على ذلك بدايات ظهور الأحزاب السياسية ودور مصطفى كامل وحزبه تحديداً في شأن الدستور ودور نادي خريجي المدارس العليا وطلبة المدارس بصفة عامة في مساندة مصطفى كامل في موقفه الوطني بعد خذلان فرنسا لمصر عقب توقيعها لاتفاق الودي مع إنجلترا . وقد ألقى المحاضر الضوء على مردود الشعور الوطني على أثر منح السلطان عبد الحميد الثاني الدستور العثماني في عام ١٩٠٨ والحيرة التي امتلكت الوطنيين في أمر طلب الدستور ، أيطلب من الدولة العثمانية باعتبارها الدولة صاحبة السيادة الشرعية على مصر، أم من بريطانيا دولة الاحتلال باعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية ، أم من الخديوي باعتباره الحاكم الشرعي على مصر ؟ وأنهى الدكتور بكر محاضرتَه بنشوب الحرب العظمى ليؤجل بنشوبها الحديث والضجة حول المطلب الدستوري حيث دخلت مصر في قضية أخرى لم تكن هي الدستور يا أفندينا بطبيعة الحال .

وتناول الدكتور محمد عفيفي في محاضرتَه التي أقيمت في التاسع والعشرين من يناير ٢٠٠٦ وعلقت عليها الدكتورة لطيفة سالم موضوع " الجمعية

التشريعية وميلاد العهد الدستوري " وفي تلك المحاضرة عرض الدكتور عفيفي لنشأة الجمعية التشريعية في عام ١٩١٢ التي كانت من أقصر المراحل الدستورية التي عرفتتها مصر إذ لم يتجاوز عهدها ستة أشهر من بداية تأسيسها حتى تعطلت جلساتها ثم لم تلبث أن توقفت إلى أجل غير مسمى بنشوب الحرب العظمى.

وألقي المحاضر الضوء على أعضاء الجمعية الذي كان يبلغ عددهم ستة وستين عضوا وتركيبهم الاجتماعي بما في ذلك الأعضاء المنتخبون والمعينون وممثلو الأقليات والبدو . كما أوضح هدف كتشنر من تشكيل تلك الجمعية وهو الرغبة في الحد من سلطة الخديو عباس حلمي الثاني إلى جانب تكوين طبقات اجتماعية جديدة وامتصاص الشعور الوطني الذي كان يطالب بالدستور وذلك بإنشاء تلك الجمعية شبه الدستورية .

وعلى الرغم من قصر عهد الجمعية التشريعية إلا أنها مهدت لزعامة سعد زغلول الذي انتخب وكيلا لها فضلا عن نجاحها في وضع العديد من البرامج الخاصة بالتعليم الإلزامي والعمران والاهتمام بمشكلات الري والصحة وإصلاح حال الفلاحين ومناقشة حرية الصحافة والنظر في قانون المطبوعات ووضع المرأة بين السفور والحجاب إلى جانب التعرض للمخصصات الخديوية والجزية العثمانية والدين العمومي . ومع تلك الجهود التي بذلتها الجمعية التشريعية إلا أن هناك من يرى أنه لم يكن لها دور في القضايا الأكثر أهمية كقضية الحماية والاستقلال والأحكام العرفية وأنها أضاعت وقتها . على الرغم من تعدد جلساتها . في مسائل إجرائية ومن بينها على سبيل المثال من يكون له الحق في رئاسة الجمعية عند غياب رئيسها؟ الوكيل المعين أم الوكيل المنتخب ؟ غير أنه من الصعوبة وضع تقييم موضوعي للجمعية التشريعية بسبب قصر عهدها الذي لم يستمر أكثر من خمسة أشهر ونصف الشهر.

وفي الثاني عشر من فبراير ٢٠٠٦ ألقى الدكتور يونان لبيب رزق المحاضرة الرابعة التي علق عليها الدكتور جمال زكريا قاسم وكانت بعنوان " ثورة ١٩١٩ وقضية الدستور " وكان التركيز في هذه المحاضرة على لجنة وضع الدستور والمعارضة التي أثرت بشأن تشكيلها باعتبارها لجنة معينة ولم تقم كجمعية تأسيسية على أساس الانتخاب . واعتمادا على الوثائق البريطانية والدوريات المعاصرة استطاع الدكتور يونان الكشف عن بعض الجوانب من بينها أنه على الرغم مما عرف عن تلك اللجنة أنها كانت تضم فحول القانونيين إلا أنها كانت تضم إلى جانب ذلك أعضاء لا يعرفون القراءة والكتابة كما بلغ عدد أعضائها اثنين وثلاثين عضوا وليس ثلاثين عضوا كما كانت تعرف بلجنة الثلاثين . وعلى الرغم من أن اللجنة كانت تضم في تشكيلها ممثلين عن الطوائف الدينية والبدو إلا أنها أهملت تمثيل المرأة مما كان موضع احتجاج من بعض الصحف النسائية لافتئاتها على حقوق المرأة ونتيجة لذلك أخذت تثار في الصحف قضية المرأة وعما إذا كانت تصلح لممارسة حقوقها النيابية من عدمه . وأوضح الدكتور يونان أن اللجنة لم تكن تأتمر بأمر الملك أو المندوب السامي البريطاني ولعل ذلك كان من الأسباب التي جعلتهما يعترضان على بعض المواد في مشروع الدستور يضاف إلى ذلك ما واجهته اللجنة من مواقف رافضة سواء من الوفد أو من الحزب الوطني إلى درجة وصف سعد زغلول لها بلجنة الأشقياء وأن الدستور الذي كانت تضطلع بوضعه سيفتقر للمشروعية الشعبية . غير أن هناك من أبدى تأييده للجنة وأنها سوف تترك للبرلمان حق تعديل إذا رأى أنه في حاجة إلى تعديل الدستور أو تنقيح وأن يتلافى كل ما قد يجده من نقص فيه .

وعلى أثر الانتهاء من وضع الدستور واستنادا إلى قانون الانتخاب الذي صدر بناء على الدستور أجريت الانتخابات العامة في عام ١٩٢٤ وكانت أول انتخابات تجرى على أساس حزبي وتميزت بهوجة القرشيدات والبرامج الانتخابية وبظاهرة غير مسبوقة تمثلت في تشكيل العديد من الجمعيات الأهلية التي

استهدفت حماية المرشحين والناخبين من تعسف الإدارة الحكومية ، وبرز من تلك الجمعيات " جماعة أنصار الانتخاب الحر " ، و"جمعية الدفاع عن الانتخابات العامة " ، وغيرها من الجمعيات التي أخذت على عاتقها تبصير الناخبين بالوسائل غير المشروعة التي يلجأ إليها بعض المرشحين .

وأنهى الدكتور يونان محاضرتة بقوله بأنه على الرغم من مرور أكثر من سبعين عاما على تلك الانتخابات التي أجريت في عام ١٩٢٤ ، إلا أننا مازلنا للأسف في حاجة إلى مثل تلك الجمعيات !

وحول تزييف الانتخابات والاعتداء على دستور ١٩٢٣ بتعطيله أو حتى إلغائه كانت المحاضرة الخامسة من محاضرات الموسم الثقافي التي ألقاها في السادس والعشرين من فبراير ٢٠٠٦ الدكتور علي شلبي وعقب عليها الدكتور حمادة محمود إسماعيل . واستكمالا لتلك المحاضرة كانت المحاضرة السادسة التي ألقاها الدكتور محمد نور فرحات في الثاني عشر من مارس ٢٠٠٦ عن "محاولات مسح الدستور... صدقي ١٩٣٠-١٩٣٥" . غير أن الدكتور فرحات - وهو من أوائل الذين طالبوا بالإصلاح الدستوري في مصر - لم يتقيد بالعنوان الدقيق للمحاضرة وإنما أثر تناول التطور الدستوري في مصر بصفة عامة . أما عن الموضوع الرئيسي للمحاضرة فقد تناوله المعقب الدكتور السعيد حجاج الذي ذكر أن محاولات الاعتداء على الدستور لم تبدأ في عهد صدقي وإنما بدأت منذ تشكيل لجنة وضع الدستور وما تعرضت له اللجنة من ضغوط سواء من الوفد أو من الحزب الوطني وكذلك من القصر وسلطات الاحتلال . وعلى عهد صدقي وصل الاعتداء على الدستور إلى حد إلغائه واستبداله بدستور ١٩٣٠ الذي وسع من سلطات الملك فضلا عما تميز به عهد صدقي من استبداد وتزوير في الانتخابات ووصول أحزاب الأقلية إلى الحكم وما تبع ذلك من ردود فعل تزعمها حزب الوفد والقوى الوطنية التي نجحت في إعادة دستور ١٩٢٣ في

عام ١٩٣٥ .

أما الدكتور نور فرحات فقد ألقى الضوء على التركيبة السياسية والاجتماعية للمجتمع المصري في تلك الفترة وركز بصفة خاصة على التوجهات الليبرالية في دستور ١٩٢٣ والتوجهات السلطوية في دستور ١٩٣٠ والصراع بين تلك التوجهات الذي لا يزال مستمرا إلى وقتنا الحاضر ، غير أنه ألمح بأن حقبتى العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي كان الليبراليون يملكون القدرة على التأثير بينما لم تعد لديهم أية قوة فعلية مؤثرة في الوقت الحاضر . وبنظرة شمولية تناول المحاضر التطور الدستوري في مصر الذي مر بعدة مراحل بدأت المرحلة الأولى في النصف الأول من القرن التاسع عشر على عهد محمد علي التي تميزت بالحكم المطلق الذي لا منازع فيه ، ثم كانت المرحلة الثانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر التي اتسمت بظهور قوة ليبرالية ترتب عليها مناهضة الحكم الأوتوقراطي بإنشاء مجلس شورى النواب في عام ١٨٦٦ وصدور اللائحة الوطنية في عام ١٨٧٨ ، وما تبع ذلك من صدور دستور الثورة العربية في عام ١٨٨١ الذي لم يلبث أن ألغي بمجيء الاحتلال البريطاني . ثم تناول المحاضر بعد ذلك دستور ١٩٢٣ الذي كان نموذجا للمجتمع الليبرالي في ذلك الوقت ، حيث أكد لأول مرة أن الأمة مصدر السلطات ومسئولية الوزارة والفصل بين الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية ولا يحق للملك - إلا في حالات استثنائية - إصدار مراسيم بقوانين إلا إذا كانت تحمل مع توقيعه توقيع رئيس الوزراء أو الوزير المختص .

وعلى الرغم من أن ثورة يوليو ١٩٥٢ بادرت بإلغاء دستور ١٩٢٣ إلا أنه كان من الممكن أن تكتفي بتعديله دون إلغائه، كما كان من الممكن تنفيذ المبادئ الستة التي أعلنتها في وجوده ، غير أنه قيل آنذاك أن دستور ١٩٢٣ لم يعد مناسباً للمرحلة الثورية خاصة بعد أن قامت الثورة بإصدار العديد من القوانين

الاستثنائية وإدانة رجال الحقبة السابقة وإنشاء محاكم الثورة وغيرها . ثم انتقل الدكتور فرحات بعد ذلك إلى مرحلة أخرى من مراحل التطور الدستوري التي نجمت عن أزمة مارس ١٩٥٤ التي أدت إلى هزيمة الليبرالية وما تبعها من مشروع دستور ١٩٥٤ الذي لم ير النور، ثم صدور دستور ١٩٥٦ الذي اعتبر بمثابة الأب الشرعي لدساتير مصر اللاحقة حيث وضع انحيازه إلى النظام الرئاسي في الدولة ويكون تعيين رئيس الجمهورية بالاستفتاء ويعني ذلك عدم تداول السلطة وعدم وجود أحزاب سياسية وعدم خضوع رئيس الجمهورية أو السلطة التنفيذية لأية محاسبة . ووصل المحاضر أخيرا إلى مرحلة دستورية جديدة بعد رحيل عبد الناصر واتجاه الرئيس السادات للبحث عن شرعية وجدها في إسقاط مراكز القوى ودولة المخابرات والتركيز على سيادة القانون وإصدار دستور ١٩٧١ الذي حمل الكثير من التناقضات بين الأخذ بالليبرالية والتسلطية في آن واحد، ومن ذلك بقاء رئيس الجمهورية في منصبه لدورات غير محددة واتخاذ الشريعة الإسلامية مصدرا رئيسيا للتشريع استجابة للمد الديني، والتجاوز إلى حد كبير عن الاشتراكية بوسائل الخصخصة وبيع القطاع العام وغيرها .

واختتم الدكتور فرحات حديثه بأن التعديلات الدستورية التي يطالب بها البعض في الوقت الحاضر لا تخرج عن حدود الأقوال دون الأفعال ولم تتحول تلك المطالب إلى تيار شعبي يستطيع فرض إرادته مثلما فرض الليبراليون قوتهم ضد دستور ١٩٣٠ ومن ثم العودة إلى دستور ١٩٢٣، ويرى أنه ينبغي المبادرة بتعديل المادة ١٨٩ من دستور ١٩٧١ بما يتيح تأسيس لجنة لوضع دستور جديد يتمشى مع مسيرة الديمقراطية والإصلاح السياسي في مصر .

وتناولت المحاضرة السابعة من محاضرات الموسم الثقافي لمركز تاريخ مصر المعاصر التي ألقاها في ٢٦ مارس ٢٠٠٦ المستشار طارق البشري

وعقب عليها الدكتور رعوف عباس موضوع " عبد الناصر وقضية الدستور ". وفي تلك المحاضرة أوضح المستشار البشري أن تغيير العلاقات السياسية والاجتماعية يؤدي حتما إلى تغيير الدستور . وفي تقييم المحاضر للتجربة الناصرية خلال السنوات الثمانية عشرة التي حكم فيها عبد الناصر عمد إلى تقسيمها إلى عدة مراحل :

المرحلة الأولى: وشملت السنوات الأربع الأولى من عام ١٩٥٢ - ١٩٥٦ وتميزت تلك المرحلة بإلغاء دستور ١٩٢٣ وصدر بيان دستوري تضمن نظام الحكم الذي كان مركز الثقل فيه لرئاسة الجمهورية، كما تميزت تلك المرحلة بحل الأحزاب السياسية ونشأة هيئة التحرير ثم الاتحاد القومي . ومن الملاحظ أنه في خلال تلك السنوات الأولى من عهد الثورة لم تتبلور الأوضاع السياسية ولم يحدث في خلالها تطور دستوري حيث انشغل النظام الجديد في مباحثات الجلاء والإصلاح الزراعي والتمصير والتأميم .. الخ

المرحلة الثانية ١٩٥٦-١٩٦٥: وتميزت تلك المرحلة التي استمرت قرابة تسع سنوات بعدم وجود مجالس نيابية أو على الأحرى وجود أنظمة شعبية ضعيفة وذلك على الرغم من أن بداية تلك السنوات شهدت صدور دستور متكامل في عام ١٩٥٦ استهدف إحكام القبضة من أجل تحقيق المبادئ الستة التي أعلنتها الثورة ومواجهة ما كانت تتعرض له من ضغوط خارجية . وقد صدر هذا الدستور في إطار الفكر السياسي الذي كان سائدا في الدول النامية نحو الأخذ بفكرة الحزب الواحد أو النظام الشمولي . وكان هذا الدستور هو الأساس وذلك على الرغم من إجراء العديد من التعديلات عليه التي بدأت في عام ١٩٥٨ نتيجة قيام الوحدة المصرية السورية ومن ثم صدور دستور ١٩٥٨ لحكم الإقليمين . وعلى أثر الانفصال في عام ١٩٦١ صدر بيان دستوري نص على قيام مجلس للرئاسة ، وفي عام ١٩٦٤ صدر الدستور المؤقت الذي كان متمشيا إلى حد كبير مع دستور ١٩٥٦ من حيث سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية .

المرحلة الثالثة ١٩٦٥-١٩٧٠ : وفي خلالها تم إجراء تعديل على دستور ١٩٦٤ في عام ١٩٦٩ عقب استبعاد المشير عبد الحكيم عامر الذي كان يشكل مركز قوة يحد من سلطات عبد الناصر، ونتيجة لذلك التعديل أصبح عبد الناصر هو القوة الوحيدة المسيطرة الذي عمل من خلالها على إعادة بناء الجيش وأجهزة الدولة استعدادا لاستئناف المواجهة مع إسرائيل .

وقد استطاع المحاضر أن يخرج بعدة نتائج هامة من بينها :
أولا : أن الثورة ورثت سلطة الملك وقطفت ثمار كفاح الشعب المصري ضد الإنجليز كما ورثت شعبية الوفد .

ثانيا : أن النظام الثوري استطاع تحقيق السيطرة المركزية وعدم إيجاد تداول للسلطة أو حتى وجود قوة مشاركة له .

ثالثا : أن هناك اطرادا بين ازدياد شعبية عبد الناصر وازدياد نظامه استبدادا .
رابعا : أنه مهما كانت هناك من إنجازات هامة حققتها الثورة إلا أنها لم تستطع الحفاظ على تلك الإنجازات نتيجة غياب الديمقراطية .

وفي ٢٠ أبريل كان ختام الموسم الثقافي بالمحاضرة التي ألقاها الدكتور رفعت السعيد وعقب عليها الدكتور أحمد زكريا وكانت بعنوان «دستور ٧١ بين التطور والانقلاب على عهد عبد الناصر» وفي تلك المحاضرة أوضح المحاضر أن دستور ٧١ كان في حقيقته انقلابا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا على النظام الناصري وبصدد ذلك قارن بين دستور ٦٤ ودستور ٧١ الذي ألقى الاتجاهات الاشتراكية ولم يرد به أي ذكر للاتحاد الاشتراكي أو القطاع العام أو تحالف قوى الشعب العاملة، كما أضاف في الوقت نفسه سلطات واسعة لرئيس الجمهورية من بينها المادة ٧٤ التي أتاحت لرئيس الجمهورية سرعة اتخاذ ما يراه من إجراءات لسلامة الوطن أو للحفاظ على الوحدة الوطنية، وبالتالي فإن ذلك الدستور لم يكن مجرد انقلاب على دستور ٦٤ بقدر ما كان انقلابا على نظام حكم سابق .

المؤتمرات والندوات العلمية

٢٠٠٥-٢٠٠٦

مركز الدراسات الشرقية بالمعهد الفرنسي بالقاهرة

مؤتمر

مدينة الإسكندرية في القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر

١٨-٢٠ سبتمبر ٢٠٠٥

على الرغم من فقدان مدينة الإسكندرية لمكانتها التجارية في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي ، إلا أن هذه المدينة ظلت تتمتع بمكانتها المميزة وامتدادها المتسع وانفرادها أيضا بكونها الميناء الرئيسي لمصر . وحول هذا الموضوع أقام المعهد الفرنسي بالقاهرة مؤتمرا دوليا لمدة ثلاثة أيام تناول فيه المشاركون التطور الحضري لمدينة الإسكندرية ، المجتمع السكندري، الاقتصاد، المؤسسات وغير ذلك من موضوعات أخرى تناولتها المحاور الرئيسية للمؤتمر.

ونشير من بين الأوراق البحثية إلى الورقة المقدمة من الباحثة فالنتين دوران عن التطور الحضري والمعماري لمدينة الإسكندرية والتي استندت فيها إلى قاعدة بيانات قامت باستخلاصها من مائتي وثيقة محفوظة في سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية وبواسطتها استطاعت الباحثة أن تلقي الضوء على تنظيم المجال المعماري في المدينة وتوزيع الأنشطة فيها .

وفي الورقة التي قدمها ميشيل توشرار التي حملت عنوان " البساتين والجناين حول الإسكندرية في القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر " عرض فيها الباحث من خلال سجلات محكمة الإسكندرية الشرعية إضافة إلى ما رصده الرحالة الأوروبيون الذين زاروا الإسكندرية في ذلك الوقت تطور

(*) قام بمتابعة العديد من المؤتمرات والندوات العلمية مجموعة من باحثي مركز تاريخ مصر المعاصر.

المساحات المزروعة واستعادة الجنان أهميتها بعد أن تعرضت لفترة طويلة من التضاؤل والهجر الجزئي وذلك قبل أن يشرع محمد علي في تنفيذ مشروعاته الزراعية ويأمر بحفر ترعة المحمودية .

وحول التطور الديموجرافي والعمراني للإسكندرية عند منتصف القرن الثامن عشر وحتى نهاية القرن التاسع عشر كانت الورقة المقدمة من جيلان آلوم التي أوضحت فيها ازدياد عدد السكان ازديادا كبيرا مما جعل المدينة تتحول من مجرد ضيعة صغيرة ومقفرة ذات الخمسة عشر ألف نسمة كما وصفها علماء الحملة الفرنسية في عام ١٧٩٨ إلى مدينة مكتظة بالسكان ، حيث وصل تعدادها في عام ١٨٩٧ إلى ما يقرب من ثلاثمائة وعشرين ألف نسمة، ومن ثم فرضت الإسكندرية نفسها لكي تكون عاصمة ثانية لمصر، كما كان من الطبيعي أن يرتبط التطور الديموجرافي بالتطور العمراني الذي شهدته المدينة في خلال تلك الحقبة .

وعن تحصينات مدينة الإسكندرية كانت الورقة المقدمة من كاترين ما شينك التي أشارت فيها إلى إهمال الدولة العثمانية لتحصينات المدينة واستعادة تلك التحصينات أهميتها في زمن الحملة الفرنسية وعلى عهد محمد علي الذي أدخل تحديثات هامة في تلك التحصينات . وحول موضوع التحصينات أيضا كانت الورقة التي قدمها الدكتور صلاح هريدي عن قلعة الركن والأوجاقات العثمانية الموجودة فيها .

وتناولت أوراق أخرى جمرك الإسكندرية والحمامات والبيمارستانات والمساجد والزوايا والأضرحة . وعن تطور المؤسسات المركزية بالمدينة كانت الورقة المقدمة من نورا لافي عن مظاهر الحكم المدني في الإسكندرية خلال الحملة الفرنسية عرضت فيها للمواجهة بين النظام القديم والنظام الجديد وبداية الاهتمام بالحكم المدني . وفي الورقة التي قدمتها الباحثة مرفت السيد بعنوان شرطة الإسكندرية في القرن الثامن عشر حاولت من خلالها دراسة نظام

الشرطة الذي كان له دور في حماية المدينة من الأخطار الداخلية والخارجية وناقشت الأسباب التي أدت إلى ضعف جهاز الشرطة في أواخر القرن الثامن عشر إلى درجة أن أصبح عاجزا عن حماية ممتلكات وأرواح الأهالي والتجار .

وفي الورقة المقدمة من الباحثة كريمة ثابت وموضوعها " المرأة والجريمة في ضوء محكمة الإسكندرية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر " حاولت من خلالها توضيح أهمية الدور الذي لعبته المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب تحليل أسباب تعدد قضايا المرأة السكندرية أمام المحاكم نتيجة لما تميزت به شخصيتها من طبيعة عنفوانية .

وشملت أوراق المؤتمر العديد من الموضوعات عن الطوائف الدينية والجوانب الاقتصادية والتجارية من بينها التنظيمات التجارية في المدينة من أسواق ووكالات وخانات وغيرها ، ونشير من بين تلك الأوراق إلى الورقة المقدمة من الدكتور ناصر إبراهيم وعنوانها " التجار والحرفيون بالإسكندرية في زمن الحملة الفرنسية في ضوء قوائم الفردة " ، وفي تلك الورقة أوضح الباحث أن التجار والحرفيين عانوا الكثير من جراء تعرضهم لسلسلة من المصادرات والفرد والضرائب الاستثنائية التي اتهمت الكثير من ثرواتهم في الوقت الذي توقفت فيه التجارة الدولية بالمدينة نتيجة الحصار البحري الإنجليزي ، كما لم تستقر الأحوال للتجار خلال فترة الصراع على السلطة في مصر عقب رحيل الحملة الفرنسية ١٨٠١-١٨٠٥ ، وحتى بعد أن انفرد محمد علي بالحكم وجدوا الباشا يتطلع إلى تعميم نظام الاحتكار على التجارة، وهكذا توالى ثلاثة عقود تقريبا من الضغوط والممارسات الشاذة التي استنزفت طبقة التجار والحرفيين. وفي الورقة التي قدمها الدكتور حسام عبد المعطي عرض فيها للعائلة والثروة العمران في مدينة الإسكندرية في القرن الثامن عشر ، وأوضح الباحث في ورقته هذه أنه على الرغم من إهمال السلطات العثمانية لوسائل العمران فإن نظام الوقف لعب دورا هاما في التطور العمراني ، إضافة إلى ما لعبته العائلات التجارية من دور في الأنشطة التجارية والصناعية مما أتاح لها تكوين ثروات كبيرة .

اتحاد المؤرخين العرب بالقاهرة

ندوة

العالم العربي وتحديات العصر

١٢-١٣ نوفمبر ٢٠٠٥

بدأت فاعليات الندوة بالجلسة الافتتاحية التي أعقبها انعقاد الجمعية العمومية العادية التي عرض فيها تقرير مجلس الإدارة والميزانية العمومية والحساب الختامي عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ . وأجريت بعد ذلك الانتخابات حيث فاز الدكتور حسنين محمد ربيع برئاسة الاتحاد وتقرر أن تكون الرئاسة الفخرية للدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور . وانتخب الدكتور يونان لبيب رزق أميناً عاماً للاتحاد والدكتور حامد زيان أميناً للصندوق، كما تم انتخاب نواب الرئيس وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد الذي رؤى توسيعه ليتشكل من خمسة عشر عضواً .

أما عن الندوة فقد ركزت على التحديات المعاصرة التي يواجهها العالم العربي حيث اشتملت على أربعة محاور رئيسية هي :

- المحور الأول : محاولات تشويه التاريخ العربي .
- المحور الثاني : محاربة الولاء والانتماء .
- المحور الثالث : العولمة والغزو الفكري والثقافي .
- المحور الرابع : الاستعمار الحديث .

وقد شارك في تلك المحاور الأربعة نخبة من المؤرخين والباحثين من الجامعات المصرية والعربية . وكان التركيز في الأوراق المقدمة على المتغيرات الدولية المعاصرة وما يعانيه العالم العربي من سلبيات مع تشخيص تلك السلبيات وعما إذا كانت ذاتية أم نتيجة لتأثيرات استعمارية إلى جانب محاولات الغرب فرض فكره على العالم العربي في إطار العولمة وما يستتبعها من غزو فكري وثقافي .

وفي الجلسة الختامية تمت مناقشة الاقتراحات والتوصيات التي توصلت إليها الندوة، كما تقرر موضوع الندوة القادمة التي سوف تعقد في الموعد

المعتاد خلال شهر نوفمبر من عام ٢٠٠٦ بالاشتراك مع جامعة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة وستكون تحت شعار «موانئ الخليج العربى من بداية القرن السادس عشر حتى عام ٢٠٠٠».

* * *

المجلس الأعلى للثقافة ومكتبة الإسكندرية

مؤتمر

عصر محمد علي وعلاقته بالعالم

١٢-١٧ نوفمبر ٢٠٠٥

أقام المجلس الأعلى للثقافة ومكتبة الإسكندرية مؤتمرين دوليين موسعين عن محمد علي باشا بمناسبة مرور مائتي عام على توليه حكم مصر وقد بدأ مؤتمر القاهرة بكلمة افتتاحية لوزير الثقافة فاروق حسني قال فيها لقد غلب تعبير المؤسس على محمد علي كما غلب على عصره عصر التأسيس فعلى المستوى السياسي كان له فضل الاستقلال، واجتماعيا قام بعدد من الإجراءات الإدارية، وثقافيا شهد هذه أنظمة متطورة في التعليم. وألقى الدكتور جابر عصفور الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة كلمة بهذه المناسبة، كما شارك في الجلسة الافتتاحية كل من الدكتور بيتر جران ممثلا عن الباحثين الأجانب والدكتورة خيريه قاسمية عن الباحثين العرب، والدكتور يونان لبيب رزق عن اللجنة العليا المنظمة للاحتفالية، والدكتور رعوف عباس عن الجمعية المصرية للدراسات التاريخية .

وتميزت الاحتفالية بدعوة أكثر من مائة باحث ومؤرخ من مصر والوطن العربي إضافة إلى مجموعة من الباحثين والمؤرخين من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية ، حتى أن هذه الاحتفالية اعتبرت الأكبر من نوعها التي أقيمت في ذكرى الباشا ، كما أن الأمر لم يتوقف عند إلقاء البحوث، بل أقيمت أيضا مجموعة من الأنشطة على هامش الاحتفالية من عرض للكتب

الخاصة بعصر محمد علي التي صدرت عن المجلس الأعلى للثقافة ودار الكتب والوثائق القومية، إلى جانب معرضين للفن التشكيلي ، كما عرضت على مسرح الغد مسرحية رجل القلعة ، وتولت وزارة الثقافة في سياق الاحتفال بعصر محمد علي ترميم قصر محمد علي الذي افتتحه السيد رئيس الجمهورية بعد الانتهاء من ترميمه .

ونظرا لكثرة عدد الأبحاث التي أقيمت في المؤتمرين فسوف نكتفي بعرض جانب منها وذلك على النحو التالي :

في مؤتمر القاهرة الذي انعقد في الفترة من ١٢-١٤ نوفمبر ٢٠٠٥ أقيمت عديد من البحوث عن التاريخ الاقتصادي والاجتماعي ومن بينها: التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في عصر محمد علي لفتحي محمد إبراهيم ، وسياسة محمد علي وتأثيرها على الحياة الاقتصادية في مصر لألكسندر تكتشينكو، وديوان التجارة والمبيعات وسياسة محمد علي التجارية لأحمد الشربيني، وسكان مصر في عهد محمد علي.. تحليل في الديموغرافية التاريخية لفتحي أبو عيانه ، وأوقاف محمد علي في قولة لماريا ميسريان. وفي إطار تلك البحوث أقيمت مائدة مستديرة عن الاقتصاد بين التقليد والتجديد، وأخرى عن الأوقاف.

وهناك العديد من الأوراق التي قدمت عن نظم الحكم والإدارة ومن بينها : محمد علي وتغيير نمط مقر الحكم في مصر لخالد عزب ، والتطور الإداري والقانوني في ضوء وثائق عصر محمد علي لإيمان عامر ، والأسس القانونية لتشريع المقويات عند محمد علي ليحيى محمود ، والتشريع الجنائي في عهد محمد علي لعماد هلال ، والموت بين الممارسة الاجتماعية والحجر الصحي لألن ميخائيل. أما عن الجيش والأسطول فلم تلق عنهما إلا ورقة واحدة لفطين أحمد فريد وكانت بعنوان استراتيجية محمد علي في بناء الجيش والأسطول .

وفي الناحية الفكرية والتعليمية أقيمت عدة بحوث من بينها : النخبة الثقافية

المصرية في القرن الثامن عشر لبيتر جران . وعن تطور مصطلحات النهضة بين الطهطاوي والمرصفي تحدث الإيطالي باولو برانكا عن الأسلوب الذي فسر كل منهما به كلمة " الأمة " ، التي فسرها الطهطاوي على أنها تفيد التقاء مجموعة من الأفراد في اللسان والمكان والدين ، بينما فسرها المرصفي على أنها التقاء مجموعة من الأفراد في اللسان والمكان ، واعتبر برانكا هذا دليلا على تطور المجتمع المصري . وعن عصر محمد علي وجماعة السانسيمنونيين لمحمد حافظ دياب أوضح في ورقته إلى أن الجماعة أتت إلى مصر وكان لايشغلها إلا مشروع واحد وهو شق قناة بين البحرين المتوسط والأحمر ، ولكن محمد علي رفض تنفيذ هذا المشروع خوفا من المطامع الأوروبية ، ومن ثم لم ينفذ السان سيمنونيون سوى بعض المشروعات المحلية من بينها سد القناطر ونفق شبيرا والمهندسخانة والطوبجية فضلا عن تأسيس أول مدرسة لتعليم الفتيات بمنطقة تشييد القناطر . وفي إطار البحوث الفكرية تناولت حلقة بحثية الحياة الثقافية في تجربة محمد علي لأمانة غصن ، والبعثات الخارجية في فكر محمد علي لبكر إسماعيل الكوسوفي ، وعسكرة التعليم وبناء الإنسان قهرا لسعيد إسماعيل علي ، وجهود محمد علي في تحديث الثقافة والتعليم في مصر لشبل بدران ، ومدرسة مصرية في باريس خلال عصر محمد علي لعبد المنعم الجميع ، والتعليم للتوظيف .. والدروس المستفادة من تجربة محمد علي التعليمية لنادية جمال الدين . وفي هذا الإطار أيضا أقيمت مائدة مستديرة حول جذور النهضة قبل عصر محمد علي ، وقد أثارت تلك الندوة خلافا حادا حول دور محمد علي ، وساد رأي عبر عنه المؤرخ الأمريكي بيتر جران ، أنه كانت هناك بوادر نهضة حقيقية في مصر قبل حملة بونابرت وصعود محمد علي فيما بعد ، ولام جران المؤرخين المصريين الذين يمنحون بونابرت وحملته دورا كبيرا في تاريخ مصر ، وانطلاقا من هذا الرأي ذهب عدد من المشاركين المصريين إلى أن محمد علي قمع تلك النهضة وقمع الزعامة الشعبية التي

دفعت به إلى الحكم ، وأدخل نظاما جديدا لم يستفد منه المصريون بل عانوا منه . وهذا الرأي ليس جديدا تماما ، فقد عبر عنه الشيخ محمد عبده حين شرع الخديو عباس حلمي الثاني في الاستعداد للاحتفال بالمتوية الأولى لجده محمد علي .

وتناولت بحوث أخرى تحديد دور المصريين في تجربة محمد علي إلى جانب موقف الباشا من عناصر المجتمع ومن بينها ، الأقباط في عصر محمد علي لشيرين الجندي التي أكدت في ورقتها أن محمد علي حين جند المصريين في الجيش لم يفرق بين مسلم وقبطي ومن ثم كان الجيش من مظاهر الوحدة القومية في النصف الأول من القرن التاسع عشر . وحول هذا الموضوع أيضاً تناول مجدي جرجس في ورقته محمد علي والأراخنة الأقباط ودور المباشرين الأقباط على عهد محمد علي ، وأكد أن الباشا لم يتعامل مع أحد على أساس الديانة ، ولكن كان معياره هو من ينفذ مشروعه وخططه بمهارة وجدارة ، ولم يحدث أن أبعد قبطيا عن موقعه لسبب عقائدي . وتناولت بحوث أخرى محمد علي والأشراف لسليمان حسين . وعن دور العناصر غير المصرية كان هناك بحث عن النخبة الأرمنية في تجربة محمد علي لمحمد رفعت الإمام .

وفي إطار المشروع التوسعي للباشا ألقى العديد من البحوث نشير من بينها إلى تجربة محمد علي في الشام للطيفة سالم ، والتغيرات التي طرأت على بلاد الشام في ظل حكم محمد علي ليوسف نعيسه ، وفترة حكم محمد علي في بلاد الشام من خلال المصادر المحلية لمهند مبيضين ، ومنشآت إبراهيم باشا في القدس لمحمد غوشه ، وقراءة في الوثائق البريطانية المتعلقة بالقنصلية البريطانية في القدس في عهد الإدارة المصرية لخيرية قاسمية ، والمشروع المصري في شبه الجزيرة العربية لأنطونيو بيلللتيري ، ومصر والخليج في عهد محمد علي لعبد الواحد النبوي ، ومحمد علي وقضية احتلال الجزائر لسيد ع شماوي . وإضافة إلى تلك البحوث ألقى بحث عن توظيف صلات محمد علي

بالألبان في البلقان لإدارة الأزمة مع الدولة العثمانية لمحمد الأرناؤوط ، كما ألقى بحث آخر عن التأثيرات البريطانية لاحتواء التوسع المصري خلال عصر محمد علي لفرد لوسون .

وعن الجوانب الحضارية والمعمارية قدمت عدة بحوث من بينها : التنسيق الحضاري في عهد محمد علي لأحمد نوار الذي أكد في ورقته أن نقطة التحول الكبرى في التطور الحضاري والمدني للقاهرة الحديثة بدأت في عهد محمد علي ، حيث استعان بالمهندسين الأجانب وبالعناصر الوطنية وعناصر من الروم لتشييد العديد من المباني في القاهرة كما تتبع الباحث الحركة العمرانية في كثير من الأقاليم المصرية . وتناول محمد حمزة عمائر القاهرة في عصر محمد علي في دراسة تحليلية مقارنة . وفي هذا السياق أيضا كانت ورقة عبد العزيز عطية عن عمران عصر محمد علي باشا مثل عمارة قلعة الجبل والقصور والدواوين الحكومية والمشروعات الصناعية والحربية والمنشآت التعليمية والاجتماعية . وتناولت بحوث أخرى تجارب محمد علي كما عكستها الأرشفات والمطبوعات الأوروبية ومن بينها : محمد علي في المطبوعات الألبانية لفتح مهيدي ، وعصر محمد علي في الوثائق الإيطالية لجوزيني كونترو، ومحمد علي وألبانيا في الأرشف البريطاني لبيت الله ديستاني .

وحول رؤية الكتابات التاريخية والروائية والفنية لعهد محمد علي قدمت العديد من البحوث من بينها : صورة محمد علي عند المستشرقين وفي الكتب المدرسية والمتاحف المصرية لها جاد الحق ، ونظرات في قراءة عفاف لطفي السيد لعصر محمد علي للسيد أمين شلبي، ومحمد علي بين الواقع والخيال .. قراءة في رواية قسمت لنيفين يسري لمحمد بغدادي الذي أكد في ورقته أن هناك فرقا كبيرا بين العمل الفني الروائي وبين الحقيقة المجردة والوقائع التاريخية الموثقة، وأوضح انحياز المؤلفة لأسرة محمد علي ولشخصيته بوجه

خاص ، ورغم هذا الانحياز فإن الرواية كانت محاولة لإنصاف الرجل واستحقاقه للقب مؤسس مصر الحديثة، وذلك من خلال مشروعه النهضوي لإرساء دعائم نهضة حقيقية تقوم على أساسها بناء الدولة المصرية الحديثة . وتناولت إحدى الأوراق المقاتلون الألبان في أسرة محمد علي وفقا لرسوم جان ليو جيروم لشكري نعماني . كما تناولت ورقة أخرى رواد الثقافة المصرية وتقويم عصر محمد علي .. محمود شاكر نموذجا لفكري عبد المطلب ، وقد استهدف الباحث من هذه الورقة توضيح منهج العلامة المصري محمود شاكر فيما يتصل بالجزء الحاسم من تاريخ العرب والمسلمين والمصريين في عشية حملة بونابرت العسكرية على مصر والمشرق العربي وما تلاها من تولي محمد علي حكم مصر مستعرضا وضع المجتمع المصري سياسيا واقتصاديا وفكريا وعلميا . وتناول محمد صبري الدالي في ورقته تطور رؤية الأنا للآخر متتبعا صورة الآخر (الروسي) في الكتابات التاريخية المصرية منذ النصف الأول من القرن السادس عشر حتى عصر محمد علي .

وفي إطار تقييم عهد محمد علي وضرورة إحداث مراجعات عنه نوقشت مجموعة من الأبحاث اختلفت الرؤى فيها في حلقة بحثية من بينها : محمد علي مؤسس مصر الحديثة أم مؤسس حكم وراثي لخالد فهمي مؤكدا أن الباشا نفسه هو الذي روج مقولة أنه مؤسس مصر الحديثة ، وهذه المقولة رسخت لها إصدارات مطبوعة بولاق التي أنشئت في عهده وراجت فيما بعد لدرجة أن مصطفى كامل في الاحتفال بمناسبة مرور مائة عام على تولي محمد علي الحكم استنكر أن يكون هناك من لا يعترف بأن محمد علي هو مؤسس الدولة الحديثة، ولم يخالف هذا إلا محمد عبده الذي اعتبر أن الأساليب التي نفذ بها الباشا مشروعه كانت أساليب غير مستحبة مثل جلب الطلاب بالإكراه ليتعلموا ، وأن كل ما فعله الباشا من نهضة صحية لم تكن إلا لخدمة الجيش، وانتهى خالد فهمي إلى أن محمد علي لم يكن يسعى إلا للحصول على فرمان الولاية على

مصر مدى الحياة مع الاعتراف بحق توريث الولاية لأبنائه وقد نال الباشا هذا الفرمان في عام ١٨٤١ . وكانت هناك أوراق أخرى تناولت المشروع السياسي لمحمد علي لحسن الضيقة ، وحكومة محمد علي لعبد الوهاب بكر الذي نفى ما يراه البعض أن المجلس العالي الذي أنشأه محمد علي كان إرهابا لحكومة مركزية إذ أن هذا المجلس وغيره من المجالس لم تكن تتمتع بسلطة اتخاذ القرار التي كانت في أيدي الباشا وحده . وعن مشروع محمد علي بين العوامل الداخلية والخارجية وما ترتب عليها من إجهاض المشروع السياسي والاقتصادي أكد الدكتور علي بركات في إطار إعادة تقييم مشروع محمد علي أن المشروع لم يلق مقاومة من المصريين إلا في إطار محدود بدأ في اعتراض الهوارة على التعديلات الزراعية ، وقد عانى المصريون من الضرائب الباهظة التي فرضها محمد علي نتيجة نظامه الاحتكاري ، ولم يستطع الكثير من المصريين سداد هذه الضرائب فألت ملكية مساحات كبيرة من الأراضي إلى رجال الباشا وكان هذا بداية عودة نظام الإقطاع ، كما أشار الدكتور علي بركات في ورقته أيضا إلى إضراب الفلاحين بإحراق المحاصيل وتشويه بعضهم لأعضائهم حتى يعفوا من التجنيد ، كما سجل الرحالة الإنجليز وقائع حرق أحد المصانع في الصعيد تعبيرا عن غضب الفلاحين وسخطهم ، واختتم ورقته بأن نظام محمد علي انهار بعد أن تلقى ضربة خارجية نتيجة لتعارض مشروعه مع المصالح البريطانية ، ولم تكن هناك قوى داخلية في المجتمع تواجه تلك الضربة . وقدم محمد حاكم ورقة عن أيام محمد علي .. هل من دراسة جديدة ؟ ، كما تناولت ورقة أخرى آلية صناعة القرار عند محمد علي لناصر إبراهيم التي ركز فيها على تجربة مجلس المشورة في مشروع محمد علي ، مؤكدا أن الوالي كان يريد من المجلس كشف غموض ما يستحق من القضايا بدراسة أسبابها لتخرج القرارات خالية من العلل والشوائب . ومن البحوث التي حاولت دراسة مشروع الباشا من ناحية علم النفس الاجتماعي كانت هناك دراسة لخالد عبد المحسن بدر تناولت محمد علي ومشروعه في إطار علم النفس التاريخي .

وعلى أثر انتهاء مؤتمر القاهرة شهدت مكتبة الإسكندرية في الفترة من ١٧-١٩ نوفمبر ٢٠٠٥ ما يمكن اعتباره الجزء الثاني من المؤتمر أو على الأحرى مؤتمر دولي آخر في نطاق الاحتفالية ، اتخذ عنوانا له محمد علي والعالم ، وفي ذلك المؤتمر أقيمت العديد من الأوراق التي جاءت موضوعاتها متنوعة ، وإن حظيت علاقة فرنسا والفرنسيين بمحمد علي بنصيب كبير ، ومن بين تلك الأوراق: محمد علي ومسلة الأقصر في الكونكورد لروبير سوليه ، وكلوت بك طبيب الأمير لآن ماري مولين ، والفرنسيون والخدمة الطبية في عهد محمد علي لعماد هلال ، وسليمان باشا .. المصير الأسطوري للفرنسي رينيه بول جيلو ، ونابليون بونابرت ومحمد علي لأحمد يوسف ، وأثر الثقافة الفرنسية على التعليم في مصر في عصر محمد علي لنصرة عبد المتجلي ، وبعثة ١٨٢٦ لحسام عبد المعطي . وفي إطار الفاعليات الإيطالية تحدث أنطونيو باديني السفير الإيطالي في القاهرة عن دور محمد علي في تكوين الهوية المصرية ووصفه برجل الدولة القوي مستشهدا بقراراته واتصالاته بالأمم المحيطة به في العالم ، كما تحدث عن طموح محمد علي مؤكدا أنه ممزوج بذكاء استراتيجي بدليل أنه لم يسع إلى قلب نظام الحكم العثماني إيمانا منه بمفهوم الشرعية الدولية ، وتناول باديني الجالية الإيطالية في مصر كثاني جالية بعد الجالية اليونانية وتغلغلها في نسيج المجتمع المصري . وعن التأثيرات الإيطالية في مصر قدمت كرستينا بليني دراسة عن فرانسيسكو مانسين وتزيين الإسكندرية . وعن أوقاف محمد علي في اليونان كانت هناك ثلاثة أبحاث بدت متشابهة في عناوينها وهي : وثيقة وقف محمد علي على أملاكه بقولة لمحمد الششتاوي، وأوقاف محمد علي في قولة لمصريان تزوما ، وأوقاف محمد علي باشا في مدينة قولة لإميليا ستيفانيدو . وعن صورة محمد علي عند الآخر قدمت بعض الأوراق ومن بينها : الرأي العام عن محمد علي باشا في استانبول لجنكيز كبرلي ، والصور والخيال للمستبد المصلح .. محمد علي في مرآة اثنان

من الرحالة الفنانين لسارجا موسى ، وصحيفة Vekayi Giridiyye وحكم محمد علي في كريت لبنايوتي كروكيداس .

ولم تحظ علاقة محمد علي بالقوى الكبرى الأخرى مثل إنجلترا وروسيا والنمسا سوى بورقة واحدة لحبيب طاوا عن محمد علي في لعبة القوى الكبرى ، وكذلك الحال بالنسبة للوجود الأجنبي في مصر الذي اقتصر أيضا على ورقة واحدة عن محمد علي واليونانيين في مصر خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر لإيوثيموا سولويانس.

أما عن مشروعات محمد علي التوسعية في المنطقة العربية فقد حظي السودان بالنصيب الأوفر، حيث قدمت ثلاثة أوراق هي: التأويلات المختلفة لدوافع حملات محمد علي للسودان بين ١٨٢٠-١٨٢١ لفدوى طه، وحملة محمد علي.. بداية السودان الحديث لجعفر ميرغني، والنقود السلعية ودورها في التداول النقدي في السودان في عصر محمد علي لمحمد مندور. ولم تحظ الشام إلا بدراسة واحدة قدمها صبري العدل عن سياسة محمد علي تجاه القدس .

وهناك بعض الكتابات التي ناقشت تجربة محمد علي في إطار من إعادة تقييمها ومنها كتاب قسمت ومؤلفته نيفين يسري لمصطفى سليمان ، وسياسات محمد علي .. دراسة نموذج الحاكم الأوحده في الوطن العربي لفؤاد شهاب. وعن دور محمد علي في تطوير مصر والمصريين كانت هناك ورقة بعنوان عهد محمد علي.. ممدن المصريين لجيلان آلوم، وورقة أخرى بعنوان تحديث مصر في عهد محمد علي لسناء إميرا. وعن دور محمد علي في تطوير المدن والعمارة كانت هناك مجموعة من الأوراق من بينها: محمد علي وتطوير الإسكندرية لمحمد عوض، والمصالح والمجالس المنوطة بالمباني وقضاياها في عهد محمد علي لمحمد عبد الحافظ، ومنشآت محمد علي الدينية بالإسكندرية لأحمد محمود دقماق ، والفن والعمارة في عهد محمد علي لأحمد البنداري .

أما عن التجنيد فلم يقدم فيه سوى دراسة واحدة عن التطوع العسكري في عهد محمد علي لنيفين علوان ، وكذلك الحال بالنسبة للطباعة لم تقدم فيه أيضا سوى دراسة واحدة لخالد عزب عن ماذا حدث لمصر بعد الطباعة . أما عن رفاعة رافع الطهطاوي فقد حظي بثلاث دراسات هي : محمد علي بين الطهطاوي والجبرتي لرضوان السيد ، والطهطاوي لآلن روسيون ، والصلات بين رفاعة الطهطاوي وأسرة محمد علي لصبري أبو علم .

ومع تقديرنا للجهود التي قامت بها كل الجهات المشاركة في مؤتمري القاهرة والإسكندرية وما أنفقوه من وقت ومال، وتقديم العديد من الباحثين الجدد جنبا إلى جنب مع بعض كبار المؤرخين، إلا أن المؤتمرين لم يقدموا كل ما كان يمكنهما تقديمه من موضوعات جديدة تؤدي إلى قدر أكبر من الثراء، وربما كان من الأوفق استبعاد بعض الأوراق التي لم تقدم جديدا في موضوعاتها وأفكارها ومادتها. ومن ناحية أخرى فقد تم التركيز على بعض القضايا مما أدى إلى تكرار البحوث فيها أو على الأقل تشابهت فيما بينها على حين لم يتم الاقتراب كما ينبغي من قضايا أخرى مهمة، إذ لم تكن هناك دراسات متعمقة عن مشروع محمد علي الاقتصادي - الصناعي والزراعي والتجاري - وعن المشروع التعليمي، خاصة وأن القضايا التعليمية والاقتصادية لا تزال هي أساس أي مشروع حقيقي للإصلاح والتحديث من أجل التطور. كذلك كان من الضروري التركيز على مشروع محمد علي في بعده الدولي في ظل توازن القوى وتصارعها وتسوية فيينا والمسألة الشرقية، خاصة وأن فشل المشروع كان في أحد أسبابه نتيجة لذلك. ومن ناحية أخرى لم تكن هناك دراسات جديدة عن دور المصريين، ومن ثم يمكن إثارة هذا السؤال وهو: هل يبقى ندور في دائرة مصر محمد علي؟

(*) أعد الدكتور محمد صبرى الدالى أستاذ التاريخ الحديث المساعد بكلية الآداب جامعة حلوان معظم ما جاء فى هذا التقرير.

دار الكتب والوثائق القومية ومركز السيداج

ندوة

الإصلاح في فكر محمد عبده

٢ أكتوبر ٢٠٠٥

بمناسبة مرور مائة عام على وفاة الشيخ محمد عبده ، أقامت دار الكتب والوثائق القومية بالتعاون مع مركز السيداج ندوة دارت حول الإصلاح في فكر الشيخ محمد عبده ، شارك فيها عدد كبير من المفكرين والمؤرخين والمتقنين بأوراق بحثية . وقد اشتملت الندوة على عدة محاور رئيسية هي : دور الشيخ محمد عبده السياسي ، مفهومه للأمة من خلال مجلة العروة الوثقى ، أسلوبه في الحوار ، رؤيته لترشيد الحاكم وتنوير الرعية .

وفي الجلسة الافتتاحية للندوة ألقى الدكتور محمد صابر عرب رئيس الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية كلمة أشاد فيها بدور الإمام في تطور المجتمع وأوضح رؤيته في أن الإصلاح لا بد أن يكون تدريجيا ، وأن يبدأ بإصلاح التعليم ونشر القيم الدينية والأخلاقية . كما أشاد بما اتسمت به أفكار الشيخ محمد عبده بالعقلانية وما أسهم به في مجال الإصلاح السياسي بطرح مبادئ القانون والحرية والشورى .

وقد اشتملت الندوة على ثلاث جلسات ، رأس الجلسة الأولى الدكتور أحمد عمر هاشم الذي أوضح في تقديمه دور الإمام في إصلاح المجتمع وأن عصره يعتبر بحق عصر التنوير إذ كان لا يرى ثمة تعارض بين العلم والدين . وركز المستشار طارق البشري في الورقة التي قدمها بعنوان " الإمام محمد عبده سياسيا " على دور الإمام في مجال الإصلاح السياسي ، مؤكدا أن طبيعة السلطة مدنية وليست دينية ، كما أشار إلى أن الإمام كان المفكر للثورة العربية من خلال مناقشته للعديد من القضايا السياسية والاجتماعية على صفحات جريدة الوقائع المصرية.

وتحت عنوان " مفهوم الأمة بين الدين والسياسة " قدم آلن روسيون مدير مركز السيداج هذه الورقة التي تناول فيها دراسة تحليلية لمضمون مجلة العروة الوثقى وقراءة للتغيرات السياسية والاقتصادية التي مرت بها ولايات الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر، وذلك عبر أربعة مستويات من الانتماء في فكر الشيخ محمد عبده وهي : الانتماء إلى المجموعة الإسلامية ، الانتماء إلى الوطن ، الانتماء إلى العروبة ، الانتماء إلى المشرق .

أما الأستاذة زينب الخضيرى فقد أوضحت في ورقتها المعنونة " الحوار عند الإمام محمد عبده " أهمية ما قام به من حوارات استطلع من خلالها آراء ونوايا محدثيه حيث كان يتوافد عليه الكثيرون لإجراء تلك الحوارات .

وقدمت في الجلسة الثانية للندوة التي رأسها الدكتور مصطفى لبيب ثلاث ورقات . كانت الورقة الأولى لفضيلة الدكتور علي جمعة مفتي الديار المصرية تحت عنوان " محمد عبده مفتيا " ، أوضح فيها دور الإمام في الإفتاء وإحاطته الضافية بالأعراف الدولية والقوانين وبعلم التوصيف الشرعي لها ، وكانت تتميز فتاويه بالتطبيق العلمي للدين .

وعرض الدكتور يونان لبيب رزق في الورقة الثانية التي حملت عنوان " الدور المؤسسي للإصلاح في حياة محمد عبده " أن هناك ثلاثة ميادين على الأقل يمكن من خلالها رصد هذا الدور وهي : الجمعية الخيرية الإسلامية ، السنوات التي قضاها في المحاكم الأهلية ، تعيينه عضوا في مجلس شورى القوانين. وفي تلك المؤسسات كان سعي الشيخ محمد عبده واضحا في محاولته تحقيق الإصلاح الاجتماعي.

وقدم الدكتور محمود إسماعيل الورقة الثالثة وكانت بعنوان " محمد عبده بين ترشيد الحاكم وتنوير الرعية " أوضح فيها أن المشروع الفكري للإمام

محمد عبده استهدف تحقيق إصلاح سياسي واجتماعي وثقافي في آن واحد ، وأن فلسفة الإمام في الإصلاح امتازت بنزعة عملية بعيدة عن الدعاوى المثالية نتيجة درايته الثاقبة بمعطيات الواقع التاريخي في عصره وإدراكه أسباب إخفاق الدعوات الإصلاحية نتيجة افتقارها إلى تنوير الجماهير فضلا عن عدم وجود سلطة مستتيرة تتبنى الإصلاح التدريجي نهجا وتطبيقا .

وتضمنت الجلسة الثالثة والأخيرة التي رأسها آلن روسيون ورقتين : كانت الورقة الأولى للدكتور أحمد زكريا الشلق بعنوان " رؤية محمد عبده للمدنية الأوروبية " التي أوضح فيها حجم ما بلغته الثقافة الأوروبية في تكوين محمد عبده الخاص وإلى أي مدى أثرت في توصله إلى قناعات جديدة .

وفي الورقة المعنونة " محمد عبده في مخيال معارضيه " عرض الدكتور زكريا رفاعي من خلالها الاتجاهات المعارضة للإمام ودوافعها ومدى تأثيرها على تيارات الفكر المصري الحديث والمعاصر . وخلص الباحث في نهاية ورقته إلى القول بأنه في الوقت الذي لم يحقق فيه الإمام نجاحا كبيرا لمشروعاته الإصلاحية في حياته فإن جهوده تركت أثرا باقيا على مختلف روافد الفكر المصري عقب رحيله .

وفي ختام الندوة ألقى الدكتور محمد صابر عرب كلمة أشار فيها إلى ما ألقته بحوث الندوة ومناقشاتها من أضواء ساطعة على فكر الإمام محمد عبده وفلسفته الإصلاحية متمنيا مواصلة الجهد في سبيل كشف صفحات جديدة من تاريخنا القومي الحديث والمعاصر لتكون نبراسا للأجيال القادمة .

* * *

مكتبة الإسكندرية

ندوة

قناة السويس : مدن ولدت من الصحراء

٢ - ٣ ديسمبر ٢٠٠٥

بمناسبة اكتمال توحيد أرشيف قناة السويس ، إضافة إلى إعداد مكتبة كاملة من الكتب والخرائط والصور الخاصة بقناة السويس ، إلى جانب إصدار نسخة إلكترونية من اللوحات المشهورة التي رسمها الفنان الفرنسي إدوارد ريو المصور والرسام الخاص للخيديو إسماعيل لمراسم احتفالات افتتاح القناة، أقامت مكتبة الإسكندرية بالتعاون مع هيئة قناة السويس والجمعية الفرنسية لأصدقاء فرديناند ديلسبس هذه الندوة التي شارك فيها مجموعة كبيرة من العلماء والباحثين المصريين والأوروبيين أكثرهم من الفرنسيين ، حيث ناقشت الندوة على مدى يومين إلى أي مدى كان تأثير قناة السويس على الثقافة المصرية وكيفية ذلك التأثير ومساره من خلال الأحداث التاريخية التي تزامنت مع عملية إنشاء القناة ، وإلى أي مدى يمكن القول بأن قناة السويس شاركت في تغيير السيكولوجية المصرية وفي توسيع آفاق مخيلة المصريين لخريطة بلادهم وفي إعادة تشكيل علاقات مصر بالبحر الأحمر وبالمحيط الهندي وشرق إفريقيا وبالمحيط الأطلسي والبحر المتوسط وعودة مصر إلى استئناف دورها القديم كمعبر رئيسي بين الجنوب والشمال وبين الشرق والغرب .

وجاء في الكلمة الافتتاحية التي ألقاها الدكتور إسماعيل سراج الدين مدير مكتبة الإسكندرية أن قناة السويس هي حلقة وصل أساسية في تاريخ الإنسانية وهي تماثل في ذلك مكتبة الإسكندرية القديمة التي عادت حديثا لتكون حلقة وصل بين شعوب العالم ، وأن تاريخ القناة يمثل جزءا من تراث الإنسانية إذ كان المصريون القدماء هم أول من فكروا في وصل البحرين الأحمر والمتوسط.

وتحدث الدكتور يوسف زيدان عن حفر عمرو بن العاص الخليج الممتد من البحر الأحمر إلى نهر النيل في عام ٦٤٥م، والذي ظل مفتوحا حتى عام ٧٧٥م حتى أغلق بأمر الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور . وفي العصر الحديث وعلى عهد الخديو إسماعيل تم الانتهاء من حفر القناة بالتعاون مصري فرنسي. وتناولت أوراق الندوة ما ترتب على حفر القناة من ظهور مدن جديدة وما أدى إليه افتتاح القناة من رواج تجاري وتغيير مسار التجارة العالمية من رأس الرجاء الصالح إلى المجرى المائي الجديد، إلى جانب عقد الاتفاقيات الدولية بشأن القناة، كما ناقش المشاركون في الندوة تطور مدن القناة من زوايا عمرانية واقتصادية وثقافية .



مكتبة الإسكندرية

مؤتمر

المئوية الأولى على رحيل الإمام محمد عبده ١٩٠٥-٢٠٠٥

٥ - ٦ ديسمبر ٢٠٠٥

لقيت أفكار الشيخ محمد عبده ومنهجه الإصلاحية اهتماما كبيرا حيث عقدت في القاهرة العديد من الندوات التي نظمتها بعض الهيئات العلمية والثقافية ومن بينها الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ولجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة وغيرها . وبادرت مكتبة الإسكندرية بدورها في إطار الاهتمام الذي توليه برواد النهضة والإصلاح في مصر والعالم العربي بعقد هذا المؤتمر العلمي إحياء لذكرى الشيخ محمد عبده وتعريف الأجيال الجديدة بمآثره الفكرية والثقافية وإتاحة فرصة الحوار العلمي للعلماء والمفكرين حول ما قدمه من آراء واجتهادات. وبمناسبة انعقاد هذا المؤتمر أصدرت مكتبة الإسكندرية الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده في صورة إلكترونية (سي دي) تسهيلا للباحثين في التعرف على إنتاجه الفكري والديني .

وعلى مدى يومين تناول المؤتمر في جلساته التي بلغت عشرين جلسة مجموعة من الأبحاث المتعلقة بجوانب مختلفة من فكر الأستاذ ومنهجه في الإصلاح شارك فيها أكثر من أربعين باحثا من مصر والمغرب وتونس ولبنان والمملكة العربية السعودية وماليزيا وبريطانيا وغيرها .

وفي الكلمة الافتتاحية التي ألقاها الدكتور إسماعيل سراج الدين مدير مكتبة الإسكندرية وصف فيها الإمام محمد عبده باعتباره من دعاة الإصلاح وأحد أعلام النهضة العربية الإسلامية الحديثة ، حيث أسهم بعلمه ووعيه واجتهاده في تحرير العقل العربي من الجمود الذي أصابه لعدة قرون ، وسائر حركة المجتمع وتطوره في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية ، ولا يزال مشروع الإصلاح الذي بدأه قبل أكثر من مائة عام محتفظا بأهميته ومرتبطا بقضايا ومشكلات واقعنا المعاصر .

وتناول الدكتور محمد عمارة في الورقة التي قدمها منهج الشيخ محمد عبده باعتباره نموذجا مثاليا في الإصلاح الذي استطاع بواسطته أن يخرج جيلا من العلماء وينفتح على العالم ويتفاعل مع كل الثقافات دون أن يفقد تميزه ، وأنه على الرغم من مرور مائة عام على رحيله لا يزال يمثل مدرسة ترفع شعار تجديد الدين لتجديد دنيا المسلمين .

وقدم الدكتور سعيد اللاوندي في إطار الجوانب الثقافية والفكرية للإمام ورقة بحثية بعنوان " رؤية ثقافية وحضارية لمشوار محمد عبده الاغترابي " تناول فيها مجلة العروة الوثقى التي انتشرت في العالم الإسلامي واستطاعت في أعدادها التي لم تصل إلى أكثر من ثمانية عشر عددا أن تحدث دويا بعيد المدى إذ بسطت للشرقيين حقوقهم وعددت للمسلمين المظالم المحيطة بهم والمحاولات التي بذلتها الدوائر الاستعمارية لإيقافها وعدم وصولها إلى مستعمراتهم .

وبينما تناول الدكتور إبراهيم بيومي الأصول الاجتماعية والتكوين العلمي والثقافي للإمام ، ركز الدكتور أحمد تمام على تلامذة الشيخ من ذوي الاتجاهات المختلفة والتيارات الفكرية المتباينة ودورهم في التجديد الفكري والثقافي ، وأن تلامذة الشيخ لم يكونوا فقط من الذين التقوا به أو تتلمذوا عليه بل اعتنق كثير من المفكرين والعلماء والأدباء أفكاره من أمثال العقاد والمازني ومحمد حسين هيكل وغيرهم كثيرون .



المجلس الأعلى للثقافة

لجنة التاريخ

ندوة

التاريخ ضرورة قومية

١٠ ديسمبر ٢٠٠٥

وقع اختيار لجنة التاريخ على هذا الموضوع نتيجة لما حدث في بعض السنوات الأخيرة من محاولات لتهميش مادة التاريخ في مراحل التعليم الأساسي واعتبارها مادة اختيارية أو قصرها على طلبة الأقسام الأدبية دون العلمية على الرغم من أن التاريخ يعد أساساً للانتماء الوطني و ضرورة قومية، وهذه الضرورة هي ما ركز عليها الدكتور عبد العظيم رمضان مقرر لجنة التاريخ في كلمته الافتتاحية للندوة مؤكداً أن الشعوب التي فقدت تاريخها فقدت ذاكرتها القومية ومن ثم فإنها تعيش حياة غير صحية بينما هناك شعوب تهتم بتاريخها فالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال تقدم تاريخها للعالم تحت اسم تاريخ أمة حرة The History of Free Nation فما بالنا ونحن صناع حضارات وأصحاب تاريخ أقدم أمة ظهرت على وجه الأرض نتعرض لمحاولات تستهدف تمييع قوميتنا وشخصيتنا لصالح الاستعمار الجديد !

وقد اشتملت الندوة على العديد من الأوراق الهامة التي قدمت فيها إضافة

إلى كلمة الدكتور عبد العظيم رمضان الافتتاحية قدم ورقة بعنوان " التاريخ والبناء الفوقي " اعتبرت بمثابة دراسة منهجية لتطور علم التاريخ في أوروبا الذي اعتمد على تطبيق منهج العلوم الطبيعية وأدى إلى ظهور التيار النقدي لدى المؤرخين الأوروبيين إلى درجة إخضاعهم القصص الدينية التي جاء ذكرها في الكتب المقدسة للنقد التاريخي. وعلى الرغم من أن تلك الظاهرة قد حدثت على استحياء في مصر على يد طه حسين في كتابه الشعر الجاهلي، إلا أن الصورة كانت أكثر وضوحاً في تكرار الدعوة بين حين وآخر إلى إعادة كتابة تاريخنا القومي وفقاً للمتغيرات التي تحدث في علاقات الإنتاج وانعكاساتها على البناء الفوقي .

وفي الورقة التي قدمها الدكتور حسنين ربيع بعنوان " دراسة التاريخ في عالم متغير " أشار فيها إلى أن هناك من يرى أن التاريخ يعيد نفسه بينما هناك آخرون ومنهم ابن خلدون لا يقرون بذلك. وأكد على أن التاريخ يعين على الفهم الصحيح وأن الإنسان يحتاج إلى التاريخ باعتباره ذاكرته القومية فضلاً عن كونه تراث الإنسانية الذي لا يتم إلا عن طريق دراسة الماضي التي تكسب الإنسان خبرة السنين الطويلة وذلك طبقاً للمقولة السائدة « من قرأ التاريخ فقد عاش الدهر كله. وركز الدكتور ربيع في ورقته على أهمية إعطاء أولوية في البحوث التاريخية للفترات المظلمة من تاريخنا من أجل تشخيص الأسباب التي أدت إلى التخلف والتأخر، كما أثارت الورقة إشكالية بشأن تطور الحضارات الإنسانية وعما إذا كانت تسير في خط تصاعدي أو يغلب عليها النمط البيولوجي وطبقاً لنظرية أرنولد توينبي أن الحضارة الغربية مقضي عليها بالفناء وإن كان المجال مفتوحاً إذا ما استطاع الإنسان توجيه تاريخه إلى الطريق الصحيح الذي ينشده ويتغلب على عوامل الجبر. ولعل الورقة أضافت الجديد في أن استخدام التكنولوجيا الحديثة ستؤدي إلى إحداث تغييرات راديكالية في الدراسات التاريخية من حيث أنها ستمكن مؤرخي المستقبل من الخروج من حدود

الإقليميات الضيقة إلى التاريخ للإنسانية بصفة عامة مع أهمية التأكيد في الوقت نفسه على الهوية الوطنية والقومية حتى لا تتعرض للذوبان في الإطار العالمي .

وحول " رؤية في تدريس منهج التاريخ في المدرسة المصرية " كانت الورقة المقدمة من الدكتورة زبيدة عطا التي عدت بمثابة وثيقة احتجاج على ما حدث في السنوات الأخيرة من جعل مادة التاريخ مقرر اختياري في التعليم العام وذلك على عكس الولايات المتحدة الأمريكية الذي لا يتجاوز تاريخها أكثر من قرنين ونصف القرن أو إسرائيل الذي لا يتعدى تاريخ إنشائها أكثر من ستة عقود في جعل مادة التاريخ متطلب رئيسي في مدارسهما . وأشارت الدكتورة زبيدة إلى محاولة تصحيح هذا الخطأ بخط أفدح منه وهو قصر مادة التاريخ على الأقسام الأدبية وكأن طالب الأقسام العلمية ليس في حاجة إلى معرفة تاريخ بلده، كما أثارت في ورقتها تجاهل المقررات الدراسية لبعض الفترات التاريخية على الرغم من أهميتها إضافة إلى ما حفلت به الكتب المقررة من أخطاء تاريخية فادحة ودعت إلى ضرورة استخدام التقنيات الحديثة في تدريس التاريخ وأبدت أسفها إلى أن مدارسنا لا تزال تفتقر إلى تلك التقنيات بل وربما الكثير منها لا يزال يفتقر إلى الوسائل التقليدية في التدريس .

وإلى حد كبير كانت الورقة التي قدمها الدكتور زكي البحيري متوافقة مع ورقة الدكتورة زبيدة وكانت بعنوان «دعوة إلى الاهتمام بتدريس تاريخ مصر» حيث أكد الدكتور البحيري في ورقته أن التاريخ يعد أحد المكونات الرئيسية في الانتماء القومي وكان مادة أساسية في جميع مراحل التعليم من الابتدائية وحتى الثانوية العامة حتى جرت في السنوات الأخيرة عمليات تغيير واسعة أدت إلى تهميشه وجعله مادة اختيارية كما أسقطت الكثير من الحقب والعصور التاريخية على الرغم من أهميتها وظل الأمر على ذلك إلى أن تعالت الأصوات وتكررت

المطالبة بأن يكون التاريخ مادة أساسية ومن ثم تقرر قصر تدريسه على طلبة الأقسام الأدبية منذ العام الدراسي ١٩٩٨-١٩٩٩ ، وكادت وزارة التعليم تكرر نفس الخطأ الذي وقعت فيه حين حاولت في عام ٢٠٠٥ بأن تجعل التاريخ مادة اختيارية وهنا تصدى المؤرخون والمثقفون لتلك المحاولة التي وجدوا أنها تستهدف نسيان تاريخنا وتشويهه وتخليصه من أية قيمة وطنية أو قومية . وأنهى الدكتور البحيري ورقته بالدعوة إلى إعادة كتابة تاريخ مصر بالعمق والموضوعية والتشويق والاعتماد على الفهم والإدراك والتركيز على المقررات التاريخية التي تحافظ على الولاء والانتماء الوطني .

وفي الورقة التي قدمها الدكتور رفعت السعيد بعنوان " القيمة الوطنية للتاريخ بين الإهدار والإنكار " انتقد فيها المحاولات التي بذلت بقصد الحط من شأن تاريخ الأحزاب السياسية المصرية التي قامت ثورة ٢٣ يوليو بحلها وذلك لتبرير صيغة الحزب الواحد ، كما عبر عن أسفه لما نالته ثورة الشعب المصري في عام ١٩١٩ من انتقادات شديدة واتهامات أشد في الميثاق الوطني ومن بين تلك الانتقادات والاتهامات أنها فشلت في أن تتعلم من التاريخ ومن عدوها الذي تحاربه الذي كان يعامل الأمة العربية كلها وعلى اختلاف شعوبها طبقا لمخطط استعماري واحد، كما أبدى أسفه أيضا بأنه حين تقرر النزوع إلى الوحدة المصرية السورية في عام ١٩٥٨ تم إخفاء اسم مصر تحت مسمى الإقليم الجنوبي مما كان يشكل إهدارا لا مثيل له في التاريخ المصري .

وأخيرا يمكن القول بأن الآراء الجريئة التي ترددت في تلك الندوة قد أثارت ضجة كبيرة تناولتها وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية بجانب كبير من الاهتمام خلال انعقاد هذه الندوة وفي أعقابها .

المجلس الأعلى للثقافة

ندوة

أربعون عاما من رحيل العقاد

٢٦ - ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٥

في إطار حرص المجلس الأعلى للثقافة على إحياء ذكرى المفكرين والمبدعين الذين رحلوا عن عالمنا عقدت هذه الندوة التي شارك فيها العديد من الأدباء والمثقفين والمؤرخين بلغ عددهم أكثر من ثلاثين مفكرا وأديبا ومؤرخا . وقد تناولت الأوراق المقدمة للندوة التي استمرت ثلاثة أيام العديد من الجوانب التي ألقت مزيدا من الضوء على فكر العقاد ومعاركه الفكرية والأدبية والسياسية ومنهجه في كتابة السير وشخصيته وتعددية ثقافته .

وعلى الرغم من أن العقاد كان من أبرز أقطاب الفكر والثقافة المصرية والعربية إلا أن ما يثير الانتباه أنه علم نفسه بنفسه فلم يلتحق بالمدارس ليصير حبيب الأساليب التربوية التقليدية والمناهج التدريسية الجامدة بل راح ينهل من معين مكتبته الخاصة التي زودته بزاد هائل من الثقافة والمعرفة . وسوف نقتصر في هذا العرض الموجز على الأوراق التي تناولت بعض القضايا الخاصة التي أثارها العقاد والتي تدخل في اهتمامات مجلة مصر الحديثة .

ومن بين هذه الأوراق الورقة التي قدمها الباحث جمال عبد الناصر بعنوان "العقاد والثقافة الأجنبية" التي أوضح فيها أن جهد العقاد الثقافي كان موزعا بين الثقافتين العربية والغربية عملا بمبدأ الأصالة والمعاصرة ، فإلى جانب بحثه المعمق في بطون الشعر العربي والفكر الإسلامي وفلسفة العقيدة انكب في الوقت نفسه على الآداب الأوروبية . ولعل أهم ما طلع به علينا العقاد بعثه لدعوة جمال الدين الأفغاني إلى تحرير الفكر الديني من التقليد والإفادة من ثقافة الغرب من أجل نهضة الشرق، ومن ثم كان إسهامه في إحداث حركة

التطوير والتطوير في حياتنا الثقافية الحديثة .

وقدم الدكتور سيد عشناوي ورقة بحثية بعنوان " العقاد والعيب في الذات الملكية " تعرض فيها إلى بعض مواقفه السياسية المناهضة لسياسة الحكم المطلق للقصر وتجلّى ذلك في أوضح مظاهره عندما أصدر كتابه "الحكم المطلق في القرن العشرين " ذكر فيه " أن أحق المستبدّين هو ذاك الذي يهدم الديموقراطية في هذا العصر ليبنى على أساسها صرح الاستبداد العتيق " ، وأضاف إلى ذلك قوله " فليحذر المستبدون من عزل الشعوب عن الحكم أو من شكلها في الحكومات الشعبية " . وقد بلغت ثورته ضد الحكم الاستبدادي أقصى مدى لها حين أخذت الأحاديث تنتقل في عام ١٩٣٠ بأن العراقيين توضع في وجه وزارة النحاس باشا حتى لا تستمر في الحكم ، وأن القصر الملكي يلعب دورا خطيرا في هذا الصدد ومن ثم قام العقاد - وكان إذ ذاك عضوا في مجلس النواب - وقال بأعلى صوته " إننا على استعداد لأن نحطم أكبر رأس في البلاد تقف حائلا دون مضي البرلمان في عمله أو تحاول المساس بالدستور سيد القوانين " . ولم يكتف العقاد بتلك الصيحة بل تعمد نشر العديد من المقالات في سبتمبر ١٩٣٠ في المؤيد الجديد كانت موضع تحقيقات النيابة العامة التي رأت فيها من مرامي ألفاظه وعباراته مما يصعب صرفها إلى غير العيب في الذات الملكية . وفي الحادي والثلاثين من ديسمبر في عام ١٩٣٠ مثّل أمام المحكمة وصدر الحكم بحبسه تسعة أشهر كما حكم على صاحب المؤيد محمد فهمي الخضري بالحبس ستة أشهر لمسئوليته عن نشر تلك المقالات وهكذا كان العقاد جريئاً في مواقفه السياسية التي استهدف بها حماية الدستور ومناهضة سياسة الحكم المطلق .

أما عن موقف العقاد من الديموقراطية فقد اتضحت في الورقة التي قدمها الباحث عبد الرحمن عوف وكانت بعنوان " إشكالية الديموقراطية عند العقاد "

وفي تلك الورقة حاول الباحث أن يفسر ويعلل انضواء العقاد تحت لواء الوفد إبان زعامة سعد زغلول و مصطفى النحاس وفي خلال استعمار الحركة الوطنية بين ثورة ١٩١٩ وانتفاضة ١٩٣٥ حيث وقف طويلا أمام أفكاره الأساسية في المذاهب والنظم السياسية والاجتماعية . ولعل ما أثاره الباحث أنه على الرغم من أن العقاد كان من أكبر مثقفي عصره، والمعروف أن كبار الكتاب والمثقفين انضوا تحت لواء حزب الأحرار الدستوريين فإن العقاد كان يقف مدافعا عن الوفد من جهة وعن الثقافة الإنسانية من جهة ثانية التي لم تقلل من عاطفته أو من إيمانه بالديموقراطية وحقوق الجماهير، وكان نموذجا للكاتب الذي اجتمع فيه العقل والعاطفة . وقد أثارت الورقة إشكالية هامة وهي ماذا كان يفهم العقاد من اصطلاح الديموقراطية ؟ وللإجابة على ذلك التساؤل ذكر الباحث في ورقته أن العقاد كان يصف المصريين بأنهم في حالة من التفكك الكامل والفردية التامة التي تهتز معها فكرة الوطنية نفسها فضلا عن فكرة الديموقراطية ذاتها، غير أن العقاد قد أخطأ بلا شك في تشخيص وطنية المصريين وكان ذلك ناجما عن قلة تعاطفه مع بسطاء الناس وإيمانه بحق الصفوة وحدها في قيادة الجماهير الشعبية .

ومن المثير للدهشة أن العقاد الذي كان يؤمن إيمانا مطلقا حتى عام ١٩٣٦ بالتيار المتطرف في الوطنية والديموقراطية بزعامة سعد زغلول ومصطفى النحاس فإنه أخذ يتشكك بعد ذلك في تبلور الفكرة الوطنية بين المصريين وفي أهلية الشعب للديموقراطية ، ولعل سبب هذا التناقض في فكر العقاد السياسي والاجتماعي كان منشأ سيطرة الفلسفة المثالية الغربية في ذهنه واعتقاده الراسخ بأن التاريخ لا يصنعه إلا العباقرة والأبطال فيما يعبر عنها بالشخصيات العظيمة ومن ثم وجد العقاد في سعد زغلول صورة البطل الوطني الديموقراطي الذي قاد الجماهير الشعبية إلى نهضتها وحرر إرادتها في الداخل والخارج .

وفي الورقة التي قدمها الباحث سامح كريم بعنوان " العقاد والمعارك الفكرية

والأدبية والسياسية " أوضح فيها أهمية تلك المعارك نظرا لأنها بدأت في السنوات الأولى من القرن العشرين واستمرت إلى ما يزيد على منتصف الستينيات وهي فترة اتسمت بالأحداث السياسية كما زخرت بالأحداث الأدبية والفكرية واتسمت بوجود العديد من الرواد ممن صنعوا الثقافة المصرية الحديثة ومن ثم فإن دراسة تلك المعارك التي كان العقاد طرفا فيها هي في حقيقة الأمر دراسة للفكر المصري إن لم يكن للفكر العربي بصفة عامة في أوج يقظته وتطوره، خاصة وأن العقاد خاض العديد من المعارك الأدبية والفكرية مع عدة أجيال من الأدباء والمفكرين ، كما خاض في الوقت نفسه العديد من المعارك السياسية ضد عدد من أساطين السياسة يتقدمهم الملك فؤاد ومصطفى النحاس ومكرم عبيد ومحمد محمود وعدلي يكن وغيرهم كثيرون وأن تسجيل تلك المعارك تتطلب العديد من الكتب .

وفي الورقة التي قدمها الدكتور يونان لبيب رزق بعنوان " عباس العقاد والوفد بين سعد زغلول والنحاس " أوضح فيها أن التقدير كان متبادلا بين سعد زغلول وعباس العقاد كما ظل العقاد يناصر مصطفى النحاس إلى أن أوقع مكرم عبيد بينهما فكتب العقاد مقالته الشهيرة " مكرم الكذاب " وخرج من الجهاد إلى روز اليوسف وما تبع ذلك من خروجه من الوفد وانضمامه إلى الحزب السعودي .

* * *

معرض القاهرة الدولي للكتاب

الدورة الثامنة والثلاثون

١٧ يناير - ٣ فبراير ٢٠٠٦

في تقليد جديد لمعرض القاهرة الدولي للكتاب في دورته الثامنة والثلاثين استضاف المعرض " ألمانيا " كضيف شرف لهذه الدورة . وقد وقع الاختيار على ألمانيا لتكون أول ضيف شرف لمعرض القاهرة الدولي للكتاب في هذا العام

بسبب العلاقات الوثيقة التي تربط مصر بألمانيا فضلا عن أن العالم العربي كان ضيف شرف معرض فرانكفورت الدولي قبل عامين . وليس من شك في أن توجيه الدعوة إلى ألمانيا يعد حدثا ثقافيا كبيرا منح المعرض في دورته هذه شيئا من التميز والتجديد الفعلي لأنشطته ووضعه بشكل جدي على خريطة المعارض الدولية بعد أن ظلت دوراته السابقة أسيرة أفكار وطموحات محلية خالصة .

وقد شارك وزير الخارجية الألمانية - فرانك فالتر شتاينماير - في افتتاح المعرض حيث ألقى محاضرة عن العلاقات المميزة بين مصر وألمانيا سياسيا واقتصاديا وثقافيا . كما بدأ النشاط الثقافي الألماني بندوة حول مفهوم التسامح في البنية الاجتماعية المركبة التي شارك فيها الدكتور أحمد كمال أبو المجد والدكتور محمود حمدي زقزوق والسيدة يولتا ليباخ الرئيس التنفيذي لمعاهد جوتة ، وفي تلك الندوة نوقشت معايير القيم المختلفة في المجتمعين المصري والألماني . وفي إطار النشاط الثقافي الألماني عقدت ندوة أخرى حول الاستشراق الألماني شارك فيها الدكتور عبد الوهاب المسيري والمستشرق الألماني جودرون كرايمر الذي تحدث عن دور المستشرقين الألمان في تحقيق ونشر التراث العربي الإسلامي الأدبي والتاريخي والفلسفي والديني والعلمي مشيرا بصفة خاصة إلى أعمال كارل بروكلمان في دراسته التاريخية عن الشعوب الإسلامية وتحقيقات باول كاله الذي تتلمذ عليه الأستاذ محمد مصطفى لأهم كتب التاريخ المصري ومن بينها كتاب بدائع الزهور في وقائع الدهور لابن إياس الحنفي .

وفي فلسفة التخطيط للدورة الثامنة والثلاثين تم تحديد محورين رئيسيين دارت حولهما أغلب الأنشطة الثقافية في فاعليات تلك الدورة وهما :

المحور الأول ، وتناول قضية التنوع الثقافي في ظل العولمة ، وجاء ذلك

المحور اتساقا مع الجهود التي بذلتها مصر والعديد من الدول الأخرى لمواجهة محاولات الهيمنة الثقافية على العالم ، حيث شاركت مصر في توقيع اتفاقية حماية وتعزيز التنوع الثقافي في إطار اليونسكو في أكتوبر من عام ٢٠٠٥ . وفي إطار هذا المحور كانت هناك العديد من الندوات التي وقفت بالمرصاد لشبح العولمة في محاولاتها الدائبة للهيمنة على ثقافات الشعوب .

المحور الثاني : وتناول في ندواته ثورة الاتصالات وآثارها على ثقافة الشباب، وتم اختيار المقهى الثقافي مكانا لعقد تلك الندوات حيث التلاحم بين الجمهور والمتحدثين . ومن أبرز ما تناولته ندوات المقهى الثقافي: الظواهر الاجتماعية الطارئة على المجتمع ، ثقافة الريف والحضر ، اللغة والمفردات الجديدة في المجتمع المصري .

وعلى الرغم من أن المعرض وضع شعارا له بعدم الخوض في الأمور السياسية، إلا أن بعض الأنشطة الثقافية جاءت على العكس من ذلك ، وبدأت في المحاضرة التي ألقاها وزير خارجية ألمانيا التي تطرق فيها إلى الصراع العربي الإسرائيلي مؤكدا العلاقة الوثيقة بين السلام والتنمية ، كما تطرق إلى خطوات الإصلاح الديموقراطي في مصر حيث ذكر أن مصر قد وضعت أمام أعينها أهدافا طموحة لتحقيق الديموقراطية بدأت بتعديل المادة ٧٦ من الدستور واختيار رئيس الجمهورية بالانتخابات التعددية وهي بلا شك خطوة هامة في المسيرة الديموقراطية ، وأن الأوروبيين يتطلعون إلى منطقة جوار قوية تتميز بالديموقراطية .

وفي الإطار السياسي أيضا جاء حديث الدكتور عبد المنعم تليمة في الأنشطة الخاصة بالشهادات إذ لم يقدم سيرة ذاتية تقليدية لشخصه بل طرح مشروعا للإصلاح مؤكدا أن قاعدة الإصلاح يجب أن تنطلق من الإصلاح الثقافي ليسير بنفس القوة مع خطوات الإصلاح على جميع المسارات السياسية

والاقتصادية والاجتماعية ، وأن على المثقف أن يقدم وجهة نظره كاملة لأصحاب القرار والتي تتلخص في ضرورة تصفية احتكار قوة سياسية لمقاليد الحكم وإعادة توزيع الثروة لمحاصرة الأقلية المترفة .

وكان تركيز المحور الرئيسي الأول في تلك الدورة على قضية التنوع الثقافي في ظل العولمة ومن أهم الندوات التي عقدت في إطار ذلك المحور الندوة التي حملت عنوان " دور الحوار الثقافي .. حوار حضارات أم حوار أديان " ، وأدارت هذه الندوة الدكتورة زينب رضوان وشارك فيها الدكتور ميلاد حنا والشيخ محمود عاشور الذي أكد كل منهما على فكرة التسامح وتقبل الآخر . وركز الدكتور ميلاد حنا في حديثه على أن مصر هي التي قدمت للعالم فكرة قبول الآخر حيث عاشت الأديان متجاورة على أرض مصر وهو أمر يرجع إلى شخصية مصر المتعددة الأوجه . ولم يلبث أن انتقل حديث الدكتور حنا إلى الإخوان المسلمين حيث أكد أن لهم الحق في نيل مساحة من الحرية مثل أي فصيل سياسي له الحق في التعبير عن نفسه ، غير أنه أكد أن مصر ليست دولة دينية وأنه ضد التحول إلى دولة دينية ، وأن الشعب المصري شعب متدين ولكنه إذا حكم بحكم ديني لن يكون متمتعاً بمساحة من قبول الآخر . ونتيجة للتوتر الذي حدث من قبل الجمهور حاول الشيخ محمود عاشور تهدئة الحاضرين بقوله أن الرسول " صلى الله عليه وسلم " لم يحكم الدولة بشكل ديني ، ومع استمرار الاستياء اضطرت الدكتورة زينب رضوان إلى إنهاء الندوة .

وعن ثورة الاتصالات وتأثيرها على ثقافة الشباب وهي المحور الرئيسي الثاني من محاور الدورة ركزت ندوات المقهى الثقافي على الظواهر الجديدة في ثقافة المجتمع، وفي إحدى تلك الندوات لقيت مفردات الشباب الجديدة اهتماماً من المتخصصين في مشكلات الشباب ، وقد اختلف المشاركون في تلك الندوة حول أسباب ابتكار الشباب لألفاظ ومفردات خاصة به إذ كان من رأي الدكتور

نبيل فاروق أن السبب وراء ذلك يكمن في عجز المجتمع عن فهم الشباب الذي لجأ إلى هذه اللغة كوسيلة للاعتراض على انقطاع جسور التواصل بينه وبين الفئات العمرية الأخرى ، بينما رأت الدكتورة نادية جمال الدين - رئيس معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة - أن أزمات الحياة النفسية والأخلاقية لازمتها انحرافات لغوية وهذه اللغة جاءت نتيجة الاحتكاك مع الوافدين من الخليج . وفي تلك الندوة أيضا تعرض المشاركون فيها إلى فوضى الألقاب المستخدمة حديثا مثل باشا - هندسة - معاليك... الخ .

وفي الندوة التي اتخذت عنوان " ثقافة الميكروباصات أم ثقافة الفوضى " أثار المتحدثون في المنصة ومن الجمهور مجموعة من الإشكاليات والتساؤلات والقضايا ومن بينها انتشار الفوضى لدى السائقين وعدم التزامهم بقواعد المرور ، وذكر الدكتور أحمد زايد - عميد آداب القاهرة - أن تخلي الدولة عن مسئوليتها بشأن المرافق العامة وخاصة فيما يتعلق بالمواصلات هو الذي جعل مشروع الميكروباص مشروعا مربحا للمستثمرين الصغار . وحول موضوع الندوة رفض الكاتب مصطفى ذكرى بأن الميكروباص يمثل ثقافة وإنما لا يعدو فقط أن يكون ظاهرة لأن أعداد الناس في تزايد مستمر ولم تعد تكفي وسائل المواصلات العامة . وأوضحت الدكتورة سميحة نصران أن سائقي الميكروباص لا يهتمهم سوى تسديد أقساط السيارة بالقيام بأكبر عدد من الدورات ولهذا يسرعون ولا يهتمهم الناس الذين قد يدوسونهم في طريقهم .

وحول ظاهرة الإنترنت كافيهِ والمول أكدت الدكتورة حنان سالم أن ظاهرة الإنترنت كافيهِ قد تكون ظاهرة إيجابية أو سلبية ويتوقف الأمر على نوعية الاستخدام ، وأضافت أن خمسة وسبعين في المائة من أولياء الأمور لا يعرفون شيئا عن الإنترنت الأمر الذي يجعل هناك صعوبة في توجيه أبنائهم ، أما عن المول فإنه يشجع على ثقافة الاستهلاك ويربك البنية النفسية لغير القادرين

على الشراء .

وتحدث الدكتور محمود عودة أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس في الندوة التي عقدت عن «ترييف الحضرة وآثاره الثقافية» بأن ثمة مشكلات تحدث حينما تنتقل ثقافة القرية إلى المدينة ، وانه حينما يأتي الفلاحون إلى القاهرة فإنهم يفرضون أنماطهم في جميع الأحياء وبالتالي فلا توجد في القاهرة أو في غيرها من المدن أحياء حضرية كاملة .

ومن الفاعليات الثقافية الأخرى التي اعتاد معرض القاهرة الدولي على تناولها مناقشة العديد من الكتب الصادرة حديثا تحت عنوان " كاتب وكتاب " وسوف نقتصر في هذا العرض على الكتب التاريخية ذات الصلة بمجلة مصر الحديثة ، ومن بينها :

- الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربية

شارك أعضاء اللجنة العلمية المشرفة على إعداد هذا المرجع في هذه الندوة وذلك على الرغم من أن الكتاب المرجع لم يصدر منه حتى الوقت الحاضر سوى مجلدين فقط حيث لا تزال المجلدات الأخرى في مرحلة التنفيذ . ومع ذلك فقد تمت مناقشة الإطار العام لهذا المشروع وما يستهدفه من وضع مرجع عام لتاريخ الأمة العربية يحتوي على مادة علمية وفكرية وصفية تحليلية تعرض للأسباب وتخلص إلى النتائج بموضوعية علمية ويلبي احتياجات الدارس المتخصص والقارئ العام ويساهم في التعريف بتاريخ الأمة لدى الباحثين من خارج الوطن ، ويكون مرجعا شاملا للتاريخ السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي والحضاري للأمة العربية .

ونوقشت في تلك الندوة المداخل الرئيسية للكتاب الذي يشارك في إعداده أكثر من مائتي عالم متخصص في الدراسات التاريخية لمختلف العصور التي مرت بها الأمة العربية ومن بين هذه المداخل : الجذور والبدائيات - الإسلام

ربناء الدولة العربية - الأمة العربية في أوج ازدهارها - الضعف والتحدي -
العثمانيون - التحديث - الأخطار الخارجية - الأمة العربية خلال القرن
العشرين.

- الشخصية المصرية تحديات الحاضر والمستقبل المنظور

صدر هذا الكتاب في عام ٢٠٠٥ عن الهيئة العامة للكتاب ويتمحور موضوعه
حول السمات الأساسية للشخصية المصرية وتحديات التحديث التي تواجه
الشخصية المصرية وما تتعرض له من أزمات من خلال الظروف العالمية من
جهة والظروف المحلية من جهة أخرى ، إلى جانب مستقبل الشخصية المصرية
في إطار هذه التحديات وعلاقة ذلك كله بالثقافة السائدة والمستوى الثقافي
للمجتمع بشكل عام .

- محمد علي الكبير

صدر هذا الكتاب عن مركز تاريخ الأهرام في عام ٢٠٠٥ للدكتور يونان لبيب
رزق بمناسبة مرور مائتي عام على تولي محمد علي الحكم . ويتناول الكتاب
سلسلة من المقالات لعدد من كبار المؤرخين سبق نشرها في جريدة الأهرام في
عام ١٩٤٩ بمناسبة مرور مائة عام على وفاة محمد علي قام الدكتور يونان في
هذا الكتاب بالتعليق عليها ووضعها في سياق مختلف .

- تاريخ مصر الحديث من النهضة إلى مبارك

تناول هذا الكتاب الذي صدر عن المركز الثقافي الإيطالي في عام ٢٠٠٥
للمؤرخ الإيطالي ماسيمو كامبيني وقام بترجمته إلى العربية عماد بغدادي تطور
التاريخ المصري الحديث . ويتفق مؤلف الكتاب مع الدراسات التاريخية الحديثة
التي أرجعت فجر النهضة المصرية إلى القرن الثامن عشر وقبل مجيء الحملة
الفرنسية بقيادة بوناپرت إلى مصر وهي نفس النظرية التي نادى بها العديد من
المؤرخين من أمثال كريستليوس وبيتر جران ونللي حنا وغيرهم كثيرون .

- أحمد فتحي زغلول والآثار الفتحية

صدر هذا الكتاب عن الثقافة الجماهيرية عام ٢٠٠٥ وناقشه كل من الدكتورة لطيفة سالم والدكتور محمد عفيفي والدكتور محمد يونس ، ودارت المناقشة حول الإشكالية التي يثيرها الكتاب والمتعلقة بموقف المثقف المصري من القضايا الوطنية ، كما أثيرت قضية إهمال بعض الشخصيات ممن أسهموا بدورهم في تحديث الفكر المصري تأليفاً وترجمة ومن بينهم أحمد فتحي زغلول الذي كان من أبرز إنتاجه الفكري كتابه المصدر " المحاماة " ، وترجماته لأدمون ديمولان ، وجوستاف لوبون عن سر تقدم الإنكليز وسر تطور الأمم . وقد علل المؤلف السبب في إهمال هذا المفكر إلى دوره في محاكمات دنشواي في عام ١٩٠٦ .

وفي نهاية عرضنا لبعض فاعليات الدورة الثامنة والعشرين للمعرض الدولي للكتاب يمكن القول إنه على الرغم من بعض الظواهر السلبية التي شابت تلك الدورة ومن بينها انعقادها في فترة المونديال الإفريقي مما أدى إلى عزوف شريحة كبيرة من الجمهور عن الذهاب إلى المعرض إضافة إلى حجب أجنحة دور النشر عن رواد المعرض بجدار عازل ورفع قيمة تذكرة الدخول ، إلى جانب تقييد ساعات فتح أبواب المعرض بأيام المباريات ، إلا أنه على الرغم من تلك الظواهر السلبية فإن عدد زائري المعرض لم يتأثر بعد أن تم التعويض عن الأيام التي تم فيها غلق المعرض ، كما تميزت تلك الدورة بزيادة عدد الضيوف والدول المشاركة فيها ، ومديري أشهر المعارض الدولية للكتاب ، ومن ثم دعوة مصر لتكون ضيف شرف معرض جنيف الدولي لعام ٢٠٠٨ . وأخيراً تميز البرنامج الثقافي لتلك الدورة بمجموعة كبيرة من الندوات واللقاءات الفكرية التي طرحت أهم القضايا الثقافية التي تشغل العقل المصري والعربي بصفة عامة .

المجلس الأعلى للثقافة
الملتقى الدولي الثالث للترجمة
الترجمة ومجتمع المعرفة
١١-١٤ فبراير ٢٠٠٦

بمناسبة الاحتفال بصدور الكتاب رقم ١٠٠٠ من المشروع القومي للترجمة تم افتتاح الملتقى الدولي الثالث للترجمة تحت شعار " الترجمة ومجتمع المعرفة، وشهد الملتقى عدد كبير من المترجمين والمثقفين فاق ١٥٠ مترجما ومثقفا ، وفي الكلمة التي ألقتها السيدة حرم رئيس الجمهورية أشارت فيها إلى الدور الذي لعبته مصر في تواصل الحضارات وما شهدته حركة الترجمة من ازدهار في بدايات القرن العشرين بجهود الرواد الأول من أمثال أحمد حسن الزيات و خليل مطران ومصطفى لطفي المنفلوطي وطه حسين ومحمد حسين هيكل وغيرهم كثيرون ممن تبنا مشروع الحوار المعرفي والتعرف على الآخر والتواصل معه مؤكدة أن الترجمة هي أولى خطوات التقدم وإلى أهمية المشروع القومي للترجمة الذي يعد بداية نهضة ثقافية تعيشها مصر وإلى دور المشروع في بناء مجتمع المعرفة الذي نتطلع إليه .

وتحدث الدكتور جابر عصفور الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة والمشرّف على المشروع مؤكدا على أهميته في إثراء المكتبة العربية بالفكر والثقافة التي تفتح نافذة على عالم المعرفة ومؤكدا على وحدة الثقافة الإنسانية وتنوع فروعها وإلى دور الترجمة في توسيع هوامش الحرية الفكرية بترجمة التيارات السياسية والفكرية التي قد نتفق أو نختلف معها ومع ذلك لا يمكن تجاهلها إذ لم يعد هناك حجر على المعرفة في ظل ثورة المعلومات وشبكات الإنترنت .

وقد حفل الملتقى في أيامه الثلاثة بالعديد من الندوات والموائد المستديرة

التي حفلت بالمناقشات الحيوية، ونشير من بين الأوراق البحثية التي قدمت إلى الملتقى الورقة التي قدمها الدكتور سمير حنا صادق وتعرض فيها إلى انتقال العلم بين الحضارات من اليونان إلى مكتبة الإسكندرية القديمة وازدهار حركة ترجمة العلوم في عصر العباسيين وانتقال الشعلة إلى الغرب وأفولها في الشرق لسببين ، أولهما ظهور حكام تسلطيين ومنهم من حرق كتب ابن رشد ، وثانيهما ما وقع من اضطهاد على المعتزلة وسيادة الفكر المتشدد وانتهاء أسطورة إخوان الصفا إلى أن عادت حركة الترجمة في مصر تستأنف سيرها من جديد في عصر محمد علي .

وعلى الرغم من أن حركة الترجمة شهدت عصرا ذهبيا في عهد محمد علي إلا أن الأديب ثائر ديب نعى على الترجمة في عصر محمد علي كونها ترجمة تسلطية وفوقية فضلا عن كونها أوامرية ارتبطت بأحلام الباشا واتسمت بالتقنية التخصصية إذ استعارت العلم التطبيقي الجاهز من الغرب دون النظر إلى ظروف نشأته فضلا عن أخذها العلوم البرانية التي لا تمس معتقدات المجتمع.

وقد حفلت الموائد المستديرة بمناقشة بعض القضايا الخاصة بالترجمة ومن بينها ما أشارت إليه الكاتبة سلمى الخضراء أن الترجمة لا تخضع لخطة واضحة وأن المترجمين الأجانب يتعاملون مع إنتاجنا وكأنهم يمسكون أخطاء علينا ويحكمون على أدبنا وفق نظرة مسبقة مثل التعصب ضد المرأة أو التطرف الديني .

وطالب الدكتور صدقي خطاب بأهمية إعادة ما سبق ترجمته إذ لا مانع من تكرار الترجمة نتيجة ما يحدث في اللغة من تطور ، وأيد الأديب سعيد علوش ما ذهب إليه الدكتور خطاب على أساس أن الترجمة ترجع إلى ذاتية المترجم وتختلف من مترجم إلى آخر. كما ناقش المشاركون في الملتقى مستقبل الترجمة في ضوء التطورات التكنولوجية الحديثة والصورة الإلكترونية لما وصلت

إليه عملية الترجمة والنشر والقراءة .

وأفاض المترجمون الأجانب بالصعوبات التي يلاقونها في الترجمة من العربية خاصة إلى اللغة الإيطالية والصينية وغيرها، وبصدد ذلك ركز الأديب عبد الهادي الإدريسي على التشوهات التي ألحقها مترجمو روايات نجيب محفوظ عند ترجمتهم لها إلى اللغة الفرنسية وضرب أمثلة على ذلك في الترجمة الفرنسية لرواية السراب وملحمة الخرافيش حيث أثبت وجود تحريف لمعنى بعض الكلمات بما يغير من دلالة السياق ومن ثم يجعل من نجيب محفوظ دون إرادته مضطهد للمرأة . واتفقت الأدبية مها جاد الحق مع ما ذهب إليه الإدريسي من ترجمة كلمة الرب المستخدمة في الخطاب القبطي وكلمة الله المستخدمة في الخطاب الإسلامي وذلك في إشارتها إلى ما جاء في الترجمة الفرنسية لرواية " خالتي صفية والدير " لبهاء طاهر .

وقد يكون من المفيد أن نشير إلى ما خرج به الملتقى من نتائج على جانب كبير من الأهمية يمكن إيجازها فيما يلي :

● أهمية وضع استراتيجية لما يتقرر ترجمته بحيث يراعى فيها التوازن في مجالات الترجمة وبحيث لا يطفئ مجال على مجال آخر. وثمة اقتراح لقي استحسانا شديدا يقوم على إنشاء مجلس قومي للترجمة يتولى مهمة التخطيط والتنسيق والتنفيذ إلى جانب مهمة التدريب وتنمية الكوادر اللازمة ونشر ما ينتجه من ترجمات إلى جانب الارتفاع بمعدلات الترجمة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية .

● مراعاة الدقة في الترجمة والمراجعة حيث أن هناك من الكتب المترجمة شأبها العديد من الأخطاء الساذجة .

● تذليل الصعوبات الإدارية والمالية التي تعوق مشروع الترجمة لكي يأخذ المشروع مساره الصحيح وهو مقبل على ترجمة الألف كتاب الثانية .

المجلس الأعلى للثقافة
لجنة التاريخ
ندوة السامية ضد السامية
٢٣ مارس ٢٠٠٦

إزاء توالي هجوم الغرب على العرب والمسلمين والذي ظهر بشكل سافر في الآونة الأخيرة والتحيز الواضح لإسرائيل عقدت لجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة هذه الندوة التي شارك فيها نخبة من أساتذة التاريخ والقانون .

وفي الجلسة الأولى التي تولى رئاستها الدكتور جمال زكريا قاسم عرضت الدكتورة زبيدة عطا لما أثاره برنارد لويس من أفكار تطفح جميعها بالكراهية للإسلام والمسلمين وخاصة العرب ، وتقويض بالانحياز الواضح للصهيونية ، وذلك في الكتاب الذي صدر له في أكتوبر ٢٠٠٤ بعنوان " معاداة السامية " . وقد أعربت المحاضرة عن دهشتها من سياسة الكيل بمكيالين من جانب الغرب حينما يتعلق الأمر بالإسلام والمسلمين وهو ما وضع أخيرا في مسألة الرسوم المسيئة للمقدسات الإسلامية .

وفي الورقة التي قدمها الدكتور صلاح عامر بعنوان " القانون الأمريكي للسامية " استعرض أهم ما ورد في هذا القانون من انحياز واضح للصهيونية وإسرائيل والدين اليهودي وذهب إلى أن الذي يتصدى للدفاع عن المقدسات الدينية يجب أن يتصدى للدفاع عن جميع المقدسات بغير انحياز لأي منها مؤكدا أن مصر لديها من التشريعات ما يكفل احترام جميع الأديان ، وأشاد بالجهد العربي المنسق إلى جانب جهود منظمة المؤتمر الإسلامي في مواجهة القانون الأمريكي للسامية وهو ما قطع الطريق على الأمم المتحدة لتعضيد الموقف الأمريكي .

وفي الجلسة الثانية التي رأسها الدكتور عادل غنيم قدمت ثلاث ورقات كانت الورقة الأولى بعنوان " لماذا مصطلح السامية ؟ " وفيها تعرض الدكتور مصطفى

جمال عبد العليم لذلك المصطلح وظروف نشأته . وتناول الدكتور رفعت السعيد في الورقة الثانية التي جاءت تحت عنوان " المصريون .. اليهود .. الصهيونيون " خاصية التسامح الديني التي تمتعت بها مصر لأمد طويل والتي فرقت بوضوح بين اليهودية كدين والصهيونية كحركة سياسية متعصبة . وعرض الدكتور عبد العليم محمد في الورقة الثالثة بعنوان " قراءة نقدية في تقرير معاداة السامية الصادر عن الخارجية الأمريكية " لمحتوى ذلك التقرير الذي اختزل مفهوم معاداة السامية في اليهود دون غيرهم مؤكداً أن رفض التمييز الديني والعنصري ليس فقط هو جوهر شريعة حقوق الإنسان الوضعية ولكنه جوهر الرسائل السماوية جميعها .

* * *

الجمعية المصرية للدراسات التاريخية

المؤتمر السنوي

مصر والوطن العربي تواصل أم انقطاع

١١ - ١٣ أبريل ٢٠٠٦

حرصت هذه الندوة على أن ترصد في محاورها مظاهر التواصل بين مصر والدول العربية المتمثلة في الثقافة والأدب والفنون والجمعيات العلمية والمهنية والمصير المشترك والجامعة العربية والتبادل العلمي والاقتصادي إلى جانب عوامل الانقطاع من خلال الموقف من الصراع العربي الإسرائيلي والموقف من التكامل الاقتصادي وتعاظم الإقليمية وغير ذلك من العوامل الأخرى .

وركزت الندوة على بحث دور مصر الإقليمية الذي فرضه موقعها، ودورها الثقافي المركزي في النهضة الحديثة للدول العربية. كما عنيت الندوة بالتأكيد على أن الاستقلال الوطني لمصر لا يتحقق إلا بتحرر كل الدول العربية المحيطة بها، ومن هنا كانت الاستراتيجية المصرية في العهد الناصري تتركز في نصرة

حركات التحرر في أقطار الوطن العربي جميعها .

وعن الواقع والممكن في التواصل المصري العربي قدمت الكاتبة نوال مهنى ورقة عن ماهو كائن بالفعل وما ينبغي أن يكون وأن مصر بثقلها الحضاري والتاريخي وموقعها وعدد سكانها يؤهلها للقيام بدور ريادي في المنطقة العربية. وحول هذا الموضوع كانت ورقة السفير الدكتور عبد الله الأشعل عن مستقبل الدور المصري في العالم العربي وكان التساؤل عما إذا كانت لا تزال هناك رغبة مصرية وعربية في أن يكون لمصر دور ، وكيف يمكن التوفيق بين الدور المصري إن كان مرغوبا والهيمنة الأمريكية والإسرائيلية ؟

وفي الورقة المقدمة من الدكتور محمد نصر مهنى أكد فيها ضرورة تعديل ميثاق الجامعة العربية من أجل تحسين فاعلية الجامعة من أجل التواصل العربي.

وبينما عنيت بعض أوراق الندوة بالتركيز على التواصل بين مصر والدول العربية ومن بينها الورقة التي قدمها الكاتب السوداني محيي الدين صالح عن العلاقات المصرية السودانية باعتبارها نموذجا للتواصل الوثيق، حلت أوراق أخرى العوامل المؤثرة على انقطاع العلاقات المصرية العربية نشير من بينها إلى الورقة التي قدمها الدكتور مصطفى كامل السيد عن " الموقف من الصراع العربي الإسرائيلي ... تواصل بعد انقطاع ". كما ركز الدكتور عاصم الدسوقي في ورقته على مشروع الشرق الأوسط الكبير باعتباره مشروعا استعماريا يتجدد بين آونة وأخرى ويستهدف قطع التواصل العربي .

وقد اختتمت الندوة جلساتها بمائدة حوار أدارها الدكتور رعوف عباس وضمت نخبة من المفكرين وتناولت «نظرة استشرافية مستقبلية عن مصر والوطن العربي .. إلى أين ؟» وتباينت الآراء حول المصير المخيف بسبب تفكير الكثير من الدول العربية في مصالحها الذاتية وبين الأمل في سوق عربية

مشاركة خاصة وأن الاستعمار الجديد يعتمد على الهيمنة الاقتصادية في ظل قطب أحادي مسيطر .

* * *

المجلس الأعلى للثقافة

لجنة التاريخ

ندوة

الحركة الوطنية المصرية وفكرة تأميم قناة السويس

تناولت الندوة التي عقدت في مدينة الإسمايلية بدعوة من الهيئة العامة للقناة يومي ٢٨ و ٢٩ يونيو العديد من المحاور الرئيسية التي يمكن تسجيلها فيما يلي :

- البواعث التاريخية للتأميم " الحس التاريخي "
- تكاليف حفر القناة - المصريون الذين قضى نحبهم أثناء حفرهم القناة
- الديون التي تحملتها مصر
- الهيمنة الأجنبية " الفرنسية "
- نشوء فكرة التأميم
- القناة في الوجدان المصري
- مسألة مد امتياز القناة وردود فعل المصريين ١٩١٠
- القناة على مائدة المفاوضات المصرية البريطانية
- القناة ومعاهدة ١٩٣٦ وتداعياتها
- ثورة يوليو وفكرة التأميم
- تأصل فكرة التأميم مع عام ١٩٥٤ " اتفاقية الجلاء "

● التأميم عام ١٩٥٦

● كشف حساب القناة ومدى ما استفادته مصر من القناة

وقد شارك في فاعليات تلك الندوة العديد من أساتذة التاريخ من بينهم الدكتور عبد الله عزباوي والدكتور يونان لبيب رزق والدكتورة إيمان عامر والدكتورة لطيفة سالم والدكتور عبد الوهاب بكر وغيرهم .

وفي ختام رصدنا لفاعليات الموسم الثقافي لعام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ تجدر الإشارة إلى الندوة التي عقدت في ٨ يونيو ٢٠٠٦ بالتنسيق بين لجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة والهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية وجامعة المنوفية بمناسبة الذكرى المئوية لحادثة دنشواي، والتي استهدفت التذكير بما كان لتلك الحادثة من تأثير على الوجدان المصري وفي تزكية الروح الوطنية لمقاومة الاحتلال، وقد شارك في هذه الندوة الدكتور عبد الرحمن برج والدكتور حلمي شلبي والدكتور محمد علي حلة والأستاذ صلاح عيسى والشاعر عبد الرحمن الأبنودي إلى جانب ممثلين عن لجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة .

* * *

شخصية العدد

محمود منسي .. الإنسان والمؤرخ

د. محمد علي حلة

محمود منسي .. الإنسان والمؤرخ

لقد أحببت محمود صالح منسي حباً ملك علي حياته، ولم يأت هذا من فراغ إنما من تراكمات مواقف وأحداث كان فيها الأب والأستاذ، وهو أيضاً إدراك عميق لقيمة الدور الكبير الذي قام به في حياة طلابه بكل إخلاص، قل أن تجد له مثيلاً في هذا الزمان.

هذه القيمة العلمية والخلقية النادرة، لمستها منذ أول لقاء بعد حصولي على الليسانس في التاريخ عام ١٩٧١ .. وما زالت ذكرياته محفورة في القلب والعقل، تشير بين الحين والآخر أسئلة تبحث لها عن إجابات!! أين هي هذه النوعية الآن!!، ولماذا قلت أو ندرت تلك المثل الرفيعة في شخصية أستاذ الجامعة!! أستاذ يبحث عن طالب جاد يعينه ويأخذ بيده ويشرف على أبحاثه دون انتظار لكلمة شكر، لأن كل ما يهتم به الدفع بكوكبة من الباحثين الجادين إلى حقل الدراسات التاريخية. إن حبه وعنايته لم تقتصر على طلابه الذين يشرف عليهم فحسب بل تمتد لتشمل الجميع، وهذه إحدى خصال العالم العامل، علمه للجميع، وحبه أيضاً للجميع، فلا عجب أن يحبه جميع طلابه دون استثناء، من أشرف عليه كصاحب هذا القلم، أو من لم يشرف عليه وهم أكثر..

إن مسيرة حياته تبدأ في ١٦ نوفمبر ١٩٢٥ حيث كان ميلاده في إحدى الحارات القريبة من ميدان صلاح الدين (المنشية سابقاً)، وهو ميدان قريب من القلعة وحافل بمجموعة من الأماكن الأثرية، وهو أصغر أبويه سناً، كانت والدته ربة منزل في حين عمل والده معاوناً بدائرة أمينة إلهامى "والدة الخديوى عباس حلمى الثانى"، بدأ تعليمه في كتاب حسن أغا بليفا بشارع سوق السلاح ثم انتقل للتعليم في مدرسة طرباي الأولية الحكومية "درب كحيل" وقد أخذت اسمها من أحد زعماء المماليك وكانت هذه المدرسة تؤهل طلابها للالتحاق بمدرسة عبد العزيز للمعلمين التي يتخرج منها مدرسو التعليم الأولى. ولكن عائلته قررت

ضرورة تركه لتلك المدرسة وانتقاله إلى مدرسة النحاسين الابتدائية بحى الجمالية، وحصل على الشهادة الابتدائية من تلك المدرسة، ومن زملائه فيها محمود نجيب حسني رئيس جامعة القاهرة الأسبق.. وفى عام ١٩٣٩ التحق محمود منسي بالتعليم الثانوى وكانت فترة الدراسة به خمس سنوات، أمضى منها أربعة أعوام بمدرسة بنباقدان بشارع إلهامي "وكانت تسمى بالمدرسة الإلهامية" وتقع فى حى الحلمية الجديدة، وتسبب إلى بنباقدان زوجة طوسون باشا ابن محمد علي، ولذلك كانت تتبع الديوان الخديوى وكان والده بحكم وظيفته السابقة يميل لكل ما له صلة بالأسرة المالكة، وحيث أن تلك المدرسة لم يكن بها سوى شعبة علمي؛ فقد اتجه عام ١٩٤٣ مع ثلاثة من زملائه الذين أرادوا الالتحاق بالفرقة الخامسة شعبة أدبي إلى مدرسة الحلمية. وحصل منها فى صيف عام ١٩٤٤ على شهادة التوجيهية. ومن سمات الدراسة بالمدرسة الثانوية وقتذاك نظام اليوم الكامل، فبعد خمس حصص يتناول الطلاب غداء مطهيا، وبعده ينصرف كل إلى هوايته "الرياضية، أو الثقافية أو المهنية".

وبعد هذه المرحلة يتأهل للالتحاق بجامعة فؤاد الأول (القاهرة) ليقضى فيها أربعة أعوام "١٩٤٤-١٩٤٨"؛ وفى البداية عقد محمود منسي العزم على الالتحاق بكلية الحقوق، وحدث أن تجمع هو وعدد كبير من الطلبة يستفسرون عن المجانية أمام مكاتب إدارة تلك الكلية، ونتج عن هذا التجمع بعض الضوضاء، وفجأة يخرج عليهم مراقب الكلية ويصب عليهم أعنف الألفاظ فلم تقبل نفسه ذلك، فقرر الالتحاق بكلية الآداب. وفى الفرقة الأولى كانت الدراسة عامة وشاملة لكل تخصصات الآداب (اللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، والتاريخ العام لمصر والجغرافيا وتاريخ والفلسفة بالإضافة إلى اللغة اللاتينية ومادة خاصة بقسم التاريخ وهى منهج البحث التاريخي) وفى السنة الثانية اختار محمود منسي تخصص التاريخ وهكذا دخل عالما جديدا، تلقى فيه العلم على أيدي أساتذة أفذاذ، وفى هذه المرحلة تعلق بأستاذه محمد فؤاد شكري.

وبعد تخرجه في عام ١٩٤٨ عُين محمود منسي بوزارة المعارف، واستمر بالعمل حتى عام ١٩٦٩، أى أنه أمضى في التدريس إحدى وعشرين سنة وكان أول راتب يتسلمه هو ١٢ جنيه قام بشراء ثلاثة أشياء كان بحاجة إليها "جهاز راديو إنجليزى بالتقسيط ، و ساعة يد سويسرية، وقطعة قماش صوف إنجليزى".

عمل مدرسا للغة الإنجليزية لمدة أربع سنوات حتى عام ١٩٥٢، ثم للدراسات الاجتماعية، وقلما استقر خلال عمله بالمعارف، في مدرسة بعينها بل تنقل في مختلف المراحل التعليمية من الابتدائى إلى الثانوى، وكان النقل خارج القاهرة يتم على غير رغبة منه. إلى أن استقر به الحال في كلية النصر بالمعادي من عام ١٩٦٠ حتى ١٩٦٨، حيث تم تعيينه في الجامعة في العام التالي ١٩٦٩، ولعل مما زاد من أعبائه أنه أسرع بدخول القفص الذهبي، حين تزوج في العام التالي من عمله بوزارة المعارف (١٩٤٩) وكانت زوجته تعمل أيضا بحقل التعليم، ورزق بثلاثة من الصبيان. وكان نعم الأب لهم، ربّاهم أفضل تربية، وغمرهم بفيض غامر من حنانه، الذى امتد حتى أحفاده، وكان يحمل عنهم كل ما يؤرقهم، وأحسبهم يقدرّون ذلك.

كان من هواة سماع الموسيقى والأغاني ومن الأصوات التي كانت تأسره صوت ليلي مراد وأسمهان، وصالح عبد الحى وألحان الموسيقار رياض السنباطي الذي كان يسميه الموسيقار المظلوم ، فهو عنده أعظم الملحنين المصريين على الإطلاق، وفي مرحلته الثانوية اتجه لقراءة مؤلفات كبار الكتاب والأدباء المصريين، أمثال طه حسين، وتوفيق الحكيم، ومحمود تيمور. كما كانت له بعض قراءات في التاريخ مثل هذا الكتاب الذي نصحه بقراءته أستاذه في اللغة الانجليزية بالتعليم الثانوى وكان عن المسألة المصرية لتيودور روزتشتاين، ترجمة عبد الحميد العبادي ومحمد بدران. وكان يواظب على قراءة مجلتي

(الرسالة) التي كان يصدرها أحمد حسن الزيات و(الثقافة) التي كان يصدرها أحمد أمين ويشترك معه محمد فريد أبو حديد و الدكتور محمد عوض والدكتور أحمد زكي الذي كان له باب في نهاية كل عدد بعنوان المسموع والمقروء حتى توقفت المجلتان في عام ١٩٥٣، ويذكر محمود منسي أنه لم تصل أي مجلة إلى ما وصلت إليه مجلتا الثقافة والرسالة في عقول وقلوب المثقفين .

صعوبات في طريق الدراسات

لعل السبب في اختياره تخصص التاريخ الحديث، تعلقه بأستاذه محمد فؤاد شكرى الذى تتلمذ على يديه فى جامعة القاهرة بين سنتى ١٩٤٦ و ١٩٤٨، وقد تأثر به أشد التأثر، وتعلق به لدرجة أنه اختار هذا التخصص حتى يلزم أستاذه، لذلك صح عزمه أن يسجل معه رسالة الماجستير ولكن فؤاد شكرى كان قد سافر فى مهمة ضمن هيئة تحرير ليبيا فلم يشأ أن يسجل مع أستاذه آخر، وبعد السنة التمهيدية التحق بمعهد الدراسات السودانية (الأفريقية فيما بعد) وبعد أن حصل على دبلوم المعهد، عاد أستاذه من مهمته، وفى أوائل عام ١٩٥٢ كان له ما أراد حين أشرف عليه فى رسالة الماجستير، عن امتياز قناة السويس فى عهد الوالى محمد سعيد وصلة ذلك بأعمال السان سيمونيين وجهود فردينان دى لسبس لشق طريق مائى فى برزخ السويس، واستطالت دراسته حتى عام ١٩٦١ أى لمدة ٩ سنوات حصل بعدها على الماجستير فى التاريخ وكان وراء ذلك:

● عمله فى التدريس بوزارة المعارف وما تجشمه من مشقة إبان ما يربو على عشرين عاما، لم تقف عند حدود النقل من مدرسة إلى أخرى، بل لتعنت بعض المسئولين بالوزارة حينما كان يرفض الترقية خارج القاهرة، مما جعله يستعير تعبير " وزارة المآرف" من أحد الأخوة النوبيين.

● رغم استعانتة بالكثير من الوثائق النمساوية والأمريكية إلا أن أستاذه فؤاد شكرى أراد منه أن يستعين بالوثائق الموجودة بدار الوثائق القومية وكانت فى

ذلك الوقت موجودة بقصر عابدين، ولكن كان قد صدر قرار بإغلاقها بعد تأمين شركة قناة السويس للخوف من تسرب بعض وثائقها إلى أيد أجنبية. وقد صدمه ذلك الرأي من أستاذه الذى خيره بين انتظار إعادة فتح دار الوثائق القومية، وبين تغيير موضوع البحث. وكان من غير المعقول أن يغير موضوع البحث بعد هذا العمل المضنى طوال تلك السنين وتشبعه به وبأفكاره التى صارت تسرى فى دمه حسب تعبيره؛ فآثر الانتظار لأن قرار فتح دار الوثائق لم يكن فى يد أحد سوى جمال عبد الناصر نفسه، فكتب إليه وطال انتظاره حتى جاء عام ١٩٥٨ فأعيد فتح دار الوثائق وأدرك بُعد نظر أستاذه حيث وجد وثائق تركية "مترجمة إلى العربية" تتمثل فى الرسائل المتبادلة بين والى مصر وحكومة الباب العالي وكذلك بعض المحررات الرسمية بين دى لسبس والحكومة المصرية، كذلك وجد صوراً من وثائق وزارة الخارجية البريطانية كانت فى معظمها عبارة عن الرسائل المتبادلة بين كل من قنصل بريطانيا فى مصر والسفير البريطانى فى الآستانة ووزارة الخارجية البريطانية فى لندن بشأن مشروع القناة، الذى كانت الحكومة البريطانية تعارض تنفيذه وتبذل شتى الوسائل لعرقلته، سواء لدى والى مصر، أو لدى حكومة السلطان العثمانى، فكانت هذه الوثائق الجديدة إضافة وذخيرة دعمت البحث وزادته أصالة وقوة، حينذاك أدرك محمود منسى خطأه لاستيائه فى البداية، واعترف بذلك حيث قال "فرق كبير بين رؤية الطالب وتقدير الأستاذ"، وزاد احترامه لأستاذه وإعجابه وتعلقه به. فأين هذا مما نحن فيه الآن حيث يتكرر الطالب لأستاذه.

وقد أتم رسالته على خير وجه، شهدت بذلك اللجنة العلمية التى تشكلت لمناقشته والمكونة من أستاذه مشرفاً، وعضوية كل من محمد شفيق غريال "رائد الدراسات التاريخية فى مصر" وعبد العزيز الشناوي، وبعد انتقال أستاذه إلى رحاب الله، فكر محمود منسى فى الاكتفاء بشهادة الماجستير وذلك نتيجة للمشقة وطول المدة التى استغرقتها، فضلاً عن العبء المضاعف الذى تحمله

أثناء عمله فى كلية النصر بال عادي، ولكن عشقه للبحث والدإاسة جذبه إلى معاودة كفاحه العلمى "وفقا لتعبيره" الذى لم يـ تطع بدونه التمتع بالحياة التى اختارها لنفسه. وبدأ مسيرته إلى مرحلة الدكتوراه التى تم تسجيلها فى جامعة القاهرة وكان موضوعها " الشرق العربى فى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩٢٠" ولعبت الظروف دورها فى هذه المسيرة، إذ كان عبد العزيز الشناوى (وهو أستاذ قدير كان لصاحب هذا القلم حظ تلقى محاضراته؛ وذلك إبان الدراسة التمهيدية التى تسبق التسجيل لرسالة الماجستير)، وكان "عبدالعزىز الشناوى" قد أبدى إعجابه بشخص محمود منسى وبموضوع رسالته، فرحب بالإشراف عليه ومن ثم سعى إلى نقله إلى جامعة الأزهر كطالب فى مرحلة الدكتوراه" أو العالمية كما تسمى فى الأزهر"، فعمل بهمة ونشاط فى جمع المادة العلمية من مظانها الرئيسية وعندما انتهى من طبع رسالته تكونت اللجنة العلمية لمناقشتها من عبد العزيز الشناوى مشرفاً وعضوية كل من بدوى عبد اللطيف رئيس قسم التاريخ ومدير جامعة الأزهر فيما بعد، وعبد الحميد البطريق أستاذ التاريخ بجامعة عين شمس، ومستشارنا الثقافى بلندن من قبل، وقد تمت المناقشة فى أبريل عام ١٩٦٩ .

وقبيل نهاية العام نفسه أبلغه أستاذه عبد العزيز الشناوى أن جامعة الأزهر فى سبيلها للإعلان عن وظيفة معيد بقسم التاريخ بكلية اللغة العربية، وترك له حرية التقدم لها من عدمه، وذلك لأنه حاصل على درجة الدكتوراه، ولكن صح عزمه على التقدم، وتم له شغل هذه الدرجة فى العام نفسه وفى العام التالى (١٩٧٠) تم تعديل وضعه الوظيفى إلى مدرس، وفى البداية ظهر التوتر فى علاقته ببعض زملائه الأزهريين فى قسم التاريخ لأنه ليس أزهرى كما أنه من غير أبناء الكلية، ولكن بعد حين أحبه الجميع داخل القسم بل وإدارة الكلية، وأخذ محمود منسى يتدرج فى السلك الجامعى حتى عهد إليه برئاسة القسم لفترتين متتاليتين (١٩٧٨-١٩٨١) وكانت سياسته تقوم على "الإدارة بالحب" فكان

يجب الجميع ويضع نفسه فى خدمة من يحتاج إليها، ولذلك كسب حب الجميع واحترامهم، ودليلنا على ما نقول أن أغلبهم أطلق على هذه المدة "العصر الذهبى"، وقد حصل على درجة الأستاذية عام ١٩٨٠، وعندما عرض عليه منصب وكيل الكلية فى العام التالى، اعتذر لأنه كان قد تعاقد مع جامعة الملك عبد العزيز بجدة، وبعد عودته من تلك الإعاره، عين أستاذاً غير متفرغ، وإن كان قد ظل وضعه الوظيفى على هذا المسمى، فإنه انطلق بهمة ونشاط إلى آفاق البحوث والدراسات.

بصمات خارج الوطن

سافر الدكتور محمود منسى إلى المملكة العربية السعودية للعمل بجامعة الرياض وأمضى بها عشر سنوات على فترتين، الأولى عندما تعاقد للعمل بجامعة الرياض، الملك سعود حالياً، لمدة أربعة أعوام (١٩٧٣-١٩٧٧)، والثانية عندما تعاقد للعمل بجامعة الملك عبد العزيز لمدة ستة أعوام (١٩٨١-١٩٨٧).

وقد قام خلال وجوده فى جامعة عبد العزيز بعمل لا ينسى، حين بذل جهداً لا ينكر بلا مقابل، ولا هدف له سوى خدمة العلم وطلابه، وذلك عندما قام بفهرسة وتصنيف مئات الأفلام المصغرة (الميكرو فيلم) الموجودة بالمكتبة المركزية بتلك الجامعة، وتتضمن وثائق تاريخية هامة من وزارات الخارجية والمستعمرات فى بريطانيا، وكانت المكتبة المركزية للجامعة قد قامت باقتنائها من أوائل السبعينيات، ولم يقربها أو يستفيد منها أحد، حتى جاء محمود منسى بعد عشر سنوات تقريباً ليزيح عنها التراب، ويضع لها دليلاً حتى يستطيع الباحثون الاستفادة منها. وتطوع الدكتور محمود منسى للقيام بهذا العمل، رغم أنهم أكدوا له أنه لن يكون هناك مقابل مادي، أو تخفيض فى ساعات محاضراته نظير قيامه بهذا العمل، وأضحى يتردد على غرفة المصغرات (الميكرو فيلم) كل يوم ابتداء من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر، حيث يكون قد انتهى من محاضراته، ويقضى ساعتين أو أكثر بشكل منتظم أمام جهاز عتيق لقراءة

الميكروفيلم "Reader"، واستمر على ذلك عدة شهور، وتابع العمل فى السنة التالية وهكذا، وكان يساعده شاب مصرى تخصص مكتبات إلى أن انتهى من فهرسة وتصنيف كل الأفلام، وأرسل التصنيف إلى مطبعة الجامعة، التى أنجزت طبعه قبل أن يغادر الدكتور محمود منسى السعودية بأيام قلائل، عائداً إلى وطنه بعد أن استقال من جامعة الملك عبد العزيز، ليعود إلى جامعة الأزهر بالقاهرة، رغم إلحاح المسؤولين والطلاب عليه من أجل البقاء، بحيث استطاع أن يحمل معه نسخة من ثمرة عمله، الذى صار يحمل عنوان "الكشاف الموضوعى للوثائق البريطانية الموجودة بالمكتبة المركزية لجامعة الملك عبد العزيز".

منهجه فى البحث :

لقد جذبت الدراسات التاريخية محمود منسى إلى ميدانها خلال مسيرته التعليمية والفكرية ولعل ذلك يعود إلى:

● نشأته فى بيئة علمية وتاريخية، فمنذ مراحل دراسته المبكرة، فى المرحلة الثانوية، كان قريب المعاشة مع أساتذة التاريخ، ينهل من معينهم، ويسير على دربهم، وعندما كان طالبا فى المدرسة الثانوية، أعجب بالدكتور طه شرف أستاذ التاريخ، الذى كان يكلف طلابه بإعداد الدروس والتحضير لها بعد جمع المادة العلمية من دور الكتب التى تشتهر بها القاهرة، وتقديمها إلقاءً على طلاب الفصل، وفى المرحلة الجامعية عوده أساتذته على الاستفادة من مصادر التعلم المختلفة، دون أن يكون للمواد الدراسية أى كتاب مقرر، فكانت المراجع وبخاصة الأجنبية هى النبع الذى ينهلون منه، ويثرون به معارفهم التاريخية، سواء فى مكتبة جامعة القاهرة، أو دار الكتب المصرية.

●● التأثر بالأوضاع السياسية التى كانت تعيشها الأمة العربية آنذاك وفى مقدمتها مصر حيث نشأ وترعرع فى ظل أحداث الحرب العالمية الثانية، مما جعله يتعايش مع واقعها اليومى ومتابعة أحداثها، والميل النفسى إلى أحد

أطرافها ضد الطرف الآخر، وكل هذا جعله فى بوتقة العمل السياسى والتفكير فيه، والتأثر به إلى حد بعيد، وهو لا يزال على مقاعد الدراسة.

●●● ارتباطه بمؤسستين علميتين، كان لهما أكبر الأثر فى تشكيله العلمى والتاريخى، الأولى عندما كان طالباً فى كلية الآداب بجامعة القاهرة، وهى وقتذاك إحدى منارات العلم والتعليم الجامعى فى وطننا العربى، كانت تضم جيلاً من الرعيل الأول من العمالة المتخصصة فى كل العلوم والمعارف، وخاصة الدراسات التاريخية، والثانية عندما اشتغل بالتدريس فى جامعة الأزهر، بتاريخها ومشايخها وعلومها، وأسلوب دراسة يحمل خصوصية ليس لها مثيل، وما فيها من نكهة خاصة، حيث طلاب وطالبات من مختلف الجنسيات، وشيوخ ومعلمين أكثرهم حينذاك لم يفارق الماضى والقليل يدعو إلى التجديد والأخذ بكل ما هو حديث ومفيد، ومن هاتين المؤسستين تشكل أفقه وفكره فى الحياة الاجتماعية وتوسعت معارفه، واتضحت معالم شخصيته العلمية والمنهجية.

ولأن لكل علم منهجه فى مصادره وأسلوب عرضه وصياغته، فقد يكون علم التاريخ من أصعب العلوم فى هذا المضمار، ولذلك فإن الذين ينتمون إلى الدراسات التاريخية كثر ولكن فئة قليلة منهم من يمتلك أدوات البحث، ومحمود منسى بكل تأكيد من هذه الفئة لأنه يتسم بما يلى:

● الإخلاص لفن الكتابة التاريخية، فأنت تشعر وأنت تقرأ أحد كتبه أو أبحاثه أنه صاحب أسلوب رصين، وقلم حاذق فى لغة صافية، وأفكار منطقية متسلسلة، ونتائج متمشية مع المعطيات التى طرحها.

● التعمق فى التخصص ومزجه مع الأدبيات المناسبة له، والتاريخ العربى الحديث هو ميدانه، وكل دراساته تكاد لا تخرج عن هذا الإطار الذى وضع نفسه فيه، فتراه يختار أبحاثه من مجمل القضايا التاريخية، التى أثرت فى عالما العربى وتاريخه، مكتشفاً بعض الثغرات التى لم تغطها كتابات الآخرين، فيفتح

لنفسه بابا يلج فيه لوحده، ويبدع فيه أيما إبداع، وما غاب عنه أو لم تسعفه الأيام بدراسته وبحثه، يشير به على تلاميذه ليدرسوه، ويكون له فضل الإشارة إليه أو بالإشراف الأكاديمي عليه.

● الاستفادة من المصادر الأصلية والتمكن من توظيفها في كل أبحاثه، وهو بذلك يقدم لنا مادة علمية جديدة، يعكف عليها دراسة ومقارنة، حتى يقترب من الحقيقة التاريخية، التي يثق فيها ويطمئن إليها، فنجد أغلب مصادره إما الوثائق البريطانية والأمريكية، أو الألمانية و الفرنسية و الإيطالية، أو الوثائق العربية، ليستقى من كل منها ما يفيد أبحاثه أو دراساته.

أما محور القضايا العربية في المشرق العربي والإسلامي، فنجد كثيرا من دراساته وأبحاثه تناقش المسائل الشائكة والهامة، مثل قضية فلسطين والاحتلال الصهيوني، التي أفرد لها ثلاثة من كتبه؛ وفي كل منها يتضح موقف المؤلف من الاعتداءات الصهيونية وافتراءاتها، وإيضاح البعد الاستعماري الأوروبي الذي يشجع هذه المساعي الصهيونية لاختراق الصف العربي من خلال زرع دولة إسرائيل في قلبه.

وفي هذا المحور أيضا، نجد محمود منسي يناقش العالم الإسلامي في تاريخه الحديث، واقفا على التحولات السياسية التي عايشتها الدولة العثمانية وحركات التجديد والإصلاح فيها، والانقلابات العسكرية التي حولت تلك الدولة إلى الجمهورية التركية، وأثر ذلك كله على البلاد العربية، ثم يقف على قضايا المسلمين في أوروبا، والدولة الفارسية، والمسلمين في شبه القارة الهندية، والمد الاستعماري البريطاني في الهند وباكستان، ونشوء دولة باكستان، وكذلك قضايا المسلمين في الفلبين وغيرها من دول شرق آسيا، وكل ذلك تجده في أحد مؤلفاته وهو "كتاب معالم تاريخ الشرق الإسلامي في العصور الحديثة"، وفي كل هذا تبدو روح المؤرخ رصدًا وتوثيقًا وتاريخًا.

وأما المحور الأخير فهو المحور العربي/الأوروبي، وفيه تبرز ملامح الحربين العالميتين، و آثارهما في تشكيل تاريخ العرب، وهذه المسألة كان لها النصيب الأكبر من اهتماماته، ففي معظم دراساته نجد الحديث يتشعب لمناقشة الحرب العالمية الأولى، ودور العرب فيها، وما أحدثته من آثار ونتائج على مستقبل البلاد العربية، حيث مهدت للاستعمار الأوروبي، وفتحت المجال للتواجد البريطاني في كثير من أجزائه، مثل العراق والخليج وجنوب الجزيرة العربية ومصر، وكذلك التواجد الفرنسي في سوريا ولبنان والمغرب العربي، ثم التواجد الإيطالي في ليبيا. وفي هذا الإطار أفرد بحثا خاصا عن موقف أهل الشام من التبعية للحجاز إبان الحرب العالمية الأولى، وبذلك يكون قد غطى معظم أجزاء المشرق العربي، من خلال الصراع الأوروبي في الحرب العالمية الأولى. وفي نفس المحور نجده يفرد دراسة كاملة ومتميزة عن الحرب العالمية الثانية، انصبت كل جهوده فيها على مناقشة أسبابها وفعاليتها، والدور الذي لعبته الدول المشاركة فيها، واتساع نطاقها ونهايتها ونتائجها.

وبهذا نكون أمام علم من أعلام الدراسات التاريخية الوثائقية، ويشرف من يتلمذ على يديه من الباحثين، ولعل على قد حظيت بشيء من ذلك. وإذا كان للدكتور محمود منسى طلاب كثر، فإن له أيضا نتاج تاريخي أكثر، تميز بسلامة الأسلوب ويسره، كما تميز باعتماده على قاعدة وثائقية عريضة، ومن ثم لا ريب في أن مؤلفاته أثرت مكتبة التاريخ الحديث، وأكاد أجزم بأنه لا يمكن لباحث في تاريخ العرب الحديث أن يستغنى عن بعض مما كتبه.

أستاذ ودراسات في رحلة الحياة

١- تصريح بلفور، طبع ونشر دار الفكر بالقاهرة، ١٩٧٠

أود قبل عرض هذا الكتاب أن أسجل بعضا من الذكريات عن صاحبه، وتتلخص في أنه صباح ذات يوم من شهر أكتوبر عام ١٩٧٠، وكنت وقتذاك في

الفرقة الرابعة، وفي إحدى قاعات الدراسة بجامعة الأزهر بالقاهرة، دخل علينا شاب تخطى الأربعين من عمره، يمتلئ نشاطا وحيوية ليلقى علينا أولى محاضرات مادة تاريخ الحركة الصهيونية، وإذ بالأستاذ لا يضيع وقتا، بل يبدأ في التمهيد للمحاضرة، ثم يستمر في الشرح، ويتوقف عند كل نقطة بالتحليل والاستنتاج، ثم يربطها بالنقطة التي تليها، وقبل انتهاء المحاضرة بحوالى عشر دقائق يتوقف الأستاذ ويسأل، هل هناك أى استفسار فى الإطار العام للمحاضرة أو فى إحدى نقاطها، ويتسع صدر الأستاذ لتلقى استفسارات وأسئلة طلابه.

ويستعد الأستاذ لمفادرة حجرة الدراسة، ويلحق به طالبان كنت أحدهما، وكان سؤالى عن الأحداث الجارية فى مشرقنا العربى، وعن إسرائيل والحرب المرتقبة، ويبتسم الأستاذ قائلا: يابنى نحن لا نعالج الأحداث الجارية، ولكننا نبحث عن جذورها ونعرض لتطوراتها، ومع ذلك فأنتى أرى أن الحق العربى لا بد من عودته إلى أصحابه، شريطة السعى إليه، ليس فقط بطرق السياسة أو الحرب، بل بالفهم الصحيح لحركة التاريخ، والأخيرة تدخل فى إطار المهام العلمية التى فرغنا لها أنفسنا.

وهكذا كانت المحاضرة وما أعقبها من نقاش بمثابة رحلة علمية، حرص الجميع على معاشتها والاشتراك فيها، لأن طريقة تناول الأستاذ للأحداث تجعلك تعيش فى قلبها، أو هى التى تعيش فى عقلك ووجدانك. وأضحى الأستاذ يمثل لنا قيمة علمية وخلقية:

قيمة علمية: لأنه يعالج الأحداث فى رؤية تاريخية شاملة وعميقة، من ترتيب وربط بين الأحداث، واستخدام للمصطلحات، واستخلاص للنتائج.

وقيمة خلقية: لأنه شديد الحرص على وقت المحاضرة، بداية ونهاية، عف اللسان، باسم الوجه، لم يفرض علينا كتابا بعينه، بل كان كتابه الذى عرضه، مع ضخامة حجمه، وضآلة سعره، وكونه جزءا من رسالة علمية، كان ضمن مجموعة

أخرى من المراجع ، فنأى بنفسه عن أية شبهة للاستغلال، بل عرض الكتاب مجاناً لمن لا يستطيع شراءه. وإن كنت قد اخترت الحديث عن هذه المادة بوجه خاص، وهذا الكتاب بالذات، فلما لهما من تأثير واضح على حياتي الدراسية والعلمية، وكان ذلك نقطة انطلاق إلى الدراسات العليا، وإلى رسالة العالمية (الدكتوراه)، بل وإلى بعض الأبحاث.

كان ترتيب عناوين فصول الكتاب من الأول حتى الثامن كما يلي: الصهيونية ونشاطها قبل الحرب العلمية الأولى. الصهيونية والحرب العالمية الأولى. فلسطين في اتفاقيات الحرب. إصدار التصريح. مناقشة التصريح وصداه. الموقف العربي من التصريح. نشاط الصهيونيين عقب التصريح. الشروع في تنفيذ التصريح.

وهكذا يتضح أن الدراسة استكملت أركانها في إطار موضوعها وهو تصريح بلفور، ومن ثم جاءت الفصول الثلاثة الأولى ليست تمهيدا للدراسة، كما يُظن من القراءة الأولى لعناوينها، وإنما كانت ضرورة اقتضاها موضوع الدراسة، لأن تصريح بلفور لم يصدر فجأة أو بدون مقدمات، بل كانت له جذوره وخلفياته، وكان من الممكن أن تكون ألمانيا أو فرنسا هي صاحبة تصريح مماثل لتصريح بلفور، ولكن السياسة البريطانية، ومصالحها في الشرق العربي، والتنافس البريطاني الفرنسي المعروف هو الذي دفع بريطانيا لأن تكون حاملة لأطماع الصهيونية، ومحقة لطموحاتها، شريطة أن يكون ذلك في إطار المصلحة العليا لبريطانيا.

يبدأ الكتاب بتصدير الدكتور عبد العزيز محمد الشناوي، وهو وقتذاك أستاذ كرسى التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الأزهر، ثم تقديم المؤلف، والقسم الأول من الكتاب وعنوانه " تصريح بلفور"، والقسم الثانى وعنوانه "فلسطين في تقارير بيل الأمريكية". ويتضمن القسم الأول ثمانية فصول،

ومصادر الدراسة، وقد عالج فيه المسألة الصهيونية، وحدد أبعاد النشاط الصهيوني قبل قيام الحرب العالمية الأولى وأثناءها ثم انتقل البحث إلى تلك الاتفاقيات والوعود غير المسئولة التي عقدتها بريطانيا أو بذلتها أثناء الحرب، مع التركيز على فلسطين في الاتفاق العربي البريطاني، وفي اتفاقية سايكس / بيكو، والظروف التي أدت إلى الالتقاء البريطاني الصهيوني، وصدور تصريح بلفور في الثاني من نوفمبر عام ١٩١٧ . وتتجلى براعة المؤلف، حين يقدم نقدا علميا للتصريح، ويتتبع أصداءه في دول الغرب وتركيا وفي الفاتيكان، وموقف العرب من التصريح، والاتصالات العربية الصهيونية في أعقاب صدوره، والشروع في تنفيذ ما ورد بالتصريح على أرض الواقع (فلسطين)، حتى تعيين هريبرت صموئيل مندوبا ساميا في فلسطين في عام ١٩٢١ .

وقد اعتمد محمود منسي في هذه الدراسة القيمة على كم هائل من الوثائق غير المنشورة والمنشورة، تأتي في طليعتها مجموعة تقارير بيل والوثائق المتصلة بها في دار الوثائق القومية بواشنطن، أو بمكتبة جامعة بيل، وتنفوق في استثمار المادة العلمية الأصلية التي تكتنزها تلك الوثائق، قبل أن تمتد إليها أيدي غيره من الباحثين أو عقولهم، واتبع أصول البحث العلمي بمهارة، تعبر عن نفسها في توظيف تلك المادة العلمية في فصول القسم الأول من كتاب تصريح بلفور.

وقد بدأ القسم الثاني من الكتاب بتمهيد، تناول فيه أسس الحيدة الأمريكية إزاء المشاكل الأوروبية، تنفيذًا لوصية جورج واشنطن، التي أوصى بها الشعب الأمريكي في خطبة الوداع، واتباعا لمنهج مبدأ مونرو. وبعد أن كشف المؤلف النقاب عن مقومات التقارب الإنجليزى الأمريكى أثناء الحرب العالمية الأولى، تتبع العوامل التي فرضت على الرئيس وودرو ويلسون وحكومته الإقلاع عن اتباع الحياد إزاء الحرب، بل وإعلان الحرب على ألمانيا في ٦ أبريل عام ١٩١٧، ثم

على النمسا بعد ثمانية شهور، بينما لم تعلن الحرب على الدولة العثمانية مطلقاً، ثم تتبع المؤلف أبعاد الموقف الأمريكي من السلام وحقوق الشعوب، والعودة مرة أخرى إلى سياسة الحيدة، بعد انتهاء مؤتمر الصلح الذي عقد في باريس عام ١٩١٩ .

هذا التحول الطارئ في الموقف الأمريكي من الحرب، التي دارت رحاها على الأرض الأوروبية في صيف عام ١٩١٤، وحتى وضعت الحرب أوزارها في خريف عام ١٩١٨، واضح جداً وبمنهجية علمية رفيعة المستوى في كتاب تصريح بلفور، الذي كان باكورة إنتاج محمود منسي بعد حصوله على درجة الدكتوراه، هذا التحول كان مبنياً في جانب منه على تلك المعلومات الإضافية التي تضمنتها تقارير بيل الأمريكية.

٢ - مشروع قناة السويس بين أتباع سان سيمون وفرديناند دي ليسبس، القاهرة، ١٩٧١

عرف العاملون في الدراسات التاريخية محمود منسي، من خلال الجهد الهائل الذي بذله في رسالته للماجستير، والتي نشرت لأول مرة عام ١٩٧١ تحت عنوان "مشروع قناة السويس بين أتباع سان سيمون وفرديناند ديلسبس"، وذلك الكم من الوثائق التي اطلع عليها باللغتين الفرنسية والألمانية. هذا الكتاب زاد على الأربعمئة صفحة، واحتوى على ثلاثة عشر فصلاً، ومجموعة قيمة من الملاحق، ويعد هذا الكتاب جزءاً هاماً من تاريخ قناة السويس، وقد استطاع محمود منسي أن يكشف بمؤلفه هذا الغموض، الذي اكتنف الجهود الكبيرة التي بذلها سان سيمونيون وغيرهم، وهم السابقون على فرديناند دي ليسبس، الذي لا يمكن أن يكون قد انفرد بشرف الإعداد لمشروع قناة السويس وتنفيذه، ولما كان للنمسا موقف واضح من مشروع حفر القناة فقد انكب محمود منسي على دراسة الوثائق النمساوية المتصلة بالموضوع، ولعله كان أول الباحثين الذين تنبهوا إلى أهمية تلك الوثائق كما اعتمد أيضاً على كم من الوثائق الأوروبية

والتركية، وعلى عدد كبير من المصادر الأوروبية والعربية.

٣- الحملة الإيطالية على ليبيا، دراسة وثائقية فى استراتيجية الاستعمار والعلاقات الدولية، القاهرة، ١٩٨٠

بلغت صفحات هذا الكتاب مائة وأربعاً وثمانين صفحة، واحتوى على عشرة فصول، تضمنت حال طرابلس الغرب (ليبيا) فى أواخر العصر العثماني، ثم أطماع الاستعمار الأوروبى، ثم المؤامرة الدولية التى انتهت بوقوع ليبيا فريسة للاحتلال الإيطالى، وموقف ألمانيا والدولة العثمانية، وعرض للمقاومة الليبية، والموقف العربى الإسلامى من هذا الاحتلال، وبخاصة موقف مصر، ثم استقرار الاستعمار الإيطالى فى ليبيا، تحت مظلة الوساطة والمعاهدات السرية، وهذا الكتاب يتضمن جزء هاماً من تاريخ تركيا الحديث، فى ظل هيمنة الاستعمار الأوروبى على العالم، كما يستعرض فترة تاريخية هامة من تاريخ ليبيا فى ظل المؤامرات العالمية. ومما زاد من أهمية هذه الدراسة اعتمادها على قدر كبير من وثائق الخارجية البريطانية بالإضافة إلى المصادر الأجنبية والعربية وبخاصة تلك التى عاصر أصحابها الأحداث، أو كانوا قريبين منها.

٤ - فرنسا وإسرائيل، القاهرة ١٩٩٤، يقع فى ٢٧٠ صفحة.

لهذه الدراسة قصة كنت طرفاً فيها، فحين أعد أستاذى محمود منسى مادتها تحدث معي فى شأن اختيار العنوان المناسب وفكر فى أن يكون "فرنسا والصهيونية و إسرائيل" فأبدت رأى فى هذا الأمر قائلاً: من الأفضل أن يكون العنوان هو "فرنسا وإسرائيل"، فقال كيف والدراسة تبدأ بالعلاقات الفرنسية بالحركة الصهيونية قبل قيام إسرائيل، فكيف أضع العنوان الذى أشرت على به، فبسطت له الرأى للتأكيد أن العنوان الذى اقترحته هو الأنسب لهذه الدراسة، وكان من بين الأسانيد التى قدمتها أنه يتميز بالإيجاز كما أنه أكثر جاذبية للباحثين فى ميدان العلوم التاريخية والسياسية، فضلاً عن جمهور المثقفين.

فقال سأفكر فيما اقترحته. وبعد بضعة أشهر أهداني نسخة من دراسته قائلا "لقد أخذت برأيك"، وفوجئت بأنها تحمل ذات العنوان الذى اقترحته من قبل "فرنسا وإسرائيل". ومن المؤكد أن أستاذى لم يكن فى حاجة إلى رأى، ولكنى أيقنت أنه كان يعلمنى درسا مفيدا لحياتى العلمية؛ وهو أن يكون الأستاذ شديد القرب من طلابه، يصفى إلى آرائهم وأفكارهم ويمنحهم الثقة فى أنفسهم.

أشار محمود منسى فى مقدمة كتابه إلى المنهج الذى يتبعه فيما يكتبه ويتلخص فى جملة واحدة هى (لا تاريخ بلا وثائق) وكما فى أعماله فإن الاعتماد على الوثائق بشكل رئيسى هو حجر الزاوية، أخذه عن أستاذه فؤاد شكرى، مع قدرة فائقة على توظيف الوثائق والاستفادة منها، وهذا الاتجاه هو امتداد لفكر مدرسة فون رانكة الألمانية، والتى ترى أنه لا يمكن إعادة بناء الماضى أو تصوره دون الوثائق، ولما كانت الوثائق الرسمية فى الغالب وثائق سياسية، فقد غلب على أعمال هذه المدرسة التاريخ السياسى.

وعلى كل حال فقد طرح محمود منسى فى مقدمة كتابه العديد من التساؤلات، وأوضح المصاعب التى يواجهها الأساتذة المتخصصون فى التاريخ الحديث، من عزوف دور النشر عن نشر مؤلفاتهم، أو حتى توزيعها، نظرا لدسامتها ولصعوبة مادتها العلمية أو لإغراقها فى التخصص، وطرح قضية عامة مؤكدا أن العديد من الأساتذة يضطرون لطبع مؤلفاتهم على نفقتهم الخاصة، رغم تكاليفها الباهظة.

وبغيرة المؤرخ الأمين، دعا لاهتمام وزارتى التعليم والثقافة لاقتناء المؤلفات التاريخية العلمية، ولاسيما أن التاريخ هو "ذاكرة الأمة"، وأنه لابد من تزويد مكتبات المدارس بهذه المؤلفات التى تتناول قضايا تهم العالم العربى والإسلامى، مثل قضية فلسطين، كذلك أشار لحقيقة مؤسفة، ألا وهى أن الناشرين يعتبرون القضية الفلسطينية قد انتهت، ولم يعد هناك مجال للكتابة

فيها، ووصف هذا الموقف بأنه "شديد التعنت"، لأننا نكتب التاريخ، ثم أكد أن اتفاق غزة/أريحا لم يمهّد القضية الفلسطينية.

تحدث محمود منسي عن المصاعب التي واجهته عند تأليف هذا الكتاب، كما ألقى الضوء على أسباب اختياره لفرنسا وعلاقتها بإسرائيل، موضحاً أن معظم المؤلفات تناولت علاقة الأخيرة بالولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا، أما علاقتها بفرنسا فلم يتناولها إلا النذر اليسير من الكتب، حتى باللغات الأجنبية.

خصص فصلاً تمهيدياً لدراسة المصادر دراسة نقدية، ولاسيما مجموعة الوثائق البريطانية، وتقارير القناصل في منطقة الشرق الأوسط، وتقارير رئيس الوزراء البريطاني، كذلك وثائق الخارجية الأمريكية والفرنسية، فضلاً عن المذكرات الشخصية للمعاصرين للأحداث.

تضمن الفصل الأول "فرنسا والصهيونية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى"، ثلاثة مباحث، تناول الأول "فرنسا والفكرة الصهيونية"، وأوضح فيه ظهور الفكرة كحركة سياسية في أواخر القرن التاسع عشر، والدعوة إلى إقامة وطن قومي لليهود يعترف به القانون الدولي، هذا وقد اعتقد الفرنسيون في البداية أن الحركة الصهيونية تعمل لمصلحة أعدائهم الألمان. وفي نهاية عام ١٩١٥ ضعفت آمال فرنسا في موافقة بريطانيا على ضم فلسطين إلى الشام، ثم تبخرت تلك الآمال بإصرار بريطانيا في اتفاقية سايكس/بيكو على إقامة نظام دولي في فلسطين، وكانت تلك الاتفاقية خطوة من بريطانيا لزعزعة فرنسا، والتمهيد للسيطرة على فلسطين، وهكذا نجحت الصهيونية في ربط مصالحها بمصالح بريطانيا منذ نشوب الحرب العالمية الأولى.

وخصص المبحث الثاني عن "فرنسا وتصريح بلفور"، فتتبع فيه خطوات إصدار ذلك التصريح، وأوضح محاولات بريطانيا لإقناع وزير الخارجية الفرنسي

بإصدار بيان يؤيد أمانى الصهيونية، فتم إصداره عام ١٩١٧ . ثم أوضح صدى التصريح فى فرنسا، وأنه لم يقابل بالترحيب، لأن الفرنسيين، استنادا إلى اتفاقية سايكس/بيكو، كانوا يطالبون بأن يكون لهم رأى فى تقرير مستقبل فلسطين، وتتبع محاولات الصهيونية فى إقناع رئيس وزراء فرنسا "كليمنصو" بهذا التصريح.

وتناول الثالث "الأطماع الصهيونية فى منطقة النفوذ الفرنسية"، أوضح فيه استمرار معارضة فرنسا للتوسع الصهيونى، وأعلن الفرنسيون أنهم لا يمكن أن يسمحوا باتساع الدولة اليهودية على حساب منطقة نفوذهم فى الشام. وبنشوب الحرب العالمية الثانية "١٩٤٥-٣٩"، تكوّن شعور موال للصهيونية، ثم جاء قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ لكى يزيد من هذا الشعور.

والفصل الثانى "فرنسا وإسرائيل بعد الحرب العالمية الثانية والجمهورية الرابعة ١٩٤٥ - ١٩٥٦"، وتضمن هذا الفصل عدة مباحث، الأول "موقف فرنسا من قيام دولة إسرائيل"، وفيه أوضح هدف فرنسا فى الاشتراك على قدم المساواة فى صياغة سياسة الحلفاء نحو الدول المهزومة، واستعادة كل ممتلكاتها السابقة، كما أوضح أن المنظمات الصهيونية كانت تشتري السلاح من السوق الفرنسى بصفة غير رسمية وبموافقة ضمنية من السلطات الفرنسية، وترسله إلى المنظمات الصهيونية فى فلسطين مثل الهاجاناه، كما كانت للمنظمات الصهيونية السرية معسكرات للتدريب فى فرنسا، ومحطة للإذاعة، وشبكة للمخابرات، بل إن وزارة الداخلية الفرنسية كانت تقدم الوثائق المزورة ليهود شرق أوروبا، لتسهيل نقلهم إلى موانئ فرنسا الجنوبية، ومنها إلى فلسطين. وخلاصة القول، أن حكومة الجمهورية الرابعة ١٩٤٥ - ١٩٥٨ لم تؤيد فكرة إقامة دولة يهودية فى فلسطين تأييدا مطلقا، لأنها تعلم بأنها ستصبح تحت النفوذ البريطانى، ولكن بعد ضغوط مكثفة وافقت فرنسا على تقسيم عام

١٩٤٧، ولكنها لم تسارع بالاعتراف بدولة إسرائيل، خوفا من إثارة عرب شمال أفريقيا، هذا وقد حاول بن جوريون التقرب من فرنسا، فأعلن أن إسرائيل ستحتفظ للمؤسسات الفرنسية بكل الحقوق والامتيازات التي كانت تتمتع بها في ظل الانتداب البريطاني، وقام حاييم وايزمان بزيارة باريس في مايو عام ١٩٤٩، ثم جاء الاعتراف الفرنسي بإسرائيل في نفس العام، ولاسيما بعد أن منحت إسرائيل للنشاط التعليمي الفرنسي والمصالح الفرنسية في الأماكن المقدسة وضعاً خاصاً.

استعرض في المبحث الثاني "عوامل التقارب الفرنسي الإسرائيلي" وتمثل في رغبة فرنسا في عودة نفوذها في الشرق الأوسط، ولاسيما بعد أن صارت هناك مصالح مشتركة بين فرنسا وإسرائيل، حيث كانت الأخيرة تعارض، هي الأخرى، مشروع سوريا الكبرى، الذي يحظى بتشجيع بريطانيا، كذلك معارضة حلف بغداد، وبذلك كانت فرنسا تواجه عزلة دولية، وإسرائيل عزلة إقليمية. وخلال عام ١٩٥٣-١٩٥٤ عين بيير جليبير سفيراً لفرنسا في إسرائيل، وكان معجبا بالدولة الجديدة، وتعلم اللغة العبرية، ثم اقترح على حكومته إقامة مشاريع في صحراء النقب، وبتزايد المقاومة في الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي، أخذت فرنسا تفكر في البحث عن حليف في شرق البحر المتوسط، ثم في عام ١٩٥٤ تولت حكومة منديس فرانس، فدعا موشيه ديان لزيارة فرنسا.

خصص المبحث الثالث عن "مساعادات فرنسا العسكرية والنووية لإسرائيل"، وفيه توضيح لحجم المساعدات التي قدمت من دبابات وأسلحة متطورة، مما اضطر عبد الناصر إلى الاتجاه نحو الكتلة الشرقية عام ١٩٥٥، وعقد اتفاقاً مع تشيكوسلوفاكيا. واستمرت فرنسا في تزويد إسرائيل بالأسلحة، بل ساعدتها في إقامة قاعدة صناعية ضخمة، وتطوير برنامجها النووي، وفي عام ١٩٥٢ أسست حكومة بن جوريون لجنة الطاقة النووية، ووثقت صلاتها مع نظيرتها الفرنسية.

تناول المبحث الرابع "مشكلة الجزائر وأثرها على التقارب الفرنسي الإسرائيلي" و أوضح فيه أن مساعدات مصر للجزائر أدت إلى توتر العلاقات بينها وبين فرنسا، واستغلت إسرائيل ذلك، فسعت للتقرب منها، وعاونت المخابرات الإسرائيلية فرنسا، ورفضت الأخيرة بيع الأسلحة لمصر بدعوى الخوف من إرسالها إلى الجزائر، وقد أشار وزير الخارجية الفرنسي، بعد زيارته لمصر عام ١٩٥٦، بأن لا سبيل للقضاء على ثورة الجزائر إلا بضرب عبيد الناصر.

وجاء الفصل الثالث ليتناول " دور فرنسا في حرب السويس"، وتضمن أربعة مباحث، الأول " التآمر الفرنسي الإسرائيلي في حرب السويس"، و الثاني "وقائع الحرب ودور كل من إسرائيل وفرنسا وبريطانيا معا"، والثالث عن " نتائج حرب السويس على إسرائيل وفرنسا"، أما المبحث الرابع فقد تناول " العلاقات الفرنسية الإسرائيلية بعد حرب السويس". أوضح محمود منسي في المبحث الأول نتائج تأميم قناة السويس، وأن هذا الإجراء كان السبب المباشر للهجوم الثلاثي على مصر، ورغم انتهاء العدوان إلا أن العلاقات المصرية البريطانية لم تتحسن، كما أوضح أسباب توتر هذه العلاقات قبل العدوان، وفند الأسباب وذكر منها معارضة مصر للانضمام إلى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، ثم حصولها على صفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥، أضف إلى ذلك انضمامها إلى حركة عدم الانحياز.

اعتبرت فرنسا قناة السويس إنجازا عظيما قدمته للعالم، وكان هدفها مثل بريطانيا ألا وهو الإطاحة بعبد الناصر، ثم عدد الوزراء الذين تحمسوا لضرب مصر أما إسرائيل فقد انتابها اليأس، وفشلت في إرغام مصر على منحها حق المرور في مضيق تيران، وجاء تأميم القناة لتتفق الدول الثلاث في العدوان على مصر. ويتتبع محمود منسي الأحداث التي سبقت الهجوم على مصر،

والاجتماعات السرية، وينساب قلمه متتبعا تلك المفاوضات فى يسر وسهولة، ويطوف بنا بين العواصم الثلاث.

وفى المبحث الثانى استعرض مراحل القتال والهجوم على مصر، ووصول القوات الأنجلو فرنسية إلى بورسعيد، ثم موقف الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وكشف النقاب أن الاتحاد السوفيتى لم يكن صاحب الفضل فى وقف حرب السويس، وإنما منظمة الأمم المتحدة، ثم ختم هذا المبحث موضحا الشواهد والأدلة على التعاون العسكرى الوثيق بين إسرائيل وفرنسا.

وفى المبحث الثالث أوضح فشل الدول الثلاث فى إسقاط عبد الناصر، كما أوضح أن تأميم مصر للممتلكات الفرنسية، وتصفية المؤسسات الثقافية فى مصر أدى إلى التقارب الفرنسى الإسرائيلى، فأصبحت الدولتان "رفقة سلاح"، وحدث تقارب فى جميع المجالات.

وفى المبحث الرابع العلاقات الفرنسية الإسرائيلية بعد حرب السويس، وحتى نهاية الجمهورية الرابعة، أوضح فيه تزايد النفوذ الإسرائيلى فى فرنسا، ولاسيما بعد أن أصبحت الجزائر ساحة أخرى للتعاون بين البلدين عسكريا.

الفصل الرابع عنوانه "فرنسا وإسرائيل فى عهد الجمهورية الخامسة (ديجول)"، وتضمن ثلاثة مباحث، الأول عن "ديجول ومشكلة الجزائر"، والثانى عن "ديجول والعلاقات الفرنسية الإسرائيلية"، والثالث عن "فرنسا وأحداث عام ١٩٦٧". وفيه أن العلاقات الفرنسية الإسرائيلية شهدت تطورا واضحا فى عهد الجمهورية الخامسة التى أقامها ديغول، ويمكن القول إن العلاقات الاقتصادية بين فرنسا وإسرائيل بدأت فى التدهور خلال تلك الفترة، بالمقارنة بالعلاقات بين الدولتين فى حرب السويس، وعندما كانت فرنسا حريصة على مساعدة إسرائيل فى حل مشكلاتها الاقتصادية، فقدمت لها قروضا طويلة لأجل بناء المصانع ومد الخطوط الحديدية. وحاولت إسرائيل استغلال اهتمام ديغول

بالعالم الثالث، لكي تصبح وسيطا للمصالح الفرنسية في آسيا وأفريقيا، ولكن هذه السياسة كانت مثارا للتساؤلات. وأفادت المصانع الفرنسية من هذه العلاقات، واستمرت شركة داسو في بيع الطائرات لإسرائيل، أى أن الأخيرة أصبحت معمل تجارب للطائرات الفرنسية، كما أصبحت الدولة الوحيدة التي تختبر فيها المعدات الفرنسية ضد الأسلحة الروسية الصنع، وامتد التعاون إلى المجال الذرى والأبحاث. ثم ألقى محمود منسى الضوء على سياسة ديغول، ومحاولته تقليص التعاون العلمى مع إسرائيل، على أساس أنه يتعارض مع السيادة الوطنية ومصالح فرنسا، وأوضح أن من أهم أسباب تقليل التعاون الفرنسى الإسرائيلى فى المجال الذرى أن فرنسا بعد ضياع الصحراء الجزائرية، لم تعد فى حاجة إلى تبادل التعاون مع إسرائيل فى أبحاث المناطق القاحلة الجرداء، وإزالة الملوحة كما أن إسرائيل من ناحيتها اتجهت هى الأخرى بشكل متزايد إلى وكالات غير فرنسية (بريطانية وأمريكية) للمساعدة فى مشروعات إزالة الملوحة.

وخصص محمود منسى المبحث الثالث عن فرنسا وأحداث عام ١٩٦٧، أوضح فيه أن ديغول لم يشأ اتخاذ موقفا منحازا فى حرب عام ١٩٦٧، فتجد أن وزير الخارجية الفرنسية قلل من أهمية إغلاق المضائق لقلة عدد السفن الإسرائيلية التى تستخدم خليج العقبة، ومن ثم فإن ذلك لا يشكل خطورة على إسرائيل. ورغم أن فرنسا انتقدت سحب قوات الطوارئ الدولية إلا أنها اعتبرت أن طلب مصر سحب هذه القوات، واستجابة يوثانت لهذا الطلب كانتا مسألتين قانونيتين، ولو أنه كان من الأفضل التشاور مع الدول الأربع قبل الإقدام على سحب القوات. وقد نصح ديغول أبا إيبان بضبط النفس، وشدد بحزم على ضرورة ألا تكون إسرائيل هى البادئة بإطلاق النار، وتعهد بأنه لن يسمح بتدمير إسرائيل. واستعرض محمود منسى العلاقات الفرنسية الإسرائيلية، ولاسيما خلال أحداث حرب عام ١٩٦٧، موضحا سياسة ديغول، الذى حرص على عدم

الانحياز التام خلال حرب عام ١٩٦٧ . وقد أضفت مصادر هذا الفصل قيمة علمية كبيرة لما دون فيه، وبخاصة الاعتماد على ما نشر في الصحف الإسرائيلية نفسها، أضف إلى ذلك ما دون في محاضر البرلمان الفرنسي، ووثائق الخارجية الفرنسية.

وتناول الفصل الخامس " العلاقات مع إسرائيل ما بعد ديغول"، فخصص المبحث الأول عن " عهد بومبيدو ١٩٦٩ - ١٩٧٤"، وخصص الثاني عن عهد "ميتران". وأوضح محمود منسي أنه في عهد بومبيدو دارت العديد من التساؤلات حول ما إذا كان سوف يتبع سياسة ديغول في الشرق الأوسط، رغم أن إسرائيل كانت تأمل في التقارب بينها وبين فرنسا، ولكن سارت الأحداث على عكس ما تتمنى إسرائيل، مما ساهم في ازدياد التوتر بين الطرفين، ولكن في النهاية سارت السياسة الفرنسية على نفس مبادئ ديغول، وهي مبادئ ترضى مطالب إسرائيل المشروعة فقط، ولكنها تعارض أطماعها غير المشروعة، وقد أدانت فرنسا العدوان الإسرائيلي على لبنان عام ١٩٧٠، كما أدانت انتهاكها لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة عام ١٩٧٢، وأيدت حرب عام ١٩٧٣، ولكن أسلوب بومبيدو كان أكثر ترويا وأقل انفعالا. ثم أوضح محمود منسي في المبحث الثاني أن العلاقات الفرنسية الإسرائيلية تحسنت في عهد ميتران، فعاد التعاون العسكري بينهما، وألقى الضوء على كتاب هام ظهر في فرنسا عن ميتران وإسرائيل واليهود، تأليف كل من إيفردوريه وأزيروال، فألقيا الضوء على فترة أسر النازي لميتران في الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى توطيد صداقته خلال هذه الفترة مع العديد من الشخصيات اليهودية، مثل جورج ديان وشيمون بيريز. وعندما تولى ميتران الرئاسة، حاولت الجالية اليهودية استغلال ذلك لمنع زيارة ياسر عرفات لباريس عام ١٩٨٩، ولكنه أوضح بأنه ليس أسير السياسة الإسرائيلية، فتعرض لضغوط نفسية ومعنوية لاتخاذ مواقف متعاطفة مع إسرائيل، ولكنه لم يندفع لاتخاذ مواقف مؤيدة لإسرائيل على حساب العرب،

بل اتبع سياسة متوازنة لتحقيق مصالح فرنسا العليا، وهو مبدأ أرساه ديجول.

٥ - تاريخ العرب الحديث، المشاركة والمفارقة، القاهرة، ١٩٩٨

بلغت صفحات هذا الكتاب خمسمائة وسبعا وخمسين صفحة، واحتوى على خمسة أبواب، انضوى تحتها ثمانية عشر فصلا، عالج فيها مؤلفها القضايا التاريخية، التي ظهرت بظهور الأطماع الاستعمارية في المشرق والمغرب العربيين، لقد جرت عادة بعض الكتاب والباحثين في تاريخ العرب الحديث أن يتناولوا بالدراسة قطرا من الأقطار العربية وحدها، دون باقى الأقطار، أو أن يتناول بعضهم قسما من أقسام الوطن العربى دون غيره، ولكن هذه المحاولة الجديدة من محمود منسى، بجمع المشرق والمغرب فى مجلد واحد، جاءت برغبة صميمة من داخله، بأن يكون بين يدى القارئ دراسة تاريخية عن العالم العربى بمشرقه ومغربه، دون الحاجة للرجوع إلى كتاب آخر، إلا إذا أراد القارئ الاستزادة. وفى الواقع فإن هذا الكتاب يعد جمعا لعدة مؤلفات، أعدها من قبل، حيث أعد بعض البحوث والدراسات المختلفة عن العالم العربى، أو بعض الأقطار العربية مثل: الحملة الإيطالية على ليبيا، الصهيونية والاستعمار، جرتود بل أداة الاستعمار، والشرق العربى المعاصر القسم الأول (الهلال الخصيب)، وغيرها من المؤلفات العديدة، فقام بجمع شتات هذه المؤلفات مع إضافة بعض الدراسات والأقطار العربية الأخرى، التى لم يسبق له تناولها فى مجلد واحد. وفى هذه الدراسة لم يقف عند فترة زمنية محددة، بل اختلفت الفترة الزمنية من قطر إلى آخر، حسب ظروف كل قطر وأحداثه التاريخية، فبينما هو يقف فى الفصل الخاص بالمملكة العربية السعودية عند إعلان قيام المملكة العربية السعودية، نجده فى الفصل الخاص بالعراق يتجاوز هذه الفترة الزمنية إلى أبعد من ذلك بعدة سنوات، حيث يصل بالفترة الزمنية إلى أزمة الكويت عام ١٩٩٠، وفى الفصل الخاص باليمن يصل إلى أزمة عام ١٩٩٤، التى كادت تعصف بالوحدة اليمنية، بينما يصل بالقضية الفلسطينية والصراع العربى

الإسرائيلي إلى أبعد من حرب فلسطين، وأيضا إلى أبعد من حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، فيصل بها إلى مذبحة صابرا وشاتيلا في ١٦ سبتمبر عام ١٩٨٢ . أما مصادر هذه الدراسة التاريخية، فهي كما عودنا محمود منسي، عديدة ومتنوعة، ما بين وثائق منشورة وغير منشورة، ومذكرات المعاصرين للأحداث، عرب وأجانب، وكتابات الباحثين المتخصصين.

٦ - تاريخ القرن العشرين، القاهرة، ١٩٩٨

بلغت صفحات هذا الكتاب أربعمائة وخمس عشرة صفحة، واحتوى على اثني عشر فصلا في خمسة أبواب، ضمنها مؤلفها تاريخ الحربين العالميتين الأولى والثانية، والمواقف الدولية قبلهما وخلالهما وبعدهما، باعتبار أن هاتين الحربين هما المحوران اللذان دارت حولهما وقائع وأحداث القرن العشرين.

وحديث محمود منسي عن الحربين الأولى والثانية معا في مؤلف واحد ضرورة تاريخية، لارتباط الحرب الثانية بالأولى ارتباطا وثيقا، ولأن الحرب الأولى تعد في وقائعها والسياسات العالمية حولها تأصيلا لوقائع الحرب الثانية والسياسات العالمية حولها، ولهذا جاءت هذه الدراسة مؤدية لمقاصدها، محققة لأهدافها، ملبية لجميع التساؤلات التي تدور في أذهان المثقفين والمتخصصين حول هاتين الحربين.

٧ - حلاوة زمان، سياحة في الزمان والمكان، القاهرة ١٩٩٩

يقع في ٤٠٦ صفحة فضلا عن ست صفحات تسجل بالصور جزءا من مسيرة حياة صاحبها.

وبداية أشير إلى أنني اعتمدت في هذا المقال على هذا الكتاب وكتب أخرى، فضلا عن معاشتي لأستاذي لفترة امتدت عبر خمسة وثلاثين عاما من الزمان. والكتاب يحتوى على خمسة فصول وضعت في قسمين، جاء الأول في ثلاثة فصول وعنوانه " في مجال التعليم " والقسم الثاني تضمن فصلين وعنوانه «في

معترك الحياة العملية». وهو كتاب يحمل ذكريات محمود منسي صاغها بقلبه المرهف وحساسيته الشديدة التي ترهق صاحبها، يبدو هذا واضحا في المقدمة التي وضعها، و تأكيده أنه حينما فكر في القيام بهذه الرحلة عبر مشوار حياته، لم يكن يدور بخلده أن تكون سيرة ذاتية، لأنه ليس من الشخصيات الشهيرة التي يرغب أفرادها في تعريف الناس بهم على الرغم من أنه على يقين بأنه إذا توفرت في الشخص الصفات الحقيقية لأستاذ الجامعة من علم وخلق وتفان في أداء رسالته السامية، لاعتبر شاغلاً لأسمى وظيفة وأعلى مكانة في المجتمع.

ولكن الكتاب في مجمله سيرة ذاتية بدأها في القسم الأول برحلة سياحية في بعض أحياء القاهرة ذات العبق التاريخي، ثم تناول مرحلة نشأته وتكوينه من الميلاد والطفولة، واصفا السكن والأسرة، والتحاقه بالتعليم، ثم بسط الحديث عن حياة الناس الاجتماعية وارتباطها بالعادات والتقاليد الموروثة، ولذلك فإن هذه الحياة أبطأ من التطور الذي تشهده الحياة السياسية. والملاحظ في هذا المبحث أن قلم محمود منسي لم يترك شيئا في المجتمع المحيط به في السكن أو العمل من بناء المساكن وما هو داخلها من أثاث وطعام وشراب وما يدور في الشوارع والحارات من بيع وشراء، حتى بائع الحلاوة إلا وسجله بقلم رشيق وأسلوب ممتع ومعبر، لعل فكرة عنوان هذا الكتاب جاءت من بين سطور هذا المبحث، ثم تابع مسيرة حياته التعليمية من المدرسة الثانوية التي التحق بها في عام ١٩٣٩ حتى التحاقه بجامعة فؤاد الأول وتخرجه فيها عام ١٩٤٨، وكانت هذه الفترة حبلى بالأحداث التاريخية ففي عامها الأول بدأت الحرب العالمية الثانية، وفي عامها الأخير كانت حرب فلسطين، وما بين الحدثين وما بعدهما أيضا كان الإنجليز في مصر يتحكمون في سياستها داخليا وخارجيا وينهبون خيراتها وقد رصد محمود منسي بعض الأحداث بإيجاز، مثل حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢، ورأى أنه كان بإمكان مصطفى النحاس أن يؤلف وزارة

ائتلافية حتى لو لم تعمّر طويلاً، حتى يمكن تخطي هذه الأزمة، ولكن حزب الوفد كان يتوق إلى الوصول للحكم الذي ابتعد عنه خمس سنوات. ومن النتائج التي أسفر عنها هذا الحادث أن الوفد وجد نفسه وقد تورط مما دفعه إلى انتهاج سياسة التعاون المطلق مع بريطانيا، وتأجيل المطالبة بأي مطلب قومي إلى أن تنتهي الحرب. ورأى محمود منسي أن الوفد أخطأ في هذا الأمر لأنه كان من الممكن انتهاز فرصة الأوضاع المتردية التي تواجهها بريطانيا على الجبهات العسكرية، فيطالبها بتأكيدات بحقوق مصر في الاستقلال الكامل. ثم تناول مسألة الكتاب الأسود الذي صدر في أواخر مارس عام ١٩٤٣، وذكر بأنه من تخطيط أحمد حسنين رئيس الديوان الملكي للوقية بين قطبي الوفد مصطفى النحاس ومكرم عبيد.

وفي القسم الثاني تناول العمل في وزارة المعارف "التربية والتعليم" من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٩. وسجل أيامه وسنواته "بحلاوتها ومرارتها" بتلك الوزارة، وخلاصتها أنه تجاوز كل الصعاب وتحمل كل تعنت كان يواجهه للوصول إلى أهداف سامية كان يرغب في تحقيقها، فيما يسند إليه من أعمال وذلك دون أن يقصر في واجبات أسرته، أو مرحلة الدراسات العليا ثم ختم ذكرياته في مسيرة حياته بمبحث عنوانه "نحن والملك فاروق" تناول فيه فرحة الشعب المصري بتولى عرش مصر ملك شاب في أواخر يوليو ١٩٣٧، وازدياد الفرحة في مطلع العام التالي (١٩٣٨) بزواج فاروق من فتاة ليست من الأسرة المالكة وهي صافيناز ذو الفقار التي أصبحت تسمى الملكة فريدة، ثم استعرض في إيجاز بعض صفحات من تاريخ مصر على عهد الملك فاروق حتى قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢، التي لم يدخل في تفاصيلها وعرض فقط وفي ثلاث صفحات لبعض أهم الأحداث ورأيه فيها، واعتبر أن تأمين القناة ومشروع السد العالي من أعظم مشروعات تلك الثورة، ولكن تدخل مصر في اليمن بالرغم أنه أخرج اليمن من ظلمات العصور الوسطى التي كانت تعيش فيها إلا أنه كلف مصر الكثير من

الرجال والأموال، وخلق وقية بين مصر وبعض الدول العربية، وشغل مصر عن مواجهة إسرائيل وكان ذلك أحد عوامل نكسة ١٩٦٧ كما أسماها محمود منسي، ولكنها في الواقع نكبة وزلزال مازلنا نعيش توابعه حتى يومنا الحاضر. وفي رأيه أيضا أن أسوأ ما اقترفته ثورة يوليو وعبد الناصر الإجراءات الدكتاتورية من اعتقال وتعذيب، ومن بينها ليس فقط إبعاد محمد نجيب من السلطة ولكن بإساءة معاملته، في حين كان شخصية محبوبة تعلق بها الشعب المصري.

وقبيل أن أنهى هذا المقال فإن ثمة بعض الملاحظات على تولى محمود منسي الإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، سواء في جامعة الأزهر أو في الجامعات الأخرى، وقد خرجت بهذه الملاحظات بحكم اتصالي الوثيق به، وتعاملى الدائم والصريح معه، ويمكن إيجازها في النقاط التالية :

● إن بعض الرسائل سجلت باسمه في البداية، وأشرف عليها لفترة زمنية غير قصيرة، أنار خلالها الطريق للباحث، الذي يكون قد قطع شوطا بعيدا في الرسالة، ثم يتقرر إعارته خارج الوطن، فيحل محله في الإشراف أستاذ آخر، ولذلك فإن الرسالة تحمل اسم المشرف الجديد.

●● الكثير من الرسائل في جامعة الأزهر، وغيرها من الجامعات العربية في داخل مصر وخارجها، لم يشرف عليها محمود منسي رسميا، ولكنه أشرف عليها وديا وفعليا بدرجات متفاوتة، فقد كان الباحثون يأمنون إليه، ويثقون فيه وفي إخلاصه، واستعداده لتقديم العون لأي باحث، حيث كان يفتح قلبه وعقله ومكتبته الثرية لكل باحث في التاريخ الحديث والمعاصر، بصرف النظر عن المشرف الرسمي.

●●● كان قبوله الإشراف على الرسائل الأكاديمية أو الاشتراك في مناقشتها يتوقف على قدرته على العطاء، وإفادة البحث والباحث، ولأنه عندما يسند إليه

الإشراف يعيش في البحث كما لو كان البحث من نتاجه، كما أنه لا يقبل المناقشة إلا إذا كان مقتنعاً بالرسالة شكلاً ومضموناً ويجد في نفسه القدرة على إفادة الباحث.

هذه ملاحظات عابرة أردنا تسجيلها للحقيقة والتاريخ، وإن كان زملاء وطلاب محمود منسي قد أدلوا بشهادتهم له من قبل في كتاب أهدى إليه بمناسبة بلوغه سن المعاش جاء عنوانه (لمسة وفاء) ضمنوه خواطرمهم وذكرياتهم، وقد اخترت منه ما يصلح لأن يكون في ختام هذا المقال. وهي بضعة أبيات شعرية ترجمها عن الفرنسية الشاعر أحمد شوقي، بعنوان "الرجل السعيد":

عفيفُ الجهرِ والهمسِ	قضي الواجبَ بالأمسِ
ولم يَعرِضْ لذي حقٍ	بنقصانٍ ولا بخسٍ
وعند الناسِ مجهولٌ	وفي السُّننِ منسي

وبعد هذا كله نستطيع القول في اطمئنان أن شخصيتنا، لهذا العدد من مجلة مصر الحديثة، امتلكت باقتدار وبراعة أدوات البحث التاريخي، وقد تمثلت تلك البراعة في عرض الموضوع واختيار الصياغة المناسبة له، مما يشعر القارئ أنه يعيش في قلب الحدث وهذا الاقتدار وتلك براعة لا يمتلكها إلا أولو العزم من الباحثين في ميدان الدراسات التاريخية، ويأتى في طبيعتهم أستاذ من زمن فات وانقضى وهو الدكتور محمود منسي الذي انكب على أبحاثه بصدق وأمانة فجاءت رصينة في المبنى ورائعة في المعنى ومحقة للهدف. ولا ريب في أن تلك الصفات انتقلت إلى من تتلمذ على يديه وأسعده الحظ بالإشراف الأكاديمي عليه.

وليس من شك في أن للدكتور محمود منسي دين في عنق كل من تتلمذ على

يديه، ليس فقط فى العلم الذى تلقاه منه ولكنه أيضا فى القدوة وحسن الخلق، حيث صار أبا للجميع يغمرهم بمشاعر الأبوة الحانية، ويبث فيه القيم والمثل العليا. و بهذه الدراسة ربما أكون قد وفيت جزءاً من حقوق أستاذى محمود منسى، الأب الإنسان والمؤرخ القدير(*) .

(*) انتقل إلى جوار ربه فى التاسع من مايو عام ٢٠٠٦ .

الملف الوثائقي

مختارات من وثائق الحكم المصري في الشام (١٨٣١ - ١٨٤١)
المحفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة

إعداد وتقديم

د. عبد اللطيف محمد الصباغ

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

كلية الآداب - جامعة بنها

تقديم

الحكم المصري في الشام (١٨٣١-١٨٤١)

حققت مصر مركزاً عالمياً مرموقاً خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، في ظل قيادة واعية حكيمة. وتأتى أهمية عصر محمد علي من شخصيته الفذة الفريدة، فيعتبره الكثيرون باعثاً للنهضة المصرية الحديثة، في تجربة وضعت مصر في مكان الصدارة بين أقطار المنطقة، إيماناً من أصحاب هذه المدرسة بدور الفرد (العظيم) في صناعة التاريخ. وفي المقابل وقف آخرون يشيرون إلى دور مصر والمصريين في صناعة تاريخ تلك المرحلة، ولا يعدو محمد علي عندهم كونه فرداً استغل إمكانيات مصر لتحقيق مآربه. وبين هذا الموقف وذاك لا نستطيع أن نرجح دور أى منهما على الآخر، فعبقرية مصر بإمكانياتها المكانية (الاستراتيجية) والاقتصادية والبشرية كانت بحاجة إلى رجل عظيم يخطط لاستخدام هذه الإمكانيات، ولا يغنى أي منهما عن الآخر، فالعلاقة هنا تكاملية وليست تنافسية. مع عدم إهمال عنصر الزمن الذي يختلف دوره من مرحلة إلى أخرى.

وقد اعتبر المثقفون من مسيحي بلاد الشام تجربة محمد علي التوسعية محاولة جادة لإقامة دولة عربية منفصلة عن (الخلافة) العثمانية، واستبشروا خيراً بسياسة التسامح الدينى التي أبداها محمد علي تجاه أهل الذمة في بلاد الشام، بإعفائهم من الأعباء المالية التي أثقلت كاهلهم، نتيجة فساد الإدارة المحلية في العهد السابق، ولم يبق عليهم من عوايد سوى الجزية وضريبة الرأس التي فرضت على الجميع بعد ذلك بما فيهم المسلمين. وتمثل هذه المحاولة في نظر هؤلاء المثقفين إرهاصات قوية للفكر القومى العربى.

ولكن من الصعب تصنيف تجربة محمد علي باعتبارها فكراً عربياً أو محاولة لإقامة دولة عربية، لعدة أسباب: لعل أهمها أن محمد علي نفسه لم يكن عربياً، ولم يرد في وثائق تلك الفترة -وهى غزيرة جداً- أى إشارة إلى فكر عربى

أو تعصب للعنصر العربي، وكانت الفكرة الإسلامية أقرب إلى الأذهان آنذاك من الفكرة العربية، وإن كانت لم تشغل حيزاً من فكر محمد علي باشا. أما الفكرة القومية فهي وليدة النصف الأول من القرن العشرين، كبديل للفكرة الإسلامية، وهي من وحي الفكر الغربي، وتبناها بداية المسيحيون من أبناء العرب.

والواقع أن محمد علي نجح في إقامة كيان سياسي قوى على أنقاض الدولة العثمانية الضعيفة، كاد هذا الكيان أن يأخذ بزمام الأمور في المنطقة، ويقدم بديلاً منطقياً للدولة العثمانية التي أشرفت على مرحلة الانهيار. يقوم هذا البديل بحماية المنطقة في مواجهة الإمبريالية الغربية، لكنه تطور بشكل سريع أذهل قوى الإمبريالية وهدد مصالحها وأطماعها، فتحالفت للقضاء عليه.

ويرى البعض أن جرأة محمد علي على الدولة العثمانية، وسياسته التوسعية على حسابها ساهم في سرعة انهيارها، فقدم ممتلكات الدولة العثمانية للدول الإمبريالية على طبق من فضة، وهي وجهة نظر تدين محمد علي وتهدم جهوده. ولكن من الصعب قبول وجهة النظر هذه، فالدولة العثمانية مرت بالمراحل الطبيعية في عمر الدول والإمبراطوريات، ووصلت إلى مرحلة الشيخوخة. أما مشروع محمد علي فقد كان انهياره جزء من مخطط سياسي للدول الإمبريالية في إطار القضاء على أي كيان قوى يظهر في المنطقة، تكون لديه القدرة على الأخذ بزمامها.

وفي هذا المشروع التوسعي أدرك محمد علي قيمة التكامل بين مصر وكل من السودان وشبه الجزيرة العربية والشام من النواحي السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، وآمن بأهمية هذا المشروع في إعادة المنطقة إلى مكانتها العالمية وردع قوى الإمبريالية الأوروبية الرامية إلى اقتطاع أجزاء من ممتلكات الدولة العثمانية كلما سنحت الفرصة.

ونجح محمد علي في فك طلاسمة النسيج الاجتماعي المعقد في بلاد الشام، فاتبع سياسة تسامح ديني مع أهل الذمة، وتمتع هؤلاء بحياة كريمة في

ضل الإدارة المصرية الجديدة، فسمحت لهم ثقافتهم بالاتصال بهذه الإدارة بشكل مباشر وعرض مشاكلهم ومطالبهم، فرفع عنهم كل العوائد غير الموافقة للشرع، والتي كانت تحصل لصالح الولاة والمتسلمين السابقين، وأعفى مخصصات الأديرة ودور العبادة الواردة من الخارج من الجمارك، ومنع استحداث ضريبة تركة على أهل الذمة، كما منع استخدام دوابهم في أعمال السخرة. واستبشر النصارى خيراً بالحكم الجديد، فتعاونوا معه ورحبوا بخدمة أبنائهم في صفوف جيشه، وتسابقوا في خدمة الدولة المصرية.

ومن إيجابيات الحكم المصري في الشام نجاحه في حفظ الأمن، الذي افتقدته البلاد طوال الفترات السابقة، وإحكام قبضة الإدارة المحلية على الأمور، فتقلص نشاط الخارجين على القانون وقطاع الطرق. كما تخلصت الإدارة المصرية من المشايخ والأمراء المتسلطين غير الملتزمين بالأوامر الحكومية، وأعادت الإدارة المصرية إعمار كثير من القرى، التي تسحب منها أهلها وعمها الخراب، كما قامت بردم البرك والمستنقعات القريبة من المدن، وعملت على صيانة المجارى المائية الخاصة بالرى والصرف وأقامت الجسور، واهتمت بالزراعة، فعندما طبقت التجنيد الإجبارى راعت الإدارة صالح الزراعة فلم تجند الفلاحين إلا بالقدر الذي يسمح باستمرار العمل الزراعى.

ولم تدم فترة التفاهم بين الإدارة المصرية وبلاد الشام طويلاً، فسرعان ما دب الخلاف بسبب السياسة المالية، وتحديد ضريبة الرأس، التي اعتبرها فقراء المسلمين جزية مفروضة عليهم من قبل الإدارة المصرية، على الرغم من مرونتها في التطبيق، فراعت الإدارة مبدأ التخفيف عن المناطق الفقيرة، حتى قلت أحياناً إلى ثلاثين قرشاً من أصل مائة قرش للفرد سنوياً. ولم يقدر أهالي الشام الأزمة المالية التي وقع فيها محمد علي، نتيجة حروبه مع السلطان والتزاماته المالية المطلوبة للأستانة نتيجة اتفاق كوتاهايه ١٨٢٣ .

كما كانت قضية التجنيد الإجبارى من أهم عوامل الخلاف بين الحكومة

المصرية وأهالي بلاد الشام، وكان محمد علي قد لجأ إلى تجنيدهم لتعويض النقص في صفوف قواته ولدرايتهم بدروب البلاد وقدرتهم على التأقلم مع ظروفها المناخية. ومع ظهور بواذر العصيان حاولت الإدارة المصرية نزع سلاح الأهالي، فلاشك أن السلاح يشجع على التمرد والعصيان. وقد جانب الإدارة المصرية الصواب في الجزئيتين الأخيرتين، فطبيعة بلاد الشام لم تكن تقبل نزع السلاح بسهولة، لأن السلاح جزء من شخصية الأهالي هناك، ولاسيما الدروز وأهالي المناطق الجبلية. ولا أدري كيف تستعين الإدارة بجنود لم تستطع إقناعهم بالقضية التي يدافعون عنها؟ وكان طبيعياً أن يتسرب عدد كبير من الخدمة العسكرية، فلجأ إبراهيم باشا إلى إلزام ولى أمر الفرد بكفالته أمام المحكمة الشرعية التابع لها، يتعهد فيها بمسئوليته في إعادة ابنه أو مكفوله إذا هرب من الخدمة، ويضمنه آخر في هذه الكفالة، ويشهد عليها ستة أشخاص.

رفع الدروز وأهالي فلسطين راية العصيان وكبدوا الحكومة المصرية خسائر فادحة في الأرواح والأموال، واضطرت الإدارة إلى مواجهة الثوار بقبضات حديدية، وصلت إلى حد حرق قرى بأكملها ومزارع تحصن بها الثوار، واستولت على ثرواتهم ومقدراتهم باعتبارها غنيمة حرب، واضطر إبراهيم باشا إلى تسميم المياه لتضييق الخناق على الثوار في جبل الدروز وحسم المواجهة معهم. كما أشارت المصادر الشامية إلى أن إبراهيم باشا لجأ في أعقاب القضاء على ثورة أهالي فلسطين إلى أخذ رهائن من أبناء الأسر الكبرى، وكان يسمح بتبادل الرسائل بين الرهائن وذويهم.

واستغلت القوى الإمبريالية وفي مقدمتها بريطانيا هذه الظروف لتشويه صورة الحكومة المصرية، والوقعية بين الإدارة المصرية وأهالي بلاد الشام، وبالفعل نجحت في مساعيها حتى أوقعت بين الإدارة المصرية وأقرب المقربين إليها ممثلين في المسيحيين الموارنة، فكانوا آخر من انقلبوا على الإدارة المصرية، وتعاونوا مع القوات المتحالفة لطرد محمد علي من بلاد الشام.

وإذا كانت الآراء قد اختلفت حول تجربة محمد علي، فمنهم من اعتبرها مشروعاً نهضوياً أعاد لمصر دورها الريادي في المنطقة ومنهم من رآها مشروعاً توسعياً استنزف ثروات البلاد لتحقيق مآرب شخصية، فإنه لا يختلف اثنان على أن فترة حكم محمد علي كانت من أزهى عصور مصر من حيث تسجيل الأحداث وغزارة المادة الأرشيفية. وقد تركزت المصادر الأصلية للحكم المصري في الشام بدار الوثائق القومية بالقاهرة، واليوم نقدم ملفاً وثائقياً مختاراً من وثائق تلك الفترة، ويحدونا الأمل أن يحوز إعجاب القارئ، ويجب على بعض التساؤلات التي تطرح نفسها في هذا الموضوع، ويكشف النقاب عن بعض قضايا الغامضة.

وإن تركزت وثائق الحكم المصري في الشام في أرشيف عابدين، لكن تشعب جزء منها في سبع وحدات أرشيفية أخرى أهمها: ديوان المعية السنية وسجلات ديوان الخديوي وسجلات الروزنامة، ومحافظ بحريرا. وكثير من هذه الوثائق باللغة التركية، غير أن حركة الترجمة التي شملت هذه الوحدات الأرشيفية في عهد الملكين فؤاد وفاروق أفرزت مصدراً جديداً باللغة العربية هو محافظ الأبحاث، والذي خصص للحكم المصري في الشام سبعة وعشرين محفظة، إضافة إلى محافظ ملخصات الدفاتر. وهناك تصنيف موضوعي آخر تمثل في الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا ثم من ابنه العزيز إبراهيم، جمعت مادته من كافة الأرشيفات.

وأياً ما كانت دوافع حركة الترجمة فقد قدمت للباحثين خدمات جليلة منها فيما يتعلق بموضوعنا:

أولاً: تجميع معظم مصادر الحكم المصري في الشام من أرشيفات عدة في أرشيف واحد بما يوفر الوقت والجهد، فقد كان على الباحث أن ينقب عن مادته وسط بحر خضم من وثائق هذه الأرشيفات.

ثانياً: توفير المصادر باللغة العربية.

ثالثاً: أشارت معظم الترجمات إلى الوثيقة الأصلية، بما يتيح إمكانية الرجوع إليها.

وإضافة إلى المصادر العربية تحتفظ دار الوثائق القومية أيضاً بأرشفة أوروبية يضم ثلاث وحدات هي أرشفة وزارة الخارجية البريطانية F.O. والأرشفة الفرنسية والأرشفة الأمريكي، ويقدم مادة وثائقية مجموعة من الأرشفات الثلاثة عن مراسلات قناصل هذه الدول وتقاريرهم. ويعطى خلفية تاريخية لموقف الدول الأوروبية من الحكم المصري في الشام، ودور القناصل في المراقبة وإثارة الفتن، فكل منهم يكشف دور الآخر. ومن مشكلات هذا الأرشفة أن وثائقه مختارة ويفتقد معظمها إلى الفهرسة والترتيب، كما أن بعضها منسوخ بالقلم الرصاص، والبعض نسخة كربونية على ورق شفاف متهاالك.

ولا شك أننا مقصرون في نشر وثائق عصر محمد علي بصفة عامة، مقارنة بما قدمه أهل الشام، ولاسيما مسيحي لبنان من إسهامات كبيرة في نشر وثائق الحكم المصري في الشام. ونكاد نلمح دوراً إيجابياً للجامعة الأمريكية ببيروت - بشكل غير مباشر - في هذه المنطقة، من خلال دورها التثقيفي لمسيحي لبنان، وهي وإن كانت ثقافة موجهة بداتها فرنسا من قبل، إلا أنها أفرزت عقليات واعية بتراث بلادها، منها على سبيل المثال أسد رستم، الذي نشر في هذا الموضوع ثلاث مجموعات وثائقية إحداها باللغة الإنجليزية، بخلاف تحقيق وثيقة الدردار.

كما نسجل للمدرسة الفرنسية باعاً كبيراً في الوعي بأهمية نشر الوثائق الخاصة بالمناطق الواقعة في دائرة اهتمامها، ولاشك أن نشر الأرشيفيين الروس واليوناني الخاصين بالحكم المصري في الشام باللغة الفرنسية سهل مهمة الباحثين في الاستفادة منهما. كما كان للجمعية الجغرافية المصرية، بالتعاون مع المعهد الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة دور كبير في نشر مجموعات الوثائق الفرنسية المتعلقة بالموضوع ذاته، في إصدارات خاصة، وفي المقابل غياب شبه تام للجمعية المصرية التاريخية.

محتويات الملف الوثائقي

رقم الوثيقة	موضوعها
١	كيفية التزام الجمارك
٢	المجالس المحلية تراقب البيع وتحدد تسعيرة السلع (الاستهلاكية)
٣	الإدارة المصرية تفتح الباب لتلقى الشكاوى
٤	تضرر مسلمي القدس من إلغاء الأموال المقررة على أهل الذمة ورد الإدارة المصرية
٥	شكوى ملتزمى الجمارك من استغلال القناصل لنفوذهم.
٦	إعادة إعمار القرى التى تسحب منها أهلها
٧	الحصول على الأخشاب من بلاد الشام
٨	استغلال المعادن فى جبال لبنان
٩	إعادة صناع الحرير المتسحبين وتأمينهم على صناعاتهم
١٠	إعطاء تذاكر للمسافرين لتحديد هويتهم وضبط الأمن
١١	تجريب زراعة القطن الهندي فى شمال بلاد الشام
١٢	رأى إبراهيم باشا فى مسألة أخذ الإعانة من قرى الشام
١٣	البحث عن بديل لاحتكار الحرير الشامى
١٤	تجنيد أهالى بلاد الشام (جنود وضباط)
١٥	مساوئ التجنيد فى بلاد الشام من وجهة نظر إبراهيم باشا .
١٦	كشف إجمالى إيرادات بر الشام عن عامى ٤٨ و ١٢٤٩هـ
١٧	محمد علي باشا يسافر بنفسه إلى فلسطين للقضاء على ثورتها
١٨	توجيهات إبراهيم باشا فى كيفية جمع الأسلحة (بالترهيب واصطناع العملاء)
١٩	إبراهيم باشا بين الأزمة المالية والضعف العسكرى
٢٠	الحرص على تحديث الإدارة المالية لآخر وقت

الوثيقة الأولى

كيفية التزام الجمارك

صورة الوثيقة العربية رقم ١٠٠ بمحفظة ٢٣٢ عابدين (محفظة ٦٦ أبحاث الشام) جرنال وقايع المصلحة بطرف كاتبه يوحنا بحري، من جرنال الجمعة ٢ شوال ١٢٤٧ هـ مكتوب إلى الخوجات سلوم حاطوم ويوحنا الشامية وطنوس عوض ويوسف أنطونيوس من أهالي صور

ورد لنا مكتوبكم وفهمنا ما ذكرتموه عن مرادكم التزام كمارك وأقلام صور وصيدا بزيادة سنوي ٢٥٠٠٠ قرش عن العام الماضي، لإبلاغ مالهم سنوي أربعمئة وخمسون ألف قرش، بحيث، أنه يكون مرفوع عنكم المنزلخانة، لأن من شروط الملتمزين السالفين أنهم عند إجراء المحاسبة في ختام السنة يخصم لهم من مال الميري مبلغ ١٠٠٠٠ قرش ثمن خيل، ويعطى لهم خمسون غرارة شعير من الأنبار علق، فجميع ذلك صار معلوم والحال أن مال الالتزام كان بالعام الماضي بأربعماية وثلاثين ألف قرش، وقولكم أنه كان يخصر منهم عشرة آلاف قرش ثمن كدش منزلخانة^(١) فهذا عن غير حقيقة لأن شرطنامه الالتزام حضرت لنا وتقيدت بطرفنا ومشروح بها أن الأربعمئة وثلاثون ألف قرش خلاف العشرة آلاف قرش ثمن الكدش، فيقتضى من بعد أن يصير ذلك معلومكم تعرفونا عن مقدار الضم الذي تضموه بهذه السنة، ومن حيث أنه في ناس خلافكم أيضاً زايدين بالالتزام المذكور فينبغي أنكم تعرفونا عن نهاية ما تتقدموا إليه بالضم حتى إذا كان أكثر من زيادة الغير يعطى لكم، وإلا فيعطى لخلافكم، اقتضى إفادتكم.

* * *

(١) كدش منزلخانة: خيل محطة البريد.

الوثيقة الثانية

المجالس المحلية تراقب البيع وتحدد تسعيرة السلع (الاستهلاكية)

ترجمة الوثيقة رقم ١١٥ بمحفظه ٨٨ أبحاث الشام (تراجم) وقائع جلسة مجلس الشام (دمشق) السبت ١٥ ربيع أول ١٢٤٨.

قال قايمقام بك في إفادته

إن تجار الصابون وصناعه قد زادوا في سعر الصابون يوماً فيوم حتى أنهم يبيعون الآن كل رطل فيه بتسعة قروش، فلو أهمل مثل هذه الأمور ترك على حالها لأثر جداً في أحوال الرعايا والفقراء المعاشية، فلذلك طلبنا صناع الصابون، ولما استفهمنا منهم كيفية عمل الصابون قالوا لنا ما يأتي: إننا قد اشترينا رطل زيت الزيتون بأربعة قروش، وبعد بضعة أيام اشترينا به بأربعة قروش ونصف، ولما قررنا كذلك اتفقنا معهم بعد عمل حساب أحسن صابون، وضم جميع مصاريفها وعلاوة قرش في كل عشرة قروش باسم الربح، أن يبيعوا كل رطل بسعر ستة قروش ونصف وربع قروش بحساب الجملة، وأما القطاعي بحساب الوقيات^(١). فيبيعون كل وقية بأربعة وعشرين فضة^(٢). وأن قائمة الحساب محفوظة لدينا...

* * *

(١) صحيحها أوقيات أوقية.

(٢) أربعون فضة تساوي واحد قرش.

الوثيقة الثالثة

الإدارة المصرية تفتح الباب لتلقي الشكاوي

صورة الوثيقة العربية رقم ٩٤ بمحفظه ٢٣٦ عابدين (محفظه ٦٨ أبحاث الشام) من أهالي طرابلس إلى الإدارة المصرية، ١٧ صفر ١٢٤٨ هـ.

يا قاضي الحاجات يا رافعاً المضرات يا الله

جناب حضرة محبنا الأعز الأكرم المحترم سيدي المفخر أدام الله تعالى بقاءه، والمبدي لجنابكم أن ليس خافي جنابكم بخصوص ما هو حاصل بهذه الطرف من حين حضور جناب السيد مصطفى أغا بربر لطرابلوس إلى الآن بعدم التفاته إلى الرعية لسبب أنه وضع في الكمرك إبراهيم بن خضر أغا وأحد المذكور اسمه علي تفكجي باشي، وحاصل منهم التعدي الزايد على كافة العلالر من ضرب وشتم وسب الدين وملة وخوض في أعراض وارتكابات معاصي وقطعيات من كافة الطوائف وعوان، ولم أحد له جراحة يقدم الأعراض إلى مصطفى أغا بربر لسبب عايطهم وجه، ولم يقبل عليهم شكوة، ولا سيما الشقاوات الزائدة من أمين الكمرك إبراهيم، وصاير الناس في وجل عظيم من جراء ذلك، والناس زهقت أرواحها من هذا الحال الواقع، ومن المعلوم المؤكد أن ليس كانت الناس عاصية على سعادة أفندينا محمد علي باشا حتى يحضروا ابن خضر أغا يؤذي الناس هكذا أذيات والضرب وأخذ قطعيات ويخوض في أعراضهم من غير باعث. ومن مشهود بين الخاص والعام أن ليس هذه الأحكام جائرة في أحكام سعادة أفندينا محمد علي باشا بكامل الإقليم المصري فالآن نرجوكم أن تعرضوا هذا الأمر على صاحب السعادة أن يعرف جناب مصطفى أغا في رفع أولاد الحرام من بابہ الذين لم يكون مثلهم في البلاد...

الوثيقة الرابعة

تضرر مسلمي القدس من إلغاء الأموال المقررة علي أهل الذمة ورد الإدارة المصرية عليهم

ترجمة الوثيقة رقم ٩٥ من محفظة ٢٣١ عابدين (محفظة ٦٥ أبحاث الشام) صورة
الإعلام الوارد من قاضي القدس الشريف والتماسه ورد الإدارة المصرية عليه
ضمن التقرير العسكري عن يوم الاثنين ٢٩ رجب ١٢٤٧

لدى ورود الإدارة السنية بإلغاء الأموال المقررة والعبودية والعوائد القديمة
والحديثه من ملل النصارى والإفرنج والروم والأرمن والأقباط وطوائف اليهود
والمرتب عليهم في الأموال المفروضة والمعتادات القديمة وأجرة الغفر المقررة
على قراءة القرآن الشريف في باب القيامة، وضرائب الغفر المقررة للمحافظة على
الذاهبين إلى نهر الشريعة إلى محكمة القدس، وجهت الدعوة إلى العلماء
والمدرسين الفضلاء والمحدثين والأئمة بالحضور إلى مجلس الشرع وأعلن
مضمونها الشريف على الجميع. وبعد أداء مراسم السمع والطاعة والدعاء ورفع
الأكف بالدعاء بطول عمر دولته. وقد عرض المجتمعون أنهم منصرفون لهذه
الإيرادات يتوارثونها أباً عن جد وقرناً بعد قرن منذ الفتح العمري والصلاحى
والعهد العثمانى بموجب سندات شرعية وفتاوى مرعية. وحيث إنهم يعتقدون
أعتقاداً جازماً بأنهم سيعيشون في أمان ورخاء وطمأنينة في ظل عدالة دولتك،
فهم يلتمسون إبقاء القديم على قدمه رحمة بضعفهم وفقرهم ومنعاً لنشتنهم
وتفرقهم فأعرض على دولتك وقائع الحال بأمل التفضل بقبول ملتسمهم رحمة
بفقر أهالي بيت الله وضعفهم:

والحقه القاضي بصورة الالتماس التالي:

التماس عبد كرم

عبد كرم جاء من الأستانة العلية وبمعبيته عشرون نفراً من أولاد ونساء وأتباع، وتكبدت مصاريف كثيرة تبلغ ستون سبعون ألف قرش وقد انتظرت ثلاثين^(١) حتى جاء دوري، واستدنت ما به ألف قرشاً، وبينما كنت أؤمل تخفيف الديون بإيراد منصف قضاء القدس ونوال إحسانات دولتكُم الفياضة إلا أنني ينست جداً بعد ورود أمر دولتكُم المتضمنة إلغاء العوائد والضرائب عن الملل الثلاثة.

وقضاء القدس الشريف ليس كباقي الأفضية وليس له حاصلات، وإنما منفعتنا هي الأموال المقررة على الملل المذكورة، أما إيراد المحكمة فهو عبارة عن خمسمائة قرشاً شهرياً، وفي ملحقاته جهة أخرى، وأن مصاريف عبد كرم تبلغ الفين قرشاً شهرياً، وبهذه الصورة أصبحنا في شدة كلفة، وأن عدل دولتكُم لا يرضيه ما صرنا إليه، ولا يرضي دولتكُم الغدر الذي أصبنا به. فإذا لم تتفضلوا بالإنعام علينا بالعوائد الملغاة فنصبح في شدة كبرى وضائقة عظيمة، وعليه فإني قدمت هذا الالتماس إلى أعتاب دولتكُم الرحيمة بأمل شمولنا بعنايتكُم الكاملة.

وردت الإدارة المصرية بالصورة التالية على قاضي القدس:

اطلعنا على الإعلام الشرعي والمحضر المتضمن أنه كانت ألغيت العوائد المقررة على الملل العيسوية والموسوية الفاطنة في القدس الشريف بموجب الإرادة الصادرة منا فيما تقدم والملتمس بها تركها للمتصرفين فيها من قديم الزمان أباً عن

(١) لم يحدد تمييزاً.

جد، كما اطلعنا على الإعلام الآخر الذي شرحتم فيه متاعب فضيلتكم من جهة المعيشة بسبب ذلك. وحيث أن رفع هذه العوائد لا يستدعى للأسف، فقد كتبنا إلى فضيلة المفتي وإلى شيخ الحرم الشريف صاحب السماحة عمر أفندي بعمل دفتر يرصد فيه كيفية جباية هذه العوائد، وكم يبلغ مقدارها في السنة^(١) ولمن تصرف. وتقديمها بواسطة شيخ الحرم إلينا. وبوصول هذه المعلومات سنريح كل شخص وسنرفع أسباب المتاعب عنكم. وأنا لئنتم هذه الفرصة للسؤال عن خاطركم بتذكركنا بتوجهاتكم الخيرية^(٢).

(١) وطلبت الإدارة المصرية من وكلاء النصارى ووكلاء اليهود دفاتر بقيمة الضرائب والعوائد التي كانت مفروضة عليهم، لمقابلاتها مع الدفاتر المقدمة من أئمة المسلمين، محفظة ٦٥ أبحاث الشام، صورة التقرير العري رقم ١٤١ الوارد من يوحنا بحرى إلى محمد علي باشا ٦ شعبان ١٢٤٧ هـ.

(٢) يقصد بتوجهاتكم.

الوثيقة الخامسة

شكوى ملتزمى الجمارك من استغلال القناصل لنفوذهم

صورة الوثيقة العربية رقم ١٧٥ من محفظة ٢٣٥ عابدين (محفظة ٦٨ أبحاث الشام) من جرنال ٢٧ محرم ١٢٤٨هـ

ورد مكتوب من الخواجة صليبا وصوص وكميد ملتزمين جمرك بيروت وضمنه شقة مفصلة بخصوص مغدورية حاصلة على إيرادات الكمرك من الإفرنج بسبب جلبهم الأرزاق التي تخص أولاد العرب على اسمهم بتذاكر رفتية^(١) يدعوا أنه أمانة الشام، يدفعوا عليه رسم كمرك زهيد، وإن قنصل أمريكا المستجد لاهو تاجر ولا عنده تجار من طايفته، خصص لنفسه ترجمان يسمى أبو عون سرسق من خاص التجار، رجل لا يعرف غير لغته العربية وحتى لا يحسنها، وأن جميع أرزاق هذا التاجر صارت ترد برسم القونسلس، وعلى هذا وقس، يدعون بتعطيل الكمرك، فتحرر لهم الجواب بأنهم هم كانوا ملتزمين بمدة الوالى السابق، وأنه بأيام سعادة أفندينا توجه عليهم الالتزام بأن يمشوا على الأصول الجارية ولا ي اخترعوا أصول جديدة، وأن هذا كانوا يصنعونه هم سابق، وجرى وطرق عادة، وبحيث التزموا بأن يسلكوا على الأصول السابقة، فهذا الإدعاء الآن ماله محل.

* * *

(١) بجمارك مخفضة أو بدون.

الوثيقة السادسة

إعادة تعمير القرى التي تسحب منها أهلها

وثيقة رقم ٧٨ بمحفظه ٢٣٩ عابدين (محفظه ٧ أبحاث الشام) من جرنال ديوان محروسة دمشق الشام، الأربعاء ٩ جماد أول ١٢٤٨هـ

حيث التزم قرية بصرى من قرايا حوارن عبد الرازق أغا قباقيبى وجدها خاربة وأهلها نازحة، فأعرض أمرها إلى المجلس الشورى، فصدر حكم المجلس بإرجاع أهلها بأمر قايمقام، فأحضروا صالح المقداد شيخ القرية المذكورة وحرر قايمام بك تذكرة على يده ووجه صحبته مباشر إلى القرايا التي عرف عنهم الشيخ المذكور الموجودة بها فلاحينه تتضمن: بأن حيث اقتضى بالضرورة عمار القرايا وردود الرعايا ورفاهية العباد وراحة البلاد بحسب استيلا معدلت هذه الدولة السنية صانها رب البرية، وبحسب ذلك فلاحين قرية بصرى المذكورة جميعهم يرجعوا إلى قريتهم ويزرعوا بها في هذا الموسم ويباشروا عمارها ويتركنوا ويعمروا محلاتهم حسب عوايدهم، وإن شاء الله تعالى يشاهدوا مزيد الحماية والصيانة والرعاية من كل وجه، والذي يتأخر عن الرجوع إلى قريته لا يقدر على رد الجواب".

* * *

الوثيقة السابعة

الحصول على الأخشاب من بلاد الشام

تلخيص الوثيقة رقم ٢٣٣ بمحفظه ٢٣٩ عابدين (محفظه ٧٠ أبحاث الشام) تقرير عن قطع الأخشاب في الفترة من ٢٤-٢٨ جماد أول ١٢٤٨ هـ مقدم من رشيد أفندي إلى جناب السر عسكر، ٢٩ جماد الأول ١٢٤٨ هـ

يقول أنه لم يوفق في هذه الأيام الأربعة لإتزال الخشب من الجبال بالرغم من أنه ورفاقه يذهبون إلى الجبال، فيبحثون عنه من الصباح إلى المساء، إلا أنهم لم يلقوا الخشب، المطلوب في جهتين من جبال أرسوز أحدهما طريق ينتهي إلى إنطاكية، وأنه وجد على بعد خمس ساعات من هذا الطريق ثلاثة أنواع من الخشب أحدهما يصلح لإنشاء غرف ذات ثلاثة العنابر، والثاني لإنشاء غرف القباقات والثالث يصلح ألواحاً للقباقات، وأنه يمكن قطع ستة آلاف خشبة من هذه الأنواع على ما قرره إسماعيل الأفرنجي، وأنه لا يوجد فيها سوى شجر الصنوبر، وأنه لا يوجد العدد الكافي من الجاموس لنقلها، وإن النقل إنما يمكن لغاية ٢٨ من رجب وتنزل الثلوج بعد ذلك وأن الخشب الذي وجد في الجهة الثانية ثلاثة أنواع أيضاً وهي تصلح في إنشاء ما تقدم ذكره، إلا أن الذي يصلح لإنشاء غرف لذات ثلاثة العنابر قليل، وأنه باذل جهده في قطع هذه الأصناف. وأنه سيتخذ كشفاً عن نفقات قطعها ونقلها، وأنه حسب حساباً وسيطاً فوجد أن كل خشبه تكلف في قطعها ونقلها لغاية الساحل ستين قرشاً، ثم طلب إرسال مبلغ من المال وإصدار أمر باقتطاع الخشب، وشكا من بعض تصرفات الشيخ إسماعيل، وقال لا يجوز تسليم المال إليه لأنه لا يدري ماذا أخذ وماذا صرف.

الوثيقة الثامنة

استغلال المعادن في جبل لبنان

وثيقة رقم ٨ بحفظه رقم ٢٤٩ عابدين (محفوظة ٧٥ أبحاث الشام من (١) إلى
ولي النعم، ٤ محرم ١٢٥٠ هـ

ولي النعم أفندي سلطاننا المعظم أدام الله تعالى دولته بعد لثم الأذيال
يعرض عبد كرم أنه في أيمن طالع سعيد تشرفنا بورود المرسوم الكريم الناطق
فحواه العالم الوسيم بالاستعلام من عبد كرم هذا عن معدن الفحم الحجري
وعن معدن الحديد، هل انكشف الثلج عن محلاتهما، وهل معدنجنية الفحم
كشفوا عن المعدن المذكور، فجميع ذلك صار قرين إذعان عبد كرم، فأما محلات
معدن الفحم ومعدن الحديد فقد انكشف عنهما الثلج وما بقى مانع، ومعدنجنية
الفحم من برهة أرسلنا أحضرناهم من صيداً بجميع آلاتهم، فحضروا إلى بيروت
بحراً ومنه توجهوا إلى محل يقال له قرنايل ومارحينوا يختبروا غيره، وحضرت
جميع آلاتهم وأرسلنا وضعنا عندهم مباشراً من أوادنا يقدم لهم جميع ما
يلزمهم من فعالة وغيره مما يلزم لإدارة المصلحة. وقبل الآن قدمنا عرضحال
لأعتاب دولتكم بعلم حضورهم واسترحمنا من لدن عنايتكم صدور أمر
سعادتكم بإرسال ناظر لهذه المصلحة لأن المذكورين مطالبهم اللازمة للمصلحة
ولغير مصلحة كثيرة جداً، فإذا كان موجود ناظر فهو يعرف اللازم ويطلبه، ونحن
نقدم له جميع ما تقتضى ويطلبه، والأمر بذلك لدولتكم، والمعدنجنية المذكورين
إلى الآن لم يزل ما دوروا الشغل، إنما مباشرين عمل الآلات والأمور المقتضية
لإدارة الشغل والحالة هذه، وأما معدن الحديد فمن حيث أنه انكشف عنه الثلج
فإن تحسن لدى دولتكم يصدر أمر سعادتكم بإرسال المعدنجنى والأمر
لسعادتكم وأدام الله تعالى دولتكم أفندم.

* * *

ختم بشير

(١) الختم به اسم بشير، فالأرجح أنه الأمير بشير الشهابي حاكم الجبل.

الوثيقة التاسعة

إعادة صناع التحرير المتسحبين وتأمينهم على صنعتهم

صورة الوثيقة العربية رقم ١٣٦ بمحفظة ١٣٨ عابدين (محفظة ٧٠ أبحاث الشام)
من جرنال ديوان محروسة دمشق الشام، الثلاثاء ٢٣ ربيع آخر ١٢٤٨ هـ

أنه حضر بعض أنصار ذميين نصارى من حماة الذين يشتغلون بصناعة التحرير،
وأعرضوا لقيامهم بك عنهم وعن رفاقهم أنه بحسب ما صادفهم من السنين
السابقة من المغارم والمخاسر الشاقة والتكاليف الباهظة آل حالهم إلى العدم
والاضمحلال وتفرقوا عن موطنهم وتركوا عيالهم وأولادهم، وحضر هؤلاء منهم
شاكين هذه الأحوال المذكورة، فحرر قيامهم بك تحرير إلى رشيد أغا بذلك
الشرح وعرفه أن جميع الرعايا الآن حاذوا الراحة والأمان والأمن والاطمئنان
بأيام معدلة هذه الدولة السعيدة، سيما وحيث لله الحمد جميع المخاسر والمغارم
والبدع والمظالم القديمة قد انتسخت بأشعة مراحم سعادة أفندينا ولي النعم
المعظم. فينبغي إذن أن تكون جميع الرعايا متساوية بالراحة والاستراحة
مقدمين خير الدعاء بدوام أيام دولة أفندينا، وأن الأمل بوصول التحرير إلى
الأنصار الفارين ويؤانسهم ويطمئنهم ويأمنهم ويستجبلهم إلى بيوتهم ويعاملهم
بمزيد الحماية والصيانة وأن يكون لهم وإلى أمثالهم من طائفتهم مزيد المساعدة
في نتاج مطلوباتهم بوجه الحق وتسهيل مصالحهم لضجوا بخير الدعا بتأييد سطوة
إقبال هذه الدولة العادية العميقة المراحم، وأن الأمل إتمام مهامهم على الوجه
المشروح ويفيده رجوعهم إلى محلاتهم.

الوثيقة العاشرة

إعطاء تذاكر للمسافرين لتحديد هويتهم وضبط الأمن

صورة الوثيقة العربية رقم ٢٠٢ بمحظة ٢٣٨ عابدين (محظة ٧٠ أبحاث الشام)
من جرنال وقايع المصلحة، السبت ٢٠ ربيع ثان ١٢٤٨هـ

تحريرات إلى المحلات المرقومين لأجل إعطا التذاكر.

أنه من أصول هذه البلاد جميع المارين والعابرين لازم يكون بيدهم تذاكر
مختومة من قضاة ومتسلمين المحلات الذي يتوجهوا منها، وكل إنسان يتوضح في
تذكرته اسمه واسم أبيه وشكله واسم كفيله، فيلزم منكم تراعوا هذه الأصول،
وكل من مر عليكم من الآن فصاعداً من أجناس عسكر وخدام واتباع ورعايا
وتجار متسببين كايين من كان ولم يكن بيده تذكرة على هذا المنوال فترجعوه
على عقبية ولا تمكنوه من المرور، والذي يسافر من طرفكم تعطوه تذكرة على
هذا المنوال، ودائماً تكونوا مراعين هذا الترتيب ولا تغفلوا عنه.

إلى مستلم صفد إلى مستلم طبريا إلى مستلم تبين وهونين

شرحه

شرحه

شرحه

إلى الأمير بشير متسلم طرابلس إلى متسلم يافا إلى متسلم حيفا

شرحه

شرحه

شرحه

شرحه

* * *

الوثيقة الحادية عشر

تجريب زراعة القطن الهندي في شمالي بلاد الشام

ترجمة الوثيقة التركية رقم ٢٨٤ بمنطقة ٢٥٠ عابدين (محفظة ٧٥ أبحاث الشام)
من خطاب أمير اللواء محمد بك بأدنه وطرسوس إلى دولة الباشا السر عسكر، ٢٠
شعبان ١٢٥٠هـ

يبدى أهالي أدنه في ظل دولتكمر رغبة شديدة في الزراعة، حتى يقال أنه لم
تشاهد سنة زرع فيها الزرع في وقته مثل هذه السنة، ويعمر في أدنه وطرسوس
نحو عشر قرى جديدة، وتتقدم شئون الزراعة يومياً فيوماً.

وفي السنة الماضية لم تكن تقاوى القطن الهندي قد وصلت في ميعادها، ولم
تكن زرعت بسبب ذلك، فسيزرعونها هذه السنة، غير أنى زرعت بعض أفدته على
سبيل التجربة، وهى وإن لم تزرع في وقتها، ومع ذلك نبتت، وأنبتت كل شجيرة
نحو خمس أو عشر لوزات".

* * *

الوثيقة الثانية عشر

رأى إبراهيم باشا في مسألة أخذ الإعانة من قرى الشام

ترجمة الوثيقة رقم ٢٤/٢٤٦ بمحظة ٢٥٤ عابدين (محظة ٢٨ أبحاث الشام) من إبراهيم باشا إلى سامي بك، ٢٣ رجب ١٢٥٢ هـ

حضرة صاحب السعادة والنجابة والمروءة أخى المحترم سامي بك قد أطلعنا على الإرادة العليا الصادرة بشأن استئذان شريف باشا قبلاً في أخذ الإعانة أو عدم أخذها من معلولي الجهادية، والتي جاء فيها أنه يجب أن يعتمد إلى الإعانة المطروحة على الجهادى المجند ببلاد الشام فتوزع على الأهالي القادرين من الشوام، لأن عدم طلب الإعانة من المعلولين والجنود قد أصبح من الأصول المرعية نظراً لأن العادة في مصر جارية بتوزيع إعانات المعلولين والجنود والمجندين بالقرى المصرية على غيرهم من الأهالي المقتدرين طبقاً للأصول المصرية.

غير أن إعانة مصر وإعانة هذه الجهات ليستا سواءً وأنا لعلنى شئ من العلم بهذه المسألة، وذلك أننا نعلم أن إعانة مصر بقيت على حالها بدون زيادة ولا نقصان منذ أن فرضت على الأهالي... لم يبق أناس في القرى من وجور واعتساف العرب وظلم الوزراء السابقين، إذ أتوا من قبل إلى البنادر وسكنوا فيها، من أجل ذلك فإننا نأخذ معظم الإعانات والجنود من البنادر، كما نرسل منها إلى كل قرية خربة نحتاج إلى العمران من يقوم بإصلاحها كلما مست الحاجة إلى ذلك، ثم إنه عدا أننا لا نأخذ جنوداً من القرى لقلّة نفوسها فإننا نخفف عليها في أخذ الإعانة، ونحمل معظم الإعانة على البنادر... أنى لا أعلم بالضبط عدد الجنود الذين جندوا لغاية

الآن، ولكني أظن أنهم يبلغون نحو عشرين ألفاً، فكيف يمكن تحميل إعانات هؤلاء على غيرهم، كما أن معظم المدن أهلة بالإفرنج، فماذا يقول عندئذ أولئك الإفرنج... فإنا إذا أقدمنا على تنفيذها هنا كذلك فأنى اعتقد أنهم سيمثلون الدنيا حينئذ بالعويل والصياح ويشقون جيوبهم مظهرين استياءهم وتذمرهم قائلين أنهم (أي الحكومة المصرية) يريدون تحويل حالة بلاد الشام إلى حالة كحالة مصر فيكون ذلك سبباً مستقبلاً لكرهيتهم لنا ونفورهم منا، ولذلك فأنى بقيت متحيراً لا ينطلق لساني يقول شئ، ولا أجد في نفسي جرأة على عمل شئ، وها أنا ذا أبادر إلى ما علمته وأطلعت عليه فأفضى به إليكم احتساباً وتطوعاً... فإذا حاذ ما ذكرناه من أمر أولئك المساكين قبولاً لدى مسامع الجناح العالي فنعم القبول، أما إذا كان الأمر بالعكس فلا شأن لي عندئذ في ذلك إن الملك والرعية كلاهما له، وإنه في حالة إرادة جنابه العالي تنفيذ ذلك يجب أن تصرفوا النظر عنا وتكلفوا بدلاً منا شريف باشا بذلك.

الختم

سلام على إبراهيم

* * *

الوثيقة الثالثة عشر

البحث عن بديل لاحتكار الحرير الشامي

ترجمة الوثيقة رقم ١٩/٣٤ بمنطقة ٢٤٩ عابدين (محفظة ٧٥ أبحاث الشام) من يوحنا بحري إلى صاحب الدولة، ١٩ محرم ١٢٥٠هـ.

مولاي صاحب الدولة كريم الهمر وحليم الشير ذاكرنا مع حضرة صاحب الدولة الأمير بشير الخطة التي يجب التزامها في شراء خمسين ألف أوقية من الحرير اللازمة لمصلحة الحرير بمصر في هذه السنة المباركة، فاستقر رأينا على العدول عن طريقة احتكار صنف الحرير، وهي الطريقة التي سلكت في العام الماضي، تجنباً من إزعاج التجار والفلاحين، ثم أنه إذا ما طلع المحصول الجديد يقدر له السعر بمعرفة التجار، حسبما هو المألوف، ويكلف من تكون عندهم خبرة في تجارة الحرير من تجار ميناى طرابلس وبيروت بشراء الخمسين ألف أوقية المطلوبة طبقاً للسعر المحدد، وعلى حسب ما يوزعهم عليهم، ويعين أيضاً في كل من بيروت وطرابلس وكيلان من التجار وكاتب وصراف لتسليم الحرير الوارد. إذن فإن كان لابد من شراء الخمسين ألف أوقية الموصى بها إلى عبد كرم فتتكرمون بإرسال المبالغ اللازمة لها بالتدريج ولدى وصولها يشرع في الشراء، والمأمول أن الكمية المطلوبة يتيسر ابتياعها كاملة غير منقوصة بمشيئة الله تعالى، وإن عرض ما تقدم دعائي لتقديم عبوديتي وخضوعي لمولاي.

يوحنا بحري

* * *

الوثيقة الرابعة عشر

تجنيد أهالي بلاد الشام (جنود وضباط)

ترجمة الوثيقة رقم ١٦/١٩ / بحفظة ٢٤٩ عابدين (محفظة ٧٥ أبحاث الشام) من
يوحنا بحري إلى ولي النعم، ١١ محرم ١٢٥٠هـ

أعرض أنا عبد كمر أني تشرفت بورود أمر ولي النعم الصادر في ٢٨ ذي
الحجة وهو الأمر الذي أدلى إلي فيه بأن إرادة مولاي السر عسكر قد اقتضت
إقامة الأورط الثلاث المقرر أخذها لجيشه من الشام (دمشق) وجبل الدروز: كل
أورطة في حيثما أخذت أي في دمشق وفي نابلس وفي دير القمر، والذي أوصيت
فيه بأن اكتب إلى عبد كمر صاحب العطوفة الأمير بشير عن الأورطة التي
ستؤخذ من جبل الدروز، فأشعره أنه قد فوض إليه اختيار المكان الذي تحل به
الأورطة، فإن رأى هو أيضاً إقامتها في دير القمر أقامت هناك، وإلا أسكنها تحت
داره، حيث أسكن الآلاي الوارديان^(١) من قبل، على أن أتجنب في الكتابة إليه
أن أقول له اصنع هذا وافعل ذاك، وبأن أبلغ عبد كمر البك الكتخدا أن يجند
الأورطة المقرر تجنيدها من الشام ثم ينزلها محل المدفعيين، على أن يرسل
المدفعيين إلى حمص، وبأن أشخص كاتباً عربياً إلى كل من الأورط المذكورة
لئلا تعتور السقامة حساباتها، وبأن أؤذن عبد كمر البك الكتخدا والأمير بشير
الموماً إليهما بأن ينظر عند نصب الضباط إلى مكانات أبانهم^(٢) فيمنحوا كل ضابط
رتبة تناسب اعتبار أبيه ومنزلته.. ولقد جرى البحث منذ نحو خمسة أيام مع وجوه

(١) الوردان أو الفارديا تعنى الحركة.

(٢) يتم اختيار الضباط من أبناء الأمراء والمشايخ.

الشام وبعض أغواتها في أمر العساكر المزمع أخذهم من الشام، وكيف يكون جمعهم وتجنيدهم؟ وأخيراً سويت هذه المسألة واستقر القرار على المبادرة في يوم الخميس القادم إلى جميع المجندين، وأوصى ذو الاختصاص بتنفيذ هذا القرار، وحرر ما لزم تحريره من أوراق المجندين المطلوبين من الضواحي والنواحي... وقد أعلمت أخى عبد كرم بإرسال دفتر العساكر المزمع أخذهم من الشام، وبكيفية إمساك هذا الدفتر واستعماله فهو الذي سيقوم بعرض هذا الأمر على أعتاب السر عسكر العلية.

هذا ما حفزنى إلى الإقدام على تسطير عريضتى عسى أن يتفضل مولاي المشير فيحيط علماً بما تضمنه من الشئون، وما الأمر والإدارة إلا بيد مولاي.

العبد

يوحنا بحري

* * *

الوثيقة الخامسة عشر

مساوي التجنيد في بلاد الشام من وجهة نظر إبراهيم باشا

ترجمة الوثيقة التركية رقم ٥١٠ بمحظة ٢٥ عابدين (محظة ٢٥ أبحاث الشام من دولة السر عسكر إبراهيم باشا إلى الجناب العالي، ٢٥ ذى الحجة ١٢٥٠هـ)

مولاي صاحب الدولة والمرحمة ولي نعمتي بدون من كان في بادئ الأمر يقبض على من يراد تجنيده بالقوة، ثم روى أن الأولى أن يطلب على أساس التوزيع على الإعانة وأنهم وإن كانوا يأتون بها بألف عناد ومشقة فإنما يأتون بها دافعين عن كل شخص مبلغاً من ثلاث كيسات إلى خمس كيسات.

وفي الواقع إن العاقل ليكره عن تقديم نفسه إلى الجندية، فإن الانخراط في سلك النظام والإسارة سيان، فإنه ليس عنده أى أمل ليقول: أقيم مدة كذا ثم أصرح إذا كان لى عمر، فإن تسريحهم من الجندية لا يكون إلا بإصابتهم بعاثات مستديمة في أيدهم أو في أرجلهم أو في أعينهم أو في رؤوسهم، أعنى إذا أصبحوا في حالة لا يصلحون معها لشيء لا لجندية ولا لخدمة، ولذلك نعاني الصعوبة في تجنيدهم. وإذا كان الأمر كذلك فتخطر على بالي فكرة تحديد المدة لكيلا ييأسوا ويعتقدون أنهم يسرحون في وقت ما إذا كان لهم عمر، فيقبلون على التجنيد على أن يسرحوا حين تمام المدة المحددة، ويجند غيرهم بدلاً منهم. لست أدري هل هذه الفكرة توافق إرادتك السنية أولاً، فإن الرأي الأعلى فيها إلى حضرة من إليه الأمر.

* * *

الوثيقة السادسة عشر

**كشف إجمالى إيرادات إياالات برالشام عن عامى ٤٨ و ١٢٤٩هـ
والمتبقى منها لدى الصراف المتوفى**

سجلات الروزنامة (مجموعة متفرقات) دفتر التزامات درايالات شام شريف
وصيدا وحلب الشها وأدته واجب سنة ١٢٤٨ و ١٢٤٩هـ رقم الحفظ النوعى ١٩٢٣،
ع ٤٦٤، مخزن تركى ١، مسلسل عمومى ١٩٢٣

* * *

الوثيقة السابعة عشر

محمد علي باشا يسافر بنفسه إلى فلسطين للقضاء على ثورتها

ترجمة الوثيقة رقم ١٧٠ من سجل ٥٦ معية سنية تركى (محفوظة ٧٥ أبحاث
الشام، من محمد علي باشا إلى المدير (٩ نسخ) ٩ صفر ١٢٥٠هـ .

إن طائفة من أشقياء العرب النازلين في جبال نابلس والقدس قد طغوا في
الأيام الأخيرة وبغوا حتى كان من أمرهم أن اصطدموا بالآلى أو الآلايين
المرابطين هناك من جنودنا، ونشبت الحرب بين الفريقين لولا أن تداركها حضرة
ولدنا الباشا السرعسكر إذ خف من يافة فتوجه إلى القدس، حيث اقتض على
بعض القرى التي هي مجتمع أولئك الأعراب فمزق شملهم وأعمل فيهم السيف
حتى أوقع بكثير منهم، على أن معظم هؤلاء البغاة قد اعتصموا بقنن الجبال
ولجأوا إلى القرى، فاقنضت مصلحة الحكومة أن تجتسث جذورهم وتكسر
عودهم حتى تقطع دابرهم وتمحو أثرهم. وإنا وإن كنا مرسلين عليهم الآن من
مصر ثلاثة آليات من المشاة والآيين من الفرسان، ونحو ألف من فرسان الأعراب

فأني قد أثرت -بعد المشاورة- إنجاز هذه المهمة في أيام معدودات، فازمعت السفر بنفسى لقضائها، وليكون لى من ذلك وسيلة لرؤية حضرة ولدنا الباشا السرعسكر المشار إليه، على أن أعود بعد بضعة أيام بمشينة الله تعالى ومنه. وإنما اكتب إليكم اليوم بعزمى هذا ليحيطوا به علماً فتكونوا إلى أن يأذن الله بعودتنا ساهرين على ما وكل أمره إليكم من المصالح، باذلين وسعكم في اجتناب كل ما عسى أن يورث الأعمال أدنى عطل أو إهمال.

* * *

الوثيقة الثامنة عشر

توجيهات إبراهيم باشا في كيفية جمع الأسلحة

ترجمة الوثيقة رقم ٢٨٧ بمحفظه ٢٤٩ عابدين (محفظه ٧٥ أبحاث الشام) من إبراهيم باشا السرعسكر إلى الجانب العالي، ١٣ جماد أول ١٢٥٠هـ.

مولاي صاحب الدولة والمرحمة ولى نعمتى بدون من تفضلتم فأمرتم في كتابكم المؤرخ ٥ جمادى الأول بجمع الأسلحة من حلب والشام، وإنى قد علمت مضمونه وأتشرف بأن أعرض على مولاي أنه ورد من عبد كمر شريف باشا كتاب بشأن أسلحة الشام وأرسلته طى عريضتى، كما أرسلت صورة الرد المرسل إليه.

ترجمة صورة الكتاب المرسل إلى شريف باشا من إبراهيم باشا:

قلت في كتابكم الوارد: جمع ٣٣٠٠ ونيف بندقية في خمسة أيام ويمكن أن يجمع عدد آخر ولكنه يكون قليلاً. شريف باشا! لا .. بينما كانت نابلس أصغر من الصالحية التي هى إحدى أحياء الشام جمعنا منها ثمانمائة بندقية، وسكان جبل

نابلس ستة عشر ألف نسمة المحال ألا يوجد عند هذا العدد الكبير إلا ثلاثة آلاف بندقية، وإنهم لما قابلونا كانوا أحد عشر ألف أو اثنا عشر ألف شخص حاملين البنادق، وإذا نظرتم إلى هذا الأمر فهمتهم عدد البنادق الموجودة في الشام، هؤلاء السادة لا يسلمون هذه الأسلحة بالسهولة، ويخفونها على زعم أنها تنفعهم كالأول، ويسعون غاية السعى لعدم إظهارها، فاسعوا أنتم أيضاً غاية السعى لإظهارها على الوجه الآتي:

أنهم ليسوا بهؤلاء الأشخاص الذين يحفظون أسرار بعضهم البعض فادفعوا خمسمائة قرش لواحد من كل حي، فإذا أظهر هؤلاء المأجورون أسلحة بعض أشخاص فالحقوهم بالجهادية بعد ضربهم خمسمائة جلدة "كرباج" إذا كانوا شباناً، وأرسلوهم إلى ليغان عكا بعد ضربهم خمسمائة جلدة إذا كانوا كباراً. وعاملوا عدة أشخاص بهذه المعاملة، ثم انظروا كيف تظهر تلك الأسلحة الخفية بسرعة باختيارهم، فإني يا شريف باشا لا أرضى بثلاثة عشر ألف بندقية، اهتم بهذه المسألة للغاية، وشدد على مشايخ الحارات فإن المطلوب العالي هو أن تعملوا ما يمكن عمله في سبيل جمع الأسلحة فتجمعوها كله.

* * *

الوثيقة التاسعة عشر

إبراهيم باشا بين الأزمة المالية والضغط العسكري

ترجمة الوثيقة التركية رقم ٢٨/٤٠ - ١ بمحظة ٢٥٨ عابدين (محظة ٨٢ أبحاث الشام) من إبراهيم باشا إلى محمد علي باشا ١٦ جماد آخر ١٢٥٥ هـ

يعرض عبد كرم الموسر الحالى أوان جنى المحاصيل في بر الشام فلا بد من تشمير ساعد الجد من الآن لتحصيل الأموال والبقايا فإنه إذا فوت هذا الأوان فليس في الإمكان تحصيل مال هذه السنة فضلاً عن البقايا، فيؤدى الأمر إلى انضمام مال هذه السنة أيضاً إلى البقايا السالفة. ولذلك فبدلاً من إضاعة الوقت في سهول مرعش من غير عمل، فخير أن تبقى جيوشنا في معسكراتهم، أى يبقى الجيش المرابط في مرعش في قيادة عثمان باشا، ويبقى أحمد باشا المنكلى في أدنة كما كان، فأتوجه أنا إلى حلب وحما حتى الشام إذا سمحت الظروف، وأعمل بكل ما أوتيت من القوة لتحصيل البقايا السالفة الذكر، فأستطيع ببركة أنفاس ولى النعم جمع أموال كثيرة في مدة وجيزة، فيمكننا حينئذ أن نصرف لعساكرنا مرتبات بعض أشهر مما يؤدى إلى رفاهم... إذا وافقت فكرتى هذه طبيعة الموقف السائد الآن ولقيت قبولا لدى ولى النعم فأرجو التفضل بسرعة إشعارى بذلك، وأخيراً فالرأى الأعلى لمولانا.

وجاء الرد عليها في ٢٥ منه متضمناً: يستدعى طبيعة الموقف السائد الآن أن لا يغادر إبراهيم باشا الموضع الذي يقيم فيه إلى الوراء ولو خطوة واحدة، ويجب أن يلزم مكانه، كما يجب ألا ينسحب العساكر المرابطة في الخطوط الأمامية إلى الداخل، أما تحصيل الأموال فيجب أن ينتدب له بعض العمداء.

الوثيقة العشرون

الحرص على تحديث الإدارة المالية لآخر وقت

مكاتبة رقم ١٨٢ بمحظة ٢٥٧ عابدين (محظة ٨٢ أبحاث الشام) من محمد شريف باشا إلى حسين باشا (باشمعاون الخديوى)، ١٤ جماد أول ١٢٥٥هـ.

كنت قد أرسلت كتاباً إلى سعادتك بتاريخ ١٧ صفر ٥٥ وداخله صورة من اللائحة التي وضعها حضرة بحري بك يلتمس فيها ترتيب مفتشين في الآلات وتعيين معاونين وكتاب في معيّنهم، وكذا تعيين صيارفة أخصائيين، وإرسالهم إلى القرى لتدريب الصيارفة والمعلمين على أداء مهمتهم. والآن تلقيت إرادة ولى النعم الناطقة بأن جنابه العالى أطلع على اللائحة المذكورة ويريد الوقوف على هل إذا كان المفتشون والمعاونون والكتاب المطلوب ترتيبهم من ذوى الاقتدار والأهلية موجودون في هذا الجانب (الشام) وما هو عدد المفتشين وعدد الكتاب وعدد معاونين اللزمين.

وحيث أنه ورد في اللائحة المذكورة أن عدد الآليات عبارة عن ست آيالة، وأنه يلزم ترتيب مفتش واحد لكل إيالة منها وترتيب نفرين معاونين وأربعة أنفار كتاب في معية كل مفتش منهم، بناء عليه يبلغ عدد المفتشين اللزم ترتيبهم ستة، وعدد معاونين اثنا عشر، وعدد الكتاب أربعة وعشرون مكاتبة، فإذا وافقت إرادة ولى النعم ترتيب هؤلاء الموظفين بموجب نص اللائحة هذه، فإن ولى النعم يعلم جيداً المفتشين ذوى القدرة الموجودين في هذا الجانب، فيصدر إرادته السنية بتعيينهم. وحيث أن الكتاب الأربعة والعشرين اللزمين يجب أن يكون اثنا عشر الباقين كتاب ثانويين، فبناء عليه يمكن تعيين الكتاب الرؤسا من

مصر والكتاب الثانويين من هذا الطرف. أما معاونين^(١) فعلى أغلب الظن لا يمكن العثور عليهم في هذا الطرف، لذلك يحتاج إحضارهم من مصالح التفتيش الموجودة في مصر... بقيت مسألة الصياغة اللازمة الذين يكونون حائزين الثقة والاعتماد في قبض الأموال وصرفها فإذا وافق ولي النعم على اختيارهم من خطباء وفقهاء القرى فيلزم إرسال صياغة قادرين من مصر لتعليم هؤلاء أداء هذه المهنة، فبعد الإطلاع أرجو أن تتفضلوا بعرض الكيفية على أعتاب ولي النعم.

* * *

(١) وصحيحها معاونون.

عروض الكتب

المؤلف: سليمان محمد حسين حسنين

الكتاب: تجار القاهرة في القرنين السادس عشر والسابع عشر

دار النشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٣ .

يقع الكتاب في ٣٣٤ صفحة من القطع الصغير ويحتوى على تمهيد وستة فصول ، وأصل الكتاب رسالة علمية حصل بها صاحبها على درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث .

حمل التمهيد عنوان " تطور أوضاع تجار القاهرة منذ أواخر العصر المملوكي حتى دخول العثمانيين مصر " وفيه تعرض المؤلف لموقع مصر الجغرافي وأهميته في وصل الشرق بالغرب مما دفع سلاطين المماليك إلى الاهتمام بتأمين طرق القوافل وعقد المعاهدات والاتفاقيات التجارية وإجراء الاتصالات الدبلوماسية مع سائر بلاد الشرق والغرب . وازدهر النشاط التجاري، وخاصة في القاهرة ولكن في الشطر الأخير من دولة المماليك الجراكسة تدهور الحال وانحدر نتيجة لعدة عوامل هي :

١ - الفساد في النظام الإقطاعي الذي لم يعد يكفي لسد احتياجات المماليك المادية .

٢ - تطبيق سياسة الاحتكار وإنشاء ديوان سمي " ديوان المتجر السلطاني " .

٣ - اضطراب أوضاع العملة وتدهور النظام النقدي نتيجة تلاعب السلاطين بتغيير وزنها وعيارها .

٤ - افتقار التجار إلى الأمن لتراخي رجال الإدارة في حماية الأسواق .

أما التجارة الخارجية فقد أدارت الدولة الثغور لتعظيم مواردها ولكن القائمين عليها بالفوا في فرض الرسوم والضرائب وابتزاز الأموال ، مما أدى إلى خراب الثغور المصرية نتيجة لهذه الإجراءات التعسفية .

ومما زاد الأمر سوءاً ظهور نشاط البرتغاليين واكتشاف طريق رأس الرجاء

الصالح عام ١٤٩٨ الذي أدى إلى حرمان مصر من أهم مواردها ، ومهاجمة البرتغاليين للسفن التجارية وتهديدهم للمنافذ البحرية وتطويق العالم الإسلامي بعد أن دب أعراض الوهن والشيخوخة في جسد الدولة المملوكية ، مما أدى إلى سقوطها .

جاء الفصل الأول بعنوان " تجار القاهرة في أعقاب استيلاء العثمانيين على مصر " وتضمن هذا الفصل الجهود التي بذلها العثمانيون لصد الخطر البرتغالي الذي هدد العالم الإسلامي من جهة الجنوب ومحاولة ضرب التجارة العربية وشل حركتها ، واتخذ العثمانيون إجراءاتهم لإحكام سيطرتهم على اليمن ، وبالفعل وصل الأسطول العثماني إلى عدن واستولى عليها ، وحرص العثمانيون على إحكام سيطرتهم على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر. وقد تابع العثمانيون حملاتهم ضد البرتغاليين، ولكنها لم تحقق الهدف المرجو منها لأنها كانت ضعيفة ولم تستطع تغيير ميزان القوى لصالحها لتفوق البرتغاليين وتمرسهم في فنون القتال البحري.

وقد شرع العثمانيون في تنشيط التجارة وعقدوا المعاهدات التجارية مع الدول الأوروبية، أولا مع سفراء البندقية وأيضاً مع فرنسا وإنجلترا وهولندا والنمسا ، وأعطتهم تلك المعاهدات نفس الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها في عصر المماليك ، كما كفلت لهم الأمن والطمأنينة على أرواحهم وأموالهم ومتاجرهم .

وفي عام ١٥٢٥ أصدر العثمانيون قانون نامة بعد القضاء على الاضطرابات التي أعقبت استيلائهم على مصر. وتم تحديد اختصاصات الأوجاقات العسكرية فاستتب الأمن في القاهرة ، وأعاد العثمانيون التجار والحرفيين الذين رحلوا إلى استبول عند الفتح العثماني لمصر ، كما عملوا على إصلاح النظام النقدي وضبط الموازين والمكايل ، وأصدروا عملات ذهبية وفضية ، وأبقوا على العملات القديمة في محاولة لتوحيد سعر الصرف .

والى جانب ما اتخذته العثمانيون من إجراءات لإنعاش التجارة كانت هناك عوامل أخرى ساعدت على ذلك الانتعاش من أهمها :-

١ - عدم فرض قيود على حركة السكان بين الولايات مما أتاح الفرصة للتجار لممارسة أنشطتهم التجارية .

٢ - وقوع القاهرة في ملتقى عدد من الطرق التجارية المهمة .

٣ - اتجاه عدد كبير من تجار القاهرة إلى تكثيف تجارتهم مع بلاد التكرور في السودان الغربي.

٤ - اختفاء ما يعرف باسم سياسة الطرح .

٥ - إلغاء احتكار الدولة لعدد من السلع الضرورية .

أما عن حالة أسواق القاهرة فلم تستمر حالة الركود التي أصابت تلك الأسواق في أواخر عصر المماليك ، فبعد دخول العثمانيين أصبحت القاهرة مركز جذب تجارى فعاد الأوروبيون لممارسة نشاطهم ، وتوافدت على القاهرة أعداد كبيرة من التجار من الولايات العثمانية ، وخاصة المفارية والتجار الشوام وبرز من بينهم بعض الأسر مثل أسرة الجمال والخطيب وإسماعيل أبو طاقية ، وعدد من التجار الحجازيين واليمنيين والسودانيين وغيرهم.

كما نرح إلى القاهرة عدد كبير من تجار الأقاليم المصرية الذين لقبوا في المحاكم الشرعية بأسماء البلدان التي وفدوا منها ، وتخصصوا في بيع السلع الريفية التي تنتجها بلادهم.

وقد نقل لنا الرحالة المغربي الحسن الوزان المعروف بليو الأفريقي الذي زار القاهرة في مطلع العصر العثماني صورة حية عن المناطق التجارية بها وحدد فيها بصفة خاصة المنطقة الممتدة من باب النصر حتى باب زويلة، كما أشار إلى منطقة بين القصرين التي انتشرت بها محلات بيع اللحم المطهي والمياه ومحلات الحلوى.

أما الفصل الثاني من الكتاب فقد عرض فيه المؤلف لفئات تجار القاهرة وصنفهم إلى ثلاث فئات وهم ، كبار التجار - متوسطو التجار - صغار التجار . وقد نجح كبار التجار في الوصول إلى قمة الهرم التجاري بفضل المهارة التي اكتسبوها بالوراثة ، وقد لعبوا دورا مهما في تنشيط الحركة التجارية داخل أسواق القاهرة وكان لهم دورهم في ربط الأسواق المصرية بالأسواق الخارجية . وعرض المؤلف لبعض التجار البارزين والأسر التي ينتمون إليها حسب المكانة الاقتصادية والاجتماعية ، وكان منهم على سبيل المثال إسماعيل أبو طاقية ، وهو ينتمي إلى إحدى الأسر الشامية التي وفدت إلى مصر في مطلع العصر العثماني ، وإن لم تقدم لنا المحاكم الشرعية في تلك الفترة أي معلومة عن دوافعهم في النزوح إلى مصر.

وعلى أية حال فقد مارس إسماعيل أبو طاقية وأخوه ياسين العمل التجاري في كنف والدهما أحمد أبو طاقية ، وعندما مات استقل إسماعيل بتجارته وأظهر مهارة فائقة في إدارتها ووصل بها إلى قمة الهرم التجاري ، وقدم نموذجا للتاجر الناجح المتمرس بأصول التجارة ، واستعان بالوكلاء والوسطاء لمساعدته، وأدار أعماله في إطار قانوني يحفظ حقوقه وأمواله ، وكان يذهب بشكل منتظم إلى المحاكم الشرعية لتسجيل عقودهم . وقد أدار مؤسسته التجارية على مفهوم التكامل الرأسي في الإنتاج بمعنى أنه ضمن مصادر التمويل و مباشر عملية التصنيع ، ثم تولى عن طريق وكلائه وشركائه بيع المنتج وتصديره للخارج مثل قصب السكر ، وتاجر في سلع أخرى ولا سيما السلع التي تتمتع بالقوة الشرائية كالتوابل والأقمشة والبن ، وحقق أرباحا طائلة في الأسواق الخارجية وأيضا في الأسواق المحلية ، وتعددت علاقاته وخاصة مع رجال الدولة العثمانية على أساس تبادل المصالح والمنافع ، كما حرص على إقامة علاقات تجارية قوية مع أهل الذمة وبشكل خاص مع اليهود الذين كان لهم دور ملموس في حركة التجارة . أما علاقاته بالأقباط فقد انحسرت في نطاق القروض المشروطة بالرهون وبعض عمليات البيع والشراء .

وشملت علاقات أبى طاقية كل قطاعات المجتمع كرجال الدين والقضاة والعلماء والأشراف والعربان ، ولعب دورا مهما في مجال التجارة الخارجية واستطاع إدارة أعماله وهو في القاهرة، وكون مجموعة شركات مع شريكه عبد القادر الدميري وخاصة في الحجاز. وأنشأ عددا من الشركات مع تجار الصاغة.

وعقب وفاته طويت صفحة كانت حافلة بالنشاط التجاري خلال الربع الأول من القرن السابع عشر . وقدم المؤلف أمثلة أخرى لفئة كبار التجار أمثال أحمد الرويعي وعثمان بن يغمور وجمال الدين الذهبي وتجار آخرون أثروا الحياة التجارية في مصر خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر.

وكانت طبقة متوسطو التجار همزة الوصل بين كبار التجار وصغارهم، وتميزت تلك الطبقة بالكثرة العددية ، وتخصص أعداد منهم في بيع سلع معينة . أما طبقة صغار التجار (المنتسبون) فقد مثلت قاعدة الهرم الاجتماعي، وكانوا أكثر احتكاكا بسكان القاهرة فهم تجار تجزئة واشتهرت أعداد كبيرة منهم في بيع السلع الاستهلاكية البسيطة الضرورية لأي أسرة ، وانتشروا في أسواق خان الخليلي وحي بولاق. كما وجد نوع آخر من صغار التجار ، وهم التجار السفارة ، أي الذين يسافرون عبر الولايات العثمانية ، وأغلبهم يأتون من استنبول وبلاد التكرور . وقد ربح هؤلاء التجار أموالا كثيرة وضعتهم في مصاف الطبقة المتوسطة . واختتم المؤلف هذا الفصل بمكانة مدينة القاهرة التجارية التي أصبحت مقصدا لجميع التجار من كل الجنسيات ، وما كان لهم من دور ملحوظ في تنشيط حركة التجارة .

ويحتوى الفصل الثالث من الكتاب على الهيكل التنظيمي للتجار من خلال فئاتهم المتعددة واختصاصاتهم المهنية والحرفية ، وذلك على النحو التالي :-

● شاه بندر التجار: وهو أكثر المناصب شهرة ونفوذا وثراء ويتم تعيين شاغله بناء على رضا التجار وموافقة السلطات العثمانية ، ومدة شغل المنصب

غير محددة ، وكانت وظيفته شرفية . ومن أبرز الذين تقلدوا هذا المنصب إسماعيل أبو طاقية الذي كان مسئولاً عن تعيين أرباب المناصب داخل الهيكل التنظيمي للتجار ، وعن فض المنازعات التي قد تنشأ بينهم ورعاية مصالحهم والدفاع عنهم .

● **شيوخ الأسواق والوكالات :** حيث اقتضت الأوضاع التجارية ، وخاصة في القاهرة تعيين شيوخ للتجار في الأسواق والقيسارات والوكالات الكبرى . وكان هناك شيوخ لكل طائفة متخصصة في بيع سلعة معينة ، وكانت مسئولية أولئك الشيوخ كبيرة في تصريف أمور الأسواق وضبط حركتها ورعاية مصالح التجار .

ومثلما كان اختيار شيخ الطائفة خاضع لرضا أهل السوق فإن بقاءه أو عزله كان يتم أيضاً برضائهم أو عدم رضائهم عليه ، إذ كان من حقهم إذا خرج عن الأعراف، أو القواعد عزله عن مشيخة الطائفة . وكانت مهامه تتلخص في تحديد نطاق عمل الطائفة ومجال اختصاصها، وتحديد التوزيع الجغرافي لكل حرفة ، وضبط حركة الباعة والمنتسبين لكل طائفة ، واختيار الدالين وحماية أهل السوق ، وشراء وتوزيع وتحديد أسعار بيع السلع والبضائع ، وتحصيل العوائد المقررة ، والحفاظ على الآداب العامة للحرفة ومعاينة المفسدين .

● **النقباء :** وكان عادة ما يلجأ شيخ السوق إلى اختيار نائب عنه يسمى الكتخدا أو النقيب من بين من يثق فيهم ليعاونه في إدارة شئون الطائفة . وقد أثبت هؤلاء النقباء جدارتهم في إدارة الأسواق ، وكانت لهم الصلاحيات الخاصة بشيوخ الأسواق .

● **السماسرة :** لعب السماسرة دور الوسيط التجاري بين الباعة والمشتريين سواء من التجار أو غير التجار . وتوزع عمل السماسرة بين صنفين من النشاط الأول ، خاص ويدور حول احترافهم في سلعة معينة ، والثاني عام يتصل بوجودهم في سوق معين دون التقيد بسلعة أو ببضاعة معينة .

● **الدالون :** ويقومون بدور الوسيط التجاري ، فهم يشترون السلع والبضائع

الواردة من خارج القاهرة أو المصنعة ، ثم يعيدون تسويقها وبيعها نظير أجره معلومة ، وانتشروا في كافة أرجاء القاهرة واحترف بعضهم العمل في دلالة سلع بعينها . ويتم تعيين الدلال عندما يبدى رغبته في ممارسة الدلالة بسوق معينة ، ويلتزم بالواجبات المترتبة على ذلك ويأتي بمن يكفله . وقد اتخذت الكفالة شكلين الأول فردي والثاني جماعي .

• **القبانية :** وهم الذين تخصصوا في وزن البضائع وتحرير قوائم تشتمل على أوزانها وأسعارها وتسجيله في دفاتر خاصة . وكانت عملية اختيارهم تخضع لعدة اعتبارات أهمها أن يكون القباني متديبا على أصول الحرفة ويعرف القراءة والحساب ومشهود له بالعفة والتدين ومؤهل لتطبيق الأحكام الشرعية والنصوص القرآنية التي تحثه على تحري الأمانة والعدل . ويتم اختيار القباني بمعرفة شيخ القبانية وإقرار القاضي ، وغالبا ما كان يستأجر حانوتا داخل السوق يمارس فيه حرفته .

• **الكيالون :** ويتركز نشاطهم في أماكن تجارة الفلال ، ولهم شيخ ونقيب . ومسؤوليات شيخ ونقيب الكيالين تقوم على حسب القواعد المعمول بها داخل الحرفة ، وقد وضعت تلك القواعد للمحافظة على مصالح الباعة والمشتريين .

• **الصيارفة :** تخصصوا في صرف واستبدال النقود للراغبين في ذلك . وقد ارتبطت هذه المهنة باليهود وظهرت من بينهم جماعة الدوارين الذين كانوا يدورون على عملائهم حاملين أكياس النقود لاستبدال ما يريدونه من عملات . كما برز الأقباط أيضا في هذا المجال ، وكانت لهم أقدام راسخة في الإدارة المالية ، وكانوا تحت لواء شيخ يرعى مصالحهم ويحافظ على الآداب العامة للحرفة ، واعتمد عليهم تجار القاهرة في تعاملاتهم التجارية بدرجة كبيرة .

• **العتالون :** ويقومون بشحن وتفريغ البضائع المغادرة والواردة إلى الموانئ ، وكان يرأسهم شيخ يتصف بحسن السمعة والأمانة .

وفى الفصل الرابع يتعرض الكتاب للنشاطات الداخلية لتجار القاهرة من

حيث المناطق التجارية والتقسيم النوعي للتجار والمعاملات التجارية والمالية والأنشطة الاقتصادية الأخرى .

أما عن المناطق التجارية فقد تركزت أعداد كبيرة من التجار في :-

(أ) مينائي بولاق ومصر القديمة ، فبالنسبة لميناء بولاق كان مركزا تجاريا هاما ، باعتباره ميناء نهري لمنتجات الوجهين القبلي والبحري ، إلى جانب استقباله البضائع الواردة من بلاد الشام وغيرها من ولايات الدولة العثمانية وشمال أفريقيا ، أما ميناء مصر القديمة فكان مخصصا للصعيد ، وخاصة تجارة الغلال التي كان يتم تخزينها في مخازن تسمى الشون .

(ب) منطقة وسط القاهرة التي تضم منطقة القصبة التي تشق القاهرة المعز من باب الفتوح شمالا حتى باب زويلة جنوبا . وتضم حي الصاغة وباعة الكتب وتجار السكر ، كما كانت تضم عددا من الأسواق الهامة كسوق أمير الجيوش وسوق الجمالون وسوق الحريريين وسوق الوراقين ... وغيرها من الأسواق .

وفيما يتعلق بالتقسيم النوعي للتجار فمن الملاحظ أن الحركة التجارية قد أفرزت نوعا من التجار تخصصوا في الإتجار في سلع معينة مثلت عصب التجارة ، ومن أبرزهم تجار التوابل وتجار البن وتجار السكر وتجار البسط والخيش وتجار الحبوب وتجار الصابون وتجار النحاس وتجار المعادن النفيسة والأحجار الكريمة وتجار الجلود والأحذية وتجار الرقيق وغيرهم .

وقد رسمت الأسس والقواعد التي أرستها الشريعة الإسلامية حدود وأشكال المعاملات التجارية ، إذ كان التجار يحرصون على تسجيل معاملاتهم أمام قاضى الشرع الذي كان يقوم بدوره بالنظر في جميع أمور التجار . وكانت عملية البيع والشراء تتم في وجود شهود . وقد ترك الشارع للبائع والمشتري الحرية في تحديد أسلوب وموعد السداد ، ومما يسترعي الانتباه مغالاة بعض التجار في تقديم الضمانات لدائنيهم .

ومن بين أنواع البيع كان بيع، المرابحة، وهو بيع بالثمن الذي اشترت به السلعة مع ربح معلوم للبائع. وبيع الوفاء وهو أن يبيع المحتاج إلى النقد عقارا على أن يسترد العقار حتى يوفي بالثمن، وأيضا بيع العريون، كما تضمنت المعاملات التجارية ما عرف بالمضاربة والمشاركة.

وتمثلت المعاملات المالية في القروض والرهن والديون والضمان والكفالة والحوالات وغيرها مما ارتكز عليها النشاط التجاري. وتأتى عمليات القروض والرهن على رأس المعاملات بين التجار، وقد رصدت الوثائق العديد من هذه المعاملات.

ومن الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي مارسها التجار غير التجارة كانت :-

١ - الزراعة : وكان هدف التجار منها استثمار أموالهم والحصول على المواد الخام اللازمة لتجارتهم.

٢ - الالتزام : وهو صلة تعاقدية بين الدولة وبين الفرد (الملتزم) ، وقد أقبل التجار على العمل في هذا المجال .

٣ - الحرف : جمعت بين التجار والحرفيين علاقات ومصالح مختلفة ، فالتاجر كان دائما في حاجة إلى الحرفي الذي يمدّه بالمنتج المصنوع ، والحرفي في حاجة إلى التاجر الذي يسوق له ما يصنعه .

٤ - الأوقاف : حاول التجار الانتفاع من الأوقاف بطرق مختلفة ، ومن بينها وقف ما لديهم من عقارات وأراضى ووكالات وحوانيت على أنفسهم حيال حياتهم ثم ذريتهم ، والاستفادة من الاستحقاقات التي تعود عليهم نظير إدارتهم لعدد من الأوقاف ، إلى جانب الانتفاع بالعديد من المنشآت التجارية والعقارية الموقوفة على بعض الفئات الأخرى .

٥ - المنشآت التجارية والعقارات : كانت تشكل مصدرا من مصادر الدخل لبعض التجار ، فقد قاموا بتأجير المنشآت التجارية لاستخدامها في الأغراض

التجارية، كما لجأ نفر منهم إلى شراء العقارات واستئجار العقارات الموقوفة ثم إعادة تأجيرها والحصول على الفارق.

يجيء الفصل الخامس من الكتاب بعنوان " النشاطات الخارجية لتجار القاهرة " حيث امتد نشاط التجار إلى مناطق عديدة لعبت الطرق التجارية فيها دوراً كبيراً، وشجعت التجار على زيادة حجم التبادلات التجارية بينهم وبين بعض الأقطار العربية والأجنبية ومن بينها :

(١) الحجاز : الذي كان يربطها بمصر طريقان أحدهما برى وهو طريق موكب الحج . وكان التجار يفضلون الذهاب للحجاز بصحبة هذا الموكب الذي يوفر لهم الحماية من اعتداءات العريان ، فضلاً عن تمتعهم بالإعفاءات الجمركية إلى جانب أدائهم لمناسك الحج .

والطريق الثاني ، وهو الطريق البحري حيث كانت قوافل التجارة تأتي من القاهرة إلى ميناء السويس ، وتنتقل من هناك إلى مينائي جدة وينبع ، وكان هذا الطريق أكثر أمناً من الطريق البرى .

(٢) اليمن : التي أتاح لها موقعها المتميز التحكم في طرق التجارة بين الشرق والغرب ، وزاد من أهمية هذا الموقع ما اتخذته العثمانيون بعد سيطرتهم على اليمن من إجراءات بعدم دخول أية سفينة أوروبية إلى داخل البحر الأحمر وتفريغ حمولتها في ميناء المخا .

وعلى أثر خروج العثمانيين من اليمن في عام ١٦٢٥ انحسر النشاط التجاري فيها وتراجع بسبب سيطرة تجار ميناء سورات الهندي على الملاحة في هذه المنطقة .

(٣) الشام : ارتبطت مصر مع الشام بعلاقات تجارية وثيقة وأدى نزوح بعض الأسر الشامية إلى مصر في مطلع العصر العثماني لممارسة التجارة إلى زيادة حجم النشاط التجاري ، وكانت القوافل التجارية تتجه في حركة منتظمة من

مصر إلى الشام . وتأسست العديد من الشركات التجارية التي تخصصت في تسويق البضائع المصرية في المدن الشامية وجلب البضائع المتداولة في أسواق الشام إلى مصر .

(٤) المغرب : تطورت العلاقات التجارية بين مصر والمغرب لسببين الأول : نزوح أعداد كبيرة من التجار المغاربة إلى مصر نتيجة للفتوحات الأسبانية والبرتغالية التي تعرضت لها الموانئ المغربية وما نجم عنها من تدهور الأوضاع الاقتصادية . والسبب الثاني مرور موكب الحج المغربي ومكوته بعض الوقت بالقاهرة كان سببا في تنشيط التجارة ، وأصبح التجار المغاربة المقيمون في مصر بمثابة أداة من أدوات الوصل بين القاهرة والمدن المغربية .

(٥) وجد تجار القاهرة في أسواق استنبول آفاقا واسعة شجعتهم على تأسيس الشركات التجارية التي تركز نشاطها حول تصدير بعض البضائع التي كانت استنبول في حاجة إليها ، كما وجد عدد من التجار السفارة من المصريين والأتراك الذين اعتادوا السفر والتنقل ببضاعتهم بين أسواق القاهرة واستنبول .

ومن أهم البضائع التي كان يصدرها تجار القاهرة إلى استنبول الأرز والقمح والبن والتوابل والسكر والأقمشة والكتان والحناء والجلود والرقائق الأسود المجلوب من إفريقيا ، وكانوا يجلبون من استنبول الأقمشة القطنية والأخشاب والشيلان والرقائق الأبيض والدخان والمكسرات والجلود .

(٦) الهند : استمرت التجارة بينها وبين تجار القاهرة قائمة حتى بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وإن كانت بدرجة أقل . غير أن محاولات العثمانيين وإصرار تجار القاهرة على مواصلة العمل التجاري مع الهند كانت له نتائج ، حيث تدفقت على مينائي الطور والسويس كميات كبيرة من البضائع الهندية ، كما شكلت قافلة الحج المصري معبرا لكثير من بضائع الهند . وقد شغلت عملية الاتجار مع الهند اهتمام التجار ، وأصبح لهم تعاملات ومصالح تجارية واسعة مع عدد من المدن والموانئ الهندية .

(٧) أوروبا : فتحت معاهدات الدولة العثمانية مع بعض الدول الأوروبية المجال أمام التجار الأوروبيين لممارسة نشاطهم في مصر وغيرها من ولايات الدولة العثمانية . وتوسع تجار القاهرة في نطاق تجارتهم الخارجية واستطاعوا الوصول بها إلى أسواق بعض المدن الأوروبية وخاصة البندقية . وشملت بضاعتهم التي كانوا يصدرونها إلى المدن الأوروبية الفلفل والقرفة والصمغ والفواكه والجلود ، أما الواردات فقد شملت الجوخ والأصواف والأسلحة والمنسوجات .

(٨) السودان : ارتبطت السودان مع مصر بعلاقات تجارية منذ القدم وكانت القوافل التجارية لا تتوقف طوال العام ، فبالنسبة لقافلة دارفور كانت تسير عبر الصحراء الغربية في طريق درب الأربعين حتى تصل أسيوط . كما كانت قافلة سنار تتكون من القوافل الصغيرة التي كانت تسلك الطرق الصحراوية القبلية تحت حراسة قبيلة العبابدة ، وبضائعهم كانت سن الفيل والعبيد والتمر هندي والصمغ ، والبضائع التي يشتروها البن والسكر والمنسوجات القطنية . وإلى جانب طرق القوافل كان هناك الطريق البحري الذي يربط الموانئ المصرية بميناء سواكن على البحر الأحمر.

(٩) السودان الغربي : كانت علاقة تجار القاهرة بالسودان الغربي (بلاد التكرور) علاقات قوية . حيث استحوذت بلاد التكرور على اهتمام تجار القاهرة، وكان نشاطهم ينصب في أغلبه على جلب أكبر كمية من الذهب التي تشتهر بها تلك البلاد .

وقد شجعت الأرباح تجار القاهرة على تأسيس الشركات التجارية التي أسهمت بدور فعال في تنشيط حركة التجارة وربطها باقتصاد السوق المصرية وتحريك رؤوس الأموال المتراكمة والعمل بنظام الشراكة . وقد حرص التجار على توثيق هذه الشركات أمام قاضى الشرع للحفاظ على حقوقهم ، وأقبل التجار على العمل بنظام المضاربة ، وهو عقد بين طرفين يدفع أحدهما للآخر

مبلغا من المال ليتاجر فيه ويكون الربح حسب ما يتفقان عليه ، وفي حال حدوث خسارة يتحملها صاحب المال وحده .

وقد اتخذ التجار لهم وكلاء تجاريون في المدن والموانئ ، ولعب هؤلاء الوكلاء دورا في تيسير مصالح التجار في الخارج ، وإدارة دفة المشروعات لعدد من التجار في المدن والموانئ الحجازية واليمينية والشامية واستبول ، إلى جانب بعض المدن الهندية . وكان لأولئك التجار وكلاء دائمون في مينائي الطور والسويس ، وتركزت مهمتهم في استلام البضائع وسداد الرسوم الجمركية وإرسالها بواسطة القوافل إلى القاهرة . وبعد صدور قانون نامة مصر أرسيت قواعد وأسس تحصيل الرسوم الجمركية وتمثل ذلك في تحصيل العشور ، وشدد القانون على تحصيل الرسوم المقررة على البهار بصفة خاصة .

ويركز الفصل السادس من الكتاب على «علاقات تجار القاهرة بالهيئة الحاكمة وطوائف المجتمع الأخرى» حيث يوضح ممارسة تجار القاهرة لأنشطة مختلفة من التجارة ، وبامتلاكهم الثروة أصبحوا يشكلون عصب الاقتصاد في ذلك الوقت ، مما جعلهم محل اهتمام الطبقة الحاكمة وجميع فئات المجتمع الأخرى . وقد شملت علاقتهم بالطبقة الحاكمة الباشوات والأوجاقات العسكرية والأمراء المماليك والقضاة والمحاسبين وغيرهم من أصحاب النفوذ وذلك على النحو التالي:

١ - الباشا : حرص الباشوات العثمانيون على تشجيع التجارة وإنشاء الأسواق والوكالات التي تخدم التجار وتوفر الأمن لهم ، إلى جانب دفع المظالم عنهم . ولكن بعد تزايد نفوذ الأمراء المماليك والأوجاقات العسكرية وتغلغلهم في نظم الحكم والإدارة اهتز نفوذ الباشوات وأصبح التجار يفتقدون إلى الأمن . كما دفعت حاجة الباشوات للمال إلى اتباع سياسة تعسفية تجاه التجار ، ولكن هذا لم يمنع من وجود بعض الباشوات الذين اتصفوا بالعدل وطهارة اليد ، وأدت رغبة بعض الباشوات في الثراء إلى استثمار أموالهم في التجارة ، ومن ثم أقاموا

علاقات اقتصادية واجتماعية مع كبار التجار بالقاهرة عادت عليهم بمكاسب كبيرة .

٢- الأوجاقات العسكرية: على الرغم من التحذيرات التي كانت توجه إلى أفراد تلك الأوجاقات بعدم خروجهم عن اختصاصاتهم العسكرية، فقد انصرف عدد كبير منهم إلى العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية لرفع مستواهم بسبب قلة الرواتب النقدية . ومن ناحية أخرى فقد طمع بعض التجار في الانتساب إلى الأوجاقات رغبة منهم في التمتع بالمكانة السياسية والاجتماعية والحماية . كما أقبل بعض رجال الأوجاقات على الزواج من بنات التجار ، واتخذوا من بعضهم أوصياء على تركاتهم وأولادهم القصر بعد وفاتهم ، وأيضاً وضع المستندات وحجج أوقافهم بصفة أمانة لديهم ، مما يدل على ما وصلت إليه علاقاتهم من مودة وثقة .

٣- الأمراء المماليك : حرص التجار على إقامة علاقات اقتصادية مع الأمراء المماليك من الصناجق والكشاف الذين كان في إمكانهم بيع كميات كبيرة من الحاصلات الزراعية الواقعة في نطاق التزامهم . وكان الأمراء يفضلون التعامل مع كبار التجار الذين كانوا يمدونهم بالأموال الكثيرة التي تغطي نفقاتهم الشخصية وتساعدهم في شراء حق التزام مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية . كما تزوج بعض الصناجق والكشاف من بنات كبار التجار .

٤- القضاة : وقع على كاهلهم العديد من المسئوليات والاختصاصات منها الإشراف على أنشطة التجار وتنظيم شئونهم الداخلية ، وكان عليهم الحفاظ على هيبة شيوخ الأسواق ومعاقبة من يخرج على طاعتهم من التجار . وكان التجار كثيراً ما يلجئون إلى قاضي القضاة إذا شعروا بأي ضرر أو غبن يقع عليهم من جانب المحتسبين . وكان لوحدة المعاملات القضائية في مختلف الولايات العربية والإسلامية أثر فعال في تنشيط حركة التجار وإعطائهم قدراً من حرية الحركة والمرونة في معاملاتهم والاطمئنان على حقوقهم وأموالهم .

المحتسبون : كان يتم اختيارهم من بين رجال أوجاق الجاوشية ، وأهم أعمالهم الإشراف على طوائف الحرف القائمة على صنع الأطعمة للتأكد من صحتها ومراقبة الأوزان والمقاييس والمكاييل ومعرفة الأسعار ومدى التزام التجار بها ، ويقتضي ذلك قيام المحتسب ورجاله بجولات وحملات تفتيشية على الأسواق .

ولم تقتصر علاقات التجار على رجال الطبقة الحاكمة بل امتدت لتشمل بعض طوائف المجتمع الأخرى ومن بينهم :

١ - العلماء ورجال الدين : الذين كانوا يلقون احترام جميع طوائف المجتمع . وقد حرص كثير من التجار على التقرب منهم وعقد المصاهرات ، وإجراء بعض التعاملات المالية والتجارية معهم .

٢ - العربان : وكان لهم دور إيجابي ودور سلبي في حركة التجارة ، أما الدور الإيجابي فكان تأجير الجمال والجمالة لنقل بضائع التجار وضمان سلامتهم في موكب الحج ، كما وجدت بعض التعاملات التجارية معهم . أما بالنسبة لدورهم السلبي فقد تمثل في الاعتداءات على قوافل التجارة وتعرضهم لموكب الحج وسلبهم الحجاج والتجار ، مما دفع رجال الإدارة العثمانية إلى تزويد أمراء الحج بالمدافع والأسلحة اللازمة لمقاومة تعدياتهم .

٣ - الأوروبيون : مارس التجار الأوروبيون التجارة في جو من الحرية والطمأنينة بسبب المعاهدات بين بلادهم والدولة العثمانية ، وانصب نشاطهم على شراء السلع التي تلقى رواجاً في بلادهم ، وكانوا يبيعون لتجار القاهرة ما يجلبونه من بلادهم .

٤ - الرقيق : كان التجار من أكبر الفئات التي اقتنت الجواري والعبيد الأبيض والأسود على السواء ، واستفادوا منهم بطرق مختلفة سواء بالاتجار فيهم ، أو استخدامهم كوكلاء عنهم في إدارة أعمالهم .

العلاقات الاجتماعية

اتخذت علاقات التجار ببقية طوائف المجتمع أشكالاً مختلفة من بينها:

١ - الوصايا : فقد أقدم بعض التجار على اختيار أوصياء على أولادهم القصر في حالة وفاتهم من تجار السوق أو الطائفة الواحدة ، وكانت تصرفات الوصي تخضع لرأى الناظر الذي يختاره القاضي ويتعين على القاضي تقدير المصاريف الشهرية حسب المستوى الاجتماعي .

٢ - الزواج : كان التجار يفضلون الزواج من بنات التجار أمثالهم ، بحكم الصلات التجارية، وكانت العقود تصاغ بالشكل الذي يحفظ مصالح الطرفين ، كما التزموا بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية.

٣ - المرأة : حظيت المرأة بالحرية والاحترام ، فقد خرجت للحياة العامة ومارست التجارة، وظهرت العديد من الألقاب التي أغدقت عليها ، مثل ست التجار ، وست الكل ، وست أبوها وغير ذلك من الألقاب الأخرى .

وهكذا يتبين لنا من ذلك الكتاب الهام الذي قمنا بعرضه ، كيف لعب تجار القاهرة دوراً ملموساً في تنشيط حركة التجارة ، سواء الداخلية أو الخارجية في القرنين السادس عشر والسابع عشر.

منى أحمد إبراهيم

مركز تاريخ مصر المعاصر

المؤلف : مصطفى الغريب محمد القصير

الكتاب : محمد حسين هيكل ودوره في السياسة المصرية (١٨٨٨ - ١٩٥٦)

دار النشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٢٤٣ ،
القاهرة ٢٠٠٤ .

تحتاج دراسة الشخصيات العامة إلى مهارة خاصة ، فهي نمط صعب من الدراسات، يلزمه قدرة على تحليل المواقف والانفعالات ، وتقديم تفسير لها يتواءم مع الشخصية . ومما لا شك فيه أن الشخصية ذات الأيديولوجية الواضحة يسهل تفسير مواقفها وانفعالاتها في ضوء هذه الأيديولوجية ، أما الشخصية التي ليست واضحة الأيديولوجية فيحتاج تفسير انفعالاتها ومواقفها إلى جهد أكبر ، وتزداد الصعوبة إذا كانت الشخصية متعددة المواهب والأنشطة مثل محمد حسين هيكل .

والدراسة التي بين أيدينا ليست الدراسة الأولى أو الوحيدة عن محمد حسين هيكل ؛ فقد كان هيكل موضوعاً لندوة بالمجلس الأعلى للثقافة عام ١٩٩٦ بعنوان « محمد حسين هيكل وجهود الاستتارة المصرية » قدمت فيها العديد من البحوث منها على سبيل المثال «آراء هيكل الاجتماعية في البرلمان» و«الفكرة الحزبية عند هيكل». وهناك العديد من الكتابات والبحوث عنه منها «هيكل بين الاعتدال والتطرف» ، و«هيكل وتاريخ جيل» ، و « هيكل والفكر القومي المصري » و« أدب المقالة الصحفية عند هيكل» ، و «هيكل في عيون معاصريه» ، و«الآراء التربوية في كتابات هيكل» . ومعظم تلك البحوث قدمت من باحثين جادين على مستوى عال من الفكر ، بما يزيد مهمة أي باحث شاب تعقيداً. لكن مؤلف الكتاب الذي نعرضه خاض غمار الشخصية ، ممسكا بأزمة الأمور بهدوء دون أن يفرق في هذا الخضم الهائل من الأبحاث والمقالات .

ومحمد حسين هيكل سياسي أثرى الحياة الحزبية والنيابية في مصر ، درس الحقوق وحصل على درجة الدكتوراه ، وهو من أبناء المدرسة الفرنسية

(التجريدية) . والملاحظ في تاريخ مصر المعاصر أن أبناء هذه المدرسة في المجالين السياسي والاقتصادي أمثال مصطفى كامل ومحمد فريد وهيكل وطلعت حرب يميلون إلى العمل الوطني ، هذا على العكس من اتجاه أبناء المدرسة الإنجليزية (البراجماتية) الذين يُغلبون المصلحة الشخصية على الوطنية . وهيكل صاحب قلم معروف وأسلوب أدبي خلاب ، الأمر الذي ساعده أن يتبوأ مكانة صحفية وسياسية كبيرة ، وله إسهامات عظيمة في نشأة الدستور والحياة النيابية والحزبية في مصر في النصف الأول من القرن العشرين ، وعلى ذلك فهو يستحق دراسة متكاملة كتلك التي بين أيدينا .

والباحث مصطفى الغريب نبذة تتبى بمشروع باحث واعد قدير ، يمتلك أدوات البحث الأساسية من لغة سلسة وأسلوب سهل رصين وصبر ودأب ومثابرة على البحث . ويحسب للباحث أنه لم يقع تحت تأثير الشخصية موضوع الدراسة ، بخلاف كثير من الباحثين ، فقد حافظ على حياده إلى حد كبير ، فالتزم بالعرض والتحليل الدقيق والنقد العلمي بأسلوب مهذب رقيق . والكتاب في الأصل رسالة علمية حصل بها مصطفى الغريب على درجة الماجستير من كلية آداب بنها بإشراف اثنين من إساتذة التاريخ الحديث والمعاصر هما د. لطيفة سالم ود. حمادة إسماعيل .

وقد استعان الباحث بمجموعة وثائقية مهمة بعضها غير منشور وبعضها الآخر منشور ، ويأتي في مقدمة تلك الوثائق : أوراق محمد حسين هيكل المودعة لدى نجله الأستاذ أحمد هيكل، ومحفوظات مجلس الوزراء ووزارات المعارف والخارجية والداخلية ، وبعض وثائق وزارة الخارجية البريطانية ، ووثائق الجمعية التشريعية ، ومضابط مجلسي الشيوخ والنواب ، وتقارير الاتحاد البرلماني الدولي ، إضافة إلى عدد من المذكرات والذكريات غير المنشورة والمنشورة عربية وأجنبية ، لعل أهمها "مذكرات الشباب" لمحمد حسين هيكل نفسه ، كما استعان الباحث بعدد كبير من الدوريات العامة والمتخصصة ، استقى منها كماً هائلاً من كتابات هيكل نفسه السياسية والاقتصادية

ولاجتماعية والوطنية ، تناولها الباحث بالتحليل والنقد ، فساعده في رسم ملامح الشخصية وتطورها ومواقفها من القضايا التي تناولها في دراسته .

وتتميز الدراسة التي بين أيدينا بكونها دراسة تاريخية جادة ، حيث قسمها الباحث إلى مقدمة وثمانية فصول وخاتمة.

جاء الفصل الأول «النشأة والتكوين» ليعطى صورة واضحة المعالم عن نشأة محمد حسين هيكل ، الذي ولد في بيت أرسنقراطي بإحدى قرى السنبلالوين دقهلية في عام ١٨٨٨ ، ثم التحق بمدارس القاهرة برفقة عمه حتى تخرج في مدرسة الحقوق . و تركت المرحلة الأخيرة بصمة واضحة في تنمية مداركه السياسية والاجتماعية ، كما تأثر بكتابات قاسم أمين ، وكان لرفقة لطفي السيد والعمل معه في "الجريدة" أثر واضح في تشكيل هذه المدارك، التي لم تلبث أن اكتملت و تبلورت في رحلته إلى باريس للحصول على الدكتوراه في القانون . وكانت الثقافة الإنجليزية أسبق إليه من الثقافة الفرنسية ، لكن الأخيرة كانت بصماتها أقوى فزعزعت من عقيدته و تمسكه بتقاليد بلاده ، فأمن بالحرية شبه المطلقة وتبلورت خلال هذه المرحلة " النشأة و التكوين " المنطلقات الأساسية لفكر هيكل وأنشطته في المراحل التالية.

وعالج الفصل الثاني " نشاط هيكل في حزب الأحرار الدستوريين " حيث تولى رئاسة تحرير صحيفة (السياسة) لسان حال الحزب ، فكانت حقلاً لتمرسه على المعارك الصحفية السياسية ، و تحسب له القدرة الفائقة على استيعاب الهزيمة الساحقة في انتخابات عام ١٩٢٤ أمام حزب الوفد ، فتمكن من الأخذ بيد حزبه و إقالاته من عثرته ؛ رافعاً شعار «احترام سيادة الأمة و أن مصلحة مصر فوق كل اعتبار». وخلال هذه المرحلة خبر ألعيب رجال السياسة وتقلباتهم ، ووقف وراء حزبه و الوزارات التي شارك فيها ، ودافع عن سياسته، بصرف النظر عن مدى صحة هذه السياسة و مطابقتها للدستور بدافع من الخصومة الحزبية . وتمكن الباحث خلال هذا الفصل من ملاحقة الأحداث

المتسارعة بين الخصومات السياسية والائتلاف وانعكاسات ذلك على التشكيلات الوزارية ، مبينا دور هيكل و إمساكه بزمام حزبه في المواقف المتباينة بقدرة و اقتدار من خلال جريدة السياسة ، ثم عند رئاسته للحزب الذي وصل به إلى أوج تألقه . غير أن الباحث أخذ على هيكل خلال هذه المرحلة التزامه بالدفاع عن سياسة الأحرار الدستوريين ، مسقطاً من حساباته كل المبادئ الديمقراطية التي تعارضت مع مصلحة حزبه ، وعلى العكس من ذلك تماماً فقد التزم في قيادته لحزبه بالديمقراطية في تعامله مع الأعضاء.

وخصص الباحث الفصل الثالث لـ " دور هيكل في الحياة النيابية " فأبرز دوره في وضع الدستور وصياغته من خلال عضويته للجان المعنية ، تلك العضوية التي أتاحت له المعرفة التامة بدقائق الدستور ، فتصدى بقلمه لمن حاول الانتقاص من مواده ، ثم تابع الحياة النيابية و أدلى برأيه فيها من خلال الصحافة، حتى تمكن من دخول البرلمان وظل به خمسة عشر عاماً (١٩٣٦-١٩٥١) تقلب خلالها بين المعارضة والحكومة، فكان عضواً منضبطاً نشطاً، حتى وصل إلى رئاسة مجلس الشيوخ . وتباينت مواقفه من قضايا الديمقراطية و الدستور تبايناً واضحاً ، فحمل لواء الدفاع عنهما من خندق المعارضة ، ولكن الأمر يتبدل تماماً عندما يكون في موقع المسؤولية ، فكان يؤثر مصلحة حزبه . ووصل هيكل إلى ذروة العمل البرلماني بمشاركته في الاتحاد البرلماني الدولي، بوصفه رئيساً للشعبة المصرية طوال السنوات الخمس التالية للحرب العالمية الثانية.

وألقي الفصل الرابع الضوء على " هيكل وزيراً " للمعارف العمومية في ست وزارات مختلفة ، مما سمح له بتطبيق بعض الإصلاحات في الوزارة المذكورة ، بالرغم من قصر مدة هذه الوزارات؛ ومن أهم هذه الإصلاحات تطبيق عدم المركزية في نطاق محدود في إدارة الوزارة ، بإسناد الأمور الإدارية لوكيل الوزارة ، وتقسيم البلاد إلى ست مناطق تعليمية إدارية، على رأس كل منها مراقب عام . وساهم هيكل في جعل التعليم الأولي تعليماً إلزامياً وأخضعه

لإشراف الوزارة، كما اهتم بالتعليم الابتدائي و الثانوي وتحسين مستوى الطلاب برفع نسبة النجاح إلى ٥٠٪ بدلاً من ٤٠٪ . وفى ظل وزارة هيكى تم تنظيم قواعد الاستفادة من مجانية التعليم للطلاب المتميزين والارتقاء بالتعليم الفني ، ليساهم في النهوض بالمجتمع اقتصادياً ، فأضيفت دراسات تكميلية ليلية للتدريب العملي المهني. واهتم هيكى أيضاً بتعليم المرأة تعليماً نوعياً يتناسب مع قدراتها مثل التدبير المنزلي ، واعتنى بالتعليم الجامعي فوضعت في عهد وزارته نواة جامعة فاروق الأول (الإسكندرية فيما بعد) ولوائح كلياتها ، وكان حريصاً على استقلال الجامعة من جور السلطات غير الجامعية ، كما اتخذ بعض التدابير للارتقاء بالبحث العلمي ، ووضعت في عهد وزارته اللوائح الخاصة بتنظيم معاهد التربية و الموسيقى والفنون الجميلة . و أخيراً اهتم هيكى بالتعليم الحر و أخضعه لإشراف الوزارة ، كما يلاحظ مما اتخذ من تدابير اهتمامه البالغ باللغة العربية.

وأظهر الفصل الخامس «موقف هيكى من القضية الوطنية» وقد ظهر جلياً من خلال هذا الفصل موقفه المتشدد وهجومه على السياسة البريطانية الاحتلالية المتصرفة . وظل التدخل البريطاني في شؤون مصر باسم تحفظات تصريح ٢٨ فبراير مثار سخط هيكى وهجومه حتى معاهدة ١٩٣٦ ، كما هاجم باسم حزبه أوجه القصور في المعاهدة المذكورة التي مست استقلال مصر ، وإن كان قد أعلن إمكانية قبول المعاهدة لإنهاء حالة الركود في العلاقات المصرية البريطانية بشرط أن يتم تعديلها في أقرب وقت ممكن . وقد شهدت المرحلة التالية لعقد المعاهدة تطوراً واضحاً في موقف هيكى فأصبح أكثر مرونة وأكثر ولاءً للسياسة البريطانية ، لاسيما خلال الحرب العالمية الثانية ، بسبب مشاركته في السلطة ، ومن ثم صناعة القرار السياسي ، و أملاً في تعديل المعاهدة و الحصول على الاستقلال التام . ومع عدم نجاح هذه السياسة لجأ هيكى في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى المطالبة بتدويل القضية المصرية ، للاستفادة من المعسكر الغربي .

وتناول الفصل السادس «علاقات هيكل بالقوى السياسية» وقسمها الباحث إلى ثلاث قوى : الأولى : الأحزاب وفي مقدمتها حزب الأغلبية (الوفد) حيث اصطبغت علاقات هيكل معه بالخصومة المحتدمة على طول الخط باستثناء فترات هدنة قصيرة تحكمت فيها المصلحة الحزبية . أما العلاقة مع أحزاب الأقلية ومنها الكتلة الوفدية والوطني والاتحاد والشعب فقد حكمتها المصلحة الحزبية ، فتراوحت بين الخلاف والود باختلاف موقع كل منهم ، وإن كان الخلاف الحاد هو سمة العلاقة بين تلك الأحزاب وبين هيكل الليبرالي المتأثر بالغرب المؤمن بالقوانين الوضعية والأحزاب السياسية . والقوة الثانية : القصر الذي تأتي علاقته به في إطار انتمائه لحزب الأحرار الدستوريين ، وهى علاقة غير ودية تتمثل في عدااء الملك فؤاد للدستور ولمن صاغه . وجاءت معارضة هيكل وحزبه لرغبات الملك من طرف خفي وعلى استحياء ، ثم تبدل الحال في عهد فاروق مع وصول الأحرار الدستوريين إلى السلطة . أما القوة الثالثة : الوزارات غير الحزبية . فقد تعامل معها هيكل بحذر شديد ، وكانت المعارضة هي طابع علاقاته مع تلك الوزارات ، بدافع المصلحة الحزبية والحرص على الدستور و الحياة النيابية.

وأوضح الفصل السابع «منظور هيكل للقضية العربية» حيث تقدمت لديه دائرة الانتماء لمصر على الدائرتين العربية والإسلامية ، باستثناء القضية الفلسطينية التي شغلت هيكل كما شغلت غيره من سياسة مصر و مفكرها آنذاك، ثم تنامت الفكرة العربية لدى هيكل بتأثير المناخ العام في مصر بعد تأسيس جامعة الدول العربية.

وفي الفصل الثامن نقب الباحث عن «رؤية هيكل للقضايا الاقتصادية والاجتماعية» بين كتاباته ، وهي القضايا التي تشكل أساساً العمل الحزبي السياسي ، حيث اهتم هيكل بقضايا الزراعة ، مع تحيز واضح إلى جانب طبقة كبار الملاك، باعتبار مولده في رحم هذه الطبقة ، لكنه قدم أفكاراً لتطوير الصناعة و التجارة الخارجية ، وعلاج الأزمات الاقتصادية المحلية . وفي

الرجال الاجتماعي ساند هيكل قضايا المرأة ولا سيما في التعليم و العمل وحرية الملبس والزواج و الطلاق ، كما اهتم بقضايا الفلاح و العمال، وعمل على مكافحة الأمية بينهم. وأخيرا سجل الباحث في الخاتمة نتائج دراسته. والكتاب بلا شك يعد إضافة جديدة إلى المكتبة العربية ، فيما يتعلق بالشخصيات البارزة التي لعبت دوراً مهماً في تاريخ مصر ، في فترة ما بين الحرب العالمية الأولى وثورة ٢٢ يوليو ١٩٥٢ .

د. عبد اللطيف الصبّاغ

المؤلف : مجموعة من الباحثين والكتاب

الكتاب : اليسار في الثقافة المصرية

المحرر: رمسيس لبيب

الناشر : دار العالم الثالث ، القاهرة ٢٠٠٥ .

جاءت معظم مادة هذا الكتاب لتوضيح بعض ما خفي عن دور اليسار المصري في الأدب والفن والفكر والتاريخ إبان القرن العشرين ، من خلال مقالات بأقلام بعض المشاركين فيه، ومن ثم أخذ أبعادا توثيقية وإن تداخلت أحيانا فيما أوردته من وقائع أو معلومات . ولا بد من الاعتراف بصعوبة عرض الكتاب دون إغماط حق بعض ما جاء فيه من الأفكار والأشخاص والمواقف .

كتب محمد يوسف الجندي عن " مراكز الأبحاث ودور النشر " التي أنشأها الشيوعيون ، فأوضح أنهم أنشأوا في منتصف الأربعينيات دارين للنشر : دار الأبحاث العلمية ، ولجنة نشر الثقافة الحديثة التي تردد عليهما أبرز المثقفين وأقيمت فيهما ندوات حول أهم القضايا . وبعد ذلك أقاموا " دار القرن العشرين " ، إلى جانب جامعة عمالية قام بالتدريس فيها عدد من اليساريين . وعلى الرغم من الدور الفكري والوطني الذي قاموا به فقد حمل إسماعيل صدقي حملته الشهيرة ضد الشيوعية في عام ١٩٤٦ ، وكان من الإجراءات التي اتخذها إغلاق تلك المؤسسات .

وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ استمر نشاط اليساريين فأسسوا بعد الإفراج عنهم في عام ١٩٥٥ " دار الفكر " ، و " الدار الديمقراطية الجديدة " ، و " دار النديم " ، و " مكتب مصر للترجمة " ، و " مكتب النشر والثقافة العمالية " . ومع الحملة الثانية لاعتقالهم مع غيرهم في يناير ١٩٥٩ أغلقت العديد من دور نشرهم . على أن بعضهم بدأ بعد خروجه من المعتقلات في تأسيس دور أخرى من أبرزها مكتب يوليو في عام ١٩٦٤ . وفي عام ١٩٦٨ أسسوا دار الثقافة الجديدة التي قامت بتوزيع العديد من المؤلفات التقدمية المطبوعة في مصر أو

خارجها، كما أصدروا مجلة " الثقافة الجديدة " التي لم تلبث أن صودرت منذ العدد الثاني من صدورها . وإضافة إلى ما سبق شاركوا في تأسيس أو إدارة دور أخرى كالمحروسة وميريت ودار العالم الثالث ومركز البحوث العربية وغيرها . وعن " اليسار والصحافة " عرض نسيم يوسف في دراسته إصدار اليساريين لصحف ومجلات تعبر عن آرائهم في قضايا الوطن . فبعد إغلاق وزارة الداخلية لجريدتهم "الشبيبة" بعد عدد واحد من صدورها ، أصدروا في عام ١٩٢٤ مجلة " الحساب " للدفاع عن العمال والفلاحين ومهاجمة الصهيونية ، غير أنها لم تلبث أن توقفت عقب صدور عددها الثامن لحبس القائمين عليها ، فاستعاضوا عنها في عام ١٩٣٠ بـ " روح العصر " التي سرعان ما أغلقت بسبب مهاجمتها للحكومة . غير أن المحاولات لم تلبث أن تجددت حين أصدرت جماعة الفن والحرية في عام ١٩٤٠ مجلة "التطور" التي توقفت بعد صدور خمسة أعداد منها . وفي عام ١٩٤٢ أصدرت نقابة عمال النسيج مجلة "شبرا" ، التي صدر منها ثلاثة وثلاثون عددا ثم أغلقت بضغط من أجهزة الأمن . وفي عام ١٩٤٣ أصدرت لجنة الثقافة الحديثة مجلة "الأسبوع" التي اهتمت باستقلال ووحدة البلاد العربية . وفي عام ١٩٤٥ صدرت مجلة "الضمير" لكنها توقفت بعد ثلاثة عشر عددا . وفي مايو ١٩٤٥ أصدر الحزب النسائي مجلة "فتاة الفار" للدفاع عن المرأة لكنها توقفت بعد عام من صدورها . وفي ذلك العام أيضا أصدرت منظمة طليعة العمال مجلة الفجر الجديد الماركسية للعمل على تحرير المجتمع ونشر العدالة ومفاهيم الاقتصاد السياسي والثقافة العمالية ، لكنها عطلت ضمن الحملة ضد الشيوعية في عام ١٩٤٦ .

وعلى الرغم مما تعرضت له الصحف والمجلات من مصادرات فلم يتوقف نشاط اليساريين فأصدروا في مارس ١٩٤٧ "رابطة الشباب" لمكافحة الاستعباد استعمارا واستبدادا، ومقاومة أحزاب الأقلية التي تخدم المستعمر وتتعاون مع السراي . وفي نفس العام صدرت "الجماهير" كمنبر علني لمنظمة إسكرا ثم حدثت واهتمت بمشاكل المجتمع ودافعت عن الاستقلال والديموقراطية،

وعرضت دراسات عن الاستعمار والصهيونية وفائض القيمة . وفي ظل ذلك التطور ظهرت مجلة " نداء الجامعة " في عام ١٩٤٨ من قسم الطلبة بمنظمة طليعة العمال .

وقد استمرت جهود اليسار في أوائل عقد الخمسينيات حيث طرحوا العديد من القضايا الجديدة والمهمة ، ففي عام ١٩٥٠ صدرت وصودرت جريدة البشير وكان شعارها نشر الثقافة والعلوم وتوطيد الصداقة بين الشعوب كما طرحت قضايا الصراع الطبقي والسلام العالمي . وفي نفس العام صدرت " المستقبل " كامتداد للبشير وطالبت بالاعتراف بالصين الشعبية وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ كما هاجمت حزب الوفد ومن ثم فقد صودرت بعد عددها الأول . أما " الناس " فقد صدر منها ثلاثة أعداد في عام ١٩٥١ وكان اهتمامها بالكفاح المسلح ضد الاحتلال في منطقة القناة . أما " الملايين " فقد أصدرتها حدثو في مجموعتين: الأولى وصدر منها ثلاثون عددا في عام ١٩٥١ ، والثانية بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، واهتمت بالقضية الوطنية ومكافحة الاستعمار والدفاع عن السلام العالمي والحريات وحقوق العمال والقضية الفلسطينية ، على أنها صودرت في عام ١٩٥٢ .

وفي تلك الظروف نشطت الحركة الطلابية بمساندة منظمات اليسار وأصدرت عدة مجلات منها " الوحدة " في عام ١٩٥١ ودافعت عن مجانية التعليم والحياة الجامعية الحرة ، وفي أواخر ذلك العام صدرت مجلة " اتحاد المعلمين " التي سرعان ما توقفت عقب حريق القاهرة . وفي عام ١٩٥٢ صدرت " وحدة الطليعة " التي عملت على حل مشاكل الطلاب وطرحت برنامجا للحركة الطلابية ودعت للاهتمام بمشاكل الخريجين . وفي تلك الظروف أيضا نما دور الأقاليم في إصدار المجلات ، فصدرت البشير في عام ١٩٥١ في ميت غمر واستمرت حتى حريق القاهرة . وفي أوائل عام ١٩٥٢ صدرت " السويس " . وعلى الرغم من أن معظم صحف ومجلات اليساريين تعرضت للمصادرة ، إلا أنهم ما لبثوا أن جددوا محاولاتهم عندما أفرج عنهم في عام ١٩٥٥ ، فأصدروا

مجلة " كتابات مصرية " . وقد تكرر الأمر وبأشكال مختلفة بعد خروجهم من المعتقلات في عام ١٩٦٤ .

وعن اليسار المصري في الرواية والقصة ، أوضح أحمد الخميسي في دراسته حول هذا الموضوع أن الأدب من حيث وظيفته الرئيسية هو نشاط يساري يهدف إلى تجاوز الواقع ويتبنى في ثأياه معارضة ما هو سائد من خلال طرح الأسئلة بشكل يبرر ضرورة التقدم . ومن ثم عرضت الدراسة لكتاب ارتبطوا بشكل وثيق بالماركسية كما ظهر ذلك واضحا في ثلاث من القضايا التي عالجوها ، حيث ظهرت قضية الطبقة العاملة في رواية محمد صدقي " الحب العفيف " التي صدرت في عام ١٩٤١ ، ثم في " الأنفاس " عام ١٩٥٥ ، و " الأيدي الخشنة " في عام ١٩٥٧ التي رفض فيها ظهور العامل في الأدب على هامش الأحداث ، ورفض الأقوال الشائعة عن " الصبر مفتاح الفرج " ، وابتعد عن الصورة الرومانسية للعامل التي ترنمت بها أغاني من نوع " خليك مع الله واعمل الطيب " ، كما طرح للمرة الأولى قضية العمال من وجهة نظر مختلفة ، وجعل أبطال أعماله من العمال في قلب الحدث يندفعون إلى الصراع الاجتماعي من أجل انتزاع حقوقهم . أما عبد الرحمن الشرقاوي فطرح في أعماله قضايا الفلاح خلافا لما جاء في رواية " زينب " لمحمد حسين هيكل التي صورت للفلاح حياته البائسة على أنها أقصى المراد وأن عليه أن يهنأ بشظف العيش وألا يتطلع لانتزاع حقه من الثروة ، كما صورت القرية وكأنها وادعة لا تعاني مشكلات ، وأيضا خلافا لما طرحه توفيق الحكيم في " يوميات نائب في الأرياف " التي صورت الريف باعتباره حوار الجاموس ونحيب السواقي . وعلى خلاف هيكل والحكيم فإن القرية في رواية " الأرض " للشرقاوي " التي صدرت في عام ١٩٥٤ لم تكتسب فقط مظهرا واقعيا بل حياة حقيقية يدخلها الفلاحون منتفضين بأشواقهم وحقوقهم دفاعا عن وجودهم ويسترجعون فيها تاريخ مساهماتهم ونضالهم في ثورة ١٩١٩ ، وإدراكهم في خضم الصراع أن كتابة الشكاوى والعرائض لن تفيد وأن عليهم البحث عن مخرج عملي .

أما النظرة إلى المرأة فقد صححتها لطيفة الزيات في " الباب المفتوح " في عام ١٩٦١ ، التي تعتبر الرواية النسائية الأولى التي طالبت بحرية المرأة وارتباط استقلالها الذاتي باستقلال الوطن ، وإخراجها من الدائرة النسائية إلى الدائرة الإنسانية .

وفي الدراسة التي وضعها سمير عبد الباقي عن " اليسار وشعر العامية " أوضح ارتباط القصيدة العامية الحديثة باليسار نتيجة ظروف تاريخية واجتماعية وسياسية، ومن خلال العلاقة بين صعود الحركة الوطنية وزيادة دور النقابات وظهور إرهابات الاستتارة والفكر الاشتراكي نشطت وتتنوعت أغراض الزجل ، وأصبح نقد الأوضاع في المقدمة حتى غدا إلقاء القصائد بين فصول المسرحيات مدعاة لمداهمة الإنجليز للمسارح ، وفي تلك الظروف ظهر بديع خيرى وبيرم التونسي . وعلى الرغم من إجبار السلطة للبعض على ترك السياسة بعد حل الحزب الشيوعي ، فإن جديدا كان قد ولد وصارت القصيدة والأغنية العامية تنقد الأحوال وتسخر من الواقع حتى نفي التونسي بسبب أبيات من الزجل نقد فيها فساد الملكية وارتباطها بالإنجليز .

ومع تصاعد دور الطبقة العاملة والطلبة في انتفاضات ١٩٣٥ و ١٩٤٦ وظهور الفكر الاشتراكي بدأت الأغنية وقصيدة الزجل في اكتساب أبعاد جمالية ووطنية واجتماعية جديدة ، وهو ما توج بديوان " أحرار وراء القضبان " لفؤاد حداد ، وفي "الأدب الشعبي" وفنون " الأدب الشعبي " لرشدي صالح . ومع الارتباط بحركة التحرر العالمي وتنامي المد الوطني ظهر ديوان " كلمة سلام " لصالح جاهين ليحدث نقلة أخرى في مجرى القصيدة الجديدة . وفي المعتقلات التي غصت بآلاف اليساريين كان للإبداع الشعري المرتبط بآلام وآمال الشعب في حياة حرة وديموقراطية وعدالة اجتماعية أن يتبلور ويتطور ، وهكذا كتب فؤاد حداد كما كتب الكثيرون غيره في السجون وخارجها .

وأكد شعبان يوسف في الدراسة التي أسهم بها في هذا الكتاب عن " تطور

الشعر المصري في ضوء النضال اليساري " أن الشعر كان من أشكال الاحتجاج ، وأورد نماذج لعلي محمود طه بضرورة الجهاد ضد الظالمين ، والخميسي في قصيدته " ثورة " ١٩٣٩ ، والشرنوبى في " روح الجهاد " ١٩٤٦ ، وغيرهم ممن عبروا بصدق وقوة عن الروح التي اجتاحت الحياة السياسية والأدبية وإن اكتسبت كتاباتهم بالرومانسية الثورية وانحسبت قصائدهم في العمود الشعري . ومع ذلك فقد كانت هناك العديد من الأمور المنذرة بالتغيير وهو ما عبرت عنه تجربة لويس عوض الشعرية ١٩٤٧ في " بلوتولاند " ، وتجربة كمال عبد الحليم في ديوانه " إصرار " الذي كان مبشرا بمرحلة جديدة في طريقة التعبير ومضمون الكتابة التي عبرت عن الناس وأشواقهم ، خاصة وأنه شارك في النضال اليساري ولاقت قصائده من يتفاعل معها على المستوى الشعبي حتى اتخذ إسماعيل صدقي من الديوان ذريعة لفرض قوانين " مكافحة الشيوعية " . أما التجربة الثالثة ضد التحيز والطغيان فكانت قصيدة عبد الرحمن الشرقاوي «رسالة من أب مصري إلى الرئيس الأمريكي» ومع التجريبتين الأخيرتين ثبتت وترسخت توجهات عامة للكتابات الشعرية ، وتعددت طرق الكتابة الموجهة كخطاب في قصيدة محرضة ومحركة . وقد امتدت سمات هذه المرحلة إلى عقد الخمسينيات من القرن الماضي فأصبحت القصيدة في بعض الأحيان كسلاح ينتصب في معركة التقدم ، خاصة وأن غالبية شعراء تلك المرحلة انطلقوا من ساحات العدل الاجتماعي والحرية والنضال من أجل صياغة روح ووجدان متحررين للأمة عبر إنهاض كافة القيم الجمالية النبيلة ، كما ظهر ذلك واضحا في قصائد نجيب سرور " لهذي الجموع " ، و" المخاض " ، وفي " شفق زهران " لصالح عبد الصبور . ولم تقتصر سمات تلك المرحلة عند عقد الخمسينيات بل امتدت إلى جيل الستينيات الذي تميز بعدم حل مشاكله مع السلطة ، ومن ثم لم يجد له مكانا لائقا على خريطة الشعر إلا بالانتزاع ، ولا على خريطة النشر إلا بصعوبة بالغة ، ومع ذلك فقد استمر ينشد لوجه الوطن والناس محرضا على التغيير والخروج عن سلطة الفساد ، ومن نماذج هذا النوع

"البكاء بين يدي زرقاء اليمامة " لأمل دنقل ، و" الدم في الحداائق " لمحمد مهران وحسن توفيق .

وفي دراسته عن " المسرح واليسار المصري " ، كتب محمود عبد الوهاب أن المسرح حتى ١٩١٩ كان للصفوة والتسلية ، وفي أعقاب الثورة قدمت بعض فصوله مشاهد وأناشيد ذلت طابع خطابي وحماسي ووطني ، لكنه سرعان ما عاد لدوره الترفيهي مع تسلل بعض أدوار النقد . وهكذا لم يتجاوز المسرح حتى حركة يوليو دوره الترفيهي أو الوعظي أو التربوي . أما علاقة اليسار بالمسرح فتبدأ بما أبدعه يساريون مثل سعد الدين وهبه الذي كانت مسرحياته تحتوي أفكارا عن بؤس الفلاحين في ظل النظام الملكي ، وميخائيل رومان الذي أظهر في مسرحه أشواقه العارمة للعدل والحرية وسخطه على استبداد السلطة ، بل وكانت تتطرق فيه تحريضات مباشرة للجمهور ليمارس حقه في التمرد على الظلم وتزوير الإرادة . وفي هذا الإطار كان مسرح نجيب سرور وعبد الرحمن الشرقاوي .

ومع لطفي الخولي وصلاح عبد الصبور تجاوز المسرح المسرحيات الفئائية المفعمة بالعواطف وتحول إلى إبداع مسرحيات تعرض أفكارا للتغيير وفق أطر برلمانية أو ثورية . وبعيدا عن العزلة الباردة وغير القادرة على مد الجسور للجماهير، أبدع نعمان عاشور في العديد من مسرحياته التي جسدت فيها ملامح الهوة التي تفصل بين الطبقات، وحقيقة الصراع الذي تخوضه الأجيال لانتزاع حقها في العيش الكريم . أما يوسف إدريس فتساءل عن كيفية الاهتداء إلى سر التفاعل مع مكونات الجمهور التي ترسخت فيها لدهور قيم الولاء للأب وشيخ القبيلة والحاكم وتعمقت فيها طقوس الضراعة للولي، لقد حاول الوصول إلى الجمهور والصعود به إلى مستوى فكره الجديد . وفي نفس المنطلق قدم محمود دياب تجسيدا فنيا لأفكار عميقة حول العلاقة المتوترة لحد التأزم بين حاجة الفرد للتحقق في مساحة من الحرية وبين وطأة الحضور الثقيل للجماعة بكل تقاليدها وإخلاصها لقيم الأسلاف إخلاصا يبلغ حد الجمود . وعلى الرغم من

توجه إدريس ودياب نحو استلهام التراث الشعبي ، فإن المتأمل لأعمالهما يلاحظ شرخا بين الإطار الشعبي والفكر المصري ، وهو ما حاول اليساري ألفريد فرج رآبه حين قدم مسرحا مهموما بقضايا الجماهير، لكنه لا يعزف على أوتارهم ولا يضحى بجماليات البناء الفني تحت زعم حاجة الجمهور إلى الخطاب الدعائي ، ولا يحجبه عن الناس غموض الرمز والشكلانية .

وعن " اليسار والنقد الأدبي " تناول رمسيس نجيب قضية المنهج في مقاربة الناقد للعمل الأدبي ، هل هو الموقف المثالي أم الموقف المادي ؟ وهو يرى أن النقد اليساري في جوهره نقد ماركسي يأخذ بالموقف الثاني على أساس أن للأدب أسسه الاجتماعي ، وإن تم ذلك بشكل تدريجي . وبينما نادى سلامه موسى بأن الأدب للشعب ، نادى محمد مندور بربط الأدب بالحياة ، ونادى لويس عوض بضرورة دراسة الحالة الاقتصادية في المجتمع . أما القفزة الكبيرة والطويلة فكانت في عام ١٩٥٥ في كتاب " في الثقافة المصرية " لمحمود أمين العالم وعبد العظيم أنيس ، والذي كان ردا على مقولة طه حسين بأن اللغة والمعاني من مقومات الأدب ، وكان من رأيهما أن الأدب نتاج اجتماعي صرف ، وأن الواقعية هي أهم ما يجب أن يتحلى به الأدب . ولقد أدى ذلك بمحمود العالم إلى كتابة دراسات نقدية أخرى وإن تطور منهجه النقدي ، فلم يعد ماديا فقط بل استعان بأدوات إجرائية لمناهج نقدية أخرى ، وهذا ما اتبعته مدرسة النقد الأدبي اليسارية التي أسهم فيها العديد من الأسماء الهامة .

أما عز الدين نجيب فأوضح في دراسته عن " الفنون الجميلة واليسار في مصر " أنه على الرغم من ارتباط النشأة بإنشاء مدرسة الفنون الجميلة كنشاط للأرستقراطية ووجهها من وجوه مصر الأوروبية ، إلا أن الفنون الحديثة انحازت لثقافة مصر وشعبها ، وأنه مع قوة أرباب نفوذ الفن التقليدي منذ منتصف العشرينيات من القرن الماضي فإن الحرب العالمية الثانية حملت لمصر حبوب اللقاح من خلال الرسامين وأصحاب الفكر التقدمي من جنود الحلفاء ، ومن هذا الزخم ولدت حركة ثورية يقودها جورج حنين اليساري النزعة بمشاركة ثلاثة

رسامين رفضوا الأوضاع الفنية السائدة وتمردوا على الفن المحافظ الذي تخلى عن انحيازه للشعب ورفعوا شعارات زاعقة للالتزام بقضايا الواقع انطلاقاً من الفكر الماركسي والتروتسكي ، بيد أن الأمن لاحقهم وأوقف مجلتهم وفرق شملهم ، وإن امتد أثرهم كتيار ثوري يساري . وهكذا تكونت في عام ١٩٤٦ "جماعة الفن المعاصر" ، واختاروا السريالية مدخلاً للنفاذ إلى جذور الخرافة الشعبية من منظور نقدي لعوامل التخلف ، ومن جديد لاحقهم الأمن فاعتقل البعض وشتت شمل الآخرين فنياً .

وعلى الجانب الآخر تجمعت في أوائل الأربعينيات خيوط شبكة ماركسية ممن ارتبط أعضاؤها بحدتو واستفادوا من أخطاء شباب " الفن والحرية " الذين تعالوا على الجماهير الشعبية في لغة خطابهم وأساليبهم الأوروبية . وهكذا أنشأوا جماعتين جديدتين انطلاقاً من الإيمان بالحرية والاشتراكية وضرورة انتشار رسالة الفن والذوق الجمالي، ففي عام ١٩٤٥ تأسست " صوت الفنان " وسرعان ما خرجت من عباءتها " جماعة الفن الحديث " . وقد ظل تأثير تلك الجماعة الفني والفكري قوياً في حينها وحتى بعد تفرق أعضائها ، غير أن بعضهم انخرط في التعبير عن المشروعات الفنية لنظام يوليو والاستفادة من منجزاته ، واتخاذ موقف الحياد الإيجابي بين طرفي معادلة صعبة ، ومن ثم ظهرت أسماء فنية لامعة لأفراد هذا التيار الذين أسسوا المدرسة المصرية الفنية في الخمسينيات والستينيات. غير أن ثمة فنانين آخرين التزموا بالعمل السياسي المنظم في تنظيمات اليسار، ولم يمسكوا العصا من المنتصف ، ومنهم حسن فؤاد الذي تألفت موهبته في معتقل المحاريق ، وأرسى سمات الواقعية الجديدة، وإنجي أفلاطون التي اعتنقت الفكر الماركسي وانغمست في العمل الثوري مضحية باستقرارها وأمانها وطبقتها، وأبدعت أروع رسومها في سجن القناطر .

وفي الدراسة التي أسهم بها صبحي الشاروني في الكتاب عن " الماركسية والفنون الجميلة " عرض فيها لحالة الجمود التي تعرضت لها الفنون حتى وصول

إلى مصر بعض الأجانب من ذوي الاتجاهات اليسارية وتأثر بعض الفنانين المصريين بهم ، ومن ثم رفضهم الأشكال الفنية القديمة على اعتبار كونها نوعا من أنواع النفاق ، وإن أوضح أن الفنون سارت آنذاك في طريق التبعية للفكر السريالي ، كما أشار أن مصر عرفت في تلك المرحلة تكوين الجماعات الفنية التي التفت حول قضية من قضايا الفكر والفن والسياسة ومنها " المحاولون " ١٩٣٤ ، ثم " الفنانون الشرقيون الجدد " ١٩٣٧ والتي اهتمت بدراسة الفن الشعبي بشكل حديث مع الابتعاد عن المؤثرات الغربية ، واندمجت مع « جماعة الفن والحرية » التي تأسست في عام ١٩٣٩ للدفاع عن حرية الفن والثقافة وكان أعضاؤها على علاقة بجماعة « الخبز والحرية » ووجدوا في الشيوعية حلا لمشاكل العصر ، وحاولوا المزج بين التراث والجديد ، وعرضوا لأول مرة الفن السريالي في مصر ، الأمر الذي شجع العديد من الفنانين الشبان على الخروج من التقاليد الأكاديمية وجعلهم يقلدون الحركات الفنية الأوروبية السريالية والتكعيبية والتجريدية دون معرفة بأسباب وجودها وتطورها ، مما دعا عددا من متذوقي الفن إلى السخرية بهم فهاجر بعضهم من مصر بعد عام ١٩٤٦ . وقبل نهاية " جماعة الفن والحرية " أسس جمال السجيني " جماعة صوت الفنان " في عام ١٩٤٥ التي سرعان ما تفرقت ليحل محلها في عام ١٩٤٦ " جماعة الفن المصري الحديث " التي ارتبط أعضاؤها بحدثو . على أن ما صادفته الجماعة من تشنيع من قبل الإخوان المسلمين ، إضافة إلى نشاط البوليس السياسي ، ثم انقلاب يوليو وموقفه ضد المد اليساري ، كل ذلك وغيره أدى لتحلل الجماعات الفنية قبل عام ١٩٥٥ ، ومن ثم انتشرت الفردية بين الفنانين التشكيليين ، وألحق بعضهم بسبب أفكارهم بأعمال إدارية وأبعدوا عن التعليم . أما الذين عملوا في الصحافة فقد واصلوا الإفصاح عن فكرهم السياسي بحذر ، ومنهم من غير فكره مع تغير الظروف .

أما باسل رمسيس فقد طرح في دراسته عن " اليسار المتنوع في السينما المصرية " قضية غياب المادة الموثقة فيما كتبه ، ومن ثم تناول فقط بعض

الأعمال التي اعتبرها تحتوي مضمونا تقدميا، وهو يرى أنه مع قلة عدد المبدعين التقدميين في مجال السينما ، إلا أنهم قدموا لها أكثر أعمالهم تميزا. ففي ظل سيادة الأفلام التجارية والسطحية التي استهدفت غسيل الأموال إبان الحرب العالمية الثانية ، تمكن كامل التلمساني من تقديم فيلم " السوق السوداء " ثم "البوسطجي" . أما توفيق صالح فقد كان من أكثر المخرجين وعيا بدوره كمثقف ، وفي استخدام أدواته السينمائية لخدمة توجهات يسارية وتقدمية ، وظهر ذلك في " صراع الأبطال " و " المتمردون " وغيرها . أما صلاح أبو سيف فعلى الرغم من التساؤلات حول مواقفه وانتماءاته الفكرية ، إلا أنه قدم أفلاما مهمة اقترب فيها من قضايا هامة على المستوى المجتمعي ، بينما أعلن يوسف شاهين في " حدوده المصرية " انحيازه الواضح لمعسكر اليسار ، وإن تضمن انحيازه هذا تخططات كثيرة خلال مسيرته السينمائية . وعلى الرغم من الترويعات التي امتلأت بها سينما السبعينيات وما بعدها وغلبة أفلام المقاولات المصاحبة للانفتاح ظهرت استثناءات قليلة لمخرجين من ذوي الوعي اليساري والانتماءات التقدمية ، ومن بينهم شادي عبد السلام في " المومياء " ، ومحمد خان الذي حملت أفلامه وعيا ضد الانفتاح ومعاهدة السلام واستغلال السلطة ، ولصالح القضية الفلسطينية والديموقراطية والطبقات الكادحة . وهناك أيضا عاطف الطيب وخيري بشارة وداود عبد السيد ورضوان الكاشف وغيرهم ممن اهتموا بقضايا المجتمع وتطوراتها من منظور يساري .

وعن " اليسار المصري والغناء " أشار هشام السلموني إلى أن من حق اليسار أن يفخر بأمور منها تقديمه لشعراء غيروا ملامح الأغنية ونوع من الغناء معارض لنكسة يوليو وردة السبعينيات ، ولأنه ساعد في صهر المعدن النفيس لملحنين بارزين ، وشارك في ظهور نجوم كبار في سماء الأغنية الملتزمة بقضايا الوطن وطبقاته ، وجعل الغناء أحد وسائل المقاومة وصلب الظهر في المعتقلات ، ولم يشارك في الردة الغنائية بعد النكسة والانفتاح، وفي ذلك الإطار عرض لبيديع خيري باعتباره من الذين غيروا مسار الغناء في مصر من ناحية الشكل

والمضمون . كما عرض لدور صلاح جاهين التقدمي في مجال الأغنية الوطنية والعاطفية ، ودعوته إلى الثورة الاجتماعية والسياسية وتوظيفه الجديد للتراث . أما فؤاد حداد فقدم نوعين من الغناء ، الأول استقاه من المسحراتي وعبر فيه عن حلمه الثوري المتعدد الأهداف ، والثاني قدمه بعد النكسة ودعا فيه إلى صف الصفوف من أجل مصر التي استهدفت قيمها وإنجازاتها ، وفي هذا الإطار عرض للأبنودي والشيخ إمام وأحمد فؤاد نجم .

وعن «تأثير اليسار المصري على كتابة تاريخ مصر وتفسيره» ، أكد عاصم الدسوقي في دراسته تأثير الطابع المحافظ للمجتمع على تدريس التاريخ في الجامعة منذ بداية نشأتها ، ومن ثم طغى الطابع الوصفي والمثالي دون تحليل اجتماعي - اقتصادي ، وهو ما ساندته الاستعمار . وظلت المدرسة المصرية من نتاج هذا المناخ ، وهو ما تمثله كتابات محمد شفيق غريال ومعاصريه الذين لم يخضعوا لفلسفة تاريخية معينة وإن تأثروا بنظريتي أرنولد توينبي عن دور الفرد في التاريخ والتحدي والاستجابة . وفي هذا المناخ سار تدريس الاقتصاد والتاريخ الاقتصادي على أساس السرد ، ولم يفلت منه إلا النظام الاشتراكي لأحمد نظمي وراشد البراوي في عام ١٩٤٦ . وعلى كل فقد تزامن ارتفاع مد الحركة الوطنية وهجوم حكومة إسماعيل صدقي على عناصر الحركة الشيوعية . وخلال أربع سنوات من ثورة يوليو ١٩٥٢ رأى بعض الشيوعيين أن الفرصة أصبحت متاحة لتفسير تاريخ مصر طبقا للمادية الجدلية ، ومن ثم نشر إبراهيم عامر كتابيه عن ثورة مصر القومية ثم الأرض والفلاح ، ونشر شهدي عطية الشافعي كتابه عن تطور الحركة الوطنية ، ونشر فوزي جرجس " دراسات في تاريخ مصر السياسي " . وكانت تلك الكتب الأربعة تمثل إسهامات رائدة لمدرسة اليسار في كتابة تاريخ مصر الحديث وتفسيره اقتصاديا واجتماعيا ، وذلك إضافة إلى دراسة أحمد صادق سعد عن " تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في ضوء نمط الإنتاج الآسيوي " . ومع ذلك فإن مدرسة التفسير الاشتراكي للتاريخ لم تجد أنصارا في الجامعة إلا بعد اكتمال إجراءات التأميم وتأسيس الاتحاد الاشتراكي

وإعلان ميثاق العمل الوطني نظرية للعمل الثوري ، ثم الشروع في بناء كادر سياسي اشتراكي جديد من خلال منظمة الشباب والمعهد العالي للدراسات الاشتراكية والاستعانة في بناء ذلك الكادر وتثقيفه بالعناصر الشيوعية . وبصدد ذلك استعان معهد الدراسات الاشتراكية بمحمد أنيس الذي كان منذ أوائل الخمسينيات يجتهد على استحياء في استخدام المادية الجدلية لتفسير التاريخ، وحين أشعره المعهد بالأمان والثقة كان أول أستاذ للتاريخ في الجامعة يقدم تفسيراً اشتراكياً لتاريخ مصر في محاضراته " المجتمع المصري من الإقطاع للاشتراكية " والتي تطورت في كتابه عن " الجذور التاريخية لثورة ١٩٥٢ " . وكان لهذه المحاضرات فضل ريادة التفسير الاشتراكي لتاريخ مصر بين أساتذة التاريخ في الجامعة ، وبعدها ألهمت أجيالاً من الدارسين المصريين ، ومن ثم ظهرت مدرسة جديدة لا تزال تنمو في استخدام هذا المنهج بشكل أو بآخر .

وفي دراسة فخري لبیب عن «الإبداع والمبدعون في المعتقلات والسجون» عرض فيها لقدرة المصري اليساري على الإبداع على الرغم من الظروف القاسية وظلمات الزنازين ، فهناك من رفعوا عقيرتهم وكتبوا أشعاراً في غاية الوطنية كانت شفاهية في معظمها ، وهناك من تعرضوا للمسرح بكل مكوناته : التأليف والإخراج والديكور والمكياج والتمثيل والإضاءة . ورغم قسوة قيود تجربة المسرح في السجون والمعتقلات فإنها نجحت إلى حد كبير، وبصدد ذلك ظهر "مسرح الطريقة " ، و" المسرح الثابت " ، و" مسرح العرائس " ، إضافة إلى النشاط الملحوظ الذي شهدته سجن النساء في القناطر، كما شهدت السجون أيضاً نشاطاً في مجال الإبداع القصصي والروائي والترجمة لأعمال عالمية مسرحية وأدبية لتغطية احتياجات السجناء والمعتقلين من النواحي الفكرية المختلفة . كما شهدت السجون أيضاً نشاطاً رائعاً في مجال الفنون التشكيلية .

وفي ذلك الإطار كتب فوزي حبشي عن «إبداعات الشيوعيين في السجون والمعتقلات " ليؤكد أن السجون والمعتقلات لا تقيد همم الرجال وفكرهم ، وبصدد ذلك تناول دوره الشخصي في إنشاء المسرح الثابت وتجميل ساحة

سجن أبو زعبل .

وفي الدراسة الأخيرة من الكتاب " صحافة وإعلام الشيوعيين في سجنهم واعتقالهم " تناول نبيل صبحي كيفية حصول الشيوعيين على الأخبار بتبادل الآراء والكتب والصحف فيما بينهم ، ومحاولة الاتصال بقياداتهم في الخارج واستخدام " ورق البفرة " في الكتابة ، والاستماع للإذاعات التي استطاعوا التغلب على مشكلاتها بإبداع جهاز شبيه بالترانزستور للاستماع بواسطته على أخبار مصر والعالم . وبعد تخفيف القيود في السجون في منتصف عام ١٩٦١ تعددت وتطورت أساليب الإعلام الداخلي وأصبحت بعض السجون والمعتقلات تضم غرفة لالتقاط الإذاعات ومجلات أسبوعية صوتية وغيرها من الأمور التي استمرت سارية حتى الإفراج عنهم وخروجهم في عام ١٩٦٤ .

وفي ختامنا لعرض ذلك الكتاب يثور في ذهننا سؤال وهو ما الذي يجعل البعض يخاطر بحريته وماله وحياته ؟ أليس الموقف والفكر للدفاع عن شعب كان في حاجة لمن يدافع عنه ؟ وإذا كان الكتاب ألقى بعض الضوء على تلك التجارب الثرية، فإننا نضم صوتنا لصوت القائلين بأن الأمر لا زال بحاجة إلى المزيد من البحوث المتخصصة والجادة لدراسة تاريخ هؤلاء الناس الذين غابوا طويلا في غياهب السجون. ونخشى أن يغيبوا بعد مماتهم في غياهب النسيان.

د. محمد صبري الدالي

المؤلف : أشرف غريال (مذكرات) .

الكتاب : صعود وانحيار علاقات مصر وأمريكا ، الاتصالات السرية مع عبد الناصر والسادات .

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ٢٠٠٤ .

يقع هذا الكتاب في ١٩٦ صفحة من القطع المتوسط ويتكون من تسعة فصول تناولت مذكرات وتجارب السفير أشرف غريال خلال فترة عمله بوزارة الخارجية . ويتمثل مشوار حياته في أنه عمل في عهد الرئيس جمال عبد الناصر رئيساً لبعثة رعاية المصالح المصرية في أمريكا من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧٢ ، عاد بعدها للقاهرة ليعمل مساعداً لمستشار الأمن القومي ، ثم مستشاراً صحفياً للرئيس أنور السادات ضمن الدائرة التي شهدت عن قرب الإعداد لحرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ وما جرى وراء كواليسها ، ثم فترة المعارك في سيناء حتى وقف إطلاق النار .

وفي ديسمبر سنة ١٩٧٣ قرر الرئيس السادات تعيينه سفيراً لمصر في واشنطن ، وهي الفترة التي عاصر فيها السفير أشرف غريال خمسة من رؤساء الولايات المتحدة وهم جونسون ، نيكسون ، وفورد ، وكارتر ، وريجان ، وتعامل مباشرة مع صناع القرار الذين كانت أيديهم توجه دفة السياسة الخارجية . وهذه هي الفترة التي أغنت تلك المذكرات ، مع العلم أنه أتى على رواية فترة حكم الرئيس عبد الناصر .

تناول السفير أشرف غريال في الفصل الأول من كتابه اتصالات الرئيس عبد الناصر السرية مع أمريكا بعد قطع العلاقات نتيجة لحرب يونيو ١٩٦٧ ، من خلال عدة قنوات غير رسمية وغير معلنة تمثلت أهمها في بعثة رعاية المصالح الأمريكية في إطار سفارة أسبانيا في القاهرة برئاسة الدبلوماسي الأمريكي دونالد بيرجسي . وكان عبد الناصر يريد من خلال هذه الاتصالات فتح مجال للمناقشة مع الولايات المتحدة يساعد على التفاهم وتحسين العلاقات بين

البلدين ، ولكن هذه المحاولات لم تتجح لعدة أسباب ذكرها المؤلف ، مبدىا تقديره بأن عبد الناصر لم يكن معاديا للولايات المتحدة بدليل أنه حاول فتح قنوات اتصال أثناء وجود صاحب المذكرات في واشنطن رئيساً لبعثة رعاية المصالح المصرية في إطار سفارة الهند في واشنطن ، وذلك بداية من نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، وكان الرئيس عبد الناصر ينصح دائما بأن الولايات المتحدة دولة عظمى وعضو دائم في مجلس الأمن وسوف نحتاج إلى وجود اتصالات معها .

ويعرض صاحب المذكرات لرغبة كل من مايلز كوبلاند وكيرميت روزفلت ، وهما من رجال المخابرات الأمريكية النشطاء في زيارة القاهرة ومقابلة الرئيس عبد الناصر . فأجرى اتصالاته بهما وتمت الزيارة والتقى الرئيس عبد الناصر معهما في فبراير سنة ١٩٦٨ .

ثم يعرض السفير أشرف غربال لبعض الوثائق السرية الخاصة بالرئيس الأمريكى جونسون ، والتي تكشف عن اتصالات عبد الناصر بالإدارة الأمريكية ، وكيف أن عبد الناصر كان يحاول المحافظة على استقلاله عن الروس الذين يريدون أخذ مكانه في اليمن . ولتقرر الإدارة الأمريكية من خلال هذه الوثائق أن ناصر غير قادر على مقاومة ضغط موسكو في غياب علاقاته مع الولايات المتحدة .

ويستعرض صاحب المذكرات تجربته مشرفا على رعاية المصالح المصرية في واشنطن بعد حرب سنة ١٩٦٧ . ويقرر أنه هو وزملاؤه كانوا يعملون كأنهم سفارة معلق عليها من الخارج لافتة تقول (سفارة الهند - قسم رعاية المصالح المصرية) . ومع ذلك فإن محاولات إعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة لم يتحقق لها النجاح نظراً لاختلاف وجهات النظر في ذلك الوقت بين كلا الجانبين . فالولايات المتحدة كانت ترغب في أن تقبل مصر قيام سلام بينها وبين إسرائيل ، في حين كان الرئيس عبد الناصر مصمما على إنهاء حالة الحرب فقط دون إعلان إقامة سلام .

وفي أواخر عام ١٩٦٨ ، أجريت انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة وفاز فيها نيكسون ، وهو المعروف عنه إلمامه الواسع بالمشاكل الدولية وقدرته على حل أكبر عدد منها . وبمجرد أن حلف نيكسون اليمين ، وبدأ يمسك بالأمور في يده ، اختار ويليام سكرانتون ، حاكم ولاية بنسلفانيا ، مبعوثا خاصا للشرق الأوسط . وقام سكرانتون بزيارة للمنطقة ، وعاد منها ليدلى بتصريح قال فيه إن الإدارة الأمريكية ستكون أكثر توازنا مما مضى بالنسبة للشرق الأوسط .

The United States Will Adopt an Even - handed Policy in The Middle East

وأخذت المقالات الصحفية الأمريكية في تناول مشكلة الشرق الأوسط من مختلف جوانبها المحلية والإقليمية والدولية . وليجتمع أشرف غريال في يوم ١٦ فبراير سنة ١٩٧٢ مع هارولد سوندرز مساعد والت روستو ، الذي كان مستشاراً للأمن القومي بالبيت الأبيض ، ويشير غريال في اجتماعه مع سوندرز إلى ما نشرته مجلة (أفيشن ويك) المتخصصة في شئون الطيران ، عن أن البيت الأبيض أخذ موضوع الشرق الأوسط في يده من وزارة الخارجية . بدليل إعلان معالجة موضوع الشرق الأوسط ضمن المشاكل الاستراتيجية التي تتعلق بالعلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، أثناء زيارة نيكسون المقررة لموسكو في يونيو سنة ١٩٧٢ . وكان رد سوندرز أن ذلك مجرد تكهنات صحفية وأن سياسة أمريكا واحدة سواء في البيت الأبيض أو في الخارجية .

ولكن الواقع كان يقول عكس ما قاله سوندرز بدليل مساعي الولايات المتحدة لوجود مفاوضات بين إسرائيل والدول العربية ، خاصة مصر لحل مشكلة الشرق الأوسط ، وأكد الساسة الأمريكيون أن العصر هو عصر المفاوضات بدليل وجود تلك المفاوضات بين أطراف النزاعات في العالم ، وطالبوا العالم العربي بأن تكون فكرة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية فكرة تفاوض وليست شرطا للتفاوض .

وانشغلت الولايات المتحدة بقضايا دولية مهمة ، على رأسها قضية فيتنام ، والخلافات بين موسكو وواشنطن بشأن الأسلحة النووية والأحلاف العسكرية وغيرها من الخلافات . وفي نهاية عام ١٩٧٢ نجح هنري كيسنجر ، وزير الخارجية الأمريكي ، في التوصل إلى ما سمي بسياسة الوفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، والتزام الطرفين بعدم السماح للمشكلات الإقليمية بتعكير صفو العلاقات بين البلدين .

وكان هذا يعنى أن مشكلة الشرق الأوسط لم تعد بالنسبة للاتحاد السوفيتي، ولا واشنطن مشكلة ملحة ، وتم تجسيد ذلك رسميا في قمة نيكسون - بريجنيف في موسكو في يونيو عام ١٩٧٢ ، التي قررت فرض الاسترخاء في الشرق الأوسط .

فالولايات المتحدة كانت لا تريد إلا أن يجلس العرب وإسرائيل مباشرة على مائدة المفاوضات لحل مشاكلهم . من هنا كان قرار الرئيس أنور السادات بدعوة الخبراء الروس للعودة إلى بلادهم ، وبدأ العد التنازلي للصدام والانفجار العسكري الذي طالما هدد به الرئيس السادات ولم تصدقه لا إسرائيل ولا الولايات المتحدة إلى أن تم .

ويشير السفير أشرف غريال إلى تعيينه مستشاراً صحفياً للرئيس السادات في عام ١٩٧٢ ، كما يشير إلى استمرار موقف أمريكا كما كان أيام عبد الناصر ، ويتناول الإعداد لخطة الحرب ، والدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إنقاذ إسرائيل من الهزيمة من خلال الأسرار التي كشفت في مؤتمر حضره في واشنطن في أكتوبر سنة ١٩٩٨ بمناسبة مرور ٢٥ عاما على حرب سنة ١٩٧٣ ، وكان هذا المؤتمر قد دعا إليه مركز الشرق الأوسط في واشنطن ، وحضره كل من كان في الحكم أو في العمل الدبلوماسي من الأمريكيين في أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

ومن بين هذه الأسرار اعترف سيمحا دينيتز ، السفير الإسرائيلي الأسبق ،

أمام المؤتمر بأن جولدا مائير طلبت أثناء الحرب في رسالة سرية إلى نيكسون ، استعدادها للتوجه سراً إلى الولايات المتحدة لتضع أمام نيكسون بنفسها ما وصل إليه الحال على أرض المعركة ، ورجاءها أن يعوض إسرائيل عما فقدت من سلاح ، حيث لم يبق لها سوى الاحتياطي .

وعندما عرض السفير الإسرائيلي طلب جولدا مائير على هنري كيسنجر ، وبخه الأخير وقال له لا يمكن لجولدا أن تترك إسرائيل في هذه الظروف ، وإلا اعتبر تصرفها استسلاماً إسرائيلياً في الحرب .

وكشف شلزنجر ، وزير الدفاع الأمريكي أمام المؤتمر كيف أن نيكسون أمر بفتح مخازن الجيش الأمريكي لتحصل منه إسرائيل على ما تحتاجه من أسلحة وكيف أن كيسنجر قد أظهر احترامه لشجاعة الرئيس السادات في الذهاب إلى أبعد حد باستخدام القوات المسلحة بالكفاءة التي حدثت في حرب أكتوبر .

ويستعرض السفير أشرف غريال في الفصل الرابع من مذكراته شهادته للتاريخ على خطة السادات للحرب موضعاً اقتناع الرئيس السادات بأن الولايات المتحدة وإسرائيل قد أصبحتا تعتبران أن مصر باتت جثة هامة لا حول لها ولا قوة ، وليس في المنظور إقناع إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، ولا بد من القيام بنشاط عسكري يحرك القضية من أجل الدخول في مباحثات في مرحلة لاحقة . واستعرض صاحب المذكرات ما دار في اجتماع الرئيس السادات بمجلس الأمن القومي ، الذي انعقد في منزل الرئيس بالجيزة في ٣٠ سبتمبر ١٩٧٣ وكان يضم وزراء التموين والدفاع والاقتصاد والدفاع وغيرهم ، ودارت المناقشات حول تقييم الموقف داخلياً وعربياً ودولياً .

وعلى أثر انتصارات مصر في حرب أكتوبر ، عادت العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة وتم تعيين السفير أشرف غريال سفيراً لمصر لدى الولايات المتحدة في ديسمبر ١٩٧٣ ، وبدأت مرحلة جديدة من التعاون وتبادل الآراء بين البلدين في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وأصبح

الاهتمام جلياً بحل مشكلة الشرق الأوسط سلمياً ، وذلك من خلال مؤتمر جنيف للسلام ، الذي انعقد تحت مظلة الأمم المتحدة وطبقاً لقراراتها ، خاصة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٢٢٨ ، وعقد هذا المؤتمر بحضور كل من مصر والأردن وإسرائيل وبرعاية الدولتين العظميين في ذلك الوقت الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية .

ثم يتطرق السفير أشرف غربال إلى مؤتمر كامب ديفيد ومقدماته ، حيث يقول أنه حمل رسالة مكتوبة ومختومة بالشمع من الرئيس السادات ليسلمها إلى الرئيس كارتر في ٣١ أكتوبر ١٩٧٧ ، رداً على رسالة لكارتر حول تحريك الوضع في الشرق الأوسط ، غير أن هذه المراسلات والمباحثات المصرية الأمريكية ، والأمريكية الإسرائيلية وتراجع الحماس بالنسبة لمؤتمر جنيف وتآكل الوضع الدولي المؤيد لحل سلمى ناجز لقضية الشرق الأوسط، كل ذلك جعل الرئيس السادات يفكر جدياً في مشروعه القنبلة بالذهاب إلى القدس والتحدث أمام الكنيست الإسرائيلي وإعلان مشروعه للسلام في المنطقة ، وهو بالفعل ما حدث حيث أعلن الرئيس السادات من تحت قبة مجلس الشعب المصري وعلى مرآى ومسمع من العالم كله أنه مستعد للذهاب إلى الإسرائيليين وإلى بيتهم الكنيست ذاته من أجل السلام ومن أجل الأجيال القادمة وأطفالنا وأطفالهم ، تلك الدعوة التي كانت بمثابة قنبلة سياسية دوت في جميع أرجاء العالم وجعلت من مصر بؤرة الاهتمام العالمي على كافة المستويات الرسمية والشعبية ولم تترك لإسرائيل من سبيل سوى الانصياع لنداء السلام والاستجابة له ، لا سيما وأن العالم كله كان يلح عليه لإحقاق الحق وعودة الأراضي العربية المحتلة لأصحابها .

ويذهب الرئيس السادات إلى القدس محاطاً بقلوب المصريين وعدسات كافة وسائل الإعلام العالمية ليؤدي صلاته في المسجد الأقصى ، ويدعو الإسرائيليين في بيتهم (الكنيست) إلى السلام ، ويدعو الرئيس الأمريكي كارتر كلا من المصريين والإسرائيليين لعقد مؤتمر قمة في منتجع كامب ديفيد

بالولايات المتحدة لتستمر المباحثات ثلاثة عشر يوماً من شهر سبتمبر ١٩٧٨ .
وتخرج عنها اتفاقية من إطارين لتحقيق السلام في الشرق الأوسط ، الأول
خاص بحل قضية الشرق الأوسط وحق تقرير المصير للفلسطينيين ، والثاني
إطار خاص باتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل .

ثم يتحدث صاحب المذكرات في الفصل السابع من مذكراته عن حرب
الموساد السرية ضد مصر في الولايات المتحدة وكيف أنه تعرض لمضايقات
من رجال الموساد من خلال الصحافة وحمولات تشهير وتشويه ضد مصر
وإحباط محاولة للموساد لتخريب حقول بترول الكويت ، وكيف نجحت
المخابرات المصرية في تفجير الحفار الإسرائيلي على سواحل أفريقيا ، ذلك
الحفار الذي كان معداً لاستخراج البترول من تحت خليج السويس .

ثم يتحدث السفير أشرف غريال عن كيفية صنع السياسة الخارجية
الأمريكية في فترة عمله كسفير لمصر بواشنطن، تلك السياسة التي تختلف
حتماً عما نراه اليوم بعد أن أصبحت الولايات المتحدة القطب العالمي الأوحـد
على أثر زوال الاتحاد السوفيتي .

وفي الفصل الأخير من المذكرات يتحدث أشرف غريال عن ملامح من
شخصية الرئيس السادات .

ومن خلال هذا الكتاب نجد أنفسنا أمام بعض الحقائق المهمة عن أحداث
جسام تعرضت لها مصر ومنطقة الشرق الأوسط ، تلك الحقائق شاهدها
وعايشها صاحب المذكرات ، لتكون شهادة للتاريخ وللأجيال القادمة . فهذا
الكتاب يمثل إضافة جديدة تساعد على كتابة تاريخ هذه الأحداث ، فهو جدير
بالقراءة .

د . حسين إبراهيم العطار

المؤلف : بيتر هان Peter Hahn

الكتاب : الولايات المتحدة ، بريطانيا العظمى ، ومصر ، الاستراتيجية والدبلوماسية في بواكير الحرب الباردة ١٩٥٤-١٩٥٦

The United States , Great Britain , and Egypt , Strategy and diplomacy in the Early Cold War 1954-1956

الناشر : The University of North Carolina Press 1991

يركز الكتاب على السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة وتجاه مصر بصفة خاصة في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٦ أو ما يسمى بفترة الحرب الباردة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

ويقع الكتاب في عشرة فصول مسبقة بمقدمة وقائمة بالمختصرات وينتهي بخاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع ، وفهرست .

في المقدمة يستكشف المؤلف ويحلل السياسة الأمريكية في مصر في الفترة موضوع الدراسة من خلال التعرض للمصالح الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والحاجات الملحة المتعلقة بصياغة السياسة الأمريكية تجاه مصر، ويحدد الكتاب الأهداف المحددة التي اختارتها الولايات المتحدة لمواجهة المنازعات الناشئة بين هذه الأهداف .

في الفصل الأول يتحدث الكتاب عن تشكيل السياسة الأمريكية تجاه مصر في سياق مجهود عريض وإقامة استقرار في الشرق الأوسط قوامه السلام في المنطقة ، وإمكانية جعل المنطقة متاحة لفرص الاستثمار الأمريكي ومغلقة في وجه النفوذ السوفيتي ، وكان الحل هو توفير الاستقرار ، باعتباره الشرط اللازم والأساسي للسياسة الأمريكية في المنطقة فيما بعد الحرب العالمية الثانية .

ويتحدث الكتاب في ثانيا هذا الفصل عن أهمية مصر وموقعها وإمكاناتها والقواعد العسكرية البريطانية فيها وأهميتها الاستراتيجية في حالة قيام حرب ضد الاتحاد السوفيتي .

وفي الفصل الثاني يناقش الكتاب تطور القومية المصرية وما يمكن أن تشكله هذه القومية من تهديد للاستقرار في المنطقة بحسبان ثقل مصر السياسي والثقافي فيها . وفي هذا الفصل عن تاريخ الحركة الوطنية المصرية على مدى سنوات تاريخها الحديث وتحديدًا بعد عام ١٨٨٢ ، وما أصاب هذه الحركة من تطور جذري في بواكير الخمسينيات من القرن العشرين إشارة إلى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، صاغت عناصره التوجهات الأيديولوجية الجديدة للزعماء الجدد ، إضافة إلى وجود إسرائيل، والأوضاع الاقتصادية لمصر في ظل وجود قناة السويس كمجرى ملاحى هام لنقل مصادر المنطقة البترولية ، والمواجهة بين مصر وبريطانيا حول الوجود العسكري البريطاني في قناة السويس .

وفي براءة فائقة يتحدث المؤلف عن الموقف الحساس الذي خلفه الوجود العسكري البريطاني في مصر للولايات المتحدة الأمريكية ، وعما إذا كان في وسعها التعاطف مع الوجود البريطاني في المنطقة ، وتتخلّى بذلك عن المطالب الوطنية بما يشكله ذلك من مخاطر غير محسوبة؟ أم توافق على آمال المصريين في التحرر وتستجيب للقومية المصرية مضحية بتحالف استراتيجي مع بريطانيا، خاصة بعد أن وضعت في اعتبارها تداعيات الحرب العالمية الثانية من حيث قيام الاتحاد السوفيتي بمحاولات مد نفوذه إلى مناطق كانت ولا تزال تقع تحت النفوذ الغربي .

ويناقش الفصل الثالث من الكتاب في إطار تاريخي تطور العلاقات المصرية البريطانية من أواخر القرن الثامن عشر وحتى سنة ١٩٤٥ . ويحلل المؤلف في هذا الفصل أصول الاهتمام الأمريكي بمصر منذ الثلاثينيات المتأخرة من القرن العشرين ، ويركز بصدد ذلك على تطور السياسة الأمريكية وموقفها من النزاع المصري البريطاني حول قاعدة القناة في عام ١٩٤٦ .

ويتناول الفصل الرابع تشكيل السياسة الأمريكية فيما يخص المواجهة

المصرية البريطانية في أروقة الأمم المتحدة في صيف عام ١٩٤٧ ، والتقاء الفكر الاستراتيجي لكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في أواخر سنة ١٩٤٧ وبواكير سنة ١٩٤٨ ، وتطورات الصراع في العلاقات الأمريكية - المصرية الثنائية .

ويعرض الفصل الخامس للقضية الفلسطينية ، ويستكشف ردود أفعال السياسة الأمريكية تجاه الحرب العربية الإسرائيلية ١٩٤٨-١٩٤٩ . ويعد هذا الفصل هاما للغاية من حيث تحسس المؤلف ببراعة الاكتشاف القومي المصري المبكر لحقيقة النوايا البراجماتية للولايات المتحدة الأمريكية .

ويحلل المؤلف في الفصل السادس من الكتاب الجهود الأمريكية في عامي ١٩٥٠ و ١٩٥١ لتحقيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط ، والإعلان الثلاثي الخاص بسباق التسلح بين دول المنطقة ، وإقامة قيادة الشرق الأوسط المعروفة اختصارا بـ MEC، ومقرها مصر كمقترح أمريكي .

ويستكشف المؤلف في الفصل السابع من الكتاب الجهود الأمريكية بين أكتوبر ١٩٥١ - تاريخ إلغاء النحاس باشا لمعاهدة ١٩٣٦ - ويناير ١٩٥٢ لتسوية النزاع المصري البريطاني ، ومنح المساعدات الاقتصادية والعسكرية لمصر ، وفكرة إقامة شكل مختلف من قيادة الشرق الأوسط في الشرق الأوسط أو إرهابات حلف بغداد فيما بعد .

ويناقش المؤلف في الفصل الثامن من الكتاب تطورات السياسة الأمريكية مع حلول الإدارة الأمريكية الجمهورية الجديدة ، ويحلل دورها في تسوية قضية القاعدة العسكرية البريطانية في قناة السويس في يوليو ١٩٥٤ .

ويتعرض الكتاب في الفصل التاسع لرد فعل الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحياد المصري في الفترة من ١٩٥٤-١٩٥٦ ، مجموعة عدم الانحياز ، الاقتراب المصري الصيني ، الاقتراب السوفيتي من مصر وقضية التسليح ، وصلة هذا كله بالسلام الأمريكي .

ويحلل المؤلف في الفصل العاشر والأخير من الكتاب السياسة الأمريكية أثناء أزمة السويس في سنة ١٩٥٦ .

أما في الخاتمة فإن المؤلف يتصدى لتلخيص النتائج الرئيسية للدراسة ويقدم بعض المستخلصات للموضوعات التي تعرض لها .

وبعد الكتاب في تقديرنا فائق القيمة إذ إنه يقدم بوضوح الصورة الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية وسياستها في ضوء مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية من ناحية والمتغيرات السياسية في المنطقة من ناحية أخرى .

وتكمن قيمة الكتاب في الخاتمة التي ختم بها المؤلف دراسته حيث يقرر أنه على الرغم من أن القتال في حرب السويس أكتوبر - ديسمبر ١٩٥٦ كان قصيرا وغير حاسم ، فإنه قد دمر القليل الباقي من حسن النيات بين لندن والقاهرة ، وأشعل القومية المصرية ، ودفع الرئيس جمال عبد الناصر أكثر إلى طريق الحياد . وفوق هذا فإن الحرب قد دمرت كل الخطط الأمريكية لتنمية السلام الإقليمي ، وزادت من الشعور بالمرارة عند عبد الناصر تجاه القوى الغربية وزادت ميله لممارسة الحياد Neutralism والقومية العربية . لقد بزغ نجم عبد الناصر من الحرب كزعيم على طول العالم النامي لأنه قاوم العدوان العسكري القادم من دول الغرب القوية وإسرائيل . ولقد صعدت التجربة من حملة عبد الناصر لتوحيد العالم العربي خلف قيادته .

ومهما أثينا على هذا العمل فإننا لا نستطيع أن نؤفيه حقه من التقدير . وعلى الرغم من أن الكتاب صدر في سنة ١٩٩١ ، إلا أنه لا يزال يحمل بين صفحاته دروسا مستفادة وعبرا نحن في أشد ما نكون في حاجة إليها في السنوات الأولى من الألفية الثالثة .

أ. د . عبد الوهاب بكر

الإصدارات الحديثة

الإصدارات الحديثة

إصدارات باللغة العربية

- محمد حسن غانم : الشخصية المصرية المعاصرة ، المؤسسة العربية للعلوم والثقافة ، القاهرة ٢٠٠٦ .
- محمد عبد الوهاب : عبد الناصر والسياسة الخارجية الأمريكية ١٩٥٢-١٩٥٦ ، العدد (٦٣) من سلسلة مصر النهضة ، مركز تاريخ مصر المعاصر ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ٢٠٠٦ .
- يونان لبیب رزق : ديوان الحياة المعاصرة ، أحوال مصر الاجتماعية ١٩٢٧-١٩٣٠ ، الكتاب الرابع عشر ، مركز تاريخ الأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .
- يونان لبیب رزق : ديوان الحياة المعاصرة ، الأوضاع السياسية في عهد صدقي ١٩٣٠-١٩٣٤ ، الكتاب الخامس عشر ، مركز تاريخ الأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .
- أحمد زكريا الشلق وآخرون : محمد علي وعصره ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- أحمد زكريا الشلق : أحمد فتحي زغلول والآثار الفتحية ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، إصدارات خاصة ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- أحمد السيد النجار : الانهيار الاقتصادي في عصر مبارك ، دار ميريت ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- إلهام ذهني : رؤية الرحالة الأوروبيين لمصر بين النزعة الإنسانية والاستعمارية ، دار الشروق ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- أيمن فؤاد : دار الكتب المصرية تاريخها وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

- أيوب أبو ديه : إسماعيل مظهر من الاشتراكية إلى الإسلام ، عالم الكتب الحديثة ، إربد ، ٢٠٠٥ .
- _____ : سلامة موسى من رواد الفكر العلمي المعاصر ، عالم الكتب الحديثة ، إربد ، ٢٠٠٥ .
- تتالي مونتل : حفر قناة السويس ، المشروع والتفويض ، دراسة في تاريخ ممارسات التقنية ، ترجمة عباس أبو غزالة ، دار عين ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
- ثناء فؤاد عبد الله : مستقبل الديمقراطية في مصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥ .
- حافظ محمود : الممارك في الصحافة والسياسة والفكر ١٩١٩-١٩٥٢ ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- حامد عمار : السياق التاريخي لتطور التعليم المصري ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- حمادة إسماعيل : انتفاضة ١٩٣٥ بين وثبة القاهرة وغضبة الأقاليم ، دار الشروق ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- حسن بكر : العنف السياسي في مصر ، أسيوط بؤرة التوتر ، الأسباب والنتائج ١٩٧٧-١٩٩٣ ، مكتبة الأسرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- خالد فهمي : سبيل محمد علي باشا ، دار الشروق ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- ذوقان قرقوط : الأسطورة والحقيقة في التاريخ العربي ، محمد علي - جمال عبد الناصر ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- رفيق حبيب : طريق النهضة ، دار الشروق ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- رونالد ستورس : توجهات بريطانية شرقية ، ترجمة رءوف عباس ، المشروع القومي للترجمة ، القاهرة ٢٠٠٥ .

- سامي شرف : سنوات وأيام مع جمال عبد الناصر ، ج ١ ، ط ٢ ، الفرسان للنشر ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- سامية خضر : الشخصية المصرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- السباعي محمد السباعي : عبد الوهاب عزام رائدا ومفكرا ١٨٩٤ - ١٩٥٩ ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- سعيد أبو الريش : جمال عبد الناصر آخر العرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠٥ .
- سيد علي إسماعيل : تاريخ المسرح في مصر في القرن التاسع عشر ، مكتبة الأسرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- شوقي جلال : المجتمع المدني وثقافة الإصلاح ، دار عين ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- صفاء شاكر : إسماعيل صدقي ، الواقعية السياسية في مواجهة الحركة الوطنية ، سلسلة التاريخ ، الجانب الآخر ، دار الشروق ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- طارق البشري : الجماعة الوطنية ، العزلة والاندماج ، دار الهلال ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- عبد الغفار شاكر : منظمة الشباب الاشتراكي ، تجربة مصرية في إعداد القيادات ١٩٦٣-١٩٧٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠٥ .
- عبد الوهاب بكر : الجريمة في مصر في النصف الأول من القرن العشرين ، الشوارع الخلفية ، العدد (٦٢) من سلسلة مصر النهضة ، مركز تاريخ مصر المعاصر ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- عبير حسن عبد الباقي : طبقة الأفتدية في مصر في النصف الأول من القرن العشرين ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ٢٠٠٥ .

- عثمان إبراهيم وكارولين كورخان : محمد علي الكبير، خصوصية عائلية ملكية، مذكرات حميمة ١٨٠٥-٢٠٠٥ ، ترجمة هدى كشرود ، المشروع القومي للترجمة ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- علي عبد العزيز سليمان : العلاقات الاقتصادية بين مصر والعالم الخارجي ، دار الشروق ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- ف. روبرت هنتر: مصر الخديوية ، نشأة البيروقراطية الحديثة ، ترجمة بدر الرفاعي ، المشروع القومي للترجمة ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة، ٢٠٠٥ .
- فان بملن : مصر وأوروبا ، ج ١ ، ترجمة عادل صبحي ت كلا ، المشروع القومي للترجمة القاهرة ، ٢٠٠٥ .
- فرد لوسون : الأصول الاجتماعية للسياسة التوسعية لمصر في عهد محمد علي ، ترجمة عادل الشهاوي ، المشروع القومي للترجمة ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- لطيفة محمد سالم : فاروق الأول وعرش مصر ، بزوغ واعد وأفول حزين ١٩٢٠-١٩٦٥ ، سلسلة التاريخ ، الجانب الآخر، دار الشروق ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- _____ : فاروق من الميلاد إلى الرحيل ، دار الشروق ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- _____ : ما بعد السقوط ، دار الشروق ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- لمعي المطيعي : موسوعة الألف شخصية مصرية في القرن العشرين ، الدار العربية للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- محسن محمد : رؤساء الوزارات بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية، دار الشروق ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- محمد عفيفي : عرب وعثمانيون ، رؤى مغايرة ، دار الشروق ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- مديحة دوس " إشراف " : وثائق الحملة الفرنسية ، مذكرات الضابط هويه ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ٢٠٠٥ .

- منصور عبد السميع : حزب الكتلة الوفدية ، العدد (٦١) من سلسلة مصر النهضة، مركز تاريخ مصر المعاصر ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- ف. روبرت هنتر : مصر الخديوية، نشأة البيروقراطية الحديثة ، ترجمة بدر الرفاعي ، المشروع القومي للترجمة ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- فرد لوسون : الأصول الاجتماعية للسياسة التوسعية لمصر في عهد محمد علي ، ترجمة عنان الشهاوي ، المشروع القومي للترجمة ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- فطين أحمد فريد : الدبلوماسية المصرية وأزمة السويس ، ط٢ ، مطابع الشرطة للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- ماسيمو كامبيني : تاريخ مصر الحديث من النهضة إلى مبارك ، مترجم ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- هالة مصطفى : الإسلام السياسي في مصر من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف ، مكتبة الأسرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- وحيد عبد المجيد : التغيير طريق مصر إلى النهضة ، دار مصر المحروسة ، القاهرة ٢٠٠٠ .
- يونان لبیب رزق : ديوان الحياة المعاصرة، أحوال مصر السياسية ١٩٢٧ - ١٩٣٠، الكتاب الثالث عشر ، مركز تاريخ الأهرام ، القاهرة ٢٠٠٥ .
- _____ : مصر والإصلاح السياسي ، كتاب الهلال ، دار الهلال، القاهرة، ٢٠٠٥ .
- فطين أحمد فريد : مصر والدولة العثمانية من سلاطين بني عثمان إلى باشوات مصر ، سلسلة تاريخ مصر القومي ، مطابع الشرطة للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠٠٤ .

إصدارات باللغة الإنجليزية

- * Anne Alexander , Nasser His Life and Times , The American University in Cairo Press , 2005 .
- * Amira Sonbol "ed. and trans.", The Last Khedive of Egypt , The Memoirs of Abbas Hilmi 11., AUC Press , 2005.
- * Arthur Goldschmidt and Amy Johnston , Re- envisioning Egypt 1919-1952, The American University in Cairo Press , 2005 .
- * Henry Habib Ayrout , The Egyptian Peasant , The American University in Cairo Press, 2005.
- * Joel Beinin , The Dispersion of Egyptian Jewry , Culture , Politics , and the formation of a Modern Diaspora , The American University in Cairo Press , 2005 .
- * Nelly Hanna and Raouf Abbas , Society and Economy in Egypt and the Eastern Mediterranean 1600-1900 , Essays in Honor of Andre Raymond , The American University in Cairo Press , 2005.
- * Maha Abdelrahman and others " ed." , Cultural Dynamics in Contemporary Egypt, AUC Press, 2005.
- * Otto F.A. Meinardus, Christians in Egypt , Orthodox, Catholic, and Protestant Communities. Past and Present , AUC Press 2005.
- * Said Qutb : A Child from the village , translated by John Calvert and other , American University in Cairo and Syracuse University Press, 2005.
- * Samia Mehrez : Egyptian Writers between History and Fiction, essays on Naguib Mafouz , Sonallah Ibrahim, and Gamal al-Ghitani, AUC Press, 2005.
- * Agnieszka Dobrowolska and Khaled Fahmy , Muhammed Ali Pasha and his Sabil , The American University in Cairo Press , 2004.
- * Ahmed Zewail , Voyage through Time : Walks of Life to Nobel Prize , AUC Press, 2004.

-
- * Amy Johnson , *Reconstructing Rural Egypt : Ahmed Hussein and the History of Egyptian Development* , AUC Press, 2004.
 - * Arthur Goldschmidt, Jr. and Robert Johnston , *Historical Dictionary of Egypt*, The American University in Cairo Press , 2004.
 - * Maha Abdelrahman , *Civil Society Exposed , The Politics of NGO's*, The American University in Cairo Press, 2004.
 - * Malak Zaalouk , *The Pedagogy of Empowerment : Community Schools as a Social Movement in Egypt* , AUC Press 2004.
 - * Nelly Hanna , *A Cultural History of Cairo's Middle Class , Sixteenth to the Eighteenth Century* , AUC Press, 2004.
 - * Jean-Yves Empereur , *Alexandria Past and Present* , The American University in Cairo Press , 2002 .
 - * Khaled Fahmy , *All the Pasha's Men , Muhamed Ali , His Army and the Making of Modern Egypt* , The American University in Cairo Press , 2002.
 - * Saad Eddin Ibrahim , *Egypt , Islam , and Democracy* , The American University in Cairo Press , 2002.

Eisenhower Library, Dulles Papers, Telephone Call Series, Box No. 7, telephone call from Mr. Rowntree, 26 October 1957.

- 40 - NA RG 59-674-83/9 -657, memo of conversation, subject 'Egypt's relations with Syria and Saudi Arabia', 6 September 1957. See also Dwight D. Eisenhower Library, Dulles Papers, Telephone Call Series, to Secretary of State, 28 October 1957, Dulles: 'The Arabs now realize that Syrian conduct is being dictated from Moscow and even the Egyptians are concerned...'.
41 - NSC 580/11, 'Policy towards the Near East', p. 4.
42 - G. E. Meyer, Egypt and the United States: the formative years (Rutherford, N.J., 1980), p. 194.
43 - D. D Library . D. D Diary , Ann Whitman File , Dulles Conversation with Eisenhower 23/7/1958.

- memo of telephone call to the Canadian Prime Minister, 11 April 1956.
- 27 - Princeton University, Dulles oral history project, Anderson, p. 38.
- 28 - Princeton University, Dulles oral history project, Black p. 23.
- 29 - Neff, *Warriors at Suez*, p. 288.
- 30 - NA RG 218 CCS-092 'Egypt', note by Secretary of State to JCS, 31 July, 1956.
- 31 - Dwight D. Eisenhower Library, Dulles-Herter Series, Box No. 6 'Dulles', draft letter from Eisenhower to Sir Anthony Eden, September 1956: 'The use of military force against Egypt under present might have consequences even more serious than causing the Arabs to support Nasser.'
- 32 - NA RG 218 CCS -092 'Egypt', JCS 2105/38, July 1956.
- 33 - Dwight D. Eisenhower Library, Eisenhower Papers, Ann Whitman Ele, Box No.8, NSC 297, meeting of the NSC, 7 September 1956, CIA Report.
- 34 - Text in US Department of State, *United States Policy in the Middle East*, September 1956-June 1957 (Washington D.C., 1957), pp. 144-50.
- 35 - Executive Session of the Foreign Relations Committee of the US Senate, 29 January 1957, vol. 9, pp. 10 and 151.
- 36 - NA RG 59 Intelligence Report 7577, 1 September 1957.
- 37 - Dwight D. Eisenhower Library, Dulles Papers, White House Memo Series, Eisenhower to Dulles, 13 November 1957.
- 38 - Dwight D. Eisenhower Library, Eisenhower Diary Series, Box 23, April 1957, telephone call from Dulles to Eisenhower, 26 April 1957.
- 39 - Dwight D. Eisenhower Library, Dulles Papers, White House Memo Series, Box No.5, Meeting with the President, memo of conversation with the President, 2 September 1957; see also Dwight D.

a single defence organisation), had been signed on 24 February 1955, a few days only before the raid.

- 13- Princeton University, Dulles oral history project, Francis Russell, pp.6-7
- 14 - NA RG -Box 2 from US Embassy, Cairo to Department of State 28 September 1955. In an interview with C. Foster, Nasser said 'the behaviour of Israel was standing as an obstruction between States and the Arab world'.
- 15 - Princeton University, Dulles Papers Box 96: 'Nasser 1955'.
- 16 - NA RG 59 -BOX 4042 -780 -5 MSP/9-453.
- 17 - Personal interview with Ambassador H. Byroade, Washington D.C., 1984.
- 18 - Dwight D. Eisenhower Library, John Foster Dulles Papers, White House memo series, from Allen Dulles to John Foster Dulles, undated.
- 19 - New York Times, 30 September 1955, 'Cairo Statement'.
- 20 - Dwight D. Eisenhower Library, Eisenhower Papers, International Series, Box 8, folder 'Egypt' 27, from Eisenhower to Colonel G. A. Nasser, 27 February 1956.
- 2 - NA RG 59, CIA Papers, personal and private copy by Allen Dulles.
- 22 - Dwight D. Eisenhower Library, Dulles-Herter Series, Box No. 5: 'Dulles', 28 March 1956, Top Secret.
- 23 - Ibid.
- 24 - Dwight D. Eisenhower Library, Eisenhower Diary, Box No. 9, 8 March 1956.
- 25 - B. Lewis, 'Middle Eastern Countries' Reaction to Soviet Pressure', Middle East Journal, vol. 10, Spring 1956, No. 2, 136.
- 26 - Dwight D. Eisenhower Library , Eisenhower Diary ,Box No. 4,

NOTES

- 1- National Archives, Washington, D.C. (NA) RG 59 -Box 4020 -774-11/3- 1745 from Cairo to Secretary of State, 17 March 1954. Also, personal interview with Radwan, Cairo, 1985.
- 2 - Dulles's statement to the Foreign Relations Committee of the US Senate, 25 May 1953. See also J. C. Campbell, *Defence of the Middle East* (New York, 1960), p.4
- 3 - Dwight D. Eisenhower Library, Eisenhower Papers, National Security Council Summaries of discussions of the NSC, 31 March 1953.
- 4 - Princeton University, Papers Box 73: 'Near East Trip'. There is an important point made by Dulles on pp. 1-2. See also NA RG 59 Department of State, from American Embassy, Ankara to the State Department, 28 May 1953.
- 5 - Ibid.
- 6 - NARG 59, File (Washington, bilateral talks with Kingdom, concerning the Suez Canal base), July 1953, p. 9.
- 7- Dwight D. Eisenhower Library, Eisenhower Papers, NSC meeting 147, 1 June 1953.
- 8 - Washington National Record Centre, Diplomatic Branch (WNR) Re-ports of August 1953 and 10 September 1953 , US Embassy Files, Box 2667, file 320 'Egypt and Israel'.
- 9 - NA RG 59 -Box 4016 -A 774 -00/3-154, from Cairo to Secretary of State, 3 March 1954 (Secret).
- 10 - NA RG 59 -Box 2979 -764 -87/9-154, from Cairo to Secretary of State, 11 September 1954.
- 11 - Donald Neff *Warriors at Suez: Eisenhower takes America into the Middle East* (New York, 1981), p. 33.
- 12 - The agreements, marking the establishment of the Baghdad Pact (grouping together Iraq, Turkey, Iran, Pakistan and Great Britain in

American Secretary of State 1953-1959 , was trying to enforce the United States global power . In other words , it was a kind of conflict between a regional power and a global power , each trying to out-manuever the other , believing it might eventually win . By the end of 1958, Dulles accepted the Arab nationalism as a fact , by saying that " we must regard Arab nationalism as a flood tide which is running strongly . we can not successfully oppose it but we can put sand bags around positions we must protect ." ⁽⁴³⁾.

tures of such forces. In fact, by ignoring its tremendous popular appeal, American policy tended to unify and to strengthen Arab nationalist sentiment⁽⁴²⁾.

In conclusion, it is possible to say that US-Egyptian relations in the 1950's represented the epitome of a conflict between the interests and needs of a growing regional power -Egypt- and those of an established, Western, global power -the United States. One of Nasser's principal ambitions was to diminish any foreign influence in the region. This was based in part on his experience of Egypt's national movement, and thus on his memories of the long struggle to bring about the withdrawal foreign troops from the country as a for full independence. More immediately, Nasser's was also based on his belief that the Arab collective security system was the only valid solution to the area's defence problems. Quite apart from the relative efficacy of such a system, it would mean primarily that Egypt's regional hegemony could be assured.

For their part, the US administration took some time to perceive that, by assisting Nasser to achieve some of his regional aims, they might also be serving their own long-term objectives, at least with regard to the East-West conflict. The Eisenhower administration had originally tended to operate on the principle that 'those who are not with us, are against us'. However, when they realised that Nasser, in pursuing his own interests, and the interests of Egypt as he conceived them, was far from uncritical of the behavior and the of the USSR, let alone of regional communist parties, grounds for common interests could be established. Conditional and unspectacular as this might have been, it nevertheless suggested that the US had come to recognise, in Nasser and in Egypt, a leader and a country worth cultivating, rather than antagonising.

So we can say that the US Egyptian relations during this period resembles a game of chess between Nasser of Egypt and Dulles of US. The young Egyptian leader was aspiring at that time to the leadership of the Arab military East region while John Foster Dulles , the

and Syrian crises, the US State Department's Office of Intelligence Research produced a new assessment of Nasser. This report declared that 'He [Nasser] expects Arab nationalism to save the Near East from Communism, just as it is freeing the Near East from Western Imperialism' ⁽³⁶⁾. Eisenhower began to reconsider his own attitude towards Nasser and decided that it might be a good idea to try to come to terms with him. In a secret memorandum to his Secretary of State, the president asked, 'Do you think there would be any percentage in initiating a drive to attempt to bring back Nasser to our side?' In this memorandum, Eisenhower said that he did not have in mind 'anything spectacular, nor indeed anything that would get in the papers'. Rather, he was thinking in terms of a trusted envoy who would ask Nasser whether he saw 'any basis for a rapprochement' ⁽³⁷⁾. This change of attitude by Eisenhower and his staff can be attributed to a number of factors. During the Jordanian crisis in April 1957, Nasser had proved that he had the ability to whip up the support of the Arab people and the Arabs had come to look upon him as symbol of their unity and their independence ⁽³⁸⁾.

The Syrian crisis in August-September 1957, was a demonstration of the new political reality: Egypt under Nasser -not Iraq under Nuri al-Said, or even Saudi Arabia under King Saud had become the main champion of the Arab world ⁽³⁹⁾. Nasser had proved his ability by 'saving Syria from communism' and was thus estimated to have put an end to communist penetration of the area ⁽⁴⁰⁾. By the end of 1957, and the beginning of 1958, the US National Security Council analysts had come to the conclusion that 'Nasser has become so clearly identified with great success, that no rival is likely to challenge him' ⁽⁴¹⁾. Consequently, it should have been evident to American policy-makers at the time that their approach to the Middle East was likely to fail, if it came into conflict with Arab nationalist sentiments promoted by Nasser. By lending its support to unpopular regimes, the US might have been able, momentarily, to subdue nationalist resistance, but such regimes would be unable to resist indefinitely the internal pres-

encourage. Subsequently, the US Joint Chiefs of Staff stated in their assessment that 'it would be harmful to the US and to Western interests, if the Middle East became more closely affiliated with the Communist bloc, or more firmly neutralist'⁽³²⁾. In addition, the CIA warned that the resort to force by Great Britain and France in the Suez Canal 'would result in increased Soviet pressure on Iran' and that this would undoubtedly affect adversely the American strategy of containing Soviet penetration in the area⁽³³⁾.

As a result of these considerations, the US insisted upon the withdrawal of British, French and Israeli forces after the Anglo-French-Israeli invasion of Egypt in October 1956. In advising President Eisenhower to take this course of action, not only had Dulles played a major role in preserving Western interests in the Middle East, he had also helped to enhance Nasser's prestige and popularity. Nasser, however, deceived himself, not realising that his popularity would cause the American policy-makers to consider him as the Grand Master of the Middle Eastern chessboard, under new American rules. From 1956 onwards, Soviet-Western rivalry in the area of the Arab-Israeli conflict had been transformed into a Soviet-American rivalry. This consequence became more apparent in January 1957, when Eisenhower outlined the new American initiative to fill the 'vacuum' created by the Anglo-French withdrawal from Egypt.

The 'Eisenhower Doctrine' of January 1957 sought to mobilise the Middle East against the perceived Soviet-Egyptian threat. The US promised to help countries by protecting their independence and integrity against overt armed aggression from communist or 'communist dominated' countries⁽³⁴⁾. This was necessary, Dulles explained, because Great Britain's unwise attack on Suez destroyed British credibility and crippled the Baghdad Pact. Although Dulles refused to cite any particular 'communist dominated' country in the Middle East before the Senate Foreign Relations Committee, Admiral Radford identified Egypt and Syria as the states in question⁽³⁵⁾.

Nevertheless, in the late summer of 1957, after the Jordanian

draw the offer of American funding and that President Eisenhower was content to be guided by him in this respect⁽²⁷⁾ Neither Great Britain, nor the World Bank, as equal partners with the US in funding the scheme, had been consulted prior to this sudden change in American plans⁽²⁸⁾ The abrupt manner with which Dulles revoked the American offer reflected the new American approach towards Egypt. It marked the use of the tactic of the 'big stick', aimed at punishing Nasser for his refusal to co-operate with the West. On 26 July 1956, seven days after Dulles's decision, Nasser reacted to 'the slap in the face received from the West' by nationalising the Suez Canal Company, the revenue from which would henceforth be used to construct the dam at Aswan.

Faced with this startling development, the major concern of the US administration was the reaction of France and Great Britain. Dulles called the apparent Anglo-French eagerness to use force and to drag the US along with them 'a crazy policy'. The American attitude can be attributed to a number of causes. Firstly, the US administration wanted to keep the Anglo-French dispute with Egypt over the Suez Canal separate it from the Arab-Israeli conflict. The fear that the two western countries would find a willing partner in Israel for a military solution to their problems increased the Eisenhower administration's pre-election anxieties⁽²⁹⁾. Added to this, was the attitude of Dulles himself, who was still hoping to win over Nasser, since he saw him as the only Arab leader capable of resolving the Arab-Israeli conflict. Secondly, the American leadership understood that US interests were not greatly affected by Egypt's decision to nationalise the Suez Canal, as long as it continued to function efficiently. The US had no financial interests in the Canal, whereas it did have considerable economic and military interests in the Middle East as a whole⁽³⁰⁾. There was clearly some concern about the adverse effect which American military involvement might have, not simply on world public opinion, but especially on attitudes in the Arab and Muslim worlds⁽³¹⁾.

Finally, it was clear to the US administration that only the USSR stood to gain from the poor image of the US which such action might

of Dulles, his mission was a failure⁽²⁰⁾.

This failure marked a turning point in the thinking of the Eisenhower administration in general, but specifically in that of Dulles himself, regarding both Nasser and Egypt. The US administration now began to move towards the achievement of three political aims. Firstly, it tried hard to form a competing anti-Nasser and anti-Soviet camp, under the banner of the leadership of Saudi Arabia⁽²¹⁾ Secondly, in seeking to limit Nasser's influence in the Arab world and to counter his activities in the Middle East, Dulles suggested to President Eisenhower that the US should encourage Great Britain to maintain its existing relationship with Jordan and thus help to prevent a situation in which a pro-Egyptian coup d'etat might succeed⁽²²⁾ Thirdly, Dulles increased American support for the Baghdad Pact⁽²³⁾ It was clear that American policy-makers' real concern was to find a new strategy in the area, aimed at isolating Egypt from the rest of the Arab world, and leaving it no ally but the USSR. In Eisenhower's view, this might lead Egypt to "join us [the United States] in the search for a decent peace"⁽²⁴⁾ However, the sequence of events moved rapidly. Not only did Dulles consider Nasser wholly responsible for the failure of Anderson's peace mission, more importantly, he was never to forget that Nasser helped the USSR to 'leap over the northern tier of defence'. For the first time since 1946, the USSR was a full participant in Middle East politics⁽²⁵⁾.

Dulles's frustration and Nasser's stubbornness led the former to take unusual military and economic measures against Egypt. On the one hand, from April 1956 onwards, Dulles actively used his influence to ensure that Israel solved its major defence problems, by putting pressure on Canada and France to provide Israel with more arms⁽²⁶⁾. On the other hand, Dulles, as an international lawyer, began to study the legal aspects of imposing an arms embargo on Egypt. However, for Egypt the major blow came on 19 July 1956, when Dulles withdrew the American offer to help finance the construction of the Aswan High Dam. It appears that it was Dulles's personal decision to with-

ticular, should be maintained simply as defensive powers , not offensive ones ⁽¹⁶⁾. As a result, at Bandung, Nasser informed the Chinese of his eagerness to obtain arms from the Eastern bloc. This did not prevent him from simultaneously continuing to press the US for arms, since he was eager to avoid any further rift in relations with the US. Undoubtedly, also, Nasser was wary of some of the political implications of arms purchases from the Eastern bloc.

For his part, Dulles did not take the matter seriously, since he was convinced that Nasser was bluffing and was simply trying to blackmail the US⁽¹⁷⁾ However, events were soon to prove him wrong. On 27 September 1955 , Nasser made public the details of his arms purchase from the from the Eastern bloc(known as the Czech arms deal) , thus facing the US administration with a fait accompli. In a memorandum to his brother , Allen Dulles, Director of the CIA, offered his own assessment of Nasser and of Egyptian policy: 'Nasser has won prestige and a position of leadership in the Arab world by the Soviet arms deal. He is determined to do everything possible to maintain this position. . . . If he can maintain his independence and prestige through an arrangement with the West, he would prefer that to a closer tie-up with the Soviets⁽¹⁸⁾.

Despite the arms deal and the improvement in Soviet-Egyptian relations, Egypt continued to demonstrate a willingness to improve its bilateral relations with the US. Egypt's diplomacy was aimed at mitigating American disappointment at Egypt's deal with the Eastern bloc. The Egyptians were keen to deny that, because of the arms deal, Egypt 'is going to open the door to the Soviet penetration of the are''⁽¹⁹⁾ However, the American leadership did not remain passive in the face of this development. Dulles revealed the American peace initiative for resolving the Arab-Israeli conflict. This was considered to be one of the most comprehensive such plans of the 1950's. American hopes were centered on the mission of Robert Anderson. In January 1956, eighteen years before Kissinger, Anderson shuttled between Cairo and Tel Aviv. However, in spite of his optimism, as well as that

creasingly violent confrontation was initiated between the two countries, reaching a climax in the Suez war twenty-one months later. As one historian has observed, 'with the Gaza raid, the count-down to war began'⁽¹¹⁾.

Nasser's humiliation in Gaza and the almost simultaneous announcement of the establishment of the Baghdad Pact, led him to assume that there was pressure being brought to bear to force Egypt to participate in the Pact⁽¹²⁾. Egypt's historical rivalry with Iraq for leadership of the Arab world led Nasser to think that he must not appear to be weak, nor must he submit to any Israeli threat. As a result, it seems that the timing of the Gaza raid, rather than the Egyptian military defeat, was the main factor behind Egypt's later policy towards the Baghdad Pact and Israel. Nasser felt that his emergence as one of the leading figures in the Arab world would be seriously damaged if he were to show a greater willingness to compromise, especially after the visible destruction wrought by the raid. This episode marked the inauguration of an Arab 'cold war', between Cairo and Baghdad. This, in turn, helped to shape the course of the peace process between Egypt and Israel. The chain of events did not help Egypt to become a bridge for peace, as the US administration had hoped. Rather, it became a barrier against any such peace for some time to come. As for the Americans, they believed that 'the raid put an end to any hope for the steps towards peace'⁽¹³⁾.

The sequence of events touched off by the Gaza raid does, in fact, seem to have driven a wedge between Egypt and the US, since it marked the end to the honeymoon between the governments of the two countries⁽¹⁴⁾. Nevertheless, Nasser was still hoping to keep on good terms with the US and hoped eventually to acquire American arms. Before leaving for the Bandung Conference, Nasser did his utmost to see Dulles, in order to discuss a matter of mutual interest⁽¹⁵⁾. However, it was all in vain. The Egyptian president became convinced that no Egyptian argument could change an American strategy which was based on the assumption that all Arab countries, and Egypt in par-

dispersal of military resources all the more imperative and it was, therefore, necessary to build up the facilities available in the countries which constituted the 'Northern Tier', ranging from Turkey in the west to Pakistan in the east. These countries felt, in Dulles's words, 'the hot breath' of the Soviet Union more directly than did Egypt and, as a consequence, promised to be more amenable to American influence⁽⁷⁾.

Nevertheless, the failure of Dulles to secure Egyptian participation in an American-inspired Middle East defence organisation did not affect American hopes that Egypt might become the first Arab country to make peace with Israel. While negotiations dragged on between Egypt and Great Britain, Egyptian-Israeli contacts moved even more slowly. The Egyptian Minister of Foreign Affairs, Muhammad Fawzi, speaking to the UN official, Ralph Bunche, suggested that Egypt could accept one partition, but not two. These feelers were abandoned when information concerning them was leaked to the press. However, both Bunche and the State Department agreed that an Arab-Israeli settlement might yet be possible⁽⁸⁾.

In 1953-4, the US did not want to see Nasser weakened. In Ambassador Caffery's view, 'Nasser is the only man in Egypt with strength enough and guts enough to put over an agreement with Britain'.⁽⁹⁾ With the Anglo-Egyptian treaty signed in 1954 and with Nasser's control secured, US policy-makers, especially the architect of American foreign policy, Dulles, believed that a gradualist approach would resolve the Arab-Israeli conflict. Furthermore, the Egyptian government appeared to show a greater willingness to compromise⁽¹⁰⁾. The Egyptian inclination to ease the tension with Israel at any cost should be viewed in conjunction with the regime's policy of improving its relations with the US, as well as with its eagerness to consolidate its domestic power base as rapidly as possible, in the face of strong opposition. However, the hopes of easing this tension were dashed when Israeli forces attacked Gaza on 28 February 1955. The Israeli raid marked the end of the relative calm which had hitherto prevailed along the Egyptian-Israeli border. A chain reaction of in-

that they would eventually win.

In 1953, the new American administration, led by Eisenhower and Dulles, was particularly concerned with the marked decline in Western and American prestige in the Middle East. The region, as a whole, appeared to constitute a major gap in the Western defence system.⁽²⁾ The Eisenhower administration began to form a new American strategy towards the Middle East, in which 'Egypt is obviously the key' and which was aimed at the defence of the Middle East. The American National Security Council (NSC) report of March 1953 confirmed this intention and recommended that '[the USA] . . . should develop Egypt as a point of strength'.⁽³⁾ Such American assessments persuaded the US administration to send Dulles to investigate the situation in person. The purpose of his visit was to generate support for a regional alliance, known as the Middle East Defence Organisation (MEDO). After speaking with Nasser, Dulles became convinced that MEDO would never materialise, that the original MEDO proposal no longer met the situation and was, as a consequence, outdated.

At the end of May 1953 Dulles returned from his mission. He submitted an extensive secret report to President Eisenhower, explaining the main reasons behind his decision that the idea of setting up a defence system centered on Egypt should be temporarily shelved.⁽⁴⁾ Dulles now perceived the success of MEDO as a very remote possibility. He stated that many of the Arab peoples 'are more fearful of Zionism than of Communism' and that they were so engulfed in their quarrels with Great Britain and France that they paid little heed to the Soviet threats.⁽⁵⁾ His assessment of the role of MEDO and of Egypt can be attributed to a number of factors. According to Dulles's top secret file 'the Suez Canal base was not important'.⁽⁶⁾ Furthermore, it had become evident both to American and to British strategists that the defence of the Middle East against the USSR called for several bases in the 'Northern Tier', that is, on the borders of the USSR itself. Moreover, the existence of nuclear weapons made the need for a

Relations between Egypt and the United States of America in the 1950's

(The Confrontation between Nasser and Dulles)

It is important to bear in mind the fact that when we speak of Egypt's policy in the 1950's, or of 'Egyptian-US relations' during this period, we are in effect referring to the policy of President Nasser. He was his own decision-maker and relied only on a marginal input from his advisers. He had no inner cabinet, or equivalent of the US National Security Council. He did occasionally consult key personalities, such as the Minister of Foreign Affairs, and he did convene the Revolutionary Command Council (RCC) from time to time.⁽¹⁾ However, he used them more as sounding boards, rather than as instruments for policy guidance. For most of the time in question, the RCC simply rubber-stamped his decisions, especially after 1954 when Nasser had come to dominate the political system. In short, one can say that Nasser was his own man and charted the course of Egypt's foreign policy with little reference to others. The domestic and the regional factors which he was obliged to take into consideration in order to maintain this position of supremacy help to explain much of his foreign policy, including the relationship with the US.

During most of the 1950's, relations between Egypt and the US resembled a game of chess, played out between Nasser and John Foster Dulles (US Secretary of State, 1953-9). The young Egyptian leader aspired at the time to the leadership of the Arab Middle East. For their part, Dulles and Eisenhower, whilst they professed support in principle for the anti-colonialist nationalism represented by Nasser, were in practice constrained by the fact that the US was a status quo power. Nasser found the status quo invidious, since he regarded it as unfairly loaded to the advantage of the West and to the disadvantage of Egypt. He was intent on doing his utmost to right the balance. In other words, there existed the grounds for a conflict between a regional and a global power, with each trying to outmanoeuvre the other, in the belief

**Relations between Egypt and the
United States of America in the 1950's**

(The Confrontation between Nasser and Dulles)

by

**Dr. Muhammad Abdel-Wahab Sayed Ahmed
Faculty of Arts - Ain Shams University**

Selected Bibliography

- (In a memory of the conquerer Ibrahim Pasha 1848-1948 - zikra al-batal al fatih Ibrahim Pasha , 1848-19489), The Royal Society for Historical Studies - Dar al- Kotob al - Masria Press , Cairo , 1948.
- Mohamed Ali and Europe , by Rene Cattawi bey & George Cattawi , translated from the French by Dr. Alfred Yellowos , with an introduction by Mr.Francois Charles Roux , Dar Al - Maaref Press , Cairo , N.D.
- Afaf Lutfi al- Sayyid Marsot , Egypt in the reign of Mohamed Ali , Cambridge University Press , 1984.

Egyptian treasury, the Egyptians were prevented the necessary means of life for the sake of the army which was devoted to carry out the foolish desires of the Sultan , Mohamed Ali was still a vassal of the Ottoman sovereign. The losses on the Egyptian side exceeded the gains if there were any. The Greeks - despite their heavy losses- were more fortunate than the Egyptians. They revolted against the Sultan , refused his despotism , and won the support and the respect of the powers.

I dare say that Mohamed Ali by the late twentieth of the 19th Century was thinking and comparing Egypt with Greece. It would not be an exaggeration if we suggested that he was comparing himself with Alexander Ypsilandis.

It is possible to say that the Greek revolution was a lesson which Mohamed Ali was aware of , and perhaps he was thinking by this time to revolt against the Sultan as the Greeks had done.

In 1832 , the Viceroy of Egypt took the risk and sent his army to Syria , and conquered an Ottoman territory within a very short time disclosing his insurgence and defying the Sultan , and promulgating an Egyptian revolt against the common enemy to both Greece and Egypt, that is the Ottoman Empire.

I wish not to reiterate the story of the Syrian campaign , but I wish to conclude that Egypt during the period (1832-1840) was in a revolution against the Ottoman Empire motivated by a keen desire to liberate itself from the Ottoman dependency , thus sharing the Greeks a common cause , that is freedom.

that he entered the war voluntarily to show the world that he could accomplish that which the Porte itself was equal to effect.

The powers, however, viewed Egypt at that time a third party in the war , and the rumors of Ibrahim Pasha's atrocities in the Morea , and his deportation of the Greeks to Egypt defamed Mohamed Ali and his son. They were the preys of an organized press propaganda campaign.

After the fall of Athens in June 1827 , the treaty of London was signed by England , France and Russia in the following month. That treaty forced an armistice on the two fighting parties (the Greeks and the Ottomans). Should the armistice not be accepted , the powers would effect a naval blockade and prevent any vessels from reaching Greece with arms and ammunition.

All the data available so far proves that Mohamed Ali had not the slightest intention to expand his territories in the Morea. His sole target was Egypt and its independence from the Porte , "I want nothing but Egypt. My wishes go no further. Egypt is a small country , but so productive that , without this war , it would have been a pearl. Ten years of peace and I will draw from it forty million talaries (riyals). If they leave me to work , this country will be so transformed that beside the four great world powers , England , Russia , Austria and France , Egypt by its money will be the fifth".

Before the Navarino tragedy , Mohamed Ali had ordered his son Ibrahim not to involve the army or the fleet in the war. While Mohamed Ali was concerned with supplying his besieged army in Greece with the necessary supplies in order not to force starvation , the Sultan on the other hand was preoccupied with the loss of a large part of his Empire. The problems facing each of the partners were different , as were the solutions they each envisaged.

The reasons for a revolt on the part of Mohamed Ali were present : - he was denied Syria as a compensation for his losses in Morea , he lost his fleet which cost millions of pounds taken from the

proving the country , and to extend his control over south Europe , consequently turning the Eastern Mediterranean to an Egyptian lake.

He viewed the Morea war a chance to show his strength to the whole world and his superiority over the Sublime Porte , some observers said at the time that Mohamed Ali - in case of winning the war in Morea - was intending to allow the Greek sailors a general amnesty if they resided with their families in Egypt .

Mohamed Ali and his son Ibrahim showed lavish tolerance and generosity towards the Greeks community in Egypt (Filiki Etairia) through a certain (Theodoritza) who was a member , was active in spreading its cause nationwide. The Viceroy did not resist the Greek revolution only, but he also gave support to its objectives and purposes .

According to this concept , one can appreciate and reconsider Egypt's role in the Greek revolution.

The London agreement between Great Britain , France , and Russia stipulated that the three powers will intervene in the war between the Ottoman Empire and Greece to settle the Greek question. It set the ground- work for the future destruction of the Egyptian fleet in the bay of Navarino (October , 20 , 1827), though the powers were thinking in 1827 to woo Mohamed Ali away from the Porte. On June 4 , 1826 Stratford Canning suggested to George Canning , the Secretary of State " Would it be impossible to enlist the Viceroy of Egypt - if you do not go to war with him - in the service of Greek mediation ... by holding out to him the prospect of a pashalik in Syria , in place of Morea , and some assistance , if he behaves well , in his ship- building scheme ?"

Was Mohamed Ali aware of the fact that it was a waste of time and resources on the reduction of a stubborn population which must be exterminated before the conquest of the country can be served ?

Many observers knew that the man had not the slightest intention of gaining advantage to himself on the side of Greece , and

In the battles which ensued , (Teodor Colcotrones) distinguished himself when he defeated the Turkish troops in the Morea and the Greeks established their revolutionary government (Nobly) in 1823.

The assistance the Greeks received from the western powers , whether in cash money or arms and manpower , and spiritual support , helped them to sustain their revolution .

When the Ottoman Empire failed to quell the revolt , they sought the assistance of the Viceroy of Egypt (Mohamed Ali). In 1821 Mohamed Ali arranged for a naval expedition to head to Rhodes. In June 1822 another expedition disembarked on the Cretian shores and contributed in the fighting taking place there. At (Svakia) the Egyptian troops succeeded in liquidating the rebels.

Happy with the victories of Mohamed Ali in Crete , Sultan Mahmoud 11 ordered his subordinate in Egypt to send a major expedition to the Morea in 1824 with the aim of annihilating the Greek rebels in return for the Viceroyship of the island of Crete.

It is wise to have a halt here to reconsider the reasons behind Mohamed Ali's approval to send his huge expedition to the Morea given the program he was carrying out at that time to make a new army and to introduce reformation in Egypt. Was it wise on his part to send his new army to fight in a foreign land which he had no idea about ?

It is said that Sultan Mahmoud , fearing the growing strength of his Viceroy in Egypt , sought to eliminate his power through entrusting him with costly military adventures on his behalf , thus weakening him , and eliminating his danger if he sought someday to declare his independence.

Another question arises- Why Mohamed Ali accepted to carry out this adventure, and what were his aims from dispatching it?

Mohamed Ali was a close friend of the Christians and the Greeks . He hoped always to make use of the Greeks in Egypt in im-

Greece and Egypt ...Partners in revolution

1821-1840

The year 1815 witnessed the birth of the famous (Filiki Etairia) the friends society in Moscow , Bucharest , and Triesta . The major objective of the society was to relief the hellenic people from the Turkish colonization , expelling the Turks from their homeland , dispensing with the Turkish rule , and reviving the Orthodox Empire in the East .

Through the few years following its birth , the society succeeded in spreading the seeds of revolt against the Turks nationwide.

In 1820 Major- General (Alexander Ypislandis) joined the society after deserting the Russian army , and led the society's military operations in Moldavia and Romania (Aflaq and Baghdan in Turkish language). When in Moldavia he Committed the Galatz and Yassi massacres he was fired from the Russian army.

The society's slogan at that time was (Greece is for Greeks as Romania is for the Romanians).

Ali Pasha's insurgence in Yanina in 1820 was a major incentive for the Greeks to revolt against their colonizers . The Greek viewed it as a the proper time for their insurgence to start.

In the (Peloponnesus) the (seven friends society , Iforz) was instituted and the revolt spread in the Morea . The revolt took place in (Petras), (Kalvrita) , (Kalomata), (Valtitsi) , (Tripolitza) , (Salona) in the Corenth bay .

In Crete , the (Sivaciotis) conquered (Khania) after a short siege . By the spring of 1821 the Greek territories became the scene of a great war between the Greek insurgents and the Turkish colonizers .

Good omen sided with the mutineers in 1821 when the Greeks conquered (Monmvasia) , and (Navarino) in June . By October the same year they opened (Tripoilitza) the Turkish capital in the Morea and announced the institution of a Greek government in Acar Corenth.

Greece and Egypt ... Partners in Revolution 1821-1840

by

Dr. Abdel-Wahab Bakr

Professor of Modern and Contemporary History

Zagazig University - Egypt

- **Hanna, Nelly**, Making Big Money in 1600: The Life and Times of Ismail Abu Taqiyya, Egyptian Merchant, Syracuse University Press 1992.
- **Hanna, Nelly**, In Praise of Books, A Cultural History of Cairo's Middle Class, Sixteenth to Eighteenth Century. Syracuse University Press 2002.
- **Herold, Christopher**, Bonaparte in Egypt, New York, 1962.

the irrigation system, the agricultural production in Egypt has become a product in the international market.

Moreover, the social structure of Egypt has developed with the increase of importance of the middle class.

Egypt has also known the Arabic press and journalism in his reign. In spite of the negativities and the criticism that have been subjected to this age, Mohammed Ali had ruled Egypt for about half a century under a powerful command, full of modern achievements in the field of legislation, organization, administration, economy, army and education.

Because of such achievements, Egypt owes him her great development towards modernization.

Bibliography:

- **Cuno, Kenneth**, Mohammed Ali and the Decline and Revival thesis in Modern Egyptian History, in Raouf Abbas (ed.) Reform or Modernization? Egypt Under Mohammed Ali, Cairo, March 2000.
- **Cuno, Kenneth**, The Pasha's Peasants: Land, Society and Economy in Lower Egypt 1740- 1858, Cambridge, 1992.
- **Crecelius, Daniel**, The Roots of Modern Egypt: A Study of the Regimes of Ali Bey al - Kabir and Mohammed Bey Abu al - Dahab. 1760 - 1775, Minneapolis: Bibliotheca Islamica, 1981.
- **Dodwell, Henry**, The Founder of Modern Egypt: A Study of Mohammed Ali, Cambridge, 1931.
- **Fahmy, Khaled**, All the Pasha's Men, Mohammed Ali, His Army and the Making of Modern Egypt, Cambridge, 1997.
- **Gran, Peter**, Islamic Roots of Capitalism, Egypt, 1760 - 1840, Austin University of Texas Press, 1979.
- **Ghorbal, Shafik**, The Beginning of the Egyptian Question and the Rise of Mohammed Ali, London, 1928.

So they registered this history in a series of volumes to achieve such goal, and to stress on Mohammed Ali's role in modernizing Egypt.

Cuno also refers that (The Founder of Modern Egypt) phrase had been formed during the early years of the 20th Century, when the writer's celebrated the hundredth memorial of Mohammed Ali's inauguration. However, Henry Dodel, the famous British historian, published a book in 1931 entitled "The Founder of Modern Egypt: a study of Mohammed Ali", that was translated and published in Egypt in a very short time.

Fahmy had also added that Mohammed Ali's position in the history of Egypt had not been changed when a team of Egyptian historians from the students of Shafiq Ghorbal (on top of them: Ezzat Abdel Kareem, Ahmed El Hitta, Ali Algretly and Gamal Aldeen Shayal) started to come to know about the documents of the Royal Palace of Abdeen.

Despite their ability to oppose many of the categories of the foreign historians and proved that -transformation to modernity -process, was not because of the efforts of the Royal family only, but of the Egyptian people as well.

Yet, the Egyptian historians couldn't change the fact that Mohammed Ali is the founder of Modern Egypt.

Generally speaking, whatever the criticism that was subjected to promote the idea of Mohammed Ali being the founder of Modern Egypt, or even the criticism subjected to his governing and managing attitude, the fact that Egypt actually became a modern country in his reign stayed true.

He had created a new administration, a well-trained and a modern army, where the Egyptians had been recruited for the first time. This modernizing of army led to an evolution in many domains, as economy, educational, social and cultural development. Egypt has come to know about the modern industry, after making a revolution in

became in a position to formulate their affairs and the course of events.

To make a long story short, I personally believe that the French occupation of Egypt served as a shock that awakened the national feeling of the Egyptians and stimulated their desire for better ways of life in all domains, free from the nightmares of Mamlouks, the Ottomans and the French.

D- Mohammed Ali and the foundation of Modern Egypt:

In regard to the issue of the beginning of modernizing Egypt during Mohammed Ali's era, Khaled Fahmy had discussed this category in his work "All the Pasha's Men" where he saw that the action of "foundation" being related to Mohammed Ali, has been taken for granted in the Egyptian national discourse, and that Mohammed Ali himself is one of the most important resources of this category, as he had always repeated in front of his European guests from diplomats and travelers, when he used to describe Egypt as a dead land before his coming and that his efforts had revived and transited it to modern age.

And that is due to his deep belief in his role in the history of Egypt and in the history of Ottoman State as a whole.

Kenneth Cuno has added that the successors of Mohammed Ali contributed in verifying such category and repeating it, especially the khedive Ismail who mentioned in a speech in 1866 that when his grandfather came to Egypt, he didn't find any features of civilization, also king Fouad has promoted this category when he invited a number of European historians and assigned them with writing his family's history. Those had helped in assuring Mohammed Ali's position as a founder of Modern Egypt. Especially that king Fouad who had oriented them to write a history for Modern Egypt concentrated on his father's- the khedive Ismail- and his grandfather's- Mohammed Ali- role.

C- The French Expedition and Modernization:

Prof. Andre Raymond has proved in his writing that the French Occupation in Egypt did not in any way induce progress for the Egyptians. The contents of Napoleon's manifesto to the Egyptian people were mere propaganda.

As for Christopher Herold study about "Bonaparte in Egypt" (1964) he has concluded that the determinism of history was bound to lead Egypt to open up to the outside world and modernity without French Occupation. He furthermore, argues that the monuments of Luxor and the Hieroglyphics on Rosetta Stone were bound to discovered and deciphered even the General Desiaux and engineer Burchard.

In actual fact many French writers have exaggerated in their assessments of Napoleon's Venture. They have argued that modernity in Egypt was the result of Napoleon's Campaign in 1798.

On other hand, Egyptian writers are reluctant in their evaluation of French Expedition: One group tends to agree with the French School, while another group argue for the contrary and thus, minimize the results of Napoleon's Expedition.

However, it should be noted that the French occupation of Egypt lasted only for a very short time (only three years) and this short span could have never affected modernity in Egypt.

The experiment of Napoleon's Dewan in Egypt was restricted to small members of Egyptian dignitaries, while administrative reforms were mere ink on paper. The only fact that is unanimously agreed upon among historians, is the suppression of Egyptian people by Napoleon's troops.

Nevertheless, it must be admitted that the French had put an end to the Mamlouk Regime and also the Ottoman Control of the country.

Consequently, the Egyptian dignitaries and Al- Azhar scholars

work on the Egyptian countryside In the Eighteenth Century (1974); these two important contributions have modified many of our judgments about Ottoman Egypt.

This New School influenced the writing of Peter Gran "Islamic Roots of Capitalism, Egypt 1760- 1840" (1979), Abdulla Azabawi "The Cultural Movement in Egypt in the eighteenth century" (1976), Daniel Crecelius, "The Roots of Modern Egypt 1760- 1775" (1981), Mohamed Nour Farahat "Legislation and its social history in Modern Egypt" (1984), Kenneth Cuno, "The Pasha's Peasants, Land, Society, and Economy in Lower Egypt, 1740- 1858" (1992) and Nelly Hanna "Making Big Money in 1600: The Life and Times of Ismail Abu Ta-qiyya, Egyptian Merchant" (1997).

The forgoing scholars provide a different picture about Egypt under the Ottoman Rule, the conclusions testify to the fact that Egypt at that period was not as decadent as the early historians have depicted.

In view of these recent contributions, we find it necessary to argue that Egypt from the sixteen century to the end of eighteen century was not at all backward or decadent, simply because the Egyptian community during these three centuries had witnessed a process of development and prosperity before the appearance of Bonaparte and Mohamed Ali on the stage, according to Peter Gran work.

On the same line, Nelly Hanna has discredited the thesis that modernization in Egypt was the contribution of the Western Europe. She argues like, Gran, that Egypt had witnessed many developments especially in the domain of trade long before Napoleon's Expedition.

From the above arguments, it can be deduced that modernization in Egypt was a continuous, uninterrupted process linking the seven-teen century with the glamorous nineteen century.

B- Modernization in the Ottoman Period:

Until the seventies of the twentieth century, Egyptian Historians (like Moh. Refeat, Moh. Sabry, Shafiq Ghorbal and their disciples Ez-zat Abdel Kareem, Hassan Osman and others) depicted Egypt under Ottoman rule as suffering from backwardness and ignorance.

The Image about the period (1517- 1798) was characterized by chaos, unrest, dissension, and poverty.

Along with that, the cultural life was deteriorating. What made matters worse was the continuous dispute between the Mamlouk Grandees among themselves and against the Ottoman Viceroys and forces encamping in Egypt.

The verdict about that period can be attributed to the following factors:

- 1- When the French Expedition came to Egypt, the scholars accompanying Napoleon recorded in their writings a gloomy picture of conditions in Egypt presumably to justify their occupation of the country.
- 2- This interpretation was adopted by the elite in Egypt who were fascinated by the western model in all aspects of life.
- 3- The scarcity and poverty of historical sources, it should be noted here that manuscripts, archives and other documents were neglected by the early historians.
- 4- Most of writers who portrayed that period as a decadent period have looked at matters with the eyes and the concepts of the nineteenth century, and this unfair verdict belongs to the heresy of "anachronism".

However, scientific research work based on the manuscripts and archives of the Ottoman Period have changed radically such verdicts. This new trend was initiated by a group of Historians including Andre Reymond, who published a work about craftsmen and merchants in Ottoman Egypt (1973), Abdulrehim Abdulrahman who published the

teenth Century, while the second appeared only in the second half of the Twentieth Century. However, it is true that both terms appeared on the stage in Egypt as a result of "Long acculturation" between Egypt and Europe.

It is clear that Europe had transformed itself from the Dark Middle Ages into the Renaissance or the New Birth in the Fifteenth Century, which lasted for three consecutive.

Then Europe witnessed an age of Enlightenment, with particular stress on reason and faith side by side with the technological advancement. In actual fact, the credit in all goes to the French Thinkers who nourished all European Countries with these notions.

With the Industrial Revolution and the French Revolution later on 1789, the third episode started in Europe. This epoch is usually called the age of Modernism and was described by Von Hegel as the moment of transformation and self-awareness. The major characteristics of this stage quite adamant in Philosophy, History, Politics, Sociology and Economics.

Having said all that, it is imperative to distinguish between Modernism and Modernization, for while the former refers to a chronological stage in the progress of history, the later refers to a process of liberation from the obsolete out dated rigid traditions in the community. This process is bound to cast off superstition and irrational thinking.

Thinkers from different corners have spotted the criteria for modernization which include: Industrialization, Urbanization, Secularization, Scientific thinking, Division of labor, Specialization, Individualization and Political Participation etc...

Although these concepts were contributed by Western Europe, Yet these ideas found their way to Egypt via its contacts with the Big Powers in Western Europe, be it through the relations with Imperialism or through the missions of the young Egyptians as early as the reign of Mohammed Ali Pasha.

Egypt in Search of Modernity

A- Concepts and terms:

This communication is an attempt to investigate some cultural issues in the history of Modern Egypt concerning Modernity and Renaissance since the advent of French Expedition in 1798- 1801. The question pose is could modernity take place at the hands of foreign invaders?

In fact, there are two arguments among historians and thinkers from the East and the West. The first argument claims that the Modernization of Egypt stated with the arrival of Bonapart's Expedition 1798- 1801, because this shock open the Egyptian minds to the achievements of the Western Civilization in diverse domains involving political and social values.

However, it must be admitted that this approach is akin to the traditional perspective of the Orientalists, who have been preaching the idea of the superiority of Western Europe.

On the other hand, many scholars believe that the French occupation of Egypt was an episode of darkness and suppression. Moreover, they argue, That Bonapart's Campaign exposed the Arab World to the greedy ambitious of the Big Powers in Western Europe. These writers believe that Egyptian Modern History should be placed chronologically at the time of Ottoman conquest in 1517.

This group of thinkers claim that the Early three centuries of Ottoman Rule in Egypt witnessed a degree of development on the economic and cultural levels.

It is our commitment to try to answer this big interrogation mark: Did Egypt move on towards modernity as a result of Bonaparte's Expedition, with all that it carried from the French Revolution its slogans, Voltaire and Gunpowder?.

This question motivates us to analyze two terms: "Renaissance" and "Modernity". The First term made its appearance in the Nine-

Egypt in Search of Modernity

by

Dr. Ahmed Zakaria Al-Shelek

Professor of Modern and Contemporary History

Faculty of Arts- Ain Shams University

Contents

	P.
* Egypt in Search of Modernity <i>Prof. Dr. Ahmed Zakria Al-Shelek</i>	6
* Greece and Egypt, Partners in Revolution <i>Prof. Dr. Abdel-Wahab Bakr</i>	17
* Relations between Egypt and the United States in the 1950's... (The Confrontation between Nasser and Dulles) <i>Dr. Muhammad Abdel-Wahab Sayed Ahmed</i>	25

Articles and Researches In English Language

**Articles and Researches
In English Language**



National Library and Archives
Center of Contemporary History of Egypt

Modern Egypt

Annual Referred Periodical of Modern & Contemporary History of Egypt

Modern Egypt

Issue 6

2007

NATIONAL LIBRARY AND ARCHIVE PRESS - CAIRO

2007